

جامعة تونس الأولى

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس قسم التاريخ

أطروحة

دكتوراه في التاريخ

الإيالة التّونسيّة

بين القرنين السّادس عشر والتّاسع عشر

نشأة المجال

(الجزء الأول)

إشراف

الأستاذ عبد الحميد هنيّة

إعداد

الباحثة فاطمة بن سليمان

السنة الجامعية

2004-2005



جامعة تونس الاولى

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس قسم التاريخ

أطروحة

دكتوراه في التاريخ

الإيالة التّونسيّة

بين القرنين السّادس عشر والتّاسع عشر

نشأة المجال

(الجزء الاول)

إشراف

الأستاذ عبد الحميد هنيّة

إعداد

الباحثة فاطمة بن سليمان

السنة الجامعية

2004-2005

الإيالة التّونسيّة

بين القرنين السّادس عشر والتّاسع عشر

نشأة المجال

(الجزء الأول)



إلى روح أبي وإلى أمي

إلى إبنيّ نضال وحازم

شكر واعتراف بالجميل...

أرفع عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي القدير السيد عبد الحميد هنية الذي أشرف علـــى هـــذا البحث وتابع مراحل إنجازه والذي لقيت منه النصح والتشجيع والتوجيه.

كما أتقدم بأسمى عبارات الثناء إلى أستاذي الجليل محمد الهادي الشريف الذي قاد خطواتي الأولى في البحث التاريخي وكان له الفضل في لفت انتباهي نحو موضوع المجال.

ويتوجه شكري أيضا إلى كلّ من الأساتذة عبد الجليل التميمي الذي فتح أمـــامي أبـــواب مكتبتـــه بزغوان وأحمد مشارك والصادق بوبكر و رؤوف حمزة وحسين الجعيدي وجمال بن طاهر وغـــيرهم ممن استفدت من ملاحظاتهم وأعمالهم ... وكذلك إلى الأستاذ دانيال نوردمان Daniel Nordman الذي كانت لي معه لقاءات عديدة دار بيننا خلالها حوار ثري حول موضوع البحث وإلى الأســـتاذ أرنو Jean Luc Arnaud الذي أفادني في تقنية التمثيل الخرائطي.

ولا يفوتني أن أتوجه بعميق شكري وامتناني إلى زميلي وصديقي العزيز الأستاذ سامي البرقـــاوي الذي أبدى اهتماما كبيرا بهذا العمل والذي استفدت أيما استفادة من قراءاته وأعماله ونصائحه. كما أفاد هذا البحث من قراءة هشام عبد الصمد الذي كانت لي معه نقاشات مثرية ومفيدة وكـــان لـــه فضل إخراج خرائط البحث بواسطة الإعلامية.

كما استفادت هذه الدراسة من نقاشات وحدة البحث **دراسات** التي يديرها الأستاذ عبد الحميـــد هنية. لذلك أراني ممتنة لكلّ أعضاء هذه المجموعة.

كما يتوجه اعترافي بالجميل إلى الزميل فوزي المستغانمي الذي ساعدني، بفضـــل معرفتـــه الجيـــدة بالإعلامية في عملية التوضيب والفهرسة...إلى هؤلاء جميعا وإلى كلّ الزميلات والزمـــلاء الذيـــن ساندوا بشكل أو بآخر هذا العمل أجدّد شكري واعترافي بالجميل.

قائمة الاختصارات الواردة في البحث:

أ.و.ت. : الأرشيف الوطني التونسي.

A.O.M. : Archives d'Outre- Mer .

C. T : Cahiers de Tunisie .

E.I. : Encyclopédie de l'Islam.

I.S.H.M.N. : Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National.

M.A.E. : Archive du Ministère des Affaires Etrangères en France (Quai d'Orsay)

R.A. : Revue Africaine.

R.H.M. : Revue d'Histoire Maghrébine.

التقديم

"تونس الشهيدة"، "هذه تونس"، "تونس الخضراء"، "هنا تونس"[1]...، أصبحت هذه العبارات عندما تقرأ أو تسمع اليوم من طرف التونسيين أو غيرهم، أمرا بديهيا، إذ تحيل على كيان جغرافي سياسي ألفته الأعين والأسماع هو البلاد التونسية. وينطبق هذا القول أيضا على صفة "التونسي" أو "التوانسة" التي تحيل أساسا على الهوية الترابية للأفراد الذين ولدوا على هذه الأرض أو الذين اختاروا الانتساب إليها. لكن لا يتبادر إلى ذهن أغلب الناس، أن إسم تونس ظلّ حتى بداية القرن العشرين، في تصوّر الأغلبية من السكان، لا يدلّ على أبعد من فضاء المدينة التي كانت مركزا للحكم الحسيني ثم تحوّلت فيما بعد إلى عاصمة للبلاد. وتبعا لهذا التصوّر لم تكن صفة "التونسي"، التي تحيل على الهوية الترابية، تعني بالنسبة إلى أغلب أهالي البلاد حتى ذلك التاريخ، إلا كلّ من ينتمي إلى مدينة تونس. وللإشارة إلى مجمل البلاد التونسية كان إسم تونس يرد باستمرار في صيغة تركيب نعتي أي مضافا إلى أسماء أخرى مثل الإيالة أو العمالة أو المملكة...، كما ظل إسم "إفريقية" حتى أواسط القرن التاسع عشر، الإسم الأكثر تواردا في المصادر للدلالة على المجال الذي بات اليوم يحمل إسم البلاد التونسية. وأما أهالي البلاد فكان كل منهم يُنسب إلى عشيرته أو قريته أو مدينته. فكيف اتّسع إسم المدينة ليستوعب مجمل المجال الذي سمته الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن السادس عشر "إيالة تونس"، أو الذي أُسند إليه فيما بعد إسم "إفريقية" ، قبل أن يطلق عليه ابن أبي الضياف في الستينات من القرن التاسع عشر إسم "الوطن التونسي" ؟ متى وكيف أصبح لتونس كيان ترابي يحمل نسبتها ويوظف كمرجعية انتماء بالنسبة إلى حكّامها وسكّانها وأماكنها؟

يطرح هذا التساؤل مشكلة تكوّن مجموعة "وطنية" أو ما سماه ب. أندرسن "المجموعة المتخيلة"[2]، أي تلك التي تعي انتماءها إلى فضاء يتجاوز المجال المحلي الضيق (قبيلة، مدينة...)

---

[1] - *تونس الشهيدة*. *La Tunisie Martyre ; Ses revendications*, Paris, Jouve et Cie éditeurs, 1920 وهو كتاب تأسيسي في تاريخ الحركة الوطنية منسوب إلى عبد العزيز الثعالبي، أنظر تعريب حمادي الساحلي ومراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، 1984.

- *هذه تونس* للدكتور الحبيب ثامر مطبعة الرسالة، 1948.

- *تونس الخضراء* عنوان مقال في *دائرة المعارف الإسلامية*، 1934. وهو كذلك من الشعارات الكثيرة التوارد في الوسائل السمعية والبصرية المحلية وبالخصوص في الدعاية السياحية يستغلّ كصورة إيجابية تحيل على معاني العيش الآمن والمطمئن.

- *هنا تونس* عنوان المسرحية التي أخرجها توفيق الجبالي وعرضت في موسم 2002- 2003 في فضاء التياترو بتونس.

[2] - أو imaginated community حسب تعبير الباحث الأمريكي بيندكت أندرسون الذي أطلق على المجموعات القومية إسم المجموعات المتخيلة باعتبار أن كل فرد فيها يشعر بالإنتماء إلى مجال واحد ومجموعة واسعة ولكن لا يمكن له بحال أن يعرف كل الأفراد الآخرين الذين تتكون منهم تلك المجموعة. لمزيد الإستفادة يراجع:

وأقلّ شمولية من فضاء الأمة الإسلامية. تساهم عدّة عوامل في حصول هذه السيرورة (اقتصادية، لغوية، سياسية...)، اخترنا منها في هذا البحث تشكّل الكيان الترابي للبلاد التونسية في الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر أو العهد العثماني.

قد يبدو الحديث في موضوع المجال الترابي، وما يرتبط به من تكوّن للدولة الوطنية، في الظرف الراهن مسألة ثانوية، لا تستحق التوقف عندها أو البحث فيها، نظرا لطبيعة المرحلة التاريخية التي نمرّ بها اليوم أو النظام العالمي الجديد الموسوم بالعولمة، والمتميز بتوسّع شبكات الاتصال ونقل الأفراد والمعلومات ورأس المال والأفكار على المستوى الكوني. يتضمن مصطلح العولمة معنى الشمولية، وبالتالي يتجاهل الفروقات الإقليمية والحدود بين الدول، بل إن منطق الدولة الترابية والقوميات تصبح في ظله ظاهرة تاريخية تجاوزتها الأحداث. لكن من المفارقات أيضا، أن هذه الظاهرة أي ظاهرة الشمولية قد واكبتها حركات مقاومة وانطواء على الذات جعلت أحد الباحثين يحدد مفهوم ظاهرة العولمة بقوله "إذا كانت الشمولية l'universel تعني " المحلي بدون الجدران" فإن العولمة تشبه إلى حدّ كبير "العالمي مع الجدران"[1] . تتماهى حركات الممانعة للكونية، أحيانا مع حدود الدول أو الجهات، وتبدو في بعض الحالات الأخرى متحرّرة من الانتماءات السياسية الترابية (مثل الحركة الإسلامية). ويتخذ هذا التحدّي للعولمة ولممارسات المناصرين لها، في بعض الأحيان طابعا عنيفا. بالتالي تبدو حدود الدول الترابية اليوم مثلها في ذلك مثل الحدود الرمزية للجماعات الجهوية وكأنها دائمة ومستديمة[2].

أما في الفضاء المسمى بالعالم العربي وتحديدا في البلاد المغاربية، وبقطع النظر عن طموحات الوحدة، لا يزال خطاب الهوية فاعلا، ومقيما الدليل على تواصل انقسامات قديمة، وكأن وزن التاريخ الوطني في هذه الربوع يتحدّى بدوره العولمة. ولا تنفصل البلاد التونسية عن هذه التحولات ففي الوقت الذي يدعو فيه الخطاب السياسي إلى ضرورة مواكبة التحولات العالمية ونبذ الانغلاق (عبر إعادة الهيكلة، تشجيع التصدير، ضرورة الانفتاح على الخارج...) نلاحظ تأكيدا على عروبة تونس وإسلاميتها وتجذّرها في ماض عريق متعدد الثقافات والهويات. رسّخت كلّ هذه

Anderson (Benedict), *L'imaginaire national, réflexion sur l'origine et l'essor du nationalisme*, Paris- la Découverte, 1996, p. 19.

1 - «Si l'universel c'est "le local moins les murs", la mondialisation ressemble fort à "un global plus les murs".» Laidi (Zaki); « qu'est-ce que la mondialisation ? », *in Libération* du 1er Juillet 1996

2 - لاحظ تواصل الشعور بالتمايز والانطواء لدى سكان مقاطعة ألمانيا الشرقية بعد سقوط حائط برلين وتوحيد الألمانيتين:
Schippers (Thomas K.); « La frontière dans l'imaginaire identitaire en Europe », dans *Frontières* , textes réunis et présentés par Christian Desplat, Editions du Congrès national des sociétés historiques et scientifiques 125è (CTHS), Lille, 2000, pp.79 – 85, p. 82.

التطورات لدينا القناعة بأن مواضيع الدولة والأمة والمجال، لا تزال فاعلة في الوعي وبالتالي فهي في حاجة إلى الدراسة وتستحقّ النظر والبحث.

لم ينل المجال الترابي التابع لتونس في العهد العثماني حظه من الدراسة عندنا، وتنطبق هذه الملاحظة على أغلب الدراسات العربية التي تناولت بالبحث مسألة تشكل الدولة في الفضاء العربي الإسلامي. فبالرغم من أن هذا الموضوع، أي موضوع الدولة، كان ولا يزال أحد الهواجس المحورية لدى الباحثين من مختلف الاختصاصات، فإن الدراسات التي تناولت مسألة الدولة العربية في تاريخها القريب أو في ماضيها البعيد، غالبا ما تستثني من أفقها الإقليم الترابي، رغم أنه يشكل إحدى الأبعاد المؤسسة لها. ومن العلامات المعبرّة عن هذا الوضع والتي لها مدلولها العميق، غياب مرادف في اللغة العربية للمصطلح الغربي Etat-territorial[1]. بحيث يعترضنا في كلّ مرّة مصطلح مختلف مثل الدولة القطرية[2]، الدولة الإقليمية[3]، الدولة الوطنية، الدولة الإقليمية[4]، البلد-الدولة[5]... أما المصادر المحلية فهي لا تقدم مصطلحا معينا بل مجموعة من المفردات الدالة في مجملها على المجال مثل الوطن[6]، المِلك والأرض[7]، الوطا والتراب[8]، إضافة إلى عبارات المملكة والعمالة... فهل أن غياب مصطلح معبر عن هذا الشكل من التنظيم السياسي الحديث مردّه غياب فكرة المجال من الحقل الثقافي العربي الإسلامي؟

وخلافا لما نلاحظه من ضمور لهذا الجانب في البحوث العربية، راكم الحقل الثقافي الأوروبي أو الغربي كمّا معرفيا هائلا في اختصاصات مختلفة، تاريخية، جغرافية، سياسية...، حول موضوع المجال ودوره في انبعاث الدولة الحديثة وتكوّن الهويات المحلية أو الوطنية. لنحدّد أولا معنى المجال.

---

[1] - حول التباين الواضح في مفاهيم المجال والسيادة والدولة بين العالم الإسلامي و الغربي يراجع :
Sourati (Bassam) ; « L"espace de la dawla dans le monde arabe moderne », dans *Maghreb-Machrek* , espace et société dans le monde arabe, n° 123, janvier – Février –Mars, 1989, pp. 71-80.

[2] - القرني (بهجت)؛"وافدة متغربة و لكنها باقية تناقضات الدولة العربية القطرية"، في *الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، الجزء الأول، ص. 50.

[3] - القرني؛ *نفس المقال*، ص. 62.

[4] - جعيط؛ *أزمة الثقافة الإسلامية*، ص. 154.

[5] - حريق (إيليا)؛ "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، ضمن *الأمة والدولة*...، مرجع مذكور، ص. 28 – 29.

[6] - *المصدر نفسه*؛ الصندوق 212، الملف 230، المراسلة عدد 15 بتاريخ 1259 هـ / 1843 من ورغة إلى أحمد باي تخبر عن "بيوت من ورغة حارثين بوطن الغرب (أبي الجزائر)".

[7] - احتج عامل الرقبة على استيلاء الفرنسيين على أرض خمير قائلا: "فعرفتهم أن هذه الأرض المدعى عليه هي ملك الجوابلية من خمير وبها جبابنهم وروابطهم وهي من أحواز عمالة مولانا وسيدنا حفظه الله فأجابوني نحن تابعين أثر ملك نهد..."، *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 230، المراسلة عدد 10 بتاريخ 19 شعبان 1269.

[8] - خاطب حاكم القالة بني مازن سنة 1254 هـ (1840) قائلا" نخبركم أن الوطا والتراب الذي نازلين فيه راه متاع الفرانسيس ولابد تعط الحكر" وهي الترجمة العربية لرسالة الحاكم الفرنسي. *المصدر ذاته*، الصندوق 212، الملف 241، المراسلة عدد 14.

يقوم مفهوم المجال على ترابط عنصرين أساسيين وتفاعلهما هما: الأرض والإنسان. لكن مدلوله لا يتوقف عند الفضاء الجغرافي في معناه البسيط أي كمجرد إطار أو قاعدة مادية يعيش منها وعليها البشر وتنعكس عليه أنشطتهم، بل إن المجال في معناه الحديث كما بلورته مختلف البحوث، وكما سنستعمله في دراستنا هذه، يتضمن أبعادا أخرى غير مادية. يتضمن المجال معنى ماديا إذ يتماهى مع فضاء جغرافي ينحصر ضمن حدود واضحة وإقصائية، تقصي كل أشكال التداخل[1]، ومعترف بها خارجيا. كما يتضمن معنى قانونيا، فهو حسب تعريف ماكس فيبر الفضاء الخاضع "السلطة القهر الشرعية " أي لسلطة عليا مالكة للسيادة المطلقة عليه. أفرز هذا التصوّر فكرة التحييز أو التملك (territorialisation)، وهي مجموع السياسات والإستراتيجيات التي تلجأ إليها السلطة الحاكمة أو المهيمنة بهدف تحقيق سيطرة مستديمة على فضائها وحمايته من الأخطار الخارجية. وينضاف إلى هذه العناصر بعد رمزي أو وجداني يربط المجموعة بفضائها الذي يصبح وطنها. وبذلك تؤدي مختلف عمليات التملك – في بعديها المادي والمعنوي - إلى تطوير الوعي الوطني أي حسّ الإنتماء إلى جماعة قومية أو وطنية يتجاوز الإنتماء المحلي الضيق ويخلق الإحساس بـ "الهوية الإقليمية"[2].

سوف تعترض القارئ في ثنايا هذا البحث مفردات التحييز والحيازة والحوز وكلّها تحيل على المبادرات التنظيمية (من تقسيم وتنظيم واستغلال وتسمية...) المؤدية إلى تحويل الفضاء إلى مجال، وهي العبارة التي رأيناها تناسب فعل territorialisation الوارد في المؤلفات التي اعتمدناها. أوحى لنا باستعمال لفظة التحييز تواردها في المراسلات العائدة إلى القرن التاسع عشر. ففي سنة 1295هـ (1877-1878) أخبر الجنرال رشيد عامل الكاف والرقبة وناظر عروش ونيفة البلاط باستيلاء الفرنسيين على أرض" تبيّن أن الأرض التي **تحيزوها** كانت في **حيز** المملكة التونسية وذلك أن سيدي أحمد الكبير منذ كان عاملا على الكاف توجه مع من كلف من عمالة الجزائر إذاك لتمييز الحدّ الفاصل بين المملكتين بحضور خواص من أعيان المملكة **فانحاز** المكان المذكور إلى العمالة الغربية وذلك قبل عام 1270هـ(1853) والقصد **بتحييز** المكان هو أن من

---

[1] - لخص بادويل Baduel خصائص مجال الدولة الحديثة بكونه" فضاءا غير مشخصن، هندسي، عقلاني، إقصائي محدد ومغلق".

Baduel (P.R) ; « Le front de l"Etat .Eléments pour une approche comparative autour de la Méditerranée » , *in Le monde musulman à l'épreuve de la frontière* , Paris- Edisud,1988, p. 135.

[2] - يمثل هذا التعريف الحد الأدنى لتحديد مفهوم المجال وهي الخصائص التي يتفق حولها أغلب الدارسين. لمزيد الإطلاع يمكن الاستفادة من الحوصلة التي قام بها الباحث "تيزون" لمختلف التعريفات التي يقدمها الباحثون لمصطلح المجال

Tizon (Philippe); « Qu'est-ce que le territoire ? », dans *Les territoires du quotidien,* sous la direction de Guy Di Méo, Paris- L'Harmattan, 1997, pp. 17-23.

Badie (Bertrand); *La fin des territoires, Essai sur le désordre international et sur l'utilité du respect social, l'espace du politique*, Fayard, Paris 1995, p. 41.

Nordman (D.); « De quelques catégories de la science géographique. Frontière, région , et interland en Afrique du Nord (19è et 20è siècles) in *Annnales HSS*, Sep-Oct., 1997, n°5, pp. 969-970.

عادتهم (أي السلط الفرنسية) إذا أرادوا جعل عسة من السبايس يميزون من الأرض ما يكفي لنزولهم..."[1].

اعتبرت مختلف الدراسات الحديثة، لا سيما الأوروبية منها أن هذه المنظومة السياسية، أي الدولة/الأمة/ المجال[2]، لم تتحقق بشكل عميق وشامل إلا في أوروبا عبر مسار انطلق منذ القرن السادس عشر. حيث تكوّنت تدريجيا المجموعات القومية، وكانت ثمرة صراع طويل خاضته الأسر الحاكمة منذ القرن السادس عشر ضدّ السادة الإقطاعيين في الداخل، والقوميات الأخرى في الخارج. إذ سعت تلك الأسر تدريجيا عبر الحروب الإلحاقات الترابية والاتفاقيات إلى ضبط حدودها وتحقيق تمايزها عن بعضها. ونفس الدراسات أيضا رأت أن نموذج الدولة الترابية واحد، وهو ذلك الذي تحقق في الوعي الغربي في القرن التاسع عشر مع نجاح الثورة الصناعية والثورات السياسية التي حوّلت ولاء المجموعات من شخص الملك إلى الدولة ومؤسساتها. واستنادا إلى هذا المنطق، اعتبر هؤلاء الدارسون أن هذا التحوّل أي انبعاث الدولة الترابية، لم يحصل إلا في الغرب وبالتالي ظل هذا البناء غريبا عن الفكر الإسلامي، وقامت مواقفهم على استبعاد فكرة المجال في الوعي العربي الإسلامي.

اعتبر برنار لويس، أن الأرض أو الإقليم لم يكن له مكانة تذكر في الوعي الجماعي للشعوب الإسلامية، كما رأى أن التطوّر الذي حدث في أوروبا وأفرز الفروقات الإقليمية التي أصبحت مصدر تحديد للهويات، لم يوجد له نظير في العالم الإسلامي قبل القرن التاسع عشر، مضيفا أن العديد من البلدان ضمن هذا الحيز لم يكن لها حتى إسم مميّز. و يعترضنا نفس التحليل تقريبا لدى برتراند بادي[3]. كما جزم لويس بأنه قبل القرن العشرين، لم توجد أية دولة تستند في تعريفها إلى المجال التابع لها[4]. وفي نفس السياق اعتبر البعض من الدارسين الغربيين أن الدولة الإسلامية، ظلت محكومة حتى عهد الإمبراطورية العثمانية بمنطق "دار الإسلام" أو "مملكة الإسلام" القائل بأن أمة الإسلام واحدة وتتجاوز جميع الحدود وهي في توسّع مستمر تماشيا مع الإشعاع الديني والثقافي للإمبراطورية الإسلامية. أما "الفكرة الأوروبية الحديثة عن "الدولة – الكيان" المحدّد

---

[1] - *الأرشيف الوطني التونسي*؛ الصندوق 212 ؛ الملف 229؛ المراسلة عدد 139.

[2] - Etat / Nation / territoire.

[3] - و هو ما نستنتجه مثلا من المحاورة التي أجرتها معه مجلة قنطرة حيث يقول ما يلي:

« L'islam (…) n'a pas été porté vers la conception d'une administration territoriale de son monde. (…) L'espace en monde musulman tend à être l'espace de l'ensemble des croyants, indépendamment des modes d'organisation de la cité et de toute forme de bornage qui, dans la tradition islamique ne peut correspondre qu'à une nécessité conjoncturelle », Entretien avec Bertrand Badie, *in Qantara*, (magazine de l'Institut du Monde Arabe), Monde arabe, monde musulman, les territoires de l'appartenance, N° 17, oct., nov., dec., 1995. p. 21.

[4] - وردت هذه الملاحظات في: Lewis (Bernard) ; *Comment l'Islam a découvert l'Europe*, Paris , La Découverte, 1984, pp. 52-53.

إقليميا بمعزل عن الحاكم أو السلالة والمنظّم وفق قواعد من صنع الإنسان فقد كانت غريبة عن النظرية السياسية الإسلامية"[1]. نستخلص من هذه المواقف أن الفضاء العربي الإسلامي ظل يستمدّ وحدته الداخلية من الرابطة الدينية والثقافية وتتحدد هويته بالصراع مع الخارج أو ما يسمى بدار الحرب. الأمر الذي يوحي بأن بناء الدولة الترابية يكتسي شكلا معينا وثابتا تقاس عليه بقية البناءات الأخرى.

ويتخذ المفكر هشام جعيط من هذه المسألة موقفا محيرا إذ يرى أنه "لم يكن هناك (حتى أواسط القرن التاسع عشر) وعي عربي موحّد يشمل مجمل المجال اللغوي العربي أو وعي جزئي يشمل بلدا أو بلدين أو حتى وعي وطني معمم في الدول المتطوّرة سياسيا". ويضيف في مكان آخر أن "الشعور الوطني القومي ضايقه تطور تاريخي مؤسف". لخص الباحث أسبابه بعاملين: أولهما الاتجاه السلمي داخل ما سماه بـ "دار الإسلام" لكن المرتبط بالروح الحربية الخارجية وباستمرار فكرة الجهاد، والذي عمل حسب رأيه على "إيقاف الشعور السياسي الوطني إيقافا كاملا". وثانيا كبتت "ظاهرة الولاء في صلب الدولة بدورها فكرة الوطن في الغياهب"[2]. وفي هذا السياق أشار باحث آخر أن المجال في معناه الحديث أي كإحدى الأبعاد المكونة للدولة، ظل غائبا من الأدبيات السياسية العربية حتى أواسط القرن العشرين، إذ لاحظ أن الخطاب السياسي ظلّ يستثني من شواغله مصطلحات الحدود والمجال، وأما الحدود الوحيدة المعترف بها فهي حدود لغوية وثقافية[3].

صنفت الأبحاث الإنسانية الخاصة بالأنظمة المتوسطية بلدان مغرب ما قبل الاستعمار ضمن أنموذج الدولة التقليدية التي تتميز فيما تتميز به بمحدودية سيادتها على الإقليم الترابي التابع لها لا سيما في مناطق الأطراف[4]. وهذا التصنيف يذكرنا بتصوّر ابن خلدون لمجال الدولة في عصره، أي في القرن الرابع عشر، إذ اعتبر أن " أن الدولة في مركزها أشدّ ما تكون في الطرف والنطاق

---

[1] - هذا الرأي لـ: Thomas Naff and Ruth C. Matson eds ; « Water in the Meaddle East : conflict or cooperation ? », Boulder col, Westwiew press, 1984, p. 143.

ورد في قرني ؛ مرجع مذكور ، ص. 58.

[2] - جعيط (هشام)؛ *الشخصية العربية الإسلامية و المصير العربي* ، دار الطليعة ، 1990، ص. 38-48.

[3] - Hamdani (H.) ; « La dimension absente du nationalisme arabe: Le territoire », *in Hérodote*, *géopolitique en Afrique*, n°46, 4è trimestre, 1987.

[4] - قام بادويل بالمقارنة بين مختلف التحليلات التي قدمتها الأبحاث السياسية و التاريخية و الأنتربولوجية للدولة المتوسطية و لمزيد الإطلاع : Baduel (P. R) ; « Le front de L'Etat... », *op.cit*, p. 135. ويرى نفس الباحث أنه من غير الممكن الحديث عن مجال بالمعنى الحديث في الفترة السابقة للاستعمار في ضل ما سماه في مداخلته « L'Etat incarnatif » وترجمها بدولة العدل أو « L'Etat de justice » أي الدولة المرتبطة بشخص الحاكم والتي لم يتحقق فيها بعد التحوّل إلى دولة يحكمها القانون والمؤسسات أو ما يسمى بـ «Etat de droit»، راجع:
Baduel (P. R.) ; Rapport de synthèse et discussion de l'atelier n°3 « formes de l'allégeance et territorialités » présenté au colloque *Villes et territoires au Maghreb Mode d'articulation et formes de représentation* , Tunis 17 – 19 septembre 1998, p. 6.

وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت وأقصرت عما وراءه..."[1]. فهل أن علاقة السلطة بمجالها في إيالة تونس كانت قبل انتصاب الحماية شبيهة بتلك التي كانت للمخزن الحفصي بمجاله؟ لنستجل في البداية موقف الدارسين من مسألة المجال الترابي في البلاد التونسية وعلاقته بالسلطة الحاكمة قبل حلول الاستعمار سنة 1881.

صنّف ميشال كامو Camau، في إطار دراسته للخصوصيات السياسية للدول المغاربية الحديثة، الدولة التي عرفتها البلاد التونسية قبل انتصاب الحماية، ضمن الدولة البترمنيالية أو التقليدية، لكنه اعتبر أن هذين التصنيفين لا يتطابقان مع المدلول التاريخي لدولة البايليك. إذ رأى أن الدولة الحسينية كانت تملك مقوّمات الحداثة: مجال وسيادة خارجية، وأكّدا على أهمية التأثير الأوروبي الناشئ عن المبادلات التجارية، في حصول هذا التطوّر. وكأن أوجه الحداثة في البناء الترابي الذي عرفته البلاد التونسية خلال العهد العثماني يقتصر أولا على الدولة الحسينية وثانيا أن هذا البناء مدين بوجوده في نهاية الأمر إلى الانفتاح على أوروبا.

طرحت مسألة تعريف الكيانات الجغرافية السياسية المغاربية تاريخيا، منذ القرن التاسع عشر وتميزت الدراسات في الفترة الاستعمارية بقراءتها المحدودة للوضع الداخلي لهذه البلدان، إذ نفت تحاليلها أن يكون لهذه البلدان مجال بالمعنى الحديث. ففضاءها الجغرافي كان فوضويا وتحكّم السلطة فيه محدود أو غائب تماما، وكانت في تصورها تجمعا لشتات من القبائل المترحلة أكثر منها دولا ترابية[2]. لكن وعلى عكس هذا التصوّر نكتشف شكلا آخر من الخطاب حول الدولة ومكوّناتها لا يقل موثوقية عن هذا الذي نشاهده لدى كتاب العهد الاستعماري، وهو الخطاب الوطني الذي تبلور زمن الاستعمار أو بعده والذي يقرّ بوجود كيان تونسي كمعطى ثابت وموروث عن حقب تاريخية موغلة في القدم[3]. وبذلك اختزل ذلك الخطاب حركة التاريخ في صورة ذهنية مغلقة، إذ اعتبر الدولة التونسية حالة أبدية ثابتة في الوجدان التاريخي. وهو في مجمله خطاب استراتيجي ارتبط في البداية بإيديولوجية المقاومة، ومثّل ردّ فعل المثقفين على السياسة الاستعمارية الرامية

---

[1] - ابن خلدون (عبد الرحمان)؛ *المقدمة*، دار الكتاب اللبناني، 1979، ص.285-286. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*المقدمة*.

[2] - قام الباحث د. نوردمان بدراسة نقدية لمختلف المواقف التي صاغتها الكتابات الفرنسية في القرن التاسع عشر حول المجال المغاربي ضمن أطروحته :

Nordman (D.); *La notion de frontière en Afrique du Nord* (vers 1830 –1912), thèse de 3è cycle, Monpellier, 1977.

[3] - اهتم الباحث رؤوف حمزة باستقصاء مفهوم الدولة عبر تحليل الخطاب السياسي لدى الحبيب بورقيبة. يتضح أولا أن مفهوم المجال في ذلك الخطاب كان غائما أو لنقل أنه كان موجودا ولكن ضمنيا أو بالقوّة في مفهوم الدّولة أو الأمة. تلك الدولة التونسية التي حددت هويتها وفق مقومات إتنو-ثقافية تتمثل في تجذرها العميق والنهائي في العروبة والإسلام.

Hamza (H.R); « L'Etat dans la pensée et l'action Bourguibienne», Actes du II ° congrès sur *Bourguiba, les Bourguibiens et la construction de l'Etat National*, sous la direction de A. Temimi, FETRSI, Zaghouan, septembre 2001, p. 52.

لطمس الشخصية الوطنية، وتم توظيفه في محاربة الروح القبلية وتحقيق الوحدة والانسجام بين مختلف الفئات الاجتماعية في الداخل لمواجهة الاستعمار، ثم في مرحلة لاحقة بعد الاستقلال، لتدعيم البناء الدولتي[1].

ترك هذا الخطاب بعض البصمات على الدراسات التاريخية التي تناولت موضوع بناء الدولة في تونس في الفترة الحديثة[2]. إذ سعت إلى تقديم مجال البلاد التونسية كإطار جغرافي سياسي موروث وكموضوع جاهز قامت الدول المتعاقبة بمحاولة السيطرة عليه ومراقبته. فهنالك حسب الدارسين إرث جغرافي وتاريخي تواصل منذ العصور القديمة، يظهر في مستوى شكل البلاد وفي مستوى التسمية. لكن هل أن تواصل إسم المجال في التاريخ، يعني أنه حافظ على نفس المدلول والوظائف في وعي المستعملين له؟ وهل يتطابق هذا الرأي مع الوضع الذي عرفته البلاد التونسية خلال العهد العثماني؟

أما المسألة الثانية وهي البارزة في عنوان البحث فتتعلق بمسألة البناء الترابي وتكوّن الهوية الترابية في ضل تبعية البلاد القانونية تجاه الدولة العثمانية. مبدئيا يحيل البناء الترابي على وجود سيادة وعلى امتلاك السلطة الحاكمة لحرية الفعل تجاه المجال التابع لها، لكن كيف يمكن الحديث عن سيادة في إطار تبعية السياسية للبلاد تجاه الإمبراطورية العثمانية. قسمت هذه المسألة الباحثين إلى فريقين: أنصار البناء الداخلي في إطار الاستقلالية التامة أو تكاد عن الباب العالي (محمد الهادي الشريف، توفيق البشروش، لوسيت فالنسي و منترون...) والذين اعتبروا أن الكيان الترابي للبلاد التونسية نشأ في غياب تام لتدخل الباب العالي في شؤون الإيالة، وهو ما أفسح المجال أمام بناء مؤسسات محليّة مختلفة عن أنظمة الإمبراطورية العثمانية[3]، وأمام تطوّر النظام الساسي أكثر فأكثر نحو الاستقلالية التي جسمها انتصاب الحكم الملكي الوراثي المرادي فالحسيني في القرن الثامن عشر[4].

---

[1] - ولم تتحول نظرة بورقيبة في تحديد مفهوم الهوية التونسية بالتركيز على البعد الترابي، إلا بعد الاستقلال. يتنزل هذا التحول في إطار ظرفية تاريخية معينة تتمثل في مواجهة التيارات الشمولية بصنفيها القومية العربية من ناحية والإسلامية من جهة ثانية.

[2] - حول تصوّر المؤرخين التونسيين لمسألة الدولة وتأثرهم بالظرفية الوطنية أنظر:
Cherif (M.H); « Approche hésitante de l'histoire de la Tunisie indépendante (1956 – 1962) , la parole aux témoins », pub. de l'*ISHMN*, Tunis, 1998, pp. 291- 297.

[3] - تجد هذه المواقف سندها في التطور التاريخي الذي عرفته الإيالة من ناحية وفي الدراسات التي أنجزها الفرنسيون منذ القرن التاسع عشر. وقد خصصت الباحثة أسماء معلى مقدمة أطروحتها لنقد مواقف الباحثين القائلة باستقلال البلاد عن الباب العالي. وبهذه المناسبة أتقدم بشكري الجزيل إلى الباحثة التي تفضلت بمدّي بنسخة من أطروحتها مترجمة إلى اللغة الفرنسية وهي التي اعتمدت عليها في هذا البحث:
Moalla (Asma) ; *The Regency of Tunis and the Ottoman Porte* (1777 – 1814). *Army and goverment of a North –African ottoman* Eyalêt *at the end of the eighteenth century,* London – New York, Routhledge Curzon, 2004.

وقد قامت الباحثة بترجمة هذه الأطروحة إلى اللغة الفرنسية استعدادا لنشرها تحت عنوان:

وفي مواجهة هذه الأطروحة يوجد تصوّر مغاير لمسألة علاقة تونس بالباب العالي، يرى أصحابه أن الروابط بين تونس والباب العالي كانت أعمق مما صوّره أصحاب الموقف الأول، وأن المؤسّسات التي سارت عليها البلاد ونظمها ظلت حتى القرن التاسع عشر متطابقة مع النظم والمؤسسات المركزية[1]. كيف نوّفق بين هذين الموقفين في قراءة مسار بناء الكيان المجالي للبلاد التونسية؟ هل أن وضع البلاد كإيالة عثمانية يمثل عقبة حقيقية أمام بروز ذاتية وطنية؟

سوف نسعى من خلال هذا الدراسة إلى التدليل، خلافا لما جزم به الدارسون، على حصول سيرورة بناء مجال وسلطة دولة لها سيادة في ضل وضع قانوني ميزت به إسطمبول ولاياتها البعيدة. كما أن هذا التمشي سيمكننا من تجاوز الرؤية المحدودة لأدبيات الفترة الاستعمارية من جهة، والخطاب السياسي الوطني ذو النزعة التوحيدية من جهة ثانية. وهذا التجاوز يمكن تحقيقه عبر قراءة متأنية في المصادر وفي الخطاب التاريخي عموما.

ساعدنا على الإحاطة بهذه المسألة، مسار البناء الترابي في ظل الانتماء العثماني، مجموعة من المصادر والمراجع رأينا من الفائدة التوقف عندها لنبين للقارئ مدى مساهمتها في إسناد هذا البحث وإثرائه. اعتمدنا على صنفين من المصادر: الكتابات التاريخية والأرشيف.

- الكتابات التاريخية: لم ظهر أيّ أثر تناول تاريخ البلاد بعد مرور ما يناهز عن قرن ونصف من تاريخ تأليف *تاريخ الدولتين* للزركشي. ومردّ هذا الغياب للتأليف في تاريخ البلاد، حسب رأينا، لا ما عرفته إفريقية الحفصية من انقسام خلال القرن السادس عشر فحسب بل غموض الوضع الداخلي للإيالة في مستوى مجالها ومؤسساتها أيضا. تقدم المصادر المحلية[2] معلومات قيمة حول مسار بناء المركزة لا سيما في علاقة السلطة الحاكمة في تونس بالدواخل لكن رؤيتها ضلت محكومة بموقع أصحابها من السلطة ومن البلاد: فهم في الغالب أصيلي تونس وقريبين من السلطة. تمكن المصادر من تتبع سيرورة تحييز جهاز الحكم المستقرّ في تونس للمجال الداخلي وطبيعتها في كلّ مرحلة من المراحل التي مرّت بها البلاد. وكذلك من تحسس كيفية تصور المؤرخين لمجال البلاد، كل حسب انتماءه الإجتماعي والثقافي وموقعه من السلطة والظرفية التي دوّن فيها. تكشف المصادر عن حصول تحول ذي معنى فيما يتعلق بإدراك النخب للمجال ولا أدلّ على ذلك، كما

Moalla (Asma) ; *La Régence de Tunis et la Sublime Porte* 1777- 1814. *Etude sur l'armée et le gouvernement d'une eyalet du Maghreb ottoman à la fin du* XVIIIè siècle.

[4] - كوّن الحسينيون، في نظر المؤرخ محمد الهادي الشريف، عائلة "شبه وطنية". الشريف (محمد الهادي)؛ خلاصة تاريخ تونس، دار سيراس ،تونس،1980

[1] - Moalla ; Ibid.

[2] - وهي مصادر العهد الحديث تلك التي تناولها بالدرس الأستاذ أحمد عبد السلام
Abdessalem (A); *Les historiens tunisiens des* XVIIè, XVIIIè et XIXè siècle*. Essai d'histoire culturelle*, Paris-Tunis 1973.

ذكره الأستاذ أ. عبد السلام، من تضمنها لأسماء البلاد في عناوينها. كما تبين المساحة التي خصصها كلّ من أبي دينار والوزير السراج لتاريخ البلاد عن بداية تكون الوعي بأهمية المجال الترابي واستقرار الأوضاع الجغراسياسية للبلاد. ومثلت المصادر المحلية مرصدا تعرفنا من خلاله عن مختلف التسميات التي أطلقت على البلاد. تعبر الأسماء التي تعترضنا في المؤلفات المحلية لا فقط عن عملية التحييز المتواصلة التي خضعت لها الدواخل بل كذلك على موقف أصحابها من البلاد ومن الاسم الذي أطلقته الإمبراطورية العثمانية عليها.

لكن هذه المصادر تتضمن العديد من النقائص: منها هامشية المجموعات الداخلية في عملية التحييز، فهي في الغالب مفعول بها أكثر منها فاعلة. وباستثناء الصغير بن يوسف الذي يقدّم معلومات دقيقة حول الأوضاع المحلية بالنسبة لعروش باجة لا نلمس لدى المؤرخين اهتماما حقيقيا بالأوضاع المحلية.

كما تغيب من المصادر أو تكاد بعض المسائل الحساسة المتعلقة بتكون مجال الإيالة مثل انقسام المجال الحفصي وخاصة إعادة تكوّن مجال إيالة تونس بعد 1569 وما رافقه من نزاعات بين الإيالات المغاربية في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن الذي يليه. وباستثناء السراج لم تخلف المسألة الحدودية بين تونس والجزائر في مختلف مراحلها (سواء في القرن السابع أو في القرن التاسع عشر) سوى آثارا باهتة.

ولتدارك هذه النقائص التجأنا إلى مصادر أخرى يعود الفضل في الكشف عنها إلى مؤرّخين فرنسيين مثل فرناند برودال أو شارل منشيكور الذين تمكنا، بعد اطلاعهما على الأرشيف الإسباني من كشف النقاب عن التحوّلات الجغرافية السياسية التي عرفتها البلاد خلال القرن السادس عشر.
أما جون بينيون و برنار روا فقد قاما بتحقيق رواية الأسيرين إلياط Eliatt وأتاردو Attardo حول أحداث الربع الأول من القرن السابع عشر. فنحن مدينون تقريبا في كلّ ما يتعلق بالوضع الداخلي للبلاد في بداية القرن السابع عشر وبأحداث تسطير الحدّ سنة 1614 بين إيالتي تونس والجزائر إلى الأسير إلياط. أما اتفاقية 1628 والأحداث التي حفت بها فهي أيضا من تدوين أسير آخر هو المملوك الإيطالي أتاردو. ومثلت كتب الرحلة والوصف التي دونها كذلك ملاحظون أوروبيون، مثل بوارون Poiron، وبايسونال Peysonnel، والكونت فيليبي Filippi، وبليسي Pellissier...، عنصرا مكملا للبحث. تكمن أهمية هذا الصنف من المصادر لا فقط في الوصف الذي يقدمه أصحابها للمجموعات المحلية من حيث نظمها وعاداتها بحكم تنقلهم في البلاد، بل كذلك في كيفية قراءتهم للواقع على ضوء ثقافتهم وانتماءهم الأوروبيين.

أضاء كلّ صنف من هذه المؤلفات جانبا أو أكثر من البحث في تكون المجال. واحتل الأرشيف مكانة مركزية في هذه الدراسة. إذ مثّل بحكم تنوعه وثراء موضوعاته مستنده الأساسي. ينقسم المتن الأرشيفي التي اعتمدناه إلى صنفين: الدفاتر وهي متنوعة المواضيع، والمراسلات.

♦ الدفاتر: رغم الإتلاف الذي تعرضت له[1]، مثلت الدفاتر الجبائية مستندنا الرئيسي في الإطلاع على التقسيم الإداري للمجال وتطوره خلال الفترة المدروسة. تبين الدفاتر بدقة وبوضوح تامين عملية تحييز المجال الداخلي للإيالة وتكشف بذلك وفي الآن نفسه عن علاقة السلطة بالدواخل وبالإمبراطورية العثمانية. فقد تبين لنا من خلال تتبع كيفية تقديم الدفتر وتسمية المقاطعات الداخلية للبلاد وجود فترتين حاسمتين في مسار تدعيم سيادة السلطة في تونس على الدواخل يمثل أواسط القرن الثامن عشر الفاصل بينهما. تكشف مقدّمات الدفاتر وتطورها عن مدى تقدم عملية المركزة ففي حين يبدو المجال في الفترة الأولى مجزئا إلى مجموعة من الأوطان، أصبحت مقدّمة الدفتر لا تتضمن ابتداءا من سنة 1745-1746 إلا إسم البلاد وهو إفريقية. كما شهدت المقاطعات الداخلية تحوّلات هامة سواء في مستوى إدارتها أو أعدادها أو أسمائها أو ترتيبها، الأمر الذي يعكس تصورا خاصا عند المركز لدواخله تحتل فيه مدينة تونس مكان الصدارة.

وعلى المستوى الخارجي استفدنا من صنف آخر من الدفاتر وهي الخاصة بالمعاهدات مع الخارج أو دفاتر وزارة الخارجية[2]. ففي هذا المصدر عثرنا على اتفاقية التحديد بين إيالتي تونس والجزائر العائدة إلى 1628، وكذلك على ملابسات النزاع الحدودي الحاصل بين السلطة المركزية وفرنسا حول الحد الساحلي بين تونس والقالة. كما يبين رصيد المعاهدات بين الإيالة والدول الأوروبية خلال الفترة العثمانية، مختلف التسميات التي أطلقت على البلاد التونسية من طرف البلدان الأوروبية المتعاقدة معها وتطورها. كما تكشف عن تأقلم السلطة مع تغيرات الوضع الخارجي لا سيما فيما يتعلق بتحييز المجال الساحلي (أو ما أصبح يسمى في بداية القرن التاسع عشر بـ "ماء تونس") وبسط الهيمنة عليه. كما أمكننا،تحسس مسار تدعيم المركزة في الداخل والتباعد مع إسطمبول وذلك من خلال تتبع تركيبة الأطراف الموقعة على هذه المعاهدات.

♦ المراسلات: وهو رصيد ضخم، يعود في مجمله إلى القرن التاسع عشر[3]، محفوظ بالأرشيف الوطني التونسي أو بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية أو بمقر وزارة الخارجية الفرنسية بباريس. انتقينا منه ما يستجيب لشواغل البحث وهي الملفات الخاصة بالمسألة الحدودية الناشئة بعد

---

[1] ـ فقدت الصفحات الأولى في العديد من الدفاتر، كما لا يتوفر لدينا بالنسبة إلى القرن السابع عشر سوى دفتر وحيد يعود تاريخه إلى سنة 1776-1781، وهو الدفتر عدد 1.

[2] ـ حسب الترتيب الذي خضعت له عملية تنظيم الأرشيف في عهد خير الدين.

[3] ـ تضمنت بعض الوثائق العائدة إلى القرن 18 مثل تنظيم كل من علي باشا (1752) وحمودة باشا الحسيني (1795) للعلاقات بين نهد وتجار القالة، أو شهادة سكان أرقُ بتبعيتهم لتونس والعائدة إلى 1627.

سنة 1830 بين البلاط الحسيني والسلطة الفرنسية المستعمرة للجزائر والمشاكل الناجمة عنها بين العروش الحدودية من الجانبين. يتجلى من خلال المراسلات المتبادلة بين السلطة المركزية في تونس والمسؤولين الفرنسيين في تونس أو باريس أو الجزائر، اختلاف التصوّر بين الطرفين لمفاهيم المجال والحدود ولعمليات التحييز الترابية. كما تتضمن المراسلات الخاصة بالمناطق الحدودية (مراسلات القياد) بداية تسرب مصطلحات الحدود والمجال في مفهومها الحديث، أي كما تبلور في أوروبا في القرن التاسع عشر وردود الفعل المحلية (المجموعات المحلية والبلاط الحسيني) المتباينة تجاه الوضع الجديد. ويتضمن الأرشيف الخاص بهذه الفترة ملفات أخرى تتعلق بمختلف الإصلاحات القانونية التي عرفتها البلاد في 1861، مكنتنا من الاطلاع على تقنين الإدارة المحلية والمركزية وإعادة الهيكلة الإدارية للدواخل، بمعنى تكريس المراقبة الداخلية وتعمق مسار المركزة.

وكما هو واضح، استفدنا من الأرشيف المركزي استفادة بالغة في مختلف مراحل البحث لكن بعض الجوانب لم ينلها حظ الدراسة بالقدر الكافي ونقصد بذلك بالخصوص دراسة المجموعات المحلية وبالخصوص تتبع المسارات الفردية وقد حاولنا سد هذه الثغرة عبر الرجوع إلى المنوغرافيات التي أعدها الباحثون في الجامعة في الثمانينات وبداية التسعينات حول المجموعات القبلية (جلاص، أولاد عيار، ونيفة،...) أو الأعمال التي تناولت بالبحث العلاقة بين المحلي والسلطة المركزية (الجريد، جربة، الفراشيش وماجر، تونس). كما تكتنف الضبابية بعض الجوانب الأخرى من هذا البحث، نخص بالذكر منها التطورات الجغرافية السياسية التي عرفتها البلاد في القرن السادس عشر أو عند تحولها إلى إيالة عثمانية وإعادة بناء مجالها. وهو أمر يستوجب ضرورة الرجوع إلى الأرشيف العثماني. ساعدتنا معرفتنا المتواضعة للغة التركية الحديثة في الاطلاع على بعض الدراسات المكتوبة بهذه اللغة وهو ما مكننا من التعرف مثلا على النظم العثمانية ومختلف التصنيفات القانونية التي خصت بها الإمبراطورية إيالاتها[1]. لكننا لم نطلع من الأرشيف العثماني إلا على ما نشره كل من الأستاذ عبد الجليل التميمي وإلتر عزيز سامح من وثائق حول التشكل الإداري في إيالة تونس العثمانية.

حاولنا في البحث الابتعاد عن التصنيفات الجاهزة والمسلمات ونزعة اليقين والثبات في قراءة الماضي، وذلك عبر تحليل مواقف الفاعلين، لا سيما من داخل المركز، واستراتيجياتهم. فالمجال ككل الأصناف، ليس موضوعا جاهزا بقدر ما هو بناء مستمر على مستوى التصوّرات واللغة والممارسة،كما تتظافر في تكوينه أطراف عديدة تغيرت نظرتها واستراتيجياتها في كلّ مرحلة

[1] - وهي دراسات محفوظة في مكتبة اللغات الشرقية بباريس.

تاريخية. وقد أوحى لنا بهذا التمشي المنهجي التوجهات التي عرفها البحث في التاريخ الإجتماعي والمتمثلة في إعادة النظر في التصنيفات الجاهزة عبر البحث في الإستراتيجيات الفردية وتحليل لغة الخطاب وما يتضمنه من مصطلحات ذات مفهوم يتغير حسب ما يمليه السياق التاريخي[1]. فالدولة في فترتنا مثلا ليست موضوعا ناجزا بقدر ما هي مشروع قيد التنفيذ في تطوّر مستمر وفي تفاعل مع عناصرها البشرية والترابية[2]. وفي هذا الإطار المنهجي أيضا، اعتمدنا على ما كتبه الدارسون في ميدان الجغرافية الاجتماعية حول مفاهيم المجال وأشكال التحييز المؤدية إلى القول بأن المجال فضاء منتج، أفرزته علاقات الإنسان بمحيطه الجغرافي. وهي علاقات متشعبة ذات أبعاد مادية ومعنوية متنوعة[3].

أما الحدود الزمنية للموضوع فتتراوح بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر. تندرج دراستنا، كما هو واضح، ضمن المدى الطويل أي العهد العثماني، وذلك لما يتيحه هذا الخيار من إمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية، كما أنه يمثل حسب رأينا، الإطار الأنسب لتحسس نشأة الكيان الجغراسياسي "التونسي" وتطوّره عبر هذه الفترة. وهو ما سيمكننا من وضع نقط استدلال ومن التركيز على التحوّلات التي لها معنى بالنسبة للبناء المجالي.

لنوضح كذلك أن هذا البحث وإن قام على المدى الطويل فإنه لن يكون بحثا في الجغرافية التاريخية للبلاد التونسية، بل سيقوم بدرجة أولى على مقاربة سياسية للمجال، معنى ذلك أننا سنشتغل بسيرورة بناء المجال عبر العلاقة الجدلية التي ربطت بين ثلاث أقطاب سياسية وهي: السلطة التركيّة المقيمة بتونس في علاقتها بمختلف القوى الفاعلة في هذه السيرورة، الداخلية والخارجية (الإمبراطورية العثمانية، القوى الأوروبية...).

ينطلق البحث من تاريخ الإنتصاب العثماني بتونس سنة 1569- 1574، وهو حدث يمثل حسب رأينا، نقطة تحوّل تمثلت في بداية الإضمحلال النهائي للنموذج الحفصي (أو الوسيطي) الذي صوره بن خلدون في *المقدمة* لعلاقة الدولة بفضائها: قوية في مركزها ضعيفة في أطرافها، تلك الأطراف التي سرعان ما تتحول إلى دويلات مستقلة كلما تطرق الضعف إلى المركز. أما نقطة

---

[1] - استفدنا بالخصوص من مجموعة المقالات التي نشرت ضمن المؤلف التالي :
Revel Jacques (Sous la direction de), *Jeux d'échelles , la micro- analyse à l'expérience*, Gallimard, 1996.
Lepetit (B.) ; *Les formes de l'expérience, une autre histoire sociale*, Albin Michel , 1995.

[2] - بين المؤرخ Lepetit أن الدولة كصنف يمكن دراستها وتحليلها وفق منهجية التاريخ الدقيق La micro-storia وذلك عبر القيام بقراءة في مؤسساتها وتطورها التاريخي أو في تحليل لغة الخطاب المعبرة عنها :
Lepetit (B.) ; « L''expérimentation contre l''arbitraire », *Annales HSS* . n°47, 1992.

[3] - أدرجنا هذه المؤلفات ضمن البحث.

الوصول فهي الفترة التي سبقت انتصاب الحماية وتمثلت في بداية انفتاح البلاط الحسيني على التصور الأوروبي للتنظيم الترابي.

تتمفصل دراستنا لسيرورة تشكل مجال البلاد التونسية خلال العهد العثماني حول ثلاث محاور بدت لنا تستجيب لمشاغل البحث وهي:

- التسمية : يمثل فعل إعطاء إسم للمجال الترابي إحدى مظاهر امتلاك المجال، وهو تعبير عن الوعي بالذات وقد بحثنا في هذا الموضوع عبر رصد للمصطلحات والأسماء التي عبر بها أصحابها عن تصوّرهم للواقع في حاضرهم.

- الحدود: وهي التي ترسم الفضاء الذي تمتد فيه سيادة المركز و المعبر عن بروز دولة لها كيان ترابي واضح المعالم.

- البناء الداخلي: يتعلق هذا المحور بتتبع سيرورة توحيد الفضاء الداخلي عبر سياسة احتواء المجموعات الداخلية والتخفيض المتواصل للنفوذ الذي تمتعت به في مراقبة الدواخل.

و قد أدرجنا هذه المحاور ضمن مخطط زمني، يتوزع بين ثلاث أقسام:

القسم الأول: و نتناول فيه بناء مجال إيالة تونس والتشكّل الأوّلي لحدودها من القرن السادس عشر إلى 1628. يتعلق هذا القسم بالبحث في انقسام إفريقية الحفصية إلى ثلاث ولايات تابعة للإمبراطورية العثمانية من بينها إيالة تونس. تميزت هذه المرحلة بالتناقض الواضح بين تيارين: أحدهما يستند في عملية إعادة البناء وتسطير الحدود إلى شرعية الإحتلال بينما يرجّح الثاني الإرث التاريخي.

القسم الثاني : نتناول فيه العلاقة بين بناء المجال و قيام السيادة داخل إيالة تونس و بمتد من بداية القرن 17 إلى 1830. شكلت الحدود الإطار الذي هيمن فيه الحكم العثماني على الدواخل ومثلت فيه حماية الحدود البرية والبحرية توجّها قارّا نسبيّا. وهي الفترة التي اعتبرها الباحثون مرحلة "تلاشي المؤثرات العثمانية" (déturquisation) أو "التونسة" أي تكوّن "مجال ذي سيادة".

القسم الثالث : نتطرّق فيه إلى سيرورة بناء الدولة الترابية: من 1830 حتّى قبيل انتصاب الحماية . هي مرحلة بروز فاعل جديد في المنطقة هو الاستعمار الفرنسي الذي حلّ في الجزائر حاملا معه نموذجا جديدا من التصوّر للمجال وللمراقبة الترابية هو نموذج الدولة القومية الترابية التي تبلورت في أوروبا وبالأخص في فرنسا. يتعلق الأمر هنا بمحاولة استجلاء كيفية تعامل البلاط الحسيني مع الوضع الجغرافي السياسي الجديد.

القسم الأول : انبعاث إيالة تونس وتشكل حدودها

في سنة 1569 اجتاح قليج علي مدينة تونس مطيحا بالحكم الحفصي. وابتداء من هذا التاريخ أطلقت الإمبراطورية العثمانية اسم ولاية ثم في 1573-1574 إيالة تونس على ما تبقى من الإرث الترابي الحفصي. حدث هذا التطوّر بعد مرور حوالي ثلاثة أرباع قرن من الفوضى والتراجع نعتتها الدراسات التاريخية بالأزمة ووضعتها تحت عنوان "التمزّق والتفكك والتقهقر"[1] وبالتالي صنفت سلبا إذ اعتبرت علامة تخلف مقارنة بما كان يحدث في أوروبا من "نهضة" وانفتاح على العالم. لكن ألا يمكن قراءة هذه الأزمة في وجهها المجالي كتعبير عن عدم تأقلم الهياكل الموروثة مع التغيرات الحاصلة على المستوى المتوسطي؟

لقد نجح الأتراك العثمانيون بعد إزاحة مجمل القوى المنافسة لهم، في إعادة هيكلة مجمل الفضاء الحفصي وربطه بالإمبراطورية العثمانية، مهيئين بذلك الأرضية لانبعاث وحدات سياسية متمايزة. وفسّر الدارسون هذا النصر بامتلاك العثمانيين لتقنيات عسكرية متطوّرة مقارنة بالقوى المحلية، وانتماءهم إلى الدين الإسلامي الذي فتح أمامهم باب السيطرة على كامل المنطقة. وهنا يمكن أن نتساءل : ألم يكن تصوّرهم للمجال وكيفية تعاملهم معه أيضا من العوامل المهمّة في إنجاح مشاريعهم؟ ألم يكن لخصوصية العلا قات التي تكونت تاريخيا بين العثمانيين وبين القوى المحلية دور في هذا النجاح؟

سوف نحاول في هذا القسم البحث في موضوع إعادة تشكّل المجال التابع لمدينة تونس. نتوقف خلال الفصل الأول منه عند تقلبات الوضع الجغراسياسي الذي مثلت إفريقية الحفصية مسرحا له خلال القرن السادس عشر، والتي أفضت إلى إعادة هيكلة جذرية للمنطقة تمثلت في انبعاث ثلاث كيانات سياسية متمايزة، شكّلت كلّ منها ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية. أما الفصلين الثاني والثالث فيتمحوران حول تشكّل الحدود بين إيالة تونس والإيالتين المجاورتين وبالتالي حول انبعاث إيالة تونس كوحدة سياسية متميزة ضمن الفضاء العثماني.

---

[1] - العبارة لعبد الله العروي وردت في: *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء، الجزء الثالث، ص. 9.

الفصل الأول : "إفريقية" أم " تونس" ؟

شهد المجال الذي دأبت البحوث التاريخية على الإشارة إليه باسم إفريقية الحفصية خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن السادس عشر حالة من الفوضى ترتّبت عن الانقسام الداخلي وما تلاه من غزو خارجي[1]، أفضت إلى بروز ثلاث وحدات سياسية تابعة للإمبراطورية العثمانية تُعرف بإيالات أو أوجاق الغرب وهي إيالة الجزائر، وإيالة طرابلس، و إيالة تونس.

لن يتسنى لنا فهم هذا التحوّل الجذري الذي عرفته المنطقة إلا عبر العودة إلى المرحلة التي مهّدت لانبعاث الإيالات المذكورة والتي يمكن وصفها بالمرحلة الانتقاليّة. سيكون الهدف من الرجوع إلى تفكّك المجال الحفصي البحث في مدلولات ذلك التحلل من زاوية علاقة مختلف الأطراف الفاعلة في ممارساتها وفي تصوّراتها بالمجال المشار إليه. أردنا من خلال استعراض الصّراع الحاصل على المنطقة تتبّع مسار تلاشي التشكيلة السياسية الحفصية النهائي، وفي الوقت ذاته، تحسّس محاولات إعادة بناء مجال تونس في مستوى ممارسات الفاعلين وفي مستوى تصوراتهم بالبحث في التعابير أو الأسماء التي استعملوها. فالصراع بين القوى المتنافسة لم يتوقف عند المواجهات المسلحة بل كان أيضا "مواجهات" على مستوى الأسماء التي أطلقتها تلك القوى على المنطقة محلّ النزاع. لذلك خصّصنا عند دراسة مواقف الفاعلين واستراتيجياتهم، مكانة لموضوع الأسماء المسندة للمجال الحفصي، وما تحيل عليه لدى مستعمليها من معاني. لأن المجال ناتج عن فعل بناء، واللغة أو فعل التسمية هي إحدى آليات هذا البناء المتجدّد. فلا وجود للأشياء، كما بيّن ذلك عديد الدارسين، خارج أطر اللغة أي الأسماء والتصنيفات[2].

دأبت المصادر على الإشارة إلى المجال موضوع بحثنا باسم إفريقية ، لكنّ جانبا من القوى المتنافسة على البلاد في القرن السادس عشر لم تستعمل إلا اسم تونس مضافا إلى مملكة، أو ولاية أو إيالة. سوف نبحث في مدلول هذه التسميات، كفعل إرادة معبّر عن وجود تصوّر واستراتيجية[3]

---

[1] - ينطبق وضع الفوضى المشار إليه على كامل المجال المغاربي.

[2] - Raffestin (Claude); " Ecogenèse territoriale et territorialité", *in Espace, Jeux et Enjeux*, ouvrage coordonné par Frank Auriac et Roger Brunet, Paris , Fayard, 1986, p. 176.

و يرى "كلافال " أن المحيط الذي تعيش فيه المجتمعات هو خلق تعبر عنه بواسطة اللغة والفعل :

Claval (Paul); *La géographie culturelle*, Nathan, Paris, 1996, p. 7

[3] - باعتبار أن الاسم خيار استراتيجي. لأن الفاعل الذي يقوم بإسناد اسم يمارس فعل سلطة يعبر من خلاله عن موقف ما تجاه أطراف أخرى تمثل هي بدورها مصادر أخرى للسلطة وبذلك تصبح "استراتيجية التسمية هي استراتيجية هيمنة وتسلط، واللغة حرب تسميات". بنعبد العالي (عبد السلام)؛ "نحو سياسة للمعرفة"، ضمن *إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية*، مؤلف جماعي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 2001، ص. 8.

ترمي إلى تجاوز وضع الفوضى الذي أشرنا إليه سابقا، وكرمز لمشروع مستقبلي. لنتأمل أوّلا في مدلول الاسم إفريقية.

1. إفريقية، اسم متعدّد الدلالات

عوّدتنا الكتابات التاريخيّة على اعتبار اسم تونس اليوم، أي البلاد التونسية، مرادفا لما كان في الماضي يسمّى بإفريقية. قد تكون المصادر الإخبارية، التي ظلت حتى القرن التاسع عشر، تشير إلى الحيز الذي توجد به تونس اليوم باسم إفريقية، مصدر هذا الخلط. لكن بالتأمّل في مصادر العهد الحفصي، نكتشف أن اسم إفريقية ظل يحيل باستمرار على واقع جغرافي متغيرّ. فهو يتقلّص أحيانا لكي يتطابق مع منطقة جغرافية ضيقة تنحصر في القسم الشمالي من البلاد التونسية الحالية، وينفسح أحيانا أخرى فصبح مستوعبا لكامل البلاد المغاربية، وربما يمتد إلى أبعد منها باحتوائه لأجزاء ترابية خارجة عنها كالأندلس. وبين هذين الحدّين توجد درجات من الاتساع متفاوتة[1]. والملاحظ أن ظاهرة الاتّساع والانحسار بالنسبة لمدلول الاسم، ليست وليدة العهد الحفصي أو الفترة الإسلامية ، بل هي ظاهرة تاريخية تمدّ جذورها إلى العصور القديمة.

كان اسم إفريقية، قبل العهد العثماني متعدّد الدلالات الجغرافية، اخترنا في هذا البحث التوقف عند البعض منها لكي نبيّن أن هذا الاسم التاريخي لا يحيل على أي واقع ثابت.

فهناك على الأقل أربع مستويات في مدلول اسم إفريقية بدت لنا أكثر وضوحا صنّفناها كما يلي:

أ. إفريقية كمرادف لمنطقة التل

تمثّل المنطقة الشمالية السهلية والتلية (حوض وادي مجردة) إحدى معاني اسم إفريقية. يحدثنا الزركشي عن "عرب إفريقية" الذين هدّدوا السلطان أبا عمرو عثمان بالتمرّد "إن لم يسعفهم في عوائدهم بالسكة القديمة"[2]. والمقصود بعرب إفريقية هم " أولاد مسكين وأولاد يعقوب والشنانفة من أولاد مهلهل" [3]. وهو المعنى نفسه الذي نعثر عليه بعد مرور حوالي قرنين على هذا الحدث لدى مدوّن مناقبِ أبي الغيث القشاش. لم يستعمل المنتصر ابن أبي لحية، عبارة إفريقية إلا في هذا المعنى الضيّق إذ يقول "سمعت من رجل من مشيخة العرب من أهل إفريقية واسمه الشيخ سالم بن

---

[1] -و قد استمر هذا الغموض حتى عهد بن أبي دينار. أنظر الجدول المتعلق بامتداد فضاء إفريقية عند بن أبي دينار في القسم الثاني ص.256.

[2] - الزركشي؛ *تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية*، تحقيق وتعليق محمد ماضور، تونس، الطبعة الثانية، 1966، ص. 153 . وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ *تاريخ الدولتين*. وهذا التحديد يتطابق كما هو واضح مع المنطقة الشمالية للبلاد التونسية الحالية. والملاحظ أن هذا المعنى لا يزال متداولا إلى يومنا هذا لدى بعض السكان من أهالي الوسط والجنوب.

[3] - *نفس المصدر*، ص. 153.

شنوف..."[1]. فيصبح بذلك للاسم مدلول جغرافي وبشري يغطي المجال الممتد شمال الظهرية [2]. كما ظل استعمال اسم إفريقية بهذا المعنى، أي كاسمٍ دالٍ على الجهة الشمالية من البلاد، الأكثر شيوعا في الأوساط المحلية، لاسيما لدى أهالي البلاد من الوسط والجنوب[3].

يتماهى هذا التحديد في قسم منه مع ذلك المجال الذي حمل ابتداءا من 146ق.م، اسم "ولاية أفريكا"[4] الرومانية. كما تنضوي إفريقية بهذا المعنى ، ضمن تلك المقاطعة الشاسعة التي أحدثها الإمبراطور الروماني ديوكليسيان في أواخر القرن الثالث الميلادي وحملت إسم البروقنصلية، وغطت كامل القسم الشمالي من البلاد وامتدت إلى شمال شرق الجزائر حتى تبسّة[5]. يعود تواصل استعمال الإسم بها المعنى حتى العهد العثماني، إلى العمق التاريخي لذلك التقسيم الإداري القديم ولما عرفته المقاطعة الشمالية التي ارتبطت بقرطاج، من ازدهار حضاري[6]. لكن ليس هذا المعنى الوحيد الذي تضمنه إسم إفريقية في المصادر.

ب. إفريقية كمرادف للقسم الشرقي من بلاد المغرب:

يظهر هذا المستوى من التحديد بشكل جلي في *مقدمة* تاريخ عند ابن خلدون . فبعد التمييز بين المغربين الأقصى والأوسط يقول المؤلف: "ومن ثمّ (أي المغرب الأوسط) يتّصل ببلاد الجزائر من

---

[1] - وبذلك يدمج الكاتب منطقة الكاف في الفضاء المسمى بإفريقية. ابن أبي لحية القفصي(المنتصر بن المرابط)؛ *نور الأرماش في مناقب أبي الغيث القشاش*، دراسة وتحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة، نشر المكتبة العتيقة ، تونس ، 198، ص. 157. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*نور الأرماش*.

[2] - وهو نفس المضمون الذي وصل إليه مونشيكور في تحديده لمدلول إفريقية بعد لإطلاع على المصادر وعلى البحث الميداني لذي قام به في المنطقة راجع الخريطة التي رسمها المؤلف.
Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell en Tunisie. Essai de monographie géographique*, Paris, 1913, p. 8.

[3] - حول تواصل استعمال هذا المعنى لاسم إفريقية حتى العهد الاستعماري أنظر:
Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell* , op.cit., pp. 6 -7.

[4] - كانت ولاية أفريكا، المحدثة في سنة 146 ق.م، عبارة عن منطقة صغيرة امتدت على الثلث الشمالي الشرقي للبلاد التونسية الحالية من مصب الوادي الكبير قرب طبرقة إلى هنشير طينة قريبا من صفاقس. ضبطت روما حدودها بإنشاء بما يعرف بالخندق الملكي أو بـ"Fossa Regia" . وهو الحد الفاصل بين المقاطعة الجديدة أو ما تبقى من الإرث الترابي لقرطاج والممالك البربرية المتاخمة لها، وبالخصوص المملكة النوميدية. ورثت روما المجال الذي ازدهرت فيه الحضارة القرطاجية : فهنا، انتعشت الفلاحة المستقرة وتأسست المدن الهامة الساحلية والداخلية و بلغت مساحة هذه المقاطعة 25000 كم² .راجع
Slim (Hedi); "Des origines à la conquête romaine", *in Histoire de la Tunisie* , *l'Antiquité*, S.T.D., p. 122.

[5] - وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى إحكام المراقبة السياسة والعسكرية على المنطقة إلى إعادة تنظيم الولايات الرومانية فانقسمت البروقنصلية إلى ثلاث مقاطعات وهي البروقنصلية في الشمال والبيزاسين في الوسط والمقاطعة الطرابلسية جنوبا. شكلت البروقنصلية المحدثة في أواخر القرن الثالث، مستطيلا يمتد بين الوطن القبلي (حاليا) ووادي مجردة حتى جبال خمير، وهو تقريبا نفس الفضاء الذي ضل يحمل في مصادرنا التاريخية الخاصة بالفترة العثمانية إسم " بلاد إفريقية" راجع :
Mahjoubi (Ammar); "La Tunisie province romaine", dans *Histoire de la Tunisie, op. cit.,* p. 260.

[6]- يبلغ اتساع هذه المنطقة التي امتدت بين الوطن القبلي شرقا وجبال خمير غربا حسب تقدير لوبلي 21000 كلم ² واستأثرت بأكبر نصيب من التمدّن إذ احتضنت أكثر من 150 مدينة جلها موروث عن العهد البوني. لمزيد الإطلاع:
Lepelley.(Claude) *; Les cités de l'Afrique romaine du Bas-Empire*, Paris,T.2 , p. 47.



القسم الأول : انبعاث إيالة تونس وتشكل حدودها

في سنة 1569 اجتاح قليج علي مدينة تونس مطيحا بالحكم الحفصي. وابتداء من هذا التاريخ أطلقت الإمبراطورية العثمانية اسم ولاية ثم في 1573-1574 إيالة تونس على ما تبقى من الإرث الترابي الحفصي. حدث هذا التطوّر بعد مرور حوالي ثلاثة أرباع قرن من الفوضى والتراجع نعتتها الدراسات التاريخية بالأزمة ووضعتها تحت عنوان "التمزّق والتفكك والتقهقر"[1] وبالتالي صنفت سلبا إذ اعتبرت علامة تخلف مقارنة بما كان يحدث في أوروبا من "نهضة" وانفتاح على العالم. لكن ألا يمكن قراءة هذه الأزمة في وجهها المجالي كتعبير عن عدم تأقلم الهياكل الموروثة مع التغيرات الحاصلة على المستوى المتوسطي؟

لقد نجح الأتراك العثمانيون بعد إزاحة مجمل القوى المنافسة لهم، في إعادة هيكلة مجمل الفضاء الحفصي وربطه بالإمبراطورية العثمانية، مهيئين بذلك الأرضية لانبعاث وحدات سياسية متمايزة. وفسّر الدارسون هذا النصر بامتلاك العثمانيين لتقنيات عسكرية متطوّرة مقارنة بالقوى المحلية، وانتماءهم إلى الدين الإسلامي الذي فتح أمامهم باب السيطرة على كامل المنطقة. وهنا يمكن أن نتساءل : ألم يكن تصوّرهم للمجال وكيفية تعاملهم معه أيضا من العوامل المهمّة في إنجاح مشاريعهم؟ ألم يكن لخصوصية العلا قات التي تكونت تاريخيا بين العثمانيين وبين القوى المحلية دور في هذا النجاح؟

سوف نحاول في هذا القسم البحث في موضوع إعادة تشكّل المجال التابع لمدينة تونس. نتوقف خلال الفصل الأول منه عند تقلبات الوضع الجغراسياسي الذي مثلت إفريقية الحفصية مسرحا له خلال القرن السادس عشر، والتي أفضت إلى إعادة هيكلة جذرية للمنطقة تمثلت في انبعاث ثلاث كيانات سياسية متمايزة، شكّلت كلّ منها ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية. أما الفصلين الثاني والثالث فيتمحوران حول تشكّل الحدود بين إيالة تونس والإيالتين المجاورتين وبالتالي حول انبعاث إيالة تونس كوحدة سياسية متميزة ضمن الفضاء العثماني.

---

[1] - العبارة لعبد الله العروي وردت في: *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء، الجزء الثالث، ص. 9.

الفصل الأول : "إفريقية" أم " تونس" ؟

شهد المجال الذي دأبت البحوث التاريخية على الإشارة إليه باسم إفريقية الحفصية خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن السادس عشر حالة من الفوضى ترتّبت عن الانقسام الداخلي وما تلاه من غزو خارجي[1]، أفضت إلى بروز ثلاث وحدات سياسية تابعة للإمبراطورية العثمانية تُعرف بإيالات أو أوجاق الغرب وهي إيالة الجزائر، وإيالة طرابلس، و إيالة تونس.

لن يتسنى لنا فهم هذا التحول الجذري الذي عرفته المنطقة إلا عبر العودة إلى المرحلة التي مهّدت لانبعاث الإيالات المذكورة والتي يمكن وصفها بالمرحلة الانتقاليّة. سيكون الهدف من الرجوع إلى تفكّك المجال الحفصي البحث في مدلولات ذلك التحلل من زاوية علاقة مختلف الأطراف الفاعلة في ممارساتها وفي تصوّراتها بالمجال المشار إليه. أردنا من خلال استعراض الصّراع الحاصل على المنطقة تتبّع مسار تلاشي التشكيلة السياسية الحفصية النهائي، وفي الوقت ذاته، تحسّس محاولات إعادة بناء مجال تونس في مستوى ممارسات الفاعلين وفي مستوى تصوراتهم بالبحث في التعابير أو الأسماء التي استعملوها. فالصراع بين القوى المتنافسة لم يتوقف عند المواجهات المسلحة بل كان أيضا "مواجهات" على مستوى الأسماء التي أطلقتها تلك القوى على المنطقة محلّ النزاع. لذلك خصّصنا عند دراسة مواقف الفاعلين واستراتيجياتهم، مكانة لموضوع الأسماء المسندة للمجال الحفصي، وما تحيل عليه لدى مستعمليها من معاني. لأن المجال ناتج عن فعل بناء، واللغة أو فعل التسمية هي إحدى آليات هذا البناء المتجدّد. فلا وجود للأشياء، كما بيّن ذلك عديد الدارسين، خارج أطر اللغة أي الأسماء والتصنيفات[2].

دأبت المصادر على الإشارة إلى المجال موضوع بحثنا باسم إفريقية ، لكنّ جانبا من القوى المتنافسة على البلاد في القرن السادس عشر لم تستعمل إلا اسم تونس مضافا إلى مملكة، أو ولاية أو إيالة. سوف نبحث في مدلول هذه التسميات، كفعل إرادة معبّر عن وجود تصوّر واستراتيجية[3]

---

[1] - ينطبق وضع الفوضى المشار إليه على كامل المجال المغاربي.

[2] - Raffestin (Claude); " Ecogenèse territoriale et territorialité", *in Espace, Jeux et Enjeux*, ouvrage coordonné par Frank Auriac et Roger Brunet, Paris , Fayard, 1986, p. 176.

و يرى "كلافال " أن المحيط الذي تعيش فيه المجتمعات هو خلق تعبر عنه بواسطة اللغة والفعل :
Claval (Paul); *La géographie culturelle*, Nathan, Paris, 1996, p. 7

[3] - باعتبار أن الاسم خيار استراتيجي. لأن الفاعل الذي يقوم بإسناد اسم يمارس فعل سلطة يعبر من خلاله عن موقف ما تجاه أطراف أخرى تمثل هي بدورها مصادر أخرى للسلطة وبذلك تصبح "استراتيجية التسمية هي استراتيجية هيمنة وتسلط، واللغة حرب تسميات". بنعبد العالي (عبد السلام)؛ "نحو سياسة للمعرفة"، ضمن *إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية*، مؤلف جماعي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 2001، ص. 8.

ترمي إلى تجاوز وضع الفوضى الذي أشرنا إليه سابقا، وكرمز لمشروع مستقبلي. لنتأمل أوّلا في مدلول الاسم إفريقية.

1. إفريقية، اسم متعدّد الدلالات

عوّدتنا الكتابات التاريخيّة على اعتبار اسم تونس اليوم، أي البلاد التونسية، مرادفا لما كان في الماضي يسمّى بإفريقية. قد تكون المصادر الإخبارية، التي ظلت حتى القرن التاسع عشر، تشير إلى الحيز الذي توجد به تونس اليوم باسم إفريقية، مصدر هذا الخلط. لكن بالتأمّل في مصادر العهد الحفصي، نكتشف أن اسم إفريقية ظل يحيل باستمرار على واقع جغرافي متغيرّ. فهو يتقلص أحيانا لكي يتطابق مع منطقة جغرافية ضيقة تنحصر في القسم الشمالي من البلاد التونسية الحالية، وينفسح أحيانا أخرى فصبح مستوعبا لكامل البلاد المغاربية، وربما يمتد إلى أبعد منها باحتوائه لأجزاء ترابية خارجة عنها كالأندلس. وبين هذين الحدّين توجد درجات من الاتساع متفاوتة[1]. والملاحظ أن ظاهرة الاتّساع والانحسار بالنسبة لمدلول الاسم، ليست وليدة العهد الحفصي أو الفترة الإسلامية ، بل هي ظاهرة تاريخية تمدّ جذورها إلى العصور القديمة.

كان اسم إفريقية، قبل العهد العثماني متعدّد الدلالات الجغرافية، اخترنا في هذا البحث التوقف عند البعض منها لكي نبيّن أن هذا الاسم التاريخي لا يحيل على أي واقع ثابت.

فهناك على الأقل أربع مستويات في مدلول اسم إفريقية بدت لنا أكثر وضوحا صنّفناها كما يلي:

أ. إفريقية كمرادف لمنطقة التل

تمثّل المنطقة الشمالية السهلية والتلية (حوض وادي مجردة) إحدى معاني اسم إفريقية. يحدثنا الزركشي عن "عرب إفريقية" الذين هدّدوا السلطان أبا عمرو عثمان بالتمرّد "إن لم يسعفهم في عوائدهم بالسكة القديمة"[2]. والمقصود بعرب إفريقية هم " أولاد مسكين وأولاد يعقوب والشنانفة من أولاد مهلهل" [3]. وهو المعنى نفسه الذي نعثر عليه بعد مرور حوالي قرنين على هذا الحدث لدى مدوّن مناقبِ أبي الغيث القشاش. لم يستعمل المنتصر ابن أبي لحية، عبارة إفريقية إلا في هذا المعنى الضيّق إذ يقول "سمعت من رجل من مشيخة العرب من أهل إفريقية واسمه الشيخ سالم بن

---

[1] -و قد استمر هذا الغموض حتى عهد بن أبي دينار. أنظر الجدول المتعلق بامتداد فضاء إفريقية عند بن أبي دينار في القسم الثاني ص.256.

[2] - الزركشي؛ *تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية*، تحقيق وتعليق محمد ماضور، تونس، الطبعة الثانية، 1966، ص. 153 . وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ *تاريخ الدولتين*. وهذا التحديد يتطابق كما هو واضح مع المنطقة الشمالية للبلاد التونسية الحالية. والملاحظ أن هذا المعنى لا يزال متداولا إلى يومنا هذا لدى بعض السكان من أهالي الوسط والجنوب.

[3] - *نفس المصدر*، ص. 153.

شنوف..."[1]. فيصبح بذلك للاسم مدلول جغرافي وبشري يغطي المجال الممتد شمال الظهرية [2]. كما ظل استعمال اسم إفريقية بهذا المعنى، أي كاسمٍ دَالٍ على الجهة الشمالية من البلاد، الأكثر شيوعا في الأوساط المحلية، لاسيما لدى أهالي البلاد من الوسط والجنوب[3].

يتماهى هذا التحديد في قسم منه مع ذلك المجال الذي حمل ابتداءا من 146ق.م، اسم "ولاية أفريكا" [4] الرومانية. كما تنضوي إفريقية بهذا المعنى ، ضمن تلك المقاطعة الشاسعة التي أحدثها الإمبراطور الروماني ديوكليسيان في أواخر القرن الثالث الميلادي وحملت إسم البروقنصلية، وغطت كامل القسم الشمالي من البلاد وامتدت إلى شمال شرق الجزائر حتى تبسّة[5]. يعود تواصل استعمال الإسم بها المعنى حتى العهد العثماني، إلى العمق التاريخي لذلك التقسيم الإداري القديم ولما عرفته المقاطعة الشمالية التي ارتبطت بقرطاج، من ازدهار حضاري[6]. لكن ليس هذا المعنى الوحيد الذي تضمنه إسم إفريقية في المصادر.

ب. إفريقية كمرادف للقسم الشرقي من بلاد المغرب:

يظهر هذا المستوى من التحديد بشكل جلي في *مقدمة* تاريخ عند ابن خلدون . فبعد التمييز بين المغربين الأقصى والأوسط يقول المؤلف: "ومن ثمّ (أي المغرب الأوسط) يتّصل ببلاد الجزائر من

---

[1] - وبذلك يدمج الكاتب منطقة الكاف في الفضاء المسمى بإفريقية. ابن أبي لحية القفصي(المنتصر بن المرابط)؛ *نور الأرماش في مناقب أبي الغيث القشاش*، دراسة وتحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة، نشر المكتبة العتيقة ، تونس ، 198، ص. 157. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*نور الأرماش*.

[2] - وهو نفس المضمون الذي وصل إليه مونشيكور في تحديده لمدلول إفريقية بعد لإطلاع على المصادر وعلى البحث الميداني لذي قام به في المنطقة راجع الخريطة التي رسمها المؤلف.
Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell en Tunisie. Essai de monographie géographique*, Paris, 1913, p. 8.

[3] - حول تواصل استعمال هذا المعنى لاسم إفريقية حتى العهد الاستعماري أنظر:
Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell* , op.cit., pp. 6 -7.

[4] - كانت ولاية أفريكا، المحدثة في سنة 146 ق.م، عبارة عن منطقة صغيرة امتدت على الثلث الشمالي الشرقي للبلاد التونسية الحالية من مصب الوادي الكبير قرب طبرقة إلى هنشير طينة قريبا من صفاقس. ضبطت روما حدودها بإنشاء بما يعرف بالخندق الملكي أو بـ"Fossa Regia" . وهو الحد الفاصل بين المقاطعة الجديدة أو ما تبقى من الإرث الترابي لقرطاج والممالك البربرية المتاخمة لها، وبالخصوص المملكة النوميدية. ورثت روما المجال الذي ازدهرت فيه الحضارة القرطاجية : فهنا، انتعشت الفلاحة المستقرة وتأسست المدن الهامة الساحلية والداخلية و بلغت مساحة هذه المقاطعة 25000 كم^2 .راجع
Slim (Hedi); "Des origines à la conquête romaine", *in Histoire de la Tunisie* , *l'Antiquité*, S.T.D., p. 122.

[5] - وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى إحكام المراقبة السياسة والعسكرية على المنطقة إلى إعادة تنظيم الولايات الرومانية فانقسمت البروقنصلية إلى ثلاث مقاطعات وهي البروقنصلية في الشمال والبيزاسين في الوسط والمقاطعة الطرابلسية جنوبا. شكلت البروقنصلية المحدثة في أواخر القرن الثالث، مستطيلا يمتد بين الوطن القبلي (حاليا) ووادي مجردة حتى جبال خمير، وهو تقريبا نفس الفضاء الذي ضل يحمل في مصادرنا التاريخية الخاصة بالفترة العثمانية إسم " بلاد إفريقية" راجع :
Mahjoubi (Ammar); "La Tunisie province romaine", dans *Histoire de la Tunisie, op. cit.,* p. 260.

[6]- يبلغ اتساع هذه المنطقة التي امتدت بين الوطن القبلي شرقا وجبال خمير غربا حسب تقدير لوبلي 21000 كلم ^{2} واستأثرت بأكبر نصيب من التمدّن إذ احتضنت أكثر من 150 مدينة جلها موروث عن العهد البوني. لمزيد الإطلاع:
Lepelley.(Claude) ; *Les cités de l'Afrique romaine du Bas-Empire*, Paris,T.2 , p. 47.

شرقيّها بلاد بجاية في ساحل البحر ثم قسنطينة في الشرق منها وفي جنوبي هذه البلاد ومرتفعا إلى
جنوب المغرب الأوسط بلد أشير ثم بلد المسيلة ثم الزاب وقاعدته بسكرة تحت جبل أوراس المتصل
بدرن (...) والقطعة الجوفية من جبل درن ما بينه وبين البحر الرومي (أي المتوسط) في الغرب
منها جبل أوراس وتبسّة والأربس وعلى ساحل البحر بلد بونة وفي سمت هذه البلاد شرقا **بلاد**
إفريقية فعلى ساحل البحر مدينة تونس ثم سوسة ثم المهدية وفي جنوب هذه البلاد تحت جبل درن
بلاد الجريد وتوزر وقفصة ونفزاوة وفيما بينهما وبين السواحل مدينة القيروان وجبل وسلات
وسبيطلة وعلى سمت هذه البلاد كلها شرقا بلاد طرابلس"[1]. لم يدمج المؤرخ في فضاء إفريقية
المنطقة التي يطلق عليها أحيانا في تاريخه إسم "الناحية الغربية"[2]، أي بلاد بجاية وقسنطينة، إذ
اعتبرها مجالا متميزا خارجا عن إفريقية إذ يقول: "أما بلاد بجاية وقسنطينة فهي دار زواوة
وكتامة ومجيسة وهوارة وهي اليوم ديار للعرب(...) وأما إفريقية كلها إلى طرابلس فبسائط فتح
(...) وهي لهذا العهد مجالات العرب من سليم وبني يفرن وهوارة... وقاعدتها لهذا اليوم تونس
وهي دار ملكها"[3]. تمثّل إفريقية من خلال هذا المستوى من التحديد الفضاء الذي تكون السلطة
الحفصية بتونس قادرة على التحكّم فيه سياسيا وعسكريا، وهو المجال التابع لمدينة تونس مقرّ
الحكم الحفصي. و يحمل في المصادر،علاوة على "إفريقية"، اسم "عمل السلطان"[4]. إن هذا
التحديد يتقاطع بدوره مع ما كان يسمّى في أواخر القرن الأول ق.م، في بلاد المغرب بـ"أفريكا
البروقنصلية" تلك المقاطعة التي انبثقت عن التوسّع الروماني[5]. كما يتطابق نسبيّا، مع المقاطعات
الثلاث التي أحدثها ديوكليسيان مجمّعة وهي: الزوجيتان أو البروقنصلية في الشمال، المقاطعة
الطرابلسية في الجنوب والبيزاسين بينهما[6]. وإلى جانب هذا التحديد نعثر على امتداد ثالث لما يسمى
في المصادر بإفريقية.

---

[1] - *المقدمة*؛ ص. 60. ونعثر على هذا التصوّر أيضا عند الزركشي، إذ يتحدد معنى اسم إفريقية عنده أحيانا
انطلاقا من جناحيها الغربي والشرقي إذ يخبرنا عن صاحب قسنطينة الذي "بايع لنفسه لما سمع باختلال أحوال
إفريقية" بينما بويع الأمير أبو يحيى زكريا بن اللحياني في نفس التاريخ أي سنة 710 هـ بطرابلس. راجع: *تاريخ*
الدولتين، ص. 60-61
[2] - وهي المتطابقة مع المقاطعة التي عرفت باسم نوميديا في العهد الروماني .
[3] - نلاحظ هنا أن إفريقية تمتد حتى طرابلس. ابن خلدون(عبد الرحمان)؛*كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام*
العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار إحياء التراث، 1988، ج. 6 ، ص. 102.
وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*العبر*.
[4] - يقول الزركشي أن السلطان أبا عصيدة " نهض من حضرة تونس بمحلته و تجاوز تخوم عمله إلى أعمال قسنطينة
" .*تاريخ الدولتين*..مرجع مذكور ، ص. 54
[5] - وهي المقاطعة التي أحدثها الرومان سنة 46 ق.م. على أنقاض مملكة نوميديا. لقد جمعت هذه المقاطعة بين
ولاية "أفريكا الجديدة"، والمقاطعة الرومانية الأولى التي تكونت سنة 146 ق.م والتي أصبحت في هذا التاريخ
تحمل إسم "أفريكا القديمة".
[6] - Belkodja (Khaled); " De la crise de la civilisation romaine à l'Islam", *in Histoire de la Tunisie*, *op. cit.*, pp. 258-260.
أنظر كذلك ضمن هذا *المرجع* خريطة الهيكلة الإدارية الجديدة لإفريقية، ص. 259.

ج. عندما تتماهى إفريقية مع كامل بلاد المغرب :

ظهر هذا المفهوم الواسع لإسم إفريقية، والذي ترسخ في الكتابات التاريخية حتى زمن متأخر، في الفترة الأولى من التوسع الإسلامي في شمال إفريقيا. أطلق العرب المسلمون اسم إفريقية في البداية على القسمين الأوسط والجنوبي لأفريكا البيزنطية[1]، ثم مددوا استعماله بالتوازي مع حركة الاختراق التي قاموا بها في المنطقة إلى أن أصبح سنة 705 م. مستوعبا كامل بلاد المغرب الإسلامي والأندلس[2]. وهو أوج التوسّع بالنسبة إلى استعمال اسم إفريقية. كان مجمل هذا المجال تابعا للمركز السياسي الناشئ في القيروان. على أن هذا البناء السياسي الهائل لم يكتب له الدوام[3]. إذ سرعان ما تفتت إلى مجموعة من الكيانات السياسية ذات المذاهب الدينية المتباينة، وسرعان ما ارتدّ اسم إفريقية إلى الجناح الشرقي من المغرب الإسلامي الذي شكل في القديم إفريقية البيزنطية. والملاحظ أنه باستثناء هذه الفترة، أي مرحلة الاختراق الإسلامي للمغرب، لم يستعمل اسم إفريقية في المصادر التاريخية للدلالة على مجمل الرقعة المغاربية إلا لماما. استعمل الجغرافيون العرب في القرنين التاسع والعاشر للإشارة اسم المغرب للإشارة إلى البلاد التي حملت في بداية التوسع الإسلامي اسم إفريقية[4]. وحتى في الحالات التي يتمّ فيها توحيد بلاد المغرب فإن التسمية التي تسند إلى هذا البناء الوحدوي تضل عادة مزدوجة "إفريقية" و"المغرب".

لم يقض هذا التمييز، على التداخل في مفهوم التسميتين. فإفريقية عند ياقوت الحموي (في القرن 12) هي "بلاد واسعة ومملكة كبيرة قبلة جزيرة صقلية وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس"[5]. أما لدى البكري فمجالها يمتدّ "من مدينة برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربا"[6]. وغير بعيد عن العهد العثماني، خصص القاضي الشمّاع[7] في مقدّمة تأليفه الذي أراده إلماما بـ" أخبار السادات الموالي الحفصيين الخلفاء الموحدين ملوك إفريقية"، فصلا لتحديد "المغرب وإفريقية". تمثّل إفريقية من خلاله تارة قسما من بلاد المغرب "من الإسكندرية إلى مدينة طرابلس إلى حدّ بلاد قسطيلية"[8]، أي

1- أي طرابلس و البيزاسين.

2- كان فضاء إفريقية الإسلامية أكثر اتساعا مما احتوت عليه السيطرة الرومانية البيزنطية في بلاد المغرب. أنظر Djaïet (Hichem); "La Wilaya d'Ifrikiya au II è / VIIIè siècle , Etude institutionnelle" *in Studia Islamica,* 1967, pp. 92-93

3- إذ لم يتجاوز عمره ثلث القرن. *نفس المرجع*، ص. 94.

4- Kably (Mohammed); « Espace et pouvoir au " Maroc" à la fin du "Moyen –Age" », In *Variation islamistes et identité du Maroc médiéval* , Maisonneuve et Larose, Paris, 1989, p. 67.

5 - ياقوت الحموي؛ معجم *البلدان*، دار بيروت للطباعة والنشر – دار صادر، الجزء الأول، ص. 288.

6 - البكري (أبو عبيد)؛ *كتاب المسالك والممالك*، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، ج. 2، ص. 671.

7 - الذي شغل خطة قضاء المحلة في عهد السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان (القرن الخامس عشر) وهي خطة تجعل صاحبها مطلعا على الوضع الداخلي للبلاد.

8 - الشماع؛ *الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية*، الدار العربية للكتاب، 1984، ص. 30-31.

بلاد الجريد. وتمتدّ طورا آخر "من مدينة طرابلس إلى مدينة طنجة "[1]. يعكس هذا التداخل ضبابية معنى الاسمين، إفريقية والمغرب، وصعوبة التميز بينهما في تصوّر المعاصرين الذين كانوا يحملون كما بيّن الباحث م. القبلي شعورا بالانتماء، إلى فضاء ثقافي واحد هو بلاد المغرب[2]. لكن في صلب هذه البلاد الحاملة لاسم المغرب كانت تلك النخب في الآن ذاته تحمل وعيا بالانتماء إلى وحدات سياسية متمايزة ويظهر ذلك على مستوى الكتابات التي أنتجوها. إذ نلاحظ أن المؤلفات المحلية أي المغاربية، التاريخية أو الفقهية، الرحلات...، دأبت عادة على التميز بين مختلف الوحدات التي يتكون منها المغرب سواء بإعطائها أسماء تميز بين إفريقية من ناحية والمغرب من جهة أخرى[3]، أو بنسبة تلك الفضاءات إلى هذه السلالة أو تلك تعبيرا أيضا عن وجود تمايز بينها. كما حصل هذا التوسّع في استعمال الاسم في العهد الروماني. امتدّ النفوذ الروماني تدريجيا خلال القرن الأول الميلادي على كامل بلاد المغرب مستعيدا بذلك ملامح الإمبراطورية القرطاجية. حمل كامل فضاء المغرب في الفترات اللاحقة لا سيما في فترات التوسع القصوى اسم أفريكا الرومانية لكن في الحقيقة لم تكن هنالك ولاية واحدة ضمن هذا الفضاء المترامي تحمل هذا الاسم. إذ كانت كلّ مقاطعة ضمن هذا الحيز تحمل اسما مميزا: البروقنصلية، نوميديا، موريتانيا القيصرية وموريتانيا الطنجية[4].

د. إفريقية كإسم دالّ على المجال الحفصي[5]

تشير التواريخ الحفصية باسم إفريقية أو"قطر إفريقية"[6]، أو "ممالك إفريقية"[7] أو "إيالة السلطان"[8] إلى المجال الممتد من بجاية غربا إلى طرابلس شرقا مرورا بما يسمى في المصادر ببلاد الجريد، أي مناطق الواحات. يتطابق هذا التحديد مع المجال الذي تطلق عليه الدراسات

---

[1]- *نفس المصدر* والصفحة.

[2]- القبلي (م)؛ "ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير " ضمن *مراجعات حول الثقافة والمجتمع بالمغرب الوسيط*، دار طوبقال للنشر 1987. والملاحظ أن هذا الشعور بالانتماء إلى فضاء المغرب نعثر عليه كذلك لدى المجموعات المحلية وليس أدل على ذلك من إعلان المناطق الطرفية لإفريقية الحفصية ولاءها لأبي الحسن المريني وموافاته ببيعتها لما كان في طريقه لاجتياح البلاد.

[3]- نلاحظ ذلك مثلا في عناوين المؤلفات الوسيطية. بخصوص هذه المؤلفات ولمزيد لإطلاع حول تصور إفريقية في الكتابات الوسيطية يمكن الاستفادة من:

Kchir (Khaled); La perception de l'Ifriqiyya et sa construction par les auteurs du Moyen Age .

أنظر كذلك تحديد القاضي النعمان لفضاء إفريقية ضمن الدشراوي (فرحات)؛ *الخلافة الفاطمية في المغرب* (909-975)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي 1991، ص. 469.

[4] - و يهم هذا التقسيم الفترة الأولى من العهد الروماني أو ما يعرف بالعهد الروماني الأعلى.

[5] - وهو كذلك المجال السياسي الذي عرفته إفريقية في العهدين الأغلبي والصنهاجي.

[6] *المقدمة*، ص. 366.

[7] - يذكر ابن خلدون أن حمزة بن عمر "وفد على المريني يرغبه في ممالك إفريقية"، *العبر*، ج. 6.، ص 346.

[8] - يحدثنا ابن خلدون عن الذواودة الذين "تغلبوا على وركلة وقصور ريغة واقتطعوها من إيالة السلطان". *نفس المصدر*، ج.6، ص. 290.

التاريخية إسم إفريقية الحفصية (إذ لا وجود لهذا التصنيف في المصادر) أو ما أطلق عليه الوزّان في بداية القرن السادس عشر اسم مملكة تونس. كانت لإفريقية بهذا المعنى "حدود" أو نطاق حسب تعبير ابن خلدون يميزها عن باقي المغرب[1]. فعندما يستعرض المؤلف زحف عساكر السلطان المريني أبي عنان نحو الشرق، يذكر أنها وصلت في إحدى مراحل تقدمها "إلى أوّل أوطان إفريقية من آخر مجالات رياح"[2].

بناءا على ما تقدم، نستنتج أوّلا أن اسم إفريقية لم يكن حتى القرن السادس عشر يحيل على واقع جغرافي محدّد وثابت، بل إن مدلوله في النصوص يتغيرّ بتغير السياق التاريخي الذي يرد فيه. كما تواصل تعدّد معاني الاسم عند ابن أبي دينار إذ لا نجد في مؤلفه، باستثناء المستوى الأول الذي ذكرناه آنفا، أي تحديد واضح لمعنى إفريقية[3]. وثانيا، تتقاطع مختلف المستويات التي تعرضنا إليها مع تقسيمات إدارية قديمة، الأمر الذي يؤكد على أهمية الإرث السابق في تكون خصوصيات أو "هويات" متمايزة.

لم يكن لإسم إفريقية مدلول محدّد وربما لهذا السبب لم تستعمله أي من القوى الفاعلة (خارجية وداخلية) في القرن السادس عشر في المجال الحفصي بدءا بالقوى المحلية ذاتها.

2. القوى المحليّة والمجال، تواصل أنماط التصوّر السابقة

أ. المخزن الحفصي : البحث عن استرداد "ملك" الأجداد

تكشف مختلف الاستراتيجيات التي طوّرها المخزن الحفصي في هذه المرحلة لمواجهة التدخل الأجنبي والقوى المحلية المنافسة له بحثه عن استرداد سيادته وإعادة توحيد مجاله.

رأى مولاي محمد (1494 – 1525) خلاص بلاده، لا سيما المدن الساحلية التي سقطت تحت الاحتلال الإسباني في بداية القرن السادس عشر، في التحالف مع القراصنة الأتراك. كان هؤلاء يملكون أسلحة متطوّرة، ويتقنون أساليب القتال الحديثة (كاستعمال الأسلحة النارية، المدفعية...) ومثّلوا بذلك القوّة الوحيدة القادرة في ذلك الظرف، على مواجهة الخطر الإيبيري. لكن سرعان ما تحوّل هذا التقارب إلى عداء لما بات أولئك المغامرون يحملون مشروعا سياسيا- ترابيا يهدّد المخزن الحفصي في ممتلكاته. بان التخوّف الحفصي من استقرار الأتراك في البلاد التابعة له

---

[1] - سنعود إلى موضوع الحدود أو بالأحرى المصطلحات المعبرة عن الحدّ في الفصل الثالث من هذا القسم.
[2] -*نفسه*؛ ج. 7، ص. 299.
[3] - أنظر جدول فضاء إفريقية من خلال *كتاب المؤنس في أخبار إفريقية و تونس* لابن أبي دينار ص. 256.

بشكل جليّ لما رفض السلطان تقديم الدعم العسكري لعروج عند هجومه سنة 1514 على بجاية[1]. ثم انقلب ذلك الخوف عداءا، لما أسسّ خير الدين بربروس ولاية الجزائر التابعة للسلطان العثماني في تخوم إفريقية الحفصية أو ما كانت تسمى في المصادر أحيانا بالثغور القاصية [2]. وفي هذا الظرف، تغيرّت استراتيجية السلطان الحفصي إذ انكفأ إلى التحالف مع القوى المحلية.

سعى مولاي محمد عبر كسب ولاء أحد أعيان القبائل وهو أحمد بن القاضي، زعيم كوكو [3]، إلى إجلاء الأتراك عن الجزائر. فقدّم له الدعم العسكري، مساهما بذلك في انتصاره على خير الدين ثم في استيلائه على الجزائر[4]. ولما اجتاح خير الدين مدينة تونس سنة 1534، استعاد السلطان الحسن (1525 – 1542) نفس الإستراتيجية. إذ بحث لدى القوى القبلية عن السند العسكري.

يتضح من خلال ردود فعل المخزن أن السلطان الحفصي حاول استرجاع ممتلكاته الترابية عبر اللجوء في مرحلة أولى أي حتى 1534، إلى ممارسات تقليدية، بمعنى الاعتماد على القوى المحليّة. كانت القوى القبليّة، قبل القرن السادس عشر، تلعب دورا فاعلا في إعادة بناء السلطة كلما تطرّق إليها الضعف. فلمّا كانت موازين القوى بينها وبين المخزن الحفصي متشابهة، كان السلطان يعتمد على بعضها لمواجهة البعض الآخر للمحافظة على مكانته أو لاسترداد حكمه. لكن هذه الإستراتيجية لم تعد فاعلة في هذا الظرف. ولاشك أن مولاي الحسن قد أدرك هذا الواقع، لما رأى هزيمة الجموع القبلية الموالية له أمام خير الدين[5] وعجزها عن نصرته. لذلك راهن على الخيار الإسباني لاسترجاع عرشه.

تبيّن مختلف التحالفات التي أقامتها السلطة الحفصية ابتداء من 1535،تارة مع الإسبان وتارة أخرى مع الأتراك، بحثها عن استرداد نفوذها، حتى ولو كان ذلك النفوذ باهتا وحتى لو انحصر ترابيا في مدينة تونس[6]. ففي سنة 1542 أعرض السلطان مولاي أحمد الحفصي عن التعاون مع الإسبان

---

[1] - مجهول؛ *كتاب غزوات عروج وخير الدين*، تصحصح وتعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1934، ص. 26. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*الغزوات*.

[2] - تعكس المراسلات التي بعث بها السلطان محمد الحفصي في هذه الفترة، إلى كل من بن القاضي شيخ القبائل، وملك تلمسان تخوفه من خير الدين. فقد دعا ملك تلمسان، لما تحولت الجزائر إلى إيالة عثمانية، إلى مقاومته وإجلاءه عما وصفه بملك الآباء والأجداد. *نفس المصدر*؛ ص. 44.

[3] - الذي تحول إلى زعيم في بلاد القبائل حيث أسس له إمارة بعد أن استقر بقرية كوكو. وكان قبل ذلك قد تولى خطة القضاء في بجاية. ابن أشنهو، *دخول الأتراك العثمانيين*، مرجع مذكور، ص. 147.

[4] - كان ذلك لفترة محدودة، ست سنوات فقط، تم على إثرها القضاء عليه من طرف الأتراك.

[5] - كما سنرى ذلك بعد قليل.

[6] - حتى ولو كان ذلك الخيار يتعارض مع المبادئ الدينية أو مع طموحات الرعايا. مثلما حدث سنة 1535 أو في 1569 لما احتلت تونس من طرف العثمانيين واضطر السلطان إلى الدخول تحت الحماية الإسبانية. وأصبح في هذا التاريخ في قطيعة مع قسم من الأهالي كما أشارت إلى ذلك التقارير الإسبانية. راجع:
Braudel (F); "Les espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577", *in Revue Africaine*, Alger 1928, p. 371.

باحثا عن سند له لدى العثمانيين. فنراه يقدّم الدعم العسكري لدرغوث أثناء مواجهاته مع الإسبان في الساحل سنة 1548، ثم في غضون سنة 1568، يتودد إلى قليج علي باشا لما أصبح حاكما على طرابلس. حصل هذا التقارب بين السلطان الحفصي والعثمانيين في ظرف ما فتئ فيه وجودهم يتدعّم أكثر فأكثر في المنطقة[1]. فقد انقلبت موازين القوى، منذ أواسط القرن السادس عشر، نهائيا لفائدتهم: اقتطعوا الجناح الغربي من إفريقية الحفصية وألحقوه بإيالة الجزائر. وفي فترة لاحقة، كوّنوا في القسم الشرقي منها إيالة طرابلس. ولم يبق للمخزن الحفصي سوى فضاء محدود قدرته إحدى المراسلات الإسبانية بيوم من السير حول مدينة تونس[2] وهو ذلك الذي كان تحت المراقبة المزدوجة الإسبانية والحفصية. هل كان مولاي أحمد يأمل من وراء التودّد للأتراك، تقاسم النفوذ معهم على البلاد أو على الأقل المحافظة على مركزه في مدينة تونس.

واجهت السلطة الحفصية مستجدّات القرن السادس عشر وفق ممارسات سابقة عكست تصوّرا للعلاقة بالمجال يمكن نعته بالوسيطي، ويتميز بثلاث خصائص على الأقل: أولها تماهي نفوذ السلطان مع مركز حكمه. يتجلى ذلك في تشبث السلطان الحفصي بمدينة تونس مركز نفوذه وقاعدة حكمه لأن فقدان المدينة أو احتلالها يعني نهاية ذلك الحكم وفناءه. مثّلت مدينة تونس قلب الحكم الحفصي، ورمز تواصله. ومن العلامات الدالة على محورية المدينة مركز الحكم، أن أمراء المقاطعات الغربية (بجاية أو قسنطينة) الراغبين قبل في بسط هيمنتهم على كامل إفريقية، لم يكن باستطاعتهم القيام بذلك مهما قوي نفوذهم، إلا بعد الاستيلاء على مدينة تونس[3]. فعلى غرار نظام الدولة الوسيطية، كانت السلطة الحفصية تتحدّد قبل كلّ شيء بمركزها[4].

أما الخاصية الثانية لذلك التصوّر للمجال فهو طابعه "البترمنيالي". فقد كان حكّام بني حفص ينظرون إلى المجال الذي يدين لهم بالطاعة كإرث للعائلة الحفصية وكملك خاص بها. نتبيّن ذلك من خلال الخطاب الذي توجّه به السلطان مولاي محمد إلى حاكم تلمسان يستنهضه لمقاومة خير

---

[1]- في سنة 1542 تاريخ تولي السلطان أحمد الحكم كان الحكم التركي في الجزائر قد توسع في كل المناطق الغربية التي كانت في السابق تابعة لإفريقية الحفصية أي مناطق قسنطينة وبسكرة ..

[2]- Monchicourt (Charles); *Etudes Kairouanaises* : *Kairouan et les Chabbia,* Tunis, 1939, p. 48.
في الحقيقة كان المجال الحفصي حسبما نستشفه من خلال هذا المرجع الذي استند فيه صاحبه إلى الأرشيف الإسباني مجزئا يشمل إلى جانب المنطقة الشمالية بلاد الجريد. لمزيد الإطلاع على المناطق التابعة للسلطان الحفصي يراجع :
Henia (A); *Propriété et statégie sociales à Tunis* (XVIè – XIXè siècles), Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis , 1999, p. 117.

[3] - حول تحولات تونس السياسية والحضارية في العهد الحفصي يراجع : برنشفيك (روبار)؛*تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15*، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988، الجزء الأول، ص. 396.

[4] - راجع في ذلك أندرسون الذي بينّ كيف أن الملكيات في العهد الوسيط كانت تتماهى مع المدينة التي تشكل مركزها فيما تكون سيطرتها على المجال الداخلي ضبابية وغير متواصلة.
Anderson (B.) ; *L'imaginaire National, op. cit.,* p. 33

الدين بعد تكوين إيالة الجزائر إذ قال: "أنظر إلى مملكة الأتراك كيف استقرّت بالجزائر إن هذا الرجل (أي خير الدين) إن دامت أيامه واتّصلت بالمملكة أعوامه يسلب منا ملك آبائنا وأجدادنا"[1]. فالمجال كما هو واضح هنا هو شيء معطى وموروث عن الأسلاف[2].

أما الخاصية الثالثة ، فهو غياب اسم مميز للمجال الحفصي. فباستثناء لفظ "الملك" الدال في الآن نفسه على النفوذ وعلى المجال الذي يمارَس فيه ذلك النفوذ، لم يكن السلطان حتى القرن السادس عشر، وذلك اعتمادا على ما هو متوفر لدينا من وثائق، يشير باسم معينّ إلى البلاد التي كانت تابعة له. ففي المراسلة التي بعث بها مولاي أحمد سنة 1552 إلى قواد الحامية الإسبانية بالمهدية يخبرهم فيها بانتصاره على الشابيين نقرأ مايلي: "من عبد الله المتوكل عليه المفوض في جميع أموره إليه أمير المؤمنين وسلطان المسلمين أحمد أيده الله ونصره..."[3]. وبذلك لم يقم الحاكم الحفصي حتى هذا التاريخ سوى بمواصلة تقليد كان موجودا منذ القرون السابقة عند أسلافه، الذين كما أشار إلى ذلك برنشفيك، لم يضيفوا إلى أسمائهم، لا اسم إفريقية ولا اسم تونس، بل اكتفوا بألقاب السلطنة والخلافة والإمارة[4]. فباعتباره "أمير المؤمنين وسلطان المسلمين"، كان نفوذ السلطان يعلو على الجغرافيا ويتحرّر من قيودها. فبما أن نفوذ السلطان يشمل كلّ الذين تجمعهم العقيدة الإسلامية[5]، فإنه لم يرتبط بفضاء جغرافي محدد. فكان هذا الوضع حسب رأينا، من العوامل الحاسمة في غياب اسم محدّد للمجال عنده حتى القرن السادس عشر. ظلّ النفوذ السياسي للحفصيين على امتداد الثلاث قرون التي حكموا فيها تونس، بين مدّ وجزر. وصل تأثيرهم في القرن الثالث عشر حتى الأندلس، وفرضوا هيمنتهم في فترات أخرى على الزيانيين ملوك تلمسان. لكن ذلك النفوذ تعرّض في فترات أخرى إلى التقلص وحتى إلى الانقراض ظرفيا مثلما حدث زمن الاحتلال المريني. لذلك كانت السلطة في تصوّر ملوك بني حفص ذات طابع شمولي بالبيعة والولاء لا بحيز جغرافي واضح وثابت.

خلاصة القول، ظلت السلطة الحفصية في علاقتها بمجالها، وكما تكشف عن ذلك ردود فعلها، متشبثة بتصوّرات قديمة لم تعد متماشية مع متغيّرات الظرفية المتوسطيّة، حيث بدأت تظهر

---

[1] ـ *الغزوات*؛ ص. 44.

[2]ـ وهو ما تسميه الدراسات القانونية " المجال المعطى " أي ذلك الذي يأخذ شكل الملك الخاص أو "le territoire – objet" أنظر : Duhamel (O.) et Meny (Y.), *Dictionnaire constitutionnel*, PUF, 1992, p. 1029.

[3] ـ نشر مونشيكور نسخة من هذه لمراسلة في دراسته عن الحركة الشابية. راجع: Monchicourt ; *Etudes Kairouanaises…*, *op. cit.*, p. 145.

[4]ـ أنظر ألقاب السلاطين الحفصيين في: برنشفيك (روبار)؛ *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي*،من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، 1988، ج. 2، من ص. 7 إلى ص. 17.

[5] ـ تواصل هذا التصوّر عند السلطان العلوي بالمغرب الأقصى حتى القرن التاسع عشر عند حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر إذ ظل يرى في نفسه زعيما روحيا لكلّ المسلمين. راجع بورقية (رحمة)؛ *الدولة والسلطة والمجتمع. دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب*، دار الطليعة ـبيروت، 1991، ص. 28

في المستوى السياسي أنظمة الحكم المركزية الباحثة لنفوذها عن قاعدة ترابية ذات حدود واضحة نسبيا.

لم يكن المخزن الحفصي وحده معنيا بمصير البلاد الداخلي، فقد تفاعلت المجموعات الداخليّة ، وبأشكال شتى مع الوضع الجديد، ومع مختلف القوى الأخرى، وبحثت بدورها، عن حلّ للخروج من الفوضى التي حلت بالبلاد في القرن السادس عشر فكانت طرفا فاعلا له تصوّراته واستراتيجياته.

ب. القوى القبلية : البحث عن إعادة بناء الأنساق المجالية القديمة

♦ القبائل القوية طرفا آخر في الهيمنة على الدواخل

يتضح اعتمادا على شهادة الوزّان الذي عبر المنطقة بين 1516 – 1518، أن المجموعات المتنفذة اغتنمت ضعف المركز الحفصي لكي تفرض هيمنتها على مناطق الاستقرار الحضرية والريفية فكانت بذلك تقاسم السلطان الحفصي في مراقبة دواخل إفريقية[1]. وفي المستوى السياسي كانت مواقفها متقلبة. ساندت السلطان الحسن لما أزيح عن عرشه في سنة 1534، لكنها في الوقت نفسه فاوضت خير الدين، المتغلب على الحسن وصاحب السلطة الجديد في تونس، من أجل الصلح. فقد كتب إليه "أشياخ العرب يقولون إن ملوك بني حفص كانت لنا عليهم عوائد وجرايات نأخذها منهم تقرّر ذلك من أسلافنا وأسلافهم فإن التزمت لنا بها فنحن نخدمك"[2]. لم يكن أمر تونس أو السلطان الحفصي من مشاغل القبائل المحورية، بل تواصل همّها كما كان في السابق، في مصالحها الذاتية والمتمثلة في الإبقاء على ما تحصّل بين يديها من مناطق، ساعية بذلك إلى الحفاظ على نمط العلاقة التي ربطتها سابقا بالحكم الحفصي والتي يمكن نعتها بـ"العلاقة الإقطاعية". لنتبين ذلك.

شاركت المجموعات القوية في المدن والأرياف المخزن الحفصي في فترات ضعفه أو في مراحل قوته، الإشراف على الدواخل فكانت إفريقية بذلك رهانا بين السلطان والنفوذ المحلي. فكلّما تعرض المركز إلى الاهتزاز تبرز إلى الوجود دويلات في الفضاءات الطرفية والداخلية تتمتّع بكل مقوّمات السيادة. صوّر ابن خلدون الوضع الداخلي إبّان المرحلة الأولى من ضعف الحكم الحفصي[3] بقوله "وانبسطت أيدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب

---

[1] - أشار الوزان في مواضع عديدة من مؤلفه إلى هذا الوضع. أنظر على سبيل المثال تقديم السلطان الحفصي هبات مالية ذات بال للقبائل المقيمة في الأطراف الغربية للبلاد. الوزان الفاسي (الحسن بن محمد)؛ *وصف إفريقيا*، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1982، ص. 63. أنظر كذلك في نفس المؤلف سيطرة هوارة (الحنانشة) على المجال الممتد بين عنابة وتبسة. ص. 66.

[2] - *الغزوات*؛ ص. 93.

[3] - من أواخر القرن الثالث عشر حتى 1370 تاريخ وصول أبي العباس أحمد إلى الحكم.

الجباية ومختص الملك وانتقصت الأرض من أطرافها ووسطها وما زالوا يغالبون الدولة حتى غلبوا على الضاحية وقاسموهم في جبايات الأمصار بالإقطاع ريفا وصحراء وتلولا وجريدا"[1]. تقتطع المجموعات القبلية المتنفذة ، مثل الكعوب وأولاد بالليل وهوارة... مناطق شاسعة، أو "إقطاعات" حسب تعبير المصادر تبسط عليها هيمنتها. تتألف تلك الإقطاعات حسبما نستنتجه من خلال شهادة ابن خلدون من أراضي زراعية، وتشمل "حتى الأمصار" أي المدن[2]. يوحي هذا التأكيد من طرف المؤرّخ بخطر اتساع نفوذ الدواخل على حساب المركز الحفصي، لأن المدن، بحكم نمط العيش بها وطبيعة نظمها الاجتماعية (وجود النخب الحضرية المساندة للمخزن، وجود حاميات عسكرية، الأنشطة المستقرّة...)، شكّلت السند الأساسي لجهاز المخزن في مركزه بمدينة تونس.

تحصل القبائل القوية على الإقطاعات عبر الاستيلاء عليها بنفسها، عندما يضعف الحكم السلالي وينكمش مجال مراقبته، أو عن طريق المخزن ذاته[3]. فتصبح الدواخل نتيجة كل ذلك عبارة عن فسيفساء من الوحدات السياسية، تبدو كلّ منها كيانا سياسيا مكتمل النفوذ. وتتحوّل مدينة تونس ذاتها إلى واحدة تلك المقاطعات الفسيفسائية. وبذلك تقاسم القبائل السلطان الحفصي، فيما سماه ابن خلدون بـ"مختص الملك"، أي مختلف الامتيازات التي تؤسس لـ"سيادته" على الدواخل، و التي من أبرزها، كما نفهمه مما ورد في *المقدمة*، تقاضي الإتاوات أو العوائد، والقيام بالمهام العسكرية لا سيما تلك المتمثلة في حماية الثغور[4]، أو حراسة الممرات ومراقبة حركة عبور القوافل التجارية والأشخاص مقابل الحصول على إتاوات تسمى بـ"الخفارة"[5]. وتصل النزعة الاستقلالية لدى

---

[1] - حصل هذا الوضع في فترة الضعف الأولى التي عرفتها الدولة الحفصية. *العبر*؛ ج. 6، ص. 156.

[2] - عرف عبد الله العروي الإقطاع كما يلي "الإقطاع لغة و عرفا تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محدودة ثم أصبح مع مر الأيام يطلق على أمور مختلفة على جباية أو أعشار على استغلال أرض فلاحية على استخلاص فوائد الرعي على قبض رسوم تؤدى على الأبواب أو الممرات أو القناطر أو الأسواق ..مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسئوليتين الأولى دفاعية ردعية يحارب بموجبها كل من عادى السلطان داخل أو خارج الحدود والثانية جبائية يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامة" . العروي (عبد الله)؛ *مجمل تاريخ المغرب* ، المركز الثقافي العربي، 1999، ج. 2، ص. 211.

[3] - فلما كانت القبائل القوية تتدخل أحيانا في عملية تنصيب السلطان أو في معاضدته، فإن هذا الأخير يضطرّ، اعترافا لها بالجميل، إلى منحها مزيدا من التنازلات لضمان استمرار ولائها له، وهو ما يزيد في استفحال حالة التجزئة. *العبر*؛ ج.6، ص. 305.

[4] - وهو ما نستنتجه من خلال تقديمه لمعنى الملك أو ما يمكن ترجمته في لغة عصرنا بالسيادة إذ يقول " إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة فهذا معنى الملك وحقيقته في المشهور فمن قصرت به عصبيته عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص.." *المقدمة* ، ص. 188.

[5] - نفس المصدر؛ ج. 7 ، ص. 274. أنظر كذلك: برنشفيك، تاريخ *إفريقية في العهد الحفصي*، مرجع مذكور، ج.2، ص. 135.

البعض منها إلى ضرب سكة خاصة بها[1]. ومن تبعات هذا السلوك، تغلب النزعة الاستقلالية والمصالح الذاتية عند أصحاب النفوذ المحلي على الولاء للسلطان أو للبلاد. إذ يتخذ الزعماء المحليون موقف اللامبالاة تجاه السلطة الحفصية تدفعهم أحيانا إلى التحالف مع القوى المنافسة لها. فقد حظي أبو الحسن المريني أثناء زحفه سنة 1347 على إفريقية وتونس بولاء المجموعات القوية[2].

وعندما يسترجع السلاطين نفوذهم تستعيد مدينة تونس دورها السياسي كمركز لإفريقية. فتصبح منطلقا للحملات العسكرية الموجّهة نحو الدواخل والتخوم. يحاول السلاطين مثلما حصل زمن أبي العباس أحمد أو أبا عمرو عثمان، إعلاء حقوقهم على حساب المجموعات الداخلية، لكن وإن كللت مساعيهم في انتزاع الاعتراف بهيمنة المخزن والخضوع للجباية بالنجاح، فإنهم لم يستطيعوا فرض هيمنة متواصلة ولا تامة على تلك الربوع، إذ كانوا دوما في حاجة إلى تجديد عملية الاعتراف بهم وتثبيت سيادتهم على الدواخل. كما كانوا، حتى في فترات القوّة هذه، يتقاسمون النفوذ على الدواخل مع العائلات القوية. ففي البوادي مثلا، ولما كان أولئك السلاطين في حاجة إلى ولاء القبائل المحاربة لدعم المجهود العسكري للمخزن، كتنظيم الحملات للقضاء على الثورات أو جمع الضرائب، فقد قدّموا لها العديد من الامتيازات، وسمحوا للبعض منها بتقاضي الإتاوات على المستقرين. يذكر ابن خلدون أن أولاد بالليل وأحلافهم من حكيم، الذين أعانوا الأمير أبا زكريا على جمع ضرائب هوّارة قدموا معه إلى تونس، متوسلين السّلطان أبي العباس أحمد "في إسعافهم بالعسكر إلى بلاد الجريد لاقتضاء مغارمهم على العادة واستيفاء إقطاعاتهم"[3]. فالقبائل تحصل هنا على إمكانية مراقبة المجال الداخلي عبر هذا الإتفاق الذي يتمّ بينها وبين الحكم الحفصي. وبذلك تلعب تونس دور الواسطة بين المجال الداخلي والقبائل. فالعلاقة بين المخزن والدواخل سمتها الـ"تعاقد"، لأنها تمرّ عبر اعتراف المجموعات الداخلية به وانقيادها لطاعته. وهذا الاعتراف تجسمه البيعة التي تجعل الجميع يعترفون للسلطان بموقع متميز ومتفوّق. ومما له مدلوله العميق في هذه العلاقة بين الدواخل والمركز الحفصي كيّفية مبايعة السلطان الحفصي. كانت البيعة خارج مدينة تونس تأخذ شكلا كتابيا عاكسة بذلك حذر السلطة الحفصية تجاه الدواخل، وهو ما يدفعها إلى الاحتياط لقطع الطريق أمام الحركات الاحتجاجية التي قد تضع شرعية الحكم وسيادته محل

---

[1] - وهو ما نلاحظه من ممارسات عند قبيلة هوارة في القرن الرابع عشر. أنظر حسن (محمد)؛ المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999، الجزء الأول، ص. 210.

[2] - فقد " سعى إليه أمراء البدو بإفريقية ورجالات الكعوب ونزع إليه أهل القاصية من إفريقية وهم ابن مكي صاحب قابس وابن يملول صاحب توزر وابن العابد صاحب قفصة ومولاهم بن أبي عنان صاحب الحامة وابن خلف صاحب نفطة فلقوه بوهران وأتوه ببيعتهم رهبة ورغبة وأدّوا بيعة بن ثابت صاحب طرابلس ولم يتخلف عنهم إلا لبعد داره ثم جاء من بعدهم وعلى أثرهم صاحب الزاب يوسف بن مزنى." *العبر*؛ ج. 6، ص. 359.

[3] - *العبر* ، ج. 6، ص. 294 .

تساءل[1]، و طبيعة العلاقة بين تونس والدواخل: ينحصر نفوذ السلطان بشكل دائم في مدينة تونس أما الدواخل فتبعيتها ظرفية وغير متواصلة. وبذلك نفترض، في ضل غياب مستندات تاريخية نابعة عن الوسط القبلي تكشف بشكل واضح عن تصوراته، أن المجموعات الداخلية يغيب لديها أو ينعدم الإحساس بوجود فضاء موحّد. وما يؤكد هذا التصوّر أن اسم إفريقية لم يكن يتجاوز في أذهان المجموعات الداخليّة المنطقة الشمالية، أي الواقعة شمال الظهرية. فقد أشار الوزان أن العرب "لا يكادون يعتبرون إفريقيا سوى ضاحية قرطاج نفسها"[2]. والمقصود بضاحية قرطاج هو تلك المنطقة الشمالية التي كانت في مستقطبة في السابق من طرف قرطاج عاصمة الولاية الرومانية. وخارج هذا الحيز، لا نظنّ أن المجموعات الداخلية كانت تستعمل اسما آخر مميزا، لأن المجال الداخلي كان في تصوّرها مقسما إلى أوطان متفاوتة الاتساع، ينسب كل منها إلى المجموعة القبلية التي تهيمن عليه. كانت الدواخل كما نتبينه من خلال الكتابات الوسيطية مجزئا ومستقطبا في مختلف مواضعه من طرف العصبيّات التي كانت كلّ واحدة منها عبارة عن مركز نفوذ، يعمل على الحفاظ على كيان المجموعة بالتصدّي لأشكال الإختراق الخارجيّة أو محاولات المركزة. أما مدينة تونس فقد كانت بالنسبة للقبائل رمز النفوذ الحفصي، ومركز السلطان الذي تعترف له بالولاء وتناصره طالما ضمن لها امتيازاتها.

لكن كيف نظر المعاصرون إلى ظاهرة ازدواجية المراقبة الداخلية بين المخزن الحفصي والزعامات المحلية؟ نكتشف من خلال المصادر التاريخية أن هذه الظاهرة لم توضع، خارج فترات الضعف طبعا، محلّ تساؤل من طرف السلطة الحفصية أو الفئات العالمة، ولم يُنظر إليها كأمر كارثي، أو كاستنقاص من سلطة الحاكم. وذلك يعني أمرين هامين حسب رأينا. أولهما، أن الدواخل لم تكن في إدراك المعاصرين موحّدة. وفي هذا السياق، يمكننا فهم موقف ابن خلدون من ظاهرة تعدّد مصادر النفوذ في عصره. فقد سلّم في شيء من البداهة بأن "الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة "[3]. أما ذلك القول المنسوب إلى عمر ابن الخطاب والقائل بأن "إفريقية مفرّقة لقلوب أهلها"، فهو حسب ابن خلدون "إشارة إلى ما فيها من كثرة العصائب والقبائل الحاملة لهم على عدم الإذعان والانقياد"[4] ويعكس الوضع الذي عايشه المؤلف. وفي هذا السياق أيضا اعترف لقارئه بمحدودية نفوذ الشيخ ابن تفراجين الذي أدار ظهره لإفريقية، حيث

---

[1] - حول مدلولات أشكال المبايعة ومدلولاتها في العلاقة بالمجال يمكن الإستفادة من البحث الذي أعده الأستاذ: Henia (A) ; "La bay'a" (serment d'allégeance) en Tunisie et au Maroc à l'époque moderne : quelle territorialisation?" communication présentée au colloque organisé par le GRVCL- IRMC à Tunis les 17-18-19 septembre 1998, sur le thème " *Villes et territoire au Maghreb: mode d'articulation et formes de représentation*", coordination de Abdelhamid HENIA, p. 3.

[2] - وهو المعنى الذي أشار إليه الوزان عند تعريف إفريقيا. *وصف إفريقيا*، ص. 27.

[3] - *المقدمة*؛ ص. 164. وهو عنوان الفصل التاسع .

[4] - *المقدمة* ؛ ص. 64.

"لم يكن له في أعرابها وطرقها قوّة ظهور وأعظم جبايته من سفن البحر"[1]. علينا أن نقر ثانيا أن سلطة الدّولة ومفهوم السيادة على المجال كانا في تلك الحقب يخضعان لمنطق معين. فالسلطان يستمدّ شرعيته على الأرض من التحكّم في العصبيات واستتباعها.

إن هذا الوضع الموسوم بالتجزؤ يتجاوز في الواقع إفريقية الحفصية .فمجمل الفضاء المغاربي كان يعيش على وقع التشتّت والانقسام[2]. وحتى في صلب الفضاء الأوروبي نفسه، لم تكن الملكيات حتى القرن الخامس عشر سوى واحدة من فسيفساء الإقطاعيات التي كانت كل واحدة منها تشتغل في مجالها ككيان سياسي مستقلّ. كان النبلاء والإقطاعيون يمارسون أشكالا مختلفة من النفوذ في الفضاءات التابعة لهم مثل تعاطي القضاء وتطبيق الأعراف المحلية وتقاضي الإتاوات على التجار العابرين لمناطقهم[3]. أما الملك فقد اعترف له بسيادة معنوية باعتباره سيد الجميع في المنظومة الإقطاعية. وسمت علاقة السلطة بالفضاء في هذا العصر بكونها إقطاعية لأنها تحتاج إلى وساطة مشخّصة أي أن الملك أو الأسياد هم قبل كل شيء أسياد على الأشخاص قبل أن يكونوا أسيادا على الأرض[4]. وبصورة عامة يندرج هذا الشكل من العلاقة مع النموذج السابق للقرن السادس عشر والذي كانت فيه الدولة السلالية تتحدّد بمركزها بينما تظلّ أطرافها مائعة وضبابية[5].

توقفنا عند نمط العلاقة التي سادت حتى أواخر العهد الحفصي بين هذه الأقطاب الثلاثة: السلطان في مركزه بتونس،و القبائل، والمجال، حتى نفهم مدلول المواقف التي اتخذتها القبائل في القرن السادس عشر، والتي تعكس طموحها إلى مواصلة الإشراف على مراقبة الدواخل كيفما كانت طبيعة السلطة المهيمنة على تونس. وبذلك ظلت القبائل القوية، مثلما تبيّنه ردود فعلها تجاه الأوضاع الجديدة، قابعة في تصوّرات سابقة للعلاقة التي السلطة الحاكمة في تونس . ومما لا شك

---

[1] - *العبر*، ج. 6، ص. 92.

[2] - Kably (M) ; "Espace et pouvoir..", *op. cit.*, p. 26.

[3] - Burguière (A.) et Revel (J.) (sous la direction de) ; *Histoire de France* , t.1, *L'Espace français* , Paris - Seuil, 1989.
Guerreau (A.); "Quelques caractères spécifiques de l'espace féodal européen ", *in. L'Etat ou le roi. Les fondations de la modernité monarchique en France*, textes réunis par Neithard Bulst, Robert Descimon et Alain Guerreau , edit . de la Maison des Sciences de l'Homme , Paris 1991, pp. 85-101.

[4] - لمزيد الإستفادة :
L'Etat moderne , le droit , l'espace et les formes de l'Etat , Actes du colloque tenu à la Beaune Le Aix, C.N.R.S, Paris, 1990, p. 13.

[5] - راجع: Anderson(B.); *l'imaginaire national..., op.cit.*, p.33.

فيه أن الهيمنة التركية، وما حملته معها من أنماط مراقبة جديدة على الدواخل تحدّ من حرّيات تلك المجموعات وامتيازاتها، كانت وراء ذلك العداء الذي شاهدناه تجاه خير الدين ومن جاء بعده[1].

لكن القبائل أدركت بدورها عجزها عن الصمود طويلا أمام القوى الغازية فاختارت استراتيجية أخرى، ربما رأت فيها السبيل المفضي إلى الحفاظ على امتيازاتها السابقة، فكان أهمّ تحوّل عرفته في هذه الفترة هو توحّدها في حلف سياسي عسكري ذي طابع ديني تزعمته الطريقة الشابية. لكن هل أن نمط التصوّر للسلطة وللمجال كان، لدى هذا الحلف، مختلفا عن هذا النموذج الذي كنا بصدد التعرّض إليه؟

- **الحلف القبلي الشابي: القيروان كبديل لتونس ؟**

ارتبط بروز التحالف القبلي الشابي[2] بالشغور السياسي الذي أحدثه انحلال السلطة الحفصية كقوة موحّدة وكمصدر توازن داخلي. كان الهدف من هذا التحالف، هو التوحّد والصمود أمام التحدّيات الخارجيّة والدّفاع عن الذات المهدّدة. كما كان معبّرا عن رفض القبائل للغزو الخارجي مهما كان مأتاه، تركيا [3] أم إسبانيا، لأنه يهدّدها في امتيازاتها وفي توازناتها القديمة. يمكن اعتبار مواجهة الحركة للأتراك وإجلاءها لهم عن القيروان سنة 1537[4] من ناحية، و المواجهات بينها وبين الحسن الحفصي المدعوم بالإسبان من ناحية ثانية تعبيرا عن هذا الرفض[5].

[1] - عندما انهزم خير الدين أمام جيوش شارل كانت سنة 1535 اعترضته القبائل أثناء فراره نحو عنابة وقاتلته. ابن أبي دينار (الرعيني القيرواني) ؛ *المؤنس في أخبار إفريقية و تونس*، تحقيق وتعليق محمد شمام، نشر المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية، 1967، ص. 165. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*المؤنس*.

[2] - تكونت نواة الكيان الشابي في القيروان سنة 1535 كردّ فعل على تدخل الإسبان ودخول مولاي الحسن تحت حمايتهم . التفت العديد من المجموعات القبلية حول الطريقة الشابية مثل الحنانشة والمجموعات التابعة لها كونيفة أو ورغة أو الواقعة تحت هيمنتها وعدة مجموعات أخرى مثل دريد والفراشيش وقسم من أولاد سعيد على فضاء غطى المنطقة الواقعة بين تبسة والقيروان وبين جبال خمير شمالا ومنطقة الجريد جنوبا. وبذلك نافست الطريقة وحلفاؤها الحكم الحفصي والأتراك على الفضاء الداخلي. حول هذا الموضوع: الشابي (علي)؛ "العلاقات بين الشابية والأتراك العثمانيين بتونس بين أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر"،في *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 17- 18، جانفي 1980، ص. 89. وكذلك لنفس الباحث: "مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية " *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 13-14، جانفي 1979.

Monchicourt ; *Etudes kairouanaises* , *op. cit* ،. p. 54 - 55.

[3] - Monchicourt ; *Etudes kairouanaises* , *op. cit.*, p. 48

[2]- استقر عرفة الشابي و أتباعه في القيروان سنة 1535 بعد أن نجحوا في طرد الحامية التركية التي ركزها خير الدين بها سنة 1534. *نفسه*، ص. 47

[5] - إذ ألحقوا عدة هزائم بالسلطان الحفصي المدعوم بالإسبان (1535 القيروان، 1540 باطن القرن، ومعركة جمال 1541). *نفسه*، ص. 52-54.

استقرت الشابية في القيروان[1]، ترنو إلى إعادة بناء سلطة ذات طابع محلي، ومجال تكون القيروان قاعدته بدل مدينة تونس التي أصبحت في هذا الظرف متواطئة مع الإسبان. لكن المشروع مني بفشل سريع. ارتبط هذا الفشل كما بيّن ذلك مونشيكور بوضوح، بضعف إمكانيات الحركة الدفاعية وبهشاشة قاعدتها المادية والاجتماعية[2]. كما كانت له، حسب رأينا، صلة بتصوّر الحركة للمجال ولعلاقتها بمكوّناته الأساسية وهي البحر، القيروان، تونس (أي المركز السياسي) والدواخل.كان حدث اندحار الحركة ابتداءا من 1557، معبّرا عن استحالة خلق تشكيلة جغراسياسية تلعب فيها القيروان دور المركز السياسي وتكون بالتالي منطلقا لإمكانية بناء مجال.

تحظى مدينة القيروان التي اتخذها زعيم الحركة، عرفة الشابي، مستقرّا له، ومركزا لنشاطه ومنطلقا لتحرّكاته ذات الطابع الجهادي، بمكانة مقدّسة. فقد كانت أوّل مركز إسلامي شُيّد بإفريقية وشكلت منطلقا للانتشار الديني والسياسي للمسلمين في بلاد المغرب. لكن الطريقة لم تستطع باختيارها لهذا المركز، قلب الأوضاع السياسية لفائدتها لأسباب عديدة منها ما يتعلق بحالة البؤس التي باتت عليها المدينة في هذه المرحلة التاريخية، ومنها منافسة الزاوية الغريانية التي كانت لها، إضافة إلى القيروان فروع في مدن الساحل الشرقي وقراه[3] وخاصة لأن المدينة بعيدة عن البحر. وتدلّ محاولة الحركة انطلاقا من 1542 تمديد مجال هيمنتها نحو الشرق، أي نحو المدن الساحلية (سوسة والمنستير والمهدية) على أهمية هذا المعطى. فإيجاد موطئ قدم على ساحل البحر يسمح لها باقتناء ما كانت بحاجة إليه من عتاد متطوّر وغيره من إمكانيات مادية تمكنها من تثبيت وجودها. لكن المدن الساحلية المذكورة كانت في هذه الفترة تحت المراقبة العثمانية أو الإسبانية. لذلك، وعلى غرار الحكم الحفصي، تقلبت مواقف زعماء الشابية: انضموا في فترة أولى إلى الأتراك المتواجدين بالمدن الساحلية[4]. ثم انقلبوا إلى التحالف مع الإسبان سنة 1550 لما احتلوا مدن الساحل الثلاث سوسة والمنستير والمهدية[5]. وفاوضوهم من أجل الحصول على تلك المراكز.

[1] - حول ظهور الحركة و استقرارها في القيروان أنظر : عيسى(لطفي)؛ *المضاعفات السياسية*...، القسم الثاني " زمن الفترة وانتشار الطوائف والطرق الصوفية (القرنان التاسع والعاشر الهجريان / 15- 16)، الصفحات من 420 إلى 425.

[2] - فمجالها كان،حسب نفس الباحث، مثل المجال الحفصي، مقسما ومجزأ، ومواردها متقلبة. أما على المستوى الإجتماعي فقد استندت لحركة على مجموعات إتنية، ولاءاتها متقلبة وإمكانياتها الدفاعية محدودة وعتيقة بالمقارنة مع الوسائل المتوفرة لدى أعدائها من أتراك وإسبان. حول خصائص "الدولة" والحكم الشابي يراجع :
Monchicourt(Ch.); *Etudes kairouanaise*.., op.cit.,p. 85 et suivantes.

[3] - عيسى (ل.) ؛ مرجع مذكور، ص. 428.

[4] - حول التعاون الشابي التركي سنة 1542 : Monchicourt, *Etudes kairouanaises*…, *op. cit.*, p. 131

[5] - راسل أبو الطيب زعيم الحركة الشابية حاكم صقلية يخبره بنشاط درغوث كما قدمت الحركة العون للإسبان عند احتلال المهدية. نفس المرجع، ص.136 .

بدأ تراجع الحركة، لما عجزت عن التمركز في المدن الساحلية وبالتالي عن تكوين مجال بحري لمركزها في القيروان. وبذلك يمكن القول أن المشروع القبلي الشابي كان يحمل في طيّاته بذور موته. أولا، لأن خلق مجال مستقطب من طرف مدينة داخلية، حتى ولو كانت لها مكانة دينية مقدّسة وماض عريق،لم يعد ممكنا في هذا الظرف العالمي الموسوم بالانفتاح على البحر وبمركزية المدن الساحلية. وبناءا على ذلك، لم يكن بإمكان القيروان انتزاع مكانة مدينة تونس التي ربطتها علاقات تاريخية متينة بموانـي المتوسّط. فمما لا شك فيه أن تواصل الهيمنة الحفصية في مركزها بتونس كان مدينا، في قسم لا يستهان به، لهذا الانفتاح على البحر أكثر منه، كما أشرنا إلى ذلك بالاعتماد على المجال الداخلي.

وثانيا لم يخرج النموذج الشابي في نهاية الأمر، وإن اصطبغ باللون الديني الصوفي، على مستوى تصوّراته أو في ممارساته الداخلية عن النموذج الحفصي أو النموذج الخلدوني في قيام الدولة الوسيطية. إذ قام ذلك المشروع على قاعدة قبلية[1] استنفذت في هذا الظرف بدورها طاقاتها وإمكانياتها وباتت عاجزة عن التصدي للأخطار الخارجية بمفردها، أي بمجرد الاعتماد على إمكانياتها الذاتية. وهو ما يقيم الدليل على بداية اضمحلالها كقوّة فاعلة في الحياة السياسية. وبذلك كانت التجربة الشابية بدورها مجرد استعادة لنموذج سابق استنفذ إمكانياته، ولم يعد عمليا في هذا الظرف.

لذلك لم تنجح الطريقة الشابية في تأسيس دولة مثلما حدث في المغرب الأقصى في نفس التاريخ، حيث تمكن السعديون مستندين إلى الأصل الشريف،وباعتماد تقنيات دفاعية حديثة، من برفع راية الجهاد عبر تعبئة البوادي وتأليبها ضد البرتغاليين وهو ما مكنهم من انتزاع الحكم من الوطاسيين. ومن بين العوامل المهمّة التي تفسّر الفرق بين التجربتين هو ما أشار إليه الباحث عبد الله العروي، من أن وزن القوة القبليّة هنا وهناك كان مختلفا ففي حين كانت لا تزال تحافظ على عنفوانها في المغرب الأقصى بحكم حداثة استيطانها به، دخلت في إفريقية طور الاضمحلال[2].

تضاءلت إذن فاعلية المجموعات القبلية بإفريقية في هذه الفترة، ولم تتمكن من تغيير الوضع الجغراسياسي تغييرا جذريا[3]، وأصبحت تلعب دورا هامشيا في الأحداث، وهذا عائد، حسب رأينا لضعفها العسكري بالمقارنة مع أعدائها، وتبنّيها لتصوّرات ماضوية بدأت تتجاوزها الأحداث من

---

[1] - رأى مونشيكور أن فضاء الشابية غير ترابي "un royaume non territorial". *نفس المرجع*، ص. 86.

[2]- العروي (عبد الله)؛ *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، 1999، ج.3، ص. 46.

[3]- تناول الباحث لطفي عيس في أطروحته بالشرح مختلف الأسباب الموضوعية التي حالت دون نجاح الشابية من توسيع نفوذها مثل غياب ممثلين لها في مختلف أنحاء البلاد مثلما هو الشأن بالنسبة للجزوليية في المغرب الأقصى. أنظر ص. ج. 2، ص. 204.

ناحية، وإلى حصول تحولات عميقة في نمط عيشها وفي علاقتها بالأرض وبالسلطة من جهة ثانية[1].

يتضح أن الأطراف الفاعلة المحلية، المخزن الحفصي، القبائل والطريقة الشابية، سعت كل منها حسب موقعها، إلى بلورة استراتيجيات لم تخرج في مستوى التصوّر والفعل عن أنماط العلاقة السابقة أو الوسيطية. التصق الحكم الحفصي بمدينة تونس مركزه ورمز تواصل حكم السلالة لأكثر من ثلاثة قرون. لكن ذلك الحكم، لأسباب عديدة، لم ينجح؛ كما يتضح من خلال تذبذب مواقفه؛ في التوفيق بين دور المدينة المتوسّطي وانفتاحها على محيطها الداخلي. وكان المشروع القبلي الشابي بدون غد أيضا. إذ لم يعمّر بقاءه في القيروان التي اختارها مركزا له وبديلا لمدينة تونس، أكثر من عشرين سنة. فلم تنجح القيروان في انتزاع مكانة تونس الحاضرة المتوسطية التي باتت في هذا الظرف محل نزاع بين قوى غازية من إسبان وأتراك اختارت للبلاد اسم تونس رمزا لوجود مشروع جديد وتصوّر آخر للبلاد ولمستقبلها.

3. تونس كمشروع مجالي جديد

بات اسم تونس في هذا الظرف مضافا إلى أسماء أخرى (مملكة، ولاية) الأكثر تداولا من قبل الأطراف الخارجية التي غزت البلاد. في الواقع أصبح إسم إفريقية أو إفريقيا، انطلاقا من القرن السادس عشر، دالا على مجمل فضاء القارّة التي أحاط البحارة البرتغاليون بسواحلها منذ أواخر القرن الخامس عشر. يبرز هذا المعنى الواسع لاسم إفريقيا عند الوزان الذي يعطيه مدلولا واضحا يتجاوز كلّ المعاني التي تعرضنا إليها سابقا في تعريف إفريقية. إذ يقسّم إفريقيا إلى أربع أقسام جغرافية بشرية وتاريخية وهي: بلاد البربر، نوميديا، ليبيا وبلاد السودان[2]. كما تضمن نصّ الوزان تصنيفات "الأفارقة" أو "القبائل الإفريقية"[3] وهم حسب المؤلف سكان بلاد البربر أو نوميديا أي أصيليوا المنطقة خلافا للعرب أو الأعراب الذين وفدوا إليها لاحقا إبان التوسّع الإسلامي أو عند الهجرة الهلالية. اعتمد الوزان في تعريفه لإفريقيا على ما اطلّع عليه في أوروبا من مؤلفات جغرافية إغريقية ولاتينية. وبذلك لم يستعد التصنيفات المتداولة في المصادر المحليّة الحفصية وغيرها والقائمة على تقسيم المنطقة إما حسب السلالات الحاكمة (حفصيون، مرينيون...) أو

[1] - سنعود إلى تحولات نمط العيش لدى المجموعات الداخلية والمتمثلة بالخصوص في سيرورة الاستقرار ضمن القسم الثاني من هذا البحث.

[2] - الوزان الفاسي (الحسن)؛ *وصف إفريقيا*، ترجمه إلى العربية كل من محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص. 28 وما يليها.

[3] -*نفس المصدر*؛ أنظر على سبيل المثال " عادات الأفارقة القاطنين بصحراء ليبيا" ص.57. أو "جماعة القبائل الإفريقية المقيمة في بوادي لاريبوس قرب تونس".ص. 66.

حسب موقعها الجغرافي (مغرب أقصى، مغرب أوسط، مغرب أدنى) كما لم يستعمل أيضا عبارة المخزن.

ومما لا شك فيه أن اسم "مملكة تونس"، الذي وسم به الوزّان إفريقية الحفصية هو انعكاس لتأثر المؤلف بالوسط الأوروبي الذي دوّن فيه *وصف إفريقيا*. فلما كان الحكم الملكي أو السلالي هو شكل التنظيم السياسي السائد في هذه المرحلة التاريخية في أوروبا، كان مصطلح "المملكة" بدوره الأكثر تداولا في هذه الفترة للإشارة إلى المجال التابع لكل سلطة سياسية. ويرد منسوبا لا إلى السلالة الحاكمة بل إلى المجال جغرافي التابع لها أو إلى المدينة مركز حكمها كما نلاحظه تماما عند الوزان.

أ. مملكة تونس في استراتيجية الإسبان: حماية أوروبا المسيحية

فتح استقلال مدن الثغور الحفصية عن السلطان في تونس منذ أواخر القرن الخامس عشر، الباب أمام الاحتلال الإسباني. يندرج هذا الاحتلال، في إطار السياسة التوسّعية التي انتهجتها المملكة الإسبانية لحماية سواحلها من نشاط القرصنة الذي اتخذ من سواحل المغرب منطلقا له، والذي تكثف بعد استرجاع غرناطة. ثم توجّه المجهود الحربي الإسباني بعد 1516، نحو محاصرة النفوذ العثماني في الحوض الغربي للمتوسّط لا سيّما بعد تأسيس الإيالة الجزائرية سنة 1519[1]. وسواء تمّت عملية احتلال مدن الثغور الحفصية عن طريق القوة العسكرية مثلما حصل بالنسبة إلى مدن بجاية أو طرابلس، أو عن طريق التفاوض والمساعي الديبلوماسية مثلما حصل بالنسبة إلى الجزائر أو تدلس فإن النتيجة ضلت واحدة، وهي انتقال المدن المذكورة إلى الحماية الإسبانية.

أطلقت الوثائق الإسبانية اسم "مملكة تونس"[2] على البلاد التابعة للسلطان الحفصي[3]. أما السلطان فتقدّمه بوصفه "ملك تونس"[4]. وبذلك واصلت الدول الأوروبية تقليدا كان معمولا به منذ الفترة

---

[1] - لمزيد الإطلاع حول موضوع التوسع الإسباني في سواحل المتوسط الإفريقية وكذلك تشظي المجال الحفصي والتغيرات الجغراسياسية بالمنطقة خلال الثلاث أرباع الأولى من القرن السادس عشر يراجع :
Braudel (F) ; "Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577 ", *op. cit.*, 1928.

[2] - De La Primaudaie (F. Elie); "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique (1506 -1574)", *in Revue Africaine*, 21è année, N° 124, juillet 1877, pp. 215-220.

[3] - يعترضنا اسم أفريكا Africa في المراسلات الإسبانية ولكن للإشارة إلى مدينة المهدية، التي مثّلت إحدى المدن المستهدفة من قبل الاحتلال الإسباني، نسبة إلى الرأس الذي توجد به والمسمى بـ Cap Africa في الوثائق.نفس المرجع ؛ عدد 123 ، ص.213.

[4] - Monchicourt (Charles) ; *Etudes Kairouanaises*..., *op. cit.*, p. 137

الوسيطة[1]. لكن ماذا تعني التسمية أي "مملكة تونس" في المشاريع الإسبانيّة في القرن السادس عشر؟

يتغيّر الاتساع الجغرافي لمملكة تونس في التقارير الإسبانية حسب الظرفية التاريخية. فهو يمتدّ حسب تقرير يعود إلى 1536 على مجال جغرافي شاسع يصل غربا إلى بلاد الذواودة (غرب قسنطينة) وجنوبا حتى مستوى جزيرة جربة[2]. ويمكن التساؤل هنا عن مدى واقعية هذا التقرير، باعتبار وأن قسما كبيرا من المناطق المذكورة به كانت، وذلك منذ رحلة الوزّان على الأقل، مستقلة عن سلطة المخزن الحفصي. أما في أواسط القرن السادس عشر، فقد تقلص مجال "مملكة تونس" ، إذ أصبحت الوثائق الإسبانية في هذا التاريخ تتحدث عن "ملك تونس" وهو مولاي أحمد، و عن "ملك القيروان"[3] والمقصود به عرفة الشابي.

ومع تراجع المدّ الإيبيري في سواحل تونس وفي كامل بلاد المغرب انحصر مجال "مملكة تونس" في الوثائق الإسبانية أساسا في تلك الرقعة الجغرافية المتكوّنة من مدينة تونس مركز السلطان الحفصي ومحيطها القريب حلق الوادي وبنزرت. وشكّلت الحدّ الجنوبي الشرقي للتواجد الإسباني في المتوسط[4]. شهدت هذه المنطقة منذ 1535 تكثفا للحضور الإسباني. احتلّ الإمبراطور "شارل كانت" موقع حلق الوادي، و أقيمت به تلك القلعة الحصينة التي جعل منها الإسبان قاعدتهم في مواجهة التوسّع العثماني في غرب المتوسط [5]. ولما أعاد احتلال تونس في خريف 1573، ازداد الحضور العسكري الإسباني كثافة. فقد تمّ تشييد الحصن المسمى في المصادر بالباسطيون[6]، وبلغ عدد أفراد الحامية الإسبانية التي تركزت بمدينة تونس، بعد إجلاء الأتراك عنها 4000 جندي[7]. كما تمّ إنهاء حصن بنزرت الذي أقامه

---

[1] - لاحظ برنشفيك أن المصادر الأوروبية والوثائق الديبلوماسية ظلت على امتداد العهد الحفصي تشير إلى السلطان الحفصي باسم "ملك تونس". Monchicourt (Charles)؛ *Etudes Kairouanaises, op. cit.*, p. 12.

[2] - يذكر ذلك التقرير أسماء مشايخ وأعراب "مملكة تونس".
De La Primaudaie (F.Elie); "Documents inédits…", *op. cit.*, pp. 215-220.

[3] - والمقصود بملك القيروان هو عرفة الشابي. Monchicourt (Charles)؛ *Etudes Kairouanaises, op. cit*، p. 146.

[4] - توجد تونس في الحد الجنوبي للمضيق الفاصل بين صقلية، التابعة في ذلك التاريخ إلى التاج الإسباني، وإفريقية الحفصية.

[5] -وذلك بمقتضى المعاهدة التي وقعها مولاي الحسن مع شارل كانت سنة 1535، والتي وضعته تحت الحماية الإسبانية.
Sebag (Paul); “ La Goulette et sa forteresse de la fin du XVI° siècle à nos jours”, dans *I.B.L.A*, p. 15.

[6] - تواتر ذكره عند بن أبي دينار وخصص له وصفا مدققا لمختلف مكوناته الداخلية ووظيفة كل منها فيقول "إنما أطلق إسم الحصار على هذا المكان مجازا وإنما هو مدينة على الحقيقية و البحر بينه وبين من يصل إليه حجازا .." *نفس المصدر*؛ ص. 185.جمع هذا المعلم بين الوظيفة العسكرية الدفاعية والسكنية. إذ كان القسم الغربي منه، كما ذكره بن أبي دينار، على صورة الربض سكنه "المهجرسون (أي المتحالفين مع الإسبان من المسلمين) ومن سواهم من الكفرة أزيد من مائتي دار..". *نفس المصدر* والصفحة.

[7] - Rousseau (A) ; *Annales Tunisiennes*, Tunis, Ed. Bouslama, 1980, p. 28.

قليج علي بين 1570 و 1573، واحتضن بدوره حامية من جند الإسبان[1]. لكن ما هو دور مملكة تونس في استراتيجيات الإسبان؟

لم يكن الإسبان في هذا التاريخ يهمّهم أمر توسيع مملكة تونس أو إعادة تكوين مجال السلطان الحفصي، فرغم محاولات التوسّع التي قاموا خارج مدينة وحلق الوادي، فلم تتجاوز طموحاتهم الترابيّة بعض المدن الساحلية ذات المواقع الاستراتيجية، التي سرعان ما تمّ إجلاءهم عنها[2]. ثم خططوا بعد 1569 لنسف كلّ التحصينات الموجودة في السواحل[3]. أما "دون خوان" النمساوي فقد كان يراوده حلم تكوين مجال يجمع بين تونس وأروبا، ويقف حاجزا أمام التوسّعات العثمانية وبهذه العملية يحمي أروبا المسيحية[4]. وبالتأمّل في هذه المشاريع ، يمكن القول أن الإسبان رسموا مصيرا لمملكة تونس تكون فيه مفتوحة على المتوسّط، مستقطَبة من طرف أوروبا، ومنفصلة عن أفقها الداخلي أو تكاد[5]. لكن هل يمكن تخيّل مصير مدينة تونس ودورها ومجالها ضمن هذه التشكيلة السياسية التي خصّها بها المشروع الإسباني؟ أي هل بالإمكان محو العمق التاريخي والترابي والبشري للمدينة؟

لقد عادت عملية إعادة إدماج تونس في محيطها الجغرافي والتاريخي إلى الأتراك العثمانيين، الذين كانت لهم قراءتهم الخاصة للواقع انعكست في مستوى الفعل واللغة[6].

ب. تونس مشروع ولاية عثمانية

أصبح هدف العثمانيين بعد تكوين إيالة الجزائر ،كما يتجلى من خلال حركة التوسّع التي قاموا بها، إجلاء الإسبان عن المراكز التي احتلّوها في السواحل، والإجهاز على الحكم الحفصي، وضمّ

---

[1] - على غرار ما قام به من إنشاء حصون مشابهة في الجزائر . راجع في ذلك :
Bouita (Hédi); *Bizerte: les monuments islamiques* , Fondation nationale pour la traduction l'établissement des textes et les études, Beit Alhikma, Carthage, 1992, pp. 76-77.
استغرق بناء هذا المعلم 21 عاما (اكتمل البناء سنة 1556) استخدم الإسبان في إعلاء ه حجارة الحنايا الجالبة للماء من زغوان إلى قرطاج .*نفس المرجع* ؛ ص. 15. *المؤنس؛* ص. 185 .

[2] - فقد استقروا في الساحل (المهدية وسوسة المنستير) بين 1550 و1554 وحاولوا الاستيلاء على جربة سنة 1560.

[3] - De La Primaudaie, "Documents inédits...", *op. cit.*, n° 123, p. 194, note 1.

[4] - وهو الأخ الطبيعي لفليب الثاني ملك إسبانيا ومحقق الانتصار الإسباني على العثمانيين في معركة ليبانت 1571. *نفس المرجع* والإحالة.

[5] - قاسم الإسبان مولاي الحسن ابتداء من 1535 الحكم في مدينة تونس. *المؤنس* ثم مولاي محمد 1573 – 1574. *نفس الصدر؛* ص.

[6] - بين الباحثون أن فعل التسمية، ليس حكرا على فاعل واحد أو فئة معينة بل تشترك فيه بلورته أطراف متعددة ، أنتجت كل منها خطابا ترى فيه الواقع والحقيقة، وبلورت ضمنه استراتيجية تمثلت في اللجوء إلى استعمال أسماء دون أخرى معبرة بذلك عن موقفها من المسمّىَ ومن فاعلين آخرين يمتلكون كذلك سلطة إعطاء إسم. و إذا ما نظرنا إلى فعل التسمية من هذه الزاوية يصبح استعمال الإسم خيارا استراتيجيا إذ هو تعبير عن الهوية وتجذير لها. و الاسم أيضا مظهر من مظاهر الوعي بالذات وفي الآن نفسه اعتراف بهذه الذات من طرف الآخر. ولمزيد الاستفادة حول الأهمية الاستراتيجية لفعل التسمية يراجع :
Akin (Salih) sous la direction de; *Noms et renoms, la dénomination des personnes, des populations des langues et des territoires*, publication de l'Université de Rouen, C.N.R.S 1999, pp. 34-35.

المنطقة إلى حضيرة الإمبراطورية العثمانية. وبذلك حمل الأتراك العثمانيون تصورّا خاصّا للمنطقة بان في مستوى الأسماء التي أطلقوها عليها أو على مختلف أجزاءها[1].

يغيب من كتاب *الغزوات* [2] استعمال إفريقية كاسم دال على المجال الحفصي أو على قسم منه. وإذا ما وردت التسمية في هذا الأثر فلِكي تحيل على فضاء جغرافي غير محدّد يتماهى في الغالب مع سواحل بلاد المغرب المواجهة لأوروبا المسيحية. ينقل إلينا المؤلف خبر مساعدة خير الدين لمسلمي الأندلس المضطهدين من طرف حكام إسبانيا الكاثوليك، على الانتقال إلى "إفريقية"[3]، وتوطينه إيّاهم في مدينة الجزائر التي باتت كما نعلم في حوزته. وبالتأمل في هذا المصدر نلاحظ أن التسمية الأكثر تداولا للإشارة إلى هذه المنطقة هي المغرب. كانت بدايات عرّوج لما "ألقاه الريح إلى جزيرة جربة من ناحية المغرب"[4]. أما أخوه خير الدين فهو الذي "قرر دعوة بني عثمان بالمغرب"[5].كما أن مجمل المدن التي حلّ بها الأخوان هي أيضا جزء من "المغرب". ويعترضنا التصوّر نفسه في *كتاب البحريه* الذي ألفه بيري محي الدين رايس أميرال الأسطول العثماني والذي لم يشر إلى المنطقة التي توجد بها تونس إلا باسم المغرب[6].

وضمن هذا المجال الجغرافي الموسوم بالمغرب، تعترضنا في هذا المؤلّف في *الغزوات* سلالات حاكمة، لكن وجودها ارتبط إما باسم المدينة مركز حكمها، أو باسم الأسرة التي تنحدر منها. إذ نجد "صاحب تونس" أو "سلطان تونس"[7]، وكذلك "سلطان تلمسان" الذي يسند إليه المؤلف أيضا تسمية صاحب "عمالة بني عبد الواد"[8]. لكن لا أثر في هذا المصدر ولا في غيره من المصادر العثمانية للامتداد الجغرافي للبلاد التابعة لسلطان تونس.

تعكس هذه التسمية تقليدا موجودا عند العثمانيين في تسمية الولايات المحدثة بنسبتها إلى المدينة الهامة مركز الحكم. الأمر الذي يوحي بأن بناء المجال التابع إلى تلك المدينة أو تجديد بناءه هو

---

[1] - في الحقيقة اعتمدنا في دراسة التسميات العثمانية خلال هذه الفترة على ما توفر لدينا من الأرشيف العثماني ونقصد بذلك وثائق المهمه دفتري التي تضمنتها بعض أعداد *المجلة التاريخية المغربية* أو *المجلة التاريخية للدراسات العثمانية*، أو تلك التي اعتمدها إلتر عزيز سامح في دراسته *الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا* من ناحية، وعلى مؤلّف عثماني، يبدو أن صاحبه واكب التوسّع التركي في المنطقة خلال النصف الأوّل من القرن السادس عشر وهو *كتاب غزوات خير الدين وعرّوج* الذي نشر في الجزائر سنة 1934 كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.

[2] _ *كتاب الغزوات*؛ مصدر مذكور.

[3] - ذكر خبر مساعدة خير الدين لمسلمي الأندلس على الهجرة إلى سواحل المغرب في مناسبتين أنظر: *الغزوات*؛ الصفحات 18. و8.

[4] - *المصدر نفسه* ؛ ص. 13.

[5] -*نفسه*، ص. 83.

[6] - Chelli (Zouhir); "La Tunisie au rythme des cartes géographiques", *Cahiers du C.E.R.E.S.*- Série géographiques, n°14, Tunis 1996, p. 115.

[7] -*نفسه* ؛ ص. 14.

[8] -*نفسه* ؛ ص. 30.

مشروع مستقبلي. وهو ما يفسّر لجوءهم إلى استعمال اسم المغرب[1]. أعطى الأتراك العثمانيين إلى المنطقة هوية جغرافية، وبذلك يبدو العالم المشار إليه باسم المغرب وكأنه فضاء بكر، مهيّأ لاستقبال الفاتحين واحتضانهم، لا سيّما في هذه الفترة التي بات فيها مهدّدا بالغزو المسيحي. وهي وضعيّة من شأنها إعطاء العثمانيين شرعية التدخّل في المنطقة والاستقرار بها. وضمن هذا التصوّر يتّزل، حسب رأينا، قيام "إيالة الجزائر" التي أصبحت إحدى المكّنات السياسية لبلاد المغرب. والتي كانت في نظر خير الدين، الفاعل الأساسي في ولادتها، أمرا بديهيا. يتضح ذلك في ردّه على السلطان الحفصي لما استعد لحربه، إذ خاطبه قائلا: "ما السبب الحامل لك على هذه الأفعال هل أخذت من يدك شيئا من البلاد..."[2].

ومع توسّع النفوذ العثماني، وفي ظرف انتقل فيه معظم إفريقية الحفصية[3] إلى السيادة العثماني، خاطبت إسطمبول سنة 1559 في إحدى مراسلاتها السلطان أحمد الحفصي (1542- 1573) بصفته "والي تونس". وفي المراسلة ذاتها نراها تتحدث عن "ولاية طرابلس وما ضاهاها من تلك الولاية"[4]. لم تعترف الإمبراطورية، كما هو واضح، للحاكم الحفصي بصفة السلطان بل أصبح في نظرها مجرّد وال، كما أنّ مختلف التسميات ذات الطابع الجغرافي السياسي في هذه المراسلة تكشف عن وجود تصوّر خاص للمجال الحفصي لدى المسؤولين العثمانيين، إذ باتوا يرون فيه مجموعة من الولايات التابعة للباب العالي. ويمكن القول أن العثمانيين قد حدّدوا عبر التسمية، وبالتوازي مع التوسّع العسكري الذي قاموا به، ملامح التقسيم السياسي للمنطقة: إيالة الجزائر، ولاية تونس، إيالة طرابلس. فكان الاسم هنا، والمرتبط بالمدينة مركز الحكم، مرادفا للتملك الفعلي وسابقا لتكوّن للمجال. وبذلك بدأت عملية امتلاك المجال بإعطائه اسما أو بـ"تعميده" حسب تعبير أحد الباحثين[5].

وقد انعكس هذا التصوّر في مستوى الممارسة. فخلافا للتواجد الإسباني، كان التوسّع الترابي والتحكّم في النقاط الحضرية (إداريا وعسكريا وجبائيا...) الساحلية والداخلية من الإستراتيجيات

---

[1] - لنذكر بأن إسم "المغرب"، الذي هو التصنيف الجغرافي، الذي أسنده المسلمون لكامل المنطقة الممتدة غرب مصر والمشرق الإسلامي حيث مركز الخلافة الإسلامية.

[2] - *الغزوات*؛ ص. 44.

[3] - لما كان إسم إفريقية حتى أواخر العهد الحفصي يحيل على واقع جغراسياسي متغير فإننا نقصد بإفريقية هنا المجال السياسي الذي يدين بالطاعة (الخطبة والسكة ودفع الضرائب) للسلاطين الحفصيين، والذي امتدّ مثلما يتضح من خلال البحوث الخاصة بهذه الفترة، من بجاية غربا إلى طرابلس شرقا.

[4] - التميمي (عبد الجليل)؛ " الخلفية الدينية للصراع الإسباني – العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر"، في *المجلة التاريخية المغربية*، الوثيقة رقم 2، ص. 29.

[5]- العبارة أيضا لـ"كلافال " الذي يرى أن تعميد الأمكنة يتمثل في صياغة لغة أو خطاب يتضمن أسماءا و أصنافا للفضاء . عندما تحيّز سلطة ما فضاءا فإنها تعطيه إسما أو تشحنه بثقافة و بسلطة : Claval, *La géographie...*, *op.cit., p.158.*

الهامّة التي ميزت المشروع العثماني خلال القرن السادس عشر، وساهمت في إنجاحه. بدأ الأتراك بالتوسع في المناطق التي كان فيها الحكم الحفصي هشّاً وهي مقاطعات "الأطراف" و"الثغور" حسب تعبير المصادر الحفصية. ثم بدأت عملية التسرّب في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي وفي أواسط القرن السادس عشر كان النفوذ التركي قد استوعب كامل الجناح الغربي لإفريقية الحفصية وضُمتّ المراكز الحضرية الهامة به وهي عنابة وقسنطينة وبسكرة[1]. وعندما حلّت سنة 1555 تاريخ انتزاع صالح رايس مدينة بجاية من يد الإسبان كان كامل القسم الغربي أو ما كان يُعرف في المصادر بـ"الثغور الغربية" قد انتقل إلى حوزة ولاة الجزائر. كانت كلّ عملية احتلال يعقبها تركيز حامية عسكرية ونواة سلطة سياسية وإدارة محليّة. وحدث نفس المسار بالنسبة إلى القسم الشرقي من إفريقية. حيث استولى الرايس درغوث سنة 1540 على المهدية، ثم بسط نفوذه على الشريط الساحلي حتى سوسة مكوّنا به إمارة شبيهة بتلك التي أقامها خير الدين قبله عند بداية استيطانه بالجزائر. وتمكن في سنة 1551 وبمعاضدة الأسطول العثماني[2] من انتزاع طرابلس من يد فرسان مالطة المتمركزين بها منذ سنة 1530. وبذلك تحوّلت طرابلس بدورها إلى ولاية عثمانية.

بدأت المحاولات العثمانية لافتكاك مدينة تونس منذ سنة 1534 لما قام خير الدين بمساعدة من الباب العالي باحتلال المدينة تونس والقضاء على الحكم الحفصي. شرع إثر استقراره بالمدينة، وبعد أن تمكّن من إبعاد القبائل المحاربة نحو الصحراء، في توسيع مجال هيمنته سياسيا وجبائيا. فاستقدم عن طريق نائبه في الجزائر، مجموعة من عسكر الترك والفرسان لإدارة المنطقة[3]. وامتد النفوذ التركي المتمركز في تونس خلال تلك السنة التي حكم فيها تونس إلى كلّ من القيروان ومدن الحمامات وقليبية الساحل سوسة، المنستير والمهدية وصفاقس، و شمل النفوذ التركي العثماني مدينة باجة الواقعة في "بلاد فريقية" من التل الشمالي (سهول مجردة)[4].

خطّط قليج علي لاجتياح مدينة تونس و في سنة 1569 قاد الجيش لاحتلالها وأجلى الإسبان عنها[5]. وبذلك تمّ نسف التشكيلة الجغراسياسية الحفصية برمّتها، إذ باتت مناطق الوسط (القيروان) ومدن الساحل (سوسة، والمنستير وصفاقس) والجنوب (الجريد، وقابس، وجربة) منذ سنة 1557 في

---

[1] - حول انتشار النفوذ التركي العثماني في الجزائر :
Monchicourt (Ch.); *Etudes kairouanaises…, op. cit.,* p. 142.

[2] - كان يقوده سنان باشا وهو غير قائد الحملة على تونس سنة 1574.

[3] - وزّع خير الدين ذلك العسكر المكوّن من 300 انكشاري و 400 من الفرسان "على الرعية في استخراج ما عليهم من الوظائف المخزنية وأمرهم بإحصاء كل ذلك". *الغزوات*، ص. 94.

[4] - De Haedo (Diego); *Histoire des rois d'Alger*, traduit par Grammont, edit. Bouchène, 1998, p.62.

[5] - تصاعد صيت قليج علي في الأوساط السياسية العثمانية في إسطمبول ، فبالإضافة إلى الأدوار التي قام بها في إدارة إيالات المغرب نراه يشترك سنة 1571 في معركة ليبانت Lepante واعترافا له بهذا الدور، تم استدعاءه في مارس 1572 إلى إسطمبول حيث وقع تعيينه قائدا عاما أو أميرالا للأسطول العثماني.

حوزة إيالة طرابلس. وأطلق العثمانيون اسم "ولاية تونس"، على ما تبقى من الإرث الحفصي وتمّ إلحاقه بالإيالة الجزائرية وفوّض السلطان العثماني حكمه لفائدة قليج علي ثم في سنة 1570 لفائدة نائبه رمضان وهو مرتد من سردانيا[1].

لقد نجح الأتراك العثمانيين دون بقية القوى المنافسة لهم، في قلب الأوضاع في المنطقة لفائدتهم. فبينما تشبّث الإسبان بمدينة تونس وبمحيطها القريب ولم يجعلوا لهذا المجال من أفق سياسي سوى المتوسّط وأوروبا فكان بذلك في قطيعة مع عمقه الحضاري والترابي والبشري، تمكن العثمانيون وفق تصوّر مغاير من المحافظة على دور مدينة تونس المتوسطي عبر إلحاقها بفلك الإمبراطورية العثمانية مقرّ الخلافة الإسلامية، ولكن دون إهمال لمجالها الداخلي الذي بات منذ سنة 1569 كما أشرنا إلى ذلك مشروعا مستقبليا.

لقد شكّل هذا التاريخ أيضا بداية النهاية بالنسبة لما يمكن تسميته بنموذج الدولة الخلدونية: أي ذلك النموذج الذي يكون فيه جهاز السلطة قويا في مركزه،ضعيفا في أطرافه، دواخله ضبابية في تمدّد وتقلّص مستمرّ، حسب القوّة العسكرية للمركز أو ضعفها.

مكنتنا قراءة تغيرات الوضع السياسي الذي عرفته إفريقية الحفصية خلال القرن السادس عشر، ودراسة مواقف مختلف الأطراف الفاعلة، من الوقوف على مغزى النجاح الذي حققه العثمانيون في السيطرة على إفريقية الحفصية وكذلك مغزى الفشل الذي كان حليف المشاريع المحلية (الحفصية والقبلية) والإسبانية . لقد كان ذلك النجاح مدين كما هو واضح لوسائل الحرب المتطوّرة أو الحديثة التي كانت بحوزة الأتراك العثمانيين والتي مكنتهم من التغلب في نهاية الأمر على الحكم الحفصي وعلى القوى المحلية في البلاد. كما شكّل المجال الترابي محورا أساسيا في عملية التوسّع التي قاموا بها، وهو ما يتضح من خلال إعادة الهيكلة السياسية للمنطقة.

أصبحت "ولاية تونس" الاسم المتداول لدى العثمانيين فكان هذا التحوّل رمزا معبرا عن انتقال البلاد من الاستقلال إلى التبعيّة، وإيذانا ببداية مرحلة إعادة بناء جديدة.

---

[1] -.De Haedo; *op.cit.*, p. 153 . حول الوضع السياسي الجديد أنظر خريطة نشأة إيالات المغرب بين سنة 1519-1569.ص. 46 .

الفصل الثاني : تونس إيالة عثمانية

(1) المسألة الترابية مع طرابلس

انقسم مجال إفريقية الحفصية في سنة 1569 بين إيالتي طرابلس والجزائر. وكوّن ما تبقى من الإرث الترابي الحفصي في إطار التشكل الجديد ولاية ملحقة ببايلرباي الجزائر[1]. وبعد مضيّ فترة وجيزة من هذا الحدث، وتحديدا في ربيع 1573 قرّرت الإمبراطورية العثمانية، التي لم تعترف لتونس في البداية بكيان مستقلّ عن الإيالتين المجاورتين، تحويل تونس إلى "بايلربايي" أي إلى ولاية لها مؤسساتها الخاصّة واستقلاليتها.

لم تترك أحداث تشظّي مجال إفريقية ثم انقسام مجالها بين كلّ من إيالتي الجزائر وطرابلس، والوضع السياسي الغامض الذي آلت إليه، ثم التنافس الحاصل بين حكّام تونس وطرابلس فيما بعد حول المناطق الوسطى، والتدخّلات المتكرّرة للباب العالي بهدف التوفيق بينهما...، أثرا في المؤلفات التاريخية المحلّية. بل إن ما يترسّخ لدى القارئ هو الشعور بالتواصل. إذ يعبُر بنا الإخباريّون بكل أريحيّة من العهد الحفصي إلى العهد العثماني ومن إفريقيّة الحفصية إلى إفريقية العثمانيّة أو "إيالة تونس". يقول ابن أبي دينار بعد استعراض حدث إجلاء الإسبان عن تونس من طرف الجيوش العثمانية سنة 574 "وملّك الله هذا الإقليم الإفريقي كما ملّك غيره لآل عثمان وطهّره بتوليتهم عليه من أهل الشرك والصلبان" [2]. ونحا من جاء بعده من الإخباريين نحوه. لكن في الواقع لم يكن الوضع على هذا النحو من الوضوح والبساطة ولم يكن الفضاء المسمى بالإقليم الإفريقي موجودا وقائم الذات.

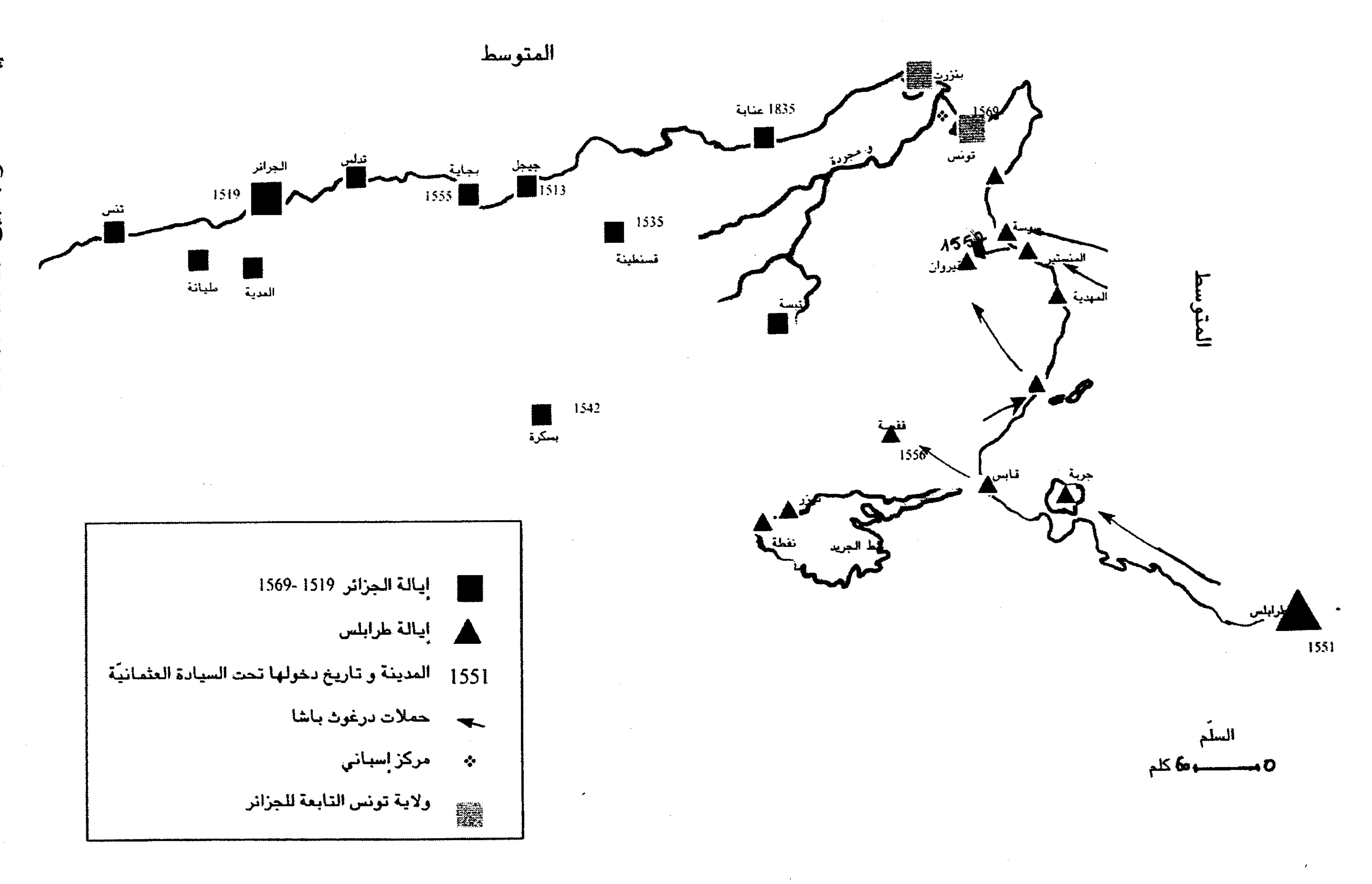
سوف نقوم في هذه المرحلة من البحث بالعودة إلى هذه المسألة الذي لم تطرحها المصادر التاريخية والمتمثلة في الولادة العسيرة لإيالة تونس وذلك عبر التعرّض أولا إلى مراحل النزاع الذي جدّ بينها وبين إيالة طرابلس والذي طغى عليه الطابع الديبلوماسي.

---

[1] - خريطة نشأة إيالات المغرب بين 1519-1569 انظر الصفحة الموالية.

[2]- *المؤنس*؛ ص.179 .

نشأة إيالات المغرب بين 1519-1569



1 . مراحل تشكّل "إيالة تونس"

أ. من ولاية تابعة إلى الجزائر إلى إيالة عثمانية (1569 – 1574/1573)

بعد اجتياح قليج علي لمدينة تونس والقضاء على الحكم الحفصي، حوّلت الإمبراطورية العثمانية المجال المتبقي من الإرث الحفصي إلى مجرد مقاطعة (ولاية أو سنجق) وربطتها بسلطة قليج علي، بايلرباي الجزائر. وبهذا الإجراء تصرّفت إسطمبول تطبيقا لمبدإ حق الاحتلال الذي يعترف للجند والغزاة بحقّ التمتع الكامل بالمجالات التي كانوا الفاعلين في احتلالها. لكن لا نعرف بالضبط ما هو المضمون الترابي لما سمي في ذلك التاريخ بولاية تونس، هل هو المدينة مقرّ الحكم الحفصي سابقا أم المراكز التي تأوي حاميات عسكرية عثمانية والتي لم تكن تابعة في هذا التاريخ إلى إيالة طرابلس. لكن بعد فترة وجيزة من هذا التاريخ، أصبحت السياسة العثمانية تميل نحو تمكين تونس من عمق ترابي وخاصة من الوضعية القانونية نفسها التي تمتّعت بها الإيالتان المجاورتان.

انطلق مسار إعادة تشكّل الإيالة منذ سنة 1571، لما شرع الباب العالي في توسيع المجال التابع لمدينة تونس على حساب إيالة طرابلس. إذ تشير إحدى الرسائل الموجّهة من الباب العالي إلى أمير أمراء طرابلس جعفر باشا إلى إعادة إلحاق مدن القيروان وسوسة والمنستير بولاية تونس التابعة لإيالة الجزائر[1]. تمت مخاطبة والي طرابلس لأن المدن الثلاث ونواحيها، ضلت حتى هذا التاريخ من متمّمات إيالة طرابلس وتحت إدارة حكامها[2]. وفي مرحلة لاحقة مدّدت الإمبراطورية العثمانية في المجال التابع لولاية تونس، و ألحقت بها مجمل المدن الساحلية من بنزرت إلى جربة[3]. لكن دون أن تغيّر من وضعها السياسي[4] أي كولاية تابعة للجزائر. تّم هذا القرار، على إثر تسلم السلط العثمانية رسائل استحسان وشكر، تقدّم بها أعيان الولاية لفائدة القائد رمضان المذكور[5].

---

[1] - إلتر ؛ *الأتراك العثمانيون...*، مرجع مذكور، ص. 86.

[2] - كانت المدن الساحلية منذ سنة 1534 تحت حكم الأتراك ثم انتقلت فيما إلى سلطة درغوث رايس الذي تمكن لاحقا من بعد تولي خطة باشا طرابلس من بسط نفوذه على جربة وقابس. وابتداء من 1566 أصبحت كل مدن الوسط والجنوب تابعة لطرابلس.

[3] - أشرنا في الخريطة عدد(4) المصاحبة للنص، ص50 إلى المراكز الحضرية المذكورة في الوثيقة والتي تم إلحاقها بتونس.

[4] - أي كولاية متممة لبايلربايي الجزائر، يديرها رمضان قائم مقام قليج علي باشا الذي تم تعيينه في هذا التاريخ – مارس 1572- أميرالا للأسطول العثماني.

[5] - التميمي (عبد الجليل) ،" التشكل الإداري و الجغراسياسي للإيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1557- 1588) " *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 21، سبتمبر 2000. ص. 459.

وبعد فترة قصيرة، وتحديدا في سنة 1573، عيّن الباب العالي حيدر باشا على رأس الإيالة بدلا عن القائد رمضان المذكور معترفا بذلك لتونس بكيان مستقلّ عن الإيالتين المجاورتين[1]. وأصبحت المراسلات العثمانية تخاطب الباشا حيدر بصفته أمير أمراء تونس، ثم في ربيع 1574بـ"بايلرباي تونس"[2]. وفي كلتا الحالتين تحيل التسمية على الاعتراف لإيالة تونس بوجود سياسي مستقلّ، بعد أن ظلّت لمدة تقارب الثلاث سنوات تابعة قانونيا لإيالة الجزائر. وتأكيدا للوضع الجديد، قررت إسطمبول في سنة 1574 إرسال الوزير الأكبر سنان باشا وأميرال الأسطول العثماني قليج علي للإشراف على عملية انتزاع مدينة تونس وبقية المدن التي أعيد احتلالها من طرف الإسبان في خريف 1573. وبذلك أعطت الإمبراطورية العثمانية عبر تكليف شخصيّة مرموقة في الحكومة المركزية وهو الوزير سنان باشا، مكانة متميزة لإيالة تونس[3] مكرّسة في الآن نفسه وضعها القانوني كولاية مستقلة [4].

ومما يسترعي الانتباه أن الباب العالي الذي لم يعترف لتونس في 1569 بوجود مستقلّ، نراه في سنة 1574 لا يعترف لها بوضعية الولاية فقط، بل يلحق بها إيالة طرابلس أيضا.

ب. مرحلة ضم طرابلس إلى بايلرباي تونس (1574 – 1577)[5]

يخبرنا إلتر استنادا إلى الأرشيف العثماني، أن الإمبراطورية العثمانية فوّضت في غضون سنة 1574 إدارة ولاية طرابلس إلى بايلرباي تونس حيدر باشا. وأصبحت المراسلات العثمانية تخاطبه بلقب "بايلرباي تونس وطرابلس". انطلقت مغامرة حيدر باشا السياسية بالبلاد منذ الستينات من القرن السادس عشر لما عيّنه درغوث واليا على القيروان سنة 1560، على إثر شكوى تقدم بها أهالي المدينة من حاكمهم محمد الطيب[6]. بنى القائد حيدر لنفسه منذ هذا التاريخ نفوذا سياسيا ما فتئ يتدعّم كما تعمقت معرفته بالدواخل. وربما لهذا السبب تم تعيينه بايلرباي على تونس لما تحوّلت

[1] - تم تعيينه بايلرباي إيالة الجزائر.

[2] - التميمي؛ التشكل الإداري والجغراسياسي.. *المرجع السابق*، ص. 460.

[3] - خلافا للإيالتين المجاورتين اللتين ارتبطت نشأتها بنشاط القراصنة اتخذ بروز إيالة تونس طابعا رسميا. لمزيد الإستفادة يراجع :

Moalla (A.) ; *La Régence de Tunis…, op. cit.*, p. 25.

[4] - كان الأستاذ الباحث سامي البرقاوي أوّل من لفت انتباه الباحثين إلى تعتيم المصادر المقصود على تاريخ نشأة إيالة تونس. وبالناسبة أتقدم إليه شخصيا بعميق شكري وامتناني أولا للملاحظات القيمة التي أبداها بخصوص هذا البحث وثانيا لقبوله تلقائيا بمدي بالمقالات التي كتبها بعضها منشور والبعض الآخر لم تنشر بعد. وقد فتحت ملاحظاته واقتراحاته أمامي آفاقا عريضة في البحث وآمل على ضوئها تعميق بعض الجوانب التي لا تزال غامضة بالرجوع إلى الأرشيف العثماني.

Bargaoui (S.) ; "Lhistoriographie tunisienne du XVIIIè siècle et les origines du beylik de Tunis", pp. 8-9.

[5] - خريطة تكون إيالة تونس انظر الصفحة 5ص رقم ②

[6] - قد يكون هذا الشخص محمد بن أبي الطيب الشابي الذي أعدم في هذا التاريخ من طرف درغوث باشا. إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*، ص. 69.

في سنة 1573 إلى ولاية تابعة للباب العالي. ومن المرجح أنه كان من الفاعلين في فصل تونس عن إيالة الجزائر، ثم في تحويلها إلى إيالة مستقلة وذلك قبل 1574[1]. كما لعب الباشا حيدر دورا فاعلا في مقاومة الإسبان بين 1573 و 1574 إذ نراه يستنفر الأهالي من القبائل للمشاركة في حصار حلق الوادي[2]. وبعد إجلاء الإسبان عن البلاد، أقرّه سنان باشا في منصبه أي واليا على تونس. وهو قرار يمكن اعتباره اعترافا من السلطة العثمانية بكفاءة حيدر باشا وقدرته على تسيير شؤون المنطقة الناتج عن معرفته الجيّدة بها، وربّما لهذا السبب أيضا فوضت إليه إدارة ولايتي تونس وطرابلس. لكن كيف تمّت إدارة المقاطعتين؟

في الواقع لا نملك شيئا يذكر حول هذه المرحلة التي استمرت قرابة الثلاث سنوات. من نفترض أن الحضور العسكري التركي في إيالة تونس قد تدعّم خلال هذه الفترة، إذ انضافت إلى الوحدات العسكرية المتواجدة سابقا بالبلاد[3]، أربعة آلاف انكشاري خلفهم سنان باشا بعد 1574 توزّعوا بين مدينة تونس وبقية المراكز الحضرية الداخلية[4]. منطقيا أصبحت السلطة العسكرية في تونس في هذه الفترة صاحبة المبادرة في الحفاظ عمليا على المدن الداخلية. كما صاحب تحويل تونس إلى إيالة عثمانية تقسيمها كما هو معمول به في الولايات العثمانية الأخرى إلى سناجق تدير كل واحد منها وحدات عسكرية قارة تحت سلطة أمير أو سنجق باي. وفي نفس الوقت قام الأتراك العثمانيون، انطلاقا من المدن التي تمركزوا بها بتوسيع نفوذهم في المناطق المجاورة لها عن طريق الاستيطان واستغلال الأرض أو عبر الاستيلاء على أراضي العائلة الحفصية أو غيرها في إطار التنظيم المسمى بالزعامت والتيمار، تلك الممارسات التي ارتبطت بالتنظيم الإداري العثماني المذكور[5].

لكن إسطمبول قررت سنة 1577 الفصل بين الإيالتين. يطالعنا في أحد الفرمانات الموجهة من الباب العالي، إلى حيدر باشا بايلرباي تونس ما يلي: "فصلت الآن إمارة أمراء طرابلس الغرب ووجهت في 18 ربيع الأول سنة 985 هـ (جويلية – أوت 1577) إلى تشاقرجي باشا وهو المقام السامي الذي هو حسن باشا دام إقباله وتقرر أن تبقى إمارة أمراء تونس لك بنفس التخصيصات المذكورة..."[6]. فتح هذا القرار مرحلة حاسمة خاض خلالها حكام تونس نزاعات ترابية مع إيالتي طرابلس والجزائر تواصلت حتى الثلث الأوّل من القرن السابع عشر.

---

[1] - سنعود إلى موضوع العناصر الفاعلة في قيام إيالة تونس في مكان أخر من هذا الفصل.

[2] - إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*؛ ص. 248.

[3] - لا ننسى أنه قبل حملة سنان باشا كانت مدن الوسط والجنوب التابعة لطرابلس تحتوي على حاميات عسكرية من جيش الإنكشارية.

[4] - إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*، ص. 259.

[5] - لقد تم هذا التوسع في الغالب على حساب ممتلكات الأهالي الذين لم يترددوا في مكاتبة الباب العالي للتعبير عن هذه التجاوزات. وقد نشأ هذا التنافس بين القادة العسكريين خلال القرن السادس عشر نتيجة تناقص التيمارات الناتجة عن تباطؤ التوسع العثماني وبالتالي تناقص الأراضي.

Kunt (M.); *The sultan's servants* , *The transformation of ottoman provincial goverment 1550 – 1650* , Columbia University Press, New York, 1983, p. 35.

[6] - وردت هذه المراسلة في إلتر؛ مرجع مذكور، ص. 89، إحالة رقم 1.

تكوّن إيالة تونس : التحولات الجغراسياسية

(أ)

بنزرت
تونس
عنابة
بجاية
قسنطينة
تبسة
سوسة
المنستير
القيروان
المهدية
المتوسط
صفاقس
قفصة
قابس
جربة
توزر
نفطة
طرابلس

ولاية تونس التابعة للجزائر 1571-1573 ثم إيالة تونس ابتداء من 1573

(ب)

بنزرت
عنابة
بجاية
تونس
و. مجردة
الحمامات
قسنطينة
سوسة
المنستير
القيروان
المهدية
المتوسط
و. ملاق
تبسة
و. سراط
بسكرة
صفاقس
قفصة
قابس
جربة
توزر
نفطة
شط الجريد
طرابلس

إيالة تونس بين 1574 و 1577 (تونس وطرابلس)
إيالة الجزائر

السلّم
0 —— 50 كلم

ج. النزاع الترابي بين إيالتي تونس وطرابلس: حقّ الاحتلال أم الحقوق التاريخية؟

أثيرت مسألة الامتداد الترابي لإيالة تونس مجددا، عندما قرّرت إسطمبول في سنة 1577 الفصل بين إيالتي تونس وطرابلس. ولكن هذا القرار لم يرافقه على ما يبدو ضبط المضمون الترابي لكلّ منهما. لذلك تجدّدت بعد فترة وجيزة من صدور قرار الفصل المذكور، وبالتحديد لما وقع نقل حيدر باشا إلى إيالة طرابلس خلال سنة 1577 أو 1578، مشكلة تبعيّة المدن الساحلية (سوسة والمنستير) والداخلية (القيروان وقفصة ومدن الجريد نفطة وتوزر). بينما لم توضع في هذا التاريخ تبعيّة كلّ من صفاقس وقابس وجربة إلى إيالة طرابلس محلّ تساءل.

واجه حكّام تونس في هذا التاريخ، مرحلة حرجة يمكن تشبيهها نسبيّا بتلك التي عرفتها تونس لما ألحقت في 1569 بإيالة الجزائر، إذ أصبح الحكام مهدّدين بفقدان قسم كبير من المجال الذي أسند إلى تونس في بداية السبعينات، لفائدة حكام طرابلس. كما أنّ الإمبراطورية العثمانية التي استجابت قبل 1574 لرغبة أهالي المدن الداخلية في الانضمام إلى تونس، أصبحت خلال المرحلة الأخيرة من القرن السادس عشر مؤيّدة لمواقف حكام طرابلس المنادين بحقّ الاحتلال وبالتالي بالرجوع إلى الوضع الذي كانت عليه الإيالتان قبل سنة 1569 أي لما كان مجال ولاية طرابلس يمتدّ حتى القيروان. فقد تشبّث الباشا حيدر، الذي كان بايلرباي على تونس منذ سنة 1573، بإعادة ربط المدن المشار إليها إلى طرابلس. لكن هل كانت هذه العودة ممكنة في هذا الظرف لاسيما بعد التحوّلات التي عرفتها الإيالة؟

لقد ظلت هذه المراكز وعلى امتداد الثمانينات من القرن السادس عشر [1] متجاذبة بين ممثلي الإيالتين ومحلّ جدل بينهما، ادّعى كلّ منهما أحقيته في السيادة عليها. والملاحظ أن اختلاف المواقف بين الطرفين في هذا الظرف بخصوص المشاكل الترابية، لم يؤدّ إلى مواجهات حربية بينها[2]، بل بادر حكام طرابلس بتفويض البتّ فيها إلى السلطة العثمانية في إسطمبول. فلنستعرض مواقف الباب العالي من هذه المسألة [3].

---

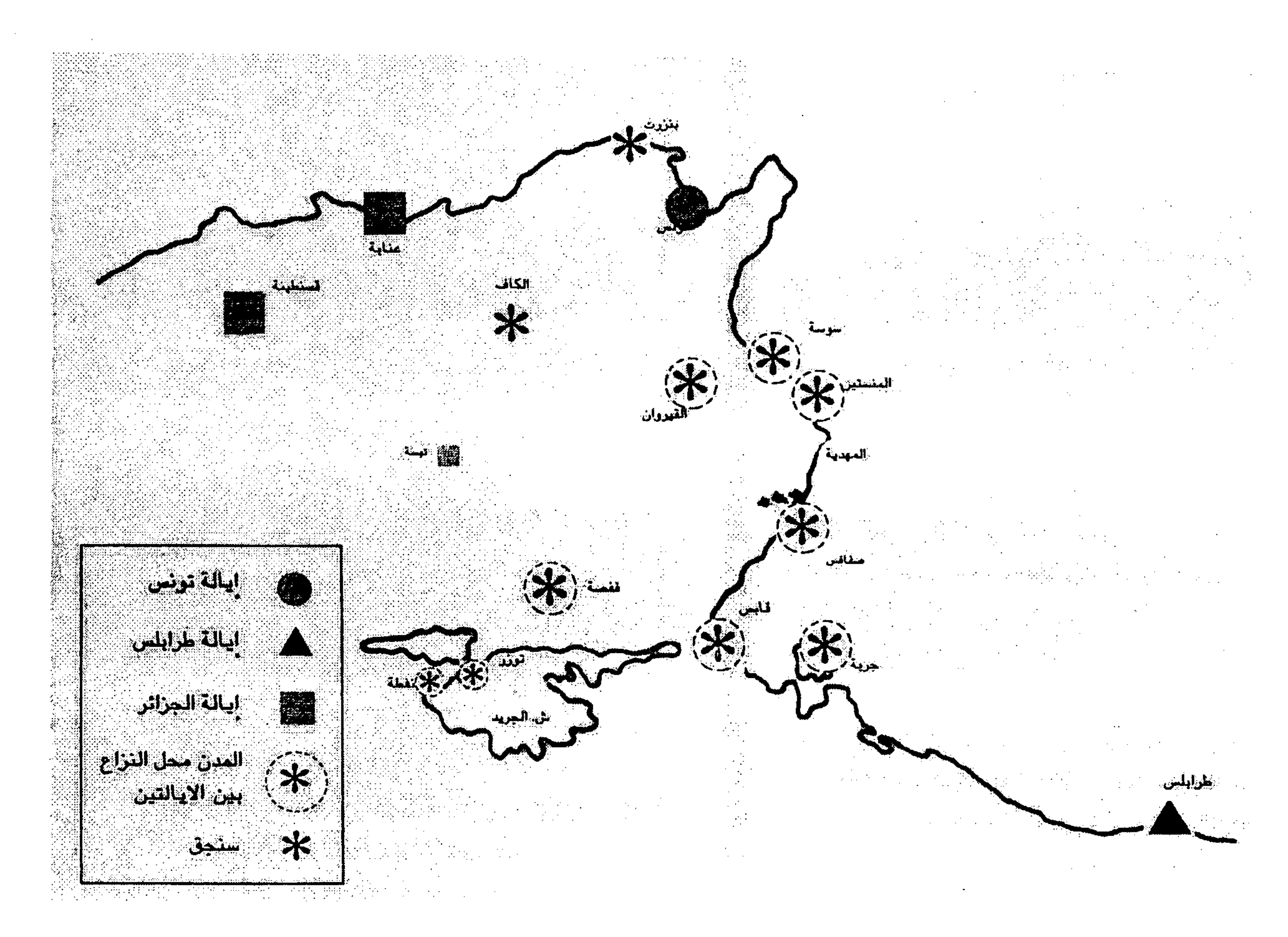
[1] - أنظر خريطة النزاع الترابي بين إيالتي تونس و طرابلس في الربع الإخير من القرن السادس عشر، الصفحة 52.

[2] - على الأقل حسبما تفيد به المصادر التي اطلعنا عليها.

[3] - قمنا بهذا الجرد الزمني المتعلق بتغيرات الوضع الجغراسياسي للمناطق محلّ النزاع اعتمادا على وثائق المهمة دفتري التي نشرها الأستاذ التميمي أو التي وردت في إلتر.

- في سنة 1577، وبعد إخماد ثورة قفصة وتوزر ونفطة من طرف عسكر تونس وطرابلس، قرر الباب العالي ضمّ كل هذه المناطق إلى إيالة طرابلس.

النزاع الترابي بين إيالتي تونس و طرابلس في الربع الأخير من القرن السادس عشر



- في سنة 1578، بعد أن كانت مدينة المنستير تابعة لإيالة تونس تحت حكم اللواء فرحات، فوضت السلطة العثمانية مسؤولية حمايتها من القراصنة التابعين إلى كل من بايلربايي طرابلس وتونس. وفي السنة ذاتها أي 1578 صدر قرار الباب العالي بإلحاق مدن سوسة والمنستير والقيروان إلى إيالة طرابلس. وفي نفس التاريخ أيضا، وجهت إسطمبول مراسلة إلى مشايخ القبائل الممتنعين عن الانضمام إلى والي طرابلس (في مناطق القيروان وسوسة والمنستير وقفصة) تتضمن تأكيدها على إلحاق المناطق الستة الوسطى والجنوبية إلى سلطة والي طرابلس حيدر باشا وتدعوهم إلى طاعته.

- سنة1581 تأكيد عثماني جديد على ضم المناطق المذكورة إلى سلطة جعفر باشا طرابلس .

- سنة 1582 مراسلة عثمانية تشير إلى وجود حامية من جند الإنكشارية تابعة إلى تونس ترابط بقفصة.

- في سنة 1584 مدن القيروان وسوسة وقفصة والمنستير، يديرها قواد معينون من طرف تونس، والباب العالي يدعو حيدر باشا طرابلس إلى انتزاعها من حكام تونس وضمّها إلى طرابلس.

- في سنة 1587 السلطة العثمانية في تونس تدير فعليا سنجقي قابس وصفاقس والباب العالي يعطي أوامره، في جانفي 1588، إلى والي طرابلس باستعادة المدينتين.

وفي ذات التاريخ تكشف شهادة أجنبية أن الحدّ الجنوبي لإيالة تونس يقف عند مشارف الشمالية لمدينة صفاقس التابعة لحكم طرابلس[1]. نلاحظ في هذا المستوى أن مدن الوسط (سوسة والمنستير والقيروان) أو الجنوب الغربي (قفصة، وتوزر، ونفطة)، لم تعد موضوع جدل بين الإيالتين. بل انتقل النزاع لأوّل مرة إلى كل من سنجقي صفاقس وقابس الذين كانا حسب ما توحي به الوثائق من مشمولات إيالة طرابلس. ففي أوت سنة 1588 أكّد الباب العالي على بايلرباي تونس بعدم التدخّل في شؤون كلّ من "الوائي صفاقس وقابس التابعين لطرابلس".

- في سبتمبر 1588، أخبرت الدولة العثمانية بايلرباي طرابلس بإلحاق سنجق صفاقس بإيالة تونس. وفي أواخر 1588، عادت صفاقس مجددا إلى حوزة طرابلس. ولم تستقر الوضعية الإدارية لهذه المدينة إلا في سنة 1593 لما عادت نهائيا وبقرار رسمي من إسطمبول إلى إيالة تونس.

يبرز من خلال هذا الجرد لأهمّ التطورات التي عرفتها مدن الوسط والجنوب فيما بين 1577 و 1593 تذبذب مواقف إسطمبول بخصوص التبعية السياسية لهذه للمدن محلّ النزاع. لكن أوامرها كانت في الغالب مساندة لمطالب ولاة طرابلس. لكن من المفارقة أيضا أن المدن والمناطق المذكورة قد استقرّت في نهاية المطاف في حوزة حكّام تونس الذين سلكوا حسبما هو واضح في المراسلات سياسة الأمر المقضي. وحتى مدينة صفاقس التي انضمّت رسميّا إلى تونس سنة 1593، فإن الفرمان السلطاني الصادر في هذا الغرض لم يقم سوى بتكريس للأمر الواقع[2].

---

[1] - Lanfreducci et Bosio; "Costa e discorsi di Barberia. Rapport maritime, militaire et politique sur la côte d'Afrique depuis le Nil jusqu'à Cherchell par deux membre de l'ordre de Malte (1er Sept. 1587.)" publié par Monchicourt (Ch.), traduction française de Grandchamp (P.), *in Revue Africaine LXVI*, 1925, p. 513.

و تفيد نفس الشهادة بوجود حاميات عسكرية من جند الإنكشارية تابعة إلى تونس بكل من مدينتي سوسة والمنستير.

2 . الخلاف الترابي بين إيالتي تونس وطرابلس: الحجج والمواقف

إن تتبع مسار إعادة تشكل مجال البلاد التونسية والمصير الذي آلت إليه على المستوى الترابي، يمر حتما عبر وضعها في إطارها التاريخي والمؤسساتي من ناحية، وعبر قراءة في مواقف واستراتيجيات الأطراف الفاعلة، أي التي لها علاقة بالبلاد والتي ساهمت بشكل أو بآخر في إعادة بناء هذا المجال. وهذا من شأنه حسب رأينا، أن ينير السبيل أمامنا لفهم ما وسمته إحدى الدراسات بـ"الفوضى الإدارية"[1]، إشارة إلى الوضع الإداري المتقلب الذي عرفته الإيالة في الربع الأخير من القرن السادس عشر. كما أن هذا التمشّي المنهجي، من شأنه أن يساعدنا أيضا على فهم خلفيات المواقف التي تبنّتها مختلف الأطراف المعنية والتي تبدو أحيانا متضاربة. يتطلّب البحث في مواقف الشخصيّات والأطراف الفاعلة إلماما عميقا بتكوينها وذهنيتها ومسارها السياسي، لكنّ المصادر المحليّة شحيحة لأن ما ورد فيها من معلومات بخصوص هذه الفترة ضحلا أو منعدما. أما البحوث التاريخية باللّغة التركية التي تمكّنا من الإطّلاع عليها، فمعلومات أصحابها بخصوص هذه الفترة، أي القرن السادس عشر تكون دقيقة ومفصّلة إذا ما تعلّق الأمر بالمقاطعات المشرقية والأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية، ولكنّها تبدو مقتضبة وفي غاية الضبابية إذا ما تناولت موضوع تنظيم إيالات المغرب: تونس والجزائر وطرابلس. لذلك شكّلت وثائق المهمّه دفتري مستنداً الأساسي في تتبع مراحل هذا النزاع[2].

استنادا إلى هذه المصادر، تبيّن لنا أن هناك على الأقل ثلاث أطراف فاعلة في سيرورة إعادة تشكل مجال إيالة تونس: لعبت الإمبراطورية العثمانية دورا بارزا في انبعاث إيالة تونس، وعلى المستوى المحلي قام الجند الإنكشاري وممثلوه في الإيالة ببسط الهيمنة الفعلية على

---

[2] -إلتر؛ *نفس المرجع*، ص. 289 – 290، الإحالة رقم 3.

[1] - إلتر (عزيز سامح)؛ *الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية*، ترجمة عبد السلام أدهم، القاهرة- طرابلس- لندن، 1991، ص. 93.

[2]- وهي الوثائق التي نشرها المؤرخ عبد الجليل التميمي في الملاحق الخاصة بالمقالات التالية: - "الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر"، في *المجلة التاريخية المغربية*، من ص 4 إلى 44.

-"الملكية العقارية ونظام الزعامت والتيمار بإيالة تونس العثمانية 1574 - 1588"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 11 - 12، أكتوبر 1995. الصفحات من 187 إلى 209.

- "التشكل الإداري و الجغراسياسي للإيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1557 –1588)"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 21، سبتمبر 2000. الصفحات من451 إلى 476.

-"أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565 – 1591)"، *المجلة التاريخية للدراسات العثمانية* ، عدد 21، سبتمبر 2000. الصفحات من 197 إلى 222. و الجدير بالملاحظة أن هذه الوثائق على أهميتها فهي قليلة، ومعلوماتها مقتضبة وتتسم بقلة الدقة لا سيما فيما يتعلق مثلا بأسماء المجموعات والأماكن. كما التجأنا أيضا إلى ما ذكره إلتر عزيز سامح بخصوص نشأة الإيالات المغاربية والذي اعتمد أيضا على نفس المصدر أي أرشيف رئاسة الوزراء العثماني.

المدن الداخلية المتنازع حولها، كما ساهم الأهالي أو بالأحرى من يمثلهم من علماء وأعيان ومشايخ لا سيما في المرحلة الأولى من ضمّ البلاد إلى الإمبراطورية العثمانية في عمليّة إعادة بعث إيالة تونس، فكان التشكل السياسي الإداري للإيالة في هذه المرحلة حصيلة التفاعل الحاصل بين هذه الأطراف المختلفة في ضلّ ظرفية تاريخية محلّية ومتوسطيّة متميّزة.

أ. الأهالي ودورهم في تشكل إيالة تونس

عندما نتحدّث عن أعيان تونس فإننا نقصد هذه التسمية العناصر ذات الوجاهة الاجتماعية أو الدينية أو السياسية من أهل الحواضر أو القبائل. أولئك الذين يشير إليهم الباب العالي في رسائله بـ "الأعيان والأشراف والصلحاء والعلماء" وبـ"مفاخر ومشايخ"[1]. هؤلاء، حسب رأينا، ساهموا في التأثير على مواقف الباب العالي بخصوص الوضعية السياسية لتونس لا سيما فيما بين 1569 و 1574، وإليهم توجّهت الفرمانات السلطانية ومعهم تعاملت السلط العثمانية في الإيالات.

كمانرجّح أن العلاقات المتينة التي ربطت بين أعيان البلاد وعلى رأسهم أبو الطيّب الخضار، إحدى الشخصيّات البارزة في البلاط الحفصي سابقا والشخصيات العثمانية مثل قليج علي وحيدر باشا كان لهاتأثير عميق علىقرار الباب العالي توسيعمجالولاية تونس ثم بروزها ككيان سياسي مستقلّ. لا نملك الكثير من التفاصيل التي قد تعيننا على إعادة تركيب شخصيّة أبي الطيب تاج الخضار، وتنير بعض الجوانب التي بقيت غامضة بخصوص مسيرته السياسية. إذ لم تخصّص له المصادر المحلية إلا بعض الشذرات التي لا تتناسب مع توارد إسمه في المراسلات العثمانية الخاصّة بهذه الفترة. كان أبو الطيّب حسبما توحي به المعلومات المتناثرة في المصادر من أبرز الشخصيات السياسية المحلية في هذه المرحلة، ونظرا لقربه من قليج علي الذي أصبح في سنة 1572 قابودانا (أي قبطان) أو أميرالا للأسطول العثماني، فإننا نرجّح أن صوته كان مسموعا في الأوساط السياسية العثمانية المحلية والعليا. فقد كان القبطان يحضر اجتماعات الديوان الهمايوني، ذلك المجلس الذي يقع فيه تطارح المسائل المختلفة ومناقشتها، ويعرض المسائل المهمة مباشرة على الوزير الأعظم[2]. وربما كان هذا القرب من قليج علي هو الذي جعل أبا الطيب ينال حظوة لدى

---

[1] - وردت هذه المصطلحات في عديد المراسلات. أنظر على سبيل المثال المراسلة الموجهة إلى حيدر باشا وتتضمن أمرا بتوجيه نسخة منها إلى" مفاخر ومشايخ القيروان وسوسة وقفصة والمنستير وسوسة " . التميمي ، التشكل الإداري...، الوثيقة رقم 12، ص. 473 -474 ، بتاريخ 1584.

[2] - Kiliç (Orhan); " XVII. Yüzyilin ilk yarisinda Osmanli Devleti'nin eyâlet ve sancak teskilätilanmasi", *in Osmanli Teskilät*, Ankara, 2000, p.28.

المسؤولين العثمانيين في إسطمبول، إذ كان حسب قول إلتر "ممن خوطبوا بالمراسيم السلطانية "[1].
بدأت مسيرة أبي الطيب السياسية في البلاط الحفصي وتحديدا زمن مولاي أحمد (1542-1569). وبرز على مسرح الأحداث لما توترت علاقة السلطان أحمد بالأتراك. يخبرنا ابن أبي دينار عن العداوة التي كانت بين السلطان أحمد وقليج علي، لا سيما بعد أن أصبح هذا الأخير واليا على طرابلس في 1568[2]، وعن دور أبي الطيب الخضار في التوفيق بين الرجلين. وهي اعتراف بامتلاك الرجل خبرة سياسيّة. حلّ أبو الطيّب في طرابلس في هذا التاريخ مبعوثا من طرف السلطان أحمد وهنالك اتصل بالباشا علي[3]، وأصبح محلّ ثقته، ثم رافقه إلى الجزائر عندما عيّن واليا عليها. وبذلك توطّدت العلاقة بينهما الأمر الذي مكّن أبا الطيّب من الاتّصال بالأوساط السياسية العليا بالأستانة، التي سافر إليها موفدا من طرف قليج علي. مهّد هذا النشاط الديبلوماسي الحثيث بين تونس وطرابلس والجزائر وعاصمة الخلافة للحملة التي قادها قليج علي على تونس في العام الموالي سنة 1569. وتأكيدا لهذا التطوّر يذكر ابن أبي دينار أن أبا الطيّب كاتب قليج علي فـ"تقوى عزمه وخرج بمحلة عظيمة"[4]، مضيفا في مكان أخر من تاريخه أنّ أبا الطيب تاج الخضار "كان السبب في قدومهم"[5] أي الأتراك العثمانيين.

نال أبو الطيب بعد هذا التاريخ حظوة واسعة لدى الحكام العثمانيين في تونس. إذ أفادهم في الإطلاع على أوضاع البلاد الداخلية ونظمها، وبذلك كان له دور في تدعيم الحكم التركي الحديث العهد بالبلاد. كما التمس أبو الطيب ومن ورائه "أعيان تونس" من الباب العالي منذ سنة 1572، فصل تونس عن إيالة الجزائر ، لذلك نرجح أن هؤلاء الأعيان كانوا وراء قرار الباب العالي الصادر في التاريخ المذكور بتحويل كلّ الشريط الساحلي من جربة إلى بنزرت بالإضافة إلى المناطق الداخلية – وبالتالي انتزاعها من يد حاكم طرابلس – وتحويلها إلى سلطة رمضان قائم مقام قليج علي بالجزائر المشرف على تونس. فهناك على الأقل وثيقتان صادرتان عن الباب العالي بتاريخ 1572 تشيران إلى مراسلة صادرة عن أهالي تونس وأعيانها، وعلى رأسهم أبي الطيب الخضار، تنوّه بسياسة القائد رمضان (ممثل قليج علي في تونس)، وتثني على سيرته الطيبة، وترغب في تنصيبه واليا على تونس. تتضمّن إحدى المراسلات الهمايونية الموجّهة إلى رمضان

و ترجمته العربية هي الآتية : قليج (أورخان) ؛ "النظم العثمانية في السنجق والإيالة في النصف الأول من القرن السابع عشر" ضمن *الموسوعة العثمانية* ، ج. 6، *التشكيلات العثمانية* ، ص.28.

[1] - إلتر ؛ *الأتراك العثمانيون...*، مرجع مذكور، ص. 261.

[2] - من المرجح أن امتداد سلطة حكام طرابلس حتى وسط إفريقية واقتطاعها من المجال الحفصي وتوجس السلطان الحفصي من انتزاع الملك من يده هو السبب الرئيسي في توتر العلاقة بين الطرفين. *المؤنس*؛ ص. 172.

[3] - لا نعرف بالضبط التاريخ الذي انتقل فيه إلى طرابلس . *نفس المصدر* والصفحة .

[4] - نفسه؛ ص. 172.

[5] - *نفسه*؛ ص. 174.

مايلي: "لمّا وردت على أعتابنا المكاتيب من **أعيان ولاية تونس** المشتملة على عرض خلوصكم لعتبتنا العالية وشكرانهم عن فخر الأماثل والأقران رمضان زيد مجده الذي أقيم قائم مقام أمير الأمراء الكرام قبودان علي باشا دام إقباله لجزائر الغرب سابقا **والتماسهم تقليد الولاية إليه** وتفويض جميع الأمور إليه وتحميلها عليه، قبلنا التماسهم **لكن ما قلّدناه بل ألحقنا الولاية المذكورة بلواء علي باشا** المشار إليه وقررنا رمضان المومى إليه في **وكالته قائم مقام إيالته**"[1]. وفي هذه المناسبة تسلّم كل من "السيد **أبي الطيب** بتونس وعلماء وصلحاء ومرابطين وقياد وشيوخ بالقيروان وسوسة والمنستير والحمّامات وبلد الجريد ونفطة وتوزر والجزائر" نسخة من هذه المراسلة [2]. يحدّد هذا المكتوب بوضوح جانبين لهما علاقة متينة بانبعاث إيالة تونس: أولا المجال الجغرافي أو الحواضر التي نرجح أن أعيانها طالبوا بالانضمام إلى تونس ويشمل تقريبا ما سيسمى لاحقا بـ"إيالة تونس". وثانيا دور أعيان المدن وعلى رأسهم أبي الطيب الخضار في إعادة تشكل إيالة تونس، وفي سعيهم ، وذلك حسبما يوحي به الرّد الموجّه لهم من طرف الباب العالي، عبارة "التقليد" إلى فصلها عن الجزائر وإعطاءها وضعية إيالة مستقلة.

وفي العام نفسه أي في سنة 1572، راسلت السلطة العثمانية قائد قواتها البحرية قليج علي باشا تخبره بإثبات وكيله وقائم مقامه رمضان "على إيالة تونس وسوسة والقيروان والمنستير وجربة وبنزرت" [3]. وفي هذا الظرف أيضا سافر أبو الطيب إلى إسطمبول، وتقرّر عمليّا ضمّ كل المناطق الساحلية المذكورة إلى حكم رمضان. لذلك نرجح أن المساعي الديبلوماسية الحثيثة التي قام بها أبو الطيب، وربما انضم إليه في هذه المهام القائد حيدر والي القيروان ، كانت وراء فصل ولاية تونس عن الجزائر. ففي شهر مارس من سنة 1573 اتصل أبو الطيب بخطاب من الباب العالي يصفه بـ"السخي الأكرمي الأفخمي الأمجدي الأرشدي الشيخ أبو الطيب" ويخبره بتعيين حيدر باشا أمير أمراء قائلا: "نصبناه بولاية تونس المحمية وفوضنا إليه أمورها جليلها وحقيرها"، وبالمناسبة يطلب منه مساعدته قائلا: "إذا قدم مملوك حضرتنا أمير الأمراء المشار إليه (أي حيدر باشا) إلى تلك الديار (أي تونس) وباشر في حفظها وحراستها تكن أنت أيضا على مقتضى إخلاصك لأعتابنا العلية معه على ما يراه وجيها ومناسبا باذلا مقدورك فيما يتعلق بالدين والدولة..."[4]. وبالتالي كان أبو الطيب الخضار محل ثقة الباب العالي إذ نراه يضعه على رأس من دعاهم سنة 1574

[1] - التشديد في هذه المراسلة من جانبنا .

[2] - توجد هذه المراسلة في: التميمي (عبد الجليل)؛ "الخلفية الدينية للصراع العثماني الإسباني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر"، *المجلة التاريخية المغربية* ، قسم الوثائق، ص. 32 –33.

[3] - نقرأ في هذه المراسلة ما يلي "كتب أبو الطيب الخضار حسن استقامتك ومعاشرتك للأهالي". التميمي ؛ *التشكل الإداري... مرجع مذكور* ، الوثيقة عدد 19، بتاريخ 14 مارس 1572 .

[4] - التميمي؛ "الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني..."، *مرجع مذكور* ، ص. 36، الوثيقة عدد 11 بتاريخ 15 محرم 979 .

بـ"مفاخر الأماثل من أعيان ولاية تونس"، والذين أحيطوا علما بالاستعدادات العسكرية الجارية عبر أنحاء الإمبراطورية لانتزاع تونس وحلق الوادي من يد الإسبان سنة 1574. كما ورد إسمه في هذه المراسلة قبل أسماء قائد الجيش وقاضي تونس[1].

خلاصة القول، كان أبو الطيب وجها بارزا في المشهد السياسي للإيالة في تلك المرحلة الحرجة من بداية ربطها بالإمبراطورية العثمانية،(1569-1573) إذ كان إحدى حلقات الوصل المهمّة بين أعيان الأهالي والدوائر السياسية العثمانية في تونس وإسطمبول[2]. وبذلك كان، ومن وراءه أعيان مدينة تونس والقيروان والمدن الداخلية، فاعلا في توجيه المصير السياسي للإيالة[3]. إذ تحوّلت تونس سنة 1573 إلى إيالة تابعة للإمبراطورية العثمانية ومستقلة عن إيالة الجزائر.

كما برز التحالف بين الأهالي والحكام العثمانيين بصورة واضحة بمناسبة حصار تونس وحلق الوادي في صائفة 1574 من طرف الجيوش العثمانية التي كان يقودها الوزير سنان باشا إذ اشترك في هذه المعركة حسب تعبير محمد مقديش "من بقي على الإيمان من عربان طرابلس والجريد والجزائر وحضرة المحاميد ودريد"[4].كما كان عبد الصمد الشابي أيضا "ممن حضر الواقعة"[5].

وافقت إسطمبول في هذه المرحلة، على إسناد مدن الوسط والجنوب لفائدة تونس آخذة بعين الاعتبار وضعيتها التاريخية. فقد استجابت لنداء الأعيان المحليين والأتراك المستقرين بولاية تونس الراغبين في إعادة ربط مدنهم بتونس مثلما كانت في الفترة السابقة لحلول العثمانيين في البلاد، حيث نقرأ في إحدى المراسلات الصادرة عن إسطمبول والمؤرخة بأكتوبر من سنة 1571 مايلي: "كتب أهالي بلدتي سوسة والمنستير الواقعتين بين تونس وطرابلس أنهم كانوا تابعين لتونس منذ القديم "[6].

---

[1] - التميمي؛ "الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني..."، مرجع مذكور ، الوثيقة عدد 15، 3 ذي القعدة سنة 980 (أفريل – ماي 1574) ص.37-3.

[2] - يذكر إلتر أن أبا الطيب سافر على الأقل في مناسبتين إلى الأستانة سنة 1572 ثم في 1576. *الأتراك العثمانيون؛* ص.72-76.

[3] - قد يكون أبو الطيب حسبما ذكره نفس الباحث تولى وظيفة قيادة القيروان عندما أصبح حيدر باشا بايلرباي تونس. *نفس المرجع*، ص. 261.

[4] - مقديش (محمود)؛ *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار*، تحقيق الزواري محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، تونس 1988،ج. 2، ص. 76.

[5] - *المؤنس؛* ص. 190.

[6] - نفس المصدر، الوثيقة عدد 72. لمزيد الإطلاع على مواقف الأهالي من التواجد العثماني ومختلف القوى الأخرى يمكن الاستفادة أيضا من مقال القسنطيني (كراي)؛"في العلاقة بين الأتراك العثمانيين والقوى المحلية بتونس والجزائر خلال النصف الأول من القرن السادس عشر"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 13-14، مؤسسة التميمي، 1996، الصفحات من 213 إلى 253.

من المرجح أن هذه المواقف قد أملتها العلاقات التاريخية لهذه المدن بمدينة تونس، كما أنها توحي بوجود شعور بالانتماء لدى هؤلاء السكان أو قسم منهم على الأقلّ إلى تونس قد يكون شكلا من أشكال التعبير عن الوفاء للملك الحفصي. ويمكن التدليل على هذا الرأي عبر قراءة في مواقف أهالي جربة وأعيانها من الحكم العثماني في كلتا الإيالتين وتطوّره خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.

♦ جزيرة جربة بين تونس وطرابلس

انفصلت جزيرة جربة منذ أواخر القرن الخامس عشر عن الحكم الحفصي واستأثرت عائلة السمومني التي توارث أفرادها المشيخة بالجزيرة منذ القرن الثالث عشر، إدارة شؤونها. وللمحافظة على المصالح الاقتصادية للجزيرة والمتمثلة أساسا في النشاط التجاري، عقد مشايخها معاهدة صلح مع الإسبان سنة 1520 تم تجديدها سنة 1541. لكن تغير موازين القوى في الحوض الغربي للمتوسط لفائدة الأتراك وحلول درغوث رايس بالجزيرة، في بداية الأربعينات،أحدث انقساما في صلب العائلة المتنفذة بها. فبرز في صلبها اتجاهان متناقضان. شق أول قاوم الحضور التركي، مثله شيخ الجزيرة صالح السمومني وذلك من منطلق الحفاظ على تقاليد الجزيرة وبقائها مستقلة، تحسّبا لما قد ينجرّ عن الهيمنة الخارجية من تسلط وفعل مراقبة مفضية بدون شك إلى فقدان الجزيرة امتيازاتها الاقتصادية واستقلالها السياسي. أما الطرف الثاني فقد مثله أبو نوح السمومني، ابن الشيخ صالح المذكور، كان له موقف يمكن نعته بالبراغماتي، ناصر إدماج جزيرة جربة في دائرة النفوذ العثماني آخذا بعين الاعتبار العلاقات التجارية الكثيفة التي كانت تربطها بمواني الشرق، تلك المواني التي باتت في مجملها في هذا التاريخ، تحت هيمنة الإمبراطورية العثمانية[1]. حالف النصر هذا الشق، وكان من نتائج التقارب مع العثمانيين إقرار السلطان العثماني أبا نوح في مشيخة الجزيرة ومنح تجار جربة امتيازات اقتصادية عديدة[2]. لكن العلاقات توترت بين أهالي الجزيرة وطرابلس لما تولىّ درغوث الحكم بها سنة 1556 وشرع في تكوين مجال ترابي تابع له. عرفت جزيرة جربة في النصف الثاني من القرن السادس عشر أوضاعا بائسة اقتصاديا وسياسيا. فقد تواتر بها الجفاف والغلاء والمجاعات[3]. وتوترت علاقاتها مع حكام طرابلس أفضت إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين. حاول أهالي الجزيرة في مرحلة أولى الإنفصال عن

---

[1] - لمزيد الإطلاع حول أوضاع جربة وعلاقاتها بالأتراك يراجع :

- الحيلاتي (بن سليمان بن أحمد)؛ *علماء جربة* ، تحقيق محمد قوجة ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1998.

[2] - عن هذه الامتيازات الممنوحة لتجار جربة يراجع :

Veinstein (G.); « L'entrée de l'Ile de Djerba dans l'orbite ottomane », *in Revue d'Histoire Maghrebine*, déc. 1983, n° 31-32 , p. 398.

[3] - مجاعة وقحط في جربة سنة 1552. أنظر *رسائل الحيلاتي*، ص 3، إحالة 3. ثم 1570 – 1571 الجدب و القحط والغلاء في 1570 – 1571، *نفس المصدر*، ص. 9. وفي سنة 1593 تمادى الغلاء سبع سنين ويسمى غلاء البرجي نسبة إلى حاكم الجزيرة، *نفس المصدر*؛ ص. 10.

إيالة طرابلس[1]. لكن أعيانهم تعرضوا سنة 1556-1557 إلى انتقام درغوث. وبذلك أصبحت مدينة تونس الأفق السياسي لسكان جربة. ففي هذا التاريخ بالذات راسل أحد مشايخ جربة السلطان الحفصي بتونس مؤكدا على ضرورة تبعية جربة إلى تونس قائلا: "إن بلدنا هذا تابع في طبيعته وحكمه لتونس وتونس دولة مسلمة نحن مرتبطون بها فيجب أن نحافظ على هذا الارتباط ولا نخالف عنه سواء بقيت تونس مستقلة عن دولة الخلافة أو صارت ولاية من ولاياتها"[2]. وفي سنة 1560 اتصل أحد مشايخهم المتمردين على درغوث[3] بالإسبان في حلق الوادي وعقد معهم اتفاقية صلح[4].

يتخذ الحيلاتي مجمّع أخبار جربة موقفا معاديا من حكام طرابلس بتأكيده على جور الباشوات اللاحقين مثل جعفر باشا، الذي وظف حسب قوله "دية كبيرة على أهل جربة" غير عابئ بحالة القحط التي كانت عليها البلاد[5]، أو إبراهيم باشا الذي أقام شهرين بجربة "يبطش ويستدي ويسبي"[6]. بينما يثمّن علاقات جربة بتونس فيذكر أن الولي بلغيث القشاش كانت له "محبة زائدة في أهل جربة"[7].

علينا أن نُقِرّ أوّلا، و هذا واضح إذا ما وضعنا المسألة في المدى البعيد، بأن أهالي الجزيرة كانوا، على غرار كل المجموعات الداخلية، يحبذون بدرجة أولى البقاء مستقلين عن أية سلطة خارجية كيفما كانت طبيعتها. ولكن من ناحية أخرى لا ننسى كذلك أن الجزيرة كانت لها علاقات اقتصادية كثيفة مع تونس. لكن المعطى الاقتصادي غير كاف لوحده لتبرير هذا الخيار، فقد كانت هناك أيضا شبكة من العلاقات الأخرى الثقافية والاجتماعية لأهل الجزيرة مع تونس. إذ تكشف نوازل عظوم عن ارتباط أهالي الجزيرة بالمؤسسة الشرعية في تونس.

وبذلك يمكن القول أن حكام تونس العثمانيين قد وجدوا مساندة فعلية من طرف الأعيان المحليين فتبنوا طموحاتهم وتشبثوا بالمدن التي ألحقت بتونس سالكين بذلك سياسة الأمر المقضي.

---

[1] - حصلت هذه المحاولة في بداية حكم درغوث في طرابلس الذي سلط على أهل الجزيرة عقابا شديدا. *نفس المصدر*؛ الإحالة ص. 5.

[2] - ورد هذا القول عند: المريمي (محمد)؛ *الفئات الإجتماعية بجربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العهد الحديث*. شهادة الكفاءة في البحث كلية العلم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1990، ص. 95.

[3] - وهو مسعود السمومني المعين كشيخ على الجزيرة من طرف درغوث: المريمي(محمد): *التفكير المذهبي وعلاقته بالواقع السياسي والاجتماعي في جزيرة جربة بين منتصف القرن* 17 *ومنتصف القرن* 19، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1994، ص.130. أنظر كذلك:
Monchicourt (Ch.); *L'expédition espagnole de 1560 sur l'Ile de Djerba*, Paris, 1913.

[4] - وهو ما حدا بدرغوث باشا بعد انتصاره على الإسبان في 1560 إلى وضع حد لحكم عائلة السمومني بأن أقصاها عن المشيخة. *نفس المرجع*؛ ص. 102

[5] - الحيلاتي؛ مصدر مذكور، ص. 9.

[6] - كان ذلك سنة 1600. *نفس المصدر*؛ ص. 14.

[7] *نفس المصدر*، ص. 24. قد يكون هذا القول نوعا من المساندة لافتكاك الجزيرة من طرف عثمان أو يوسف داي.

ب. حكام تونس والمسألة الترابية: العمل بسياسة الأمر المقضي

في مستهلّ القرن السابع عشر، أصبح مجال إيالة تونس يمتد في الجنوب حتى جربة ويستوعب منطقة الجريد.

حرص حكّام تونس، كما يتضح من خلال المراسلات العثمانية،على استبقاء المدن الساحلية و الداخلية، التي حسمت إسطمبول في تبعيتها إلى إيالة طرابلس في 1578، في حوزتهم مستندين في تدعيم مطالبهم إلى مبدإ قلة الموارد الاقتصادية اللازمة لتغطية نفقات التسيير الإدارية والعسكرية. والتزموا أحيانا بدفع مبلغ معيّن من المال إلى الخزينة العثمانية. إذ نقرأ في إحدى المراسلات الموجهة سنة 1584 إلى حيدر باشا والي طرابلس ما يلي "لقد أخبرت عتبتنا العالية أن الولايات التالية القيروان وسوسة والمنستير التابعة إداريا إلى ولاية طرابلس الغرب قد تم تعيين القايد علي عليها والقايد مراد من طرف الإيالة التونسية وهم الذين كانوا مطالبين بحكم الأمر الشريف والحجة الشرعية بتسديد سبعة آلاف قطعة ذهبية إلى خزينة الدولة كمحصول على الولايات التي تمّ تعيينهم عليها. إلا أن مائة وخمسون انكشاريا جنديا انكشاريا من إيالة تونس قاموا بضبط هذه الولايات ولم يعودوا يعطون حتى مليما إلى بيت المال وأظهروا غدرهم"[1].

وبالتأمّل في تطوّر الوضع السياسي للمناطق المتنازع بشأنها في ضوء مراسلات الباب العالي[2]، نلاحظ أن الإستراتيجية التي اتبعها حكام تونس تمثلت في العمل بسياسة الأمر المقضي، المتمثلة في المحافظة على المدن والمناطق التي أسندتها الإمبراطورية العثمانية لولاية تونس منذ كانت تابعة لإيالة الجزائر (أي بين 1571 و 1573) والتي اعترفت فيها إسطمبول بالحقوق التاريخية لأهاليها. دعّمت الظرفية التاريخية الخارجية (التهديدات المسيحية على السواحل) والداخلية (تمرد الدواخل ضدّ الحكم العثماني، قلة الموارد...) في هذه المرحلة دور الفئات العسكرية الحاكمة في تونس. فقد تحتّم عليها مواجهة الواقع بنفسها دون استشارة الباب العالي أو التقيّد بأوامره. فممّا لا ريب فيه أن حكّام تونس واصلوا إدارة تلك المناطق بتعيين الأمراء وتنصيب جنود الانكشارية لحفظها، كما نفترض أن الوحدات العسكرية المرابطة بها والمعينة من طرف تونس لم تغادر المدن التي تمركزت بها قبل 1577 بل واصلت القيام بإدارة شؤونها. وبذلك لم يستجب حكام تونس في هذا الظرف إلى مطالب حكام طرابلس المنادية بالعودة إلى الوضع السابق لـ1569 الذي أفرزه الاحتلال. وهو ما يفسّر تكرر العرائض الموجّهة من قبل حكام طرابلس إلى السلطة العثمانية

---

[1] - التميمي؛ "التشكل الإداري ..."، مرجع مذكور، الوثيقة 11، ص. 473.
[2] - نقصد الجرد الذي قمنا به في الصفحة السابقة .

بإسطمبول، والأوامر المتعدّدة الصادرة عن هذه الأخيرة لحمل حكام تونس على احترام قراراتها وعدم التعدّي على المقاطعات المسندة من قبلها لفائدة طرابلس.

وبالتوازي مع هذا التوجه السياسي المتمثّل في العمل بسياسة الأمر المقضي، عملت الفئات العسكرية صاحبة السلطة في تونس على تحييد العناصر المحلية المنافسة لها أو المعرقلة لاستراتيجياتها. فقد أصبح الأعيان من الأهالي، أولئك الذين كان لهم دور فاعل بين سنة 1569 و 1573 في إعادة تشكّل إيالة تونس، مسايرة السياسة الذي انتهجها الحكام أي عدم التقيّد بأوامر إسطمبول و عدم إطلاع الباب العالي على ما يحدث في الداخل. وفي هذا الظرف بالذات تتنزل حادثة مقتل أبي الطيب الخضار ومصادرة أملاكه في أواخر 1577 من قبل الديوان. يتحامل بن أبي دينار على أبي الطيّب ملصقا به صفات "الخيانة" و"سوء النية"[1] لكي يبرر نهايته المأساوية[2]. كما نجد تقريبا نفس المواقف المعادية له لدى الباحث إلتر الذي يذكر استنادا إلى الوثائق العثمانية أنه، أي أبا الطيّب، "كان شريرا ومشاغبا ذهب إلى الأستانة وعرّف بنفسه وتمكّن بفضل دهائه من فرض مكانته"[3]. وهذا خلافا لما نلمسه من تعاطف تجاهه لدى المفتي قاسم عظوم الذي يشير إليه في إحدى نوازله بـ"سيدي بالطيب الخضار"[4]، أو "الفقير أبي الطيب الخضار"[5]. كان لأبي الطيب دور بارز في الحياة السياسية للإيالة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وربما أسند إليه الباب العالي بعد 1574 مهمّة الإشراف على سنجق القيروان[6]. إنّ نهاية أبي الطيب المأساوية لا تجد من مدلولها إلا في ولاءه للسلطة العثمانية. فقد تمادى، كما دأب على ذلك في السابق، في الاتصال بها وإحاطتها علما بتفاصيل الأحداث التي تهمّ الوضع الداخلي للإيالة لا سيّما تلك المتعلقة بسياسات الحكّام وتجاوزاتهم تجاه الأهالي. ونفترض بالتالي أن أبا الطيب قد أصبح في هذا الظرف طرفا مزعجا بالنسبة إلى حكّام تونس، لا سيّما أهل الديوان، إذ كان عبارة عن سلطة معاكسة لهم ومعرقلة لطموحهم في بسط هيمنتهم على البلاد خصوصا في هذه الظرفية الحرجة التي تميّزت بهشاشة نفوذهم على الدواخل. وربما كان هذا التناقض الناشئ بين التوجّهين السياسيين (الحكام الذين تصرّفوا دون الأخذ بعين الاعتبار أوامر الباب العالي من جهة وممارسات أبي الطيب المتمثلة في

---

[1] - *المؤنس*؛ ص. 174.

[2] - مات أبو الطيب مقتولا من طرف الأتراك في ساحة القصبة سنة 986 هـ/ 1577. عظوم؛ *الأجوبة*، ج. 1، الورقة 65. لا يحدد ابن أبي دينار أي تاريخ محدد لمقتل أبي الطيب تاج الخضار بل يحصره حسبما نفهمه في نصه بين 1569 تاريخ اجتياح قليج علي لتونس سنة 1574 وهو تاريخ غير دقيق. *المؤنس*، ص.174.

[3] - *الأتراك العثمانيون*، مرجع مذكور ، ص. 261.

[4] - *الأجوبة*؛ ج.1 ، ص. 25. والأجزاء 5-6-7، الورقة 263.

[5] - *نفس المصدر*؛ ج.1، ص. 65.

[6] - تتضمن إحدى المراسلات العثمانية سنة 1576 إشارة إلى تسلمها مراسلة مطولة تتضمن شكوى صادرة عن "قائد القيروان أبو الطيب" من سوء تصرف الحكام العثمانيين في تونس. أنظر إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*، مرجع مذكور، ص. 198-199، الإحالة عدد 1. وكذلك ص. 261.

مواصلة إخبار الباب العالي) وراء التصفية الجسدية لأبي الطيب في عهد حيدر باشا[1]. وبذلك يمكن اعتبار حادثة مقتل أبي الطيب الخضار مؤشرا على حصول تحول في مسار البناء الداخلي للإيالة وفي مستوى علاقة الأهالي بإسطمبول. أصبح تناهي الأخبار المتعلقة بشؤون البلاد الداخليّة إلى عاصمة الخلافة عن طريق المحليين من الأعيان أمرا مرفوضا من طرف الفئات الحاكمة، التي كانت بصدد إعادة توزيع الأدوار فيما بينها، وبناء مجالها بشكل يتعارض مع قرارات الباب العالي. معنى ذلك أنه لن يصل إلى إسطمبول بعد 1577 من مراسلات صادرة عن الأهالي إلا ما يتماشى والتوجّه السياسي الذي سار فيه أولئك الحكّام. وهذا ما يبدو واضحا من خلال الفرمانات الصادرة عن الباب العالي التي تشير إلى اتّصالها في هذه المرحلة، أي أواخر القرن السادس عشر، بمكاتيب صادرة عن الأهالي[2] لطلب الحماية من اعتداءات البدو أو من هجومات القراصنة. ويبدو كذلك أن المجموعات القبليّة عبّرت بدورها عن طريق مشايخها عن مواقفها تجاه ما يحدث من تغيرات ترابية في الإيالة. إذ يشير الأرشيف العثماني إلى تمرّد القبائل التابعة لمناطق القيروان وسوسة والمنستير وقفصة سنة 1579 احتجاجا على قرار السلطة العثمانية ضمّ المدن المذكورة إلى إدارة حيدر باشا والي طرابلس[3]. ويمكن القول أنه ابتداء من هذه الفترة تحدّد أفق الأعيان المحليين في كل ما يتعلق بالأوضاع السياسية عند مستوى مركز الولاية أي مدينة تونس.

كما يمكن القول أيضا أن مسار بناء إيالة تونس "المستقلة"،قد انطلق في هذا التاريخ، وعكس التطوّر السياسي للإيالة هذا الواقع. إذ انتقلت المبادرة السياسية إلى العناصر العسكرية والمؤسسة التي تمثّلها أي الديوان. فقد أصبح للجند الإنكشاري وضباطه مهمة الإشراف العسكري على المدن الداخلية والساحلية. ومما لا شك فيه أيضا أنهم اغتنموا حالة الفوضى التي كانت عليها طرابلس وتواتر الانتفاضات بها[4]، لكي يقوموا انطلاقا من الثمانينات بالسيطرة على مدن الوسط والجنوب. وفي ظرف وجيز، وتحديدا بين 1578 و1588 تمكّن الماسكون بزمام السلطة في تونس من بسط نفوذهم على قسم كبير من مدن البلاد. إذ أصبح بايلربايليك تونس في هذا التاريخ يتكوّن من خمسة ألوية أو سناجق على الأقل وهي سوسة والمنستير والقيروان والكاف ولواء قفصة[5]. وفي مستهل

---

[1] - عاد حيدر باشا مجددا إلى حكم تونس في جويلية 1576. نفس المرجع، ص. 262، الإحالة رقم 3.

[2] - لكن ليست لنا حاليا إمكانية التعرف على محتوى تلك المراسلات أو التقارير.

[3] - وهذا ما يمكن فهمه من المراسلة الموجهة إلى مشايخهم والمتضمنة دعوتهم إلى طاعة الباشا المذكور و"عدم عصيان أوامره". راجع التميمي؛ "التشكل الإداري..."، مرجع مذكور، الوثيقة عدد 6، بتاريخ 1579، ص 471.

[4] - عرفت إيالة طرابلس تواتر الانتفاضات لعل أهما تلك التي حصلت بين 1580 –1584، و بالخصوص ثورة يحيى بن سويدان الملقب في المراسلات الهمايونية بالصوفي والتي اندلعت سنة 1588 واستمرت زهاء الثلاث سنوات. أنظر إلتر؛ *الأتراك العثمانيون..*، مرجع مذكور، ص. 101 وما يليها .

[5] - حسب ما ورد في :

Kunt (M.); *Sancaktan Eyâlete 1550 – 1650 arasınde osmanlı ümerası ve il idaresi,* Istambul 1978 , p. 176.

القرن السابع عشر امتدّ نفوذ حكّام تونس إلى منطقة البيبان على الساحل الجنوبي الشرقي حيث أقيمت بها قلعة لحماية الساحل من الهجومات المسيحية وربما أيضا التمهيد لافتكاك جربة وانتزاعها من يد حكام طرابلس[1]. ويؤكد حدث استرجاع جربة هذا التوجّه الذي سار فيه حكّام تونس وهو السعي إلى بناء كيان ترابي دون الرجوع في ذلك إلى الباب العالي.

دخلت جربة في حوزة إيالة تونس في بداية القرن السابع عشر. لكن ظروف استرجاعها وتاريخه بقي غامضا. يشير إلتر أن حاكم جربة العثماني كان يقوم بمهاجمة ونهب سواحل قرقنة وصفاقس التابعتين لإيالة تونس. كما يضيف اعتمادا على الأرشيف العثماني، سوء المعاملة التي كان ضحيتها أهالي جزيرة جربة، قائلا أنهم كاتبوا الباب العالي مرارا دون جدوى[2]. لكن لا نعثر عنده على خبر عودة جربة إلى تونس. كما لا نجد في تاريخ ابن أبي دينار ذكرا لانضمام جربة إلى إيالة تونس. فكلّ ما يقوله الكاتب، بدون ذكر تاريخ محدد، هو أن عثمان داي أجلى أهالي الجزيرة القاطنين بتونس إلى بلادهم، أي جربة لأنها، كانت حسب تعبيره "تحت حكم أهل طرابلس"[3]. ويبدو أن هذا النوع من الممارسات يحدث عندما يتهيّأ الحكام للحرب مع البلاد التي ينتمي إليها الرعايا المطرودون[4]. ويبقى الوزير السراج المصدر الوحيد الذي حمل إلينا، في كثير من الاقتضاب وبدون ذكر تاريخ محدد أيضا، خبر عودة جربة في عهد يوسف داي (1610- 1637) إلى حوزة تونس مشيرا أن هذا الحدث تمّ على يد سعيد بلجلود أوّل من تولىّ مشيخة الجزيرة من هذه العائلة [5].

نحن نرجح أن الحدث تمّ سنة 1605 كما ذكر ذلك الحيلاتي في إحدى رسائله[6]. قد يكون عثمان داي استغلّ رغبة أعيان جربة في الانضمام إلى تونس [7]، وحالة التوتر التي طبعت العلاقات بين أهالي الجزيرة وحكام طرابلس[8]، لكي يقدم على اجتياحها وضمّها إلى إيالة تونس. نفترض كذلك أن

يمكن ترجمة عنوان هذا البحث كما يلي "من السنجق إلى الإيالة، الأمراء العثمانيون وإدارة المقاطعات بين 1550 و 1650 ".

[1] - وهي فترة متأزمة بالنسبة لطرابلس. فيرو (شارل)؛ *الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي*، ترجمة عبد الكريم الوافي، ص. 164-166.

[2] - إلتر؛ مرجع مذكور؛ ص. 114-115.

[3] - *المؤنس*؛ ص. 203.

[4] - نلاحظ ذلك عندما أجلى حمودة باشا الحسيني رعايا الجزائر لما قرر شن الحرب عليها في بداية القرن التاسع عشر.

[5] - السراج (محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج)؛ *الحلل السندسية في الأخبار التونسية*، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، الجزء الثاني ص. 359. وسنشير في هذا البحث إلى هذا المصدر لاحقا بكلمة *الحلل* .

[6] - الحيلاتي ؛ *علماء جربة*، مصدر مذكور، ص. 20. نحن نرجح أن استرجاع الجزيرة تم في عهد عثمان داي لقرب الكاتب من الأحداث وثانيا أن التواريخ التي ذكرت في هذا المصدر حول عثمان داي تتطابق مع ما هو معروف تاريخيا نذكر على سبيل المثال حملة محلة تونس على غدامس في 1608/10166 . *نفس المصدر*، ص. 16.

[7]- فقد كتبوا إليه في سنة 1598 يستصرخونه و"يطلبون منه المدد ويملكونه" *نفس المصدر*، ص.12.

[8] - إلتر ؛ *الأتراك العثمانيون*، مرجع مذكور، ص. 114-115 . الحيلاتي؛ *علماء جربة*، الصفحات 9-10-16.

أهل جربة المقيمين بتونس كانوا كثيرين، وأن أغلبية منهم كانت رافضة لحكم ولاة طرابلس[1]. لكن لا نعرف حاليا ما هو موقف الباب العالي من عودة الجزيرة إلى تونس. لنشر في هذا السياق أن الجزيرة ظلت في وضعية متميزة إذ كانت على المستوى الإداري عبارة عن سنجق وقضاء، وارتبطت بإسطمبول عن طريق أداء سنوي يسمى "قطيع جربة" مخصص لفائدة والدة السلطان العثماني[2]. وسواء كان استرجاع الجزيرة في عهد عثمان داي أو في عهد خلفه يوسف داي فالحدث قد تمّ في فترة هيمن فيها الدايات على الحكم في الإيالة، وبانت فيها إرادة سياسية تنحو باتجاه تدعيم السيطرة السياسية والعسكرية على المناطق الطرفية، مثل جربة والجريد والتخوم الغربية، كما سنرى ذلك لاحقا.

لعب حكّام تونس العثمانيون والجند الإنكشاري دورا محوريّا خلال هذه المرحلة في إعادة تشكّل التراب التابع للإيالة، وساعدهم في ذلك وقوف قسم من الأهالي إلى جانبهم. تفاعلت في هذا البناء إرادة الحكام مع رغبة الأهالي المحليين، لا سيما الأعيان منهم لتحديد مصير المدن الساحلية والداخلية محل النزاع بين الإيالتين التونسية والطرابلسية.

لنوضح أننا عندما نتحدث عن الامتداد الترابي لإيالة تونس، فإننا نقصد أساسا المدن التي كانت أسماءها في المراسلات العثمانية ترد مضافة إلى اسم السنجق أو اللواء أو الولاية تعبيرا عن وجود جهاز مسير يقوم على مؤسّسات عثمانية (الحامية العسكرية، القائد، القاضي الحنفي...) وبالتالي كانت الأرياف أو القبائل معتبرة ضمنيا من مشمولات هذه المراكز حتى ولو لم تكن تحت بعد السيطرة الفعلية للأتراك. كما ضلّ الأفق الذي امتدّت إليه سلطة حكام تونس في اتجاه طرابلس حتى أواسط القرن السابع عشر، ساحليا (جربة، البيبان).

شكلت إرادة التحكم المجال الترابي هاجسا بالنسبة لحكام إيالة تونس، وهدفا ثابتا في سياساتهم وذلك منذ هذه الفترة المبكرة من ربطها بالإمبراطورية العثمانية. ويمكن قراءة هذا الهاجس والإصرار على توسيع المجال، كتجاوز لحالة العدم التي عرفتها تونس لما وقع احتلالها من طرف قليج علي باشا. إذ أنه في ذلك التاريخ وخلافا للإيالتين المجاورتين اللتين اعترف الباب العالي لكلّ منها ومنذ البداية بوجود مستقلّ، لم تحظ تونس والمجال المتبقي من الإرث الترابي الحفصي بنفس المعاملة، إذ لم تعترف لها السلطة العثمانية في سنة 1569بماضيها التاريخي. وذلك خلافا للسياسة التي اتبعها الولاة والعناصر العسكرية التركية المستقرّة بالبلاد الذين تمسكوا مع الأعيان المحليين بذلك

---

[1] - يعود الإستيطان المكثف لأهالي جربة بتونس إلى 1560، عندما انضم الغاضبون على الحكم التركي بالجزيرة إلى الإسبان، لكن هزيمة القوات الإسبانية دفعت بهم إلى الفرار من انتقام الأتراك والهجرة خارج الجزيرة وكانوا حوالي 5000 شخص حسب ما ورد عند مونشيكور.

Monchicourt (Ch.) ; *L'expédition espagnole de 1560 sur l'Ile de Djerba*, Paris , 1913, p. 107.

[2] - سنعود إلى هذا الموضوع في لاحقا.

الإرث من أجل تثبيت الذات وحمايتها في مواجهة حكام طرابلس الذين استندوا في تدعيم مطالبهم الترابية على حقّ الاحتلال.

ج. حكام طرابلس والاستناد إلى شرعية الاحتلال

لم يرض حكام طرابلس بانتزاع مدن الوسط والجنوب، واستندوا في تدعيم مواقفهم إلى عوامل عدّة.فقد احتجّ جعفر باشا والي طرابلس منذ سنة 1571 على انتزاع الباب العالي مدن القيروان وسوسة والمنستير وإضافتها إلى ولاية تونس[1]. لنذكر هنا بأن كلّ المدن المذكورة، ظلت حتى 1569 عبارة عن ألوية أو سناجق تحت إدارة والي طرابلس.

استند ولاة طرابلس في تأكيد حقهم في الإشراف الإداري والعسكري والجبائي على المناطق المذكورة إلى بدورهم إلى مشكل نقص المداخيل. يتضح أن المناطق المتنازع من أجلها كانت تساهم بقسط وفير في مداخيل خزينة الإيالتين حيث كانت ترابط باستمرار وحدات عسكريّة قارة وجهاز إداري، هذا إضافة إلى ما يتعرّض الحكم العثماني في هذه المناطق من أخطار خارجيّة وداخليّة تستوجب نفقات باهضة. كل هذا جعل ممثلي الباب العالي في حاجة ملحّة إلى مداخيل هذه المدن، ولما كانت سيطرتهم على الدواخل ضعيفة أو منعدمة فقد انكفئوا على مداخيل المدن وهذا ما يفسّر الأهمية الإستراتيجية للمدن المذكورة في تمويل الخزينة[2]. ففي سنة 1578 كتب الباب العالي إلى حيدر باشا والي طرابلس في شأن قفصة مايلي "...ظهرت من جديد مشكلة ضمّ وإعادة هذه الولاية والتصرف فيها كما كان الشأن في عهد إلياس باشا ثم ظهرت من جديد مشكلة ضم وإعادة هذه الولاية إلى تونس والذي صرّح حاكمها أو بايلرباي تونس بأنه في صورة عدم ضمّها فإن موارد ومصاريف البلاد لا تكفي ولكن في نفس الوقت يعرض بايلرباي طرابلس أنه في حالة إلحاق هذه الولاية بتونس تقل كذلك موارد المال بهذه الولاية"[3].

خلافا لأعيان إيالة تونس وحكّامها المستندين في تثبيت حقوقهم على مدن الوسط والجنوب إلى الإرث التاريخي، كانت أبرز الحجج التي استند إليها حكّام طرابلس هي تلك المستندة إلى الدور العسكري الذي اضطلع به ولاة هذه الإيالة سواء في بسط الهيمنة العثمانية على وسط تونس

---

[1] - وهو ما يتضح من خلال الردّ الموجه إليه من إسطمبول والمتضمّن ما يلي "صرحت إلى عتبتنا العالية بأن أهالي النواحي الاثنتين أو الثلاث التابعة لطرابلس بعد الفتح ألحقت حاليا بولاية تونس التابعة للجزائر أصابهم الاضطراب واعتبرت ذلك غدرا بك والآن أرسل علماء تونس والقيروان وأعيانهما محضرا مؤداه عدم إظهار أهالي النواحي المذكورة رضاهم لإلحاق نواحيهم بطرابلس ورغبتهم في إبقاءها ملحقة بالجزائر". التميمي، الوثيقة رقم 49، بتاريخ 1571.

[2] - التميمي ، التشكل الإداري...، مرجع مذكور، الوثيقة عدد ص. 471. أنظر كذلك إلتر؛ *الأتراك العثمانيون* ..، ص. 263-264.

[3] - احتج حكام الإيالتين بضعف مداخيل البلاد التي لا تغطي النفقات الباهضة لا سيما فيما يتعلق بالنفقات العسكرية. *نفس المرجع*، ص. 474.

وجنوبها أو ما يمكن تسميته بحق الاحتلال[1]، أو تدخّلهم لإخماد الثورات بها. فقد ادّعى حيدر باشا، لما عُيّن على رأس إيالة طرابلس، في مطالبته بمنطقة قفصة إلى الدور الحاسم الذي اضطلع به عسكر طرابلس في إخماد الثورات التي جدت بهذه الربوع. وكان هذا الحدث على ما يبدو إحدى الدوافع المهمّة التي حملت الباب العالي إلى النزول عند رغبة الوالي المذكور سنة 1578[2]. ولعل أكثر الحجج تواردا هي تلك التي تذكر بأسبقية حكام طرابلس في تخليص المدن محل النزاع من الأعداء (الإسبان، الحفصيون، الشابية...) وربطها بالإمبراطورية العثمانية، وهو ما نتج عنه بقاءها في حوزة طرابلس حتى 1569. إذ تتوارد في المراسلات التعابير ذات وظيفة ظرف الزمان منها "منذ القدم" و"حسب الأسلوب القديم "[3]. لكن هذا القدم، لا يرقى حسب ما يتّضح من الوثائق، إلى أبعد من 1556 أي تاريخ امتداد سلطة درغوث باشا طرابلس إلى مدن الجنوب والقيروان ومدن الساحل. لعب هذا المبرّر دورا حاسما في توجيه قرارات الباب العالي ومنحه المدن المتنازع حولها لفائدة طرابلس. وبذلك انتقل السّند السياسي الذي حظيت به تونس من طرف إسطمبول في بداية السبعينات، بعد سنة 1578 إلى إيالة طرابلس. وبذلك بات التاريخ القريب أي الانتماء إلى الإمبراطورية العثمانية يعلو على التاريخ البعيد (الماضي الحفصي أو الذي سبقه). لكن كيف نفهم مواقف الإمبراطورية العثمانية تجاه المسألة الترابية في الإيالتين؟

د. إسطمبول والمسألة الترابية: الوضع القانوني المتميز لإيالات المغرب

اعتبر جانب من الدراسات التاريخية حرية الفعل التي تمتع بها حكّام إيالة تونس منذ هذه الفترة في مستوى السياسات الداخلية، والنزاعات المتكرّرة بينهم وبين إيالتي طرابلس ثم الجزائر، مؤشّرا على بداية تراخي العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية وعلامة من علامات عجز هذه الأخيرة عن مراقبة ما يجري بداخل إيالاتها[4]. ومن بين أبرز العوامل المقدّمة لإسناد هذا الرأي، مسألة بعد

[1] - بين الباحث سامي البرقاوي كيف أن الباب العالي، في هذه المرحلة التي لم تتمكن خلالها إيالة تونس من تركيز نفوذها الترابي، قد أعطى الأحقية لحكام طرابلس في السيادة على المنطقة الوسطى والجنوبية آخذا بعين الاعتبار حق الاحتلال على حساب التواصل التاريخي. لمزيد الاستفادة يراجع :

Bargaoui (S.); “ L’historiographie tunisienne du XVIIIè siècle et les origines du Beylik de Tunis”, p. 11, en cours de publication .

[2] - التميمي ، التشكل الإداري ..، مرجع مذكور ، الوثيقتين 5 و 6، ص. 470-471.

[3] -أنظر على سبيل المثال تأرجح ولاية قفصة بين تونس وطرابلس وتواتر عبارات القِدم في المراسلة الموجهة من الباب العالي إلى بايلرباي طرابلس حيدر باشا سنة 1579. التميمي؛ "الملكية العقارية..."، مرجع مذكور ، الوثيقة رقم 8، ص. 202.

[4] - تعرضت الباحثة أسماء معلى بالنقد إلى هذه المواقف مستندة في تدعيم رأيها إلى وضع الإيالة المتميز الذي خصتها إسطمبول منذ البداية :

Moalla ; *La Régence de Tunis...*, *op.cit.*, p. 2.

الإيالات الجغرافي عن مركز الخلافة العثمانية و/أو الأزمة المالية التي عرفتها الإمبراطورية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر وما لحقها تراجع[1].

بات مصير إيالات المغرب قانونيا، كما تبينه الفرمانات، في يد السلطة العثمانية في إسطمبول، لكن ما الذي كان يمثل هاجسا للسياسة العثمانية بخصوص إيالاتها في هذه المرحلة؟ تبينّ الأحداث أن الهاجس الأساسي والذي يمكن القول أنه مثّل المحرك للسياسة الخارجية العثمانية في هذه المرحلة أي الربع الأخير من القرن السادس عشر؛ هو بدرجة أولى أمني، ويتعلق بحماية الوجود العثماني في هذه المنطقة من الأخطار الداخلية والخارجية.

ففي المستوى الخارجي سعت الإمبراطورية حماية إيالاتاتها في المغرب من الخطر المسيحي الأوروبي. إذ نراها في سنة 1574 تستنفر بايلرباياتها في الإيالات التابعة لها لمعاضدة الأسطول الذي كان يقوده الوزير سنان باشا، بهدف انتزاع تونس من الهيمنة الإسبانية[2]. عكس هذا الحدث أهمية موقع تونس في استراتيجية العثمانيين وكذلك المنطق الذي ميّز سياسة الإمبراطورية العثمانية تجاه إيالاتها، وهو أنها كانت ترى فيها مجموعة واحدة، ومن واجب الجميع حماية أية نقطة مهددة فيها بقطع النظر عن موقعها الجغرافي. فقد ضمت القوات التي حاصرت المواقع الإسبانية (تونس وحلق الوادي) 50 ألف محارب قدمت من مختلف آفاق الإمبراطورية: من الجزائر وطرابلس ومصر وقارة حصار وقبرص والأناضول والروملي... ولعل أبرز تعبير عن هذا الواقع سقوط العديد من القتلى جنودا وقادة في أرض تونس، كانوا ينتمون إلى مختلف أنحاء الإمبراطورية[3]. وفي نفس السياق، يتضح من خلال المراسلات الهمايونية، أن الحدود الأساسية بالنسبة إلى الباب العالي، هي تلك التي تفصل بين الإيالات العثمانية وبين الأعداء أو من تسميهم الوثائق بـ"الكفرة"[4]، أي أوروبا المسيحية. لذلك تركّز الاهتمام بعد 1574 على تتشجيع القرصنة المغاربية بهدف حماية السواحل من هجمات القراصنة ومنع الإسبان من العودة إلى المنطقة مجدّدا. لهذا السبب تعدّدت الأوامر الموجهة إلى حكام الإيالات تدعوهم إلى الحذر والعمل على تأمين المواقع الساحلية من "هجومات القراصنة النصارى"[5] والاستعداد بصفة دائمة لمواجهة الهجمات

---

[1] - لقد تزامنت إعادة تكوين مجال إيالة تونس مع بداية تأزم الأوضاع المالية للإمبراطورية العثمانية المترتبة عن التضخم المالي الذي وصلت تأثيراته إليها خلال النصف الثاني من القرن السادس لا سيما ابتداء من 1588.
Kunt , *The Sultan servants…*, *op. cit.*, p. 82.

[2] - التميمي؛ " أسس العثمنة الإدارية..."، مرجع مذكور، ص. 202.

[3] - مقديش؛ مرجع مذكور ، ص. 76.

[4] - نقرأ في إحدى المراسلات بتاريخ 1576 مايلي " بلغت إلى صدارة الباب العالي رسالة من بايلرباي إيالة تونس ينذر فيها بأنه في حالة عدم خروج الأسطول العثماني في خلال هذه السنة إلى غرب البحر المتوسط فإن أسطول الكفار ينوي القيام بحملة ضد بلاد المغرب وإلحاق الضرر بها".ورد في التميمي؛ "أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية"، مرجع مذكور، ص. 219.

[5] - *نفس المرجع*، ص. 216.

الإسبانية المتوقعة[1]. ولهذا الغرض أيضا وقع التشجيع على إعادة بناء المدن الساحلية وتحصينها مثل بنزرت ونابل[2] ثم قلعة حلق الوادي[3].

وفي المستوى الخارجي أيضا، حالت السياسة العثمانية دون رجوع أعقاب الأسرة الحفصية إلى تونس[4]. فقد قام أحد أبنائها انطلاقا من مالطة "بمكاتبة شيعته وأصدقائه والعربان للتمرّد والعصيان ضد النظام القائم"[5]. تعامل الباب العالي مع الحدث بسرعة فائقة، إذ استنفر قوات الإيالات الثلاث إضافة إلى أميرال الأسطول العثماني قليج علي لمحاصرة الخطر والقضاء على المتمردين.

أما الخطر الآخر الذي كان يهدّد أمن المنطقة، وهو لا يقلّ أهمّية عن الأول فهو داخلي، ويتعلق بتوتر العلاقة بين الأهالي والإنكشارية والتواجد التركي عموما بالبلاد. تكشف وثائق المهمة دفتري عن قيام انتفاضات في مناطق شتى من البلاد لعلّ أهمها التمرّد الذي قام به الأهالي في جهة قفصة ثم ثورة المهدي في منطقة طرابلس. تعترضنا في إحدى الوثائق المؤرخة في 1576، إشارة خاطفة تخص تمرّد "العربان بقفصة المعروفين باسم زنزق الملحدين والذين يتبعون مذهبا خارجا عن كل المذاهب الأربعة المعروفة[6] وهم دائما في فتنة ويقومون بنشر الفوضى والضلال في كل الإيالة"[7]. ثم تمرّدت القبائل في قفصة مرة ثانية سنة 1582 حاملة مشروع الإطاحة بالحكم التركي[8]. أما ثورة المهدي بن يحيى سويدان، التي هزت طرابلس في سنة 1588 واستمرت زهاء الثلاث سنوات وامتدت تأثيراتها حتى جزيرة جربة، فقد كادت تقضي على التواجد العثماني بالإيالة المذكورة. كان هذا الحدث مصدرا للقلق والخوف لدى القادة العثمانيين من احتمال انتشار الثورة وما قد ينجر عنها من زعزعة للتواجد العثماني الذي لا تزال قواعده هشة[9].

تعاملت السلطة العثمانية في إسطمبول مع إيالاتها في هذه الفترة بالمنطق الإمبراطوري أو الشمولي، تاركة لحكامها هامشا كبيرا من الحرية سواء في فض المشاكل الترابية بينها أو في

---

[1] - في سنة 1576 هاجم الأسطول الإسباني جزر قرقنة و أحدث بها ضررا كبيرا . *نفس المرجع*، ص. 219-220.

[2] - إلتر؛ مرجع مذكور، ص. 163.

[3] التميمي، "أسس العثمنة ..."، *المرجع السابق*، ص. 222.

[4] - حاولت إسبانيا زعزعة الحكم التركي في إيالة تونس واتخذت مولاي أحمد الحفصي الذي كان مقيما بصقلية وسيلة لذلك فقامت سفنها انطلاقا من مالطة بإنزال الأمير الحفصي في المنطقة الجنوبية من البلاد التونسية في فضاء كانت السلطة العثمانية فيه ضعيفة أو منعدمة. تجند لهذا التمرد ولاة تونس وطرابلس ووجدوا عناءا كبيرا في القضاء عليه. حول محاولة استعادة الحفصيين السلطة في تونس يراجع:

Monchicourt (Ch) ; *Etudes Kairouanaises* , *op.cit.*, chap.VII, Essai de restauration Hafside (1581- 1592).

[5] - التميمي؛ "أسس العثمنة..."، مرجع مذكور، ص. 219، الوثيقة عدد 22، 1584.

[6] - من المرجح أن المقصود بهؤلاء المتمردين هم أحلاف الشابية.

[7] - التميمي؛ "التشكل الإداري ..."، مرجع مذكور، الوثيقة عدد 4، ص. 469.

[8] *نفس المرجع*؛ الوثيقة رقم 8، ص. 472.

[9] - حول ثورة المهدي: إلتر؛ الأتراك العثمانيون ...، مرجع مذكور، ص. 100 وما يليها . وكذلك التميمي، أسس العثمنة ..، مرجع مذكور، الوثيقة عدد 30، ص. 223.

تنظيمها الداخلي[1]. فقد أصبحت كامل المنطقة جزءا من "ممالك السلطنة المحروسة"[2]، وسكانها رعايا السلطان العثماني[3] وبالتالي لم يكن النزاع الترابي بين الحكام في صلب هذا الفضاء من هواجس إسطمبول الرئيسية، فالأمر داخلي ولا يغيرّ من التصوّر العام للمنطقة. لكن هذه المواقف لا تعني أن إسطمبول كانت عاجزة عن التدخّل بشكل حاسم في ولاياتها أو أنها اتخذت موقف اللامبالاة تجاه ما يجري بداخلها.

في الواقع، سطرت الإمبراطورية العثمانية لإيالات المغرب منذ البداية، الإطار القانوني المميز لها. أدرجت ولاية تونس ضمن ما سمي في القوانين العثمانية الخاصة بالتشكيلات الإدارية إيالات "سلياني" selyânılı Eyaletler[4]، أي الإيالات ذات الأداء السنوي. وهو ذات الإطار الذي خصّت به مصر، وكرّسه قانون نامه الصادر بهذه الولاية سنة 1525[5]. ثم عممته الإمبراطورية على ولاياتها الطرفية[6]. ومن بين خاصيات هذا الصنف القانوني، انعدام نظام التيمار وما يصحبه من مراقبة صارمة سياسيا وماليا واقتصاديا كالإحصاءات[7]. وهو، عموما، وضع مرن إذ يسمح

---

[1] - بين الباحث "بادي" أن النسق الإمبراطوري لا يمكن أن يتولد عنه مجال بالمعنى الحديث لأن هذا النسق يقوم على معطيات روحية وثقافية أي لا ترابية. إذ أن حدود الإمبراطورية هي الأفق الذي يمتد إليه إشعاعها الثقافي:
Badie (B.); *La fin des territoires..*, *op. cit.*, p. 24.

[2] - التميمي، "التشكل .."، مرجع مذكور، ص. 472، الوثيقة رقم 10، بتاريخ 1584.

[3] - راسل الباب العالي ممثله في طرابلس سنة 989 هـ للتعبير عن غضبه تجاه العنف الذي لحق أهالي قابس وصفاقس والجبل الأبيض من الولاة الأتراك قائلا "اختلت شؤون ممالكي المذكورين وبما أني غير راض عن ظلم رعاياي فيجب إرجاع ما اغتصبه أمير الأمراء والقواد لأربابه". أنظر إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*، مرجع مذكور، ص. 86-87.

[4] - وليس الإيالات الممتازة كما ذكرت ذلك الباحثة أسماء معلى أو الأستاذ توفيق البشروش. فقد خصت الإمبراطورية بهذا الوضع القانوني أو "امتيازلي إيالتلار" كلا من الأفلاق وبوغدان وإردال ومكة المكرمة وخانات القرم.حول هذا الموضوع
Ümal (Mehmet Ali); "Osmanlı Devletin'de merkezî. autorite ve taşra teşkilâti", in *Osmanlı, Teşkîlat*, p. 11.
أي "النظم المحلية في الدولة العثمانية" ضمن القسم الخاص بالتشكيلات (أي النظم الأدارية) في *الموسوعة العثمانية*.

[5] - لقد أشارت المصادر المحلية بوضوح إلى هذا الواقع عند تعرضها إلى التنظيمات التي خصّ بها الوزير سنان باشا إيالة تونس سنة 1574. يذكر السراج أن نموذج التنظيم الذي سارت عليه البلاد هو ذلك طبق في كل من مصر والجزائر. السراج؛ الحلل، ج. 2، ص. 339. وبناءا على هذه المعطيات لا يمكن مجاراة الأستاذ التميمي في رأيه المتعلق ما وصفه "التسيب الإداري" إشارة إلى متغيرات الوضع الإداري بإيالة تونس في الربع الأخير من القرن السادس عشر والقائل بأن تلك الحالة تعود إلى "عدم وجود قانون نامه يحدد المهام والواجبات الإدارية المرتبطة بالإيالات المغاربية كما هو الشأن بالنسبة لمصر..." فالقانون موجود وهو ذاته الذي تميزت به مصر وسحب على إيالات المغرب. التميمي؛ " أسس العثمنة..."، مرجع مذكور، ص. 207.

[6] - ضمن هذا الصنف بالإضافة إلى إيالات المغرب الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) كلا من مصر وبغداد، وشهرزور، والحبش، واليمن، والأحساء. حول هذا الصنف القانوني يراجع :
Ümal (Mehmet Ali);"Osmanlı Devletin'de merkezî...", op.cit., p. 11.

[7] - *نفس المرجع* والصفحة. وإذا ما طبق نظام التيمار والزعامت في تونس في بداية الإنتصاب العثماني، فمما لا شك فيه أن العملية تمت، كما هو واضح من خلال المراسلات العثمانية خارج القوانين العثمانية، وهو ما يفسر استنكار الباب العالي لها ومطالبته بإرجاع الأملاك التي انتزعت باسم التيمار إلى أهلها. فقد تضمن خطاب الباب العالي إلى ممثله في إيالة تونس سنة 1587 ما يلي "...المطلوب أن ترجع كلّ القرى كما كانت سابقا إلى أراضي وملكية للدولة (...) كما نأمرك بتقييد الأراضي الميرية وعدم اعتبار الزعامت والتيمار التي أخذها بعض

بتواصل العمل بالنظم السابقة طالما أنها لا تعرقل سير المؤسسات العثمانية[1]. وبذلك هيّأت هذه الوضعية الأرضية التي سترتكز عليها سيرورة البناء الذاتي في هذه الإيالات كل حسب خصوصياتها البشرية والطبيعية وبالخصوص حسب الإرث التاريخي لكل منها. وبالتالي كانت إسطمبول لا فقط على اطلاع دائم بما يحدث في إيالاتها من تطوّر، بل لعبت دور الحكم في فض النزاعات وإقامة الحدود بينها. وهو ما نتحسسه من خلال مسار التحديد الذي انطلق بين تونس والجزائر في هذه الفترة[2].

تمكنت الفئات الحاكمة في تونس بمساعدة من الأهالي و بمساندة من الباب العالي من تمديد الفضاء التابع لمدينة تونس ومن إعطائها كيانا مستقلا عن الإيالتين المجاورتين. تمّ التوسّع بواسطة القوة العسكرية واستنادا إلى الإرث التاريخي للبلاد. وخلافا لما سيحدث مع الجزائر نلاحظ أن الحاجة إلى التقنين، أي إلى وضع اتفاقية تضبط الحدّ الفاصل بين إيالتي تونس وطرابلس كانت غائبة. وفي غياب مصادر توفر مزيدا من الوضوح حول هذه المرحلة نفترض أن تفوّق حكام تونس عسكريا على نظرائهم في طرابلس وقدرتهم على مراقبة المجال جعل الحاجة إلى تثبيت الحدّ لدى الطرفين غير ملحّة.

الضباط." التميمي؛ "الملكية العقارية..."، مرجع مذكور ، ص. 207 ، الوثيقة عدد 17. وكذلك الوثيقة 13، ص. 205، بتاريخ 1584.

[1] - فقد حافظ المماليك في مصر على امتيازاتهم العسكرية واستأثروا بوظيفة الكاشف التي كانت بأيديهم قبل انتصاب الحكم العثماني بالبلاد وتتمثل في حكم المقاطعات.

Raymond (André) ; *Le Caire*, Paris, Fayard, 1993, p. 199.

[2] - Moalla ; *La Régence de Tunis…*, *op. cit.*, p. 24.

الفصل الثالث : تونس إيالة عثمانية

(2) مسألة الحدود مع الجزائر

خلافا لما حصل مع طرابلس ساد التوتّر والمواجهات العنيفة منذ أواخر القرن السادس عشر العلاقات مع إيالة الجزائر. فقد تكرّرت المواجهات بين الطرفين على الأقل ثلاث مرّات بين أواخر القرن السادس عشر و 1628. وكشفت عن إرادة حكّام تونس تحويل تخومهم مع إيالة الجزائر إلى حدود. وأسفرت المواجهات عن صياغة اتفاقية تضبط الحدّ بينهما. ومثّلت مرحلة متقدّمة في علاقة السلطة بالمجال. ولكن قبل تناول مسألة التحديد الترابي بين الإيالتين، ونظرا للأهمية التي باتت عليها الحدود في نشأة الكيانات السياسية الحديثة وتطوّرها ارتأينا أوّلا البحث في مفهوم الحدود ومدلولها في الفضاء العربي الإسلامي والإرث (الرصيد الغوي، الممارسات) الذي سبق حلول الأتراك العثمانيون في البلاد . نهدف من وراء هذا التقديم إلى محاولة فهم معنى التحوّلات الحاصلة في هذا الميدان.

1. الحدود : اللفظ والمعاني

أ. الحدود ودورها في البناءات الوطنية الحديثة

تلتقي مختلف الدراسات القانونية والسياسية الحديثة للتأكيد على أهمية الحدود كإحدى الشروط الأساسية في قيام الدولة في معناها الحديث. يدرج الدارسون تخطيط الحدود ضمن ما تبلوره السلط الحاكمة من استراتيجيات قصد تدعيم مراقبتها للمجال وإحكام سيطرتها عليه. وفي هذا المعنى يقول الباحث ب. بادي "تستمد الدولة (ويقصد الحديثة) صلاحياتها على المجال الترابي من القيمة المؤسساتية للحدود التي ترسم الإطار الخارجي لسيادة الدولة وتلغي كل أشكال التداخل مع كيانات سياسية أخرى ذات سيادة، وهو تداخل من شأنه أن يؤدي إلى تعدد ولاء الفرد نحو أكثر من سيادة"[1]. يتضح من خلال هذا التعريف الترابط المتين بين الدولة ومفهوم الحدود: تضبط الحدود المجال الذي تمتد إليه سلطة الدولة، ذلك الذي تمارس فيه سيادتها أو السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة أخرى. و يواصل دارس آخر في هذا الاتجاه مؤكدا على الربط بين الحدود والدولة معتبرا أن الحدود في مفهومها الحديث، و خلافا لما كانت عليه حتى العهد الوسيط، إقصائية وتؤدي وظيفة تحديد للمجال وغلقه[2]. نستنتج أن مفهوم الحدود في علاقة تفاعل وتأثير متبادل مع مفهوم الدولة و لا

1- Badie (B.); *La fin des territoires…*, *op. cit.*, p. 17

2- Baduel (P. R .) ; “Le front de l’Etat.. . “, *op. cit.*, p. 153.

يستقيم معنى إحداهما إلا بوجود الأخرى. كما يلتقي مختلف الدارسين حول اعتبار الحدود أصنافا تاريخية خضعت لسيرورة بناء، وأنها، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأصناف، ليست أشياء قائمة بذاتها، بقدر ما هي "خلق"[1] أي إفراز تاريخي ناتج عن فعل بناء، اتخذ معنى قانونيا وجغرافيا واعتمد كمبرر استراتيجي.

وفي المستوى الأنتربولوجي تساهم الحدود في تطوير الهوية الوطنية أو الترابية أي تحويل ولاء الأفراد من الانتماء إلى الوطن الضيق، مسقط الرأس، نحو فضاء أرحب هو فضاء الدولة. وبذلك تشكل الحدود مرحلة ذات أهمية بالغة في سيرورة الانتماء والمغايرة بالنسبة للأفراد و الجماعات إذ يتولّد عن تشكّلها "وعي بالانتماء إلى كيان جغراسياسي معيّن يتبعه اعتراف من طرف الآخر بوجود هذا الكيان"[2].

خلاصة القول تتضمن الحدود في مدلولها بعدا سياسيا وقانونيا، باعتبارها تفصل بين كيانات سياسية ذات سيادة، و بعدا رمزيا بمساهمتها في تكوّن الوعي بالانتماء إلى جماعة سياسية تقيم ضمن مجال محدّد تعتبره ملكها [3]. لكن أغلب الدراسات اعتبرت أن هذا التطور لم يتحقق إلا في أوروبا في الفترة الحديثة وخارج هذا المجال، لم تعتمد بقية بلدان العالم ، ومن بينها البلدان العربية والإسلامية، مبدأ الحدّ الفاصل بين سيادتين متجاورتين إلا في القرن التاسع عشر وفي إطار حركة التوسع الاستعماري[4]. لكن هذه المواقف لا تستقيم تاريخيا. لقد عرفت الإمبراطورية العثمانية مبدأ الحدود الفاصلة بينها وبين الأقاليم الخارجة عنها عبر اتفاقيات تحديد. ففي الشرق أسفرت المواجهات بينها وبين الصفويين على ضمّ العراق، واتفاق الطرفين سنة 1639 وبعد حصول مفاوضات، على الحدود الفاصلة بينهما ضمن معاهدة قصر شيرين[5] أو "زهاب" التي حددت الأماكن الفاصلة بينهما من حصون ومدن وقرى وجبال...، من شمال العراق إلى جنوبه. لم تكن الاتفاقية المشار إليها الأولى من نوعها بين العثمانيين والصفويين ، فقد سبقتها أربع معاهدات ترقى أولاها إلى 29 ماي 1555. وكانت أوّل اتفاقية مكتوبة نصّت على ضرورة تحديد ولاية شهزور

---

[1] - invention هو اللفظ الذي يعترضنا ضمن الدراسة الجغراسياسية المتعلقة بموضوع الحدود:
Foucher (M.); *Fronts et frontières*, Paris, Fayard, 1988, p. 70.

[2] - Bourqia (R) ; "Note introductive ", *in Les Espaces Frontaliers dans l'histoire du Maroc,* coordination de Ahmed Siraj et Okacha Berahab. publication de la Faculté des Lettres et des sciences Humaines, Mohammedia, 1999.

[3] - لمزيد الإطلاع حول مفهوم الحدود ووظائفها وتاريخها في أروبا وباقي العالم يمكن الإستفادة من :
Foucher (M); *Fronts et Frontière, op. cit.*, p. 38.

[4] - وهو رأي أغلب الدارسين الغربيين. أنظر على سبيل المثال :
Badie(B); *La fin des territoires..., op. cit.*, chap. II " l'ordre territorial règne sur le monde". p. 57 et suivantes.
Foucher (M); *Fronts et frontières..., op. cit.*, p. 82.

[5] - Panzac (Daniel); "Politique sanitaire et fixation de frontière l'exemple ottoman (XVIè-XIXè siècle)", in *Turcica*, t.31, 1999, p.87.

قطعا للنزاع الحاصل حولها، واعترفت للسلطان سليمان القانوني بالسيادة على العراق. أما الاتفاقية الرابعة فيعود تاريخها إلى سنة 1613. أقرّت معاهدة زهاب مجمل الحدود بشكل واضح متجاوزة بذلك كلّ الاتفاقيات السابقة التي اقتصرت على تحديد جزء معين من الحدود. وكانت سببا في توفير الأمن والاستقرار في المنطقة[1]. وعلى الواجهة الأوروبية ضبطت معاهدة زيتفاتوروك Szitvatorok في 11 نوفمبر من سنة 1606 الصلح بين الإمبراطورية العثمانية وامبراطور النمسا واعترف الطرفان بمقتضاها بالحدود السابقة بينهما[2]. فالتحديد الترابي كما هو جليّ ليس غريبا عن التقاليد السياسية العثمانية، ولم ينحصر في العلاقات مع المختلفين في العقيدة ، بل شمل المسلمين أيضا.

كما يشترك أصحاب المواقف القومية والإسلامية، ولكن من منطلقات مغايرة، مع الدارسين الغربيين في إنكارهم لوجود حدود داخل الفضاء العربي والإسلامي.

ب. "الحدود" في الفضاء العربي والإسلامي

يرى أحد الدارسين لمنازعات الحدود في العالم العربي أن مصطلح الحدود في معناه الحديث كان غائبا تماما أو يكاد عن الوعي العربي وأن هذا الفضاء ضلت تحكمه حتى فترة متأخرة عقلية الانتماء إلى "دار الإسلام"[3]. يحمّل الباحث مسؤولية التقسيم الترابي في هذه الرقعة بدرجة أولى إلى السياسة الاستعمارية التي سعت إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتجزئة البلاد العربية متسببة في منع وحدتها[4]. لكنه يستثني البلاد المغاربية مؤكدا تمايزها عن بلاد المشرق العربي ومبرزا الدور التاريخي الذي لعبه الأتراك منذ القرن السابع عشر بإدخالهم مفهوم الحدود إلى المنطقة[5]. ويقترب هذا التصوّر لمسألة الحدود في العالم العربي من تصور آخر بلورته التيارات الشمولية في بعديها القومي العربي والإسلامي.

---

[1] - استمدينا هذه المعلومات من: علي (شاكر علي)؛ *تاريخ العراق في العهد العثماني* 1638- 1750، بغداد، 1984، ص. 74- 80

[2] - Bacqué- Grammont (Jean-Louis); "L'apogée de l'Empire Ottoman: les événements (1512-1606), In *Histoire de l' Empire Ottoman*,sous la direction de Robert Mantran, Paris-Fayard, p.157-158.

[3] - رضوان (محمد)؛ *منازعات الحدود في العالم العربي . مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربي*، نشر إفريقيا الشرق، بيروت لبنان 1999، ص. 8.

[4] - نفس المرجع؛ ص.11.

[5] - يقصر الباحث عملية التحديد على الحد الفاصل بين الجزائر و المغرب الأقصى سنة 1648 معتبرا أنه "بوضع خط للحدود يفصل بين مجالي كل منهما يشكل هذا الخط الحدودي الأول من نوعه ليس فقط في تاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر وإنما أيضا في العالم العربي بصورة عامة وإفريقيا كذلك". *نفسه*؛ ص. 40.

يرفض أصحاب التيار القومي مبدأ وجود الحدود تاريخيا. أما الدول العربية اليوم فقد اعتبرت "وافدة،متغربة"[1]، و"شيئا مستوردا أجنبيا (...) وثمرة هجينة "[2]. يعتبر الخطاب القومي الحدود مؤامرة استعمارية استهدفت تفكيك الأمة العربية وتشتيت قواها ومنعها من التقدم، وبذلك فهو يحمّل الاستعمار مسؤولية التجزئة والتخلف الذي تعاني منه مجمل المنطقة حاليا. ويلتقي هذا الموقف من الحدود والدولة مع موقف الفكر السلفي بخصوص هذه المسألة إذ يحمل الغرب مسؤولية وجود الحدود في العالم الإسلامي.

يرتكز هذا التيّار في تدعيم مواقفه تجاه هذه المسألة على قراءة للتاريخ تعتبر البلاد الإسلامية كتلة واحدة تحمل اسم "دار الإسلام" وتوحّد العقيدة الإسلامية بين عناصرها[3].

تكمن نقطة الضعف لدى أصحاب الأطروحات الشمولية، لا سيما السلفية، في تعاملهم مع مفهوم "دار الإسلام" باعتباره شيئا واقعا وكيانا ملموسا. وهم بذلك يتنكرون للواقع وللتاريخ. لأن "دار الإسلام" أو "مملكة الإسلام" هي مفهوم "ديني سياسي حربي"[4] موروث عن العصور الإسلامية الأولى يجعل المسلم حيثما كان في وطنه. ورغم ما توحي به العبارة من تجذّر في الجغرافيا، فهو مفهوم غير ترابي بل يتجاهل الجغرافيا والمجال المحدد تماما ولا يعترف بها أصلا باعتبار وأن الحدود الوحيدة المعترف بها هي حدود ثقافية ودينية تفصل بين "دار الإسلام" و "دار الحرب" وهي المعبّر عنها بالتّخوم أو الثّغور مع اعتبار أنها غير ثابتة بل في توسع مستمر تماشيا مع الاتساع الثقافي والديني للإمبراطورية الإسلامية[5]. كما أن إيديولوجية "دار الإسلام" لا تستقيم مع الواقع التاريخي ففي صلب ما كان يعرف بدار الإسلام وجدت مجموعة من الممالك أو الكيانات السياسية، ذات الخصوصيات الإقليمية: العادات واللغة والثقافة...[6] ولا أدلّ على هذا الواقع

---

[1] - القرني (ب)؛ " وافدة متغربة و لكنها باقية ، تناقضات الدولة العربية القطرية " ضمن *الأمة و الدولة* ...مرجع مذكور ص. 7.

[2] - نفس المرجع؛ ص. 70.

[3] - يقول س. بنسعيد العلوي " فالإسلام كما يتصوره حسن البنا لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يعترف بالفوارق الجنسية الدموية وبغير المسلمين وبغير الوطن الإسلامي وطنا واحدا ".ورد في العلوي س. "مفهوما الأمة والوطن ..."، مرجع مذكور، ص. 168.

[4] هذا التعريف مأخوذ عن جعيط (هـ)؛ " العالم الإسلامي و صدام الحداثة" ضمن *أزمة الثقافة الإسلامية*، مرجع مذكور، ص. 2.

[5] - لمزيد الإطلاع حول مفهوم دار الإسلام و الحدود يراجع على سبيل المثال ؛

Lewis (B) ; *Comment l'Islam a découvert l'Europe, op. cit.*, p.52.

Jalili (M. Reza);" Territoires et frontières dans l'idéologie islamiste contemporaine", in *Revue Internationale* , n° 112, avril 1993.

صالح (أماني)؛ "إشكالية الحدود في التصور الإسلامي" ضمن مجلة *السياسة الدولية* عدد 112، أفريل 1993.

[6] - Brawer (R.W.) ; *Boundaries and Frontiers in Medieval Muslim Geography*, Philadelphia, 1995, pp. 6-9.

الموسوم بالتعدد والتنوع من ظهور صنف من المؤلفات الجغرافية انطلاقا من القرن العاشر الميلادي يدعى بـ"المسالك والممالك"، يدور موضوعها حول الوحدات السياسية المكونة لما سمي بمملكة الإسلام. ومما له مدلوله في هذا السياق أيضا ما شهده مفهوم الإقليم من تحول جذري ضمن هذا الصنف من المؤلفات الجغرافية[1]. تجد هذه المواقف لدى المفكرين من ذوي التوجهات الشمولية (في بعديها القومي والسلفي) معناها، حسب رأينا، في حمل أصحابها لمشاريع سياسية توحيدية تطمح إلى الخروج بالبلدان العربية والإسلامية من الوضع المتأزّم الذي باتت عليه بعد خروج المستعمر منها. وككل المشاريع السياسية فإن المشروع التوحيدي يحتاج بدوره إلى السند الإيديولوجي الذي يشرّع لممارساته ويبرر أهدافه. وبذلك تتمّ قراءة الماضي وتوظيفه حسب متطلّبات الحاضر. لقد حجب التشيّع السياسي عن رموز هذه التيارات رؤية الماضي البعيد، وجعل اهتماماتهم مقصورة على الزمن القريب - أي القرن التاسع عشر والذي يليه- ولم يحتفظوا من الفترات التاريخية السابقة إلا ما يدعّم مواقفهم ويخدم مشاريعهم الآنية، وهو موقف يمكن القول في نهاية الأمر، أنه لا تاريخي.

تناول هذا الباحث بالدرس تطور مفهوم دار الإسلام عبر المقارنة بين الخرائط المنجزة من قبل الجغرافيين العرب المسلمين بين 820 و1350 في الفضاء المسمى بدار الإسلام والذي تفرقع ابتداءا من نهاية العهد الأموي إلى مجموعة من الكيانات السياسية تفصل بينها حدود داخلية.

[1] - يعبّر مصطلح الإقليم في الكسمغرافيا الإغريقية عن إحدى الأقسام السبعة المكونة للمعمور من الأرض ابتداء من خط الاستواء ولا تستند الحدود بين إقليم وآخر إلى واقع ملموس بل هي حدود نظرية. يتميز كل إقليم بجملة من الخصوصيات الطبيعية والبشرية ويرتبط بالفلك. وقد حافظ الجغرافيون العرب في البداية على هذا التصور الموروث عن جغرافية بطليموس ولكنهم حادوا عنه في القرن العشر الميلادي إذ أفرغ لفظ الإقليم من محتواه القديم واكتسب معنى جديدا أكثر دقة إذ أصبح دالا على مقاطعة إدارية سياسية لها حدودها المميزة وخصوصياتها البشرية وتقاليدها وقد ظهر هذا المعنى مع تبلور تصور جديد للعالم يميز بين "مملكة الإسلام" أو "دار الإسلام" و بلاد الأعاجم. وقد شكلت بلاد المغرب واحدة من الأقاليم العشرين أو الأربعة عشر المكونة لمملكة الإسلام. *E.I.* Iqlim

Miquel (A) ; *La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11è siècle,* Mouton, Paris, Lahaye, 1973, p. 81 et p. 279.

وهذا الموقف يفند رأي المستشرق الأمريكي ب. لويس الذي جزم بأن الجغرافيين المسلمين لم يقدموا مفهوما آخر للفظ الإقليم غير ذلك الذي تمدنا به الكسموغرافية الإغريقية، ولم يعط العرب لهذا اللفظ حسب رأيه ، أي معنى سياسي أو ثقافي.

Lewis (B); *Comment l'Islam..., op. cit.,* p. 52.

وقد بين الباحث الفرنسي أ. ميكال اعتمادا على أدبيات الجغرافية الإسلامية، التناقض الواضح بين لغة الخطاب، في تلك المصادر، الذي كان يستعمل مصطلحات توحي بالشمولية وبعدم التمايز من صنف "دار الإسلام" أو "مملكة الإسلام" من جهة، والواقع الذي كان مكوّنا من بلدان متمايزة من جهة ثانية، مبينا أن هذا التناقض يقيم الدليل على أن الوعي الإسلامي كان في العمق في ذلك التاريخ - وسيضل كذلك لزمن طويل- رافضا لواقع التجزئة الذي كان عليه فضاء العقيدة الإسلامية المترامي.

Miquel, *op. cit.* , p. 10

ويتأكّد الوعي بوجود "حدود" أو فواصل تميز بين تلك الكيانات السياسية [1] من خلال ما نلاحظه من تعدّد للمصطلحات الدالة على الحدود في المؤلفات الحفصية أي الفترة السابقة للانتصاب العثماني بالبلاد.

ج. لغة "الحدود" ومدلولاتها في المصادر الحفصية[2]

مكننا الاطّلاع على بعض تواريخ العهد الحفصي من حصر مجموعة من المصطلحات المعبرة عن معنى التحديد الترابي والمميزة سياسيا للمجال الحفصي عما سواه وهي: الثغور (الثغور الشرقية ، الثغور الغربية، الثغور القاصية)، الأطراف، التخوم، الحدود. لتبين مدلول هذه الألفاظ والتداول الذي خضعت له عند مؤرّخي الفترة الحفصية.

♦ الحدّ

تتعد مدلولات مصطلح الحد في المصادر السابقة لحلول العثمانيين بتونس. فبالإضافة إلى تداوله في مجال الشرع، كان للفظ الحدّ مدلول ترابي وبشري وسياسي. وخلافا لما قد يتبادر إلى الذهن لم يكن لهذا اللفظ معنى خطي بل كان عبارة عن امتداد ترابي. واستدلّ به للتعبير عن السواحل التي تشكّل نقطة الالتقاء بين المتوسط، أو البحر الرومي، وبلاد المغرب[3]. كما يستخدم اللفظ للإشارة إلى الفضاء الذي يصل إليه نفوذ الحاكم. يربط ابن خلدون حدود المجال بالعصبية. فيقول عند تعرّضه إلى نشأة الدولة "فإذا توزعت العصائب على الثغور والممالك فلا بد من نفاذ عددها وقد بلغت الممالك إلى **حدّ** يكون **ثغرا** للدولة و**تخما** لوطنها و**نطاقا** لمركز ملكها"[4]. يتّضح أن لفظ الحدّ يتضمّن عدّة معان، فهو يتماهىمع مفردات التخم والثغر والنطاق. كما يرتبط بالعصبيّة أي بالروابط الدموية، فالقبائل هي التي تشرف على المجال وتراقب الحدود. لكن معنى "الحد" لا يقف عند هذا المعنى، إذ يمكن أن يكون دالا على المناطق الفاصلة بين الوحدات الإدارية السياسية ضمن إفريقية الحفصية. يحدثنا المؤلف عن المنافسة التي كانت بين أميري بجاية وقسنطينة فيقول

---

[1] - عدد الباحث براور Brawer على الأقل سبعة مصطلحات جغرافية تعبر عن معنى التحديد بين الوحدات السياسية المكونة لبلاد الإسلام.

Brawer ; Boundaries..., *op. cit.*, p. 11 et suivantes

[2]- بين الباحث Valérian أن المخزن الحفصي كان له وعي بالمجال التابع له وبحدوده وطوّر جملة من الإستراتيجيات بهدف حمايته. راجع:

Valerian (D); "Frontière et territoire dans le Maghreb de la fin du Moyen Age : les marches occidentales du Sultanat hafside", in *Correspondances* bulletin de l'I.R.M.C., n°73, Nov 2002 Fev.2003, P3-8.

[3] - العبر، ج. 6، ص. 100.

[4] - *المقدمة*، ص.177. وفي هذا السياق بينّ الدارسون لمسألة "الحدود" في الفضاء العربي الإسلامي أن لفظة "الحد" استعملت من طرف الجغرافيين للدلالة على المكان الذي تنتهي إليه وحدة جغرافية وبالتالي لا تستعمل فحسب لتحديد الممالك بل كذلك المدن أو السواحل أو الصحاري. حول استعمالات عبارة الحد يراجع: Brawer, *op.cit.*, p. 12.

"ووجدت بينه وبين ابن عمه السلطان أبي العباس صاحب قسنطينة فتنة أحدثتها المشاحة في **حدود** الأعمال من الرعايا والعمال"[1]. كما يتوارد في المصادر الحفصيّة مصطلح الثغر للإشارة إلى حدود إفريقية الحفصية.

♦ الثغور

الثغور من أكثر المصطلحات تواردا في المؤلفات الحفصية. وانحصر استعمالها للدلالة على المناطق التي تمثل "حدود" إفريقة الحفصية. جعل ابن خلدون من حماية الثغور إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها مفهوم المُلك أو ما يمكن أن نسميه بلغة عصرنا السيادة حيث يقول "وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة وهذا معنى الملك وحقيقته في المشهور فمن قصّرت به عصبيته عن بعضها مثل حماية الثغور أو بعث البعوث فهو مُلك ناقص"[2]. لكن ما المقصود بالثغور هنا؟ يقول صاحب *لسان العرب* "الثغر مايلي دار الحرب" وهو "موضع المخافة من فروج البلدان" كما أنه "الموضع يكون حدا فاصلا بين بلاد المسلمين والكفار" [3]. فالثغور، كما بينته الدراسات التاريخية هي المراكز الفاصلة بين البلاد الإسلامية وما كان يسمى بدار الحرب، أي البلدان المسيحية[4]. كما أطلقت كلمة الثغر على المدن الساحلية نظرا لموقعها في مواجهة الأراضي المسيحية وتعرضها إلى الهجمات البحرية القادمة منها. فالثغور هي إذن عبارة عن تجهيزات عسكرية غير ثابتة، تستمد مدلولها من دورها العسكري المرتبط بالمواجهة مع العدو، وهي بالأساس مراكز فاصلة بين فضائين لكل منهما عقيدة متميزة: بلاد الإسلام وعالم المسيحية. كانت مدن إفريقية الواقعة على السواحل الجنوبية الشرقية وهي طرابلس وجربة وقابس وصفاقس تجمعها عبارة "الثغور الشرقية"[5]. إذ رسمت الحد بين إفريقية الحفصية والعالم المسيحي. لكن بالتأمل في التداول الذي خضع له المصطلح في الكتابات الإخبارية الخاصة بالعهد الحفصي نلاحظ أن الثغور لم تعد تعني المواجهة مع عدو الدين المسيحي الأوروبي فقط، بل بالأخص أولئك المتشابهون في الانتماء العقائدي والعرقي والثقافي. فما سمي في المصادر الحفصية بالثغور الغربية هي مدن بجاية وقسنطينة وعنابة. تلعب كل من بجاية وعنابة نظرا لموقعهما الساحلي دور الثغر فهي كبقية الثغور الشرقية عبارة عن جبهة في مواجهة الأعداء

---

[1] - *العبر*؛ ج.7 ص. 418.

[2] - *المقدمة*؛ ص. 188.

[3] - *لسان العرب*؛ ج. 1، ص. 360.

[4]- كانت الثغور على مستوى الواقع عبارة عن تجهيزات دفاعية أسسها المسلمون بالتزامن مع حركة التوسع في شمال الجزيرة العربية في المنطقة المواجهة للأراضي التابعة للقسطنطينية وفي شمال الأندلس من جهة ثانية.
Miquel (André), “ La perception de la frontière aux approches de l’an mil de notre ère”, *in Le monde musulman à l’épreuve de la frontière*, Edisud, 1988.

[5] - *تاريخ الدولتين*، ص. 58 و 86.

أي أوروبا المسيحية. ولكن معنى الثغر بالنسبة للمدينتين – بجاية قسنطينة – ارتبط أكثر بالعلاقة العدائية مع الزيانيين أولئك الذين لم يتردد ابن خلدون في وصفهم بـ" الأعداء"[1]. فقد حاول هؤلاء في مناسبات عديدة الاستيلاء على المدينتين وبالخصوص على بجاية التي حاصروها في عدة مناسبات وسخروا لهذا الغرض إمكانيات عسكرية هائلة كبناء الحصون على وادي الساحل[2] على مقربة من المدينة، تحصينات أطلق عليها إسم ثغور بني عبد الواد[3]. بلورت الحكام الحفصيون مجموعة من الاستراتيجيات لحماية ثغورهم الغربية، وحمايتهما من توسع بني عبد الواد، منها مثلا محاولات التوسع على حسابهم أو التحالف مع ملوك بني مرين ضدهم. كما سعوا بالخصوص إلى فرض هيمنتهم على المدن الساحلية البعيدة كتدلس والجزائر ومليانة والمدية، فكانت عبارة عن مناطق عازلة أو مواقع متقدمة نعتت في المصادر بـ"الثغور القاصية"[4]. و فيما عدا هذه المناطق تحدثنا المصادر عن "الأطراف" أو "أهل القاصية".

- **الأطراف**

الأطراف هي إحدى مكونات المجال الحدودي الذي يسميه ابن خلدون بـ"النطاق". يتحدد معنى الأطراف بالنسبة إلى السلطة الحفصية بالمسافة الجغرافية، فهي المناطق البعيدة عن مركز الحكم أي تونس، المتاخمة للصحراء وتسمى في المصادر كذلك بـ"أهل القاصية" عبارة تحتمل على الأقل مدلولان، أحدهما جغرافي. والثاني سياسي فهي المجالات التي يصعب على المخزن الحفصي تحقيق مراقبة فعلية ومستديمة بها. كانت مناطق الأطراف، مثلها في ذلك مثل المجموعات الداخلية، نابذة لسلطة المخزن، تهفو باستمرار إلى الاستقلال بالنفوذ فكانت بؤرة لتكون دويلات محلية بقيادة زعامات منبثقة عن الأسر المتنفذة تبرز إلى الوجود كلما تقلص عنها حسب تعبير ابن خلدون "ظل الدولة" أي نفوذها[5]. و إلى جانب ألفاظ الثغور والأطراف نعثر كذلك على لفظ التخوم.

- **التخوم**

للتخم في قواميس اللغة علاقة بالأرض. يقول ابن منظور "التخم هو منتهى كل قرية وكل أرض وهو الفصل بين الأرضين من الحدود والمعالم" ويضيف "روي عن النبي ملعون من غير تخوم

---

[1] _" و استبد بن عمر ببجاية ومدافعة العدو من زناتة .." *العبر*، ج. 6، ص. 328.

[2] - مثل حصن بكر على وادي الساحل وبالخصوص حصن تميزردكت الهائل الذي تم إنشاءه سنة 1325. حول العلاقات المتوترة بين الحفصيين وملوك تلمسان والمنافسة علة الثغور الغربية يراجع : بعيزيق (م.ص .) ؛*بجاية في العهد الحفصي*؛ ص. 75– 78.

[3] - *العبر*؛ ج. 6، ص. 340.

[4] - الزركشي ؛*تاريخ الدولتين* ، ص. 93.

[5] - حول انفصال المقاطعات الطرفية يذكر ابن خلدون "وقع هذا بإفريقية في آخر الدولة الحفصية لأهل بلاد الجريد من طرابلس وقابس و توزر ونفطة وقفصة وبسكرة والزاب عندما تقلص ضل الدولة عنهم فاستغلبوا على أمصارهم واستبدوا بأمرها في الجباية والأحكام". *المقدمة* ص. 378.

الأرض أن يدخل الرجل في ملك غيره فيقتطعها ظلما"[1]. يحتوي هذا التعريف على معنى الحيازة والتملك، ويرتبط أيضا بمفهوم الدفاع ومنع التعدّي. لكن ما هو مدلول التخوم في المصادر الحفصية؟ ترد عبارة التخوم لدى الزركشي للإشارة إلى المناطق الفاصلة بين المخزن الحفصي والمخزن الزياني[2] وتتماهى أحيانا مع معنى بالثغور القاصية، تلك المناطق التي كانت تتأرجح بين التبعية والاستقلال عن السلطتين المتنافستين في تونس وتلمسان[3]. لكن التخوم لم تستعمل للدلالة على "حدود" إفريقية الحفصية فحسب بل كذلك كحدود داخلية بين العمالات أو المقاطعات المكونة لفضاء البلاد الداخلي. توجد هذه التخوم أساسا بين ثلاث وحدات سياسية متنافسة في صلب إفريقية الحفصية وهي، عمالة السلطان أو إفريقية والممالك الغربية أي بجاية وقسنطينة من ناحية، وبين هاتين المقاطعتين من ناحية ثانية. يخبرنا ابن خلدون أن " الدعوة الحفصية بإفريقية قد انفسمت بين أعياصهم في تونس وبجاية وأعمالها وكان التخم بينهما بلد عجيسة ووشتاتة"[4] أما الزركشي فيحدثنا عن خروج السلطان أبي عصيدة بمحلته من تونس وتجاوزه "تخوم عمله إلى أعمال قسنطينة"[5].

حدود، تخوم، ثغور، أطراف...، تتعدد المصطلحات الدالّة على معنى الحدّ وتتداخل معانيها في تصوّر الفئات العالمة وهي في مجملها عبارة عمق جغرافي وبشري[6] متغيّر الأبعاد. ويرتبط بقاءها واستمرارها بالقوة الحربية لصاحب السلطة. فما هي التحولات الحاصلة في هذا الميدان خلال العهد العثماني؟

---

[1] - *لسان العرب* ؛ المجلد الأول ، ص. 313-314.

[2] - والتي كانت تسمى أيضا بالثغور القاصية. يحدثنا الكاتب عن حملة أبي عنان المريني على إفريقية قائلا "و زحف إلى التخوم الشرقية ، أي بالنسبة لدولة بني عبد الواد ، و انتهى إلى المدية بعد تلمسان". *تاريخ الدولتين* ، ص. 93. (أنظر خريطة " الحدود " من خلال مصادر العهد الحفصي. ص. 81 .

[3] - وهي المناطق التي أسس فيها خير الدين في القرن السادس عشر نواة الإيالة الجزائرية .

[4] - *العبر*، ج.7، ص.98.

[5] - *تاريخ الدولتين*؛ ص. 54.

[6] - يسميه ابن خلدون بالـ "نطاق" يفصل بين إفريقية و بقية الكيانات المغاربية الأخرى.

" حدود " إفريقية من خلال مصادر العهد الحفصي

المتوسط

بنزرت
تونس
عنابة
القالة
خمير
تدلس
الجزائر
بجاية
تنس
ج. القبائل
ميلة
قالمة
هوارة
سطيف
قسنطينة
سوسة
المنستير
المهدية
القيروان
مليانة
المدية
مستغانم
أ. سباع
المسيلة
مقرة
تبسة
ج. الأوراس
ج. الونشريس
طبنة
بسكرة
صفاقس
المتوسط
جبال أولاد نايل
الزاب
قفصة
قابس
جربة
توزر
نفطة
شط الجريد
د. سوف
توغرت
طرابلس

ثغور
الثغور القاصية
الأطراف
«الحد» بين العمالات

السلّم
60 كلم

الحدود الخارجية للخريطة
حسن (م.):المدينة والبادية في إفريقية

2- من التخوم إلى الحدود : المواجهة الأولى

في أواخر 1589 عرضت على المفتي عظوم القضية التالية. يقول المفتي:

"وقف علي الفقيه محمد قشور النائب الآن بتونس في أواخر محرم الحرام فاتح شهور عام 998 هـ[1] بسؤال بخط الفقيه مسعود فتاتة ذكر أنه عمل بمجلس أحضروه فيه وأنه طلبوا منه الجواب فيه فحبسه والتزم لهم بجوابه نصه بعد افتتاحه جوابكم على مسألة عسكر خرج من تونس في محلة لاستخلاص حقوق مخزنية من وطنهم المعروف بهم ومعهم طائفة يقال لهم التلمود ولطائفة التلمود رعايا وطن لهم عليهم حقوق عادية أيضا تمنعوا من أدائها إليهم بطائفة يقال لهم الحنانشة وخرج أيضا عسكر قسنطينة وبلد العناب دون حضور عسكر تونس فوقع موت أناس من جانب عسكر قسنطينة ولم يتعين قاتلهم وخشي اختيار عسكر تونس اتهام عسكر الجزائر لهم بالرضا بذلك وبمعاونة التلمود على ذلك وسجن اختيار عسكر تونس بعض أعيان عسكر محلتهم التي مع التلمود لذلك مدّة مديدة في الحديد ولم تقم على ذلك بيّنة من غير الطائفتين ولا إقرار من المسجونين فهل على المتّهمين في ذلك عقل الرقاب أو القصاص أو ليس عليهم من ذلك إلا الأدب خاصة جوابكم والسلام. فأجبت بما نصه بعد افتتاحه إذا كان الأمر كما ذكر فلا عقل على المتهمين المذكورين ولا قصاص إذا لم يثبت موجب لذلك وغاية ما في الباب أدب المتهمين بالاجتهاد لأجل التهمة المذكورة وقد تقرّر أن المتّهم بالدم العمد إذا لم يثبت عليه يؤدّب سَجنا وضربا وقد علم أن من قتل من صفين بينهما ألاّ قسامة فيه موافقة الفقيه قشور ثم حمله في يده للحاج سالم النفاتي"[2].

باستثناء أجوبة عظوم لم يترك هذا الحدث أيّ أثر في مصادرنا المحليّة. تتنزل الأحداث المذكورة في الوثيقة في فترة لا زال فيها المجال الداخلي التابع لتونس ضبابيا[3]. تبرز الشهادة بداية التوسّع التركي العثماني عسكريا وجبائيا في المناطق الداخلية الغربية. جدّ النزاع بين عسكر كلّ من عنابة وقسنطينة التابعتين لإيالة الجزائر من ناحية، وعسكر تونس الذي خرج في محلة لاستخلاص المجابي من جهة ثانية. أما المجال الذي كان مسرحا للمواجهات بين الإيالتين فهو الواقع، كما يتّضح من خلال أسماء المواقع والقبائل (التلمود، والحنانشة)، بين مجال الحنانشة من جهة ومنطقة الكاف من جهة ثانية. وهو ذات المجال الذي يشير إليه مصدر عثماني يعود إلى أواخر القرن السادس عشر باسم "أركو". حيث يذكر صاحبه خبرا مفاده أن عربان قلعة "أركو"[4] امتنعوا سنة

---

[1] - 9 نوفمبر 1589

[2] - عظوم (قاسم)؛ *الأجوبة*، الأجزاء 5-6-7، الورقة 147 و 148.

[3] - للتذكير أن المناطق الساحلية الشرقية كانت لا تزال في حالة أخذ و ردّ بين حكام طرابلس وتونس أما المجال الداخلي التابع لحكام تونس فهو غير واضح.

[4]- سنعود إلى التعريف بهذا الموقع في مكان أخر من هذا الفصل.

1586 عن تسديد ما عليهم من أداءات من أغنام وغيرها ، تلك التي أشارت إليها شهادة عظوم بـ"الحقوق المخزنية"، إلى خزينة تونس. تسبب هذا الرفض حسب صاحب الخبر، في اندلاع الحرب بين بايلربايات كلّ من تونس والجزائر، مضيفا أن الباب العالي تدخّل لإحلال الصلح بين الطرفين المتنازعين[1]. يتّفق هذا الحدث مع الوقائع الواردة في شهادة عظوم ويدعّمها[2]. وبمقارنة مختلف هذه المعطيات، يمكن القول أن هذه المواجهة تكشف عن بداية الإخلال بالتوازنات السّابقة بين إيالة تونس والجزائر من ناحية وبينها وبين المجموعات القبلية التخومية من ناحية أخرى.

أ. بين إيالتي تونس والجزائر: التوازنات السابقة محلّ تساءل

تحظى إيالة الجزائر بمكانة متميزة مقارنة ببقيّة الإيالات المغربية ولا سيما إيالة تونس. فهي أوّل كيان سياسي عثماني تمّ إنشاءه في بلاد المغرب. وفتح تحويلها سنة 1519 إلى إيالة عثمانية الباب أمام التسرّب العثماني إلى المنطقة. لذلك حظي حكّامها مثل خير الدين أو قليج علي بمكانة متميّزة لدى الباب العالي نظرا للمجهود الذي قاما به في توسيع الهيمنة العثمانية في المتوسّط ولا سيما في بلاد المغرب ما واكبه من نسف لنفوذ للأسر الحاكمة في كلّ من إفريقية والمغرب الأوسط، وربط كامل المنطقة بفلك الإمبراطورية العثمانية[3]. وبحكم أهمية قوّتهم العسكرية، واتساع مجالهم وبالأخص دورهم التاريخي في بسط الهيمنة العثمانية على تونس، ي بدو أنّ حكام الجزائر كانوا يحملون شعورا بالتفوّق تجاه نظرائهم في تونس [4]. فلا ننسى أن مدينة تونس والمجال التابع لها ظلت بين سنة 1569 تاريخ انتزاعها من يد الحفصيين و سنة 1573 تاريخ تحوّلها إلى إيالة عثمانية، مقاطعة تابعة إلى أميرال الأسطول العثماني قليج علي بايلرباي الجزائر الفاعل الأساسي في احتلالها. ثم كرّس الباب العالي نفوذه السياسي على المنطقة بأن وضع إيالات المغرب الثلاث تحت إشرافه[5].ومع وفاته سنة 1587 [1] انتقلت إيالة تونس إلى الإشراف المباشر للباب العالي، ويبدو

---

[1] - Uzunçarsili (Ismail Hakki); *Osmanli Tarîhi*, III. Cilt, 2 kisim, Ankara, 1995, p. 295.
وقد استند الباحث بخصوص هذا الحدث إلى مصدر عثماني دُوّن في أواخر القرن السادس عشر يحمل عنوان منشئات السلاطين، جمع فيه صاحبه وهو فريدون باي، أخبار السلاطين العثمانيين والأحداث التي رافقت توسّعاتهم.

[2] - نحن نرجح أن الشهادتين تتعلقان بحدث واحدا حتى وإن كان التاريخان الواردان بهما غير متطابقين تماما. فمن المرجح أن الحرب أو رد الفعل وقع بعد تاريخ الحدث الوارد في المصدر العثماني أي بعد 1586 وقبل عرض المسألة على المفتي عظوم ، وبذلك يكون تاريخ الصدام بين الإيالتين قد حدث حوالي 1587/ 1588 .

[3] - اعترافا بهذا الدور أسند الباب العالي لكلّ منهما قيادة الأسطول العثماني.

[4]- تمت الإشارة إلى احتلال تونس مرتين خلال القرن السادس عشر من قبل حكام الجزائر: سنة 1534 خير الدين وبالخصوص سنة 1569 من طرف قليج علي. ومن المرجح أن المشاركة العسكرية الجزائرية في تخليص تونس وحلق الوادي سنة 1574 كانت الأهم عدديا.

[5] - كان القبطان، صاحب السلطة على القوة البحرية العثمانية يشرف في التشكيلات الإدارية العثمانية على مجموعة من المقاطعات تسمى بـ" القبطانليكلار" أي إيالات القبطان. يراقب القبطان إيالات المغرب بشكل غير مباشر و يتقاضى منها إتاوات ومداخيل هامة تقدم ايه في شكل ضرائب وهدايا. لمزيد الإطلاع

أن الحكام سعوا إلى ضبط الحدّ الترابي الذي يمتدّ إليه مجال إيالتهم نحو الغرب وفي هذا الظرف نشب النزاع بينها وبين الجزائر .

وفي المستوى الداخلي عرفت إيالة تونس تحوّلات سياسية هامّة دعّمت مكانة العناصر العثمانية المستقرّة بالبلاد. فكما يتجلى من خلال شهادة عظوم نكتشف أن أصحاب القرار في هذا الظرف، أي أولئك الذين شرعوا في التوغل عسكريا وجبائيا في دواخل البلاد، مع ما تلا ذلك من مواجهات حربية مع عساكر قسنطينة وعنابة، والذين اتخذوا قرار عقوبة السجن على بعض أعيان العسكر، والباحثون أيضا عن فتوى شرعية لهذه المسألة، هم الذين تسميهم الوثيقة بـ"اختيار عسكر تونس" أي ضباط الإنكشارية البلوكباشية[1]. فقد أصبحوا المتحكمين في شؤون البلاد، عبر السيطرة على مؤسسة الديوان، تلك الهيئة السياسية والإدارية العليا في البلاد[2]. فلا ذكر في هذه القضية للباشا، مبعوث السلطان العثماني وممثل سلطته بتونس. معنى ذلك أن الحاكم الأعلى للإيالة، قد فقد في هذا التاريخ كل نفوذ فعلي لفائدة العناصر العسكرية المستقرّة بالبلاد والمدفوعة بطموح تكوين مجال ترابي تابع لمدينة تونس، طموح بانت ملامحه بصورة واضحة في النزاعات الحاصلة مع إيالة طرابلس. كما أن هذا النظام، وذلك خلافا للنظام الجزائري، تحالف منذ فترة مبكرة مع الأهالي في بناء المجال وتعكس المحلة هذا التوجه. فقد استعاد الأتراك العثمانيون مؤسسة المحلة التي وجدت أثناء العهد الحفصي والتي كانت لها وظيفة جبائية وعسكرية. وعلى غرار ما كان معمولا به أثناء العهد الحفصي ضمّ جيش المحلة إلى جانب العسكر التركي عناصر محليّة أشارت إليها وثيقة عظوم بلفظ "التلمود". من المرجح كما ذكر مونشيكور استنادا إلى *تاريخ العدواني*، أن التلمود هو الاسم الذي أطلق على المجموعات البدوية المتحالفة مع الشابيّة[3]. كما يعترضنا هذا الاسم في إحدى المراسلات العثمانية التي تخبر عن "عصيان قبائل التلمود بلواء قفصة" [4]. ونحن نعلم أن القبائل المتواجدة في منطقة قفصة كانت من حلفاء الشابية. فهل أن المقصود بعبارة التلمود في قضيتنا القبائل البدوية عموما أم مجموعة دريد أو على الأقل إحدى فروعها[5]؟ لقد كانت هذه القبيلة المحاربة تربطها علاقة

---

[1] - بناءا على ما ذكره ابن أبي الضياف في تعريفه لكلمة اختيار. *الإتحاف*؛ ج. 5، ص. 75. شكل هؤلاء الضباط السامون في هذه المرحلة العناصر المسيطرة على الديوان. إذ أن القضية التي عالجها المفتي عظوم عرضها عليه الفقيه مسعود فتاتة الذي "ذكر أنه عمل بمجلس أحضروه فيه" أي الديوان.

[2] - وهذا الوضع يتماشى مع ما ذكره ابن أبي دينار بخصوص سيطرة البلوكباشية على الديوان. *المؤنس*؛ ص. 200.

[3] - Monchicourt ; *Etudes kairounaises...*, *op. cit.*, p. 162. حول وجود أتباع الشابية في الجنوب الغربي للإيالة قفصة والجريد راجع : عيسى(ل.)؛ *المضاعفات السياسية والإجتماعية للتصوف*، *مرجع مذكور*، القسم الثاني ص 434

[4] - التميمي؛ "الملكية العقارية..."، مرجع مذكور، ص. 208، الوثيقة رقم 20.

[5] - يعترضنا إسم التلمود للإشارة إلى إحدى العشائر المخزنية المكوّنة لعرش أولاد عرفة من قبيلة دريد في القرن التاسع عشر. أنظر *أ و ت.*؛ الدفتر عدد 2023، لسنة 1221هـ[1806].

مصاهرة بالشابيين[1] كما شكلت على ما يبدو حاميتهم العسكرية[2]، ولذلك شاركتهم في العوائد التي كانوا يتقاضونها من أتباعهم لا سيما من الجريد[3]. وذكر ابن أبي دينار أن دريد كانوا " تلاميذ الشابيين"[4]. ولا ننسى أيضا أن دريد كانوا من القبائل المخزنية منذ أواخر القرن الخامس عشر وعاضدوا جانب الجيوش العثمانية في حصار حلق الوادي سنة 1574 . خلاصة القول شرع حكّام تونس العثمانيون اعتمادا على القوى العسكرية النظامية أي العسكر الإنكشاري والقوى المحليّة في توسيع مجال هيمنتهم السياسية نحو الغرب حيث توجد المجموعات القبلية الممانعة للسلطة العثمانية وحيث نصّبوا حامية عسكرية في مدينة الكاف. لنتوقف عند هذا المركز الحدودي الذي قد يكون إحدى العوامل التي ساهمت في الإخلال بالتوازنات القديمة وبالتالي في توتّر العلاقات بين تونس والقوى القبلية المنافسة في الغرب.

ب. الكاف: أو نشأة مدينة حدودية

تحوّلت الكاف في العهد العثماني إلى أهمّ مدينة حدودية. اكتسبت المدينة إسمها (الكاف) وحجمها ووزنها الدفاعي والعسكري في العهد العثماني. لكن كيف كانت بداياتها ؟ وما هي الظروف التي حفت بإنشائها؟ وما هو مدلول تمركز العثمانيين بهذا الموقع؟

رغم الأهمّية الاستراتيجية التي باتت عليها المدينة، لا المصادر المحلّية ولا الأجنبية تسعفنا بشيء حول بدايات التمركز التركي العثماني في هذا المكان ولا عن الظروف التي حفت بهذا الحدث. يشير إليها عظوم في أواخر القرن السادس عشر باسم "عمالة الكاف"، أو "وطن الكاف" ونعثر على عبارة "حصار الكاف" عند ابن أبي دينار، تأكيدا على وظيفتها الدفاعية، أو "بلد الكاف" عند الوزير السراج الذي، خلافا لبقية المواقع أو المدن التي توقف عندها في تحديد إفريقية، لم يذكر شيئا ذا بال بالنسبة إليها[5].

---

[1] - كان دريد أخوال عبد الصمد الشابي. راجع الشابي(علي)، "مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية"، مرجع مذكور,ص. 79.

[2] - يذكر فيرو أنهم كانوا مزارقية الشابية: Feraud (Ch.); "Les Harrars seigneurs des Hannencha. Etudes historiques sur la province de Canstantine" *in Revue Africaine* , 18è année, N° 103 , janvier 1874. p. 143

[3] - بين الأستاذ عبد الحميد هنية وجود رواتب يتقاضاها دريد حتى القرن التاسع عشر من الجريد وهو ما يبين حسب نفس الباحث وجود علاقات هيمنة بين دريد ومنطقة الجريد من ذلك قولهم في سنة 1849 " إن هاته البلاد (أي الجريد) إلينا وإن هذا الراتب أجراه لنا السيد الشابي وتفضل به علينا وليس لأحد علينا فيه جميل" ورد في:
Henia (A.); *Le Grid, ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676 –1840)*, Tunis, 1980. p. 324. note 1.

[4]- *المؤنس*، ص. 162.

[5] - *الحلل* ؛ ج.1، ص. 506. قد يعود عزوف الكاتب عن الحديث عن مدينة الكاف، إلى التخريب الذي نال قلعتها من طرف حسين بن علي انتقاما لموالاتها لابن أخيه علي باشا المتمرد عليه سنة 1727.

حمل هذا الموقع في القديم اسم Sicca veneria أو شقبنارية حسب الترجمة التي خصته بها المصادر العربية، وكانت في العهد الوسيط إحدى المواقع الدفاعية التابعة للأربص[1]. ويبدو أنه لم يفقد هذا الدور خلال العهد الحفصي[2]. كما شكّل أيضا القسم الطرفي من بلاد إفريقية أي المجال الشمالي الواقع تحت هيمنة السلطان الحفصي، وقد يكون إحدى المواقع التي تضمنتها بلاد هوّارة.

بدأت عملية الاستيطان العسكري العثماني بهذا الموقع منذ فترة مبكّرة، إذ نكتشف أنها شكلت في الفترة المتراوحة بين 1577 و 1588، إحدى المقاطعات الإدارية العسكرية (أو سنجقا) التابعة لإيالة تونس. وبذلك نهضت المدينة بالدور العسكري الذي كان للأربص في السابق. ويبدو أن موقعها الجغرافي وحصانتها الطبيعية، كان وراء قرار الأتراك تدعيم مكانتها وتحويلها إلى قاعدة عسكرية[3]. فكانت عبارة عن موقع متقدّم يحمي المجال الشمالي ويرسم الحدّ الذي يمتد إليه النفوذ العثماني في تونس. لكن بقي عليهم التحكّم في المناطق التابعة لهذا السنجق، والتي كانت تحت سيطرة أولاد شنوف أحد فروع أولاد مهلهل، وهي مجموعة قبلية هيمنت عليها وعلى المناطق المجاورة لها. كان أولاد شنوف يعاضدون جانب السلطان الحفصي في حملاته الموجّهة ضد هوّارة الممانعة باستمرار لهيمنته[4]. ثم تدعّم نفوذهم عليها في القرن السادس عشر بفعل ما أصاب الحكم الحفصي من تراجع. وظلوا في هذه الفترة وحتى بداية القرن السابع عشر من العناصر المتشبثة باستقلاليتها، وربما لم يرضوا أبدا بتمركز الأتراك في مدينة الكاف وانتصاب مراقبة سياسية وعسكرية وجبائية دائمة بها. وبذلك أخلّ التواجد العسكري العثماني الدائم بالمدينة بالتوازنات القديمة في المنطقة. إذ إضافة إلى أولاد شنوف وفي مواجهة أتراك تونس العثمانيين القوى توجد قوى قبليّة تسيطر على المجال التخومي الواقع بين الكاف وقسنطينة وهي فصائل الحنانشة وحلفاءهم من الشابية.

---

[1] - حول مكانة الأربص في الجهاز الدفاعي الأغلبي يراجع - الطالبي (محمد)؛ *الدولة الأغلبية* 184 ~ 696 (909 ~ 800) *التاريخ السياسي*، نقله إلى العربية المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985، ص. 740، الإحالة عدد 371.

[2] - يذكر الباحث محمد حسن أنها شكلت أثناء العهد الحفصي إحدى المراكز الواقعة تهت تحت هيمنة هوارة. راجع *المدينة والبادية ...*، مرجع مذكور، ج.1، ص. 208.

[3] - تحتل الكاف مرتفعا من الأرض قائما على قاعدة صخرية من الكلس وهي المدلول، على الأرجح ، من إعطائها إسم الكاف أو دير الكاف في لغة المحليين ، بينما لا توفر الأربص بحكم موقعها في منبسط من الأرض هذه الإمكانيات الدفاعية وهو ما يفسر الخراب الذي لحقها أثناء القرن السادس عشر.
ومن المستبعد أن يكون لفظ الكاف منحدرا من عبارة الكهف مثلما ذكر ذلك الطالبي (م)؛ "الكاف" في *دائرة المعارف التونسية*. نشر بيت الحكمة، قرطاج- تونس، الكراس 3/1992، ص. 82.

[4] - نعثر على ذكر لهذه المجموعة عند الزركشي الذي يصنفهم ضمن المجموعات المتحالفة مع السلطان الحفصي في مواجهة أمراء المقاطعات الغربية بجاية وقسنطينة.

ج. القبائل التخومية أو التشبّث بالعلاقات الوسيطية

تقدم *أجوبة* عظوم مجموعة الحنانشة كقوة تنافس حكّام تونس على المجال في مستوى التخوم الغربية، إذ نراها توفر الحماية للرعايا المتنصّلين من دفع المجابي إلى حكام تونس، كما نفترض أنها استنجدت في هذا الظرف بالعسكر التركي في كلّ قسنطينة وعنابة وبذلك جرّت الإيالتين إلى مواجهات مسلحة. وبذلك شكّل الفضاء التّخومي بؤرة توتّر. لنحاول التعرّف على المجموعات المذكورة.

- **الحنانشة**

أصبحت مجموعات الحنانشة تهيمن على المجال الذي كان يُدعى في العهد الحفصي بوطن هوّارة. سوف نتوقف في البداية عند الخصوصيات السياسية لهذه المجموعة القبليّة لأن الممارسات التي نلاحظها لدى الحنانشة في علاقتها بالحكم العثماني في تونس، هي في الواقع مواصلة لتلك التي كانت لهوّارة حتى أواخر العهد الحفصي. كانت هوّارة عبارة عن ائتلاف قبلي[1]، سيطر على مجال غطّى المنطقة الواقعة بين ما كان يعرف في العهد الحفصي ببلاد افريقيّة أو عمالة السلطان شرقا، وعمالة قسنطينة غربا وما بين عنابة شمالا ومنطقة تبسّة جنوبا [2]. فكان وطن هوّارة بذلك عبارة عن منطقة عازلة. مجال شاسع، لكنه كان، على غرار المجال الحفصي، مائعا. إذ يتمدّد في فترات ضعف المخزن الحفصي ليشمل المناطق التليّة ويصل حتّى مشارف الوطن القبلي، أو ما كان يسمى في ذلك العهد بجزيرة شريك [3]، ثم يتقلص إلى ما وراء وادي سرّاط وقلعة سنان عندما يعود إلى المخزن عنفوانه. تمتّعت مجموعات هوّارة بهامش كبير من الحريّة جعلها تستقلّ أحيانا عن الحكم الحفصي في مراكزه بكلّ من تونس وقسنطينة، ففي أواخر القرن الرابع عشر، نجدها تضرب نقودا خاصة بها وتستعملها[4].

من المفيد أخيرا أن نشير إلى أن هذه المجموعة كانت تنحاز أثناء المعارك الحاصلة بين السلطان الحفصي وحكام " الثغور الغربية"، إلى أمراء قسنطينة. ففي المعركة التي دارت رحاها سنة 1438 في تيفاش قرب واد سراط بين أبي عمرو عثمان وأمير بجاية أبي الحسن بن أبي فارس بن عبد العزيز، نجد انحاز الحنانشة إلى الأمير المتمرّد، فيما كان عرب إفريقية مثل أولاد شنوف (في

---

[1] - جمع عددا من القبائل العربية والبربرية مثل وشتاتة ودريد وحكيم وشارن وونيفة وورغة. برنشفيك ؛ *إفريقية في العهد الحفصي*، مرجع مذكور، ج.1، ص. 333. حسن ؛ *المدينة والبادية؛* مرجع مذكور، ج.1 ، من ص.205 إلى ص.210.

[2] - انظر الخريطة المصاحبة. ص. 123

[3] - حسن ؛ *نفس المرجع*، ج.1، ص. 209.

[4] - حسن؛ *المدينة و البادية*، مرجع مذكور، ص.210.

منطقة الكاف) من أولاد مهلهل من جملة أتباع السلطان[1]. وبذلك رسمت هذه التحالفات "الحدّ" بين مجال السلطان الحفصي أو بلاد إفريقية و هوارة أو ما بات يسمى في فترتنا بالحنانشة. ودعّمت الأزمة التي عرفتها إفريقية الحفصية في القرن السادس عشر وزن القبائل القويّة عدديّا وبالتالي عسكريا. وبذلك حافظت المجموعات التليّة على مكانتها كقوة مسيطرة.

تمثل أهمّ تحوّل عرفه وطن هوّارة في بروز مجموعة الحنانشة كقوّة مسيطرة على هذا المجال منذ القرن الخامس عشر. استغلتّ عشائر الحنانشة الفراغ السياسي الذي صاحب اضمحلال الملك الحفصي من جهة، وموقعها الهامشي بالنسبة لمحاور النزاع، التي كانت بالأساس ساحلية أو قريبة نسبيا من الساحل، من جهة ثانية، لكي تنفرد بالنفوذ في مناطقها، وتفرض هيمنتها على المراكز الحضرية ومناطق الاستقرار[2]. تتفق الشهادات الأجنبية والمحلية حول أهميتها العسكرية والعددية لعشائر الحنانشة ونزعة الاستقلال التي تميّزها[3]. تذكر شهادة تاريخية تعود إلى 1629 أن نجع الشيخ خالد بن نصر الحناشي يحتوي على عشر خيام أصحابها من اليهود يقومون بضرب السكة[4]. وتصف وثيقة أخرى محرّرة باللغة العربية ومضمنة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تعود إلى سنة 1629، نجع خالد المذكور بـ"الكبير" محددة امتداده من "وطن قسنطينة وعنابة والسحرا (أي الصحراء) إلى الحدادة المعلومة بين وطن الجزائر وتونس". يضيف صاحب الشهادة بأن القوة العسكرية للشيخ تقدّر" بخمسة آلاف فارس يكونو فيهم ألف تذرب بالنار (تستعمل أسلحة نارية) على الخيل أما الترّاس خلق كثير وأما نجعه في قداش (أي كم عدده) ازداد من دوار لم نقدر نحصيهم بالعدد لكثرتهم"[5].

واصلت المجموعة، العلاقات القديمة التي ربطتها بمجال إفريقية، إذ فرضت هيمنتها على المنطقة المجاورة لها[6] حيث توجد عروش تربطها بها علاقات قرابة دموية (ونيفة أو ورغة...) وتاريخية، وهو ما جعلها تدخل في صراع مع الحكم التركي في تونس. ويزداد الوضع تعقيدا إذا ما

---

[1] - وكان الأمير المذكور قد "دعا لنفسه" مكونا ملكا مستقلا عن تونس. عن هذه المعركة يراجع برنشفيك؛ *تاريخ إفريقية*، مرجع مذكور، ج.1 ، ص.274. أو الزركشي؛ *تاريخ الدولتين*، ص. 138.

[2] - أشار الوزان في عدة مناسبات إلى قوة المجموعات الهوارية واستقلالها عن السلطة الحفصية في كل من قسنطينة وتونس. الوزان؛ *وصف إفريقيا*، مصدر مذكور، ص. 64.

[3] - أحاط المؤرخ محمد الهادي الشريف في أطروحته بالمعطيات البشرية والسياسية المتعلقة بمجموعة الحنانشة وعلاقتها بالحكم التركي العثماني في كل من قسنطينة و تونس. لمزيد الإستفادة:
Cherif (M-H.); *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Ali* (1705 – 1740) , publication de l'Université de Tunis, 1986, t. 2, p. 50 et suivantes.

[4] - Roy (B.); "Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les Tunisiens", *in Revue Tunisienne*, n° 122, 1917, p. 191.

[5] – وهي شهادة محررة باللغة العربية و توجد في *Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatique*, Alger 1604 – 1719, Série Mémoires et documents, folio 20.

[6] - لنذكر بأن المجموعات التالية ورغة، وونيفة، ووشتاتة التي باتت تابعة لمجال إيالة تونس في الفترات اللاحقة هي في الأصل مجموعات هوارية.

علمنا أن بعض فصائل الحنانشة كانت لها علاقات وطيدة بالطريقة الشابية[1] التي كانت بدورها تمثل مع حلفائها طرفا فاعلا ومنافسا لسلطة حكام تونس في هذا الفضاء التخومي.

♦ الطريقة الشابية

كونت الشابيّة، كما يتضح من خلال المصادر العثمانية[2]، والقوى القبلية المنضوية تحت رايتها أو ما سماه فيرو بـ"الكنفدرالية الشابية" [3]، عنصرا آخر في هذا النزاع. في الواقع ليس لهذا الطرف حضور في شهادة عظوم لكن وجودها في هذا المجال من ناحية، ومكان "أركو" المذكور في المصدر العثماني كسبب للنزاع من ناحية أخرى، يجعلنا نعتبر أنها كانت طرفا فاعلا في هذه الأحداث. امتدّ المجال الذي واصلت السيطرة عليه في أطراف إيالة تونس. وخلافا لما نقلته إلينا المصادر من روايات حول قوّة الحركة وصمودها أمام الأتراك[4]، فإنها دخلت ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر، مرحلة التهميش التاريخي. ففي مستوى الفعل السياسي والعسكري تزامن تراجع الطريقة مع حدث إجلاءها عن القيروان سنة 1557 من طرف درغوث باشا كما أشرنا إلى ذلك سابقا، ثم قتل زعيمها محمد بن أبي الطيب سنة 1560. وفي المستوى الجغرافي انكفأت نحو حلفاءها في الغرب – بين سهول مجردة العليا ومنطقة تبسّة، أو " أركو" حيث يوجد الحنانشة وحيث كان الوجود التركي ضعيفا أو منعدما. امتدّ المجال الذي مارس فيه الشابية نفوذهم تقريبا على الشريط التخومي الواقع في أطراف إيالة تونس من سهول مجردة العليا شمالا حتى الجريد جنوبا[5]. ففي هذه الربوع تمكّن الشابية من المحافظة نسبيا على نفوذهم السياسي والديني، بفضل السند العسكري الذي وفره لهم أتباعهم من ناحية، وموقعهم الهامشي من جهة ثانية. لنذكر أيضا أننا عندما نتحدث عن التحالف بين القوى القبلية، فإن هذا الوصف لا يجب أن يحجب عن أنظارنا الضعف الهيكلي الذي كانت عليه تلك المجموعات والمتمثل في تعدّد مواطن الصدوع بينها. فقد كانت تخترقها انقسامات تتحدد بالمصالح الذاتية لكل منها. وحتى في صلب القبائل المعترفة

---

[1] - العدواني (محمد بن محمد بن عمر)؛ *تاريخ العدواني*، تحقيق و تقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996، ص. 175. وسنشير إلى هذا المصدر كما يلي: *تاريخ العدواني*

[2] - ارتبط موقع "أركو" المذكور سابقا بالشابية وكان معقلهم الأخير كما سنرى ذلك لاحقا.

[3] - أطلق فيرو هذه التسمية على النفوذ الديني و السياسي الذي تمتعت به الشابية لدى الجماعات التخومية.

Feraud (Ch.), " Les Harrars seigneurs des Hanencha. Etude historique sur la province de Constantine", *in Revue Africaine*, 18è année, n° 103, Janvier 1874 et n°104, Mars 1874, p.135.

[4] - مثلما يتضح في *تاريخ العدواني*، الصفحات من 174 إلى 180.أو *المؤنس*؛ ص. 236.

[5] -أشار صاحب تاريخ العدواني إلى هيمنة الشابية وحلفاءهم دريد على المنطقة عندما ذكر أن " كان زمام الجريد في يد الشابي ولا يقع خلاص إلا على يديه". *تاريخ العدواني*، ص. 222. حول تشتت الشابية بعد 1557 ولجوءهم إلى قفصة والجريد راجع : عيسى (ل) ؛ مرجع مذكور، الجزء الثاني ص. 434.

بسلطة الطريقة، كانت هناك فصائل معادية لها [1]. كما وجد التوتر حتى بين أبناء الشابية أنفسهم إذ كانوا على ما يبدو، تمزّقهم خلافات داخلية حول الزعامة الروحية والأحقية في تقبل الإرث الرمزي للطريقة ومواصلته[2]. ولا ننسى أخيرا أن المجال الذي مارس فيه الشابيون هيمنتهم لم يكن، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، متماسكا ولا متواصلا، بل مقسما ومجزأ بسبب نمط العيش السائد.

خلاصة القول، يمكن تصوّر الوضع الجغراسياسي على التخوم في أواخر القرن السادس عشر كما يلي: هيمنت مجموعة الحنانشة على مثلث ترابي يمتدّ بين عنّابة وقسنطينة وتبسّة ووادي سرّاط[3]. أما أولاد شنوف، فقد امتد مجال هيمنتهم على منطقة الكاف بسهوله الخصبة مثل عبيدة والزوارين ونبر حتى جهة مكثر[4]، فيما امتد مجال الشابيّة حتى منطقة الجريد [5]. أخلّ التوغّل العسكري والجبائي الذي قاده حكام تونس في اتجاه الغرب بالتوازنات السابقة وكان مصدر اضطرابات، نعثر على صداها في الأرشيف العثماني، الذي يبرز الحنانشة والشنانفة والشابية كأسماء تعبّر عن الفوضى وعن الرفض للحكم التركي العثماني[6]. تحوّل المجال التخومي في هذه الفترة إلى رهان بين القوى المحلّية من جهة، وحكّام تونس من جهة أخرى. وهو ما أفضى إلى حصول اصطدامات بينهما سرعان ما تحوّل إلى مواجهات بين عسكر تونس وبين القوى العسكرية التركية المرابطة في كلّ من قسنطينة وعنّابة التي هبّت في هذا الظرف لنجدة الحنانشة .

د. ظاهرة جديدة : اللجوء إلى الشرع لفضّ المشكل "الحدودي"

من الملفت للانتباه أن السعي إلى إيجاد حلّ للنزاع الترابي الحاصل بين الإيالتين في هذا الظرف، لم يحسم كما كان يحدث في الفترات السابقة لحلول العثمانيين، بالحرب أو بالتفاوض بين السلط

---

[1] - مثل الفراشيش . يذكر إلياط أن أحد زعماء الحنانشة الأقوياء (ربما علي الحناشي) كان في علاقة عدائية بعبد الصمد الشابي ص. 132. حول المجال الشابي و الانقسامات بين مختلف مكوناته و لا سيما العداوة بين زعماء الحنانشة و الشابية راجع :

- Feraud , « Les Harrars … », *op. cit.*, p. 133.
- Monchicourt ; *Etudes Kairouanaises…* , *op. cit.*, p. 136 et suivantes .

[2]- Pignon ; « Un document inédit … », *op. cit.*, p.132

[3] - هذا التحديد تضمنته وثيقة محرّرة باللغة العربية في الأرشيف الفرنسي يعود تاريخها إلى سنة 1630، وهي عبارة عن جرد لأسماء المجموعات القبلية المتعاملة مع مركز الباستيون قرب عنابة.

Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Alger 1604 – 1719. Série Mémoires et documents, folio 20.

[4] - يراجع التقرير الذي قام به الأسير إلياط سنة 1615 في:

Pignon (J.); " Un document inédit sur la Tunisie au début du XVIIè siècle", *in Les Cahiers de Tunisie*, t. IX, n° 33 / 34 / 36, 1er, 2è et 33è trimestre, 1961. p. 132

[5] - كانت للشابية علاقة وطيدة بالجريد مثلما نلاحظه في مواضع عديدة من *تاريخ العدواني* . ص. 260.

[6] - يقول إلتر اعتمادا على الأرشيف العثماني: "كانت تقيم في المنطقة بين لواء قسنطينة وبين تونس عدد من القبائل الشرسة الفوضوية والمتمردة وكانت أهم هذه القبائل الحنانشة والحرار وبني شنوف في الكاف". *الأتراك العثمانيون*...، مرجع مذكور، ص. 298. ويضيف الباحث في مكان آخر أن "شيخ عرب تبسة التابعة للحنانشة حاول الثورة ولا يدفع الإتاوة ". *نفس المرجع*؛ ص. 290.

العسكرية والسياسية، بل بالبحث عن فتوى شرعيّة. اختارت السلطة العثمانية في تونس استشارة قضاة المالكية من أهل البلاد في هذه المسألة. فمجمل العلماء المذكورين في شهادة عظوم من المحليين المنتمين إلى المذهب المالكي. فالمفتي عظوم من عائلة عريقة اشتهرت بالعلم وبتولّي المناصب الشرعية كالقضاء والإفتاء [1]. أما محمد قشور فهو أوّل من شغل وظيفة نائب القاضي الحنفي (أو القاضي أفاندي) بتونس، وينتمي الفقيه مسعود فتاتة أيضا إلى عائلة فقهاء مالكية شغلت وظائف دينية تواصلت حتى القرن الثامن عشر، وكان الحاج سالم النفاتي أوّل من شغل وظيفة الإفتاء إلى جانب نائب القاضي في بداية العهد العثماني بتونس[2]. ما معنى الاحتكام إلى الشرع في حلّ المشكل التّخومي بين الإيالتين العثمانيتين؟ وما معنى اللجوء إلى الفقه المالكي في زمن أصبح فيه المذهب الحنفي مذهب الفئات الحاكمة؟

يندرج التعاون بين الحكام والعلماء المحليين في إطار سياسة عامّة انتهجها الحكّام العثمانيون بتونس ولمسنا إرهاصاتها منذ انتقال البلاد إلى حوزة الإمبراطورية، تمثلت في مساهمة المحليين من الأعيان في إعادة بناء السلطة والمجال. فهؤلاء العلماء يمثلون ذاكرة المجال الحفصي والوثيقة تستعمل عبارات نابعة من التداول المحلي مثل "الحقوق المخزنية"، كما تورد أسماء علماء يحققون التواصل بين الإرث الحفصي وإيالة تونس العثمانية. ولا أدلّ على هذا التعاون من هذا الحلّ الذي قدّمه عظوم لهذه القضية. فقد ارتأى المفتي تبرئة جانب المسجونين من عسكر تونس، اعتمادا على غياب أدلة تدينهم أو تثبت مسؤوليّتهم فيما حصل من عنف أثناء المواجهات بين الإيالتين. وبذلك يمكن قراءة هذا الموقف كمساندة واضحة من جانب المفتي المنتمي إلى الوسط المحلي، لطموحات حكّام الإيالة الترابيّة. ويمكن اعتبار استشارة علماء المالكية انعكاسا لإرادة حكّام الإيالة المستوطنين بالبلاد تحييد القاضي الحنفي الموفد من إسطمبول، والغريب عن البلاد والذي كانت تربطه علاقة وطيدة بقاضي إسطمبول[3].

لكن إسطمبول لم تكن غائبة عن هذا الحدث الحدودي بين الإيالتين، فقد بادرت بإرسال مبعوث من طرفها لإحلال الصلح بينهما ولمساعدتهما على تصفية المسألة الحدودية. فالحضور العثماني هنا

---

[1] - قاسم (أحمد)؛ *أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم*، شهادة التعمّق في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1982.

[2] - بن الخوجة (محمد)؛ *صفحات من تاريخ تونس*، تقديم و تحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي 1986، ص. 188.

[3] - كان القاضي الحنفي يراقب ما يجري على المستوى الداخلي للإيالة ويكتب في ذلك تقارير يومية ترسل إلى إسطمبول. حول مهام القاضي الحنفي في الإيالات يراجع:

Veinstein(G.);" l'Empire dans sa grandeur (XVIè siècle)", in *Histoire de l'Empire Ottoman*, sous la direction de Robert Mantran, Paris- Fayard, 1998, p. 209.

يعطي طابعا رسميا للتوسّع التركي بتونس وبالتالي يكرّس استقلالية كلّ إيالة وتمايزها ضمن الإطار العثماني.

يمكن قراءة حادثة الصدام بمختلف ملابساتها، كخطوة أولى في مسار تكوين مجال مستقلّ تابع لإيالة تونس يضبطه القانون. وسيتجلى هذا الهاجس بأكثر وضوح خلال الثلث الأول من القرن السابع عشر.

3. المواجهة الثانية وبدايات التقنين

تجدّدت المواجهات بين إيالتي تونس والجزائر في 1613- 1614 وأفضت إلى قيام أوّل اتفاقية حدودية بين إيالات المغرب.

أ. الحدث والمصادر التاريخية

لم تخلّف أحداث الصّراع الذي جدّ بين الإيالتين خلال الربع الأوّل من القرن السابع عشر سوى آثارا باهتة في المصادر المحليّة. فجلّ المعلومات المتعلقة بهذين الحدثين أوردتها مصادر أجنبية. لا يتجاوز ما خصصه ابن أبي دينار لهذه الواقعة في مؤلّفه بعض الأسطر إذ يقول "وفي أيامه (أي يوسف داي) في سنة اثنين وعشرين وألف (1613) كانت محلّة الجزائر الأولى ولم يقع بينهما قتال"[1]. ونعثر على هذه الرواية بالاقتضاب نفسه لدى الوزير السرّاج[2]. هل يجد هذا التكتّم تبريره في تعارض تلك الأحداث مع المبادئ الإسلامية القائمة على الأخوة الدينية بين المسلمين.

تمّت الإشارة إلى أحداث 1613-1614 في بعض الأسطر ضمن اتفاق الصلح الذي دُوّن لاحقا أي في سنة 1628 بين الإيالتين. إذ نجد في مقدّمة الوثيقة تذكيرا بما وقع سنة 1614 من "مشاحنة بين العسكرين عسكر تونس وعسكر الجزائر، وموجبه ضبط الحدادة بين العمالتين"[3].

ونعثر على أكثر تفاصيل حول هذه الواقعة في رواية الأسير إلياط الذي عايش أحداثها ودوّن أطوارها[4]. يحمّل إلياط مسؤوليّة حصول النزاع بين الإيالتين إلى عرشي أولاد مسعود وأولاد قانة التابعين للحنانشة، والذين استنجدا بعسكر الجزائر لما تعرّضت أملاكهما إلى الإتلاف (حرق مزارعهما وانتزاع الدواب) في صائفة 1612 من طرف محلة تونس. ويضيف صاحب التقرير، أن حاكم الجزائر هدّد باجتياح مدينة تونس وتخريبها، إذا لم يستجب حكامها إلى شروطه المتمثلة

---

[1] - *لمؤنس*، ص. 207.

[2] - *الحلل*؛ ج. 2، ص. 359.

[3] - *الحلل* ؛ ج. 2، ص. 361.

[4] - خصص بينيون ترجمة لهذا الشخص ولظروف أسره وإقامته بتونس ضمن مقدمة التحقيق الذي قام به للنص المدون من طرف هذا الأسير Pignon ; "Un document.." ، *op. cit*

في تقديم تعويضات (منتجات فلاحية) للقبائل المتضررة، وتسليمه رمضان قائد المحلة في التاريخ المذكور للاقتصاص منه[1]. وبما أن الطرف "التونسي" لم يستجب للتهديدات المذكورة، فقد استعد الطرفان للقتال في شهر سبتمبر من سنة 1613، لكن لم تحدث مواجهات بسبب تدخّل الأولياء والعلماء لإحلال الصلح بين المتنازعين [2]. يتفق هذا التقديم للأحداث مع ما ذكره "مارسال أتاردو" في التقرير الذي أعدّه حول أحداث 1628[3].

توحي الأحداث المذكورة بنفس ملابسات القضية التي تضمنتها وثيقة عظوم: فمسرح الأحداث وإن انتقل إلى الشمال هو ذاته أي المنطقة التخومية، والفاعلون كذلك الحكّام في تونس من جهة، والمجموعات التخومية المسندين من طرف عسكر الجزائر من جهة ثانية. و عموما يمكن القول أن مشكل التخوم والتداخل بين المجموعات ذات الانتماء الضبابي كانت وراء اندلاع النزاع مرّة أخرى بين الإيالتين. لكن ما هي التطوّرات الطارئة على العلاقة بين السلطة الحاكمة في تونس والمجموعات التخومية في هذه المرحلة من القرن السابع عشر.

ب. الحكم العثماني في تونس والمجموعات التخومية في بداية القرن السابع عشر: سياسة التطويق والاحتواء

هل يمكن معرفة الامتداد الغربي لإيالة تونس في بداية القرن السابع عشر؟ ففي الشمال واعتمادا على شهادة أتّاردو نلاحظ أن محلّة رمضان باي ومماليكه، كانت تصل إلى المنطقة الجبلية بالرقبة[4]. وفي اتجاه الجنوب كانت للسلطة العثمانية في تونس تراقب المراكز التالية سنجق الكاف وسنجق قفصة، وكذلك بلاد الجريد حيث توجد حاميات في كل من نفطة وتوزر. ولكن خارج هذه القواعد العسكرية ظل الوضع السياسي في غاية الضبابية. ففي الفضاء المحيط بمدينة الكاف توجد مجموعات مستقرة تتعاطى أنشطة فلاحية متنوعة خاضعة لدفع المجابي لتونس، لكنّ أهم خطر هدّد أمن هذه المنطقة ونافس السلطة التركية في سيادتها عليها، هو تعرّضها باستمرار إلى تهديدات الشابية وحلفاءها من جهة ولاعتداءات الحنانشة المتكرّرة من جهة ثانية ولهيمنة القبائل المتنفذة في الإيالة مثل أولاد شنّوف. نكتشف من خلال كتاب *العدواني*[5] أن منطقة إفريقية، أي الجهة الشمالية

---

[1] - *نفس المصدر*، ص.135.

[2] *نفس المصدر* والصفحة.

[3] - لمزيد الإطلاع على أسباب النزاع يراجع: Roy (B) ; “Deux documents inédits. .. ”, *op. cit.*, p.184.

[4] - وهو ما نستنتجه من أحداث المواجهات بين عسكر المحلة التي يقودها رمضان باي وعشائر الحنانشة (أولاد مسعود وأولاد قانة). Pignon (J.); “ Un document inédit... ”, *op.cit.*, p. 134.

[5] - لنوضح في هذا الصدد أن رجوعنا إلى كتاب العدواني لا يعني أننا نعتبره مصدرا تاريخيا نقرأ من خلاله أحداثا واقعية. فالتواريخ الواردة به والأحداث التي تضمنها متداخلة وضبابية. لكن أخبار الملاحم والمعارك التي ذكرت

للبلاد (ذكرت منها في هذا المصدر سهول الدخلة وباجة وتاستور والسلوقية، ومجاز الباب) كانت مستهدفة أكثر من غيرها إلى إغارات القبائل التخومية ونهبها[1]. بينما أصبح الشنانفة، أو قسما منهم في هذا التاريخ، متعاونا مع السلطة التركية، التي قد تكون أسندت إلى البعض من أعيانهم مهمّة الإشراف الجبائي على المنطقة. يخبرنا إلياط أن سليم (أو سالم[2]) شيخ أولاد شنوف كان، حوالي 1610، يستخلص المجابي من العروش المستقرّة في المناطق الفلاحية التابعة للكاف لفائدة السلطة التركية المتمركزة بالمدينة[3].

يكشف تواتر الحملات العسكرية أن الحكّام منذ عهد عثمان داي، وربما قبله، اعتمدوا استراتيجية واضحة تجاه المجموعات التخومية وهي مهاجمتها باستمرار وإرهاقها ورفض مهادنتها[4]، بهدف القضاء على الاضطرابات والغموض السائد في المنطقة، وذلك عبر نسف نفوذ الشابية والقوى القبلية المتحالفة معها في الداخل وعبر تحييد الحنانشة من الخارج[5]. وتندرج هذه المواجهات ضمن إستراتيجية شاملة ترمي سياسيا إلى إعلاء سيادة الحكام على المنطقة، واقتصاديا، إلى حماية مناطق الإنتاج الفلاحي الخصبة حيث استقرت العديد من المجموعات وحيث استوطن كذلك عدد من الأتراك[6]. تمثلت هذه الاستراتيجية أولا في سياسة المحاصرة، وشكّل تشييد قلعة في مدينة الكاف في سنة 1612، إحدى علاماتها البارزة[7]. مثّل هذا القرار حسب رأينا، ردّ فعل على تكثّف اعتداءات القبائل القوية على مناطق الإيالة الشمالية، تحييدا لمجموعات الحنانشة. كما تواترت الحملات العسكرية المدمّرة على الدواخل لا سيما الطرفية منها، تلك التي ظلت ممانعة للهيمنة العثمانية والتي مثلت الركيزة المادية للقبائل التخومية مثل منطقة الجريد الواقعة تحت الهيمنة

في هذا الأثر قد ارتبطت بأسماء أماكن دون أخرى وقبائل اعتبرناها رموزا دالة على العلاقات التي ربطت بينها و بين المجال والسلطة العثمانية. حول كتابة التاريخ في كتاب العدواني لا سيما فيما يتعلق بأسطورة أولاد الهادف يمكن الاستفادة من:

Henia(A.); "Mémoire d'origine d'un lignage dominant le pouvoir localà Tozeur (XVI°-milieu du XIX°s.), In *Mélanges offert à Mohamed Talbi à l'occasion de son 70è anniversaire*, Pub. de Faculté des Lettres de la Manouba , p. 125-148.

[1] -*تاريخ العدواني؛ الصفحات*. 95 ، 107، 175، 255.

[2] - حسب ما نجده في *نفس المصدر* ؛ ص. 156.

[3] - Pignon (J.); " Un document inédit…", *op. cit.* , p. 132.

[4] - نجد صدى للمواجهات المتكررة بين السلطة التركية العثمانية بتونس و الجماعات التخومية في كتاب العدواني. *تاريخ العدواني* ص. 173- 224-225. وكذلك صمن التقرير الذي دونه إلياط Pignon ; " Un document inédit…", *op. cit.* , p. 13 .

[5] - أنظر على سبيل المثال إحدى مظاهر هذه السياسة المتمثلة في الصراع بين المخزن و أبي الغيث القشاش حول الموارد الجبائية المستخلصة من الرعايا التابعين إلى الزاوية القشاشية Bargaoui (Sami) ; L'hagiographe et l'historien : les pièges de l'écriture", *in Correspondances*, *IRMC* , n° 57, Juillet – Aout – Septembre 1999, p. 6.

[6] - Pignon ; "Un document ..", *op. cit.*, p. 132.

[7] - تم ذلك في عهد يوسف داي. *نفس المصدر*. ص. 123.

الشابيّة[1]. قاد الداي عثمان بنفسه حملات عسكرية ضدّ مدن الجريد، نسف دورها واستحوذ على ثرواتها وقتل زعماءها[2]. وبذلك حقق الحكم العثماني من وراء اكتساحه لمنطقة الجريد، هدفا مضاعفا تمثل أولا في التقليص من وزن النفوذ المحلي عبر ربطه بالحكم في تونس، ثم استثناء هذه المنطقة من مراقبة الشابية وحلفائها وحرمانهم، من نقطة ارتكاز ذات وزن اقتصادي هامّ في الجنوب[3]. وفي ذات الوقت أرهق عثمان داي عبد الصمد الشابي زعيم الطريقة الشابية بتنظيم حملات متكرّرة ضدّه بهدف القضاء عليه[4]. ففي سنة 1607 أو 1608[5]، هاجمه عثمان داي شيخ مؤلبا عليه المجموعات القبلية المجاورة له محاولا إخضاعه. كما شملت المواجهات بين الحكم التركي العثماني المستقرّ في تونس والمجموعات القبلية كامل الشريط التخومي. فبالتأمل في أسماء المواقع التي كانت مسرحا لتواتر المواجهات بين هذه الأطراف والواردة في كتاب *كتاب العدواني*، وهي: قفصة، وبرماجنة[6]، وعين شبرو[7]، وواد الرمل[8] (جنوب غربي الكاف)، والزغالمة، ودوفان[9] والجريد[10]، يتضح أن المنطقة التي كانت رهانا بين السلطة في تونس والمجموعات المذكورة هي ذلك الشريط التخومي الذي أشرنا إليه سابقا. ويبدو أن تحديد المجال بين المجموعات التابعة لإيالة تونس والحنانشة، كان من بين الحلول التي ارتأتها السلطة التركية في تونس خلال هذه الفترة[11]. لقد كان هاجس الحكام العثمانيين في هذه المرحلة وذلك حسب ما نفهمه من تواتر الحملات العسكرية وضع حدّ لظاهرة مقاسمة المجموعات القوية في مراقبة المجال والقضاء على حالة الغموض والتداخل السائدة في مستوى التخوم [12]. نجد صدى لهذا الواقع عند ابن أبي دينار

---

[1] - مواردها فلاحية (إنتاج التمور) وحرفية، وتجارية إذ كانت ملتقى شبكة تجارية نشيطة وفي طريق القوافل الصحراوية. كانت كما يوضحه *تاريخ العدواني* تربطها شبكة علاقات كثيفة ببلاد السوف وبمدن دواخل البلاد مثل القيروان وتونس .

[2] - كما تعرض بلد سدادة في هذا الظرف، إلى معاملة مشابهة. *المؤنس* ، ص. 204.

[3] - حول حملات عثمان داي على الجريد يمكن الاستفادة من التقرير الذي أعده إلياط: Pignon; *op.cit.*, p. 122. وهي شهادة تتطابق مع ما ورد في *المؤنس*؛ ص. 204.

[4] - Pignon ; *op. cit.*, p.13 .

[5] - نظمت هذه الحملة حسب إلياط ثلاث سنوات قبل وفاة الداي عثمان . *نفس المصدر* و الصفحة . كما يورد مقديش بعض هذه المواجهات، إذ يذكر أنه في سنة 1608 " عركو (أي وقت محاربة) بلاد أركو والحملاجي (أي الذي قاد الحملة) بابا عجم " راجع مقديش (محمود)؛ *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار*، مصدر مذكور، ص.90.

[6] -*نفس المصدر*؛ ص. 171.

[7] -*نفسه*؛ ص. 172.

[8] -*نفسه*؛ ص. 172 و 184.

[9] -*نفسه*؛ ص.179، 184.

[10] -نفسه؛ تكرر ذكر الجريد كمعقل من المعاقل الشابية في عدة مناسبات، ص. 233.

[11] - أنظر *كتاب العدواني* حيث يروي الكاتب أن صاحب تونس طلب من الزغالمة ودوفان التصدي للشابية و"قسمة الأرض بينهم"، ص. 184.

[12] - نجد إشارة إلى هذا التداخل والغموض في كتاب *تاريخ العدواني* حيث خاطب شخص أحد مشايخ الحنانشة قائلا "يا حنّاشي أنت لك نصف افريقية ولك نصف قسنطينة". *تاريخ العدواني*، ص. 211.

الذي يذكر أن الشيخ خالد بن نصر الحناشي "يتشامخ بأنفته على العمالة التونسية ويمتد في وطنها".[1]

وبذلك عمّق التغلغل المخزني في المجال الداخلي الانقسامات في صلب المجموعات التخومية، وزاد في الإخلال بالتوازنات القديمة. إذ وقع ربط البعض منها بالسلطة فأصبح متعاونا معها مثل مجموعات دريد أو البعض منها و البعض من مشايخ أولاد شنوف وكذلك البعض من فصائل الحنانشة[2]. وبذلك وجدت المجموعات التخومية نفسها تدريجيا، مطوّقة شرقا وجنوبا من طرف الأتراك العثمانيين المتركزين في المدن الهامة مثل قسنطينة وعنابة في الجزائر وباجة والكاف وقفصة والجريد من جهة ثانية. و أرهقها إلحاح الحكام في تونس عبر تواتر الحملات العسكرية. وبذلك عرقل الحضور العسكري التركي المستمر في المنطقة، المجموعات القوية عن مواصلة الممارسات التي تعودت عليها زمن الحكم الحفصي كفرض الإتاوات على مناطق الاستقرار الفلاحي. فازدادت وضعيتها هشاشة. فكانت ردود فعلها متنوعة.

واجهت المجموعات التي بقيت على هامش النفوذ العثماني في الإيالتين، الحنانشة والشابية وحلفائها، عنف حكام تونس بعنف مماثل. إذ تكثفت هجوماتها على مناطق الاستقرار بسهول مجردة أو ما يعرف ببلاد افريقية. وكانت المجموعات المستقرّة تلجأ في غالب الأحيان إلى طلب النجدة من الأتراك في تونس[3]، الأمر الذي يزيد في حدّة العنف بين الطرفين. كما استهدفت هجومات القبائل التخومية أيضا السلطة التركية ذاتها أو رموزها مثل المحلة. ففي سنة 1608، وصلت إغارات أولاد قانة، (وهي إحدى عشائر الحنانشة)، الرافضة للوضع الجديد المترتّب عن سياسة المركزة والمراقبة التي فرضها الأتراك العثمانيون والسكان المتعاونين معهم أو الخاضعين لهم، إلى أبواب تونس. حيث خربوا ممتلكات الأهالي والأتراك وقتلوا البعض منهم. وبعد سنوات، ودائما حسب رواية إلياط، وتحديدا في صائفة 1611، هاجمت محلة رمضان باي مواطنهم وأحرقت مزارعهم[4]. ثم تجدّدت المواجهات في صائفة 1612، على التخوم الشمالية الغربية ووضع وجها لوجه عسكر المحلة الصيفية وتحالفا قبليا جمع بين أولاد مسعود وأولاد قانة التي توجد مواطنها في المنطقة الغربية المجاورة لخمير وفي الجنوب الشرقي لعنابة. يعكس تكرر المواجهات إرادة حكّام تونس توسيع مجال هيمنتهم وتدعيما على هذه المنطقة. لكن اختلال

---

[1] - *المؤنس*، ص. 236.

[2] - أصبح أحد مشائخ الحنانشة - لعله علي الحنّاشي – دافعا للضرائب سنة 1610 .
Pignon ; "Un document inédit... ", *op. cit,* , p. 133

[3] - يذكر إلياط أن الأهالي الخاضعين للجباية كانوا، عبر استنجادهم بالأتراك في تونس يساهمون في تقوية نفوذهم. *نفس المصدر*؛ ص. 13.

[4] - تمثل هذه المجموعة القبلية إحدى فصائل الحنانشة وتوجد مواطنها في المناطق الجبلية المتاخمة لجبال خمير. *نفس المصدر*؛ ص. 133-134.

موازين القوى العسكرية بين الطرفين دفع بالمجموعتين إلى الاستنجاد بأتراك الجزائر. وبذلك دفعت المجموعات التخومية مرّة أخرى الحكام العثمانيين في الإيالتين إلى المواجهات الحربية. ولإن تميزت هذه المرحلة بتنامي الضغط العثماني على المنطقة التخومية فإن ما يمثل بالفعل قطيعة مع الفترات السابقة هو النتيجة التي آل إليها النزاع ونقصد بذلك قيام أوّل اتفاقية حدود مكتوبة.

ج. البحث من جديد عن حلّ في إطار الشرع

تتفق الوثائق على الإقرار بأن تدخل شخصيات دينية[1] حال دون حصول الحرب بين الطرفين. إذ تم التوصل إلى حلّ سلمي جسمه اتفاق مكتوب يقوم على اعتبار وادي سراط حاجزا بين الإيالتين. تشير المصادر إلى وجود وثيقة وقعها الطرفان في هذا النزاع لكن، حاليا، كل ما نعلمه عن هذا الاتفاق، هو تلك الفقرة التقديمية التي تضمنتها اتفاقية 1628، وهي عبارة عن مقدمة تُذكّر بأحداث 1614 وتمهّد للاتفاق الجديد[2]. تذكر الوثيقة أن صلح 1614 تمّ إبرامه بعد حدوث مفاوضات بين ممثلي الإيالتين لكن العملية تمّت على مرحلتين: مرحلة شفوية تمثلت في تحوّل سليمان باشا تونس صحبة بعض أعيان العسكر التركي وثلاثة من العلماء إلى محلّة عسكر الجزائر. الأمر الذي يوحي باعتراف أصحاب السلطة في تونس ، عبر سعيهم إلى تجنّب المواجهات الحربيّة، بتفوّق القوة الحربية لحكام الجزائر. تمّ الاتفاق بين الطرفين في هذه المناسبة على اعتبار واد سراط حدّا بين الإيالتين. لكن المفاوضات لم تتوقف عند المستوى الشفهي، بل عقبت هذه المرحلة تنقل الوفد المذكور مرّة أخرى من تونس إلى مدينة الجزائر حيث تم التوقيع على "رسم التحديد" وهي مرحلة الكتابة. لنتأمل في العناصر المتفاوضة وفي مدلول كتابة اتفاق التحديد.

♦ صلح 1614: المتفاوضون

بالتأمّل في تركيبة الصلح يتضح أن الطرف "الجزائري" كان يتكوّن من عناصر عسكرية بحتة. بينما تألف الوفد المرسل من تونس بهدف التفاوض في المسألة الحدودية من قسمين:

- قسم يتكوّن من الرموز الممثّلة للشرعية العثمانية وهم:

+ سليمان باشا ممثل السلطان العثماني في إيالة تونس. لم يكن للباشا كما نعلم ارتباط دائم بالبلاد، كما لم يعد له نفوذ يذكر وذلك منذ فترة مبكرة من تحوّل البلاد إلى ولاية عثمانية.

---

[1] - Pignon; “Un document inédit...”, *op. cit*, p. 135. وكذلك اتفاق الصلح 1628.

[2] - أنظر الوثيقة في الملحق و هي تقريبا ذات الوثيقة التي نجدها عند الوزير السراج. *الحلل*، ج. 2، ص. 359.

+"خواص من أعيان العسكر" حسب تعبير الوثيقة، والمقصود بهم بعض ضباط الإنكشارية أو ممثلوا السلطة العسكرية.

+ رمضان أفندي: قدم إلى تونس بصفته قاضي حنفي، لكنه لم يغادر البلاد إذ "أمسكوه للانتفاع به ووظفوه"[1]. يبدو أن رمضان أفندي كان قريبا من يوسف داي إذ كان أول خطيب بجامعه وأول مدرّس بمدرسته وتتلمذ عليه أحمد الشريف أول من تولى منصب الإفتاء الحنفي في عهد يوسف داي[2]. وبذلك يتضمن الوفد المرسل من تونس مجمل المؤسسات التي تعكس تبعية تونس للباب العالي وولاءها له. وبذلك وضع حكّام تونس، المسألة الحدودية في إطار الشرعية العثمانية. كما أنهم أبلغوا الباب العالي سابقا بحدوث هذا النزاع[3]. فالإمبراطورية العثمانية هي الضامنة لوضع الإيالة كوحدة سياسية لها كيانها الذاتي.

وإلى جانب ممثلي الباب العالي ضم وفد الصلح المرسل من تونس عناصر منتمية إلى أهالي البلاد.

- العناصر المحلية:

تتألف من الفقيه أبو القاسم البريشكي والمفتي محمد بو ربيع وهما عالمان محليان من علماء المالكية. ينتمي الأول إلى مدينة تونس، أما الثاني فهو من مدينة المنستير[4]. يذكرنا حضور علماء المالكية في هذا الظرف، بتلك القضية التي طرحت على المفتي عظوم سنة 1589، والمتعلقة بالنزاع الحاصل بين عسكر تونس وعساكر قسنطينة وعنابة[5] عندما بحث الحكام في ذلك الظرف عن حلّ للمشاكل الحدودية لدى فقهاء المالكية.

يثير هذا التطوّر مسألتين على غاية من الأهمّية بخصوص بناء مجال إيالة تونس. أولهما تحميل علماء المالكية إلى جانب العناصر العثمانية مسؤولية صياغة حلول قانونية للمسائل الحدودية وهو ما يدلّ عل اعتراف أصحاب السلطة في تونس بقدرة العلماء المحليين، على إسناد طموحاتهم

---

[1]- خوجة (حسين)؛ *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان*، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ص.169.

[2]- *نفس المصدر* والصفحة.

[3] - أشار بنيون في إطار تحقيق رواية مارسال أتاردو إلى وجود مراسلة صادرة عن سفير هولندا لدى الإمبراطورية العثمانية بتاريخ 13 فيفري 1614، إلى وجود مبعوثين من تونس حلّا بالقسطنطينية منذ شهر جانفي 1614 لإخبار الباب العالي بوجود خلافات بين تونس والجزائر. وفي مراسلة أخرى، بتاريخ 21 مارس من نفس السنة، يشير نفس الموظف إلى عودة المبعوثين مصحوبين بشاوش مأمورا من طرف السلطان باصطحابهم إلى تونس والجزائر :

Pignon ; *op. cit,* p.196 – 197, note 136.

[4]- نجد أسماء هذين المفتيين، حسبما أفادني به الزميل سامي برقاوى في العقود ولدى عظوم الذي يسمي الأول البرشكي وبينما يسمي الثاني محمد بوربيع المنستيري.

[5] - قد كنا تعرّضنا إلى هذه القضية سابقا. أنظر: ص. 82 وما يليها.

الترابية وكذلك على تدعّم ارتباط أولئك الحكّام بالوسط المحلي وبحثهم عن تكوين مجال خاص بهم عبر تشريك العناصر المحلية في صياغة الحلول الملائمة لطموحاتهم أي عبر تبنّيهم للإرث التاريخي الحفصي. وثانيا، لا يفوتنا أن نذكّر من جديد بحرص الحكام العثمانيين على إعطاء الحدود صبغة قانونية، وذلك عبر الرجوع إلى الشرع كشكل جديد في التعامل مع المشاكل الترابية. فإدراج الحدّ ضمن وثيقة مكتوبة، تعني الانتقال به من الإطار الشفوي إلى المكتوب. إذ لم يكتف الطرفان المتنازعان بالاتفاق الشفوي الذي حصل في ساحة المعركة، أو ما كان سيصير كذلك[1]، بل تمّت صياغة الاتفاق في المدينة، رمز السلطة وجملة المؤسسات التي تمثل الشرعية العثمانية، وحملت توقيع الجانبين.

يمثّل هذا التطوّر قطيعة مع ما عرفته المنطقة من ممارسات ترابية في السابق. فقد اتفق الطرفان هنا على اعتبار واد سراط حاجزا بين العمالتين "فما كان من غربيه" على حد تعبير الوثيقة، "فهو للجزائر المحمية وما كان شرقي الواد فهو لمدينة تونس"[2]. وبذلك يمكن اعتبار هذا التحوّل خطوة حاسمة في علاقة السلطة بالتراب. فالاعتراف بهذا الحدّ يعطي للمجال طابع الاستقرار والثبات ويمهّد لقيام دولة بالمعنى الحديث.

لكن ما هو مدلول اختيار الطرفين لواد سراط كحدّ فاصل بينهما؟

♦ واد سراط كخط حدودي

يستمد واد سراط حسب رأينا أهميته من دوره التاريخي. فهو يقع في منطقة شكلت منذ العصور القديمة ممرا للغزاة. فعلى المستوى الجغرافي دعمت العوامل الطبيعية دور الممر الذي لعبته منطقة وادي سراط. إذ توجد بين منطقة جبلية وعرة توجد في الشمال تمتد بين منطقة سوق هراس وجبال خمير[3]، بينما تتكون المنطقة التي تليها مباشرة من الجنوب وهي الممتدة بين قسنطينة وتبسّة وسراط وملاق والكاف من أراضي منبسطة يسهل اختراقها. ولئن كان للطبيعة دور ما فلم تكن العامل الوحيد أو المحدّد. إذ مثلت المنطقة في الماضي نقطة الاحتكاك بين ما كان يسمى في القديم نوميديا (أي بلاد هوارة لاحقا) والمجال الذي تهيمن عليه قرطاج. ففي هذه المنطقة انهزمت جيوش قرطاج بقيادة حنبعل سنة 202 ق.م أمام أعدائه الرومان وحلفائهم النوميديين فرسان الملك مسنيسا. ومن هذا الممر أيضا تدفقت جيوش أبي عبد الله الشيعي سنة 909 م. على إفريقية وهزمت الجيش الأغلبي في الأربص، الموقع القريب من الكاف حاليا. كما مثل واد سراط الحدّ الذي كان يمتد إليه

---

[1]- باعتبار وأن المواجهات لم تحصل بين الطرفين.

[2] - أنظر وثيقة اتفاق 1628 في الملحق.

[3] - شبهها فيرو بـ"سور شاسع"، "Une immense muraille" سفوحها شديدة الانحدار وتخترقها أودية عميقة مما يجعل إمكانية العبور منها عسيرة. Feraud ," Les harrars...", *R.A*, n°103, Janv .1874, p.206.

نفوذ السلطان الحفصي والمجموعات الواقعة تحت سلطته المباشرة، والذي يفصله عن وطن هوارة وفي وضعنا الحالي بلاد الحنانشة. كانت هذه المنطقة ، مسرحا لمعارك عديدة وضعت في المواجهة السلاطين الحفصيين وقبائل هوارة المساندين في الغالب لأمراء "الثغور الغربية". ومن هنا يتجلى وزن الماضي في تحديد المجال التابع لتونس.

مثل تدوين اتفاق 1614 ، حسب رأينا، أهمّ تحوّل عرفته الإيالة في علاقتها بالمجال الترابي. اكتسب الحدّ معنى قانونيا، وأصبح لوثيقة التحديد طابع إلزامي تسبّب خرق حكّام تونس لها فيما بعد في تجدّد النزاع بين الإيالتين في ماي 1628.

4. المواجهة الثالثة : حرب 1628 وإعادة تثبيت حدّ إيالة تونس

أ. رهان الحرب : قلعة "أرقُ"

مثل سابقتها (حرب 1613 –1614)، لم تحظ هذه الواقعة أيضا باهتمام المصادر المحلية. ذكر ابن أبي دينار أسبابها ونتائجها في بعض الأسطر، ثم تناقلها من جاء بعده من المؤرخين تقريبا بدون تغيير. قد تكون هزيمة الطرف التونسي في هذه الواقعة وراء هذا الصمت.

حمّل بن أبي دينار الشيخ ثابت بن شنّوف مسؤوليّة اندلاع الحرب بين الطرفين. وأشارت أغلب البحوث التاريخية التي تناولت مسألة هذا الصدام بشكل أو بآخر إلى ما يتضمّنه هذا الاتّهام، من تحامل لدى المؤلف على هذه المجموعة مبررة إياه بولائه لحكام تونس المراديين، أصحاب الفضل عليه[1]. لكن أولاد شنوف أو البعض منهم، وإن لم يكونوا بالفعل الفاعل الوحيد في هذه الأحداث، فإننا لا نستبعد مشاركتهم في اندلاعها. لعلّهم لم يرضوا أبدا بانتزاع الكاف ومنطقتها من أيديهم، وانتقالها إلى حوزة السلطة التركية بتونس، بعدما كانوا أسيادها بدون منازع. كما نلاحظ أنهم لم يشاركوا إلى جانب الجيوش التابعة لتونس في هذه المعركة. وتؤكد مطالبة حكام الجزائر بقلعة الكاف هذا التوجّه. ثم إن تمرّدهم في الفترة التي عقبت هزيمة العسكر التونسي في الحرب تقيم الدليل على عدائهم للسلطة. لذلك ليس من المستبعد أن يكونوا هم أيضا أو البعض منهم طرفا فاعلا في هذا النزاع بتواطئهم مع قبائل الحنانشة التي استنجدت بعسكر الجزائر[2].

---

1 - Bachrouch (T.); *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIè siècle*, Publications de l'Université de Tunis, 1977, p. 60-161
Roy (B.); « Deux documents… », *op. cit.*, p. 183.

2 - لا ننسى أن المجموعات القبلية المتحدث عنها لم تكن موحدة. فقسم من أولاد شنوف كان متعاونا مع حكام تونس وكذلك الشأن بالنسبة للحنانشة.

اعتمدنا في إعادة بناء وقائع الحرب على الرّواية التي خلفها المملوك الإيطالي الأصل، مارسال أتاردو، أسير مراد كورسو، الذي كان شاهدا على الواقعة و دوّن أحداثها مباشرة إثر وقوعها[1]. لنستمع إليه يحدّثنا عن العوامل التي كانت وراء اندلاع هذه الحرب. يقول هذا المملوك "في سنة 1625 أو قبلها بقليل استولى مراد كورسو على قلعة حصينة إسمها أرقو (أو Agro في نص الرواية)، كان يقيم بها أحد الزعماء المحليين - more - مع عائلته وتحت حراسة حامية متركبة من الزنوج. كان لهذا الشيخ رعايا في إيالة الجزائر (...). استعبد مراد كورسو ابن الشيخ بعد القبض عليه ثم أعدمه وعقب هذا الحدث وفاة الأب حزنا على الإبن(...). وبعد فترة وجيزة من هذه الحادثة اجتاح الباي القلعة ودمّرها ثم نصب بها حامية من عسكر الترك. أثارت العملية غضب ديوان الجزائر الذي اعتبر أن ما قام به مراد كورسو هو إهانة له ومسّ بمصالحه، فردّ الفعل بإشهار الحرب على حكام تونس" [2] .

يذكر أتاردو أن قلعة أرقُ محلّ النزاع توجد على التخوم بين الإيالتين[3]. وبذلك شكل اجتياح هذا الموقع من طرف مراد كورسو وتنصيب حامية عسكرية به أو " نوبة" حسب تعبير اتفاقية التحديد الفتيل الذي أشعل الحرب بين الإيالتين. لنحاول في البداية حصر مجال النزاع.

بحث مونشيكور عن المكان المشار إليه في الوثائق باسم أرقُ، فاكتشف عدّة مواقع حاملة لهذا الاسم،– جبال، واد...[4] لكن لا واحدا من هذه المواقع تضاف إليه عبارة القلعة. أما المصادر المحلية فمعلوماتها في غاية الضبابية. لا يذكر ابن أبي دينار عند استعراضه لهذا الحدث أي اسم مكان. أما السرّاج فإنه يحدثنا تارة عن "دشرة أرقو"[5] وتارة أخرى عن "قلعة النوبة"[6]، وترسّخت الحرب بين الإيالتين في الذاكرة المحلية تحت اسم "عام السطّارة" نسبة إلى المكان الذي كان السبب في اندلاع الحرب[7]. يتطابق وصف المملوك " أتاردو" لهذه القلعة،تطابقا شديدا مع الوصف الذي قدمه "إلياط" لقلعة سنان في تقريره الذي أعدّه قبل هذه الحادثة ببضعة أعوام. فهي، أي قلعة سنان، حسب أتاردو " قلعة حصينة مقامة على مرتفع صخري يتم الصعود إليها عبر ممرّ واحد ضيق لا

---

[1] - وهي الرواية التي قام "رُوا" بتلخيصها بعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية. لكن النص الأصلي أكثر ثراءا. لمزيد الإستفادة أنظر

Roy (B.); “Deux documents inédits…”, *op. cit.*, 183- 203.

[2] - لمزيد الإطلاع على أسباب النزاع أنظر *نفس المصدر*.

[3] - والكلمة المستعملة هي frontière ، *نفسه؛* ص. 100. لكن المصطلح لم يكن له في اللغة الفرنسية في ذلك التاريخ معنى الحد الخطي الذي أصبح له منذ القرن التاسع عشر بل كان مرادفا لمعنى التخوم .

[4] - Monchicourt ; *Etudes Kairouanaises*..., *op. cit.*, pp. 41-44.

[5] - *الحلل؛* ص. 362.

[6] - *نفس المصدر* ؛ ص. 364

[7] - *نفسه* ؛ ص. 361.

يتسع لأكثر من شخص"[1]. وهو وصف يتطابق أيضا مع ذلك الذي تقدمه كتب الرحلة عن قلعة سنان[2]. لكن ترجيح الرأي لفائدة قلعة سنان يطرح مشكلا آخر. إذا كان المقصود هو قلعة سنان، لماذا لم تذكرها الوثائق بهذا الاسم الذي كان معروفا ومتداولا في مصادر العهد الحفصي[3]؟ لقد وقعت في هذا المكان، عدة معارك بين السلطان الحفصي و"أهل النواحي الغربية"[4]، فكان هذا الموضع بالتالي من مشمولات منطقة واد سراط أي ذلك الحدّ الذي أشرنا إليه سابقا. نحن نرجح، كما سبق أن أشار إلى ذلك بنيون Pignon[5]، أن المقصود بأرقُ هو فعلا قلعة سنان للأسباب التي ذكرناها سابقا (الوصف)، ولأنها كانت تابعة بالفعل للحنانشة والمكان الذي توجد فيه مخازنهم[6]. ومن المرجّح أنها مثلت الملجأ الأخير للشابية بعد إجلاءهم عن القيروان. تغيّر إسم الموقع عدة مرّات منذ العصور القديمة. حملت القلعة إسم Bulla Mensa في العهد الرّوماني، لكن إسمها تغيّر عديد المرّات في الفترات التاريخية اللاحقة[7] فقد لعبت قلعة سنان أو ما كان يسمى في العهد الروماني كما نلاحظ أن أكثر الكلمات تواترا في المصادر لوصف المكان محلّ النزاع والمضافة إلى كلمة أرقُ هي "القلعة" أو "السطارة"[8] التي تفيد في لغة المحليين معاني الارتفاع والحصانة[9]. كما تؤكد بعض الشهادات هذا الافتراض التاريخية المتأخّرة هذا الافتراض، إذ تبيّن أن قلعة سنان مثّلت الحدّ بين الإيالتين. يذكر الصغير بن يوسف محاولة علي باشا (1735-1756) "بناء فسقية للماء في قلعة سنان وبعث إليها المعلمين والعمّال وبعث معهم أموالا لبناء هذه الفسقية فدسّ أهل الشر إلى باي قسنطينة وقالوا له أن علي باشا أراد أن يبني برجا في عمالتكم ويملك تلك البلاد فبعث

---

1 - Pignon, *op. cit.*, p.189.

2 - وصف العمري قلعة سنان كما يلي " قصر لا يعرف على وجه الأرض أحصن منه على رأس جبل منقطع من سائر الجبال، ليس في رأسها ماء إلا المطر، بها خمس مواجل نقر في حجر ويرتقي إليها من سلم نقر في حجر طوله 190 درجة وبأسفلها قصبة بها عين ماء".ورد في حسن؛ *المدينة و البادية* ، مرجع مذكور ص. 208. ونعثر على الوصف ذاته عند "شو" صاحب الرحلة في إيالة الجزائر.
Shaw; *Voyage dans la Régence d'Alger*, traduit de l'anglais par J. Mac Carty, edit. Bouslama, p. 380.

3 - لقد كانت قلعة سنان في العهد الحفصي إحدى معاقل هوارة. *العبر* ؛ ج.6 ص.

4 - *تاريخ الدولتين*؛ ص. 138 وكذلك ص. 98. برنشفيك؛ *إفريقية في العهد الحفصي*، ج.1، ص.333.

5 - يجعل بنيون من أرقو قلعة سنان ومقر إقامة للشابية .ذكر ذلك في تعليقه على وصف إلياط للمنطقة:
Pignon ; "Un document.. ", *op. cit.*, p.198.

6 - Feraud ; "Les Harrars... ", *op. cit.*, p. 23.

7 - من الأسماء التي أسندت إلى الموقع قلعة سنان خلال العهد الإسلامي:قلعة مجانة، قلعة بشر، قلعة السكّة ...حول هذا الموضوع يراجع:
M'Charek (Ahmed), "Kalaat Senane / *Bulla Mensa*, une forteresse- refuge de lAntiquité aux temps modernes ", in *PALLAS*,56, 2001, p. 87-89.

8 - تفيد عبارة " السطارة " في لغة أهل المناطق الغربية تضاريسا صخرية ذات شكل قائم:
piton, roche, colline rocheuse, village perché sur une éminence de hauteur rappelant par sa forme une forteresse. Pellegrin (A.); *Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie. Etymologie et signification,* édit. SA.P.I.,Tunis , 1949, p. 151.
Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell en Tunisie, op. cit.*, p. 60.

9 - تعني كلمة أرقُ لدى المحليين
Arga: montagne escarpée, un chemin dans la montagne.
Pellegrin (A.); *Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie, op. cit.*, p. 15

إلى علي باشا أن يترك هذا البنيان وقالوا له ليس لكم مدخل في عمالتنا فرجع عن ذلك"[1]. وفي سنة 1812 حجّر حمودة باشا (1782- 1814)، على أولاد بوغانم المقيمين على ضفاف واد سراط تجاوز القلعة أي قلعة سنان[2]. وبالإضافة إلى هذه الأدلة، تعترضنا وثيقة تعود إلى سنة 1626 تلقي أضواء إضافية على هذا الموقع. وهي عبارة عن شهادة صادرة عن مجموعة من الأعيان والرؤساء التابعين حسب تعبير الوثيقة إلى "بلد أرقُ"[3]. ينتمي هؤلاء الأعيان الواردة أسماءهم في الوثيقة إلى بعض الفصائل المكونة للحنانشة (الغلالسة، بني بابار، بني واشكون، أهل الحنديرة، أهل يزليطن، أولاد سيدي عبيد) إضافة إلى الشابية ودريد. توجد مواطن هذه المجموعات في المجال الجغرافي الممتدّ بين واد سراط شرقا ومنطقة سوق اهراس وتبسّة غربا. وبالتالي يصبح بلد أرقُ هو القلعة المقامة على المرتفع الصخري (أي قلعة سنان) والفضاء المحيط بها أما الشيخ المقيم بالقلعة والذي كان ضحيّة الاعتداء من طرف أتراك تونس، فلا نعلم كذلك شيئا عن هويته. من المحتمل أن يكون أحد مشايخ الشابيّة. فقد ذكر إلياط في تقريره المدوّن في 1615 حول قلعة سنان أن ساكنها كان عبد الصمد الشابي. توفي عبد الصمد سنة 1616 وربما خلفه ابنه فيها. ومن المحتمل أيضا أن الحنانشة بعد وفاته استعادوا القلعة وبذلك قد يكون أحد رؤسائهم هو ساكنها عند مهاجمتها من طرف مراد كورسو. لقد مثلت قلعة سنان منذ العصور القديمة ملجأ للفارين من انتقام الحكّام ومن المرجّح أن أرقُ الذي تمدّنا به الوثائق هو الاسم الذي يعرف به المكان، أي قلعة سنان، عند المجموعات "الجزائرية"، وبذلك يكشف إسناد إسمين مختلفين لنفس الموقع التنافس الموجود بين الطرفين المتنازعين بخصوص هذا المكان.

يتضح أولا، أن استراتيجية الإلحاح العسكري والتطويق التي استهدفت المجموعات التخومية منذ أواخر القرن السادس عشر وخاصة منذ عهد عثمان داي قد أعطت نتائج واضحة لا سيّما بالنسبة للطريقة الشابية وحلفاءها إذ تقلص مجالها في هذا المربّع الجغرافي الضيق[4] وهو ما دفع حكام تونس إلى الإجهاز على قلب هذا المربع ونقطة التسيير التي لا تزال فاعلة به وهي قلعة سنان.

لكن هذا الفعل أخلّ بمضمون اتفاق 1614. وهو ما يوحي به استعمال فعل "عمد" من طرف واضعي وثيقة التحديد، وكذلك استنكار ديوان الجزائر لعمليّة اجتياح القلعة واعتبارها "إهانة له

[1] - بن يوسف (محمد الصغير)، *المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 10868، الورقة 93 وجه . وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*المشرع*. ويبدو أن القلعة ظلت فضاءا محايدا إذ يذكر بن يوسف أن محمد خزندار الذي عزله حسين بن علي هرب من تونس و قصد قلعة سنان ولم ينزل منها إلا بعد أن أخذ له شيخ القلعة الأمان من الباي" .*نفس المصدر*؛ ص.62 ظهر.

[2] - و ذلك في خضم علاقته المتوترة بالجزائر. أنظر أوامر حمودة باشا في قسم الملاحق. وهي مستخرجة من *الأرشيف الوطني التونسي*؛ الصندوق 212 م. 429. وسنختزل اسم هذا المصدر لاحقا كما يلي: *أ.و.ت*.

[3] - يوجد نص هذه الشهادة في الملحق وهو مستخرج من *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 229. الوثيقة عدد 16.

[4] - أنظر الخريطة التي تمثل الفضاء الذي أطلقت عليه الوثائق إسم أرقُ. يذكر فيرو أن بني بربار (وهي إحدى المجموعات المذكورة في الوثيقة) كانت آخر معاقل عبد الصمد الشابي. Feraud , *op.cit.*, p. 147.

ومساسا بمصالحه"[1]. فقلعة سنان تقع غرب واد سراط وبالتالي في أرض الحنانشة وفي مجال إيالة الجزائر[2].. ومصلحته تقتضي احترام حدوده التي ضبطتها اتفاقية معترف بها من طرف أصحاب الحكم في تونس.

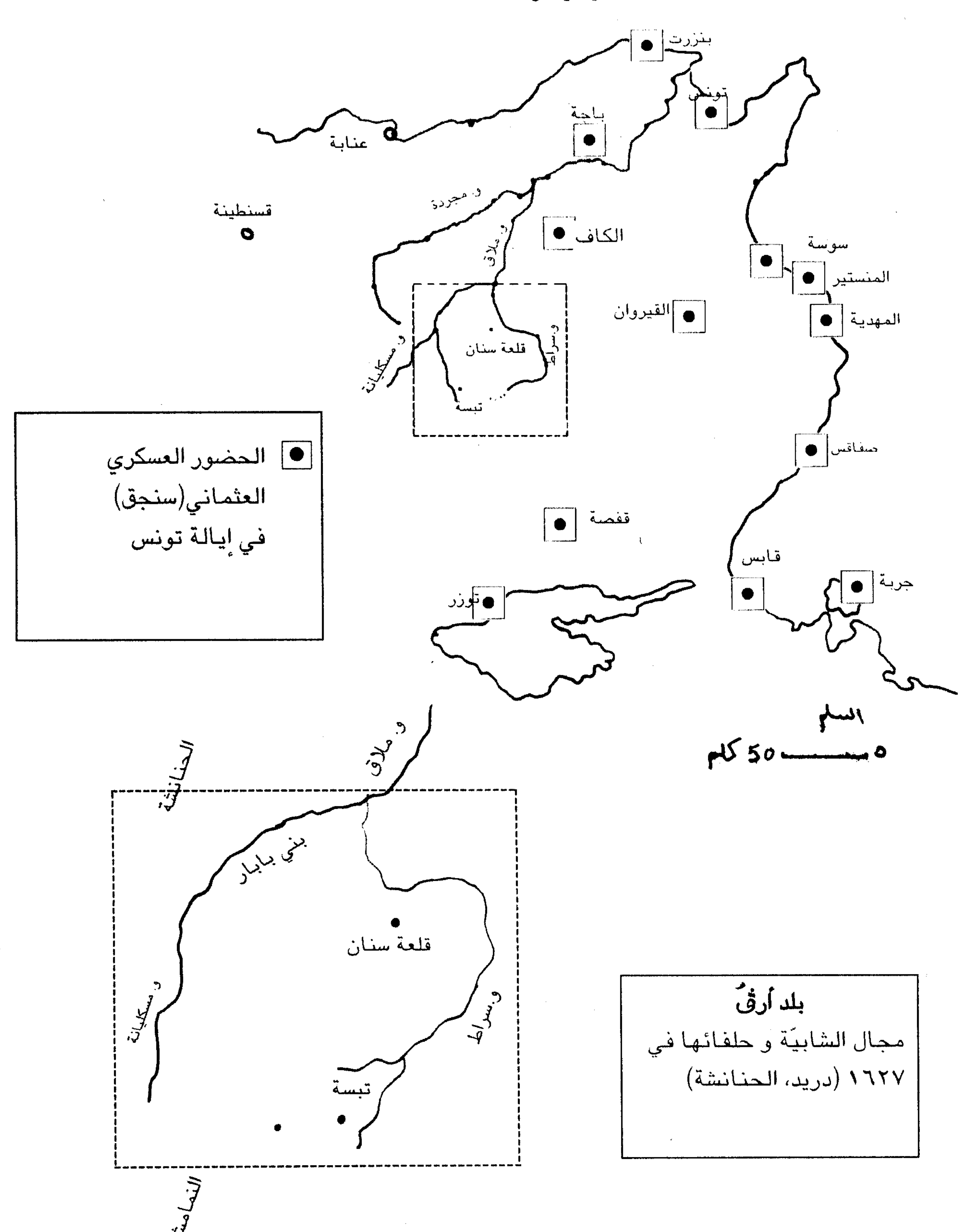
وكان هذا الخرق وراء إعلان داي الجزائر الحرب على تونس. فقد انطلقت محلة الجزائر منذ سنة 1625 نحو التخوم بين الإيالتين لكنها تراجعت عند مستوى بلاد القبائل، لما رفض شيخ كوكو السماح لهذا الجيش بالتقدم. وفي الأثناء سعى الحكّام في تونس إلى ترضية الطرف الجزائري وثني عزمه على الحرب. لكنه اشترط في مقابل السلم شروطا ثقيلة، إذ طلب التنازل له عن قلعة أرقُ والكاف ومناطق أخرى. الأمر الذي جعل حكام تونس، رغم وعيهم بتفوّق القوة الحربية لعسكر الإيالة الجزائرية[3]، يختارون المواجهة تعبيرا عن رفضهم القبول بشروط داي الجزائر .

1- Pignon ; "Un document.. ", *op. cit.*

2- أنظر خريطة موقع أرقُ في الصفحة الموالية.

3 - وقد تبين ذلك بشكل واضح منذ القرن السادس عشر (حرب 1587).

النزاع الترابي بين إيالتي تونس والجزائر (1628)
موقع أرقٌ



ب. التحالف بين السلطة في تونس والقوى المحلية

في هذا الظرف الموسوم بالتوتر،وحتى يعطي الحكّام الشرعية للتدخل الذي قاموا به غرب واد سرّاط بحثوا، لا سيما قائد المحلة مراد كورسو، عن سند سياسي لدى المجموعات التخومية المقيمة في منطقة "أرقُ" محلّ النزاع، ونجح في الحصول من طرفها على شهادة تؤكّد فيها ولاءها التاريخي لتونس وانتماءها السياسي لها. لنتأمل في نص هذه الشهادة التي تكشف عن إحدى الأبعاد المهمّة في استراتيجية الباي والتي تؤسس لهيمنته على المجال المتنازع عليه[1].

بسم الله الرحمان الرحيم صلى الله على سيدنا محمد آله وصحبه سلم تسليما

*الحمد لله الذي يرا الخلق ويعلم ما يسرّون وما يعلنون والصلاة والسلام على المنزّل عليه ولا تحسبنّ الله غافلا عما يعمل الظالمون وبعد فهذه نسخة رسم نقلت هنا لضرورة السفر وخوفا من ضياع الأصل نصه الحمد لله حضر لمن يشهد بعد جماعة من **أعيان البلد المعروف بأرق*** ومن رؤسائهم المكرم الفقيه القاري سيدي مبارك بن عبد الله البباري وأخوه سيدي محمد بن عبد الله والمكرم عبيد بن سعد الغلوسي والمكرم عبد الله بن قاسم والمكرم محمد بن عون الله والمكرم موسى بن عساس من القبيل والمكرم عبد الله بن عمر من القبيل والمكرم عبد الله بن ابراهيم بن عبد ربه وكلهم من قبيل **الغلالسة** والمكرم الفقير نصر بن برية البباري والمكرم الفقير محمد بن عبد الله والفقير أحمد بن يوسف والمكرم أحمد بن ضاوي والمكرم خليفة بن علي والمكرم محمد بن بو عزيز وكلهم من قبيل **أهل بابار** والمكرم الأجل سيدي نور الدين بن إبراهيم والمكرم محمد بن عبد ربه والمكرم أبو الكرم بن فضال والمكرم خالد بن قاسم والمكرم محمد بن محرز والمكرم محمد بن أحمد والمكرم محمد بن كانون والمكرم محمد بن أبي الطيب والمكرم كرم بن فضال والمكرم المسعي بن نصر الدين وكلهم من **حفدة الشيخ المقدس سيدي عرفة الشابي** نفعنا الله به والمكرم مليز بن محمد والمكرم محمد بن عبد الله والمكرم أحمد بن عابد والمكرم خلف الله بن بودرهم والمكرم أبو بكر بن عبد الله والمكرم علي بن عبد الله والمكرم علي بن عروة مزهود بن سالم والمكرم خضر بن سعد والكرم مبارك بن فلفول وكلهم من قبيل **أهل الجرف** والكرم حسن بن جربوع والمكرم إسماعيل بن يوسف والمكرم منصور بن محمد والمكرم سليمان بن نصر وكلهم من قبيل ابن واشكون و المكرم سعد بن علي والمكرم محبوب والمكرم مبارك بن عمر والمكرم قاسم بن أحمد وكلهم من قبيل **أهل الحمديرة** والمكرم ضيف الله بن منصور والمكرم ابراهيم بن وديان والمكرم عباس بن عبد الله والمكرم عبد العزيز بن حطاب وكلهم من قبيل **أهل يزليتن***

---

[1]- وهي وثيقة مستمدة من أ.و.ت؛ الصندوق 212، الملف 229، الوثيقة عدد 16. وهي مدرجة بالملحق ص 400.

* إختيار الخط الغليظ هو إبراز المواقع المكونة لمجال أرقُ

*والمكرم ضيف الله بريك الفضل والمكرم محمد بن أبي البادي والمكرم خضير بن عبيد والمكرم سليمان بن عبد الله والمكرم الحماد بن عبيد والمكرم محمد بن نصر والمكرم عبد اللطيف بن عبد الرحمان والمكرم عبد القادر بن مسعود والمكرم عون الله بن عبد القادر وكلهم من قبيل **سيدي عبيد** والمكرم عمران بن نصير والمكرم دغمان بن عيسى الضيف بن احمد والمكرم احمد بن أبي الطيب و المكرم أحمد بن خشانة وكلهم من قبيل **دريد** واعترف جميعهم أنهم وآباءهم وأجدادهم السابقين من جملة رعايا صاحب كرسي تونس المحروسة من مدة ولاية الحفاصة السابقين إلى ولاية السلطان العثماني دام عزه ونصره وأن أصحاب محال عسكر تونس المحروسة منهم المرحوم مراد باي بو شواطة والمرحوم رمضان باي و المعظم مراد باي صاحب محال عسكر تونس في التاريخ لم يزالوا يتعاطون قبض ما يترتب عليهم من الواجبات الشرعية والمطالب المخزنية وأن صاحب كرسي تونس المذكور هو المتوليّ الحكم بينهم في قضاياهم وإذا نزل بهم أمر لجئوا إليه فيه وأن صاحب كرسي الجزائر ليس له عليهم ولاية ولا عرفوا قطّ أنه وجه إليهم محلة لخلاص واجب شرعي أو مطلب مخزني منذ عقلوا إلى الآن فمن سمع منهم اعترافهم بذلك وهم بالحالة الجائزة شرعا شهد بذلك هنا في أواخر ذي الحجة الحرام عام خمسة وثلاثين وألف شهادة شاهدين عدلين من شهود الكاف مرفوعا على خطيهما لدى من يجب بتونس أيده الله تعالى فهذه نسخة ذلك على ما هو به فمن قابله بأصله اتفقا وكانا نصا سواء وقوبل فصحّ و شهد هنا في أواسط محرم الحرام فاتح شهور عام ستة وثلاثين وألف.*

حلة الفقير إلى الله ساسي ابن الحاج محمد نوينة الأندلسي تاب الله عليه بمنه

حلة عبد اللطيف بن محمد القلصادي (أو القلشاني)

يعود تاريخ هذه النسخة من شهادة أعيان أرقُ إلى سبتمبر – أكتوبر 1626، أي قبل عام ونصف من اندلاع الحرب بين الإيالتين، وتتنزل في إطار استعداد الحكام في تونس للدخول في الحرب ضد عسكر الجزائر بعد أن رفضوا القبول بشروط ديوان الجزائر المقدّمة لهم سنة 1625 لإحلال السلم والمتمثلة في تقديم تنازلات ترابية تهمّ كامل الشريط الحدودي من الكاف إلى الجريد. تتضمن الوثيقة تأكيدا من رؤساء المجموعات الحدودية بانتماءهم التاريخي إلى تونس[1]. وبذلك توفر هذه الشهادة سندا معنويا وسياسيا لحكام تونس. إذ يعترف أولئك **الأعيان** وعددهم حوالي ستين شيخا، بانتماء مجالهم أي "بلد أرقُ" إلى تونس، ويضفون على هذا الانتماء بعدا تاريخيا يتجاوز العهد العثماني، إذ يمتدّ حسب شهادتهم من عهد "الحفاصة السابقين إلى ولاية السلطان العثماني". تتأسس سيادة تونس على هذا المجال حسب هؤلاء المشايخ على جانبين:

---

[1] - أنظر الوثيقة في الملحق. ص400 .

+ الجباية: تشهد الجماعات بدفعها الضرائب ذات الطابع الشرعي المعبر عنها في الوثيقة بـ "الواجبات الشرعية"، وذات الطابع السياسي "المطالب المخزنية".

+ القضاء: يؤكد أصحاب الشهادة على التجاءهم في حل مشاكلهم إلى "صاحب كرسي تونس" أي الممسك بالسلطة في تونس. وبذلك تؤسس شهادة هؤلاء الأعيان أسياد المنطقة محلّ النزاع، لسيادة حكام تونس ولاسيما قواد المحلة وهم رمضان باي ومماليكه (مراد بوشواطة، مراد كورسو) إذ تجعل منهم الطرف المقابل لهم والمتفاوض معهم. ضمّت الشهادة شيخ الشابية وحلفاءه مثل دريد، أما بقية والعشائر المذكورة في هذا الحيز المسمى بأرقُ فهي على ما يبدو مجموعات مستقرّة، كانت تتعرّض إلى استغلال الفصائل القوية من الحنانشة[1]. دخلت مجمل هذه المجموعات مرحلة جديدة في علاقاتها بالسلطة العثمانية في تونس في هذه الفترة هي مرحلة المسالمة[2] والتحالف والحماية. إذ نرى أعيان الشابية يقفون إلى جانب حكّام تونس ويقدّمون أنفسهم بوصفهم "حفدة المقدّس سيدي عرفة الشابي". ارتقى المشائخ بانتمائهم في النسب إلى عرفة الشابي الذي كان رمزا للجهاد، تألّق في حروبه ضد السلطان الحفصي الحسن المعادي للأتراك، وحلفائه الإسبان. ولا يخفى المغزى السياسي من وراء اختيار هذه المرجعيّة في النسب، إذ تكشف عن إرادة الطريقة طيّ صفحة الماضي القريب، وهو ماضي المقاومة للحضور التركي العثماني والمواجهات، الذي جسمها زعيم الحركة المتوفى عبد الصمد الشابي. وبذلك تطمس الشهادة مقاومة تلك المجموعات للسلطة، وتعتّم على ما حصل من نزاعات دموية بينها وبين الحكم الحفصي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ثم بينها وبين الحكم التركي في تونس في الفترة اللاحقة. إن الهدف من هذا الموقف، أي التغاضي عن أحداث الماضي التي لم تعد تتماشى مع متطلبات الحاضر، يرمي إلى إكساب التوسّع الذي قام به العثمانيون في هذا المجال شرعية تاريخية وفي الوقت ذاته نبذ التبعية لحكام الجزائر وبعض فصائل الحنانشة المتحالفين معهم. ونتأكّد في هذا السياق إحدى الأبعاد المهمّة التي استند إليها بناء مجال إيالة تونس وهو ضرورة نسيان الأحداث الأليمة وهو ما يساهم بدوره في إعادة تكوين مجموعة "متخيلة" تعي انتماءها إلى مجال واسع[3].

تكتسي هذه الشهادة حسب رأينا أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى حكّام تونس إذ أنّها تضفي الشرعيّة على عملية التوسّع التي قام بها مراد كورسو في هذه المنطقة والاجتياح الذي تعرضت له

---

[1] - يشير كتاب العدواني إلى خضوع بني بابار جبانيا لشيخ الحنانشة. *تاريخ العدواني*، ص. 204.

[2] - تشير المناقب إلى تنقل عبد الصمد الشابي إلى تونس في 1616 حيث التقى بيوسف داي بعد تدخّل من أبي الغيث القشاش. ودارت المفاوضات بين الرجلين حول اقتسام المجال بينهما. حول هذا الحدث: عيسى (ل)، مرجع مذكور، ج. 3، ص637 .

[3] - بين الباحث أن البناء القومي صاحبه شكل جديد من الوعي يقوم في جانب منه ضرورة تجاوز الأحداث التي من شأنها التذكير بالفرقة بين المنتمين إلى تراب واحد ومجموعة واحدة.

Anderson (B.); *L'imaginaire national…*, *op. cit.*, chap. 10, « Mémoire et oubli » pp. 189- 206.

قلعة "أرقُ"، وبالتالي فهي تساهم في تثبيت حقهم في السيادة على المجال المذكور كما أنها تمثل حجّة لتفنيد ادّعاءات حكّام الجزائر بخصوص ذلك المجال. ولا ننسى أيضا الدعم العسكري الذي تمثله تلك المجموعات الملتزمة بطموحات حكّام تونس في حالة نشوب الحرب بين الطرفين. كما تبينّ هذه الوثيقة أيضا أن أولئك الحكّام لا سيما قائد المحلة مراد كورسو، لم يكونوا فقط أهل حرب وعنف، بل كانت لهم مقدرة فائقة على التفاوض والبحث عن حلول سلمية وكسب الولاءات. إذ ليس من الهينّ حسب رأينا الحصول في هذا الظرف بالذات على تنازل المجموعات التخومية واعترافها بسيادة حكام تونس عليها، وهذا ما معناه أيضا أن الديبلوماسية كانت أيضا إحدى دعائم بناء حدود مجال إيالة تونس. وقد يكون هذا التحالف مهّد الطريق أمام انخراط مجموعات أخرى إلى جانب أتراك تونس في الدفاع عن المجال الترابي الذي بات مهدّدا باحتلال حكام الجزائر. إذ لم يتوقف التحالف بين الحكم التركي والمحليين عند أهالي المنطقة الحدودية فحسب، فقد بيّنت رواية "أتاردو" سعي السلطة الحثيث إلى تعبئة الأهالي بمختلف فئاتهم وتجنيدهم استعدادا للدفاع عن البلاد.

• تجنيد القوى المحلية

في إطار استعدادهم للحرب، دعّم الحكّام حصون تونس وبنزرت، والكاف، وقاموا بالخصوص بتكوين قوة حربية اشتملت على عناصر مختلفة. فإلى جانب الوحدات القارة، أي عساكر الإنكشارية، ضمّ جيشهم وحدات محلية إذ لجئوا إلى:

- تشريك عسكر زواوة، الذين أضيفوا إلى محلة العسكر وهم كما نعلم جنود منتدبون من أبناء القبائل في الجزائر.

- تجنيد وحدات من أرباض مدينة تونس وهي باب سويقة، باب الجزيرة، باب الجديد[1]. و يمكن التساؤل هنا حول صيغة المشاركة الحضرية في الاستعدادات العسكرية.

- تعبئة فرسان القبائل من أولاد سعيد وأولاد بالليل وأولاد بوسالم إضافة إلى فرسان القبائل التخومية من منطقة الكاف، وألفي محارب تابعين لعلي الشابي وإخوته. أما الشيخ خالد الحناشي، الذي انضم بدوره إلى عسكر تونس في هذه المناسبة، فقد وفر للمحلة خمسة آلاف فارس[2].

تشريك وحدات من الأندلسيين. فقد التزم شيخ الأندلس مصطفى دي قردناس بتوفير سبعة آلاف رجل مسلح من جاليته أي الأندلس مساهمة منه في دعم مجهود السلطة العسكري[1]. كانت

---

[1] - وفر باب سويقة العناصر الأكثر عددا (4000) بينما نجد 2700 مجند بالنسبة لربض باب الجزيرة و 2000 بالنسبة إلى باب الجديد. أنظر رواية أتاردو: Roy , " Deux documents...", *op.cit.*, p. 190.

[2] - المصدر نفسه، ص، 192.

المجموعات الأندلسية الخاضعة لإشراف الشيخ مصطفى في هذا التاريخ حديثة الاستيطان بالبلاد ، وفدت عليها في سنة 1609/1610، واستوطنت في الشمال الشرقي والحوض الأسفل لواد مجردة. لعب شيخ الجالية دور الواسطة بينها وبين بقية الفئات الاجتماعية بالبلاد. إذ نراه يدمج بها في هذا الظرف في جيش الإيالة كطرف مسؤول عن حماية البلاد التي صارت موطنها[2]. جمع هذا الرجل أي مصطفى دي قارديناس بين الثروة والقدرة على التسيير وكانت له شبكة علاقات متنوعة مع أطراف داخلية وخارجية. يعكس تحمّسه لمعاضدة جانب حكّام البلاد المكانة التي بات يتمتّع بها لدى الدوائر السياسية المسؤولة في ولا سيما لدى يوسف داي. وبذلك رسمت المشاركة العسكرية المجال الجغرافي الذي كان فعلا في هذه الفترة تحت هيمنة تونس .

♦ العناصر القيادية:

تعكس أسماء الأشخاص الذين تولوا قيادة مختلف الوحدات العسكرية الموجّهة للحرب، آفاقهم الجغرافية المتوسطية، فهم في الأصل غرباء عن البلاد، لكنهم نشئوا بها وتدربوا على الوظائف وربطوا مصائرهم بها.

فاسطا مراد الجنوي الذي تولى القيادة العليا لمجمل هذه الوحدات، كان مثل بقية القادة من أصل مملوكي. تولى وظيفة قابودان بحرية إيالة تونس المحدثة في بداية القرن السابع عشر (ربما في 1604)، وذلك في إطار الوضع القانوني الذي خصّت به الإمبراطورية العثمانية إيالات المغرب والذي سمح لكل منها في ظلّه بأن يكون لها أسطولها وقائدها الخاص[3]. وبذلك بات اسطا مراد على مستوى العلاقات الخارجية للإيالة، رمز الخطوات الأولى في مسار بناء استقلالية إيالة تونس. ربطته علاقات متينة بعثمان داي ذلك الحاكم الذي تزامن عهده مع قمة نشاط القرصنة في البلاد. كما كان من المقرّبين إلى يوسف داي وكان حسب "بينيون" الشخصية الثانية في السلطة بعد الداي[4]. وبناءا على ذلك ليس من المستبعد أن تكون له مشاركة ما في الأحداث التي جدّت في تلك الفترة بين إيالتي تونس والجزائر ثم الصلح الذي انعقد بينهما[5]. كما ارتبطت وجاهة اسطا مراد

---

[1] لكن لا ندري هل كانت للأندلس مشاركة فعلية في الحرب أم لا.
Latham (J. Derek); "Muçt'afa de Cardenas et l'apport des " Morisques" à la société tunisienne du XVIIè siècle", *in Les Africains,* t. 7, pp. 201-229.

[2] - نفسه، ص. 216 .

[3] - . Moalla ; *La Régence de Tunis…, op. cit.*, p. 34

[4] - Pignon (J.); « Osta moratto Genovese, dey de Tunis 1637 –1640 », in *Les Cahiers de Tunisie,* n° 11, 3è année, 3è trimestre, 1955, p. 335

[5] - تشير شهادة فرنسية أن اسطا مراد الجنوي سافر سنة 1621 إلى الجزائر وحاول تقلد منصب الباشوية هنالك .
Plantet (Eugène) ; *Correspondances des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour*, Paris, 1893 –1899, t.1, p. 95, note

السياسية بالثروة التي لم تتوقف عند نشاطه البحري، بل كانت له علاقات متينة بالدواخل إذ كان صاحب ممتلكات عقارية في مدينة تونس وخارجها.

أما بقية القادة فقد كانوا هم أيضا،كما تدلّ على ذلك أسمائهم، من المماليك مثل جعفر الجنوي، رمضان البندقي، مامي سبنيور، حسين روسو، مراد كورسو ورجب باي. مثل **مراد كورسو** الذي ضمه رمضان باي إلى جملة مماليكه، مثل مراد باي بوشواطة أو رجب باي ودربه على قيادة المحلة. وبالتالي بات هؤلاء المماليك أيضا كما يتجلى من خلال ردود فعلهم في هذه المرحلة، مرتبطين بالبلاد التي احتضنتهم، ورأوا أنفسهم مسؤولين عن الدفاع عن مجالها الترابي. شملت الاستعدادات للحرب مدينة تونس مركز الحكم وأفقها الجغرافي أي المنطقة الشمالية التي كانت تحت سيطرة الحكام وهي المنطقة الشمالية (أو بلاد افريقية).

أما عسكر الجزائر فقد ضمّ عناصر عسكرية تركيّة بحتة انضافت إلى بعض فصائل الحنانشة. تحمل تركيبة الجيش في كلتا الإيالتين مدلولات عميقة إذ تكشف منذ هذا التاريخ عن الفوارق الهامّة بينهما بخصوص طبيعة البناء الترابي، والعلاقة بين الدواخل والمدينة مركز الحكم في كلّ منهما. ففي حين عكست استعدادات الحرب في تونس سعي الحكام إلى التقريب بين مختلف الفئات الاجتماعية في البلاد على مستوى المركز أي تونس والأطراف (التخوم) والدّفع بها نحو حماية مجال الإيالة من الغزو الجزائري، كشفت التركيبة الجزائرية عن استئثار فئة معينة بالقرار السياسي والعسكري وهي الفئة التركية العسكرية الحاكمة في مدينة الجزائر.

أوفدت الإمبراطورية العثمانية ممثلا عنها لإحلال الصلح بين الطرفين لكنه لم ينجح في ثني عزم الطرف الجزائري عن مواصلة الاستعداد للحرب. ولما كانت موازين القوى العسكرية بين الطرفين غير متكافئة فقد أسفرت المواجهات عن هزيمة عسكر تونس.

ج. من الهزيمة العسكريّة...

اندلعت الحرب في أواخر شهر ماي 1628. جدّد حكّام الجزائر في بداية المعركة مطالبهم الترابية: تسليمهم قلعة أرقُ والكاف والمواقع الأخرى. أما قادة عسكر تونس فقد كانت مواقفها متباينة: كان مراد كورسو جانحا للسّلم إذ حاول استرضاء قواد عسكر الجزائر [1]. فبحكم تجربته في قيادة المحلة، كان واعيا باختلال موازين القوى لفائدة عسكر الجزائر كما تكشف محاولته البحث عن حلّ سلمي عبر تقديم تعويضات مالية حرصه على صيانة الممتلكات الترابية للإيالة. كما رفض

[1] - يذكر أتاردو أن مراد كورسو أعدّ مالا كثيرا بقصد السلم مع داي الجزائر .

اسطا مراد الجنوي بالتنازلات الترابية التي طالب بها خصومه" كشرط للسلم، وأصرّ على مواصلة الحرب واضعا هدفاله "إعلاء راياته في كلّ من قسنطينه وعنابة"[1].

تتطابق طموحات اسطا مراد الترابية بوضوح مع المجال التابع للحنانشة. من المرجح أنه كان يرغب في إلحاقهم بإيالة تونس وبالتالي وضع حدّ أولا للاستقلالية التي تمتعوا بها (إذ لم تكن للإيالة الجزائرية سلطة فعلية عليهم)، وثانيا لحالة التداخل والضبابية بين مجالهم ومجال الإيالة، ذلك التّداخل الذي كان مصدرا لحالة من الفوضى المستمرّة والمعرقلة لسيرورة التوّطن وتعاطي الأنشطة الفلاحية المستقرّة في المناطق المذكورة[2].

انتهى النزاع بتفوّق الطرف الجزائري، ومني أتراك تونس بهزيمة ثقيلة في مستوى قسنطينة. وحلّت في نفس التاريخ 47 سفينة جزائرية بميناء حلق الودي وأحرقت البعض من السفن الموجودة به، وخرّب أصحابها ممتلكات اسطا مراد في سليمان القريبة من مدينة تونس[3]. طالب المنتصرون خصومهم بتعويض خسائر الحرب، ومعاقبة اسطا مراد الجنوي الذي رفض عروض السلم المقدّمة له من الجانب الجزائري في بداية المعركة. كما اشتملت الشروط على تنازلات ترابية، إذ وقعت المطالبة من جديد بتسليم قلعة الكاف وأرقُ (المنطقة الكائنة في واد سراط) و انضافت بلاد الجريد إلى الأماكن المطالب بها ومواقع أخرى لم تذكرها الوثيقة[4]. ترسم هذه المطالب، كما هو واضح، المنطقة الترابيّة التخومية وتتركب من الفضاء التابع للحنانشة (قلعة أرقُ)، أو الذي اعتبرته في الأصل تابعا لها مثل الكاف، أما منطقة الجريد فلعلاقاتها المتينة بمجمل هذه المجموعات لاسيما الشابية. يتّضح بذلك الدور الخفيّ الذي لعبه الحنانشة في التأثير على مواقف حكّام الجزائر. وتكشف هذه الأحداث كذلك عن أهمية شبكة العلاقات الرابطة بين مختلف هذه المجموعات والتواصل بينها. أما السلطة في تونس فقد حدّقت بها الأخطار في هذه اللحظة من جهات عديدة، إذ أصبحت مهدّدة باجتياح عسكري "جزائري"[5]، في ظرف داخلي تميز بانتفاضات قادتها القبائل الناقمة على الحكم التركي و تململ جيش الإنكشارية في تونس الذي اغتنم الفرصة للتعبير عن غضبه والمطالبة بترضيات مادية[6].

1- Roy (B) ; “Deux documents inédits...”, *op. cit*, p. 133.

2 - أنظر مثلا التحالف بين الحنانشة والشنانفة في منطقة الكاف وغزوهم للمجموعات المستقرة:
Pignon ; *op. cit.*, p. 133.

3 - هاجمت السفن الجزائرية ميناء حلق الوادي و أحرقت مراكب اسطا مراد الجنوي الراسية به وخربت ممتلكات مراد كورسو. *نفس المصدر*؛ ص. 196.

4 - من المرجح أن هذه المناطق توجد في المنطقة الشمالية لواد سراط والتي توجد بها بقية الفصائل التابعة للحنانشة أو الواقعة تحت هيمنتها مثل ورغة أو وشتاتة.

5 - هدّد حكام الجزائر باجتياح تونس إذا لم تقع الاستجابة إلى مطالبهم:
Roy; “Deux documents…“, *op. cit.*, p. 196.

6 - *نفس المصدر*، ص. 197.

رغم أهمية التعبئة التي قام بها الحكام العثمانيون قبيل الحرب، انهزم عسكر تونس في المواجهة التي وضعته وجها لوجه أمام عسكر الجزائر ، لكن الهزيمة العسكرية لا تعني هزيمة سياسية.

د. ...إلى الكسب الترابي : اتفاق 1628 وتثبيت "حدود" إيالة تونس

♦ التفاوض حول الحدود: الطرف المحلّي وظاهرة الإجماع

مثلما حدث سنة 1614، أرسل حكّام تونس من جديد وفدا للتفاوض مع الطرف "الجزائري" بهدف إيجاد حلّ للنزاع الترابي الحاصل بينهما. أسفرت المفاوضات بين الطرفين من جديد عن وضع اتفاق مكتوب يرسم الحدود بين الإيالتين ويضمن المصالح الترابية للإيالة التونسيّة. فرغم الانتصار الذي تحقق لهم في ساحة الحرب، لم يتمّ لحكام الجزائر الحصول على المقاطعات الترابيّة التي طالبوا بها حكام تونس منذ سنة 1625. لنتأمل أولا في الشخصيات الفاعلة في صياغة اتفاق الصلح.

يتضح من خلال اتفاقية 1628 أن الطرف الجزائري ضلّ كما كان سنة 1614، يتركب بشكل استثنائي من عناصر عسكرية. إذ ضمّ قواد المحلة الثلاثة، وثمانية أغوات ومجموعة من البلوكباشية والأوضباشية. أما الوفد المرسل من تونس فكان أكثر تنوّعا وتوازنا على مستوى الوظائف والانتماءات الاجتماعية والسياسية بحيث ضمّ من جديد:

- شخصية ذات وظيفة سياسية:مثّلها إبراهيم كاهية قاسم باشا تونس في هذا التاريخ.

- خمس شخصيات ذات رتب عسكرية وهم آغا وثلاث بلوكباشية وأوضباشي فقط.

- خمس شخصيات ذات وظائف دينية: ثلاثة منهم ينتمون إلى المذهب المالكي وهم تاج العرفين البكري والمفتيين إبراهيم الغرياني وإبراهيم الجديدي واثنان يمثلان المذهب الحنفي هما رمضان أفندي وأحمد خوجة.

- وانضاف إلى هذه المجموعة عنصر آخر لعب دورا مهمّا أثناء عملية التعبئة العسكرية هو مصطفى شيخ الأندلس.

تعكس تركيبة المجموعتين المكلفتين بالتفاوض مرة أخرى الاختلاف الواضح في طبيعة السلطة الحاكمة في كلتا الإيالتين. فبينما عكست المجموعة "الجزائرية" الطبيعة العسكرية البحتة للنظام القائم بالبلاد، وطابعه الأولقرشي القائم على استئثاره بالنفوذ عبر إقصاء المجتمع الأهلي من

المشاركة في الحكم[1]، اتسمت تركيبة المجموعة الموفدة من تونس خاصيتين مهمّتين ميّزتا السلطة الحاكمة في تونس وارتكز عليهما البناء المجالي: أولهما مشاركة العناصر المحلية في تكوين المجال الترابي للإيالة والدفاع عنه.وثانيهما، وهو في علاقة متينة بهذا المسار، النهج الاستقلالي التي سار فيها الحكم على المستوى البناء الداخلي في إطار احترام السيادة العثمانية. لنتوقف عند هاتين الظاهرتين.

ضمّ وفد الصلح مختلف المؤسسات الممثلة للشرعية العثمانية ولكن في صيغتها المحلية أو "التونسية" إن شئنا. إذ لا نجد الباشا (مثلما لاحظنا ذلك في 1614) بل من ينوبه أو كاهيته. قد يكون إبراهيم المذكور من الأتراك المقيمين بالبلاد، وربما وقع الاختيار عليه لقدرته على التفاوض وتعاطفه مع حكام تونس[2].

أما العناصر العسكرية الممثلة للانكشارية (العناصر العسكرية التركية) فتتمثل في الآغا وهو في الأصل القائد الأعلى للجيش الإنكشاري. لكنه أصبح منذ بعد انقلاب 1591، يعينّ من طرف الحكام في تونس ولم يعد له أي نفوذ حقيقي كما بيّن إلى ذلك ابن أبي دينار بوضوح تام[3]. وأخيرا نجد من يمثّل المذهب الحنفي أي المذهب الرسمي للإمبراطورية العثمانية. فكلتا الشخصيتين المذكورتين من أصل تركي. فرمضان أفندي المذكور في الوثيقة، هو ذات الشخص الذي شارك سنة 1614 في إعداد اتفاق الصلح الأول بين الإيالتين. أما أحمد خوجة فهو أوّل من تولى خطة الإفتاء الحنفي التي أحدثها يوسف داي في الإيالة بقصد الحدّ من نفوذ القاضي أفندي المرسل من إسطمبول. خلاصة القول، كلّ هذه العناصر الممثلة للشرعية العثمانية هي ذات أصل تركي عثماني ولكن إما أن نفوذها صوري، أو أنها ارتبطت في مستوى الواقع بالإيالة التونسية وربطت مصيرها بها وتم تحميلها في هذا الظرف مسؤولية عن الدفاع عن فضائها التخومي. وإلى جانب العناصر العثمانية، تعترضنا شخصيات محلية ولكنها تبنّت طموحات الحكام العثمانيين ومشاريعهم وهم تاج العرفين البكري. ينتمي هذا العالم إلى إحدى العائلات العريقة في تونس، شغل منذ سنة 1624 خطّة إمام بجامع الزيتونة ، وكان أيضا من الوجوه البارزة في المدينة، إذ كان صهر أبي الغيث القشاش، ذلك الولي التي كانت له علاقة متينة بالأتراك منذ بداية حلولهم بالبلاد. أما المفتيين إبراهيم الغرياني وإبراهيم الجديدي، فينتسب كلاهما إلى الزاوية الغريانية بالقيروان المعروفة بتعاطفها المبكّر مع الأتراك العثمانيين ومعاداتها للشابية. ولعبت دورا فاعلا في استقدام درغوث باشا إلى القيروان سنة

---

[1] - حول استبعاد العناصر الأهلية والكولوغلية من السلطة في الجزائر : Khiari (Farid); *Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVIè-XVIIè siècles: un destin confisqué*, l'Harmattan, 2002, p.116-118.

[2] - سعى إبراهيم كاهية أثناء الحرب إلى إقناع قراصنة الجزائر المتواجدين بحلق الوادي بمغادرة الميناء. Roy; *op. cit.*, pp. 195-196.

[3] - *المؤنس* ، ص. 200.

1557[1]. وكان إبراهيم الغرياني مقدم[2] الزاوية الغريانية بالقيروان تربط علاقة متينة بأبي الغيث القشاش.

وأخيرا نكتشف أن السلطة الحاكمة في تونس في هذه الفترة قد ضمت إلى وفد الصلح مصطفى شيخ الأندلس الذي تبنّى مشروع إدماج الأندلسيين في المجتمع المحلي، وتحمّل بدوره مسؤولية الدفاع عن تونس الترابية.

تعكس تركيبة الوفد المرسل من تونس ظاهرة الاتفاق الاجتماعي الناتج عن التقارب الحاصل بين الفئات الحاكمة وبعض الفئات المحلية.بان هذا التقارب أيضا أثناء الإستعدادات للحرب إذ شملت التعبئة الوسطين الحضري والبدوي. وسيكون لهذا التقارب بدون شك، تأثير على سير المفاوضات ونتائجها.

يتجلى من خلال المصادر الدور الذي قام به العلماء في إحلال السلم بين الطرفين وإقرار التوازن بين طموحاتهما، وفي التأثير على الأطراف العسكرية المتقابلة لا سيما الطرف الجزائري المنتصر في الحرب. ويمكن قراءة هذا التأثير، حسب رأينا في مستويين: المستوى الخطابي أي الوعظي والمتمثل في محاولة التوفيق بين الطرفين اعتمادا على الثقافة والموروث الديني الذي حسبما يبدو كان له وقعه على الحاضرين[3]. أما المستوى الثاني فيتمثل في الروابط المتينة القائمة بين هؤلاء العلماء الذين يمثلون التواصل مع ذاكرة العهد الحفصي والفئات العثمانية الحاكمة في تونس وسعيهم إلى تدعيم شرعية سيادتها على الشريط التخومي الذي طالب به حكام الجزائر. انبثق عن هذا التفاوض بين الطرفين المتنازعين "اتفاق" يضبط الامتداد الجغرافي والبشري لسلطة كل منهما.

♦ وثيقة التحديد[4]: مضمونها ومصيرها التاريخي.

تم التوقيع على الصلح بين الإيالتين بالجزائر بين في 6 جويلية من سنة 1628[1]. نصّ الاتفاق على إنهاء الحرب بين الطرفين واعتبار قلعة أرقُ (أو قلعة سنان) مكانا محايدا "تخرج منها النوبة ويُهدَم

---

[1] - وجه الباشا حسين سنة 1596 رسالة بخصوص تولية أبي بكر شيخا للطريقة الغريانية يعدد فيها مزايا الشيخ والزاوية ومؤكدا على دوره في مساعدة درغوث باشا على افتكاك مدينة القيروان من الشابية (سنة 1557) وبعض المناطق الأخرى مثل الحمامات والجريد وقفصة ويمنحه الباشا امتيازات عديدة منها ممتلكات الشابيين. حول تحالف الغريانية في القيروان مع الأتراك ووقوفها ضد الشابية والإسبان ثم الامتيازات التي منحت لهم راجع:
Monchicourt(Ch.), *Etudes kairouanaises…*, *op. cit.*, p.146.

[2] - عيسى (ل)، *المضاعفات الاجتماعية*...، مرجع مذكور، ج. 3، ص. 639.

[3] - إذ تشير وثيقة الصلح إلى الدور المؤثر للخطاب الذي توجه به تاج العارفين البكري على الأطراف المجتمعة "وعظهم الشيخ العارف سيدي تاج العارفين قصده أن يصلح بين فئتين عظيمتين". ويضيف السراج بأن هذا العالم " قام على منبر النصيحة ووعظ وبما يشغل قلوب المسعفين لفظا واتخذ في استجلاب الرضى طريقا وسطا لا دنوا ممتزجا ولا شططا." *الحلل*؛ ص. 363.

[4] - أدرجنا وثيقة التحديد في الملحق، ص.401 .

ما فيها من البناء ولا يتعاطاها جيش تونس ولا عسكر الجزائر بعمارة ولا بوجه من الوجوه وتبقى على حال الخراب" [2]. كما تمّ التأكيد مرّة أخرى على اعتبار واد سراط حدّا جبائيا وبشريا بين العمالتين مع تمديده في اتجاه الشمال حتى البحر. لنتأمل في البداية المسيرة التاريخية لوثيقة الصلح وفي القراءة التي خضعت لها من طرف الباحثين. مرت اتفاقية 1628 بثلاث مراحل تاريخية:

- من القرن 17 إلى أواسط القرن الثامن عشر

لم يذكر ابن أبي دينار شيئا عن الاتفاق المذكور بل اكتفى بذكر أسماء كلّ من تاج العارفين البكري والشيخ إبراهيم الغرياني والشيخ مصطفى شيخ الأندلس كأطراف تمّ على يدها "الصلح بين الفريقين"[3]. وهذا خلافا لما نلاحظه لدى الوزير السرّاج، الذي أمدنا بتفاصيل حول انعقاد الصلح بين علماء تونس وأعيان العسكر من الجانبين قائلا :"عقدوا إصلاحا مرضيا للفريقين"، وذكر أنه شاهد نصّ الاتفاق الذي أدرجه في تاريخه. لا شكّ أن اختلاف الظرفية التاريخية التي دوّن فيها المؤلفان كانت وراء اختلاف تعامل كلّ منهما مع الحدث. فقد أثرت هزيمة الجيش "التونسي" من ناحية، والظرفية المضطربة التي صاغ فيها ابن أبي دينار تاريخه من ناحية أخرى، على قراءته للأحداث وللاتفاق المنبثق عنها. بينما صاغ الوزير السراج تاريخه في فترة استقرّت فيها الأمور لفائدة حسين بن علي، الذي رأى فيه المؤلف مخلصا للبلاد من الخطر "الجزائري". تصرّف السراج نسبيّا في نصّ الوثيقة الأصليّة إذ ذكر عبارة " دشرة أرقو" أو "قلعة النوبة" بدل عبارة "قلعة أرقُ" الواردة في الوثيقة، كما نزع صفات التعظيم والإجلال التي خصّ بها النص الأصلي أصحاب الرتب العسكرية من الجانب الجزائري، في الوقت الذي أطنب فيه، على عادته، في تمجيد العلماء المصاحبين للوفد المرسل من تونس[4].

- مرحلة الاندثار أو الغياب: من أواسط القرن الثامن عشر بداية القرن التاسع عشر

لا أثر في الأرشيف الوطني التونسي للنسخة الأصليّة للاتّفاق، تلك التي ذكر السرّاج أنه شاهدها بنفسه. قد يكون ضياع هذه الوثيقة مضمرا[5]، كما يمكن أن تكون الاضطرابات التي واكبت تركيز الحكم الحسيني، لا سيما الهجوم المدمّر الذي تعرضت له مدينة تونس في سنة 1756 وما حصل

---

[1] - يذكر السراج أن نص الاتفاق تضمن "بالطرتين أعلاه ويمناه عشرون طابعا". *الحلل*، ج.2، ص. 364.

[2] - يوجد نص اتفاقية الصلح في *الحلل*؛ ج.2، ص. 361-364 وما يليها. وتقترب في خطوطها العريضة مع الوثيقة التي قام بنشرها برنار روا: Roy ; « Deux documents...", *op.cit.*, p.199-202 والتي تضمنها الأرشيف المحلي.

[3] - *المؤنس*؛ ص. 208.

[4] - *الحلل*؛ ج.2، الصفحات من 360 إلى 364.

[5] - هل وقع تغييبها في عهد علي باشا لأنها لا تتماشى مع مصالح البلاد الترابية لا سيما في المنطقة الشمالية حيث امتدت سلطة حكام تونس إلى ما وراء الخط الجغرافي الذي رسمته الوثيقة.

أثناءه من نهب وتخريب وإتلاف للوثائق والكتب التي احتوت عليها مكتبات باردو، وراء ضياع الوثيقة[1]. لكنها برزت إلى الوجود من جديد في بداية القرن التاسع عشر.

- مرحلة الإحياء: ابتداء من 1821

دخلت نسخة من الوثيقة المذكورة في القرن التاسع عشر وتحديدا في 15 أوت 1821[2]، لما طرحت لأوّل مرّة مشكلة الحدّ الساحلي الفاصل بين إيالتي تونس والجزائر. تمثلت الحادثة في قيام حرّاس مرسى طبرقة بالقبض على مركبين تابعين لصيادي مرجان نابوليتان (ينتمون إلى نابولي في إيطاليا) في موقع ساحلي بين طبرقة والقالة، وكانت هذه الواقعة سببا في نشوء خلاف بين حكّام تونس والسلطات الديبلوماسية الفرنسية حول هويّة المكان الذي تمّ فيه القبض على المركبين. ادّعى الطرف المحلّي انتماء ذلك الموضع من الساحل إلى تونس، فيما تمسّك الطرف الفرنسي بتبعيته إلى القالة وبالتالي إلى الجزائر. وفي خضمّ ذلك السّجال، وجد أهل عنّابة عند شيخ المدينة نسخة من اتفاق 1628 فتمّ إرسال نسخة منها في الحين إلى باي تونس. وهذا هو النصّ الموجود حاليا في دفتر الأرشيف الوطني التونسي[3]، وهو ذاته الذي نشره "روا " Roy على إثر قيامه بتحقيق وقائع حرب 1628 التي سجلها المملوك الإيطالي مارسال أتاردو[4]. ويبدو أن الوثيقة خضعت أثناء عملية تنظيم الأرشيف التي تمّت في عهد خير الدين إلى تلخيص لأهمّ ما ورد فيها فجاء فيه ما يلي[5]:

"الحمد لله ما سيذكر أسفله نقل من دفتر عدد 3750 محفوظ مع دفاتر الوزارة الخارجية

اتفاق بين ولاة الجزائر وولاة المملكة التونسية مؤرخ برابع ذي القعدة الحرام من عام 1037 [6]في شأن حدود المملكتين مبني على رسم تحديد عند الجزائريين مؤرخ بأواسط صفر 1023 [7] واتفقوا على أن الحد الفاصل بين الإيالتين وادي سراط كما بالرسم المشار إليه وأن قلعة أرق تخرج منها النوبة وبهدم ما فيها من البناء ولا يتعاطاها جيش تونس ولا عسكر الجزائر بعمارة ولا بوجه من

---

[1] - نجد وصفا لهذا الإتلاف الذي لحق الكتب التي جمعها علي باشا في تاريخ الصغير بن يوسف. *المشرع*؛ الورقة 131.

[2] - وردت الوثيقة إلى تونس صحبة مراسلة صادرة عن أحمد باي عنابة إلى حسين باي *أ.و.ت*. الصندوق 212، الملف229، وثيقة عدد 21.

[3] -*نفس المصدر*؛ دفتر وزارة الخارجية عدد 2847 ، ص. 1. كما توجد نسخة من هذا الاتفاق في الدفتر عدد 3397 المحفوظ في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية التونسية.

[4] - اشتمل النصّ المذكور على مقدّمة في بضعة أسطر تستعرض الخلاف الواقع بين حراس مرسى طبرقة و"النصارى الفرانسيس(...) الذين يصطادون المرجان بمرسى عنابة".

Roy," Deux documents…", *op.cit.*, p. 199-202.

[5]- تمّ تدوين هذا النص بضع سنوات قبيل انتصاب الحماية، وهو عبارة عن تلخيص لأهمّ ما ورد في اتفاق 1628 بخصوص الحدّ بين الإيالتين. وبالتالي فهو ليس النص الأصلي للاتفاق كما ذكر ذلك الباحث عيسى لطفي في *المضاعفات السياسية والاجتماعية للتصوّف*...، مرجع مذكور، القسم الثالث، ص. 653.

[6]- 6 جويلية 1628.

[7]- أواخر شهر مارس 1614

الوجوه وتبقى على حال الخراب وأن الحد من ناحية القبلة وادي ملاق والاحيرش وقلوب الثيران إلى رأس جبل الحفا إلى البحر وكما اتفقوا على أن من دخل من التونسيين إلى عمالة الجزائر ودخل غربي واد سراط يكون خراجه لقسنطينة ومن دخل من الجزائريين إلى العمالة التونسية واجتاز الوادي المذكور وكان شرقيه فخراجه لها ولا يطالبه أهل الجزائر بشيء" [1].

يكمن عنصر المفارقة بين هذا التلخيص والنص الأصلي للوثيقة لا في مضمونه، إذ كان وفيّا لأهمّ ما ورد في الوثيقة الأصلية بخصوص الحدّ بين الإيالتين، لكن في الألفاظ المستعملة من طرف الفاعل في صياغته والتي تعكس التطوّر اللغوي المعبّر عن تطوّر الوضع السياسي. من ذلك مثلا لفظ المملكة، أو المملكتين، أو الإيالتين، للإشارة إلىكلّ من تونس والجزائر، بدل لفظ المدينة أو المدينتين في وثيقة التحديد.الأمر الذي يعكس الوعي بوجود كيانين متمايزين جغرافيا وسياسيا[2]. كما يعترضنا في نصّ التلخيص أيضا مصطلح "الحدود" الذي عوّض كلمة "الحدادة" في اتفاق 1628 . وهي، أي الحدادة، لفظة مستخرجة من العامّية تدلّ في الاستعمال المحلي على مرتفع صغير من التّراب يفصل بين الملكيات الزراعية المتجاورة، وبالتالي لم يكن لها في الأصل مدلول سياسي.

جلب اتفاق 1614 والاتفاقية اللاحقة التي انبنت عليه اهتمام جانب من الباحثين، فكانت القراءات متباينة، إذ ارتبطت بظرفية التأليف وبذهنية الباحثين وهواجسهم.

كان باربروقير Berbrugger [3] أوّل من تناول موضوع الحدود بين تونس والجزائر في المقال الذي أعدّه في سنة 1860حول الحدود الجزائرية[4]. تبيّن للباحث بعد اطلاعه على مجموعة من المؤلفات التاريخية العائدة إلى العصور القديمة أو الإسلامية، وجود حدود صاغتها الطبيعة وهي عبارة عن حواجز ثابتة وفاصلة بين الكيانات المغاربيّة الثلاث منذ العهد الروماني. واكتفى بالإشارة إلى قيام حكّام الإيالات في بداية العهد العثماني بتثبيت تلك الحدود دون الإشارة مطلقا إلى اتفاق 1614 أو الذي جاء بعده في سنة 1628 أن الباحث لم يكن له اطلاع على وثيقة التحديد

[1]- أ.و.ت.؛ الصندوق 212، الملف 229. أنظر نص الوثيقة في الملحق.

[2]- لا يتضمن مصطلح المملكة في النصوص المصدرية، كما أشار إلى ذلك الباحث لطفي عيسى، بالضرورة معنى الاستقلال بقدر ما يدلّ على وجود وحدة جغراسياسية تعكس " ممارسة السلطة ومراقبة أوضاع البلاد" . عيسى ؛ *المضاعفات السياسية والاجتماعية للتصوّف*...، *مرجع مذكور*، القسم الثالث، ص. 653، الإحالة عدد 408. لكن لفظ المملكة المستعمل في هذا السياق، وخلافا لما أورده نفس الباحث لا يتعارض مع لفظ الإيالة. *نفس المرجع* والصفحة. سنعود إلى موضوع الأسماء المضافة إلى إسم تونس في الفصل الأخير من القسم الثالث من هذا البحث.

[3] - أسس أدريان باربروقير (1801-1869) مكتبة الجزائر سنة 1835 وعمل محافظا لها كما ترأس هيئة تحرير المجلة الإفريقية سنة 1855. وكان كاتبا للمارشال كلوزال له عدة مؤلفات من بينها ترجمة كتاب هايدو حول تاريخ إيالة الجزائر.

[4] - Berbrugger (A); «Des frontières de l'Algérie», in *Revue Africaine*, n° 24, 4° année,Octobre 1860, PP.401- 417.

المذكورة. أما برنار روا B.Roy[1] الذي حقق نصّ المملوك الإيطالي أتاردو فقد كان له فضل الكشف عن أحداث الحرب الحاصلة بين الإيالتين سنة 1628، لكنه اكتفى بنشر وثيقة التحديد المنبثقة عن النزاع وترجمتها إلى اللغة الفرنسية دون إبداء أي تعليق بشأنها[2]. شكّل عمل "روا" إحدى مستندات البحث الذي قام به شارل مونشيكور حول موضوع تكون الحدود الجزائرية التونسية والذي نشرة سنة 1938[3]. درس مونشيكور موضوع الاتفاقية والحدود لا فقط بمنطق الباحث بل كذلك وبالخصوص بمنطق الفاعل السياسي[4]. إذ يذكر الباحث، وذلك خلافا للاتفاقية التي لا تتضمن أي موقع ساحلي، أن الحدّ بين الإيالتين يبتدئ شمالا عند كاب رو Cap Roux. كما لفت انتباهه أن واضعي الحدّ لم يقوموا بتمديده إلى المناطق الجنوبية موطن القبائل المنتجعة. ولاحظ في الوقت نفسه امتداد سلطة حكام تونس غرب الحدّ المنصوص عليه في الاتفاقية. فقراءته للوثيقة عكست انشغاله، لا بالظروف التي حفت بصياغتها ووظيفتها زمن وضعها، بل بالحاضر أي بوضوح الحدّ بين المستعمرتين. وهذا خلافا لما نلاحظه لدى المؤرخ توفيق البشروش الذي اهتمّ لا فقط بمضمون لاتفاقية 1628 ، بل كذلك بأبعادها السياسة[5]. استندا الباحث إلى وجود اتفاقية 1628 لدحض مواقف الكتاب الفرنسيين القائلة بغياب معنى الحدود بين الإيالات العثمانية، كما أكّد على أهميتها الجبائية والقضائية. ففي المستوى الجبائي أشار ألى دورها في تثبيت التبعية الجبائية للمجموعات القبليّة التخومية التي كانت في السابق تتنصل من دفع الجباية وتتأرجح بين أكثر من مركز سياسي. أما في المستوى القضائي فقد ضبطت، حسب رأيه، المجال الذي تمتد إليه صلاحيات الحكام القضائية[6]. ورأى المؤرخ أنّ أبعاد الوثيقة السياسية، مقارنة بأهميتها الجبائية والقضائية، تبدو ثانوية أو محدودة[7]. لكنها رسمت ملامح ما سماه بـ "تونس الحديثة"[8]، إذ حددت

---

[1] - كان برنار روا (1845-1919) من الوجوه البارزة في بداية انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية سنة 1881، شغل قبل هذا التاريخ بقليل منصب مساعد قنصل في مدينة الكاف ثم عينه ب. كمبون Cambon مراقبا مدنيا بها. ثم عمل كاتبا عاما للحكومة التونسية.

[2] - قد كنا أشرنا إلى هذا المصدر سابقا ونشره روا Roy سنة 1917 في المجلة الإفريقية.

[3] - Monchicourt (Ch.), "La frontière algéro-tunisienne dans le Tell et dans la Steppe" , in *Revue Africaine*, LXXXII,1938,pp.31-59.

[4] - عمل مونشيكور (1873-1937) في الجزائر ثم تولى خططا إدارية وسياسية بتونس زمن الاستعمار فكان مراقبا عاما بباجة . له دراسات عديدة أهمها تلك التي خصصها للتل العالي أو الشابية.

[5] - درس المؤرخ البشروش اتفاقياتي التحديد ضمن عملين هما:

Bachrouch (T.), *Formation sociale Barbaresque et pouvoir à Tunis au* XVII° siècle, pub. de l'Université de Tunis, 1977, pp.157- 163.

Bachrouch (T.), « Pouvoir et souveraineté territoriale, la question de la frontière sous Ahmed Bey », in *Actes du premier congrès d'Histoire et Civilisation du Maghreb*, Tunis, C.E.R.E.S, Tome2, 1979, PP. 195-208.

[6] - Bachrouch, *Formation sociale...*, *op.cit*, p.160.

[7] - « sa signification politique apparaissait comme étant négligeable» Bachrouch, "Pouvoir et souveraineté territoriale..", *op.cit*, p.197.

[8] - " La Tunisie moderne " في نص الأطروحة، ص، 163.

القاعدة التي ستنبني عليها السيادة الترابية والقانونية للمركز السياسي[1]. لكن التحليل يوحي في مجمله بأن هذا التطوّر الذي شهدته العلاقة بين الإيالات قد تمّ في غياب تامّ الباب العالي. وعبّر عن ذلك بقوله "وكأن الإيالات الثلاث (بتخطيطها الحرللحدود) لا تتبع سيدا واحدا"[2] والمقصود بالسيّد في هذا السياق هو الإمبراطورية العثمانية صاحبة السيادة على الإيالات المغاربية. كما لم يطرح الباحث السؤال المتعلق بتنازل الطرف الجزائري عن مطالبه الترابية بالرغم من انتصاره في الحرب.

حرصنا عبر قراءة الدارسين لاتفاق 1628 على إبراز المكاسب أو الإضافات التي توصّل إليها من سبقنا بالبحث في هذا الموضوع، فلسنا أوّل من تناوله بالدرس. كما أردنا في الآن ذاته رصد الثغرات التي تضمنتها تلك الأبحاث والأسئلة التي لم تطرحها. نفعل ذلك بهدف استدراك النقص وهو ما سيشكل إضافتنا الخاصة في هذا البحث.

♦ حدّ 1628 ومدلولاته

استعمل واضعوا الوثيقة كلمة "اتفاق" لتصنيفها. ويقول السراج "عقدوا إصلاحا"[3]. وبالتأمل في الوثيقة ندرك أنها أقرب إلى العقود التي يحرّرها العلماء منها إلى المعاهدة. إذ لا تتضمن ما اتّفق عليه الطرفان بخصوص النقاط الحدودية الفاصلة بين الإيالتين فحسب بل تذكر بأحداث 1614 أيضا، أي تقوم بتنزيل القضية الترابية، مثلما يحدث بالنسبة إلى النوازل التي يطرحها الأفراد على رجال الشرع، في إطار قانوني يكون بمثابة المرجع الذي يبنى عليه الحلّ أو الحلول المستنبطة. تتضمن الوثيقة وصفا للأحداث التي جدّت بين الطرفين والتي أدت إلى حصول المصادمات بينهما والأطراف المتصالحة. ويحتلّ الاتفاق الحدودي في حدّ ذاته القسم الأخير منها. وبذلك وقع تنزيل القضية الترابية التي هي أساسا مسألة سياسية، في إطار الثقافة السائدة والقائمة على تحكيم الشرع في فضّ القضايا الناشبة بين الأفراد. وبذلك حرص أصحاب القرار السياسي في الإيالتين على إدراج مسألة "الحدود" في ملف الشرع، أي القانون، الأمر الذي من سيعطي صبغة قانونية للمجال، تضفي عليه طابع الثبات والاستمرارية.

لا ذكر في الوثيقة للشروط الترابيّة التي طالب بها حكام الجزائر على إثر انتصارهم (فقد بقيت الكاف ومنطقة الجريد في حوزة الإيالة التونسية).وإذا ما تمّ الاتفاق بين الطرفين على هذا النحو فإن ذلك يعني أوّلا الأهمية التي بات يمثّلها القانون في هذه المرحلة التاريخية كمرجعية في تحديد

1- Bachrouch, *Formation sociale...*, *op.cit*, p.163.

2- *نفس المرجع* والصفحة.

3- الحلل، ج. 2، ص. 361.

المجال الترابي. فقد شكل اتفاق 1614 القاعدة التي انبنى عليها الاتفاق الجديد. وثانيا احترام الطرفين للشرعية العثمانية. يعكس اتفاق 1628 تطوّرين هامين في مستوى علاقة الإيالتين ببعضهما من ناحية وبالإمبراطورية العثمانية والقوي المحلية من جهة ثانية. يتماشى تقنين الحدود مع إرادة الإمبراطورية العثمانية توفير الأمن في إيالاتها المغربيّة وتمكينها من الاستقرار السياسي، كما يعكس التصوّر الإمبراطوري للمجال القائم على التخطيط والتقسيم والتحديد (إيالات، سناجق ، قضاءات...)، وهو تصوّر يعلو على علاقات الولاءات المحلية. تجلى هذا التصوّر في موقفين متميزين:

من الجانب الجزائري نلمس نوعا من الولاء للإمبراطورية جعل المنتصرين يقبلون باتّفاق لا يلبّي الطموحات التي كانت الغلبة العسكرية قادرة على تحقيقها لهم. فقد تنازل حكام الجزائر على مطالبهم الترابيّة التي تعكس في الحقيقة مطالب المجموعات القبلية (الحنانشة وحلفائها) المستنجدة بهم والمتحالفة معهم في المعارك. كما تمّ في نفس الإطار إخلاء القلعة (أرقُ أو سنان) قطعا للنزاع بين الطرفين.

أما حكّام تونس فبالرغم من الهزيمة العسكرية، كان النصر السياسي واضحا، وساهم التقارب الحاصل بين النخب العثمانية والنخب المحلية من علماء وأعيان ينتمون الوسطين الحضري والقبلي في حصوله.

استندت اتفاقية إلى معطيات جغرافية واضحة، أودية (سراط، ملاق) وجبال (قلوب الثيران، والاحيرش، والحفا). أما تمديد الخط الحدودي في اتجاه البحر فيفسّره، حسب رأينا امتداد بلاد الحنانشة في الشمال حتى مشارف عنابة (مثل أولاد مسعود) وغيرهم[1]. ولكن، وكما تبينه الوثيقة، ضلّ الاهتمام محصورا بشكل استثنائي، في مستوى واد سراط الذي اعتبر هنا، دون بقية المنطقة المحدّدة شمالا، حدّا فاصلا بين المجموعات السكانية "فمن دخل من عمالة تونس وحلّ غربي واد سراط يكون خراجه لقسنطينة ولا يطالبه أهل مدينة تونس وكذا من دخل حدادة تونس من الرعايا واجتاز الوادي وكان شرقيّه فهو لهم ولا يطالبه أهل الجزائر حسبما هو مرتسم في غير هذا". وبالتأمّل في الخطّ الحدودي الذي تم الاتفاق عليه في هذا التاريخ لا يفوتنا أن نلاحظ مرة ثانية، على تطابقه تقريبا مع ما كان يسمى في العهد الحفصي بالتخوم بين "عمالة السلطان" الحفصي وما كان يسمى بالعمالات الغربية أي قسنطينة وعنابة وبجاية[2]. فالتأكيد على واد سراط مرّة أخرى يرمي

---

[1]- أنظر الخريطتين المصاحبتين ص.122 و123.

[2]- قد كنا أشرنا سابقا إلى المعارك التي حصلت في هذه المنطقة بين السلطان وخصومه أمراء "النواحي الغربية".

الحد ما بين إيالتي تونس والجزائر سنة 1628

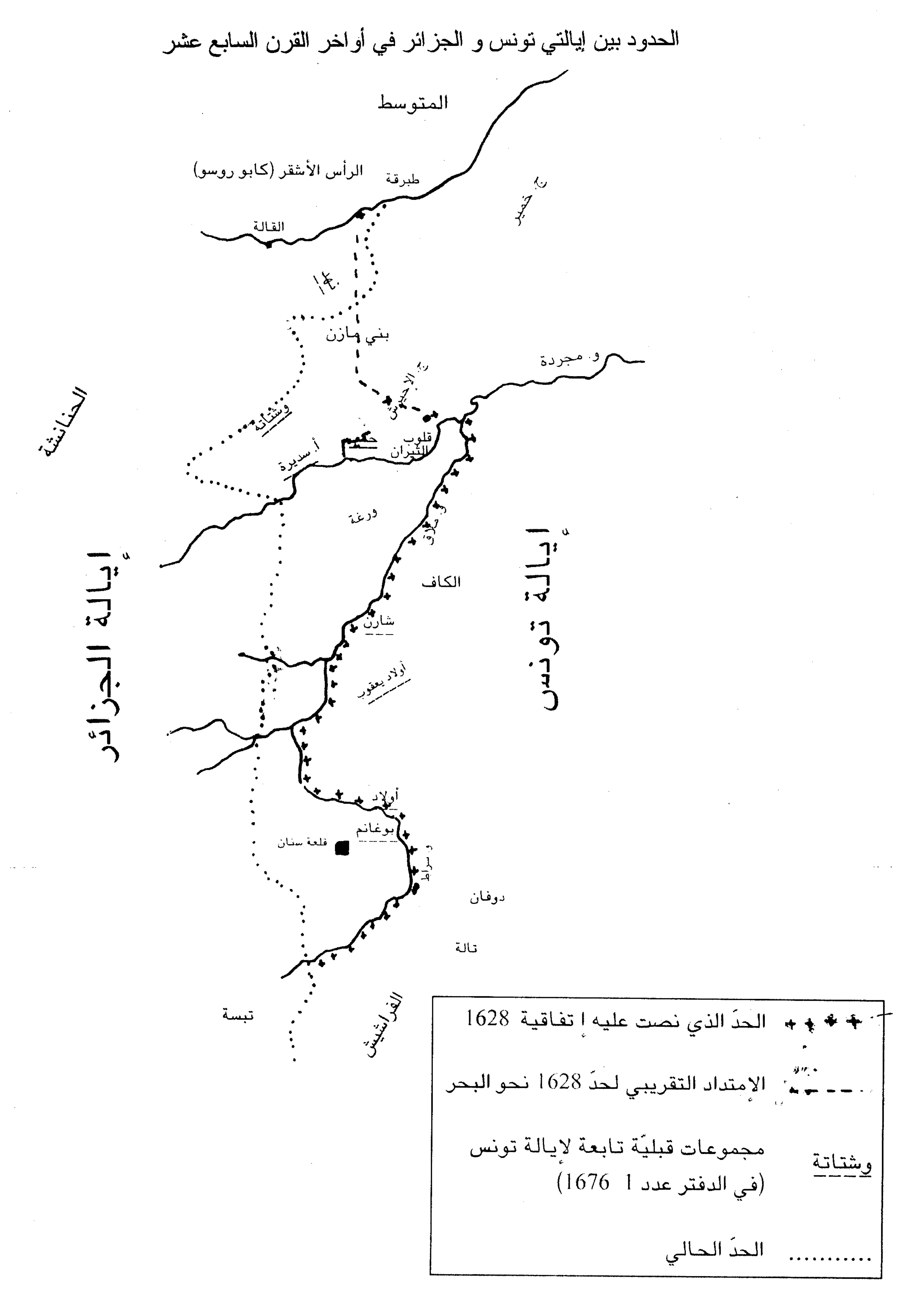
بنزرت
تونس
باجة
عنابة
قسنطينة
نابل
سوسة
المنستير
المهدية
القيروان
الكاف
القلعة
تبسة
النمامشة
صفاقس
قفصة
قابس
جربة
توزر
نفطة
ش. الجريد


المناطق التي طالبت بها حكام الجزائر

أماكن التي سعى عسكر تونس إلى الإستيلاء عليها

الحدّ كما نصت عليه إتفاقية 1628

الحدود الحالية


الحدود بين إيالتي تونس و الجزائر في أواخر القرن السابع عشر
المتوسط
الرأس الأشقر (كابو روسو)
طبرقة
القالة
ج. خمير
بني مازن
و. مجردة
الحنانشة
وشتاتة
قلوب الثيران
أ. سديرة
ورغة
إيالة الجزائر
إيالة تونس
الكاف
شارن
أولاد يعقوب
أولاد بوغانم
قلعة سنان
دوفان
تالة
تبسة
الفراشيش
الحدّ الذي نصت عليه إتفاقية 1628
الإمتداد التقريبي لحدّ 1628 نحو البحر
وشتاتة
مجموعات قبليّة تابعة لإيالة تونس
(في الدفتر عدد 1 1676)
الحدّ الحالي

أما في اتجاه الشمال فقد رسم الحدّ كذلك تخم إفريقية الذي نجده أيضا عند ابن خلدون وهو بلد عجيسة ووشتاتة وتوجد هاتان المجموعتان شمالي واد مجردة[1].لم يحظ التحديد هنا بنفس التأكيد الذي لاحظناه في مستوى واد سرّاط ، إذ لم يكن لحكّام تونس في هذه الربوع مشاكل مشابهة. وهو ما سمح لهم فيما بعد ببسط هيمنتهم إلى ما وراء هذا الخط الذي رسمته الوثيقة[2].

وإن اتخذت الحدود في هذا التاريخ طابعا جبائيا فإن ذلك لا يمنع من القول ببداية تكون الوعي بولادة مجال قانوني مضبوط ومحدّد وملكا لحكام تونس. كما أن تحويل التخوم إلى حدود والانتقال بها من مستوى الشفوي إلى مستوى المكتوب، الحامل لمعنى الثبات والاستمرارية، يمثل في حدّ ذاته قطيعة مع الممارسات وأشكال التصوّر التي كانت سائدة في العهد الحفصي. لقد ارتبط المجال الترابي قبل تحوّل تونس إلى إيالة عثمانية، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون، بقوة العصبيّة والقوة الحربية اللذان يحددان المدى الذي تمتد إليه هيمنة الحاكم والذي يكون قادرا على حمايته. أما في وضعنا الحالي فنلاحظ حلول ممارسة جديدة أو بالأحرى حديثة في حسم النزاع الترابي، وهي تحكيم الشرع أي القانون في فضّ المشاكل الترابية وهو ما سيعطي للإيالة مجالا قانونيا سيكون الأرضية التي تبنى عليه سيادتهم.

بيّنت عمليّة التحديد عبر مختلف مراحلها (من مواجهات حربية، وتحالفات، وعقد الاتفاقات...) المكانة المحورية التي بات يمثلها المجال الترابي في سياسات الحكام العثمانيين. وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نؤكد مرة أخرى على ظاهرة الاتفاق الحاصلة في مدينة تونس حول المسألة الترابية. تحسّسنا هذا التحالف على المستوى العسكري والسياسي والديني والاجتماعي، وكان إحدى الخصائص التي ميّزت التطور السياسي في إيالة تونس بالمقارنة مع نظيرتها إيالة الجزائر. فخلافا للجزائر كان الانتماء إلى البلاد الرابط بين مختلف الفئات التي واجهت الحكم العسكري الجزائري سواء عند الحرب، أو زمن إعداد الصلح. لعب الدايات على مستوى مدينة تونس والبايات بالنسبة للدواخل في تدعيم هذا التقارب. وبذلك كرّس اتفاق 1628 تجذّر النخب السياسية ذات الأصل العثماني التي عبّرت بتحكيمها للشرع المالكي إلى جانب الشرع الحنفي، عن تقبلها للإرث الحفصي، إرث أعطاها الشرعية على المجال الترابي. و يمكن القول بالتالي أن التشكيلة التي

---

[1] - يحدثنا ابن خلدون عن الانقسام الحاصل في صلب إفريقية بين عمالة السلطان الحفصي وأمراء بجاية المنافسين له فيقول: " كانت الدعوة الحفصية قد انقسمت بين أعياصهم في تونس وبجاية وأعمالها وكان التخم بينهما بلد عجيسة ووشتاتة" . *العبر*، ج. 7، ص. 9.
يطلق إسم عديسة في الآن نفسه على إحدى الفصائل المكونة لمجموعة خمير وهم العدايسية، و على الجبل الذي اعتبر في القرن التاسع عشر حدّا بين إيالة تونس والجزائر . يقول بن خلدون "أن عجيسة من بطون البرانس...و مدلول هذا الإسم البطن فإن البربر يسمون البطن بلغتهم عدّس بالدال المشددة فلما عربتها العرب قلبت دالها جيما مخففة..." *العبر*، ج. 6، ص. 145.

[2] - يبيّن الدفتر الأول امتداد سلطة حكام تونس حتى منطقة نهد.

شاركت في مداولات صلح 1628 عبّرت عن نشأة "الكيان التونسي" الذي نتج عن التلاقي والتفاعل بين المؤثرات العثمانية والتقاليد المحلية.

أعطى اتفاق 1628 لإيالة تونس الشكل والحجم الذي استقرّت عليه البلاد التونسية اليوم. لكننا كثيرا ما نستمع اليوم إلى مواقف تعبّر، في شيء من الحسرة، عن صغر حجم البلاد التونسية بالمقارنة مع الامتداد الذي عرفته إفريقية أيام الحفصيين[1]. يجعل هذا الموقف من تونس اليوم "تونس الحفصية" سابقا لكن، حتى وإن أخذنا بهذا التصوّر فإن الواقع والتاريخ يبيّنان أن المجال الذي كان فعلا مراقبا من طرف مدينة تونس كان لا يتجاوز هذا الذي استقرت عليه في العهد العثماني.

هـ. في صغر حجم إيالة تونس

يرى بعض الباحثين أن تقلّص مجال البلاد التونسية اليوم هو من فعل الأتراك المستقرين بالمنطقة منذ القرن السادس عشر ولا سيما أتراك الجزائر الذين استغلّوا استفحال ضعف الدولة الحفصية ليتوسّعوا على حسابها وينتزعوا منها أجزاء ترابيّة ضلت لفترة زمنية طويلة تحت سيطرتهم[2]. لكن إذا ما تأمّلنا في المصادر الخاصة بالفترة التي سبقت حلول العثمانيين، فإننا نلاحظ أن هيمنة المركز السياسي، سواء كان مقرّه في القيروان أو في المهدية أو في تونس، لم تكن متجانسة على كامل المجال المسمى بإفريقية. فالفضاء الذي كان يمتدّ إليه النفوذ الفعلي للحكام لم يكن يتجاوز تقريبا ما كان يسمى في التاريخ القديم بأفريكا البروقنصلية، أي المتكوّن من أفريكا القديمة وأفريكا الجديدة، والممتد من جهة عنابة غربا إلى طرابلس شرقا . فلا الأغالبة ولا الزيريون ولا الحفصيون بعدهم، استطاعوا أن يفرضوا هيمنة فعلية ومتواصلة وراء هذا المجال بالرغم من أن النفوذ السياسي والإداري لهذه السلط امتدّ إلى أبعد من هذا الحدّ أحيانا.

كان المجال الترابي التابع لحكم الأغالبة (800 –909 م.) متّسعا سعوا إلى مراقبته وإحكام سيطرتهم عليه وحمايته من الأخطار الخارجيّة لاسيما من خطر الخوارج، جيرانهم في تاهرت، وهو ما يفسر استعادة استخدامهم للحصون البيزنطية الموجودة على التخوم [3]. لكن ماذا كانوا يراقبون بالفعل؟ في الواقع لم تكن للأغالبة سيطرة فعليّة على مجمل المجال التابع سياسيا وإداريا للقيروان، بل إن نفوذهم كان ضعيفا في المناطق الطرفية مثل طرابلس أو الولايات الغربية بدليل

---

[1] - نجد صدى لهذا الموقف في الجواب الذي توجه به الزعيم بورقيبة سنة 1974 إلى الرئيس الجزائري بومدين الراغب في إقامة وحدة سياسية بين البلدين عندما قال " إن ضم منطقة قسنطينة الجزائرية إلى تونس تحقق توازنا جغرافيا بين البلدين". ورد في بلخوجة (طاهر)؛ *الحبيب بورقيبة سيرة زعيم*،تونس 199، ص. 205.

[2] بشروش (ت.)؛ جمهورية *الدايات في تونس*، 1591-1675، مجموعة أيام الناس، تونس 1993، ص. 27.

[3]- الطالبي؛ *الدولة الأغلبية*، مرجع مذكور ص. 144.

تعرضـها المتواتر للانتفاضـات[1]. وسيبرز هذا الانقسام بشكل واضـح ضـمن إفريقية الزيرية بين شقيها الشرقي والغربي. فبعد رحيلهم إلى القاهرة، خلّف الفاطميون إرثا ترابيا ثقيلا، امتد نظريا على كامل البلاد المغاربية، عجز خلفاءهم بنو زيري عن التحكم لا فقط في المجال المترامي الذي نافستهم فيه قبائل زناتة، بل وحتى في إفريقية ذاتها[2]، إذ سرعان ما انقسم ملكهم إلى قسمين اكتفوا هم بإدارة القسم الشرقي منه، بينما استأثر أبناء عمومتهم من بني حماد بالقسم الغربي وأنشئوا به مركزا سياسيا جديدا هو القلعة مكونين بذلك ملكا مستقلا عن ملك بني زيري[3]. وفي ذلك يقول ابن خلدون: "وكذلك اعتبره في دولة صنهاجة بالمغرب و إفريقية لما بلغت إلى غايتها أيام باديس بن المنصور خرج عليه عمه حمّاد واقتطع ممالك الغرب لنفسه ما بين جبل أوراس إلى تلمسان وملوية واختطّ القلعة بجبل كتامة حيال المسيلة ونزلها واستولى على مركزهم أشير بجبل تيطري واستحدث ملكا آخر قسيما لملك آل باديس وبقي آل باديس بالقيروان وما يليها..."[4].

ثم تجدد الانقسام في العهد الحفصي (1236 –1574م.) لما "أستفحل أمرهم واستولى على الغاية خرج على الممالك الغربية (أي بجاية وقسنطينة) من أعقابهم الأمير أبو زكريا يحيى بن السلطان أبي إسحاق إبراهيم رابع خلفاءهم واستحدث ملكا ببجاية وقسنطينة وما إليها أورثه بنيه وقسموا الدولة قسمين"[5]. لقد تكررت عمليات انفصال بجاية في العهد الحفصي وتحولت المدينة في مناسبات عديدة إلى مركز سياسي واقتصادي هامّ جعلها تعيش على وقعها الخاص وتسير مصيرها بنفسها إلى درجة أن المصادر الأوروبية باتت تنظر إليها كمملكة مستقلة.

وضمن المناطق الغربية أيضا عرفت منطقة الزاب أيضا مصيرا مشابها [6]. ولم تقتصر نزعة الانفصال على الناحية الغربية بل امتدت كذلك إلى الجهات التخومية الجنوبية والجنوبية الغربية للدولة الحفصية [7]. كيف قرأ ابن خلدون التصدّع الذي كان يحصل كل مرّة في صلب الكيان الترابي

---

[1] - *نفس المرجع*.

[2] - كانت كامل منطقة الجريد ملكا لزناتة . إدريس (روجي)؛*تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من 10 إلى القرن 12* . تعريب حمادي الساحلي .ص. 106.

[3] - تم الاعتراف بحماد ملكا مستقلا على المسيلة وطبنة وتاهرت والزاب وكل ما يفتحه من بلاد المغرب. إدريس؛*تاريخ إفريقية في عهد بني زيري...*، ص. 130.

[4] - *المقدمة*؛ ص. 293.

[5] - نفس المصدر والصفحة.

[6] - يذكر الزركشي أنه لما تولى السلطان أبو العباس أحمد بتونس سار بجيوشه إلى الزاب وعاقبها على عدم خضوعها لسلطة المخزن و"عين بها قائدا من قواده بعد أن مضت لأولاد بني مزنى بها المشيخة المستقلة نحو مائة وأربعين عاما منها لأحمد آخرهم أربعون سنة" راجع:*تاريخ الدولتين*، ص. 122. وتعج المصادر الحفصية لا سيما تاريخ بن خلدون بأخبار استقلال المناطق الطرفية وتحولها إلى كيانات سياسية تدير شؤونها بنفسها دون أن تنفي اعترافها بالسلطة الحفصية .

[7] - سيطرت عائلة بنو مكي على الجنوب الشرقي حيث " ملكت منذ سنة 1355 كامل السواحل الجنوبية والشرقية من قابس إلى طرابلس وتعاملت مع الدول الأجنبية كمملكة مستقلة.." أنظر برنشفيك (ر.)؛ *إفريقية في العهد الحفصي..*، مرجع مذكور .ص. 105.

لإفريقية بين شقيها الغربي والشرقي؟ نكتشف أن هذه الظاهرة تتجاوز في تفكيره الإطار الضيق لإفريقية. إذ يدرج ذلك الانقسام، حسبما يتضح من تحاليله، في إطار ظاهرة أشمل تتعلق بنشأة الدولة وتطوّرها. تلك الدولة التي ترتبط من وجهة نظره، في قيامها وعند تراجعها، ارتباطا وثيقا بقوة العصبية، ووفرتها. فالمجال الذي يشمله "ظل الدولة"، أي نفوذها، يتمدّد ويتقلّص تماشيا مع قوّة أو ضعف هذا المعطى أي العصبيّة. ويمكن تلخيص تلك السيرورة عند الكاتب كما يلي: يرتبط المركز السياسي بقوة عصبيّة صاحب الدولة، الذي يكون في بداية حكمه في حاجة إلى عصابة وفيرة تتوزّع على الدواخل و"الثغور لحمايتها من العدوّ وإمضاء أحكام الدولة فيها". ومن هذه الزاوية فالعصبيّة، حسب المؤرخ، هي التي ترسم الامتداد الطبيعي أو "الغاية" لذلك المجال الدولتي. تضعف العصبية حسب ابن خلدون، عندما تبلغ الدولة أوج قوتها أو "الغاية"، عندها ينفرد صاحب الدولة بالحكم ويتعسّف على ذوي قرابته المنافسين له في السلطة، ويستبدلهم بحاشيته من "موالي النعمة وصنائع الإحسان"، مما يدفع بالبعض منهم ، ممن أفلت من تسلطه، إلى الاحتماء بالمجالات الطرفية وتكوين المساندين له. وبذلك يؤول المسار إلى قيام ملك مقتطع من الأوّل، ومستقلّ عنه ومنافس له في الآن نفسه[1].

علل ابن خلدون تصدّع ملك الأمويين والعباسيين وغيرهم مثل الزيريين والحفصيين من بعدهم بهذه الظاهرة. لكن ألم تكن تلك المحاولات المتواترة لاستقلال النواحي الغربية، تلك التي كانت في القديم تحمل اسم نوميديا ، عن المركز السياسي في نهاية الأمر، سوى استمرارا لما عرفت به المنطقة، من مواقف متعنتة وحركات تمرّد أمام محاولات الاختراق التي تعرّضت لها منذ القديم معبّرة عن توق المجموعات المحلية ذات التقاليد البربرية إلى الحفاظ على ذاتيتها و"البناء دولتها أو لتعيد بناءها أو على الأقل للحفاظ على استقلاليتها في مواجهة إفريقية الخاضعة بانتظام للقوى الخارجية"[2].

كما يمكن أن تكون المقاربة التي استند إليها أندرسون في دراسته المتعلقة بتكون الهويات القومية في الفترتين الحديثة والمعاصرة أو ما أطلق علية صاحب البحث إسم "المجموعات المتخيّلة"، مدخلا لفهم دور التقسيمات الإدارية السياسية في تشكل هويّات متمايزة. لقد بيّن الباحث أن التقسيمات الإدارية/الترابية تمثل إحدى الأبعاد المؤثرة في نشأة و بلورة كيانات سياسية وقومية

---

[1]- اعتمدنا في هذا التلخيص على ما أورده بن خلدون في *المقدمة* ضمن العناصر التي خصصها للحديث عن الدولة في كيفية نشوءها وانحلالها أنظر على سبيل المثال "في انقسام الدولة بدولتين"، الفصل 45، ص. 292-93 . أو "في كيفية طروق الخلل للدولة"، الفصل 47، ص. 294-279.

[2]- وردت هذه الملاحظات في جعيط (هـ)؛ "التاريخ والثقافة والدين في المغرب"، ضمن *أزمة الثقافة الإسلامية*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2000، ص. 170

متميزة ومستديمة، مؤكدا على دور العواصم رمز مركزة السلطة في تدعيم هذه السيرورة [1]. ما أردنا أن نقوله هنا هو أن الحجم الذي باتت عليه إيالة تونس بعد 1628 نتج في جانب منه عن التوسّع العثماني وفي جانب آخر عن ترسّبات تاريخية.

خاتمة القسم الأول

أفضى التوسع التركي العثماني في المجال الحفصي خلال القرن السادس عشر إلى تآكل فضاء إفريقية، وغداة اجتياح قليج علي باشا مدينة تونس سنة 1569، تقلّص ذلك المجال وربما لم يتجاوز بعض المراكز الحضرية مثل تونس والحمامات وبنزرت. وهذا يتعارض مع الصّورة الذي تقدّمها المصادر والدراسات التاريخية التي تجعل من البلاد التونسية كيانا سياسيا حافظ على سمات موروثة عن فترات تاريخية موغلة في القدم. فكما نلاحظ من خلال التطوّر التاريخي الذي آل إليه مجال إفريقية الحفصية خلال القرن السادس عشر لم يكن الكيان الترابي التابع إلى مدينة تونس شيئا جاهزا بل كان على الفاعلين (محليين خاصة وعثمانيين) انطلاقا من 1569 إعادة بعثه إلى الوجود وتجديد بناءه.

انبثقت إيالة تونس من رحم الكيان الترابي الحفصي وعكس بروزها حصول تحوّلات هامّة في مستوى علاقة السلطة بالمجال. فقد تمّ الانتقال من مجال معطى وموروث تضبط القوة العسكرية والعصبية القبلية اتساعه الجغرافي، إلى مجال تحدّده اتفاقيات مكتوبة أي له مدلول قانوني. ارتبط انبعاث إيالة تونس بحركتين متزامنتين: فالإيالة تدين بوجودها التاريخي إلى الإمبراطورية العثمانية التي كانت فاعلة في تحديد وضعها القانوني، لكن الأعيان المحليين والقوى العسكرية المستقرة بالبلاد المستندة في تدعيم مواقفها إلى الإرث التاريخي للبلاد كان لها دور حاسم في تكييف مواقف الباب العالي وتوجيهها بشكل أدّى إلى إعادة انبعاث إيالة تونس ككيان مستقل عن الإيالتين اللتين نافستا إيالة تونس استنادا إلى حق الاحتلال. تمّت عملية تحديد الكيان الترابي للإيالة في إطار قانوني خصّت به الإمبراطورية العثمانية إيالات المغرب وبعض ولاياتها البعيدة، وهو

---

[1] ـ استند الباحث في تدعيم هذه الفرضية على التقسيم الجيوسياسي الذي قامت به إسبانيا داخل إمبراطوريتها بأمريكا اللاتينية ودوره في تشكل الدول المستقلة في هذه المنطقة .كان لتلك التنظيم الإداري الترابي دور مصيري بالنسبة لمستقبل المنطقة الجغراسياسي إذ كونت الدول المستقلة مثل الأرجنتين والمكسيك وغيرها ضمن الحيز الجغرافي لكل مقاطعة إدارية سطرتها أسبانيا سابقا. على أن ذلك التطور قد تم أيضا في ضل نظام اقتصادي عالمي فرضته إسبانيا على مستعمراتها عرف بالمركنتيلية والاحتكار وفر أرضية ملائمة لبروز كيانات إقليمية مستقطبة من قبل العاصمة المدينة مركز الحكم الجهوي ستتحول فيما بعد إلى عاصمة للدولة المستقبلية.
و لمزيد الإستفادة يراجع :
Anderson (B.) ; *L'imaginaire National..., op. cit.*, pp. 59-75.

إطـار مـرن سـمح بحصـول تطـوّرات سياسية هامّـة تكرّس اسـتقلالية الـبلاد فـي ضـل التبعية للباب العالي. وبلجوئهم إلى صياغة اتفاقيّات مكتوبة أعطى الحكّام للمجال طابع الاستقرار والثبات.

تكمن الخاصية الأساسية لهذه المرحلة التأسيسية للمجال "التونسي" في جدلية التمايز والتبعية: فكأن الكيان التونسي الوليد مشروط ظرفيا بإدماجه في الفضاء العثماني الذي حدّد بروزه كمجال سياسي له مركز ودواخل محدّدة نسبيا ومخيال أدنى تعكسه التسمية.

العنوان: الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر : نشأة المجال

المؤلف الرئيسي: ابن سليمان، فاطمة

مؤلفين آخرين: عبدالحميد، هنية(مشرف)

التاريخ الميلادي: 2004

موقع: تونس

الصفحات: 1 - 458

رقم MD: 689694

نوع المحتوى: رسائل جامعية

اللغة: Arabic

الدرجة العلمية: رسالة دكتوراه

الجامعة: جامعة تونس الأولى

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الدولة: تونس

قواعد المعلومات: Dissertations

مواضيع: تاريخ تونس، الإيالة التونسية، المجال الترابي، الهوية الترابية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/689694

القسم الثاني : إيالة تونس

المجال والسيادة (1630–1830)

بعد حوالي قرنين من تسطير الحدّ وتحديدا في سنة 1807، اندلعت آخر الحروب مع الجزائر ووجد النظام الحسيني سندا قويا لدى الأعيان ولدى المجموعات القبليّة التي قدمت من من مختلف أنحاء إيالة تونس للمشاركة في الحرب إلى جانب عسكر حمودة باشا. كشف هذا الحدث عن حصول تطوّر واضح في علاقة السلطة بدواخلها، بانت ملامحه منذ بداية الإنتصاب العثماني بالبلاد وتمثل في سقوط ما سمي بـ"الحواجز الإتنية" بين مختلف العناصر الإجتماعية، الوافدة على البلاد من أتراك ومماليك وأندلس وغيرهم و المقيمة بها أي العناصر المحلية رعايا الحكم الحفصي سابقا، لفائدة عملية التقارب والاندماج[1]. أطلق المؤرخ محمد الهادي الشريف على هذا المسار عبارة "déturquisation" وترجم المصطلح حسبما يتجلى من خلال تحاليله بـ"التونسة"[2] أي بالتجذّر المتواصل للحكم التركي العثماني في البلاد. إذ تواصل في العهد الحسيني أي في القرنين الثامن والتاسع عشر مفضيا حسب نفس المؤرخ إلى تكون عائلة "شبه وطنية"[3] تدين بوجودها إلى عوامل عديدة منها التباعد المتواصل مع الإمبراطورية العثمانية، وتكثف علاقاتها بأوروبا على المستوى الخارجي من جهة، ومتانة الروابط المتنوّعة التي قامت بينها وبين العناصر المحلية لا سيّما الأعيان منها، في المستوى الداخلي، من ناحية ثانية. وتتفق أغلب الدراسات التي تناولت تاريخ البلاد خلال العهد العثماني على الإقرار بهذه الظاهرة أي ظاهرة التواصل والإندماج بين المحليين، لا سيما الأعيان منهم، والوافدين أو المستوطنين[4]. واكتسى هذا التقارب في تحاليلهم بالأساس وجها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لكن المجال الترابي كإحدى الأبعاد المؤسسة لما يمكن تسميته بالـ"ذاتية التونسية" ظل في هذه البحوث ضئيلا. بحيث يبدو مجال الإيالة، من خلال هذه الدّراسات وكأنه إطار يحمل خصوصيات موروثة (كثافة الشبكة الحضرية،وانفتاحه على البحر وهيمنة التضاريس المنخفضة، إلى جانب وجود قابلية تاريخية لاحتضان العناصر الوافدة وصهرها) بعبارة أخرى له دور سلبي passif أكثر منه عنصرا فاعلا في التطوّرات المذكورة. لذلك ارتأينا في هذا القسم من البحث تقصي مسار تحويل المجال إلى عنصر فاعل في بناء ذاتية المحلية وذلك بالبحث في بسط الهيمنة السياسية على المجال الداخلي و حمايته من القوى المنافسة في الخارج ، وأخيرا عبر قراءة في الانعكاسات التي خلفتها مختلف هذه التحوّلات على مستوى التصوّرات التي حملتها مختلف الأطراف تجاه البلاد.

---

[1] - لمزيد الاستفادة يراجع : Bachrouch (T.); "Fondements de l'autonomie de la Régence de Tunis au XVII° siècle", *in Revue Tunisienne de Sciences Sociales,* pp.163 à 185.

[2] - Cherif (M-H.); *Pouvoir et société ..., op.cit.*, t. 2, p.201.

[3] - Cherif (M-H.); " La "déturquisition" du pouvoir en Tunisie : classes dirigeantes et société tunisienne de la fin du XVI° siècle à 1881", *in Les Cahiers de Tunisie,* pp. 177-197.

[4] - يمكن أن نضيف إلى هاتين الدراستين: Mantran (R.); "l'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du XVIème au XIX ème siècle", *Cahiers de Tunisie*, n°26-27, 1957, pp.319-333.

الفصل الأول : مسار احتكار النفوذ

بعد تسطير الحدّ مع الجزائر، تشير المصادر إلى تمرّد القبائل على الحكم التركي في تونس، الأمر الذي يدلّ على أنّ بعض المجموعات القبلية لا زالت حتى هذا التاريخ تحافظ على عنفوانها. نجد صدى لهذا الواقع عند ابن أبي دينار الذي يذكر أن الأعراب، أي القبائل "استحوذوا على جلّ البلاد"[1].كما يخبرنا عن البعض من المجموعات المتنفذة مثل عرب افريقية "أولاد بالليل وأولاد حمزة وأولاد صولة الذين كانوا زمن بني أبي حفص أهل حلّ وعقد"[2]. لكن، بعد حوالي قرن من تأليف *المؤنس*، نكتشف وصفا آخر لهذه المجموعات بالذات عند الصغير بن يوسف أصيل مدينة باجة وصاحب معرفة دقيقة بأوضاع منطقتها وعلاقتهم بالسلطة المركزية، إذ يقول: "ولو ترى حال أولاد صولة في المائة والسبعين ومابعدها وفي الأربع والثمانين بعد المائة والألف(1184هـ/ 1770 م) لاخصوصية لأولاد صولة فنا عرشهم ولم يبق منهم إلا أفراد قلايل يتكففون الناس بأيديهم وأجرا على الحرث والرعي وملك وطنهم السلطان وغيره من الرعية وكذلك أولاد عمهم أولاد بالليل وأولاد نصر وأولاد حسن يقال لهم أولاد مولاهم فالمغرم للترك أما أولاد حمزة لم يقوَ منهم أحد (...) ذرّية كبراء أولاد حمزة في ناحية ماطر تحت حكم بايات الترك (...) ولا بقي للعرب في ضواحي مملكة تونس مُلك بل صاروا في دولة الترك رعية الرعية ولا بقي منهم إلا قليل القليل يؤدّون المغرم الكثير"[3]. يندرج هذا الوصف الذي يقدمه بن يوسف ضمن مقارنته بين أوضاع المجموعات المذكورة في العهد الحفصي وفي عهده.

كان هاجس البايات المراديين قواد المحلة لاسيما مراد كورسو وابنه حمودة باشا،خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، مناجزة القبائل البدوية والمناطق المناطق المستعصية لحملها على الخضوع لسلطة حكام تونس والقبول بهيمنتهم. ولكن نكتشف في أواخر القرن الثامن عشر أن حمودة باشا الحسيني توقف عن السفر بالمحلة إذ اعتبر "أن مباشرة السفر بالمحال لا داعي لها وربما تضيع بسببها مصالح أهم منها في الحاضرة فجعل السفر بمحلتي الصيف والشتاء للكاهية..."[4]. تطرح مجمل هذه الأحداث مسألة تطوّرت العلاقات بين السلطة العثمانية في تونس

---

[1]- تقيم مجمل هذه العشائر في ضواحي باجة وماطر . المؤنس ؛ ص. 227.

[2]- نفس المصدر؛ ص. 235.

[3]-بن يوسف (الصغير)؛ *التكميل المشفي للغليل لكتاب بن خلدون*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 5264، ، الورقة 127.

[4]- *الإتحاف*؛ ج.3، ص.26.

ودواخل الإيالة خلال الفترة الممتدة بين 1630و1830 وهو ما سنحاول الكشف عنه في هذه المرحلة من البحث.

ظلت جلّ المناطق الداخلية باستثناء السهول الشمالية والمدن وأحوازها المعبّر عنها بالأوطان، حتى بداية القرن السابع عشر، خارجة تماما أو نسبيا عن دائرة مراقبة الحكم التركي في تونس[1]، أو خاضعة في الوقت نفسه -كما كانت في العهد الحفصي- لنفوذه ولسلطة المجموعات القبليّة القوية. كان الحكم الحفصي، كما سبق أن أشرنا، يقاسم مشايخ المجموعات القوية النفوذ على دواخل إفريقية. و في بداية انتصابهم بالبلاد، سمح الحكام العثمانيون لبعض المجموعات بمواصلة ما تعودت عليه من ممارسات خلال العهد الحفصي[2]. لكن ابتداءا من عهد عثمان داي ولا سيما بعد رسم الحدّ مع الجزائر سنة 1628، عرف الحكم التركي العثماني مرحلة حاسمة في علاقته بالدواخل، شكّل فيها الحدّ من نفوذ المجموعات الداخلية وتحييدها عن مراقبة المجال إحدى السمات البارزة.

1. توحيد الدواخل: الفعل العسكري

في بداية القرن السابع عشر، يمكن القول أن حكام تونس كانوا يتحكّمون بدرجة أولى في المدن التي كانت تشتمل على حاميات عسكرية ونواة إدارة محلية بينما كان قسم كبير من الدواخل خارجا عن نفوذهم. فقد بيّنت أحداث 1628 أن القاعدة الترابية للنظام العثماني الحاكم في تونس كانت محدودة إذ لم تشارك إلى جانبه في الحرب إلا المجموعات القبليّة المقيمة في المنطقة السهلية الشمالية المسماة ببلاد افريقية[3]. وسجلت حرب التخوم هذه انقلاب بعض القبائل إلى الصفّ "الجزائري" المنتصر في الحرب. كما كشفت الأحداث ذاتها عن المواقف اللامبالية للعديد من المجموعات الداخلية تجاه خطورة الظرفية التي مرت بها السلطة الحاكمة تونس[4]. وشهدت الدواخل بعد انتهاء الحرب وتسطير الحدّ، فترة اضطرابات تمرّدت خلالها القبائل في الداخل على الحكم العثماني في تونس و عكست ضعف سيطرة السلطة الحاكمة على المجال الداخلي.

---

[1] - قاسم (أحمد)، *أوضاع إيالة تونس في ضوء فتاوى قاسم عظوم*، *شهادة الدراسات المعمقة*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس1982. ص. 120.

[2] - قد كنا تعرضنا إلى هذه الظاهرة عند استعراض قضية النزاع الحدودي المدرجة ضمن مسائل المفتي عظوم والمتمثلة في رعايا التلمود

[3] - لاحظ الخريطة التي امتداد هذه المنطقة حسبما يتضح من خلال دفاتر الجباية.

[4]- يقول المملوك "أتاردو" أن قسما كبيرا من الأهالي من أهل الحواضر والأندلس وغيرهم اتخذوا موقف اللامبالاة تجاه هزيمة العسكر "التونسي" سنة 1628 في قسنطينة والتهديدات الصادرة عن عسكر الجزائر باجتياح البلاد: Roy (B.); "Deux document inédits...", *op.cit.*, p. 197..

كانت المناطق الداخلية خاضعة لمراقبة الزوايا أو لبعض القبائل المحاربة، التي تشبث ببقايا سلطة على ذلك المجال، كماضلت بعض المجموعات المستقرة رافضة للخضوع إلى الحكم العثماني في تونس، ساعية إلى الحفاظ على حالة الإستقلال التي تمتعت بها زمن تفسخ الحكم الحفصي. لكن في أواسط القرن السابع عشر سينخرط قسم من هذه القوى في جيش الباي المرادي وسيشاركه في قمع المتمردين، كما ستفد عليه جموع هامة من الدواخل في قصره بباردو لتهنئته بانتصاراته. لنتأمل أولا في انتزاع المراقبة الداخلية من طرف حكام البلاد.

أ. انتزاع "رعايا" الزوايا.

حظيت الزوايا منذ العهد الحفصي بحكم مكانتها الدينية، بمكانة متميزة. فعلاوة على الأدوار الإجتماعية كالمساعفة والتأطير الديني والتعليم، ساهمت عبر إحياء الأراضي في إقرار البدو[1]. وبذلك بات للزاوية في العهد الحفصي وزن اقتصادي بحكم تنوع مداخيلها ووفرتها [2]. وباعتبار هذه الأدوار، الإقتصادية والاجتماعية، اعترف لها سلاطين بني حفص بمكانة متميزة مدعّمين بذلك نفوذها. دعّمت الصعوبات التي عرفتها المنطقة خلال القرن السادس عشر، نفوذ الزوايا وجعلتها تحافظ على مكانتها حتى بداية القرن السابع عشر. فقد كانت تشرف على فضاءات متفاوتة الأهمية تنبث عبر كامل مجال الإيالة، في شك عقارات ريفية وحضرية وأحباس. فبمقتضى ما كان لها من نفوذ ديني، تمكنت الزوايا من توسيع مجال هيمنتها. فكانت الزاوية القشّاشية مثلا، عبارة عن مؤسسة دينية اقتصادية واجتماعية، تشرف على أملاك شاسعة[3]. كما كانت للعديد من الزوايا حسب تعبير المصادر "رعية" أي مجموعات تتقاضى منها ضرائب. فقد "كان للشيخ (أبي الغيث القشاش) رعايا وعزوبات من الإبل والبقر والغنم والخيل (...) وكان لسيدي أحمد بن عروس رعية كذلك، وكان للشيخ سيدي منصور بن جردان رعية وكذلك للشيخ المعظم سيدي محرز رعية، و لمشايخ معروفين رعايا"[4].

---

[1] - حسن (م.)؛ *المدينة و البادية* ... ؛ مرجع مذكور ص.128.

[2] - كان لزاوية بن عياش بين المنستير والمهدية مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة وهو ما جعلها تلعب دورا سياسيا وتحظى بمعاملة متميزة من قبل المخزن الحفصي. شهد بذلك بن ناجي حيث ذكر أن " كل من يرد عليه من جميع الناس يضيفه ويحلف له ولو كانت محلة السلطان وعربها يقوم بها وكل ما يكتب للسلطان غالب الحال تقضى فيه الحاجة..". ذكره حسن (م)، *نفس المرجع*، ج.1، ص.260.

3 - أنظر إحصاء الأملاك التي تديرها الزاوية القشاشية، والتي قام المحققان بحصرها . القفصي (المنتصر بن المرابط بن أبي لحية)؛ *نور الأرماش في مناقب القشاش*، تحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة، المكتبة العتيقة ،تونس 1998، ص. 38. وسنشير إلى المصدر لاحقا بـ*نور الأرماش*.

[4] - *نفس المصدر*؛ ص. 211-213.

لكن، وإن اعترف الحكم التركي لهذه المؤسسة، بنفوذها الروحي وبدورها الاجتماعي فإنه، لم ينظر بعين الرضى إلى مشاركتها إياه في مراقبة الدواخل، بل رأى فيها منافسا له في الجباية، ميدان اعتبره في الأصل من مشمولاته[1]. وهو المغزى من موقف عثمان داي لما قال في إحدى اجتماعات الديوان "إن هذه الرعية الذين يأكلون عنده المرابطون والزوايا كلها نقص على دار المخزن" [2]، فكان ردّ فعل السلطة في هذا التاريخ، هو انتزاع الجباية أو الرعايا من يد الزوايا[3]. وتصرف الحكام حسب المنطق نفسه تجاه هيمنة الشابيّة ومن تحالف معها من البدو في التمتع بموارد الجريد والمناطق الأخرى[4]. وقفت الزوايا شبه عاجزة تجاه عنف المخزن، واقتصر رد فعلها على الاحتجاج داخل الديوان. وبعد هذا التاريخ دخلت المؤسسة أي الزاوية مرحلة جديدة في علاقتها بالسلطة وبالدواخل. إذ حافظت على وظائفها الإجتماعية والدينية ولكنها أضحت مرتبطة في مواردها بما تمنحها السلطة الحاكمة أو الأفراد والمجموعات[5]. وبذلك قبلت الزوايا مرغمة بحكم طبيعتها المسالمة، بهيمنة المخزن، وهذا خلافا لموقف المجموعات المحاربة.

ب. حرب الاستنزاف ضد القبائل

قاومت المجموعات القبليّة إرادة هيمنة السلطة العثمانية بتونس على الدواخل ولكن حركة الممانعة كانت متفاوتة القوة إذ ارتبطت بنمط عيش المجموعات وموقعها الجغرافي ووزنها الحربي. فكان في ما سمته المصادر بـ"البلاد العاصية"[6] مجالان:

♦ المجموعات الجبلية

اعتبر الإخباريون جبال عمدون ووسلات ومطماطة من المناطق الممانعة للهيمنة المخزنية. تحصنت هذه المجموعات بجبالها رافضة الخضوع لدفع الجباية ومحاولة الحفاظ على استقلاليتها. حملت إلينا المصادر المتعلقة ببداية هذه الفترة أي القرن السابع عشر، صورة للجبل فضاءا يتمازج

---

[1] - Bargaoui (S); “ L’hagiographe et l’historien...”, *article cité.*

[2] - *نور الأرماش...*، ص.212.

[3] - عبّر بن أبي لحية عن عملية الانتزاع التي قام بها عثمان داي بعبارة " فكّ " العامية والتي تدل على فعل العنف والاغتصاب بدون مبرر شرعي. *المصدر نفسه؛* ونفس الصفحة.

[4] - وهو ما يتضح من هذا القول الذي أورده صاحب *كتاب العدواني* ونسبه إلى أحد الحكام الأتراك بأن " الشابي في الجريد ياكل التمر هو والبوادي بغير صواب" *تاريخ العدواني؛* ص. 223.

[5] - وهو ما تؤكده دفاتر الجباية من إعفاءات و تساريح صادرة عن الحكم العثماني لفائدة الزوايا و المرابطين.

[6] - *المؤنس؛* ص. 233.

صادر المتعلقة ببداية هذه الفترة أي القرن السابع عشر، صورة للجبل فضاءا يتمازج فيه التمرد والعصيان[1] للسلطة. وتواترت في الأخبار التي ساقتها المصادر مصطلحات المناعة، الاعتصام، الحصانة... كان أهل جبل مطماطة، حسب ابن أبي دينار "يعدّون أنفسهم أهل منعة... استعصموا بجبلهم الذي كانت له بين الجبال رفعة"[2]. وكذا الشأن بالنسبة لأهل عمدون "المتحصنين بجبلهم"[3]. لكن لم يكن أهل الجبال في الواقع من المجموعات المحاربة، ولم يشكلوا بحكم استقرارهم وارتباطهم بالأرض عقبة حقيقية في وجه التوغل المخزني، فمعاقلهم الجبلية التي شبّهت بالحصون، لم تسعفهم حين اجتياح جيوش المخزن التركي العثماني. فالجبال عنصر مناعة نسبية، لكنها نقطة ضعف حين تتحول إلى سجن لسكانها لحظة حصارها. والتطويق إستراتيجية تضيّق بها السلطة على سكان الجبال وتحملهم على الاستسلام[4]. فقد تواترت الحملات ضد جبل مطماطة سنوات 1608[5] و 1611[6] و 1612. ويقول مقديش:"عركوا مطماطة خمسة عشر يوما والحملاجي بابا عجم وهدموها سنة 1618"[7]. أرادت السلطة بهذا الإلحاح على المنطقة، وضعها تحت السيادة التركية وتطويق الحامّة من الجنوب ومراقبة المجموعات البدوية القريبة من الجبل لا سيما ورغمة التي كانت تربطهم علاقات متينة بأهل الجبال.

كما تعرض جبل وسلات إلى حملات عسكرية متكررة زمن عثمان داي[8] وكذلك في عهد يوسف داي لا سيما ابتداءا من 1613عندما انتقلت قيادة المحلة الجبائية إلى مراد كورسو[9]. و بصفة عامة، كانت عملية إدماج فضاءات الاستقرار الجبلية محدودة زمنيا خلافا للقبائل البدوية التي أبدت مقاومة شديدة للسلطة.

♦ القبائل المحاربة

كانت القبائل المحاربة في علاقة عدائية بالحكم التركي. فقد سعت إلى الحفاظ على استقلاليتها، وكذلك على مكانتها المتميزة والمتمثلة في تغريم المجموعات المستقرّة أو الأقل منها قوّة. لذلك رأى

---

[1] - يقول بن أبي دينار أن " أهل الجبال غالبهم عصاة" . *المؤنس*؛ ص. 227.

[2] - *نفس المصدر* ؛ ص. 234.

[3] -*نفسه* ؛ ص. 235.

[4] -*نفسه* ؛ ص. 234.

[5] - مقديش؛*نزهة الأنظار*، مصدر مذكور، الجزء 2، ص. 89.

[6] - *نفس المصدر* ؛ ص. 93.

[7] - *نفس المصدر* ونفس الصفحة.

[8] - *المؤنس*؛ ص. 89.

[9] - بعد وفاة رمضان باي: De Lacroix (Petis); *Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger*,1689, p. 118.

ابن أبي دينار أنهم "استحوذوا على جلّ البلاد"[1]. توجد أغلب القوى الممانعة للسلطة في المنطقة الشمالية أو ما كان يعرف ببلاد افريقية. وقدّم لنا ابن أبي دينار أهمها وهي : أولاد شنوف الذين"كانوا متغلبين على الكاف ورعيته"[2]، و"عرب افريقية" [3] وهم أولا بالليل وأولاد حمزة وأولاد صولة الذين كانوا على حد تعبيره "زمن بني أبي حفص أهل حل وعقد"[4]. ولعلّ أكثر المجموعات تواردا في المصادر مجموعة "أولاد سعيد". روّج لهم الإخباريون صورة يمتزج فيها العنف والتمرد بالكفر[5]. ويتضح أن عدم ارتباطهم بفضاء معين ومحدود المعالم، كان إحدى أسباب هذا الموقف، فقد كان أمرهم حسب ابن أبي دينار "مشتتا مدة من السنين"[6]. كما كانت تحركاتهم المستمرة في اتجاهات مختلفة تزيد الأوضاع الداخلية ضبابية وتعقيدا. فهم يخترقون فضاءات متعددة، ويوظفون الإتاوات على المناطق الحضرية والريفية7.

بدأت المواجهات المسلّحة بين المجموعات المحاربة وحكام البلاد، منذ أواخر القرن السادس عشر ويبدو أنها اتخذت شكلا منتظما في عهد عثمان داي ومع تعين رمضان باي قائدا للمحلّة. إذ تواترت العمليات الحربيّة وشارك الداي عثمان بنفسه أحيانا في قيادة الأمحال[8]. تحدثنا المصادر عن تعرض المجموعات الداخلية مثل جلاص وأولاد شنوف والمجموعات الشابية إلى هجمات المحلة المتكررة في عهده[9]. وتواصلت الحملات بعد وفاته، لكن لن يتسنى للأتراك بلوغ أهدافهم وحسم مسألة

---

[1] - *المؤنس*؛ ص. 227.

[2] *نفس المصدر*؛ ص. 233.

[3] -نفسه؛ ص. 227

[4] نفسه؛ ص. 235.

[5] - حول الصورة التي رسمها الإخباريون لأولاد سعيد خلال العهد العثماني يمكن الإستفادة من : التايب (محمود)؛ *أولاد سعيد بين 1864 و1881: الولاء و المقاومة عائلة بن الواعر نموذجا*، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2001.

[6] - *المؤنس*، ص. 231. كما نقل صاحب *تاريخ العدواني* قول أحد فرسان أولاد سعيد " أنا فارس إفريقية طولا وعرضا"، مصدر مذكور، ص.178.حول قبيلة أولاد سعيد وتوزعهم الترابي بين الشرق الجزائري والبلاد التونسية أنظر : التايب (م.)؛ *أولاد سعيد*، *نفس المرجع*. ص.42 وما يليها .

[7]- ويذكر الأسير إلياط أنهم كانوا مثلا في بداية القرن السابع عشر مهيمنين على منطقة القيروان.

Pignon , "Deux documents inédits.. ", *op. cit.*, p. 123

[8] - حملة الجريد مثلا، *نفس المصدر*، ص. 23، الإحالة رقم. 100

[9] - يستعمل إلياط في تقريره عبارة "grandemente travagliati" التي تعني المعاودة والإلحاح، *نفس المصدر*، ص. 123.

مراقبة الفضاء الداخلي إلا مع حلول البايات المراديين، أي مراد كورسو وبالخصوص مع ابنه حمودة باشا.

لن نتوقف طويلا عند أحداث المواجهات ومسار إخضاع الدواخل من طرف الحكام الأتراك في القرن السابع عشر والتي تناولتها المصادر والبحوث التاريخية[1]، فما يهمّنا في هذا المستوى من التحليل إبراز الرّهانات التي ستشكل الأسس التي سيقوم عليها البناء الترابي في تونس خلال الفترة العثمانية .

تتوارد في نص *المؤنس* مفردات "الإخلاء" و"الإجلاء" وترتبط بالألفاظ المعبّرة عن المجال الترابي مثل "الأرض"، "الوطن"،و"الديار"... وإلقاء نظرة سريعة على نتائج حروب حمودة باشا في المصادر تجعلنا ندرك محوريّة مراقبة المجال الداخلي في هذا النزاع. يستعرض ابن أبي دينار انتصارات حمودة باشا على القوى القبلية المناوئة لسلطته فيقول عن أولاد شنوف في منطقة الكاف أنه "محا رسمهم من الأرض" [2]، أما أولاد سعيد الذين كانت يجوبون نواحي عديدة فـ"قطّعهم وأخرجهم من البلاد إلى وطن طرابلس"[3]، و"فكّ ما بأيديهم من جباية الأوطان" [4]. وأما أولاد حمزة وأولاد صولة في المقيمين في الضواحي الفلاحية لمدينة باجة فقد "محا ذكرهم وأخلى منهم الديار" [5]. وعلى التخوم الغربية أجلى الشابية "عن معاقلهم وأوطانهم" و"شتتهم وأخلى منهم الديار"[6]. شكل المجال الداخلي محور النزاع بين النفوذ العثماني صاحب السيادة القانونية على البلاد، والنفوذ المحلي الذي يستند شرعيته من ممارسات تاريخية وحقوق موروثة. وتدلّ الإشارات المتكررة إلى الأرض على وجود هاجس انتزاع المجال الداخلي لدى أصحاب السلطة، من سيطرة الجماعات المحلية، وفرض هيمنة مطلقة عليه.

---

[1] - علاوة على المصادر المذكورة سابقا يمكن الاستفادة في مسألة إخضاع الدواخل من:

Bachrouch (T.); *Formation sociale barbaresque...*, op.cit; p. 157 et suivantes.

Cherif (M-H.); *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Ali (1705 – 1740),* publications de l'Université de Tunis , 1986, t.1 p. 86.

[2] - *المؤنس* ، ص. 231.

[3] - *نفس المصدر* ؛ ص. 227.

[4] - *نفسه* ؛ ص. 234.

[5] - *نفسه* ؛ ص. 235.

[6] - *نفس المصدر* والصفحة.

كانت المواجهات المتكرّرة مع القوى القبلية ترمي إلى انتزاع المراقبة الجبائية من يد المجموعات المتنفذة وحملها على الخضوع إلى سلطة الحكام بدفع الجباية وفرض الأمن في البلاد[1]. وتستعمل المصادر جملة من المفردات المعبّرة عن عنف المواجهات التي أفضت إلى تحييد المجموعات المحلية، مثل "استأصلهم"، "استباحهم"، "غزاهم"، "شرّدهم"، "بدّد شملهم"، "أفلهم" "مزّقهم"، "قطّعهم" [2]. وتكشف عن العنف الذي واجهت به السلطة التركية الجماعات المحليّة، وتعبر بالخصوص عن إرادة واضحة وثابتة لدى تلك السلطة نحو نسف النفوذ المحلي المنافس والحد من هيمنته. اتخذت عملية الإخضاع هذه في لغة المصادر عبارة "التمهيد"3 أي التسطيح والتسوية والتوحيد. وضع النزاع وجها لوجه قوتان متعارضتان، وبالخصوص تصوّران متناقضان للعلاقة بين الطرفين (النفوذ المحلي والنفوذ التركي العثماني) وعلاقة كل منهما بالمجال الترابي . وبالرغم من المصاعب والهزّات التي عرفتها السلطة في تونس [4]، لم يرضخ الحكام لإرادة القوى الداخلية من زوايا وقبائل الحفاظ على امتيازاتها. وتميز موقفهم تجاه الممانعة القبلية بالصمود ورفض المهادنة.

حاولت المجموعات القوية عبر مقاومتها الإجتياح التركي الحفاظ على نمط علاقتها السابقة بالحكم الحفصي وبالمجال. وجسّم هذا الموقف مثلا الشيخ عبد الصمد زعيم الشابية الذي جنح، أمام إلحاح النفوذ التركي وإصراره على إخضاعه، ولتفادي المواجهات الحربية، إلى مهادنة الداي عثمان بتقديم تنازلات مغرية5. ضلت القوى المحليّة، من خلال ما أبدته من ردود فعل، قابعة في تصوّر سابق للعلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة في تونس وبالمجال، وهو تصوّر لا يتماشى مع الظرفية الجديدة . فقد أراد زعيم الشابيّة مثلا، من وراء السعي إلى مصالحة الداي عثمان، استعادة ذلك الشكل من العلاقة التي كان ساريا زمن الحكم الحفصي، والمتمثل في مهادنة السلطة ومدّها بما تحتاج إليه من موارد مقابل الإشراف على قسم من الفضاء الداخلي ذلك المعبّر عنه بالإقطاع. لكن هذا العرض قوبل برفض قاطع من طرف الداي الذي كثف من الحملات الموجّهة ضد خصمه

---

[1] - كان فرض الأمن من الهواجس الرئيسية لدى الحكام وهو ما نكتشفه من خلال *المؤنس*؛ ص. 234-235.

[2]- وردت مجمل هذه المفردات في *لمؤنس*.

[3]- *المؤنس*؛ ص. 231، 242.

[4]- يمكن أن نذكر على سبيل المثال وصول الغارات القبلية أحيانا حتى أحواز تونس ونهبها لممتلكات الأتراك كما تمت الإشارة إلى ذلك في القسم الأول من هذا البحث. أو المخاطر التي تعرض لها الحكم التركي بعد الهزيمة التي مني بها على إثر الحرب مع الجزائر سنة 1628.

[5] - التزم عبد الصمد بتزويد مدينة تونس في أية فترة بما تحتاج إليه من لحوم وغيرها. راجع:

Pignon ;"Deux documents ...", *op. cit.*, p.131 .

وحلفائه بهدف القضاء عليه[1]. ونجد صدى لهذا الرفض لدى صاحب *تاريخ العدواني*2. فقد أصبح تقاسم النفوذ على المجال الداخلي بالنسبة إلى الحكم التركي العثماني المستقرّ بتونس، أو تقديم امتيازات من نوع الإقطاعات لفائدة المجموعات المحليّة أمرا مرفوضا. كان ذلك الحكم مدفوعا منذ بداية استيطانه بالبلاد، وكما سبقت الإشارة إليه، بالسعي إلى إعادة بناء مجال مدينة تونس. وإذا كان قد سمح لبعض المجموعات القويّة في الفترة الأولى من حلوله بالبلاد، بتقاضي "العوائد" على "رعاياها" 3 فذلك لحاجته إلى مساندتها في ظرفية كانت تتميز فيها السلطة ومؤسساتها بالهشاشة. فقد كانت تتهددها الأخطار من نواحي شتى: التهديدات المسيحية على السواحل، تمرد المجموعات الداخلية ورفضها الخضوع إلى الجباية إضافة إلى النزاع الترابي مع حكام كل من إيالتي طرابلس والجزائر. لكن ابتداءا من عهد عثمان داي تبنّت السلطة توجها جديدا تميز بالسعي إلى احتكار مراقبة المجال وإقصاء كل مصادر النفوذ الأخرى التي تشارك السلطة في السيادة على فضاء الإيالة. وتؤكد حرب الاستنزاف التي شنها المراديون على الدواخل هذا التوجه. فقد واجهت السلطة العثمانية صمود المجموعات المحاربة بصمود مماثل. كانت الحامة ملجأ أولاد سعيد، هدفا لحملات المراديين المتكررة، إذ تعرضت إلى هجومات مراد كورسو (1613–1631) ثم ضيق عليها ابنه حمودة باشا (1631–1665) الخناق[4]. فالمهادنة تعني بالنسبة للسلطة، تقديم تنازلات لفائدة المجموعات المحلية، أي العودة بالمجال وبالعلاقة بين الطرفين إلى الوضعية التي كانت عليها أيام الحكم الحفصي. وهذا ما يتناقض مع هدف الحكام الرامي إلى القضاء على مقاسمة المجموعات المحلية للدولة في مراقبة الدواخل. وبذلك يمثّل هذا الموقف إحدى أوجه القطيعة مع الممارسات الحفصية القائمة على ولاء المجموعات مقابل التنازل لها عن الإقطاعات . لنذكر أن رفض تقديم التنازلات للمجموعات الداخلية والدعوة إلى القضاء عليها، كان أيضا من الإستراتيجيات القارة لدى السلطة العثمانية بإسطمبول. فمنذ أواخر القرن السادس عشر وفي مواجهة حركات التمرد الداخلية المناوئة للحضور العثماني، كانت الأوامر الموجهة من طرف الباب العالي إلى حكام إيالات الغرب

---

[1] - *نفس المصدر* ؛ ص. 132.

[2] - يقول مدوّن كتاب العدواني أنه لما "بعثوا طرود إلى صاحب تونس أعطينا من المال ونتركوا بلادك في العافية، أوّل مرة قال لا نعطيكم شيئا أبدا ". راجع : *تاريخ العدواني*؛ ص. 186. نسوق هذه الشهادة رغم وعينا بأن تاريخ العدواني لا يتعلق بفترة زمنية محددة ، لكن الأخبار التي يسوقها تتلاءم مع ما ورد في مصادر أخرى.

[3] - كما بينت ذلك فتوى عظوم الخاصة بالمواجهة الأولى بين عسكر تونس والمجموعات البدوية الصاحبة لها (أو التلمود) و عسكر قسنطينة وعنابة. راجع الفصل الثاني من القسم الأول من هذا البحث.

[4] - واستمر حصاره لها سبع سنين حسب صاحب *المؤنس*؛ ص. 232. حول هذا الحصار أنظر كذلك :

De La croix (P.); *Histoire des dernières révolutions*, *op. cit.*, p. 20.

تدعوهم إلى القضاء على المتمردين[1] الذين تطلق عليهم إسم الأعراب وتصفهم أحيانا بالأشرار وبـ"الملحدين"[2]. وفي سنة 1593 يذكر إلتر أن "شيخ قلعة تبسة التابعة لتونس حاول الثورة ويسعى إلى الفتنة لدى القبائل المجاورة له عرض أمره على الأستانة فجاء أمر بالقضاء عليه"[3].

استندت عملية التوسع السياسي في الداخل إلى استراتيجية قارة وهي اختراق البنية القبلية وإضعافها. وتتفق المصادر المحلية والأجنبية على استغلال الحكام الأتراك للعداء والتنافس بين المجموعات القبلية للقيام للتحالف مع بعضها ضد البعض الآخر[4] أو بالنفاذ في صلب المجموعات ذاتها لتأليب بعض الفصائل ضد الأخرى مثلما فعل حمودة باشا مع أولاد شنوف إذ "سلّط بعضهم على بعض"[5]. وبعد حوالي نصف قرن من المواجهات، حسم النزاع الداخلي لفائدة الحكم التركي الذي نجح في تحييد نسبي للمجموعات المناوئة، وفرض هيمنة شبه مطلقة على مجال الإيالة وحتى خارجها (تحييد الحنانشة). وبذلك أفضى التوغل التركي العثماني إلى بداية احتكار النفوذ في الدواخل وإلى بداية توضح معالم كيان إيالة تونس بالنسبة إلى الفئات العالمة.

ج. تصوّر جديد للعلاقة بين السلطة والمجال

لم تبدأ عملية التدوين في تاريخ الإيالة قبل النصف الثاني من القرن السابع عشر. ويؤشر هذا الغياب على ضبابية الوضع الداخلي في المستوى الترابي وكذلك في مستوى الهيئات الحاكمة والمسيّرة. لكن، رغم قلة المصادر، يمكن الإقرار ببداية تبلور صورة الحكم واتساع نفوذه في الداخل. نلمس ذلك عند المنتصر بن أبي لحية الذي رأى في الباي المرادي "مالك أمر الجريد والساحل وافريقية"[6]. كما باتت الإيالة في نظر ابن أبي دينار مِلكا للباي المرادي. فحمودة باشا الذي انفرد بالحكم "تخلّى" في أخريات حياته "عن جميع بلاده لأولاده"[7]. وأما حفيده علي باي (1681-1686) فقد صوّره نفس المؤلف كمالك للبلاد والعباد لما مدحه بقوله "مالك عناننا المتصرّف في أوطاننا"[8]. كما يتجلى هذا التصوّر أيضا في تواتر لفظ المُلك في *المؤنس* ومشتقاتها مثل المملكة.

1- التميمي؛ "التشكل الإداري..."، مرجع مذكور ، الوثيقة عدد3، ص.463 ، بتاريخ 1576.

2- حسب ترجمة المؤرخ عبد الجليل التميمي. *نفس المرجع*؛ الوثيقة 4 ، ص. 469 ، بتاريخ 1582.

3 - إلتر ؛ *الأتراك العثمانيون* .،مرجع مذكور ، ص. 290

4 - Pignon ; "Un document...", *op. cit.*, p. 134

5 - *المؤنس*، ص. 231.

6- *نور الأرماش*؛ ص. 356.

7- *نفس المصدر* ؛ ص. 239.

8- *المؤنس*؛ ص. 257.

نلاحظ في هذا الخطاب أيضا استعمال لفظ الوطن للدلالة على مجال الإيالة. وهو استعمال ذو دلالة هامة. فأولاد سعيد الذين استنجد بهم علي باي بن مراد "تثاقلوا وتفرّقوا في الوطن فمنهم من ذهب إلى الساحل ومنهم من أقام بوطن الجزيرة بإزاء سليمان "[1] . وأما الشيخ خالد بن نصر الحناشي "طاغية العرب" فقد "كان يتشامخ بأنفته على عمالة تونس ويمتد في وطنها"[2]. لكن الربط بين عبارة الوطن وإسم البلاد لم يبدأ إلا مع الوزير السراج، الذي صوّر الباي حسين بن علي بـ"تاج الوطن الإفريقي"[3]. كانت عبارة "الوطن الإفريقي" حتى هذا التاريخ، عند ابن أبي دينار لا تعني سوى المنطقة الشمالية للبلاد التي تخرج إليها محلة الصيف. يشير الإستعمال المتزايد لعبارة الوطن بهذا المعنى إلى ستقطاب النفوذ الذي بدأ في التبلور منذ عهد المرادي، كما يدلّ على تحوّل في مستوى الواقع الجغراسياسي ناتج عن عملية المركزة التي قام بها الحكام وما رافقها من استتباع متواصل ومنتظم لنواتات النفوذ المحلية وربطها قسرا أو طواعية بجهاز السلطة.

لن نضيف جديدا إذا قلنا أن القوة العسكرية التي كانت في حوزة الأتراك بتقنياتها المتطورة (أسلحة نارية ومدافع، ظلت غريبة عن المجتمع القبلي) وتنظيمها الحديث (الجند الإنكشاري) كان لها دور حاسم في تحقيق هذا الانتصار [4]. كما حرصت السلطة التركية العثمانية بتونس على فرض وجودها باستمرار في الدواخل فأنشأت القلاع في الممرّات الإستراتيجية وشحنتها بحاميات من عسكر الترك[5]. و يمكن تفسير طول الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية الإخضاع بعوامل خارجية تتمثل أساسا في المشاكل الحدودية مع الإيالتين الجزائرية والطرابلسية من ناحية وبالتصدي للهجومات المسيحية على السواحل من جهة أخرى. وعلى المستوى الداخلي كان الميدان الذي تتحرك فيه القبائل ضبابيا فلا الأحلاف قارة و لا الفضاء الذي تجول فيه كذلك. لذلك لن يتسنى

---

[1] - *نفسه* ؛ 269.

[2] - *نفسه* ؛ ص. 236.

[3] - *الحلل* ؛ الجزء 2، ص. 709.

[4] - تتفق جل المصادر تقريبا على التأكيد على اختلال موازين القوى العسكرية بين الطرفين. كانت أسلحة فرسان القبائل تتكون أساسا من رماح وسيوف عدى بعض المجموعات المتنفذة مثل الحنانشة التي كان البعض من عناصرها يملك أسلحة نارية. و يصف مصدر يعود إلى القرن السادس عشر حالة التسليح القبلي كما يلي :

"Des gens mal armés mal retranchés mal commandés et peu difficiles à contenir qu'à vaincre.", De Lacroix , *Histoire des dernières révolutions*, p. 23.

أنظر كذلك:

Monchicourt, *Etudes Kairouanaises…*, *op. cit.*, p.

Pignon , " *un document …*, *op. cit.*, p. 132.

[5] - De Lacroix ; *Mémoires du Sieur…*,*op.cit.*,p. 139.

القيام بعمل حاسم في اتجاه الدواخل إلا بعد تدعيم القوة العسكرية بوحدات إضافية تركية[1] وأخرى محلية[2]. وإذا كان الفعل العسكري وطابع العنف هي الظاهرة المميزة لهذا المسار في المصادر الإخبارية، فلا يمكن حصر فعل استتباع الدواخل في العمل العسكري فحسب.

2 ـ توحيد المجال: التوازنات الجديدة

أـ المصادر الإخبارية و تضخيم دور السلطة في توحيد المجال

نهدف في هذا المستوى من البحث إلى محاولة التعرّف على التحوّلات التي هيّأت الأرضية أمام نجاح السلطة العثمانية بتونس في تحقيق الهيمنة على الدواخل. حصرت المصادر الإخبارية عملية إعادة توحيد المجال في الفعل العسكري ونسبت للسلطة الحاكمة (الدايات والبايات والجيش الإنكشاري...) دورا مركزيا في حصول هذا المسار. فقد رأى ابن أبي دينار ومن جاء بعده من المؤرخين في أسياد البلاد الجدد ولا سيما المراديين، أصحاب الأمر والنهي في صياغة المجال الترابي لإيالة تونس[3]. شكّل أولئك الإخباريون أيضا، طرفا فاعلا في بناء الكيان الترابي لإيالة تونس. لكن من شأن هذا التمشّي أن يولّد لدى القارئ لوحة غير واقعية للمسار المذكور من جهة، وللعلاقة بين السلطة الحاكمة ومختلف الأطراف الأخرى من جهة ثانية .

في الظاهر، وحسبما تفيد به المصادر القريبة من السلطة الحاكمة، لم تبلور المجموعات القبلية في هذه المرحلة مشروعا سياسيا واضحا. تكشف ردود فعلها وتحرّكاتها وتحالفاتها الواهية، أنها ما زالت متشبثة بتصوّرات عتيقة. وساهمت سياسة الاختراق العسكرية التي قام بها الحكم العثماني في مستويات عديدة في مزيد إضعاف نفوذها وتهميشها. لكن أليس من باب القراءة البسيطة والضيقة حصر النفوذ القبلي وردود فعله في هذه المرحلة في مجرد الدفاع عن مكاسبه؟ أليس من باب الاستنتاج السريع كذلك اعتبار ذلك النفوذ خال من أيّ مشروع أو تصوّر لمكانته ودوره في النسق الجديد الذي كان بصدد البناء؟

---

[1] ـ تم تعزيز الجيش الانكشاري بحوالي ألف جندي في عهد يوسف داي بعد الحرب مع الجزائر سنة 1628 . *الحلل*؛ ج. 2، ص.377.

[2]ـ و يتمثل في اللجوء إلى استخدام القوى المحلية من عسكر زواوة و قبائل المخزن.

[3] ـ نجد صدى لهذا التصور عند ابن أبي الضياف الذي استقى أخباره حول هذه الفترة من *المؤنس*. فمراد كورسو عنده هو الذي "ألّف شوارد المملكة وطوّع عاصيها وأمّن الطرقات وشرّد أهل البغي وأجلاهم". ابن أبي الضياف (أحمد)؛ *إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان*، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990، ج. 2، ص. 41. وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*الإتحاف* .

بغاية الإبتعاد قدر الإمكان عن التفسير الآلي وعن القبول بالمسلمات، نعتبر أولا أنه من باب التبسيط تصنيف الجهاز الإداري السياسي والعسكري الذي ركزه العثمانيون بالبلاد في هذه الفترة وكأنه جهاز دولة متكامل بالمعنى الحديث. فخلافا للتصنيفات التي تمدّنا بها الكتابات الإخبارية كالحديث عن "مملكة تونسية" في هذه الفترة من الحكم التركي العثماني، لم تكن الدولة ولا مجالها من الأمور الجاهزة عندما حلّ الأتراك بتونس سنة 1574. بل كانت المؤسسات والمجال الترابي في حالة تكوّن وارتبطت باستراتيجيات بلورتها الهيئات الحاكمة بالاعتماد على نموذج امبراطوري عثماني وكذلك على معطيات ميدانية اصطدمت بها في حاضرها واضطرتها إلى التعامل مع الواقع والتكيّف معه. معنى ذلك أنه في صلب عملية الإختراق السياسي والعسكري للدواخل تظافرت إستراتيجيات صاغتها السلطة التركية و إرادة محلية نابعة بدورها عن فئات من المجتمع المحلي سواءا كانت تلك الفئات في المدينة أو في البادية. فقد ساهمت هي الأخرى عبر مختلف ردود فعلها في بناء السلطة والمجال. ويمكن أن نتحسس هذا الدور في المصادر الخارجة عن فلك السلطة أو ما يمكن أن نسميه بالذاكرة المضادة.

ب . توسع ظاهرة الاستقرار

اعتمدنا في محاولة التعرّف على التحولات الداخلية الحاصلة في هذه المرحلة، على *تاريخ العدواني* [1]. قرأ صاحب هذا الأثر العلاقة بين الدواخل والسلطة التركية من زاوية معاكسة لتلك التي وقف عندها الإخباريون مثل ابن أبي دينار. احتلت المجموعات المحلية، أي القبائل، مسرح الأحداث. وإن اهتمّ المؤلف بالمنطقة التخومية التي كانت في السابق تابعة للملك الحفصي، مثل طرود وعدوان (منطقة السوف) في علاقاتها بالمجموعات المجاورة لها مثل الشابية والحنانشة أو غيرها من المجموعات الأخرى، وبالأخص في علاقتها بالسلطة التركية في تونس؛ فيمكننا قراءة تصوّر القبيلة للمجال،سواء مجالها الخاص أو فضاء السلطة التركية، والتحوّلات الطارئة عليه في هذه الفترة ومختلف استعمالاته لأنه بدون التعرف على نمط التصوّر المحلي لا يمكننا إدراك معنى البناء المجالي الذي قام به الأتراك.

---

[1] ـ ذكر صاحب التحقيق أبو القاسم سعد الله في التعريف بالمؤلف أن هذا المصدر وقع تأليفه في النصف الأول من القرن السابع عشر يراجع *تاريخ العدواني* ، ص.19 – 20. لكن الأستاذ عبد الحميد هنية بين في دراسته حول بناء ذاكرة أولاد الهادف واعتمادا على بعض الأحداث المذكورة به أن عملية تدوين هذا الكتاب لا يمكن أن تكون حدثت قبل الربع الأول من القرن الثامن عشر.

Henia (A.); "Mémoire d'origine d'un lignage dominant le pouvoir local à Tozeur (XVI°-milieu du XIX°s.), In *Mélanges offert à Mohamed Talbi à l'occasion de son 70è anniversaire*, Pub. de Faculté des Lettres de la Manouba , p. 125-148.

يبدو مجال القبيلة من خلال هذا الأثر مائعا، يجهل الحدود ويرتبط بنمط العيش المتغيّر حسب الفصول. فمجال طرود مثلما تذكر ذلك إحدى شخصيات الكتاب، متغيّر حسب الفصول فهو في "الشتاء بأرض النازية والربيع بوادي ريغ والصيف بالزاب والخريف بأرض الجريد "[1]. كما يرتبط بقوة رجال القبيلة الحربيّة وقدرتهم على حمايته من الأخطار الخارجية أي من السلطة السياسية في تونس والمجموعات الأخرى. ينقل صاحب النص أحداث التنافس بين طرود و عدوان على الأرض فيقول "ما رشقوا فيه أسلحتهم فهو لهم"[2]. ألا يتماشى هذا التصور عموما مع التصوّر العام السائد في الماضي في علاقة السلطة الحفصية بالمجال؟ مجال مائع تضبط القوة الحربية امتداده. لكن الوضع تغيّر جوهريا في الفترة. إذ اتّسع مجال الهيمنة التركية، سواء في تونس أو في الجزائر. وباتت القبائل البدوية تشعر أكثر فأكثر بالاختناق وبوضعها الهامشي. وتعترضنا في هذا المؤلّف تعابير مختلفة تفيد معنى الضيق المرتبط أساسا بتوسع الحكم التركي[3]. لقد كانت هذه الفترة عبارة عن مرحلة انتقالية في حياة المجموعات الداخلية وفي تصوّراتها لعلاقتها بالسلطة التركية العثمانية صاحبة النفوذ في تونس وبالمجال. فقد أصبحت متجاذبة بين ماضيها وتصوّراتها لمكانتها من ناحية، وبين حاضرها والواقع المفروض عليها من ناحية ثانية. نكتشف مظاهر هذا التردّد في مواضع متعدّدة من التأليف. وهل نبالغ إذا اعتبرنا أنّ المحور الأساسي لهذا الأثر هو وصف حالة القلق التي عرفتها المجموعات الداخلية وتردّدها بين خيارين: العيش في فلك السلطة الحاكمة في تونس أو البقاء خارجها. لنتأمل حوارا دار بين فارسين من قبيلة طرود؛ تلك القبيلة التي كانت لها، حسب صاحب النص، " سطوة عظيمة "[4]؛ وشيخ وصف بـ" حكيم زمانه" التقياه أثناء سيرهما للالتحاق ببقية قومهما الذين اختاروا المقام في أرض باجة. يقول صاحب التاريخ المذكور:

"قال الراوي فأخذا ظهور خيولهم وأخذ الشيخ يودعهما وطال الكلام وهما يحدثانه فقال لهما **انزلوا على ظهر الخيول** أما سمعتم قول النبي لا تجعلوا ظهور دوابكم منابر قالا ما هذا إلا حكيم زمانه فأطلقوا أعنّة خيولهم إلى أن أدركوا قومهما بباجة **وقد أعجبتهم لوسعها وبعدها عن الأخلاط وأرض الحراثة** قال الراوي فاجتمعوا قومهما عليهما وسألوهما ما وراءكم من الخبر فقالا يا قوم لقد رأينا **بلاد متسعة غاية وخالية من المخزن وتصلح لرعاية الإبل والغنم** [...] فكان أول من نطق رجل يقال له يزيد قال لهم يا قوم كيف تتركون أرض الحراثة وتقيمون بأرض غيرها وكيف

---

[1] ـ *تاريخ العدواني* ؛ مصدر مذكور، ص. 108.

[2] *نفس المصدر* ؛ ص. 147.

[3] ـ نفسه؛ ص. 182 أو ص.216.

[4] ـ نفس المصدر ، ص. 89

تتركون بلاد الأمراء وتقيمون في أرض الغرض وستحتاجون إلى الأمراء وتتمنونهم ولا تلقونهم..."[1].

يؤطر الكاتب زمن الحدث في القرن الرابع عشر ولكن ذلك ذا قيمة نسبيّة، فأحداث التأسيس في الأساطير لا تتقيّد بزمن معين. كما لا يهمّنا أيضا هل حصل هذا الحدث فعلا أم لا. ما يعنينا بالذات، هو ما تتضمنه الحكاية من أبعاد رمزية يمكن أن تساعدنا في فهم الظروف التي حفت بمسار توحيد المجال الداخلي للإيالة. لقد وجدت القبيلة البدوية نفسها في هذا الظرف أمام صعوبة الاختيار بين الاستقرار (أرض باجة حسب الأسطورة ولكنها خاضعة لسلطة المخزن) أو الاستمرار في البداوة حيث يغيب الضغط السياسي وحيث تسود الحرية المطلقة التي لا تحدّها إلا الأعراف القبلية. أي الخيارين أصلح؟ أصحاب الخيول أو الفرسان ،أي رجال القبيلة وأنصار عقلية العيش الحرّ، يحبذون بلادا خالية من الحكم ويتشبثون بقيم البداوة. نجدهم في موضع آخر من الكتاب يصفون أنفسهم قائلين:"نحن عباد الله راكبين على الخيل وأمامنا الإبل طوال الأعناق والسيقان لا نملكو باقي المشي (أي الماشية) مثل البقر أو الغنم حيثما كنّا لأنها مال ذلّ"[2]. كما يتضمن المؤلف موقفا مناهضا للحواضر أي أماكن الإستقرار فالكاف حسب أحد أبطال قبيلة طرود "ضيقة ولا تصلح إلا للحرس"[3] إشارة إلى تركز حامية عسكرية تتواجد بها باستمرار. أما الجريد فهو بلاد ذلّ.

لكن الرّواية تتضمن في الآن نفسه تثمينا للاستقرار، ذُكر في مناسبتين. يتجلّى أولا في موقف الشيخ، الموسوم بالحكمة، والذي استدعى فارسي القبيلة إلى النزول من على ظهر الخيول. والخيل هنا، حسب رأينا، هو استعارة لها مدلولات عديدة، فهي رمز القوة الحربية وإحدى الركائز التي تنبني عليها صورة القبيلة المحاربة، والرافضة للهيمنة الخارجية، والبقاء على ظهر الخيل أيضا هو تعبير عن عدم الارتباط بالأرض واللاستقرار وبالتالي البقاء خارج مجال السلطة. لكن تبدو الحكمة هنا في خيار الاستقرار والأمن. أما الموقف الثاني فهو الذي تبناه أحد المستقرين من القبيلة ويدعو إلى الاستقرار والاندماج في فضاء "بلاد الأمراء" أو سلطة المخزن. ويعبرّ بشكل واضح عن الحاجة إلى حكم قوي يحفظ الأمن و يضمن الاستقرار. ويبرر هذا الموقف للأمر المقضي ولكنه يجعل من الاستقرار اختيارا حراً من طرف المجموعة.
ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذا الأثر، هو حيرة المجموعات البدوية وتردّدها بين قبول الهيمنة التركية ومحاولة التكيّف معها والاستفادة من خدمتها، أو المحافظة على حريتها. ويرتبط بذلك

1- ص. 95 –96. التأكيد في النص من جانبنا أردنا من ورائه إبراز التحول في مستوى تصور المجموعات الداخلية لعلاقتها بالأرض وبالسلطة المركزية.
2- *تاريخ العدواني*؛ ص. 185.
3 - *المصدر نفسه*؛ ص. 216.

تمزّق آخر بين الرغبة في الاستقرار والارتباط بالأرض، وما يقتضيه من الخضوع للمغرم وتحديد للامتيازات القديمة، أو البقاء في الهامش، أي خارج فلك السلطة أو "أرض الحكم". ففي الوقت الذي ترفض فيه المجموعات التعامل مع الحكم التركي كرفض طرود مقابلة أمير تونس قائلين "نحن رجال لا ولاية لأحد علينا ونريد اتساع البقعة ولا تضيقوا علينا في الحكم" [1]، نراهم يطلبون منه العطايا مقابل حراسة أرض المخزن والدفاع عنها[2] . يبيّن ذلك أن الطريقة الحفصية القديمة في ربط الصلة بين السلطة والمجموعات المحلية لم تندثر تماما وإنما أخذت شكلا جديدا.

وفي هذا السياق أيضا، ندرج شهادة أعيان "أرقُ" من الشابية وأتباعهم الحنانشة العائدة إلى سنة 1626[3] والتي أكدوا فيها على ولائهم التاريخي لحكام تونس، معتمين على ماضيهم الموسوم بالصراع الدامي بينهم وبين الأتراك. تقيم هذه الشهادة الدليل على رغبة أولئك الأعيان في بناء علاقات جديدة مع السلطة الحاكمة في تونس. ووجدت هذه الرغبة في التواصل صدى لدى الحكّام إذ تكشف دفاتر الجباية حصول تلك المجموعات أو العناصر البارزة فيها على مكانة متميزة[4].

فكتاب *العدواني* ينبئ، حسب رأينا، عن مسار استقرار القبائل وقبولها بالخضوع للهيمنة السياسية في مركزها بتونس، أكثر من إخباره عن الماضي أو عن أحداث واقعية. ولا يمكن اعتباره مصدرا يؤرخ للمجموعات المذكورة ولأصولها، حتى وإن كانت أسماء الأعلام والأماكن الواردة فيه موجودة بالفعل. فما الذي دفع صاحب هذا الأثر إلى التدوين في هذا الظرف بالذات (الفترة العثمانية)، وما الذي يفسّر عودته الدائمة إلى أساطير الجذور وأصول الأشخاص والقبائل وماضيها البطولي، لو لم تكن كلّ هذه القيم التي انبنت عليها "إيديولوجية" القبيلة قد دخلت في هذه الفترة مرحلة التحلل والاندثار. ليس تثمين الماضي حسب رأينا، سوى درعا في مواجهة المستجدات التي عرفتها المنطقة، والتي ارتبطت بسياسة التطويق وبالطابع الهجومي للنظام التركي، وببناء سلطة مركزية، وكذلك بالتحوّلات الحاصلة في صلب القبيلة التي عرفت بداية التحلل منذ أواخر العهد الحفصي. وبناء على ذلك فالقبيلة ليست قيمة في حدّ ذاتها أوشكلا ثابتا بقدر ما هي تصنيف متحوّل[5].

---

[1] -*تاريخ العدواني* ؛ ص. 87.

[2]-*المصدر نفسه*؛ ص. 106.

[3] - تعرضنا إلى هذه الشهادة ضمن القسم الأول من البحث.

[4]- كانت الوحدات المخزنية المصاحبة لعسكر المحلة تتضمن مجموعات من الحنانشة والشنانفة ودريد. *الأرشيف الوطني التونسي*؛ أنظر الدفتر عدد 2958 الخاص بفرق المزارقية وورواتبهم سنة 1122هـ [1710-1711].

[5] - وهذا ما نجده عند جاك بارك بخصوص التصنيف المعروف بالقبيلة والذي رأى فيه صاحب الدراسة مجرد علامة أو رمز لواقع متحوّل وأكثر تعقيدا. يراجع:

♦ اضمحلال القوة القبلية في إفريقية: ظاهرة الاستقرار وتأثيراتها الجغراسياسية

عرفت المجموعات القبلية في علاقتها بالمجال وبالسلطة الحفصية تطوّرا عميقا، بانت ملامحه منذ القرن الخامس عشر. تمثل هذا التطوّر في بداية انحلالها وتلاشي نفوذها قوّة مهيمنة على الدواخل إذ أصبحت منذ أواخر العهد الحفصي تقبل أكثر فأكثر بالتدخل المخزني في شؤونها الداخلية الأمر الذي يوحي ببداية تهميشها في الحياة السياسية[1]. يعود هذا التطوّر إلى عاملين مترابطين. عامل داخلي وهو تدخّل السلطة الحفصية المتواصل في الشؤون الداخلية للمجموعات المحلية[2]. فقد نجح المخزن الحفصي سواء بالطرق السلمية أو باستخدام القوة العسكرية في تحجيم النفوذ المحليّ ولو نسبيا. كانت الحملات العسكرية المدمّرة، لا سيما تلك التي نظمها السلاطين الحفصيون انطلاقا من الربع الأخير من القرن الرابع عشر (عهد أبو العباس أحمد وأبي عمرو عثمان) وعلى امتداد قرن من الزمن، وما صاحبها من تقتيل وترهيب للزعماء المحليين في الأطراف والدواخل، إحدى الأسباب المهمة في إنهاك المنظومة القبلية[3].

أما العامل الثاني، فيكمن في حصول حركة بطيئة وهادئة، اخترقت مجمل الفترة الحفصية، وتمثلت في سيرورة الاستقرار والارتباط بالأرض. تمت هذه العملية إما تلقائيّا[4] أو لإرادة صادرة عن المخزن الحفصي، كمنحه إقطاعات للقبائل تشجيعا لها على الاستقرار[5]. ومن المرجح أن مسار التوطّن هذا قد عرف دفعا جديدا انطلاقا من النصف الثاني من القرن الخامس عشر، أي تزامنا مع التحوّلات الإقتصادية العالميّة وما تبعها من انحراف لطرق التجارة الصحراوية نحو المحيط الأطلسي. انجر عن هذه التحوّلات حرمان المجموعات البدوية من مورد اقتصادي هام، قام في السابق على مراقبة التجارة القوافلية، فانكفأت على الاقتصاد الزراعي. ولا يخفى ما يترتب عن هذا التحوّل المتمثل في الارتباط بالأرض، من تراجع في وزن النفوذ القبلي لا سيما في المستوى

Berque (J.) ; « Qu'est-ce qu"une « tribu »nord-africaine ? », *in Opera Minora*, II, Paris, Ed. Bouchene, pp. 161-170.

[1] - بن سعيد (محمد)؛ *القبائل الهلالية والسليمية وعلاقتها بالدولة الحفصية*، شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1974، ص. 103 - 112.

[2] - *نفس المرجع* ؛ ص. 109.

[3] - برنشفيك ؛ *إفريقية*..، مرجع مذكور ، ج.

[4]- حسن (م)؛ *المدينة و البادية*، ص. 128.

[5]- لعبت السلطة الحفصية دورا هاما في تشجيع القبائل على الاستقرار فكانت توبة الأعراب مثلا منطلقا لبداية التوطن. لمزيد الاطلاع يمكن الاستفادة من: حسن؛ *المدينة والبادية* ..، مرجع مذكور، ج.1، ص. 128، 228 و 329 .

العسكري، وبالتالي في تضاءل فاعليتها على المستوى السياسي المتمثل في وقوعها تحت الهيمنة المخزنية. ومن علامات حصول هذا التطوّر المتمثل في تفكك البنية القبلية، ما نلاحظه على مستوى المصادر المحلية[1] أو الأجنبية، العائدة إلى القرن السادس عشر[2]، من غياب لأسماء المجموعات الكبرى التي كانت فاعلة خلال العهد الحفصي، لفائدة أسماء مجموعات جديدة أصغر حجما، هي في الواقع فروع من الأولى مثل الحنانشة وهو فرع من هوارة، أو بني شنوف وهم إحدى فروع أولاد مهلهل.

يمكن القول، من خلال ما توحي به المصادر، أن الاستقرار قد همّ بدرجة أولى "بلاد إفريقية" ونقصد بذلك القسم الشمالي أي منطقة السهول العليا والوسطى لواد مجردة والتي شكلت بحكم ظروفها الطبيعية منطقة جاذبة. كما يمكن إضافة المناطق القريبة من المدن كالقيروان أو مدن الساحل. على أن هذا التطور لم يصحبه على ما يبدو تحوّل في مستوى الذهنيّة المتعلقة بالمجال الداخلي وهذا ما نكتشفه لدى المجموعات المتنفذة حتى بداية العهد العثماني من تشبث بنمط العلاقة القديمة مع السلطة في تونس، والمتمثل في الحفاظ على امتيازاتها السابقة التي منها مقاسمة السلطة الحفصية الإشراف على الدواخل.

من الواضح، وخلافا لما توحي به المصادر التاريخية الرسمية، أن المجموعات الداخلية قد أصبحت واعية باختلال موازين القوى العسكرية والسياسية في هذه المرحلة. كما أنها أدركت فشل مشاريعها، فسعت إلى التكيّف مع الظرف التاريخي الجديد الذي عرفته البلاد. فلجأت إلى التفاوض من أجل بناء علاقة جديدة قائمة على أسس تعتبر مصالحها وتتماشى في الآن نفسه مع طموحات المركز السياسي. انبنت هذه العلاقة على أقلمة أشكال التعامل القديمة مع الواقع الجديد. وتقيم مؤسسة القبائل المخزنية الدليل على هذا المسار أي مشاركة المجموعات المحلية في بناء المجال الداخلي لإيالة تونس وفق تصوّر جديد.

3. المخزنة أو السند القبلي للنظام التركي

مثلما لاحظنا بالنسبة إلى بناء الحدود لم تكن القوة العسكرية، وإن مثلت الأداة الرئيسية، الوسيلة الوحيدة في انتزاع الدواخل من مراقبة القوى المحلية، بل كذلك التفاوض . ولعلّ أبرز وجه لهذه السياسة تحويل المجموعات المحاربة إلى قوى تسند السلطة وتساعدها في تكريس هيمنتها على

---

[1] - *تاريخ الدولتين* ؛ ص. 153.

[2] - De La Primaudaie (Elie) ; " Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506 – 1574)", *in R. A*, 21è année, n° 123, mars 1977, p. 219.

المجال. لقد كانت مخزنة القبائل أمرا مألوفا منذ العهد الحفصي أو قبله ولكن هل حافظت هذه المؤسسة على الخصوصيات نفسها ؟ وما هي أهمّية هذه العملية بالنسبة إلى مسار السيطرة على المجال ومراقبته؟

أ. المخزنة أو السند العسكري للنظام

لم تنحصر القوة الحربية التي تم تسخيرها في إخضاع الدواخل في العناصر النظامية أي الجيش الإنكشاري. لقد جندت السلطة منذ فترة مبكرة عناصر محلية لمواجهة حركات التمرد الداخلية وقمعها لا سيما تلك الصادرة عن المجموعات القوية مثل أولاد سعيد، أو أولاد شنوف أو غيرهم من القبائل المحاربة، مستعيدة في ذلك سياسة أعطت نتائجها منذ العهد الحفصي. لا ننسى أن السلطة التركية العثمانية عمدت منذ البداية، إلى تعبئة القوى المحلية والاستفادة من قدراتها الحربية الأمر الذي نلاحظه في مشاركة القبائل كدريد أو الشابية أوغيرها من المجموعات البدوية إلى جانب الأتراك العثمانيين في حصار حلق الوادي سنة 1574.

رأى ابن أبي دينار ومن جاء بعده من الإخباريين في انضمام القبائل المحاربة إلى الوحدات التركية تفوّقا ساحقا للمراديين على الجماعات المحلية ورمزا لاستسلام هذه الأخيرة وعلامة من علامات ضعفها[1]. كما يظهر من صيغة الخطاب ولهجته أن الحكم التركي، المجسم في شخص حمودة باشا كان صاحب المبادرة الفعلية في عملية المخزنة [2]، وهو بذلك يعتّم على ماضي المؤسسة، أي مؤسسة القبائل المخزنية وأيضا على موقف المجموعات المحلية. لنشر في البداية ، أن مخزنة القبائل أو ربطها بجهاز الدولة كانتا من التقاليد السائدة في العهد الحفصي. فلما كان الجهاز العسكري للمخزن الحفصي متواضعا، استعان سلاطين بني حفص بالقبائل القوية عند خروج المحلة لاستخلاص المجابي أو لمعاضدة جانبهم في الحملات الثأرية، التي نظموها ضد المجموعات المستقلة أو المناوئة لسلطتهم. وفي المقابل تتحصل تلك القبائل على مكافآت وامتيازات، لعل أهمها تلك المعبر عنها بالإقطاعات. الأمر الذي مكّنها، من مقاسمة السلطة المراقبة على الدواخل بالجباية وغيرها. فما هو التطور الذي عرفته هذه المؤسسة خلال العهد العثماني؟

---

[1] - يقول صاحب *المؤنس* "أذل العربان وأهانهم" ص. 235.

[2] - اعتبر الباحث ف. المرزوقي استنادا إلى بن أبي دينار أن المخزنة أو "التزميل" أي الاعتماد على القبائل في معاضدة الجيش التركي هو من فعل حمودة باشا. المرزوقي (فتحي)؛ "المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات العهد العثماني"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 79 – 80، ماي 1995.

عمد حكّام الإيالة ، بدورهم إلى استعادة هذه المؤسسة أي مخزنة القبائل أو "التزميل" حسب لغة المصادر، وقد يكون ذلك منذ فترة مبكرة كما توحي به إحدى شهادات عظوم[1]. ثم توسّعت في عهد حمودة باشا. لقد أدرك الحكّام الأتراك لا سيما البايات قواد المحلة، أهمية المخزنة في سياسة الهيمنة على الدواخل. فقد كانت القبائل القوية متفوّقة على الجيش النظامي أو الإنكشاري على الأقل من ناحيتين متكاملتين، الخبرة الحربيّة، لا سيما ميدان الفروسية وسرعة التنقل من ناحية، وباعتبارها جزءا من المجتمع القبلي فقد كانت معرفتها الميدانية الجيدة[2] بمكونات المجال الجغرافية وكذلك بالتقاليد والعادات المنظمة لحياة المجموعات المحلية. ويمكّن ذلك من التواصل معها وربط الصلة بينها وبين السلطة الحاكمة.ولعل من أبرز المجموعات وأوّلها التي تمّت مخزنتها قبيلة دريد.

♦ قبيلة دريد : الاستقرار و بدايات المخزنة

كانت قبيلة دريد من القوى الداخلية التي شملتها عملية المخزنة. مرت هذه المجموعة خلال العهد الحفصي بمرحلة عنفوان لما كانت حسب شهادة ابن خلدون، من أقوى فروع الأثبج من بني هلال من حيث وزنها العددي وقوتها الحربية واتساع مجالها[3]. لكنها دخلت منذ عصر المؤلف، أي القرن الرابع عشر، مرحلة التراجع، إذ تناقصت أعدادها وتقلص مجالها على ما يبدو، وعجز أبناءها "عن رحلة القفر وتركوا الإبل واتخذوا الشاة والبقر وصاروا في أعداد القبائل الغارمة وربما طالبهم السلطان بالعسكر معه فيعينون له جندا منهم"[4]. تزامن هذا التراجع مع بداية استقرار القبيلة في السهول العليا لوادي مجردة في القرن الخامس عشر[5]. و في القرن السادس عشر انخرطت دريد مثل بقية المجموعات التخومية، في "الكنفدرالية" الشابية المناهضة للسلطان الحفصي وللغزو الخارجي.

يمكن قراءة انضمام دريد إلى الحلف الشابي مؤشرا على حالة وهن القبيلة من ناحية، وخيارا إستراتيجيا يمكّنها من إعادة بناء مجدها أو على الأقل المحافظة على وجاهتها. لكن أفول المشروع القبلي الشابي منذ أواسط القرن السادس عشر، هدّد المجموعة من جديد وعرّضها إلى فقدان امتيازاتها. وبعد أن شكلت سندا مهما للحركة في البداية نراها تبتعد عنها و تتهيأ لمفارقتها منذ سنة

---

[1] ـ *الأجوبة*؛ مصدر مذكور، الأجزاء 5-6-7، الورقة 147-148

[2] ـ Cherif (M-H.); *Pouvoir et société...*, *op. cit.*, p. 234 - 235

[3] ـ امتد وطن دريد حسبما حدّده ابن خلدون "ما بين وطن العناب إلى قسنطينة إلى طارف مصقلة وما يحاذيها من القفر". *العبر*؛ ج.6، ص.23.

[4] ـ *العبر*، نفس الصفحة .

[5] ـ حسن (م)؛ *المدينة والبادية* ، ج. 1، ص. 205.

1592[1]. وربما شرعت منذ أواخر القرن السادس عشر في الاقتراب من الأتراك إذ نجدها ضمن المجموعات المشاركة في دعم المجهود الحربي العثماني أثناء محاصرة الأسبان في حلق الوادي سنة 1574. ومن المرجح أنها شكلت منذ البداية سندا للسلطة التركية[2]. وفي هذا الظرف الموسوم بالتراجع تمت مخزنة دريد.

لا نعرف بالضبط جملة الملابسات التي أحاطت بانخراط دريد بشكل نهائي في المنظومة العسكرية التركية. من المرجح أن ذلك تمّ إثر مفاوضات واتفاقات بين الجانبين[3]. هل يبرهن هذا التحوّل عن ضعف القبيلة أم عن استراتيجية نابعة عن ديناميكية داخلية هدفها التأقلم مع التحوّلات الطارئة على كيانها وعلى نمط عيشها. المهم أن حاجة المخزن التركي إلى قوى عسكرية إضافية تساعده في مشروع الهيمنة على الدواخل تلاقت مع هذه الإرادة. وجد الحكم التركي ضالته في هذه المجموعة التي تتوفر فيها خصائص عدّة: الوزن العسكري والعددي، ومعرفتها الجيدة بالدواخل. إذ لا ننسى أن فضاء دريد كان في القرن السادس عشر مندمجا مع مجال الشابية فيجوز أن نتصوّر أن القبيلة كان لها نظريا معرفة عميقة بكامل المجال التخومي الممتد من جبال خمير حتى الجريد والسوف [4]. كما استقرّت في قلب منطقة افريقية الخصبة (ما بين باجة والكاف) فأصبحت كما يذكر حمودة بن عبد العزيز " عمود السلطنة بإفريقية"[5].

يكاد المسارنفسه تقريبا ينطبق على أولاد سعيد. انحدروا في أواخر العهد الحفصي من مواطنهم في شرق الجزائر ليستقروا في مجال استراتيجي يمتد بين القيروان والساحل والوطن القبلي ومدينة تونس[6]. تحالف أولاد سعيد أو قسم منهم في القرن السادس عشر مع السلطان الحسن كما انضمّ

---

[1] - و يبدو أن عبد الصمد الشابي هاجم قبيلة دريد التي انضمت إلى الدايات: الشابي (علي)؛" العلاقات بين الشابية و الأتراك العثمانيين بتونس بين أواخر القرن 16 و نهاية القرن 17 "، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 17-18، 1980، ص. 70.

[2]- كنا أشرنا سابقا أن عبارة التلمود التي وجدناها عند المفتي عظوم و التي تهم إحدى المجموعات الداخلية المساندة للشابية قد تعني قبيلة دريد أو إحدى فروعها.

[3] -كما تفيد بذلك شهادة سكان أرقُ المشار إليها سابقا في القسم الأوّل.

[4] - حافظ البعض من أعيان دريد على ممتلكاتهم في السوف حتى القرن الثامن عشر إذ يذكر الصغير بن يوسف أن عمارة بن دالية كان له نخيل كثير بالسوف قطعه علي باشا انتقاما منه لوقوفه إلى جانب ابنه يونس. *المشرع* ، الورقة 108.

[5]-بن عبد العزيز (حمودة)؛ *الكتاب الباشي* ، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 18688، ص.270. و سنشير إلى هذا المصدر لاحقا بـ*الكتاب الباشي*.

[6]- ينسب العدواني إلى أحد فرسان أولاد سعيد في إحدى المواجهات مع الحنانشة قوله " أنا فارس إفريقية طولا وعرضا" ص. 178.

البعض منهم إلى خير الدين سنة 1534. كما عرفت مجموعة أولاد سعيد مرحلة قوة خلال القرن السادس عشر، يتجلى صداها في الكتابات الإخبارية لكن تعرّضها إلى الحملات العسكرية المدمّرة التي نظمها الحكام الأتراك ضدها أنهك قواها. وجعلها ارتباطها المتزايد بالأرض، إذ استقرت بهنشير النفيضة، تلتحق سنة 1710 في عهد حسين بن علي بصنف المخزن[1].

- **القبيلة المخزنية في النسق العثماني أو اعادة توظيف مؤسّسة حفصيّة**

عمّقت سياسة المخزنة تفكيك القوّة القبلية وساهمت تبعًا لذلك في تصدّع الدواخل بانبثاث المجموعات المخزنية الموالية للسلطة في صلبها[2]. وبذلك أصبح مجال القبيلة المخزنية واضحا ومحدّدا بالنسبة إلى السلطة وهو ما لمسناه بالنسبة إلى قبيلة دريد أو أولاد سعيد. ومن ملامح هذا التحوّل بروز دفاتر خاصة بهذه المجموعات تسمى بدفاتر المزارقية[3]. وبذلك يمكن اعتبار هذا التحوّل تثبيتا للقبيلة في المكان.

ومن مظاهر التباعد مع الممارسات الحفصية أن القبيلة المخزنية حافظت على وجاهتها، إذ حظيت بمعاملة متميزة، ولكنّها فقدت في العهد العثماني علاقتها المباشرة بالمجال الداخلي، فلم تعد تدير الإقطاعات وتتقاضى الإتاوات، ولم تعد تقاسم السلطة مراقبة الدواخل. بل أصبحت تحصل في مقابل الخدمة العسكرية، على امتيازات جبائية وعلى عطاءات قارة في شكل رواتب تمنح لها من طرف السلطة التركية الحاكمة بتونس. تتضّن الدفاتر الخاصة بهذه المجموعات جردا لأسماء فرسانها وأعدادهم وقوادهم وما تمنحهم السلطة العثمانية في تونس من عوائد [4]. كانت ارتباط المخزنة بالاستقرار وإعطاء التنظيم صبغة قارة عبر مؤسسة ديوان القبيلة ودفاترها الخاصة...، من العوامل المهمّة حسب رأينا، في توحيد المجال الداخلي وإعلاء سيادة الحكام عليه فقد قدمت القبائل المخزنية أو المزارقية خدمات جليلة للسلطة لا سيما في بداية استقرارها في البلاد، إذ عاضدت جانبها مساهمة بدورها في خضد شوكة القبائل المتمرّدة وحماية المجال الترابي خصوصا

---

[1] - نكتفي بخصوص مجموعة أولاد سعيد بهذه الإشارات السريعة التي تتفق مع الأطروحة التي خصصها لها التايب (م)؛ أولاد سعيد...، مرجع مذكور، الفصل "زمن الاندفاع والعنفوان" ص. 46 وما يليها.

[2] - هذا ما أشار إليه بن أبي دينار لما ذكر أن حمودة باشا " لما عزم على ممارسة قبائل العرب شرع في تزميل فرسانهم فجمع منهم عددا وجعل كل زمالة في فج من فجوج أوطانهم " *المؤنس*، ص.236.

[3]- ظهر أول دفتر خاص بالقبائل المخزنية في عهد حسين بن علي. أ.و.ت.؛ الدفتر عدد

[4] - Cherif (M-H.), *Pouvoir et societé…*, *op. cit.*, t. 1, p.

في المناطق التخومية والطرفيّة، وضمنت استمرارية الهيمنة العثمانية لا سيما وقد أصبح هذا الشكل من التنظيم، أي خدمة السلطة ، في الفترات اللاحقة مطلبا داخليا[1].

ورث حكام تونس العثمانيون مؤسسة القبيلة المخزنية عن العهد الحفصي، لكنهم أعطوها توظيفات جديدة تتماشى وطموحاتهم في الهيمنة على الداوخل وتحقيق مراقبة متواصلة عليها. لا جدال في دور الفعل العسكري الحاسم في بناء المجال الترابي لإيالة تونس فهو قاعدة المفاوضات وأداة التّواصل مع أهل الدواخل. لكن كان للعمل السياسي والديبلوماسية مكانة هامّة،وكما حصل بالنسبة لبناء الحدود فقد ساهم الأعيان في الوسطين الحضري والقبلي بدورهم في تدعيم إعادة البناء المذكور.

ب. فئات الأعيان: التشريع للتوسّع التركي[2]؟

قدّمت السلطة التركية تنازلات لفائدة الوجوه البارزة والمؤثرة سياسيا أو معنويا في الوسطين القبلي والحضري. نلاحظ في أقدم دفتر جبائي وصلنا عبارة "إحسان للرجال الكبار من نهد" أو"من غزوان"[3]. وتؤكّد الدفاتر اللاحقة هذا التوجّه كما بينت مختلف البحوث التاريخية التي اهتمت بالفترة العثمانية هذا التوجه. فتلاقى بذلك طموح النفوذ المحلّي في المحافظة على وجاهته وامتيازاته المادية مع رغبة الحكام في بسط هيمنتهم على المجالات الداخلية[4] . فعلى غرار ما حصل في بقية الولايات العثمانية الأخرى لم يمسّ الحكّام الأتراك بالتنظيم الداخلي للمجتمع المحلّي أو بالمؤسسات التي تسيّرها كالمشيخة بل أخضعوها لنفس المنطق: تمتع أصحاب هذه المناصب بمعاملة متميزة فحافظوا بالتالي على مكانتهم المادية ووجاهتهم المعنوية ولكنهم باتوا سندا لأولئك الحكام وبمثابة العيون في الفضاءات الداخلية.

كما ساهمت الفئات الحضرية في إنجاح مشروع التوسّع التركي في الدواخل. فبحكم معاداتها التاريخية للبدو، شكلت تلك الفئات، سند السلطة بأشكال عديدة في حروبها ضد الدواخل. كانت

---

[1] - سنعود إلى علاقة المخزنة بالمجال في مكان آخر من هذا البحث.

[2] - نحن نرجح وجود مساندة فعلية نابعة عن قسم من فئات الأعيان في الوسطين الحضري والريفي. إلا أن الأمانة التاريخية تفرض علينا الحذر من الوقوع في التعميم المتسرّع. لذا في غياب وثائق مصدرية تمكننا من تتبع المسارات الفردية، سوف نكتفي هنا ببعض الفرضيات.

[3] -أ.و.ت ؛ الدفتر عدد 1.

[4]- سنتعرض إلى دور الفئات المحلية من مشايخ مواعيد في تدعيم الهيمنة المخزنية على الدواخل في هذا القسم ضمن الفصل الخاص بالتنظيم الإداري.

الفئات الدينية من قضاة ومفاتي وصلحاء، عاملا في بناء مجال إيالة تونس[1] ففي المستوى العملي قبل العلماء أولا بدور الوساطة الذي أسنده لهم الحكام في إخضاع المناطق المتمرّدة. يذكر ابن أبي دينار أن حمودة باشا المرادي، التجأ إلى العلماء والمرابطين في حمل أهل الحامة على الاستسلام وإقناعهم بالقبول بالهيمنة التركية العثمانية [2]. وسيظل اللجوء إلى العلماء في زمن الأزمات للتوفيق بين الحكم في تونس وأهل الدواخل من الإستراتيجيات القارة المعتمدة من طرف الحكّام على امتداد العهد العثماني[3]. أما الوجه الآخر لهذه المساندة فهو إصدار الفتاوى المشرّعة لأعمال العنف الصادرة عن السلطة صاحبة النفوذ في تونس ضدّ المتمردين[4]. فهذا ابن أبي دينار يسترجع فتاوى من العهد الحفصي ويستعمل في مؤلفه تصنيفات معادية للبدو[5]. وبصفة عامة وظفت النخب الحضرية الموروث الديني لحشد القبائل المتمردة في زمرة الكفار، إذ تتواتر في المصادر تعابير "البربر" و"البلاد العاصية" و"أهل النفاق" و"أهل الفساد"و"أهل البغي والضلال " و"أهل الفتنة " وأطلقوا عبارة "الفتح"[6] على عمليّة إخضاع حمودة باشا المرادي للحامّة. يتّخذ الإخباريون بهذه التصنيفات مواقف شرعية، منسجمة مع مبادئ الدين الإسلامي المناهضة للفتنة، والداعية إلى مقاومة القائمين بأعمال الحرابة وبالتالي المخلين بالنظام وبالأمن.

كما نشأت في هذه الحقبة التاريخية، أي في النصف الثاني من القرن السابع عشر إيديولوجية تشرّع لاحتكار جهاز الدولة الناشئ للنفوذ على المجال الداخلي، و تقرّ له بالهيمنة المطلقة. فاسم حمودة باشا عند ابن أبي دينار "عمّ الحاضر والباد"[7]. كما قام الخطاب التاريخي في جانب منه لدى نفس المؤلف، على مقارنة واضحة ومقصودة بين الملك الحفصي والحكم التركي من زاوية علاقة كل منهما بالمجال الداخلي. تجعل هذه المقارنة للحكم العثماني مكانة متميّزة ومتفوّقة على الحكم الحفصي وعلى المجموعات الداخلية. فهؤلاء أولاد بالليل الذين كانوا "زمن بني حفص أهل حل

---

[1] - لنذكر بأن فئة العلماء الموفدين من تونس إلى الجزائر سنة 1628 كان لها دور هام في رسم " الحدود " الفاصلة بين الإيالتين.

[2] - *المؤنس*؛ ص. 232.

[3] - نلاحظ ذلك مثلا أثناء انتفاضة علي باشا في 1728 أو في انتفاضة 1864.

[4] - رافقت عملية التوسع في الدواخل أعمال انتقام رهيبة ضد المجموعات القوية. أنظر مثال الحامّة في *المؤنس*، ص.232 . أو ما نال أولاد سعيد من التعذيب. ص. 232.

[5] - *المؤنس* ؛ ص. 235.

[6] - فتح الحامة من طرف حمودة باشا مثلا،ص. 232 – 233.

[7] - *المؤنس*؛ ص. 233.

وعقد(...)أهانهم (حمودة باشا) إلى أن سمحوا بأداء الماشية والنقد"[1]. فما كان بديهيّا لدى النخب في العهد الحفصي مثل سطوة القبائل، وعدم إذعانها بسهولة للمغرم، ومقاسمتها للسلطة في شؤون الجباية والإقطاع والأحكام، بات مرفوضا، بل أصبح من علامات عجز السلطة وسلبيتها.

وأخيرا يمكن أن نقرأ في شخصية الفاعلين السياسيين أنفسهم وجها من أوجه علاقة التواصل بين السلطة والوسط المحلي. فبقطع النظر عن الخطط التي شغلوها (دايات أو بايات)،كانت الهيمنة على الدواخل طموحا مشتركا بينهم.

ج. توحيد الدواخل وأثره على التطوّر السياسي للإيالة

♦ التوسع الترابي والتحوّلات السياسية:

ارتبطت عملية توحيد الدواخل وبسط الهيمنة عليها باسم المراديين ومن علامات ذلك إشارات *تاريخ العدواني* المتعدّدة إلى الحكّام الأتراك في تونس باسم مراد. قام محقق هذا الأثر بقراءة أنثربولوجية لاستعمال اسم مراد من طرف مؤلفه، فرأى في توارده استعارة إذ يقول أن " كلمة مراد لا تعني عند العدواني حاكما بعينه ولكنها تعني أي حاكم عند الترك وعلامة على حكم الأتراك"[2]. ويؤكد ذلك في مكان آخر اعتمادا على فيرو "المسلمين يكنون الأتراك بمراد والفرنسيين بلويس..."[3] . ويمكن أن نقدّم تأويلا إضافيا لاستعمال اسم مراد فتكون الإستعارة تعبيرا عن ارتباط إخضاع المناطق الداخلية وبناء الحدود باسم المراديين أي المؤسس وأبناءه[4]. في أواسط القرن السابع عشر، بات المجال الداخلي في تصوّر المحليين خاضعا لهيمنة البايات. فهذا المنتصر بن أي لحية يرى أن الباي "كان يحكم إفريقية والجريد والساحل"[5]. ويتطابق هذا التحديد مع الفضاء الذي أصبح تابعا لحكام تونس أو ما يسميه صاحب *تاريخ العدواني* أحيانا بإفريقية وعمالتها.

تتنزل أحداث تكوين إيالة تونس، سواءا المتعلقة بالحدود أو بتوحيد الدواخل، في فترة انتقل فيها مصدر القرار السياسي منذ أواخر القرن السادس عشر وعلى إثر انتفاضة الجند سنة 1591، من يد

---

[1] - *نفس المصدر* ؛ ص. 235.

[2] - *تاريخ العدواني*؛ ص. 170، إحالة عدد 2.

[3] - *نفس المصدر* ؛ ص. 232، إحالة عدد 2.

[4] - ولا أدل على ذلك من أن شهادة أعيان أرقُ العائدة إلى سنة 1627 تتضمن إسمي مراد بوشواطة ومراد قائد المحلة في ذلك التاريخ (كورسو). ثم انضاف إسم اسطا مراد الجنوي إلى هذه في حرب 1628. فالمجموعات الداخلية كانت تعرف قبل كل شيء قواد المحلة وتعرفهم أكثر من غيرهم من حكام مدينة تونس. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر حكم البلاد بايان حمل كل منهما اسم مراد.

[5] - *نور الأرماش* ، ص. 356.

البلوكباشية المهيمنين على الديوان إلى يد الدايات ضباط العسكر الصغار. طبعت شخصية عثمان داي الذي انفرد بالحكم وهيمن على مؤسسة الديوان هذه الفترة. لكن الأمر الهامّ في هذا الشخص استيطانه منذ مدّة طويلة بالبلاد وزواجه ببنت من أهالي البلاد[1].كان لارتباط رجل السلطة بالبلاد انعكاس على مختلف الإجراءات السياسية التي اتخذها خلال فترة حكمه. تبيّن تلك الإجراءات أنه كان يبحث عن تأمين موارد قارة للبلاد، لاسيما بعد سنة 1604 تاريخ توقيعه أول معاهدة تجارية مع فرنسا. ويبدو أنه أدرك صعوبة هذا الهدف دون تأمين البلاد وتشجيع الأنشطة الفلاحية المستقرّة. وتتنزل سياسته العنيفة تجاه الإنكشارية للحدّ من تهوّرهم وتعدّيهم على ممتلكات الأهالي في هذا الإطار[2]. على أن السياسة الحازمة التي اتّبعها بقصد انتزاع الدواخل من هيمنة المجموعات المتنفذة هي أهمّ عمل قام به عثمان داي خلال فترة حكمه.

بان تطوّر الحكم المتواصل نحو التوطّن، وفي الوقت نفسه الابتعاد تدريجيا عن إسطمبول، في عهد يوسف داي، خليفة عثمان داي الذي تواصل حكمه سبعة وعشرون سنة اتضحت خلالها نواياه في توريث الحكم لفائدة ذريته وبالتالي خلق حكم سلالي[3]. كان يوسف داي صاحب المبادرة في القيام بالعديد من الإنجازات ذات " المصلحة العامة" في تونس وفي دواخل البلاد[4]. وبالتوازي مع نزعة التوطّن الواضحة في سياسة الدايات، احتل البايات قواد المحلة مكانة مرموقة في تكوين المجال وتوحيده. كان رمضان باي أول قائد للمحلة[5]. ومن المرجح ظهور الوظيفة في فترة لاحقة بعد سنة 1574 على عكس ما ذكره حسين خوجة الذي ينسبها إلى سنان باشا [6]. بعد وفاة رمضان سنة 1613 انتقلت قيادة المحلة إلى مراد كورسو أحد قواده البارزين. أصله مملوك لكنه نشأ في البلاد

---

[1] - حسب ما ذكرة محققا كتاب *نور الأرماش*.*ص*. 53-54.

[2] - *المؤنس* ؛ ص.202.

[3] - لمزيد الإستفادة راجع:

Bargaoui (S.) ; "L'Historiographie tunisienne et les origines du beylik de Tunis", *article cité.*

[4] - منها إصلاح الحنايا الجالبة لمياه زغوان و بناءه قنطرة على واد مجردة في مستوى بلدة طبربة وأحدث مواجل في أماكن عديدة. ولعل أبرز إنجازاته على الإطلاق هي أعمال التهيئة العمرانية التي أمر بإحداثها في مدينة تونس وتمثلت في مجمع يتكون من أسواق، سوق الترك، سوق الجرابة وسوق البركة (الذي يباع به الرقيق)، وحمام وجامع ومدرسة للمذهب الحنفي. *نفس المرجع*.

[5] - يقول إلتر أن رمضان باي كان أمير لواء في عهد عثمان داي. *الأتراك العثمانيون*، ص.299. كما يشير مرجع آخر إلى وجود خطة أمير الأوطان أو الصنجق بايي إلى جانب خطة الداي بعد سنة 1591.

Uzunçarsili (I. H.); *Osmanli Tarîhi...*, *op. cit.*, p. 300.

[6] - حسين خوجة...، ورد في:

Bargaoui (S) ;"l'Historiographie tunisienne et les origines du beylik de Tunis", p.12

ودرّبه رمضان باي على قيادة المحلة. ثم أورث الخطة لابنه محمد باي أوحمودة باشا. أصبح البايات المراديون ابتداءا من عهد حمودة باشا محليوا المولد والنشأة، وبذلك ربطوا مصيرهم السياسي بمصير البلاد. فكان ارتباط الفئات الحاكمة بالوسط المحلي بالنسبة من عوامل بناء المجال. لقد جمع مراد كورسو بين العمل الميداني والحنكة الديبلوماسية[1] نتيجة خبرته العائدة إلى قيادة المحلة. شارك حمودة باشا أباه في قيادة المحلة إذ نجده يصاحبه في الحرب ضد الجزائر سنة 1628 وتنسب إليه المصادر المحلية والأجنبية إخضاع الدواخل وتوحيدها وتحييد الحنانشة. رسمت له المصادر المحلية صورة الملك[2] لا سيما بعد بناء بلاط باردو الذي أصبح يستقطب الأعيان بمختلف أصنافهم من تونس وخارجها. ويمكن قراءة صورة الوفود القادمة من دواخل البلاد لتهنئته[3] رمزا لانخراط المجموعات المحلية في المنظومة السياسية الترابية التي كونها المراديون وبداية لاستقطاب الدواخل من طرف تونس مركز الحكم. وسيكون لهذا التطوّر تأثير حاسم لا على المجال الترابي وتنظيمه فحسب، بل كذلك على مؤسسات الحكم. إذ انتقلت السلطة الفعلية منذ عهد حمودة باشا إلى المراديين أسياد البلاد وتزامن تأسيس الحكم السلالي المرادي مع بسط الهيمنة المرادية على الدواخل. كما أصبحت معرفة المجال منذ عهد المراديين إحدى الشروط الأساسية في الواجب توفرها في المرشح لحكم البلاد. فالباي الحاكم هو قائد المحلة سابقا. وبذلك يتضح من خلال تتبّع مسار عمليات التحييز الترابي بأشكالها المتنوعة (أي مختلف السياسات التي تمّ اللجوء إليها في احتكار المراقبة الداخلية؛ من عمليات عسكرية ومفاوضات، وتحديد وتوحيد...؛ أن المجال الترابي أصبح له دور فاعل في تطوّر الحكم، إذ شكّل أرضيّة تحوّل النظام السياسي الحاكم في البلاد. وعكس بناء المجال في الآن نفسه توطّن الحكم المتزايد، ومسار التباعد عن الإمبراطورية العثمانية ونظمها.

نشأ مجال إيالة تونس من فعل عنف (من حملات عسكرية مدمّرة، وما تبعها من نسف للقاعدة المادية للمجموعات الداخلية والتعذيب الذي لحق بالزعماء المحليين) لكن هذا العنف يندرج ضمن الممارسات العادية في سيرورة بناء الدولة ولم يكن خاصّا بالحكم التركي في تونس. مثلت القوّة العسكرية السند الرئيسي للسلطة التركية في هذه المرحلة من تكوين مجال إيالة تونس، سواء في تسطير حدودها أو في عملية اختراق دواخلها. كما كانت الأرضية التي انبثق عنها نمط جديد من العلاقات مع القوى الداخلية وأشكال جديدة في التعامل معها تتضمّن في الآن نفسه معاني التعارض

---

[1] - يتضح ذلك بالخصوص من خلال التحالفات التي عقدها مع المجموعات التخومية قبيل الحرب ضد الجزائر سنة 1628.

[2] - شبّه بن أبي دينار حمودة باشا بملوك بني حفص. *المؤنس*،ص. 238.

[3] -*نفس المصدر*؛ ص. 212.

والتعاون. فبدون علاقات التواصل هذه لم تكن سيرورة بناء سلطة، وبالتالي بناء مجال بالمعنى الحديث واستمراره على المدى الطويل، ممكنا. وإذا ما اعتبرنا الظرفية التاريخية التي حتّمت الصمود أمام الأخطار المسيحية الساعية إلى عرقلة وحدة إفريقية الجغراسياسية فيمكن اعتبار هذا المسار ظاهرة إيجابية.

كما أصبح هذا البناء أي الحضور السياسي والعسكري للسلطة في المستوى المحلّي أمرا مرغوبا فيه بالنسبة إلى فئات عديدة. فهو يستجيب إلى مصالح المجموعات المستقرّة أو السائرة في طريق الاستقرار والباحثة عن حدّ أدنى من الأمن والنظام الذي يمكنها من مواصلة نمط العيش المستقرّ ومن تعاطي الأنشطة الفلاحية والقيام بالمبادلات التجارية في ظروف آمنة... فالتطور الإقتصادي والاجتماعي من ناحية، وما عرفته البلاد أثناء تحلّل الملك الحفصي من حروب وتفاقم أعمال "الحرابة" من ناحية أخرى نتيجة غياب حدّ أدنى من النظام والقواعد المنظمة والملزمة للجماعات، كان سببا في انتشار البداوة والهيمنة المطلقة للمجموعات القبلية القوية (مثل الحنانشة وأولاد سعيد وأولاد شنوف...). ويمكن اعتبار النظام وما يتبعه من استتباب للأمن يستجيب لطموحات قسم كبير من المجتمع وفئات عديدة منه في المدن والبوادي، ولم يكن في خدمة مصلحة الأعيان فحسب. فقيام المجال يفضي إلى توحيد مكونات المجتمع. لكن حصول ذلك غير ممكن في غياب نظم وقوانين يخضع لها الجميع وفي كامل المجال. أوجب هذا التطور قيام شكل جديد من الممارسات يتماشى مع مفهوم حديث للعلاقة بين السلطة والدواخل، مغايرا للمفهوم الذي كان سائدا بين الجانبين بل انتصاب العثمانيين.

الفصل الثاني : النظم العثمانيّة والإرث المحلّي، جدليّة التباعد و التّوطّن

واكبت عملية التوسّع التي قام بها الحكام في الدواخل إعادة تقسيم المجال وتنظيمه وفق شبكة إدارية سياسية تسهّل على الحكام إدارة الدواخل ومراقبتها. كانت أولى التشكيلات الإدارية التي خضع لها المجال عثمانية الإسم والخصائص، إذ ارتكزت على نظام السنجق. ثم تحوّلت هذه النظم فيما بعد إلى قيادات. وهو التنظيم الذي وجدت عليه البلاد لما حل بها الإستعمار الفرنسي سنة 1881. وتباينت مواقف الدارسين تجاه جدواها وفاعليتها. اعتبر المؤرخ قانياج، ضمن دراسته للتنظيم الداخلي لدولة البايليك أن الجغرافية الإدارية للبلاد كانت "من أشدّ ما يكون فوضى وحراكا". كما أكّد على جملة من السمات التي بدت له مؤشرا على غياب تنظيم منطقي للمجال وعلامة دالة على سلبية ذلك التنظيم، وعلى طابعه الفوضوي[1]. واستند في تدعيم مواقفه على التغيّر السريع لعدد القيادات، واتساعها المتفاوت، والتداخل فيما بينها...، وهي مؤشرات أوحت له بغياب تصوّر واضح أو منطق يقوم عليه التنظيم الداخلي. ونعثر تقريبا على نفس الملاحظات تقريبا لدى الكونت فيليبي، الذي رأى أن التنظيم الداخلي للبلاد يستجيب لـ"نزوات الباي ومصالحه" لا أكثر[2].

---

[1] - يقول قانياج :

" La géographie administrative était des plus confuses et des plus mouvantes...", *in* Ganiage; *Les origines du protectorat..., op. cit.*, p. 124.

وذلك خلافا لما نلمسه من مواقف لدى الكتاب الأوروبيين الذين زاروا البلاد قبل القرن التاسع عشر. لقد كان وصف الأوروبيين للتنظيم الداخلي في تلك المرحلة أكثر واقعية وحيادا. إذ لاحظ أحدهم أن التفاوت في حجم القيادات يرتبط بخصوبة الأرض وطبيعة السكان (أي مدى انقيادهم للسلطة) كما اعتبرت كثافة النشاط التجاري وأهمّية المدن من العوامل المحدّدة في اتساع القيادات. هذا الوصف نجده في:

Poiron (M.); *Mémoire concernant l'etat présent du Royaume de Tunis*, édité par J. Serres, publication de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Paris, 1925.

[2]- هذا رأي الكونت فيليبي في :

Monchicourt (Ch.); *Documents historiques sur la Tunisie. Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris* 1788, 1829, 1834, Paris 1969, p. 139.

تستند هذه المواقف إلى ما قامت به سلط الحماية بعد 1881، التي سعت في إطار محاولة إحكام مراقبتها على دواخل البلاد، إلى القيام بجملة من المبادرات التنظيمية[1] تمثلت بالخصوص في إعادة تقسيم البلاد وفق شبكة إدارية استندت في جوهرها إلى اعتبارات ترابية وفي السعي إلى تحقيق التماثل بين تلك الوحدات، لا فقط من حيث حجمها ولكن من حيث التراتيب التنظيمية وتوزيع المسؤوليات الإدارية، يحدوها في ذلك هاجس "التعميم والتوحيد والتجريد"[2] أي تلك الأسس التي استند إليها نموذج الدولة الترابية في المجال الأوروبي. تجدر الإشارة أن قراءة مجمل هؤلاء الكتاب، في تحليلاتهم للنظم الداخلية التي ميزت البلاد التونسية قبل الحماية، ظلت محكومة بنموذج التنظيم الإداري الترابي الذي عرفته فرنسا بعد الثورة، ذلك التنظيم الذي وسم في لغة واضعيه بالعقلانية، وكان من العوامل الحاسمة في انبعاث الدولة الترابية وشكل أرضية الاندماج الداخلي للبلاد وبالتالي نشأة الأمة. ومن هنا جاء تقييم الوضع الداخلي للبلاد التونسية تحت أقلام هؤلاء الدارسين في مجمله سلبيا، لأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى القول بغياب معاني السيادة والمجال والدولة، وبالتالي انتفاء إمكانية وجود فكرة اندماج داخلي. الأمر الذي يبرر في نهاية الأمر وقوع البلاد تحت الهيمنة الإستعمارية. وبناءا على هذا التصوّر ترسخت لدى هؤلاء الدارسين الفكرة القائلة بأن الجماعات المحلية في المدن والأرياف كانت تدير حياتها اليومية بنفسها أي باستقلال عن سلطة البايليك وذلك تأكيدا للمنحى العام الذي ساروا وهو غياب أو انعدام سلطة عليا قادرة على التحكّم في دواخل المملكة. وقد خلفت هذه المواقف بصماتها على جانب من البحوث التاريخية الحديثة التي تناولت مسألة القيادة أو النظم الداخلية[3] سواءا في إطار المنوغرافيات التي انحصرت في الغالب في العشرين سنة الأخيرة التي سبقت انتصاب الحماية أو الدّراسات التي تهمّ فترات زمنية أطول[4].

تطرح علينا هذه الملاحظات التساؤلات التالية: ماهي طبيعة التنظيمات الإدارية التي عرفتها البلاد وما هو مدلول التطور الذي عرفته خلال هذه الفترة؟ وما مدى استجابتها للأهداف التي رسمها لها واضعوها؟

---

[1]- نقصد بذلك الكمية الهائلة من المعلومات الذي راكمتها سلط الحماية في بداية استقرارها في البلاد والناتج عن المسح الشامل الذي قام به الضباط الفرنسيون في الدواخل في شكل منوغرافيات أمكن على ضوئها إعادة هيكلة المجال الداخلي. وقد تولت مجلة وثائق الصادرة عن المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تخصيص العدد 16 للتعريف بذلك الرصيد . لمزيد الإستفادة أنظر:

Watha'iq ; Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, n° 16, 1995.

[2]- العروي (ع.). *مفهوم الدولة*، مرجع مذكور، ص .85.

[3] - كالتأكيد على "انعدام الاندماج الأفقي" في القضومي ؛ مرجع مذكور ، ص.26.

[4]- حول التغير العددي للقيادات خلال هذه الفترة يراجع : القضومي ، مرجع مذكور ص17 و ما يليها .

. الشبكة الإدارية وتطوّرها

أ. عثمنة مجال إيالة تونس

يخبرنا إلتر اعتمادا على الأرشيف العثماني أن إيالة تونس خضعت إبّان فتحها من طرف سنان باشا إلى "تقسيمات إدارية أسوة بالإيالات العثمانية"، أي أنها "جزئت إلى ألوية وعيّن حكام للألوية وأسّست قيادات أرسل لها قادة وأوفد لكلّ الجهات قضاة ونواب"[1]. وتؤكد دراسة الباحث التركي "متين كونت" المتعلقة بتطور التنظيم الإداري المسمى بالسنجق في القرن السادس عشر هذا الوضع. إذ بيّن، استنادا إلى الأرشيف العثماني، أن إيالة تونس كانت بالفعل، ومنذ فترة مبكرة، مجزّئة إلى مجموعة من السناجق مثل سنجق الكاف وقفصة والقيروان...[2]. كما تؤكد مراسلات الباب العالي العائدة إلى القرن السادس عشر خضوع الإيالة إلى النظم العثمانية المعمول بها في سائر الولايات الأخرى. إذ نعثر على تسمية المدن الرئيسية باسم السنجق أو اللواء مثل "لواء قابس" أو "سنجق صفاقس"[3]. وتشير إحدى المراسلات إلى "اللواء فرحات"[4] قائد المنستير. كما تحمل المقاطعات المحدثة أحيانا إسم "ولاية" كـ"ولايتي صفاقس وقابس"[5]. لنذكر في هذا السياق أن عثمنة إيالة تونس أي إحداث السناجق، قد انطلقت من الجنوب تزامنا مع حركة التوسّع التي قام بها درغوث باشا انطلاقا من طرابلس.

أما في مستوى المصادر المحلية فلا نعثر عند القاضي عظوم إلا على ألفاظ "العمل"[6] أو "العمالة"[7] أو "الوطن" وهي التسميات المحلية المعبرة عن المقاطعة الإدارية منذ العهد الحفصي. الأمر الذي يوحي بموقف المفتي الرافض للوضع الجديد أي وضع تبعية إفريقية. أما المعلومات التي أوردها ابن أبي دينار والخاصة بتنظيم المجال الداخلي في العهد العثماني فقليلة. فبعد إجلاء الإسبان والقضاء على الحكم الحفصي، يقول المؤلف "وفي أيام الدولة العثمانية تقسمت البلاد بين

---

[1] - ألتر؛ *الأتراك العثمانيون*، مرجع مذكور، ص. 259.

[2] - Kunt (M); *Sancaktan Eyalete…, op. cit.,* p.176.

[3] - التميمي؛ "التشكل الإداري..."، مرجع مذكور، الوثيقة 14 بتاريخ 1588.

[4] - التميمي؛ "أسس العثمنة..."، مرجع مذكور، الوثيقة عدد 18، ص.216.

[5] - التميمي، "التشكل الإداري"، مرجع مذكور الوثيقة عدد 15 بدون تاريخ.

[6] - عرف الأستاذ ع. هنية مصطلح العمل على أنه مجموعة الفتاوى المستنبطة من طرف العلماء في القرنين 15 و16 بهدف الملاءمة بين الواقع والشرع وقد تكونت لكل مدينة من مدن المغرب مثل تونس فاس و طرابلس مجالها القضائي.

Propriété et Stratégie sociale à Tunis (XVI°- XIX° siècle), publ. de l'Université de Tunis, 1999p.46-47

[7] - نجد في إحدى المسائل المطروحة على المفتي عظوم مايلي "الكاف وعمالتها من عمالة تونس" *الأجوبة*، ج. 7، الورقة 126 ظهر.

القواد وصار أعظمهم يخرج بالمحلة"[1]. والمقصود بالقواد هنا بايات السناجق أي حكام المقاطعات الداخلية. ويبدو من خلال كتاب *المؤنس* أن تنظيم البلاد في شكل سناجق تواصل حتى أواخر القرن السابع عشر، فلمّا أورث حمودة باشا البلاد لأبنائه، كان "صنجق القيروان وصنجق سوسة والمنستير وصفا قس وجملة رعاياهم" من نصيب محمد باي، بينما تحصّل ابنه الحسن على "صنجق افريقية"[2]. ويؤكد الطابع العثماني للنظم الإدارية التي عرفتها الإيالة، ما أورده حسين خوجة بشأن يوسف داي الذي طالت مدّة حكمه "وفاز على أمراء السناجق وبايات الوقت"[3]. تتفق هذه الشهادات على الإقرار بأنّ مجال إيالة تونس خضع إلى عملية تنظيم مطابقة لتلك المعمول به في الولايات العثمانية. لكن ما هي خصوصيات هذا التنظيم؟

تحيل تسمية ولاية، أو سنجق، أو لواء، على مدلول واحد هو الوحدة الإدارية الترابية التي توجد بها حامية من العسكر تحت إمرة القائد الذي يسمى كذلك بالسنجق بايي. كان هذا الشخص في البداية قائد فرقة من الصبايحية المرابطة بالمدن، ويشرف إداريا وعسكريا واقتصاديا على فضاء جغرافي محدّد يحمل اسم السنجق، ويستمدّ موارده من إيراد عقارات ريفية أو حضرية تسمى بالتيمار أو الزعامت[4]. عرفت إيالة تونس منذ بداية استقرار العثمانيين بها هذين النوعين من التنظيم[5]. ويعضد السنجق باي في مقاطعته القاضي الحنفي. فعلى غرار الولايات العثمانية عرفت الإيالة نظام القضاء (كمقاطعة إدارية). ففي سنة 1565 خاطب الباب العالي "قاضي جربة"[6]بشأن مظالم جعفر باشا. إلا أن القضاء في إيالة تونس، لا ينطبق على وحدة إدارية ضمن السنجق كما هو الشأن في الولايات العثمانية المشرقية، بل كان السنجق كان في الآن نفسه مشتملا على الوظيفتين. بالإضافة

---

[1] - *المؤنس*؛ ص.227.

[2] - *نفسه*؛ ص. 239.

[3] - خوجة (حسين)؛ *نيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان* ، تحقيق و تقديم الطاهر العموري، الدار العربية للكتاب، تونس، ص. 93.

[4] - الزعامت هي أيضا شكل من التيمارات الممنوحة لخدام السلطان العثماني أو قواد الحصون. لمزيد الإطلاع حول هذين النظامين يراجع :

Beldiceaunu (Nicoara) ; *Le Timar dans l'empire ottoman* (début du XIV au début du XVIè siècle), Wiesbaden, 1980, pp. 31-39.

[5] - كما تشير المراسلات العثمانية إلى تشكيات الأهالي من توسع الأتراك على حساب ممتلكاتهم. لكن هذه العملية أي الاستحواذ على الأرض وتحويلها إلى تيمار وزعامت لم تكن كما أشرنا إلى ذلك سابقا قانونية.

[6] - التميمي؛" أسس العثمنة" ، مرجع مذكور، وثيقة 2، ص. 209.

إلى قضاء تونس، تواجدت حتى أواسط القرن السابع عشر في دواخل الإيالة على الأقل ثلاثة أقضية، أما قضاء جربة فقد تواصل حتى بداية القرن الثامن عشر[1].

ابتداءا من القرن السابع عشر تصبح معلوماتنا ضبابية. فبقدر ما تقدّم المراجع المذكورة آنفا معلومات مفصلة ودقيقة للنظم الإدارية العثمانية بالإيالات المشرقية والأناضول والروميلي، تبدو معلوماتها المتعلقة بالإيالات المغاربية التي من بينها تونس هزيلة وضبابية. لا تذكر تلك الدراسات بخصوص إيالة تونس حتى أواخر القرن السابع عشر إلا ثلاث مؤسسات وهي: البايلرباي (أو الباش صنجق وهو الباشا)، الداي، وسنجق باي الأوطان[2] أو Vatan sancakbeği ويدعى أيضا Tunus sancakbeği أو "أمير الأوطان" ، والمقصود بذلك في كلّ الحالات الباي قائد المحلة. وتؤشّر هذه الضبابية على التغيّرات الطارئة على تلك النظم والتي لم تعد تتماشى مع النظم المألوفة في بقية الإيالات العثمانية الأخرى.

ب. تطوّر التنظيم الداخلي

♦ دفاتر الجباية مصدر معرفي في الكشف عن تطوّر التنظيم الداخلي

بالرغم من نقائصها العديدة[3]، مثلت دفاتر الجباية، في هذا المستوى من البحث،سندنا الأساسي، والمرصد الذي مكننا من الإطلاع على تطوّر التنظيم الإداري الداخلي ومختلف التسميات التي أطلقت على مكوناته. وظفت البحوث التاريخية هذا المصدر المعرفي في الغالب من جانب مايوفره من معطيات رقمية حول الجباية، من حيث قيمتها وكيفية توزيعها وتطوّرها وذلك في إطار تحسس

---

[1] - يحتوي هذا المقال الذي اعتمد فيه الباحث سامي البرقاوي على قراءة معمقة في عقود الأحباس على تحاليل واستنتاجات قيمة ومجددة تخص سيرورة تشكل مجال إيالة تونس.

Bargaoui (s); L'historiographie tunisienne et les origines du beylik de Tunis," pp. 9-10.

[2] - Kiliç (Orhan); " XVII. Yüzyilin ilk yarisinda teskilâtilanmasi..", *op.cit.*, p. 125.

[3] - و في هذا الصدد لا بد في البداية من الإشارة إلى بعض النقائص التي تتضمنها المصادر المذكورة و المتمثلة لا فقط في ندرتها بالنسبة إلى القرن السابع عشر فالدفتر الوحيد الذي يهم هذه الفترة هو الدفتر رقم 1 الذي يعود تاريخه إلى مارس 1676، بل كذلك في الحالة السيئة التي يوجد عليه البعض منها التي تحول أحيانا دون تقديم وصف مدقق للوضع الداخلي. من ذلك مثلا غياب قسم من المقدمة التي يفتتح بها الدفتر الأول و تلف الصفحات الأولى من الدفتر عدد 3، والدفاتر الموالية له حتى سنة 1739. توجد مختلف هذه الدفاتر في محفوظات *الأرشيف الوطني التونسي*.

علاقة السلطة بدواخلها وتطورها[1]. لكن الدفتر يمثل كذلك إضافة إلى أهميته الإقتصادية، مصدرا ثمينا للتعرّف على التنظيم الداخلي وتطوّره وكيفيّة تصوّر السلطة له.

فالدفتر الجبائي هو أوّلا، المكتوب الذي يرسخ المجموعات البشرية والأماكن ويثبتها في قائمات الجباية. وهو ثانيا، الأداة التي تمكن جهاز الحكم المسير في مستوى مدينة تونس، من رؤية مجاله الداخلي في زمن ليس فيه بوسع الحكّام رؤية كامل مجالهم دفعة واحدة[2]. كما يضمّ الدفتر بين صفحاته قائمات مطوّلة لتجمّعات بشرية، أسماء مدن وقرى وعروش، و يمثّل بهذا المعنى شكلا من أشكال الهيمنة على المجال لأن كل أنواع التدخّل الأخرى من مراقبة عسكرية أو جبائية أو إصلاحات إدارية ترتبط بهذا التنظيم الذي تقدمه لنا دفاتر الجباية ارتباطا وثيقا. لكن متى تمّ وضع الدفاتر؟

يذكر السرّاج أن رمضان باي كان "أوّل باي بتونس مهّد البلاد ألطف تمهيد وجعل قوانين للرعايا بأسلوب لطيف وقيّدها في دفتر عظيم يسمى عند أرباب الدولة بالميزان"[3]، مضيفا أنّ ذلك الدفتر ما زال مرجعا للحكّام في عصره. لعلّ الدفتر المشار إليه هو ذاك الذي ضمّ الإحصاءات التي قام بها عثمان داي أي الإحصاء الأوّل لممتلكات السكان والجبايا المفروضة عليهم[4]. لكن هل كان ذلك الإحصاء الأوّل من نوعه في البلاد منذ أصبحت ولاية عثمانية؟ فإحداث السنجق يرتبط في التقاليد الإدارية العثمانية بأولى العمليات الإحصائية. إذ يقع ضبط القوانين وأنواع الأداءات ومجمل العادات المحلية الخاصة بالمقاطعة والسّابقة للاستيطان العثماني، ثم تُعدّ في مرحلة لاحقة قائمة بعدد الأشخاص والموارد في المدن والقرى والأرياف يتمّ في ضوئها إعداد ما يسمى بـ*التحرير دفتري* أو دفتر الإحصاء الذي يضمّ القائمات المفصلة لمختلف الأداءات التي تتقاضاها السلطة ويكون هذا الدفتر القاعدة والمرجع لبقية الدفاتر الأخرى[5]. لكننا نرجّح أن هذه العملية لم تحصل

---

[1]- حول أهمية الدفتر في الكشف عن العلاقة بين السلطة والمجموعات المحلية أنظر :

Henia (A.); *Le Grid ,ses rapports avec le Beylik de Tunis*, op.cit., p.15-20.

[2]- يعود ظهور أول خارطة لمجال البلاد التونسية إلى سنة 1850 والتي تم إنجازها على إثر المسح الترابي الذي قام به القائد العسكري الفرنسي De Ste Marie أثناء إقامته في الإيالة من 1842 إلى 1849 .حول هذا الموضوع أنظر :

Tlili (B); *Les rapports culturels et idéologiques entre l'orient et l'occident en Tunisie au XIXè siècle* (1830-1880), pub. de l'Université de Tunis, 1974, p. 433.

[3]- *الحلل*؛ ج. 2، ص.347.

[4]- *الإتحاف*؛ج. 2.

[5] نستمد مجمل هذه المعلومات من :

بالنسبة إلى تونس ولا بالنسبة إلى بقية إيالات المغرب نظرا إلى الإطار القانوني الذي خصّتها به الإدارة المركزية في إسطمبول وهو وضع "السليانلي" والذي لا يتضمّن إحصاءات ولا نظام تيمارات أو زعامت كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لذلك تقول إحدى المصادر العائدة إلى القرن السابع عشر أن عثمان داي "جعل قوانين لتنظيم المملكة، ولما رأى أن المداخيل القمرقية لا تفي بحاجيات العسكر فرض جملة من الأداءات الجديدة على المواد المتأتية من المجال التابع لتونس وعين أربعة قواد لاستخلاصها من كامل المملكة"[1]. وقد تكون هناك إضافات أو إثراء جديد لمحتوى الدفتر في عهد حمودة باشا المرادي، إذ يقول السرّاج عن هذا الباي "رتب في دفاتر السياسة فروض المملكة وسننها ووضح بكوكب فضله طرقها و سننها وأصبحت تحت ضلال معاني صفحاتها خبيرها وعالمها"[2]. ففي عهد حمودة باشا تمكنت السلطة وباستعمال القوة الحربية من كسر شوكة المجموعات القبلية المهيمنة على الفضاءات الداخلية، فامتدت سلطتها في الجنوب إلى قبائل ورغمة فيما وراء الحامّة كما دعّمت هيمنتها على المجموعات المتنفذة التي كانت تسيطر على منطقة الشمال الغربي، لذلك نفترض أن توسيع الهيمنة السياسية في هذه المناطق كان مناسبة جديدة لمراجعة الإحصاءات السابقة[3].

♦ التنظيم الترابي: الإرث المحلي والتجديد العثماني

نتبين لنا من خلال دفاتر الجباية أن المجَال الداخلي ظَلّ حتى أواسط القرن الثامن عشر ينتظم كما يلي:

- منطقة شمالية: تتقاسم هذا الفضاء مقاطعتين متفاوتتي الاتساع وهما افريقية، وسنجق الكاف ثم برز في بداية القرن الثامن عشر، أو ربما قبل ذلك، فضاء ثالث يحمل إسم محلة الهوى.

- منطقة وسطى: تتألف من وطن الساحل وسنجق القيروان.

- منطقة جنوبية : تتضمن منصب الجريد، وقابس، ثم عوض إسم المدينة في بداية القرن الثامن عشر باسم المقاطعة التابعة لها وتمتدّ حتى التخوم بين تونس وإيالة طرابلس، وتحمل إسم وطن الأعراض أو منصب الأعراض.

Kunt (M.); *The Sultan's Servants. The transformation of ottoman provincial government, 1550-1650*, New York ,1983.p. 15.

1- Lacroix (De); *Mémoires du sieur...*, *op. cit.*, p. 106.

2- *الحلل*؛ ج. 2، ص. 366.

3- في الواقع لم تحصل الإحصاءات إلا لاحقا أي عندما اشتد عود الدولة وأصبحت قادرة على القيام بمثل هذه الإجراءات والمقصود هنا تقديرات تقريبية تحاول بها تحسس القدرة الدفوعية للمجموعات.

تكشف مختلف التسميات عن وجود تداخل بين القاطعات ذات المنشإ العثماني والتصنيفات ذات المنشأ المحلي.لنتبين ذلك.

يتجلى وزن الماضي المحلي في تواصل أسماء بعض المناطق التاريخية. فهذه مقاطعة "إفريقية" إسم متجذّر في الذاكرة الجمعية، يعود إلى أحقاب زمنية طويلة، تغطي في دفاترنا فضاءا جغرافيا شاسعا[1].لكن المجال الإداري لافريقية لا يتضمن هنا سنجق الكاف. وفي مستوى الوسط تواصل استعمال تسمية "الساحل" إسم دالا على الشريط البحري المتضمن مدن سوسة، والمنستير، وصفاقس، وأحوازها القريبة أو أوطانها حسب تعبير الدفاتر. ولد إسم الساحل مع الفتح الإسلامي تعويضا لتسمية بيزاكيوم، وعبّر القطيعة مع العهد البيزنطي تعبيرا عن إدماج البلاد في حضيرة بلاد الإسلام[2]. ظل الإسم ملتصقا بالمنطقة حتى العهد العثماني وبعده.

أما في الجنوب فنلاحظ تواصل استعمال اسم "الجريد" بالنسبة إلى المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد. وإن كانت التسمية متداولة قبل العهد العثماني فإن مدلولها في هذا الظرف قد أصبح أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة إلى ما كانت عليه في السابق. يتغير مضمون بلاد الجريد عند ابن خلدون حسب السياق التاريخي. فهو تارة بلاد "نفطة وتوزر وقفصة ونفزاوة وتسمى كلها بلاد قسطيلية"[3] لكنها تشمل أحيانا واحات النخيل الممتدة من طرابلس إلى بلاد الزاب مرورا بقابس وتوزر ونفطة وقفصة وبسكرة[4]. لم تعد المنطقة خلال العهد العثماني تتضمن مدلولا جغرافيا وبشريا فحسب، فقد أصبحت تحمل إسم "منصب الجريد" معبرة عن تحولها إلى مقاطعة إدارية وعسكرية، كما انحصر فضاءها في المنطقة الواقعة بين قفصة ونفزاوة. وتحدّدت إداريا حول مدن توزر ونفطة والحامة والوديان[5].

و إلى جانب هذه المقاطعات الموروثة عن الفترات التاريخية السابقة للعهد العثماني ولكن ذات المحتوى المغاير، تظهر تسميات جديدة ذات منشأ حديث. وفي خلق تسميات جديدة، شكل من أشكال القطيعة مع الماضي ومظهر من مظاهر بسط الهيمنة السياسية على المجال. فهذه مقاطعة "الأعراض"، إسم مميز للمنطقة الجنوبية الشرقية ظهر في دفاتر الجباية في بداية القرن الثامن

1- أنظر الخريطة المصاحبة.

2- Djaït (H.); "La wilaya d'Ifriqya...", *op. cit.*, p. 90.

3 - *العبر*؛ ج. 6، ص. 100.

4 - كانت هذه المنطقة بحكم موقعها الطرفي مسرحا لتكون دويلات محلية مستقلة عن السلطان. *المقدمة*؛ ص. 378.

5 - Henia (A.); *Le Grid...*, *op. cit.*, p. 16-17

عشر 1710-1711[1] مستوعبا المجال الذي أشار إليه الدفتر الأول باسم قابس. لا أثر لهذا الإسم أي الأعراض، في أقدم دفتر جبائي حفظه لنا الأرشيف، أو عند ابن أبي دينار، بل نعثر عليه لأول مرة عند الوزير السراج في معرض حديثه عن الحملة العسكرية التي قادها مراد ابن حمودة باشا سنة 1673 على طرابلس، إذ يقول "وموجب الحركة أن مراد لما كان بالأعراض أيّام شعبان خوجة مدّ يده إلى نواحي طرابلس"[2]. ونظرا لغياب هذا الإسم في المصادر[3]، قد يكون إنشاء هذه المقاطعة والاسم الذي تسمت به تزامن مع توسّع حكام تونس في المنطقة أيام حمودة باشا ثم ابنه مراد[4]. من المرجح أن التسمية مستنبطة من التداول المحلي[5] ، إذ يشير صاحب *تاريخ العدواني* إلى المنطقة الجنوبية الشرقية باسم "عرض القبلة"[6]. وكما توضح ذلك وثيقة صادرة عن الإدارة المرادية في سنة 1622 وتطلب من قاضي جربة ونائبة بوطن الأعراض باحترام أحد المرابطين قائلة: " وأنه يحترم بحرمة المرابطين من الحمارنة المشهورين بالزاوية بالأعراض"[7] .

ومن المقاطعات ذات المنشأ الحديث، تلك الواقعة في الشمال الشرقي والمسماة بـ"محلة الهوى". ظهرت هذه التسمية أيضا في بداية القرن الثامن عشر بين ما يسمى بمنصب افريقية ومنطقة بنزرت كتسمية للمجال القريب من تونس والذي،ربّما، كانت تصله محلة مخصوصة[8]. يتكون هذا

---

[1] ـ *أ.و.ت*؛ الدفتر عدد 3، ص. 279.

[2] ـ *الحلل*؛ ج. 2، ص. 441.

[3] ـ مع الأسف لم تقدم الدراسات التي تناولت المنطقة برمتها أو جزءا منها تعريفا مقنعا لمدلول إسم الأعراض . ونحن نستبعد التفسير الجغرافي الذي قدمه الباحث العرنوني أي معنى العرض والاتساع.أو السياسي المستعاد عن بليسي Pellissier والقائل بأن الاسم يعني المعارضة والممانعة للسلطة.أولا لأن المعارضة ليست قارة أو شاملة كما أنها ليست خاصة بمنطقة الأعراض دون غيرها من الجهات الأخرى في الإيالة. العرنوني (أحمد)، *وطن الأعراض بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية في العصر الحديث دراسة في العلاقة بين الجماعات المحلية والمركز الحسيني* (من سنة 1705 إلى سنة 1881)، شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2001، ص. 40 وما يليها. ونعثر على هذا التفسير غير المقنع كذلك لدى كريم (عبد المجيد)، "غومة المحمودي بين العصبية والتبعية (1856- 1858)، ضمن أعمال الندوة السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرين المنعقدة أيام 18 و 19 و 20 نوفمبر، تونس، ص. 19.

[4] ـ يذكر صاحب المؤنس أن حمودة باشا أدخل "عرب ورغمة في عمالته". *المؤنس*؛ ص. 234.

[5] ـ *تاريخ العدواني*؛ ص. 176.

[6] ـ وبذلك تكون كلمة الأعراض مستخرجة من جمع عرض.

[7] ـ وهي وثيقة مستخرجة من أرشيف إحدى العائلات بجربة نشرها المريمي(محمد): *التفكير المذهبي وعلاقته بالواقع السياسي والاجتماعي في جزيرة جربة بين منتصف القرن* 17 *ومنتصف القرن* 19، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1994، باب الملاحق ، الوثيقة عدد 2، ص. 457.

[8] ـ قد تكون تلك المحلة التي يطلق عليها بن يوسف إسم محلة الريح. أنظر *المشرع*، الورقة 8.

المجال من وطن ماطر إضافة إلى عدد من المجموعات القبلية يجمع بينها إسم "وطن أولاد حمزة"[1]. لا أثر أيضا لهذه التسمية ولا المجموعات المنضوية تحتها في الدفتر عدد1. والهوى هي الترجمة الصوتية للكلمة التركية ذات الأصل العربي"hava" وتعني أداءا أو ضريبة معينة[2]. نرجح أن إسم "محلة الهوى" متعلقة بمداخيل المجال الترابي المحيط بمدينة تونس والذي كان يسمّى أيضا بوطن دار الباشا[3]، والمخصّصة لتغطية النفقات العسكرية (بالخصوص رواتب الإنكشارية). إذ يذكر الباحث"كونت" في دراسته حول أصناف الضرائب في بداية العهد العثماني أن المداخيل الجبائية المتأتية من المقاطعات المتحضّرة وذات الموقع الإستراتيجي، والنشيطة اقتصاديا وتجاريا (وهو حال مدينة تونس والمناطق المجاورة لها)، غالبا ما تخصص في قسم منها أو في لفائدة السلطان العثماني أو لفائدة الجهاز الإداري والعسكري المسير في الإيالة أو لفائدة الإثنين معا، وتسمى بـ"خواصي همايون"havass'i humayun"[4].

بناءا على هذه الملاحظات تبدو إعادة التنظيم الإداري لمجال الإيالة مزيجا من ترسّبات محلية، ولكن وفق صياغة عثمانية. يعبّر الإبقاء على الجهات الكبرى التاريخية عن تماهي النظام الجديد مع الذاكرة المحلية، لكن في المستوى العملي، تعكس الأسماء التي أضيفت إلى تلك المقاطعات مثل المنصب، أو السنجق، أو العلم، التوظيفات الجديدة التي عرفها هذا المجال الموروث. وسواء كانت المقاطعات الإدارية التي أحدثت في البلاد خلقا عثمانيا أو إرثا تاريخيا، فقد ارتبطت في جميع الحالات بمدينة تونس مركز الحكم وعكست، عن مدى تحكّم السلطة في الدواخل سواء عبر تقسيمها أو عبر إعطائها أسماءا جديدة، وهو فعل يعبّر حسب أحد الباحثين عن شحن الأماكن بسلطة وبثقافة جديدة[5].

---

[1] - أ.و.ت، الدفتر عدد 3، [1710- 1711]، ص. 152.

[2] - لنذكر هنا أن حروف الهاء والخاء والحاء تنطق كلها هاءا في اللغة التركية تعترضنا مثلا عبارة "البادع هوى أو bad'i hava وتتمثل في مختلف الأداءات المبتدعة أو غير العادية كالخطايا وعقوبات الجنايات.

Kunt (M.); *The Sultans servants...*, *op. cit.*, p. 21.

وقد بين الأستاذ عبد الحميد هنية أن استعمال المصطلح الجبائي الهوى يدل على ضريبة موظفة على وطن القيروان وأراضي المخزن الموجودة في الشمال وسهول وادي مجردة السفلي والمتوسطة، مما يدّل على ارتباط الضريبة بالاستيطان التركي العثماني.

Henia (A); *Propriété et stratégies sociales…*, *op. cit.*, p. 181.

[3] - " الحمد لله بيان ما فتح الله تعالى من عشر الوطن الكبير المعبر عنه بوطن دار الباشا "أ.و.ت ، الدفتر عدد 1029. لسنة 1215 الواقع سنة 1216 هـ/1800م.

[4] - Kunt; *op. cit.*, p. 20.

[5] - "Nommer les lieux c'est les imprégner de culture et de pouvoir" *in* Claval (Paul); *La géographie*

شهد التنظيم الأوّل الذي عرفته الإيالة، تطوّرا واضحا ظهر في مستوى الأسماء المسندة إلى المقاطعات الإدارية، إذ عوضت لفظتا المنصب والوطن في بعض الأحيان إسم السنجق.

* من السنجق إلى المنصب أو الوطن

أسماء المقاطعات الإدارية في دفاتر الجباية بين 1676 و 1744

رقم الدفتر و تاريخه	1676 /1	-1710 /3 11	/15 1738	1739/34	/26 1740	/32 -1741	-43 /39 44
إسم المقاطعة							
محلة الهوى		منصب	منصب	منصب	منصب	منصب	منصب
افريقية	إفريقية	تالف	منصب	منصب	منصب	منصب	منصب
الكاف	الكاف	سنجق	منصب	منصب	منصب	منصب	منصب
القيروان	علم	سنجق	سنجق	سنجق	سنجق	سنجق	سنجق
الساحل	الساحل	وطن	منصب	منصب	منصب	منصب	منصب
- سوسة	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن
- المنستير	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن
- صفاقس	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن	وطن
الجريد	الجريد		*				
- فقصة	وطن	أهل					
- توزر							
- قابس	قابس	قابس					
الأعراض		أهل		الأعراض	وطن	الأعراض	وطن

المصدر : الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية.

* ابتداءا من 1739 اختصت منطقة الجريد بدفاتر خاصة بها.

يبدومن خلال الجدول أعلاه ، أن لفظ السنجق المعبرّ عن التنظيم العثماني قد اندثر بالنسبة إلى أغلب المقاطعات الترابية ابتداءا من الربع الأخير من القرن السابع عشر. ولم يعد لهذا الإسم

---

culturelle , Nathan, Paris, 1996, p.165

أثر إلا بالنسبة إلى مدينتي الكاف والقيروان. ظلّ إسم مدينة الكاف يرد مضافا إلى لفظ السنجق حتى بداية عهد حسين بن علي. هل يعود ذلك إلى موقعها الإستراتيجي إذ لعبت، بحكم موقعها التخومي، دور الحدّ؟ من المرجّح أن تواصل الإشارة إلى المدينة باسم السنجق يعكس أهميتها الاستراتيجية.

أما القيروان التي حافظت بدورها على هذه الصفة وذلك حتى أواسط القرن الثامن عشر فربما يعود ذلك إلى الوضع المتميز الذي كان لهذه المدينة قبل 1574. فقد شكلت الحدّ الشمالي للانتشار العثماني القادم من طرابلس. واستقرّ بها حيدر باشا وضرب بها نقودا، وكانت القاعدة التي انطلق منها لمساعدة جيش سنان باشا سنة 1574. وبذلك كانت لها مكانة محورية سياسية وعسكرية وحتى استراتيجية إذا ما اعتبرنا موقعها بالنسبة للمحيط القبلي في ذلك الظرف (وجودها في مواجهة الحلف الشابي المعادي للحضور العثماني). وقد تكون المدينة حافظت على تنظيماتها العثمانية، مثل القائد والقاضي. أما بقية المدن والجهات الأخرى فترد أسماؤها إما مجرّدة أو في أغلب الأحيان، مضافة إلى لفظ "الوطن" وبالأخص "المنصب". ويبدو من خلال الجدول المصاحب أن هاتين المفردتين هما الأكثر تداولا.

أصبح لفظ المنصب حتى أواسط القرن الثامن عشر اللفظ الأكثر تواردا في الدفاتر للإشارة إلى الوحدات الجبائية الكبرى. تتطابق العبارة مع فضاءات متفاوتة الاتساع الجغرافي والمضمون البشري. قد ينقسم المنصب إلى مجموعة من الأوطان فمنصب الساحل[1] مثلا مجزّء إلى ثلاثة أوطان، هي سوسة والمنستير وصفاقس، وكذلك الشأن بالنسبة إلى منصب افريقية. ماذا يعني لفظ المنصب؟ لا يقدم ابن منظور لهذا اللفظ أي معنى سياسي فالمنصب والنصاب عنده هما " الأصل والمرجع ، ويقال فلان منصب صدق أي مرجعه الصدق"[2]عن الباشا حيدر لما عيّنه سنان باشا قائد الأسطول العثماني سنة 1574 واليا على تونس مايلي: "ولم أكن أعلم قبل هذا التاريخ أنه كان متوليا منصب تونس"[3] أي أنه كان متوليا وظيف البايلرباي في مدينة تونس. وفي نفس المعنى يذكر في مكان آخر من مؤلفه أن حمودة باشا "استمرّ في منصب الباشوية"[4]. وقد يحتمل اللفظ عنده معنى الجباية. فيذكر أن حمودة باشا "كان تخلى قبله (أي قبل تسلم منصب الباشوية) عن جميع

---

[1] و.ت.، الدفتر رقم 3، لسنة 1122هـ 1710-1711، ص. 200. وقد تواصلت التسمية حتى سنة 1744 .لاحظ الدفتر عدد 39، لسنة 1156هـ [1743-1744].

[2]- ابن منظور؛ *لسان العرب*، دار صادر بيروت، ج.1، ص. 761.

[3]- *المؤنس*؛ ص. 187.

[4] - *المصدر نفسه*؛ ص. 239.

بلاده لأولاده وقسّم بينهم المناصب فقدّم ولده الأكبر على المحالّ وخراجها"[1]. ترتبط عبارة المنصب بفضاء جغرافي، كما تتضمن معنى التسيير الإداري والجبائي وكذلك العسكري. وبهذا المعنى فهي تتطابق مع مدلول السنجق. ألا يمكن اعتبار حلول هذا اللفظ محلّ لفظ السنجق انزلاقا لغويّا معبّرا عن بداية الانتقال بتسميات المجال من التصنيفات ذات الطابع العثماني إلى تصنيفات جديدة يمكن نعتها بالـ"عثمانية محلية". فالتسمية محلّية بينما المحتوى عثماني. ويمكن إبداء الملاحظة نفسها بالنسبة إلى عبارة الوطن.

تتماهى عبارة المنصب مع عبارة الوطن فتستعمل إحدى الكلمتين للدلالة على إحدى المقاطعات الكبرى المذكورة[2]. عرّف ابن منظور لفظ الوطن كما يلي "الوطن المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحلّه وأوطان الغنم والبقر مرابضها وأماكنها تأوي إليها(...) ويقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا يقيم فيها ومسكنا واستوطن الأرض اتخذها وطنا..."[3]. يتحدّد معنى الوطن بعلاقة الإنسان أو الحيوان بالأرض، وهي علاقة يمكن نعتها بالبساطة أو حتى بالبدائية فهي علاقة سكن وعيش وإقامة. فهل هذا هو المعنى الوحيد الذي يحيل عليه استعمال لفظ الوطن في مصادرنا الجبائية؟

ارتبط مصطلح الوطن في لغة السلطة منذ العهد الحفصي بالمجال الجغرافي المتحيّز من طرف مركز نفوذ حضري كان أو قبلي، كوطن هوارة مثلا. فكان عبارة عن "وحدة إدارية وجبائية واقتصادية"[4]. أما خلال العهد العثماني فقد تمثلت أولى التحوّلات التي رافقت استعمال مصطلح الوطن في دفاتر الجباية في التخلي عن استعماله منسوبا إلى إسم عرش أو مجموعة قبلية. يبرز ذلك بوضوح في دفاتر الجباية التي ظلت حتى أواسط القرن الثامن عشر تفتتح على النحو التالي" هذا زمام مبارك إن شاء الله يشتمل على جملة المطالب التي على منصبافريقية ومنصب الكاف ومنصب محلة الهوى وسنجق القيروان ووطن الأعراض..."[5] وترد عبارة الوطن مضافة إلى جهة تاريخية مثل"وطن إفريقية"[6]، أو "وطن الساحل"[7] أو "وطن الأعراض"[8] أو إلى مركز

---

[1]- *نفس المصدر* والصفحة.

[2] - إذ نجد مثلا "منصب الكاف" أو "وطن الكاف"، كذلك "منصب الساحل" أو "وطن الساحل".

[3] - *لسان العرب*،

[4] - حسن (م)؛ *المدينة و البادية* ...، مرجع مذكور، ج.1 ص. 57.

[5]- *أ و ت*. ؛ دفتر عدد 26، 1151هـ [1739-1740]. لا تتضمن مقدمة الدفتر رقم1 على أي لفظ مضاف إلى أسماء المدن الداخلية.

[6] - *المصدر نفسه*، ص. 136. "العلفة التي على وطن إفريقية".

[7] - *نفس المصدر*، الدفتر عدد 3، لسنة 1123هـ [1710-1711]ص. 172.

[8] - *نفسه*؛ الدفتر عدد 39، لسنة 1152 هـ [1739-1740]، ص .7.

حضري مثل "وطن سوسة"[1] أو "وطن الكاف"[2]. تشكل هذه المدن عادة مركزا إداريا وسياسيا وتأوي حامية عسكرية أو نوبة. وبذلك تحولت عبارة الوطن إلى وحدة جغرافية إدارية وسياسية وعسكرية، يتماهى مدلولها تماما مع مدلول لفظتي المنصب والسنجق وضمّت في صلبها الجماعات المحلّية الخاضعة لدفع الجباية. وبذلك عوض لفظا "الوطن" و"المنصب" كلمة السنجق.

مما لا شكّ فيه أن هذا التطوّر له علاقة متينة باندثار الوظيف العثماني المرتبط بالمقاطعات الداخلية أي باي السنجق. كما ارتبط بالتحوّلات الحاصلة في المستوى المركزي أي في مستوى المؤسسات المسيرّة للبلاد خلال القرن السابع عشر. انتقلت السلطة ابتداءا من عهد حمودة باشا، من الداي إلى الباي المرادي. كان لقب الباي – أي القائد العسكري – يسند حتى هذا التاريخ إلى جملة من القواد العسكريين، منهم من يتولى مهمة الإشراف الإداري والعسكري في إطار السنجق، ومنهم من يقود المحلّة. نحن نرجح أن نزع صفة السنجق عن المقاطعات الداخلية في بداية القرن الثامن عشر، لا يعني تغيرا في طبيعة التقسيم الإداري الداخلي الذي ركّزه العثمانيون، بقدر ما يعبّر عن الابتعاد عن التسميات ذات الطابع العثماني. إذ ظلت مجمل المناطق الموسومة بعبارة المنصب أو الوطن تحتوي على جهاز سلطة عسكري وسياسي وقضائي، لكن المسيرين لم يعودوا أولئك الأمراء أو بايات السناجق بل أصبحت مناصب القيادة من نصيب قواد أتراك (مماليك) أو محليين نزعت عنهم صفة الباي بعد أن انحصر اللقب ابتداء من المراديين في شخص حاكم البلاد.

وشهد مسار تدعيم سيادة البايات على الدواخل مرحلة حاسمة في أواسط القرن الثامن عشر وتحديدا في عهد علي باشا.

ج. منعطف أواسط القرن الثامن عشر: تحوير الشبكة الإدارية ومدلولاتها

♦ التحويرات الإدارية الترّابية

مثّل عهد علي باشا (1735-1756) تطوّرا حاسما في علاقة السلطة بالمجال، عكس هيمنة السلطة المتزايدة على المناطق الداخلية، ومثل خطوة جديدة في المسار الإستقلالي للإيالة عن الإمبراطورية العثمانية. وتعكس دفاتر الجباية هذا التحوّل بوضوح تام. إذ أصبحت تُفتَتح على الشكل التالي "الحمد لله هذا زمام مبارك إن شاء الله يشتمل على مطالب رعية أوطان إفريقية ونصف

[1] - نفسه؛ الدفتر رقم 1، لسنة 1087-1097 هـ [1676 –1681] نجد "حساب القائد علي الشوك على ما قبض من سوسة ووطنها و المنستير ووطنها" ص. 110-113.

[2] -نفسه؛ دفتر 26، لسنة 1152هـ [1739-1740] ، "رعية وطن الكاف".

خيل العادة ونصف ضيافة الباشا... من عام 1058 هـ (1745 – 1746)"[1]. ويلي هذا التقديم تفصيل لأسماء الأوطان والمجموعات الراجعة إليها بالنظر والخاضعة لأداء الضرائب. لقد استرعى انتباهنا في هذه الصيغة ظهور إسم إفريقية لأوّل مّرة في الدفاتر الجبائية إسما دالا على مجمل تراب الإيالة. إذلم تعد مقدّمة الدفتر تتضمن أسماء المناطق الداخلية كما دأبت على ذلك السجلات السابقة، وكأن تلك الجهات قد اختزلت في إسم واحد وموحّد هو إسم إفريقية[2]. وفي ذات الوقت حصلت تحويرات هامة على الجغرافية الإدارية للمجال الداخلي تجلت في بروز مقاطعات إدارية جديدة، على أنقاض المقاطعات الكبيرة السابقة. تركزّت هذه التحويرات بدرجة أولى في المنطقة الشمالية، وبدرجة أقل في المناطق الأخرى:

- وقع التخلي عن إسم إفريقية أو "منصب افريقية"، كإسم دالّ على المجال الشمالي وعوّضته مجموعة من الوحدات الإدارية والجبائية أصغر حجما وهي: **"وطن باجة"** ويضم مدينة باجة والعروش المجاورة لها "عربي وبلدي وريحاني" حسب تصنيف بن يوسف أي أهل السهول مثل عروش أولاد مولاهم (أولاد حسن، وأولاد صولة، وأولاد بالليل، وأولاد نصر)، وأهل الجبال مثل عمدون والشيحية وفطناسة ومقعد ونفزة وماكنة،و مدينة باجة. أما المجموعات القبلية التي كانت في السابق تحمل إسم "رعية إفريقية" وتتبع "منصب افريقية" فقد منحت بدورها إطارا إداريا خاصا، إذ باتت كل واحدة منها وحدة إدارية مستقلة يسيّر كلّ واحدة منها قائد[3].

- اندثر إسم "محلّة الهوى" وغاب مع هذا التغيير إسم "وطن أولاد حمزة" وهو إسم إحدى العشائر التي كانت مهيمنة على المنطقة في العهد الحفصي. وحلت محلها قيادة **"وطن ماطر"**.

كما غاب إسم "وطن دار الباشا" وهو الحزام الترابي المحيط بالعاصمة، حيث تقيم المجموعات البشرية أو ما يسمى بـ"رعية دار الباشا"، التي توقر ضرائبها مداخيل دار الباشا تلك المؤسسة

---

[1]- أول دفتر يشير إلى حصول هذا التحوير هو الدفتر عدد 47 بتاريخ 1158 هـ [1745 – 1746].

[2]- في الواقع وبالرجوع إلى الدفاتر التي وقع تدوينها بين 1748 و 1756 لاحظنا أن الكتبة عادوا من جديد إلى الصيغة القديمة في التقديم لكن المحتوى مخالف لما كان عليه في السابق. و للتأكد من هذا الوضع راجعنا الدفاتر التالية من أ.و.ت.؛ الدفتر رقم 65، "مقبوض العروش فيما بين 1163- 1167 هـ [1749-1753]، و الدفتر عدد 82 بتاريخ 1167هـ [1753- 1754] .

[3]- وهذه الأعراش هي أولاد عون، أولاد بوسالم، جندوبة، تبرسق، كلاع، الخمامسة، الورغة، طياش أولاد سعيد، رعية القبطنة، عزيب الجلد، ورتتان، فرق أولاد عيار، أولاد نصر، الرقبة. و ما يسترعي الانتباه أن كلا من تبرسق والرقبة أدمجتا ضمن هذا الصنف من الترتيب الإداري أي صنف الأعراش. هل أن السبب هو غياب حضور عسكري مستديم بهاتين المنطقتين أم غلبة الطابع القبلي عليهما ؟ فالرقبة - وهي تسمية ظهرت في العهد العثماني - تتكون في مجملها من عشائر مختلفة.

المشرفة على توزيع رواتب الإنكشارية [1]. وعلى أنقاض هذه المقاطعة أي "وطن دار الباشا" ظهرت مقاطعتان لكل منهما شخصيتها الإدارية وهما:

+ "**الوطن القبلي**"[2]: ارتبطت هذا الحيز بالمجال الموجود جنوبي تونس العاصمة والذي كان يعرف في المصادر التاريخية السابقة لهذه الفترة بـ"وطن الجزيرة"[3] أو "جزيرة شريك". ونظرا لقربه الجغرافي من تونس فقد تحوّل مع حلول العثمانيين إلى إحدى الجهات المتممة لرعية دار الباشا.

+ "**الوطن التونسي**": ضم هذا الفضاء المستحدث شتاتا من الأعراش الصغيرة نزحت من مواطنها الأصلية وقدمت من أماكن شتى وباتت تقيم في أحواز مدينة تونس. من بينها على سبيل المثال الأعضاو، لواتة بوطريف، طرود، سيلين، أهل جميع العثامنة... [4].

لا نلمس تغيرا كبيرا بخصوص الجغرافية الإدارية خارج المجال الشمالي عدا غياب عبارة الساحل التي عوضتها أسماء الأوطان المكوّنة لها وهي وطن سوسة ووطن صفاقس ووطن المنستير. ومن أبرز مميزات هذه المرحلة التي قطع فيها النظام الحسيني مرحلة إضافية في تحييز المجال نذكر:

* غلبة التصنيفات ذات الطابع الجغرافي على الوحدات الجديدة التي تمتّ صياغتها من ذلك استعمال عبارة "الوطن" المضافة إلى إسم مكان. الأمر الذي ينبىء بتحوّلات في علاقة الحكام بالفضاء الداخلي.

* صاحب هذا التحوير غياب تدريجي لعبارة "المنصب" ومعها صفة السنجق التي اختصت بها كل من مدينتي الكاف والقيروان حتى هذا التاريخ[5].

---

[1]- *أ/ و ت*؛ الدفتر عدد 65. نجد في هذا الدفتر على المعلومة التالية:" تقييد خيل العادة التي على مشايخ دار الباشا من سنة 1163 [1749- 1750]" ويتصدر الوطن القبلي قائمة العروش المطالبة بهذا الأداء.

[2]- عثرنا على إسم الوطن القبلي قبل هذا التاريخ وتحديدا في 1151هـ [1738-1739]. *نفس المصدر*، الدفتر عدد 15، ص. 265.

[3] - *المؤنس*؛ ص. 269.

[4] - *أ/ و ت*؛ أنظر على سبيل المثال الدفتر عدد 60 لسنة 1162/ 1748-1749. ص. 2.

[5]- لاحظنا أنه ابتداءا من سنة 1750 وحتى سنة 1759 عاد الكتبة من جديد إلى الصيغة التقليدية في تقديم الدفتر وفي الأسماء المستعملة مثل استخدام عبارة المنصب أو السنجق بالنسبة للقيروان أو عبارة "منصب محلة الهوى" لكن هذا التراجع، لم يمس من جوهر التنظيم الذي وضع في سنة 1745 في عهد علي باشا، كما كانت هذه العودة ظرفية ومحدودة زمنيا إذ سرعان ما استعاد الكتبة في عهد علي باي ابن حسين بن علي صيغة التقديم المبتكرة أثناء حكم علي باشا. راجع على سبيل المثال الدفتر عدد 82 لسنة 1167هـ [1753-1754] من *أ/ و ت* والذي يتضمن في افتتاحيته نفس صيغة التقديم السابقة لسنة 1745.

* وقع توحيد هياكل التسيير الإداري: ظلت البلاد مكونة من مجموعة من الأوطان والعروش على أن الجديد في هذه الفترة تعميم منصب القيادة وتوسيعه إلى المجموعات القبلية ذات الوزن الديمغرافي، والتي أصبحت تسمى في المصادر الجبائية بـ"العروش الكبار الذين على يد القياد"[1] مثل أولاد بوسالم، جندوبة، أولاد عيار... و انقسم بذلك المجال إلى صنفين من القيادات: القيادات الحضرية أو الترابية والقيادات القبلية.

تتداخل جملة من العناصر الموضوعية في حصول هذا التحوير منها، حسب رأينا توسع المراقبة السياسية على المجال من ناحية و تزايد الوزن الإقتصادي والبشري للمنطقة الشمالية التي أصبحت بفضل استتباب الأمن منطقة استقبال واستقرار لسكّان الوسط والجنوب، وحتى من خارج الإيالة مثل الغرابة (القادمون من الجزائر) أو الطرابلسية. وهو ما أدّى إلى ارتفاع وزنها الديمغرافي لذلك نرجح أن هذه التحولات هي التي دفعت بالسلطة الحاكمة في تونس في هذا التاريخ إلى إعادة النظر في خارطتها الإدارية.

مثّل تعميم منصب القيادة أهمّ تحوّل عرفه التنظيم الإداري للمجال الداخلي في هذه المرحلة. فقد اندثرت عبارة السنجق نهائيا من دفاتر الجباية باعتبارها إسما دالاّ على الوحدات الإدارية، وحلّ محلها إسم "الوطن" أو "القيادة" و ضلت هذه التسميات الدالة على المقاطعات الداخلية متداولة حتى انتصاب الحماية. فالقيادة هي لفظ مستمدّ من التداول المحلي لكن ما المقصود به هنا؟ وهل أن استعادة التسمية التي كانت مستعملة في العهد الحفصي تعني كذلك استرجاعا للاستعمال نفسه السابق للانتصاب العثماني بالبلاد[2]؟

يرتبط إسم القيادة بالمقاطعة الإدارية الخاضعة لإشراف موظف يدعى القائد. ارتبط وظيف القائد في العهد الحفصي بمناطق الاستقرار أي المدن وأحوازها الخاضعة لسيطرة المخزن والتي مثلت

1- *المصدر نفسه*؛ الدفتر رقم 1163هـ [1749-1750]

2- لن يكون هدفنا في هذا المستوى من البحث دراسة مفصلة عن القياد فقد حظتهم الدراسات ببحوث ضافية. في خصوص موضوع القياد و علاقتهم بالسلطة في تونس ووظائفهم يراجع : القضومي (سليم)؛ *قياد البلاد التونسية* (1860-1937)، دراسة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1999 - 2000. كما شغل موضوع القياد جانبا من الآطروحات. أنظر على سبيل المثال :

Cherif (M-H.); *Pouvoir et société...* , *op. cit.*, t. 1, p. 285.

Henia (A.) ; *Le Grid..*, *op. cit.*, p.

الماجري (ل.)؛ *العلاقة بين المحلي و المركزي...*، مرجع مذكور ، ص.199-231.

بن رمضان (ع.)؛ *الوضع الإجتماعي...*، مرجع مذكور ، ص. 107.

عيسى (ل.)؛ *عروش جلاص عبر مراسلات العمال و الدفاتر والمصنفات التاريخية في عهد محمد الصادق باي* (1859- 1882)، ش.ك.ب. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1987. ص. 43 وما يليها.

كذلك قواعده العسكرية والسياسية والاقتصادية في الداخل. وإذا ما استعاد الأتراك هذه المؤسسة في بداية استقرارهم بالبلاد فبغاية استخدامها في المعنى نفسه، أي بمعنى التسيير الإداري والجبائي والعسكري في المدن. فقد أصبح إسم القائد، في العهد العثماني دالا على أحد الأمراء، أي القواد العسكريين. تضمّن الوظيف بدرجة أولى معنى عسكريا، وشكّل وجها من وجوه الارتباط الإداري والسياسي بالإمبراطورية العثمانية ونظمها. وفي النصف الأوّل من القرن السابع عشر وتزامنا مع اجتياح المراديين للدواخل وعلى الأرجح منذ عهد حمودة باشا، ظهر وظيف القائد وظيفة قارّة لصنف القبائل المخزنية مثل دريد. ثم وقع سحبه تدريجيا إلى بقية التجمّعات القبلية. يكشف الدفتر الجبائي رقم 1 وجود عدد من القيّاد يتولون الإشراف على مجموعات قبلية كـ:

- حسين قايد عمدون.
- علي الزعيبي قايد الرقبة.
- علي بن حسين قايد أولاد عيار .
- علي التركي قايد شارن[1].

كان أغلب القياد المعينين على رأس القبائل غرباء عن الوسط المحلي، من صنف العسكر وبالأخص من الموالين للباي المرادي[2]. وبذلك شكّل هذا التطوّر المتمثل في تكريس الهيمنة التركية على الدواخل بمدنها وبواديها وجها من وجوه القطيعة مع الممارسات التي كانت سائدة اثناء العهد الحفصي. إذ كان قياد السلاطين الحفصين من المقربين إلى السلطان أي من حاشيته أو من أبناء العائلة المالكة. وهو اختيار يكشف عن تخوّف الحكام من الحركات الإنفصالية. أما القبائل القويّة فسواء كانت مخزنية أم لا، فقد كان يقودها مشايخها.

وفي مستوى النظم العثمانية، يمكن اعتبار ظهور القيادة القبلية التي أسسها الباي المرادي تنظيما موازيا للقيادة الحضرية العثمانية (أي السنجق) ومنافسا لها. ويتنزّل هذا التطور ضمن مسار انفراد الباي قائد المحلة وسيّد الأرياف بالسلطة عبر تكوين الولاءات حوله والتخفيض التدريجي من عدد بايات السناجق. تواصل توسيع القيادات القبلية، في عهد حسين بن علي الذي ألحق أولاد سعيد، تلك القبيلة الذائعة الصيت في بداية العهد العثماني، بخدمة المخزن ومنحهم سنة 1710 قيادة خاصة بهم[3]. تزامن هذا القرار مع تدعّم ارتباط القبيلة الترابي المتزايد بمنطقة النفيضة [1]. عمّ هذا

---

[1]- *أ و ت*؛ الدفتر عدد 1.

[2]- يحدثنا مثلا ابن أبي دينار عن أولاد حسن الذين نصبهم حمودة باشا على فصائل دريد قائلا في وصف ولائهم للباي "ولكل زمالة رئيس من رجاله". *نفس المصدر*،ص. 236.

[3]- التايب (م.)؛ *أولاد سعيد ...*، مرجع مذكور، ص.69.

الوظيف في مرحلة أخيرة سائر المدن ومجالاتها أو الأوطان والمجموعات القبلية التي تحوّلت إلى قيادات بعد أن كانت تابعة في السابق للمقاطعات الأولى المسماة بالسنجق أو المنصب ، الأمر الذي يوحي بتشديد المراقبة السياسية على المجموعات الداخلية.

2. بين السلطة المركزية والنفوذ المحلّي العلاقات الجديدة

أ. المراقبة المحلية: القيادة أو توحيد الممارسات الإدارية المحلية

لنذكر في البداية بجانبين لهما أهميتهما بالنسبة لمسار توحيد الدواخل وبناء سيادة الدولة. لقد مثّل تعيين القائد على رأس القبيلة المحاربة مؤشّرا إضافيا على اضمحلال القوة القبلية وتناقص فاعلية مؤسساتها من جهة، وأيضا كدليل على استقرارها النهائي في مواطنها. لأن وظيف القايد كما أسلفنا ارتبط بالاستقرار. ومثّل تعميم مؤسسة القيادة ابتداءا من عهد علي باشا مرحلة إضافية في مسار استتباع الدواخل، لا سيما بالنسبة إلى المجموعات القبلية الكبيرة والمناطق التي ظلت حتى هذا التاريخ خاضعة في إدارة شؤونها اليومية لمؤسساتها التقليدية. تستجيب وظيفة القايد إلى هاجسين بالنسبة إلى السلطة الحاكمة بتونس، استتباب الأمن واستخلاص الجباية. لذلك كان منصب القايد يقوم أولا على الولاء للنظام. أما الجانب الثاني والهام حسب رأينا في خطة القايد فتتمثل في علاقته بمجال عمله. إذ أن التركيز على الوظيفة الجبائية والسياسية، لا يمكن أن يحجب عن أنظارنا أن هذا الموظف يرتبط بجهة أو بقبيلة وبالتالي بمجال جغرافي وبشري محدد. فالمراقبة الجبائية لا تنفصل عن المراقبة الترابية، وهذا ما نلمسه من خلال هذه الملاحظات التي يسوقها لنا ابن أبي الضياف حول سياسة حمودة باشا في هذا المجال إذ يقول "ومن أخباره (أي حمودة باشا) أنه يمنع العمّال من السكنى في غير أعمالهم ولا يفارق العامل عمله ولو للحاضرة إلا بإذن خاص محدّد بمدّة عدا عمل الأعراض فإن صاحبها يسافر إليها بمحلة كلّ عام ويقيم بها ثلاثة أشهر فأكثر حتى يستوفي خلاص الجباية وعمل الوطن القبلي لقرب بلدانه من الحاضرة وصاحبه يخرج إليه في كلّ صيف وشتاء ويقيم بنابل وعامل الوسلاتية والطرابلسية إذ لا وطن لهم لتفرقهم في البلدان والقبائل وبقيت هذه العادة إلى سنة ستين ومائتين و ألف (1844)"[2]. إن ربط القائد بمكان عمله أي بعبارة أخرى تركيز مراقبة مستمرة، من شأنه أن يعمّق معرفة القائد، وبالتالي السلطة بخصوصيات المنطقة الإقتصادية والبشرية من حيث عدد أفراد المجموعة ونوعية العلاقات بينهم...، وبذلك يكون القائد، بمثابة عين

---

[1]- كان أولاد سعيد قبل هذا التاريخ يجوبون مناطق عديدة موزعة بين البلاد التونسية و الشرق قسنطينة. حول أصولهم ومواطنهم *نفس المرجع*، ص. 33 وما يليها.

[2]- *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 11.

للسلطة في المستوى المحلي.كما أنه في ربط القائد بمكان عمله هو عبارة تثبيت للمجموعات وربطها بالمجال الحامل إسمها. ويبدو أن ظاهرة توطين العمال مع القبائل هي في الواقع ممارسة عثمانية هدفها إقرار القبائل ومراقبة تحركاتها والمساهمة في تطوير الفلاحة[1].

كما ارتبط منصب القايد بإرادة السلطة المركزية ، فقد كان الولاء من الشروط المحورية في تعيين القياد الذين تشير إليهم الوثائق بعبارة "ولدنا". لعب القياد أدوارا متعددة في تسيير الشؤون الداخلية للفضاءات الداخلية وإقرار التوازن بين مختلف العناصر العسكرية والمدنية الماسكة بالنفوذ المحلي داخلها. وبعد التحوير الذي خضع له المجال أثناء حكم علي باشا أصبحت جغرافية البلاد الإدارية تتوزّع بين صنفين بارزين من القيادات عاكسة نوعين أو مستويين من المراقبة السياسية.

- القيادة المرتبطة بلزمةالجباية وتتوافق عموما مع القيادات الترابيّة أو ما دأب الباحثون على تسميته بالقيادة الحضرية. مثل وطن باجة أو وطن القيروان أو وطن سوسة...
- القيادة العسكرية: وتهمّ بدرجة أولى المجموعات القبلية، كما تهم أيضا القيادات الترابية الطرفية مثل قيادة الأعراض.

أوحى لنا بهذا التصنيف هذه الشهادة التي يمدّنا بها أحد الدفاتر الجبائية العائدة إلى عهد علي باشا والمنضمنة ما يلي "الحمد لله حكمنا بأن خدمة الدوايا والخطايا في جميع بلاد إفريقية بأن خزندار ما بقاش يأخذ الثلثين في الخدمة وأننا طيحنا اثنين في الخدمة على الرعية رفقا بهم وأن الخلاص يأخذ ثلث الخدمة سواءا كان الخلاص قايد من قياد اللزمة مثل قياد سوسة والمنستير أو كان الخلاص غير لزام مثل خلاص الفراشيش وماجر"[2].

* القيادة الترابية: محورية المدينة في مسار بناء المجال

تغطي القيادة الترابية المجال المستقطب من طرف مركز حضري هام يجمع في الآن نفسه بين الدور الدفاعي ووظيفة التسيير الإداري والسياسي. وهي موروثة في قسم منها عن التنظيم العثماني للبلاد. تحتلّ المدن مكانة محورية في هذه المنظومة الإدارية. فقد ظلت دفاتر الجباية حتى أواسط القرن الثامن عشر تفتتح بأسماء الأوطان[3]. شكّلت مدن الإيالة الهامة الساحلية والداخلية منها، منذ

---

[1] - Moalla (A.); *La Régence de Tunis* ..., op.cit., p. 192.

[2] - *أ.و.ت*؛ الدفتر 3397، ص. 80. بتاريخ 1162هـ الموافق لـ 1748.

[3] - التي يشار إليها أحيانا باسم السنجق أو المنصب يعترضنا في *أ.و.ت*. وفي افتتاحية الدفتر عدد 15 لسنة 1151هـ [1738/ 1739] مايلي "الحمد لله هذا زمام يشتمل على جملة المطالب التي على منصب الكاف ومنصب محلة

بداية العهد العثماني مركزا للحاميات المتكوّنة من الجيش الانكشاري. فكانت قابس والقيروان وقفصة والكاف من المراكز العسكرية الأولى التي أطلقت عليها المراسلات العثمانية إسم السنجق أو اللواء تعبيرا عن وجود نواة من عسكر الترك ورمزا للحضور العثماني بها. كما كانت كلّ مرحلة يتمّ فيها غزو منطقة تؤول إلى تركيز حامية عسكرية[1] ذات وظيفة ردع دائمة لمحاولات التمرد وهي رمز للحضور التركي العثماني بالبلاد وعلامة على انتقال المراقبة الداخلية إلى حوزته. اعتنى الدايات ثم البايات بتحصين المدن الساحلية والداخلية لعل أبرزها تلك التي أقيمت في مدينة الكاف.

تمارس الحاميات المرابطة بالمدن سلطة المراقبة وحفظ الأمن ومساعدة السلطة المحلية الممثلة في القياد على القيام بوظائفهم لا سيما تلك المتعلقة بجمع الضرائب. ويضاف إلى البعض منها لا سيما الموجودة في المناطق الساحلية أو على التخوم مع الإيالة مهمة حماية مجال الإيالة من الاعتداءات الخارجية. اعتبرت المدن، مثلما كانت في العهد الحفصي قاعدة الحكم، وتركزت بها، في فترات مختلفة، حاميات من الجيش الإنكشاري تم تعزيزها فيما بعد بوحدات محلية من زواوة وصباحية عرب. ومثّل تشريك المحليين منذ عهد حمودة باشا المرادي في حماية المجال أهم تحوّل في المراقبة العسكرية القارة، واستمر العمل بهذه القاعدة أي تشريك الأهالي حتى القرن التاسع عشر[2]. بلغ عدد القوات المرابطة باستمرار في المدن في عهد حسين بن علي بين 8 و 10000 رجل، ويعادل ذلك جنديا لكل 20 شخصا من الحضر[3]. يمتد مجال سيطرة المدن على أحوازها القريبة أو وطنها وتشمل كذلك المجموعات القبلية التي عينها لها الحكام وتشير إليهم الدفاتر في الغالب برعايا الأوطان. نكتشف هذا الدور للمدينة في تحييز المجال التابع لها من خلال شهادة متأخّرة، لكنّها مفيدة في التعرّف على جانب من الأدوار التي تقوم بها المدينة مركز القيادة. ففي سنة 1871 اشتكى الأمير آلاي صالح بن محمد كاهية من تخاذل عسكر الكاف في مساعدته على قمع البعض من مشايخ حكيم الممتنعين عن دفع الجباية موضّحا أنه "من شأن الوجق الكافي إعانته لسائر عمال أعراش ونيفة والفراشيش وماجر وأعراش الرقبة كما أن وجق باجة إعانته لسائر أعراش جبل

الهوى وسنجق القيروان ومنصب الساحل ووطن الأعراض وغير ذلك من الصيفية التي على وطن افريقية التي هي الآن تحت نظر المعظم (...)علي باشا."

[1] *المؤنس* ، ص. 234.

[2]- شارك الأهالي في فرق أوجاق الصبايحية المرابطة بالمدن من ذلك مثلا مشاركة أفراد من أولاد سعيد في وجق سوسة و الوطن القبلي . راجع التايب ، *"أولاد سعيد..."*، مرجع مذكور ص. 111.

[3]- Cherif (M-H.); *Pouvoir et societé..., op. cit.*, t. 1, p. 342.

القبلية القوية الحضور العثماني، ثم استسلمت مرغمة أو بعد مفاوضات لهيمنة أسياد البلاد الجدد في أواسط القرن السابع عشر. لكنها ظلت تغتنم فترات أزمة السلطة لكي تتمرد وتتنصل من العبء الجبائي، وهذا ما نحدث في سنة 1673 عند حصول مواجهات بين البايات والداي في تونس، أو عندما اندلعت انتفاضة بلقاسم الشوك في وسلات، أو فيما بين 1675 و1680 لما قامت الحرب بين أبناء العائلة المرادية. أما في عهد حسين بن علي، فيخبرنا الوزير السراج عن محاولة بعض القبائل، أو من سمّاهم بـ"أرباب البيوت الشعرية"[1]، التمرّد أثناء فتنة محمد بن مصطفي. واغتنمت القبائل تمرد علي باشا سنة 1728[2] ثم الحرب التي عرفتها البلاد بين 1735 و1740 لكي تتملص من دفع الضرائب، أو للقيام بالغارات. يفسّر عدم استتباب الأمن نهائيا بالأرياف لجوء الحكّام مرتين في السنة، إلى استعمال القوة العسكرية لإرغام المجموعات القبليّة على دفع ما عليها من المجابي وحملها على قبول الهيمنة السياسية. وبذلك تقسّم المحلة مجال الإيالة إلى قسمين متفاوتين: قسم يتكون من الشريط الساحلي، حيث توجد المدن الهامة المتميزة باستقرار أوضاعها الأمنية والمنفتحة على المبادلات المتوسطية وقسم داخلي يتكون من المناطق الداخلية والطرفية (الجريد والأعراض) حيث أغلبية السكان من العروش المستقرة أو المتنقلة موسميا في إطار حركة الانتجاع. لقد أفرز هذا التمايز بين المجالين، أي المجال الحضري والمجال القبلي تمايزا آخر في مستوى المراقبة السياسية والإدارية والإقتصادية. فمن الناحية العددية كانت الدواخل مفتتة إلى عدد كبير من القيادات يفوق بكثير عدد القيادات الحضرية[3]. ففي سنة 1745-1746 بينما كان عدد الأوطان أو القيادات الترابية لا يتجاوز 10 أو 12 قيادة تجاوز عدد القيادات القبلية الـ20 قيادة دون اعتبار المجموعات المخزنية مثل دريد وأولاد سعيد والهمامة وماجر والفراشيش وغيرها من القبائل التي كانت تنتظم هي الأخرى في شكل قيادات.

وخلافا لطابع الثبات الذي ميّز عدد القيادات الحضرية، كان عدد القيادات القبلية شديد التغيّر وذلك منذ القرن السابع عشر. ففي هذا الوسط ارتبط عدد القيادات بالظرفية التاريخية أي بالأوضاع الأمنية وبطبيعة العلاقة بين المجموعات القبلية والسلطة الحاكمة في تونس. فقد تكوّن العشيرة وحدة إدارية منفردة وقد تنقسم إلى أكثر من قيادة. تحوّلت مجموعة جلاص، على سبيل المثال، بعد

---

[1] - *الحلل*، ص. 272.

[2] - اغتنمت العروش الجبلية التابعة لباجة مثل الشيحية ووشتاتة تمرد على باشا وانشغال حسين بن علي بحصار جبل وسلات للامتناع عن دفع الجباية. المشرع؛ الورقة 29.

[3] - و قد تواصلت هذه الظاهرة حتى انتصاب الحماية أنظر : القضومي ؛*قياد البلاد التونسية* ..مرجع مذكور ص. 17-18. و كذلك:

Ganiage (J.) ; *Les origines du protectorat...*, *op. cit.*, p. 115.

أنظر كذلك برنامج مجابي البلاد في الملحق. ص 414 .

انتهاء ثورة علي باشا الأولى (1728-1729) إلى مجموعة مخزنية مكافأة لها على موالاتها لحسين علي، ثم فقدت هذا الامتياز زمن علي باشا الذي قسّمها إلى أربع قيادات بحسب عدد الفروع المكوّنة لها[1]. ضاعف تفتيت المجموعة إلى وحدات إدارية صغيرة على رأس كل واحدة منها قايد، أي ممثل لسلطة الباي الحاكم، عدد القواد وعزّز المراقبة الداخلية.

وتختلف طبيعة المراقبة بين المجالين المدن والعروش: ففي حين يطغى الجانب الاقتصادي على وظيفة قياد الحواضر، عهد الحكّام في هذه الفترة بتسيير المجموعات الداخلية إلى قواد ينتمون إلى الصنف العسكري. ويتأكّد هذا الاستنتاج إذا ما تأملنا في قياد العروش في عهد حمودة باشا الحسيني الذين كان أكثرهم "على أعراب الخيام من الشواش الأوضباشية الذين يقفون بين يديه في المحكمة ويسمعون شكايات الرعية من العمّال ويرون شدته عليهم"[2].

أما السمة الأخرى المميزة للقيادة في الوسط القبلي فهي علاقة القائد بالمنطقة التي يتمّ تعيينه بها. فخلافا للمدن، كان تعيين القياد من القبيلة ذاتها، من الحالات النادرة جدا. ولا يحصل ذلك إلا في حالة ولاء المجموعة أو أعيانها التامّ للباي الحاكم. كما هو الحال بالنسبة إلىعروش وسلات أثناء حكم علي باشا، لما عهد الباي إلى أحد أعيانها وهو أحمد السهيلي بالإشراف الإداري والجبائي على جبل وسلات وأضاف إليه المناطق المجاورة له وهي كسرى وبرقو وأولاد يحيى والكعوب والقوازين وأولاد بامر[3].

لكن يبدو أن المبدأ الذي قام عليه تعيين القايد بالنسبة إلى المناطق القبلية حتى أواسط القرن التاسع عشر، هو عدم انتماء القايد إلى المقاطعة التي يعين بها، وقد بينت مختلف البحوث التاريخية الخاصة بجهة أو بأخرى داخلية واقعية هذه الملاحظات[4]. وتأكيدا لهذا الواقع يذكر ابن أبي الضياف أن حمودة باشا كان "لا يولي على القبيلة عاملا منها، لأنه يؤثر قرابته وتتقوى بهم شيعته مع المشايخ والهواديك"[5].

---

[1] -وهم أولاد خليفة وأولاد سنداسن وأولاد يدر *أ.و.ت*؛ راجع على سبيل المثال الدفتر عدد 47، لسنة 1745- 1746 .

[2]- *الإتحاف*، ج. 3 ص. 109.

[3] - كما تشير إليه الدفاتر بعبارة "ولدنا" تعبيرا عن المكانة المرموقة التي حظي بها عند الباي. *أ.و.ت*. أنظر على سبيل المثال الدفتر عدد 82 لسنة 1753.

[4]- لم تشرع السلطة في تعيين قياد على القبيلة من صلبها إلا في أواسط القرن التاسع عشر. راجع في ذلك الماجري : *العلاقة بين المحلي والمركزي...*، مرجع مذكور، ص.201.

Henia (A.) ; *Le Grid...*, *op. cit.*, p. 201.

[5]- *نفس المصدر* والصفحة.

تعكس التراتبية الإدارية في تسيير الدواخل وتعدّد القيادات القبلية وعدم استقرار أعدادها، وكذلك الإنتماء العسكري للمشرفين عليها وعلى المقاطعات الطرفية، حذر السلطة من إمكان قيام عصبية محليّة قد تؤدي إلىبروز نفوذ محلي قوي. وتعكس حرّية إعادة هيكلة الشبكة الإدارية للبلاد وخلق تصنيفات جديدة، وضوح الرؤية بالنسبة للفئة المسيرة للبلاد، والناتجة عن تعمّق معرفتها بالأوضاع الداخلية. ويقيم تعميم نظام القيادة الدليل على تدعيم سيادة الباي على المجال ويمكن بالتالي اعتباره خطوة إضافية في مسار محاصرة النفوذ المحلي المتمثل في سلطة المشائخ وأعيان المجموعات الداخلية.

ب. المراقبة المحلية: التقسيم الإداري وتطويق النفوذ المحلي

مثلت فترة علي باشا، مرحلة حاسمة في مسار توحيد الدواخل وتحجيم النفوذ المحلي المتمثل بالخصوص في نفوذ المشايخ. صوّر بن يوسف في أسلوب طريف وذي مدلول سياسي عميق، سياسة التحييد والاحتواء الذي خضعت لها أشكال النفوذ المحلي، لا سيما المشايخ، في عهد علي باشا. إذ ينسب إلى هذا الباي قوله: "أنا كمن له سانية من الكرنب وهو في وسطها واقف فكل رأس من الكرنب كبر وظهر وقفل قصّه فأنا كذلك"[1]. تتوارد في المؤلفات الإخبارية مظاهر السياسة العنيفة التي واجه بها علي باشا وأبناءه مشايخ المجموعات القبيلة أو الحضرية في مختلف أنحاء البلاد. رأى بن يوسف أن هذه السياسة المتصلبة وليدة نقمة الباي على كلّ الذين تعاطفوا مع منافسيه على السلطة، أي حسين بن علي وأبناءه[2]. لكن يتجاوز هذا العنف الدوافع الشخصية، ويندرج في إطار توجه سياسي أشمل تجلت مظاهره منذ فترة مبكرة من استيطان الحكم العثماني بتونس. لقد انبنى مسار توحيد الدواخل على توجه سياسي ظل ينحو باتجاه تخفيض النفوذ الذي تمتع به المشايخ وكبار العشائر القادرين على تحريك الجماعات المحليّة الموجودة تحت إشرافهم، وتجنيدها فبي حركات مقاومة للهيمنة السياسية[3]. لقد شكّل تحييد النفوذ المحلي عن مراقبة المجال الداخلي بشكل يخلّ من سيادة الحكام إحدى استراتيجيات السلطة في تونس لبسط الهيمن على المجال الداخلي. و تزامنت أبرز المراحل التي مرّت بها البلاد في هذا الميدان مع بداية عهد

---

[1]- *المشرع*، الورقة 82.

[2] - إذ يذكر أنه، أي علي باشا، "استغرم بقتل أجلاء وأكابر وعلماء وأشراف أهل مملكته ومن يعلم عداوة له في سره وعلانيته". *نفس المصدر*؛ الورقة. 90.

[3] - لقد كانت إرادة إعلاء سيادة السلطة الحاكمة على مختلف أشكال النفوذ الداخلية، الدافع الرئيسي وراء الحملات المدمّرة التي قادها حمودة باشا المرادي على المجموعات الداخلية والتنكيل الذي لحق آنذاك بزعمائها.

المراديين وما رافقها من عنف موجّه ضد الجماعات المحلية، ثم تقسيم المجال وتنظيمه بشكل يضمن المراقبة المستمرة.

كانت وظيفة الشيخ من المؤسسات الموروثة عن الفترات السابقة للعهد العثماني بالبلاد. لعب المشايخ دورا بارزا في المجموعات المحلية لا سيما القبلية منها. فهو رئيس القبيلة يقود أفراد عشيرته في الحرب ويسير شؤونهم اليومية بتطبيق الأعراف مستعينا في ذلك بالوجوه البارزة في الوسط القبلي، "الرجالة الكبار" أو "الميعاد"، كما كان أيضا الواسطة بين المحليين والسلطة الحفصية الممثلة في السلطان[1]. لكن المؤسسة عرفت منذ أواخر القرن الخامس عشر تطوّرا هامّا ارتبط بالاضمحلال التدريجي للقوة القبليّة[2]. وتواصل تراجع سلطة المشايخ خلال العهد العثماني. إذ أفضت مختلف السياسات التي عمد إليها الحكام الأتراك إلى تآكل سلطتهم. كان النظام الجديد منذ بداية استيطانه بالبلاد واعيا بأهمية الدور السياسي الذي يتحمله المشايخ في مجموعاتهم[3] فسعى إلى محاصرة المؤسسة وتدجينها باللجوء إلى أساليب مختلفة:

-أسلوب العنف: تمثلت أبرز مظاهره في الحروب التي خاضها الحكّام في النصف الأول من القرن السابع عشر، من سجن وقتل وتعذيب كلما أخلوا بواجباتهم تجاه الحكم كالمشاركة في الانتفاضات أو التحالف مع منظوريهم في حالة العصيان الجبائي. وقد بان هذا العنف الموجه ضد رموز النفوذ بشكل واضح في فترة علي باشا. الذي نكّل بمشائخ العروش الجبلية[4]، وصادر أموال مشائخ الجريد وقام إبنه يونس بنفس الفعل مع ابن الشيخ علي النوري الذي كان له نفوذ واسع في جهة صفاقس لا سيما لدى عشائر المثاليث[5]. ولعل أبرز مظاهر سياسة العنف الرامية إلى محاصرة النفوذ المحلي ما قام به علي باشا في جربة لما قضى علىحكم عائلة بلجلود بالتالي على مؤسسة شيخ جربة. كلّف الباشا علي قارة مصطفى آغا النوبة التركية في جربة بقتل الشيخ سعيد بلجلود. ومن المفارقات أن هذا الشيخ كان من حلفاء علي باشا. لقد أهمّ الباي تعاظم نفوذه في الجزيرة فسار في نفس الإتجاه

---

[1] - لن نتوقف طويلا عند خصوصيات هذه المؤسسة التي تناولتها بالدرس العديد من البحوث.

[2] - لعل من أبرز مظاهره تدخّل السلطان الحفصي المتزايد منذ أواخر القرن الخامس عشر في تعيين الشيخ أو خلعه. *تاريخ الدولتين*،ص.153.

[3] - لنذكر هنا بالمراسلات الصادرة عن الباب العالي في القرن السادس عشر و الموجهة إلى مشايخ القبائل في كل من الإيالتين الطرابلسية والتونسية.

[4] - حصل ذلك بعد الحملة الفاشلة التي قام بها عسكر الجزائر لإعادة تنصيب أبناء حسين بن علي على عرش تونس. وتحالف قسم من مشايخ الأعراش الجبلية في منطقة باجة وكذلك مشايخ الجريد. حول تعنيف علي باشا لمشايخ عمدون والشيحية ووشتاتة والعيايدة وغيرهم أنظر: *المشرع*؛ من الورقة 104إلى الورقة 107.

[5] -*نفس المصدر*، الورقة 77.

السياسي الذي انتهجه من سبقه من الحكام، ألا وهو تطويق المؤسسات المحلية الأباضية في جربة[1]. وبعد انتهاء حكم العائلة، عيّن علي باشا جعفر بن خضر أصيل جمال والمنتمي إلى عائلة كوروغلية قائدا بشرف على جربة. وفي ذلك تقول إحدى الوثائق المحلية الراجعة إلىسنة 1746 "..وذلك الوقت حينئذ حاكم الجزيرة رجل مخالف وهو جعفر بن خضر رجل من افريقية بعثه علي باشا قايدا بعد خروج أولاد بلجلود منها إذاك الوقت ثلاث أعوام أو قريب من ذلك..."[2]. وبذلك مثّل عهد علي باشا، كما أشار إلى ذلك بوضوح الباحث محمد المريمي، منعرجا سياسيا حاسما في التاريخ المحلّي للجزيرة لما "وضعت السلطة حدا للمؤسسات الدينية العليا في الجزيرة على مستوى مجلس العزابة الأعلى وعلى مستوى الأقاليم والحوم"[3].

-توسيع مؤسّسة القيادة: إلى الوسط البدوي وذلك في إطار محاصرة نفوذ رؤساء الجماعات المحلية وتطويقه. وعيّن البايات قيادا عسكريين على رأس القبائل التي تحوّلت إلى قوى مخزنية مثل دريد، ثم شمل الإجراء تدريجيا المجموعات الأخرى المستقرّة. وتزامن تآكل نفوذ المشايخ مع تصاعد المراقبة السياسية على الدواخل. إذ لا ننسى أن الباي المرادي ثم الحسيني كان قبل وصوله إلى السلطة، وبفضل قيادة المحلة الجبائية، قد اكتسب خبرة عميقة بالمناطق الداخلية والمجموعات التي تعمّرها. يذكر بن يوسف أن يونس بن علي باشا كان "يعرف مشايخ الجبالية واحدا واحدا"[4]. أما حمودة باشا فقد "كان له في غالب العروش أعيان من مشايخهم وأبناء زواياهم يعرف أشخاصهم وأسماءهم وأحسابهم ويسميهم في جموعهم كمحمد بن السبوعي في جلاص وقظوم بن محمد مثوى القرى ورجل الفراشيش يسترشدهم في مصالح قبيلتهم حتى يرى القايد أنهم شبه عيون عليه. ولهؤلاء منزلة عند الوزير **يستبطن** بهم أحوال العمال والرعية ويكسوهم ويحسن إليهم"[5]. يختزل هذا الوصف المدقق طبيعة العلاقة بين السلطة والأعيان المحليين (المشايخ) والرهانات المرتبطة به.

فقد نجح الحكم التركي العثماني في احتواء المؤسّسة إلى حدّ ما. حظت السلطة، منذ العهد المرادي الشيخ بمعاملة تفضيلية، **ماديا**: بينّ ابن أبي الضياف وجها من وجوهها في عهد حمودة باشا "يكسوهم و يحسن إليهم" كما يتقاضى الشيخ عوائد مقابل القيام بوظائفه السياسية والجبائية

---

[1]-من ذلك مثلا إحداث مؤسسة القاضي المالكي في جربة على عهد يوسف داي المريمي؛ *التفكير المذهبي ...*،ص.124.

[2]- وهي شهادة مستخرجة من مجموعة *فتاوى وأحداث تاريخية وقعت في جربة*. وردت في المريمي؛ *المرجع نفسه* ، ص.132.

[3]- *المرجع نفسه* ، ص. 42.

[4] - *المشرع*؛ الورقة 85.

[5] - *الإتحاف*، ج. 3، ص. 109. التشديد من جانبنا.

ومعنويا: تكون ديّة الشيخ ثقيلة مقارنة بالناس العاديين[1]. ومن مظاهر محاصرة المؤسسة المحلية ، أنّ الارتقاء إلى وظيف الشيخ أصبح يمرّ حتما عبر موافقة الباي الحاكم[2]. يختار أعيان العرش أو الميعاد مشايخهم ولكن يبقى الباي صاحب القرار النهائي. كما ارتبط الوظيف حتى أواسط القرن الثامن عشر بدفع مقابل نقدي يسمى بطريق المشيخة[3]. وكما هو الحال بالنسبة إلىالقياد كان الولاء للمخزن منذ القرن السابع عشر من الشروط الأساسية في تولّي الوظيفة.

♦ **الشيخ ودوره في تحييز المجال**

يتجلى من خلال الدّارسات التاريخية للمجموعات القبليّة وعلاقتها بالسلطة العثمانية في تونس، دور المؤسسات المحليّة المزدوج في ربط الجماعات المحلية ببعضها وبسلطة الدولة. فقد استجاب الأعيان المحلّيون إلى هاجسين أساسين عند السلطة، وهما الأمن والجباية، كما ساهموا في تنظيم العلاقات بين منظوريهم ومختلف المجموعات والمجالات الأخرى. كان هؤلاء الأعيان بمثابة "العيون" التي "ترى" بها السلطة حسب تعبير ابن أبي الضياف ما يجري في المستوى الداخلي. تؤكّد هذه الاستعارة على دور الرّقابة الذي يقوم به المشايخ لفائدة السلطة في المناطق الداخلية. تمثّل مهمّة الإخبار إحدى الوظائف الأساسية للشيخ. إذ يخبر السلطة المركزيّة في تونس أو من يمثّلها في الجهات الداخلية بكل ما يتعلق بالوضع الداخلي لمناطقهم كالإغارة أو القتل أو التمرّد والعصيان وخاصّة الامتناع عن دفع المجابي. وتتخذ السلطة ردود الفعل التي تراها مناسبة في ضوء هذه المعلومات. وفي المستوى الجبائي يمدّ الشيخ وكبار العرش أو الميعاد السلطة بالمعطيات الجبائية التي تتعلق بالسكان الموجودين بالحيز الترابي الذي يوجد تحت إشرافه[4]، وبإمكانيات كل منهم الجبائية من مساحات مزروعة، رؤوس الماشية... فقد كان أعيان العروش يفدون على بلاط باردو للإدلاء بعدد "زمايلهم". وفي ضوء ما يقدّمونه من معلومات يضبط الكتبة مختلف أنواع الجباية

---

[1]- استمر تمييز المشايخ عن غيرهم من الرعايا حتى قبيل انتصاب الحماية إذ تؤكد أوامر التعين أن الشيخ " لا يقاس بما يقاس به سواه". *أ و ت* الصندوق 52، الملف 578.

[2]- لقد أشار ابن أبي دينار بشكل واضح إلى هذا التطور الذي حصل في عهد حمودة باشا إذ يذكر أن القبائل القوية مثل الحنانشة أصبح رؤساءها لا يتشيخون إلا بمشورته. *المؤنس* ؛ ص. 237.

Cherif (M.H.); *Pouvoir et société..., op. cit.*, t. 1, p. 211.

[3] -*نفس المرجع*؛ ص.211.

[4] - كما هو الشأن خاصة بالنسبة للقبائل التابعة لمنطقة السباسب أو الجنوب تتنقل من مواطنها موسميا نحو الشمال في إطار حركة الانتجاع، ومن الملفت للانتباه حرص السلطة في إطار ضبط الموارد الجبائية على الإلمام بعدد الأفراد و بمواطن استقرارهم نعثر في ، الدفتر رقم 1 مثلا على مايلي: خرجنا زمام به 62 بيت لأولاد خليفة الذي في نفزاوة و بعضهم في إفريقية و الساحل و جعلنا خلاصهم على يد ولدنا محمد فوزي الصبايحي كل بيت 5 ريالات و نصف/ *أ و ت*، الدفتر عدد1، ص.187.

وقيمتها. تشير الدفاتر الخاصّة ببداية فترة علي باشا إلى هذه العملية إذ يعترضنا ما يلي: "الثابت على أولاد بوسالم لما قدم الميعاد إلى باردو في أواخر صفر من عام 1150هـ (جوان 1737)"[1] وفي التاريخ نفسه، شمل هذا الإجراء كلا من أولاد سلطان وأولاد عيار وأولاد بالليل،وكلاع ،والورغة. كما يتولى المشايخ مسؤولية جمع الضرائب ثم تقديمها إلى الباي أو إلى أعوانه"خلاصة العروش" عندما تفد المحلة، وهي مناسبة يتجدد أثناءها ولاء الشيخ للباي. و يمكن بذلك اعتبار المشايخ حجر الزّاوية في بناء سيادة الباي في المناطق الداخلية.

و خارج هذا الدور أو بالتوازي معه يبرز الوجه الثاني لأهمية المؤسسات المحلية، في تنظيم حياة الجماعات المحليّة اليومية سواء تعلق ذلك بشؤونها الداخلية أو بعلاقاتها مع المجالات الأخرى البعيدة أو المجاورة. فقد كانت المؤسسات القبلية تتولى تنظيم علاقاتها بالمجالات الأخرى[2]، و إليها يعود فضّ نوازل الخصومات والجنايات في صلب العرش لا سيما الإغارات وما يعقبها من أضرار تمسّ الأشخاص والممتلكات بالرجوع إلى الأعراف المتوارثة أو المستنبطة[3]. فلا ننسى في هذا السياق أن إحدى الشروط التي يستند إليها تعيين الشيخ معرفته للقوانين العرفية.

بناءا على ما تقدم، يمكن القول أن تاريخ بناء مجال إيالة تونس هو تاريخ تطويق النفوذ المحلي واستتباعه، عديد وقد بينت عديد الدراسات عن هذا المسار بوضوح تام بالنسبة لمناطق عديدة من الإيالة مثل جربة أو الجريد أو غيرها[4]. بناء المركزة السياسية المتواصلة للسل لم تكن مراقبة المجال الداخلي منحصرة فيبأعيان الجماعات المحليّة أو نابعا عن سيطرة السلطة في تونس فقد كان بناء مجال "إيالة تونس" عملية مشتركة. لم تترك السلطة للمشايخ إلا إدارة الحياة اليومية في ميادين لا تمسّ بمصالحها ولا تنتقص من سيادتها على الدواخل. كما كانت أشكال المراقبة المحلية مكمّلة للمراقبة السياسة وليست منافسة لها. كما كانت قاسما مشتركا بين مختلف المجالات الداخلية الأمر الذي يفضي إلى وحدة الممارسات في المجال الداخلي. لنشر في هذا السياق أن التعايش بين

---

[1] - *نفس المصدر* ؛ الدفتر عدد 39. أنظر كذلك الدفتر عدد 32 لسنة 1154هـ (1741 – 1742).

[2]- تتولى المواعيد تنظيم حركات التنقل مثل الانتجاع بالنسبة للقبائل الجنوبية أو المقيمة في السباسب، أو أعمال الإغارة كما تنظم المجموعات المستقرة حركات العبور وكيفية الاستقرار على أرضها.أنظر على سبيل المثال كيفية تنظيم حركات المنتجعين من طرف أولاد عيار حيث كان لا يسنح لهم بالاستقرار إلا في المناطق الطرفية لمجالهم : بن رمضان، *الوضع الإقتصادي و الإجتماعي* ..مرجع مذكور، ص.39.

[3]- بين الباحث بن طاهر (جمال) أن عملية الردع كان عملية متقاسمة بين النفوذ المحلي والمركزي . أنظر: بن طاهر (جمال) ؛ *الفساد و ردعه ، مرجع مذكور*.

[4] - حول سيرورة المركزة واستقطاب النفوذ من طرف الحكام في تونس يمكن الإستفادة من:
Henia (A.); "L'exercice du pouvoir dans et sur les communautés locales en Tunisie aux XVIIIè et XIXè siècles", Université de Tunis, UR Diraset.

المؤسسات العثمانية والأعراف المحلية كان إحدى الأسس التي انبنت عليها الحياة السياسية في الولايات العثمانية ولم تكن وضعا خاصّا بإيالة تونس.

لقد أفضت سيرورة الاستتباع التي خضع لها نفوذ المشايخ إلى اضمحلال النفوذ القبلي تدريجيا. ويمكن القول أن علي باشا، عبر المزاوجة بين العمل السياسي الإداري (تعميم منصب القيادة) وسياسة العنف، قام بالإجهاز على النفوذ المحلي. فابتداءا من أواسط القرن الثامن عشر، وباستثناء فترة محدودة ارتبطت بثورة إسماعيل حفيد علي باشا، لم تشهد البلاد حتى سنة 1830 تحرّكات قبلية ذات بال. ومما له مدلوله في هذا السياق توقف حمودة باشا الحسيني عن السفر بالمحلة منذ أواخر القرن الثامن عشر. وأصبح الباي الحسيني يتمتّع بحرية التصرّف في المجال من تعمير وتوزيع واحتواء وترحيل. تتجلى هذه الحرية في قيام حمودة باشا بتهجير أولاد مساهل (من ماجر) الذين تمرّدوا عليه سنة 1795، وتوطينهم خارج مجالهم[1]. كما تؤكد دفاتر الجباية هذا الواقع أي توسّع عملية المراقبة وتشعّبها.

◆ **دفاتر الجباية كمؤشر على تكريس سيادة السلطة على المجال:**

تبيّن قائمات الجباية، مدى وضوح الرؤية في تصوّر السلطة للمجال وللمجموعات التي تعمّر نواحيه. ويكشف عن ذلك تطوّر تنظيم المجموعات الداخلية في الدفاتر الجبائية من ناحية وتنوّع أصناف الدفاتر تبعا لتعدّد زوايا النظر من جهة ثانية.

لم يترك لنا القرن السابع عشر سوى دفتر واحد نتبيّن من خلاله مدى انتشار سلطة الحكام في الدواخل، إذ يضمّ بين صفحاته قائمات مفصّلة بأسماء الأماكن والعشائر الدافعة للجباية، كما يتضمّن أيضا إشارات إلى بعض المجموعات المخزنية أو التي توجد خارج مواطنها[2]. حافظت الدفاتر الجبائية في الفترات اللاحقة وحتى أواسط عهد علي باشا على تنظيمها العامّ[3]. تنتظم المجموعات الدافعة للضرائب في هذا الترتيب تقريبا وفق سير المحلة: منطقة باجة أو وطن افريقية أولا ثم بقية المقاطعات الأخرى الحضرية والعروشية الخاضعة لمحلة الصيف . ثم يلي هذه المنطقة الجبائية الكبرى مناطق الوسط فالجنوب (الجريد والأعراض).

---

[1]- الماجري؛ *العلاقة بين المحلي والمركزي* ...، مرجع مذكور، ص. 337 وما يليها.

[2]- *أ.و.ت.*؛ الدفتر عدد1، ص. 187. يشير إلى تواجد بعض المجموعات من نفزاوة في شمال البلاد.

[3]- مع تزايد في أعداد المجموعات الخاضعة للضرائب الدالة على توسع نفوذ السلطة في البلاد لا سيما في مناطق الجنوب. أنظر على سبيل المثال تفصيل عروش منطقة الأعراض في: *أ.و.ت.* الدفتر عدد 3. 1710-1711 من ص. 279 إلى ص. 301. في حين لا يتجاوز عدد الصفحات المخصصة لنفس المنطقة في الدفتر عدد 1 بعض الصفحات.

وابتداءا من عهد حسين بن علي ظهرت الدفاتر الخاصّة بالقوى العسكرية المحلية أو دفاتر المزارقية، كاشفة بذلك عن زاوية نظر إضافية لدى الحكام تجاه مجالهم أو قسم منه والمتمثل في المجالات التي توفر له السند العسكري. ومع توسّع نظام المراقبة وتشعّبه ظهرت دفاتر خاصة بالجريد في بداية عهد علي باشا[1]. ثم خضع المجال من جديد إلى إعادة هيكلة لا سيما في قسمه الشمالي وذلك في 1745-1746. وخلافا للدفاتر السابقة أصبح المجال المحيط بمدينة تونس أو ما أطلقت عليه السلطة إسم "الوطن التونسي" يتصدّر قائمات الجباية. الأمر الذي يوحي بتنامي أهمية مدينة تونس وأحوازها كنقطة انطلاق في ترتيب بقية المقاطعات المكوّنة لمجال الإيالة الداخلي.

وبعد عودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم، انفردت كامل المنطقة الشمالية للبلاد، من الوطن القبلي شرقا إلى وطن الكاف غربا مرورا بالقيروان، بدفاتر خاصّة. و ظهرت في هذه الفترة الدفاتر الخاصة بالخطايا والدوايا. وابتداء من هذا التاريخ أيضا أصبحت دفاتر الجباية العادية تتضمن في صفحتها الأولى ترتيبا للتجمّعات البشرية الخاضعة للأداءات يحمل إسم *مفاتح المجابي* وهو عبارة عن فهرسة تتضمن قائمات مفصلة ودقيقة بأسماء العروش والأماكن التي تتكون منها المقاطعة الجبائية والصفحة التي تقابلها في الدفتر[2]. أما الدفاتر الخاصّة بالدوايا والخطايا أو الضرائب غير العادية فتقديمها يتمّ بشكل مختلف، إذ يكون في شكل شبكة هندسية مخططة توجد في كلّ خانة منها مجموعة سكانية، وتسمى بـ*البرنامج*[3]. يغطي نظر السلطة في هذا الصنف من الدفاتر كامل البلاد، كما توجد مجمل المجموعات السكانية على اختلاف مواقعها الجغرافية في وضعية متساوية. وبذلك يصبح المجال عبارة عن قاعدة مسطحة تنعدم فيها التراتبية.

تكشف مختلف مستويات التنظيم الداخلي على تشعّب رؤية الحكام المجال الداخلي وهو ما يدلّ على أن مسار التوطن في الدواخل وإعلاء السيادة عليها قد بلغ في بداية القرن التاسع عشر مرحلة متطوّرة. كما أن استقرار التنظيم الذي نلاحظه في مختلف الدفاتر يقيم الدليل على استقرار الأوضاع البشرية الداخلية وكان هذا الإستقرار عاملا مهما في تيسير المراقبة الداخلية[4].

---

[1]- Henia (A.), *Le Grid*...,op.cit., p.16.

[2]- راجع الترتيب المسمى بالمفاتح في الملحق ص. 413

[3]- أدرجنا مثالا لترتيب المجموعات أو البرنامج في الملحق. ص 414

[4]- أبدى الأستاذ عبد الحميد هنية نفس التعليق بالنسبة إلى مقاطعة الجريد إذ لاحظ رتابة تنظيم المجموعات المحلية مبينا أنها تقيم الدليل على استقرار الأوضاع المحلية للمنطقة

Henia; *Le Grid*..., *op.cit.*, p. 10.

واكب مسار التوطّن مزيد من الاستقلالية عن الباب العالي. لكن ليس المقصود بابتعاد الإيالة عن الإمبراطورية العثمانية ونظمها محو كلّ ما هو عثماني وتعويضه بتنظيم آخر مستمدّ من الماضي المحلي للبلاد وبالتالي مغاير تماما للنظم العثمانية.

ج. تحوّلات التنظيم الإداري مرآة لمسار التوطّن

كرّست السلطة الحاكمة في تونس وجودها في الدواخل بأشكال متعددة:

ففي المستوى العسكري حرصت السلطة، إضافة إلى استخزان المجموعات القبلية، على تثبيت وجودها في الدواخل عبر إنشاء الحصون والمراكز الدفاعية وتعميرها بوحدات عسكرية قارة. وتعكس خارطة انبثاث أبراج المراقبة العسكرية في الدواخل هاجس التحكم في المجال وتأمينه[1]. كما مثلت المحلّة برحلاتها المنتظمة ومراحل سيرها وأماكن توقفها[2] نقط استدلال في المكان وعاملا هامّا في تحييز المجال. ففي عهد حسين بن علي بينت إحدى المراسلات الفرنسية " أنه بإمكان أي كان أن يتنقل عبر مختلف أنحاء مجال الباي دون خوف، وهذا أمر يختلف عن الوضع السائد في كلّ من مملكتي الجزائر وطرابلس حيث لا بدّ من توفر حامية لكلّ من يريد السفر في دواخلهما"[3].

وفي المستوى الاقتصادي حدث تدريجيا توطّن العناصر الوافدة من أتراك وغيرهم في الدواخل وتعاطيهم أنشطة غير عسكرية كاستغلال الأرض أو أعمال حرفية. تمّت هذه التحوّلات خاصة في

---

[1] - لاحظ خريطة الوحدات العسكرية القارة بمراكز الحراسة الداخلية والمنجزة من طرف: السلطاني العبيدي (نبيهة)؛ *القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية بين* 1756 و 1814، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1999-2000.

[2] - يشير أهالي الدواخل إلى الأماكن التي تتوقف بها المحلة بـ" الدار". أنظر ديار المحلة في الشمال والجنوب من خلال : *أ.و.ت.*؛ الصندوق 212، الملف241 ، المراسلة عدد 119 بتاريخ رجب 1269 هـ[ماي 1853] وتهم ديار المحلة على في الحدود الشمالية الغربية. أو المراسلة عدد 77، في نفس التاريخ وتهم ديار المحلة في كل من توزر وقفصة والقيروان وتونس.

[3] - *M.A.E.*, Archives diplomatiques, Dossier 3083, f. 350.

المدن وأحوازها الفلاحية ولاسيما في المنطقة الشمالية الخصبة[1]، مساهمة بدورها في ترسيخ ظاهرة الإستقرار [2] وتقريب العناصر الاجتماعية إلى بعضها وتيسير الإندماج فيما بينها.

لا تنفصل التحوّلات الترابية التي عرفتها الدواخل عن الظرفية التاريخية وما حملته من تحوّلات في مستوى الجهاز المسيرّ للبلاد والذي تكرّس خلاله مسار التباعد عن الإمبراطورية العثمانية في عدّة مستويات. تميز هذا المسار بانفراد الباي بالسلطة: ففي بداية العهد العثماني كانت البلاد تحت سلطة الباشا الذي يرتبط به جملة من بايات السناجق، ولما انتقلت السلطة إلى الدايات تواصل التنظيم الإداري وكان الأقوى من بين بايات السناجق يقود المحلة. ثم بدأ نظام السنجق بايات في التلاشي موازاة مع توسّع نفوذ المراديين على حساب المجموعات الداخلية. وتدعّم مسار الاستئثار بالحكم في العهد الحسيني وتحديدا في عهد علي باشا، لما أصبح هناك باي واحد يشرف على مقاطعات أصغر حجما (القيادات) ويرتبط به جملة من القياد العسكريين أو من أصحاب اللزم، المنتمين إلى المحليين أو إلى المماليك.

ففي المستوى السياسي توقف الباب العالي عن تعين الباشوات الذين كانوا في الأصل رمزا لارتباط الإيالة بإسطمبول. وإن تواصل إرسال الباشا حتى عهد حسين بن علي، فإنه منذ فترة مبكّرة من العهد العثماني لم يعد له، أي دور[3]. أسند اللقب سنة 1631 إلى مراد كورسو مؤسس السلالة المرادية التي حكمت البلاد حتى سنة 1702. ثم إلى ابنه حمودة الذي تحصل سنة 1655 على فرمان الباشوية. ثم اتخذ إبراهيم الشريف (1702-1705) بدوره لقب الباشا. ومن أبرز مظاهر فراغ مضمون هذا الوظيف وغياب أي دور فعلي لحامله، أن حسين بن علي طلبه من الباب العالي لابن أخيه علي سنة 1725، لما أراد إقصاءه من وراثة الحكم. وبذلك توقف إرسال الباشوات من الباب العالي نحو تونس وأصبح الأمراء الحسينيون يحملون إلى جانب لقب الباي إسم الباشا مجسمين بذلك ارتباطهم القانوني بدولة الخلافة. كما قطعت البلاد في عهد علي باشا خطوة حاسمة في هذا المسار الاستقلالي ونقصد بذلك مسار بناء ذاتية محلية عبر المزج بين التأثيرات العثمانية والتقاليد المحلية، شملت ميدانا لا يقل وزنا عن الميدان السياسي وهو القضاء.

---

[1]- تم الاستقرار في السهول المجاورة لتونس أو باجة خاصة حيث هيمن الحضر وأعوان الدولة والملاكين الكبار على أراضي أولاد مولاهم (أولاد صولة، أولاد حسن، أولاد بالليل). راجع:

العرنوني (أ.)؛ *المجموعة القبلية لأولاد مولاهم من القوة إلى التفكك من سنة* 1676 إلى سنة 1881، ش.ك.ب. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1991.ص.90.

[2]- بدأت عملية الإستقرار وامتلاك الأراضي الفلاحية بالنسبة للانكشارية منذ أواخر القرن السادس عشر ويؤكد تقرير إلياط حول وضع الايالة في بداية القرن السابع عشر هذا الواقع.

[3]- Cherif; *Pouvoir et société…*, *op. cit.*, t. 1, p. 153.

مثّل القاضي أفندي رمزا آخر من الرموز البارزة المعبرّة عن ارتباط البلاد بإسطمبول. كان منذ سنة 1574 يصل إلى تونس موفدا من طرف شيخ الإسلام بإسطمبول. لكن سرعان ما تضاءل دوره مثل بقية المؤسسات العثمانية الأخرى. إذ التجأ الحكّام منذ فترة مبكّرة إلى خدمات علماء المالكية من أهالي البلاد مثل المفتي قاسم عظوم أصيل القيروان أو محمد فتاتة إضافة إلى أولئك الذين شغلوا منصب نائب القاضي من المذهب المالكي كمحمد قشور[1]. كرّس علي باشا (1735-1756) مسار التباعد لما قام بما يمكن تسميته بـ " تونسة" مؤسسة القضاء الحنفي. إذ أصبحت خطة القاضي أفندي من نصيب قاضي حنفي يختاره الباي من ذوي الأصل التركي المستوطنين بالبلاد، أولئك الذين أصبحوا يحملون صفة الحنفية[2]. حصل هذا التطوّر، بعد أن قبلت الإمبراطورية العثمانية سنة 1745 بناءا على طلب تقدم به إليها علي باشا، بالتوقف عن إيفاد القاضي أفندي من إسطمبول[3].

وبذلك يضلّ مسار الإبتعاد عن النظم العثمانية الذي لمسنا أثاره من خلال تتبع تطوّر التنظيم الإداري للمجال، لصيقا بالتطوّر الذي عرفه جهاز الحكم المسيرّ للبلاد منذ أواخر القرن السادس عشر، وهي سيرورة التوطّن الناتجة عن التقارب الحاصل بين الحكّام والأعيان المنتمين إلى الوسط المحلي.

♦ تنظيم المجال وتدعيم المشاركة المحلية

تميز مسار بناء المجال بمشاركة فاعلين ينتمون إلى آفاق مختلفة ساهم كلّ منهم انطلاقا من موقعه واهتماماته في دعم هذا المسار. لنتأمل في البعض من الذين وصلتنا أخبارهم .

أسندت مسؤولية الإشراف الإداري في كلّ ما يتعلق بالمسائل الداخلية أي التي تخصّ إعداد الدفاتر وتوزيع الضرائب على السكان بشتى أنواعها إلى مصلحة إدارية في بلاط باردو تعرف بديوان

---

[1] - حول تطور مؤسسة القضاء الحنفي في العهد العثماني وعلاقتها بالقضاء المالكي و بالظرفية التاريخية استفدت من المقال التالي :

Bargaoui (S.), " Débats identitaires et logiques territoriales: l'administration de la justice malikite à l'époque moderne ". وهو مقال غير منشور

[2] - لمزيد الإستفادة Bargaoui (S.), "Des Turcs aux Hanafiyya...", *op. cit.*

ومن المرجح أن آخر القضاءات كتسمية لمقاطعة إدارية والذي هو قضاء جربة، قد اندثر في هذه الفترة التي دمّر فيها علي باشا نفوذ عائلة بلجلود في جربة وسمى بها قائدا.

[3] - *الكتاب الباشي* ؛ الورقة 457.

الإنشاء، وعهد بتحرير الدفاتر إلى كتّاب من أبناء البلاد[1]. كانت اللغة العربية، أي لغة أهل البلاد، هي أداة التعبير المستعملة في تحرير الدفاتر بشتى أنواعها. فكان هذا الإجراء معبّرا، عن تأقلم حكّام الإيالة مع الواقع المحلي للبلاد واعترافهم بإحدى المكوّنات الثقافية للمحكومين. كما ساهم هذا التمشّي أيضا، حسب رأينا، في التقريب بين الطرفين. حملت إلينا المصادر أسماء البعض ممن شغلوا وظيفة الإشراف الإداري على المجال الداخلي. فهذا الحاج بلحسن الوسلاتي، ينتمي إلى بيت زاوية بجبل وسلات، ذلك الفضاء الذي اشتهر في المصادر و التاريخية بمعاداة السلطة ورفض الخضوع لهيمنتها. وهنا يمكن التساؤل إلى أي حد يمكن مجاراة هذه المواقف المهيكلة للمجموعات الداخلية والمصنّفة إياها في أطر معرفية مغلقة[2]. جسّم بلحسن الوسلاتي في شخصه، مثل غيره ممن ربطوا حياتهم العملية ببلاط باردو، نقطة التقاء بين مجالات متعددة. فقد شارك انطلاقا من وظيفه ومن انتماءه المحلي في الربط بين مدينة تونس ودواخل الإيالة. و جمع بلقاسم الشوك – المتمرّد على مراد باي– قبله بين الثروة والنفوذ السياسي[3] وحظي بمكانة مماثلة لدى الحكام المراديين[4]. وهذا أيضا قاسم بن سلطانة، من أعيان مدينة باجة شغل نفس الوظيف، وكان بدوره من المقربين إلى حسين بن علي. اكتسب هذا الرجل، بفضل وجوده في البلاط أي في قلب السلطة، إشعاعا في كامل الإيالة، إذ كان حسب الصغير بن يوسف "يقضي الحاجة عويصة وسهلة من الدخلة إلى النخلة (من الشمال إلى الجنوب) يطيّح (يخفف أو يلغي) الخطايا والدوايا من الدفاتر ويأخذ المال العظيم ممن ناله ذلك من الوظائف والطرق والقيادات"[5]. كلفه حسين بن علي، عند احتماء علي باشا بالجزائر، بتعوسضه في قيادة المحلة[6]. وبذلك كان قاسم بن سلطانة وجها من وجوه السلطة ومحط شبكة متداخلة من العلاقات الرابطة بين أشخاص ذوي تأثير ومواقع متباينة، فساهم بذلك في بناء نفوذ شخصي وفي صنع الرابط الإجتماعي. ولم يتوقف دور التقريب بين الدواخل ومركز الحكم على كتبة البلاط بل امتدّ إلى ميادين أخرى.

---

[1] - Cherif (M-H.); " La déturquisation du pouvoir...", *op. cit.*, p. 192.

[2] - حول العلاقات المتينة بين جبل وسلات ومحيطه القبلي ومدينة القيروان وتونس يمكن الإستفادة من :

Bargaoui (S); "L'évolution d'un espace de médiation sociale: La zâwya Sahabiyya de Kairouan à l'époque moderne" *in Studia Islamica*, 1997/2, pp. 118-119.

[4] - يذكر مصدر أوروبي أنه كان مدينا في ثروته و جاهه لمحمد الحفصي بن حمودة باشا المرادي :

Mémoires du Sieur Lacroix , p. 168.

[5] - *المشرع* ؛ الورقة 59 ظهر.

[6] - المصدر نفسه؛ الورقة 160 ظهر.

تعترضنا شخصية الصغير داود النابلي أصيل مدينة نابل، جمع بين علم الظاهر والتصوف[1] والديبلوماسيّة. وهو ما جعله من المقربين إلى حسين بن علي.كان ملجأ المتظلمين من أهالي منطقته أي مدينة نابل والوطن القبلي عموما. كما كانت تشدّ إليه الرحال من باقي أنحاء البلاد إذ " اشتهر الصغير داود في بلاد القبلة عند الخاص والعام فمن أصابه ظلم أو ما يكرهه قريبا أو بعيدا سافر إلى الشيخ الصغير داود سواء كان في نابل أو في باردو عند الأمير حسين وشكوا إليه حالهم فتقضى حوائجهم فهرعت إليه الناس من نابل إلى الجريد"[2]وممن لعب نفس الدور، وكان له إشعاع مماثل القاضي علي شعيب أصيل مدينة باجة. يرافق الباي حسين في تطوافه بالبلاد على رأس المحلة بصفته قاضي المحلة وقاضي باردو. وبالتالي يجب أن نعتبر أنه معروف عند أهالي الدواخل. فكان مجال تأثيره بحجم المجال الذي تجول فيه المحلة إذ كانت " تلتقي عنده في باجة أصحاب الشكاوي جبال وبحيرات"، كما أن "جميع أعراش الجبالية يعرفونه" [3]. ويمكن اعتباره عامل ربط بين المناطق الجبلية ومدينة باجة وبالتالي بالسلطة.

تواصلت في عهد علي باشا ومن جاء بعده سيرورة صعود المحليين واندماجهم في جهاز القرار السياسي سواء كنّا في مستوى مدينة تونس أو في مستوى الجهات. مثّل اعتماد علي باشا أكثر فأكثر على الأعيان المحليين في المناصب القضائية والإدارية من خارج مدينة تونس والمدن الكبرى التي ساندت حسين بن علي مثل القيروان أبرز ملامح سياسته. فعلى المستوى المركزي ظلت وظيفة رئيس الكتبة أو الباش كاتب أي المشرف على تنظيم مداخيل البلاد من الجباية وحصّة كل مجموعة من نصيب المحليين. فهذا عبد اللطيف الوسلاتي أصيل ، كان من بين المساندين الأوائل لعلي باشا لما حلّ في سنة 1728 لاجئا بجبل وسلات[4].

كما أصبح القاضي محمد سعادة أصيل المنستير من المقربين إلى علي باشا، وأصبح حسب تعبير الصغير بن يوسف "في عنق الباشا كالقلادة"[5]. وضمن التوجه نفسه، عينّ الباي في إمامة جامع الزيتونة فقيها من الكاف[6]. و بين 1735 و1739 عهد علي باشا إلى فقيه من دريد بالإشراف على الزاوية الصحابية في القيروان و سمّى خلفاله شخصا آخر من البدو أيضا[1].

---

[1] - كان "شيخا مرب للطلبة في الظاهر والباطن ". *الذيل*، ص. 236.

[2] - *المشرع*؛ ص. 51. *الذيل*؛ ص. 237.

[3] - المشرع ؛ ص. 54.

[4] - حول هذه الشخصيات راجع، *المشرع*؛ الورقة 119.

[5] - *المشرع*؛ الورقة 57.

[6] - وهو ما أحدث استياء جانب من أهل مدينة تونس لا سيما الأشراف. لقد كانت الكاف من المدن التي ساندت علي باشا منذ سنة 1728 في الثورة ضد عمه وهو ما جعلها تتعرض إلى سوء المعاملة من طرف حسين بن علي

كما ازداد عدد الوكلاء أي من ينوبون الباي في إدارة ممتلكاته في الدواخل. فهذا الفقيه محمد الخياطي، بات من كبار الأثرياء في عهد علي باشا وشمل مجال نشاطه جهات عديدة[2]. شغل وظيفة وكيل الطعام (الحبوب) من سنة 1150 هـ (1738–1738) إلى سنة 1161 (1747-1748) كما كان في ذات الفترة وكيل السمن[3]. أضيفت إليه سنة 1153 (1740-1741) مهمة جمع الزيت من مناطق عديدة في البلاد مثل قفصة وزغوان وسليمان[4]. وفي سنة 1745 أصبح وكيلا للزيت في الشمال (زغوان، الوطن القبلي...)[5]. نجده سنة 1748–1749 يساهم في مزايدات لزمة عشر زغوان والقرى الأندلسية بالوطن القبلي[6]. وفي الوسط أصبح الحاج أحمد الشوك أصيل وسلات في عهد علي باشا قائدا على القيروان ووطنها[7].

وفي منطقة الساحل قضى علي باشا على نفوذ عائلة السبعي المساندة لحسين بن علي والتي كانت، تشرف في عهده إداريا وجبائيا على المنطقة، وعوضها بحلفائه من عائلة بن خضر ذات الأصل الكورغلي من جمال. وامتدّ نفوذ هذه العائلة إضافة إلى مناطق سوسة والمنستير إلى الجنوب الغربي، الجريد وقفصة وحتى جربة بعد قضاء علي باشا على عائلة بلجلود[8]. وشهدت جهة باجة في هذه الفترة بروز عائلة بن ساسي[9] التي بلغت أوج مجدها في عهد علي باشا عندما أصبح البعض من أفرادها من كبار القياد واللزامة في باجة وتبرسق وعديد المناطق الشمالية، كما كانوا يشرفون على جمع الضرائب من سكان المناطق السهلية و الجبلية[10]. وكلفهم علي باشا في 1742 بالإشراف على بناء تحصينات طبرقة وردم الممرّ الفاصل بين الصخرة واليابسة. تشير الدفاتر إلى

من ذلك مثلا التخريب الذي تعرضت له تحصيناتها.قد تكون مساندة الكاف لعلي باشا مأتاها وجود الشنانفة بها الذين هم أقربائه من جهة الأم.

1 - من عرش القواسم Bargaoui (S); “ L’évolution d’un espace de médiation sociale..” *op. cit.*, p. 119.

2 - *المشرع*؛ الورقة 98.

3 - *أ و ت* ؛ الدفتر 57، ص. 5.

4 - *أ و ت*؛ الدفتر عدد 1762.

5 - *نفسه* ؛ الدفتر عدد 57، ص. 16.

6 - *أ و ت* ؛ الدفتر عدد 4، ص. 12.

7 - *نفسه* ؛ الدفتر عدد 60 لسنة 1162 [1749 – 1748].

8 - *المشرع*؛ الورقة 178. *أ و ت* ؛ الدفتر 1762؛ ص. 64.

9 - إذ نجدهم يستلزمون هناشر البايليك في سهول مجردة العليا و يقومون بعملية المشترى لفائدته :

Cherif; *Pouvoir et société...*, *op. cit.*, t. 1, p. 285.

10 - *المشرع*؛ الورقة 105؛ كان إبراهيم بن ساسي قايدا على وطن باجة وتبرسق على امتداد فترة علي باشا .

أ و ت ، الدفاتر عدد، 48 لسنة 1746/1745، الدفتر 65 لسنة 1751/1750، الدفتر 84 لسنة 1756/1755.

القايد إبراهيم بن ساسي بلفظ "ولدنا" تعبيرا عن ولاء الموظف وقربه من السلطة. وتواصل وجود العائلة في المنطقة حتى بعد انتهاء حكم علي باشا[1].

أسندت للعائلات المحلية مسؤولية التسيير الإقتصادي والسياسي في الجهات الداخلية مساهمة بذلك في توحيد المجال وفي دعم هيمنة سلطة الباي على الدواخل. وكما هو واضح ضم صنف المحليين عندنا من هم كراغلة أي من هم في الأصل من أبناء الأتراك الذين تزوّجوا واستقروا بالبلاد مثل البايات أنفسهم، أو العائلات المنتمية إلى الوسط المحلي، أو المماليك ذوي النشأة المحلية. لقد ارتبطت تلك السيرورة كما هو واضح بفئات ذات منابت اجتماعية وجغرافية وانتماءات ثقافية متنوعة، جمع بينها الارتباط بالبلاد. ساهمت كل منها حسب مواقعها ووظائفها عبر ولائها للحكام في توحيد الدواخل عبر إقامة شبكة من العلاقات بين أصناف اجتماعية ومجالات جغرافية متعددة. تبنى أولئك الفاعلون الذين سميناهم بـ "المحليين" ، سياسة حكام البلاد واستبطنوا مطامحهم وهواجسهم، ولكن بقوا حاملين في ذاتهم لثقافة الوسط المحلي فظلوا بذلك منشدّين، بحكم وظائفهم أو انتمائهم المحلي، إلى عالم الإيالة فكانوا مثل حكام البلاد شخصيات ذات انتماءات متعدّدة، وعامل اندماج، إذ كانوا الصلة بين العناصر الأهلية المنتمية إلى الوسط المحلي والسلطة.

بدأ التقارب بين الفئات العثمانية والعناصر الأهلية،منذ أواخر القرن السادس عشر وازدادت وضوحا خلال القرن الموالي لما فتح حكّام البلاد، الذين سماهم أحد الباحثين بـ"النخب العثمانية المستوطنة بالبلاد" أو "النخب العثمانية-المحلية"[2]، أبواب المشاركة أمام العناصر الوجيهة من الأهالي وأشركوهم في عملية بناء المجال، ومع تعمق التقارب بين الفئتين تحولت الفئة الحاكمة المذكورة سابقا إلى نخبة "محلية–عثمانية". وهو مسار لا يهمّ البلاد التونسية فحسب بل عديد

---

[1] - حيث نعثر سنة 1757 على إسم القايد حسين بن ساسي. *نفس المصدر* ؛ الدفتر 86.

[2] - "Ottoman- local elites" كما يقول

Toledano (R. Ehud); "The Emergence of Ottoman – Local Elites (1700 – 1900): A Framwork for Research" , In *Middle Eastern Politics and Ideas: a History from within*, ed. Ilan Pappé and Moshe Ma'oz, London- New York, 1997, pp. 145-162.

وهذه الفئة الناتجة عن الاندماج بين العثمانيين ومختلف الفئات الأخرى بالبلاد لقبها سامي البرقاوي بـcréoles أي المهجنون لا بالمعنى البيولوجي فحسب بل بالمعنى الثقافي. و ذلك اعتمادا على سيرورة مشابهة عرفتها المستعمرات الإسبانية بأمريكا اللاتينية حيث ساهمت العناصر الإيبرية المحلية عن طريق التوطن وإدماج المحليين في بناء كيانات سياسية محلية:

Bargaoui (S.); « Des Turcs aux Hanafiyya… », *op. cit.*, pp. 20-21.

الولايات العثمانية الأخرى[1]. مكننا تتبع هذه السيرورة من فهم أبعاد التحويرات الإدارية وذلك عبر تنزيلها في إطار تاريخي أشمل، وهو مسار التحول من العثمنة نحو "المحلية" أو نحو التوطن "localisation" التي عرفته مختلف فئات المجتمع منذ أواخر القرن السادس عشر.

كان هاجس السلطة على امتداد الفترة العثمانية الحصول على الموارد المادية اللازمة لسير المؤسسات المتحكمة في البلاد، ولم يكن التنظيم الداخلي أي تقسيم البلاد إلى تجمّعات حضرية وأخرى قبلية يعرقل هذه العملية. كما تكشف مرونة التعامل مع المجموعات الداخلية عن عمق معرفة السلطة بالبلاد وإلمامها الدقيق بالتجمّعات السكانية وأماكن إقامتها. وإذا كان قسم من القيادات حاملا لمدلول اثني فلا يعني ذلك ضعف المراقبة، كما لا يعنى أيضا انغلاق المجموعات على نفسها، أو علامة على الفوضى وعدم الاستقرار كما أقرّت بذلك عديد الدراسات. لقد أصبح إسم العرش في هذه الفترة علامة استدلال في المكان لا أكثر إذ بات يدلّ في الآن نفسه على المجموعة وعلى مكان إقامتها.

يؤشّر تعميم القيادة أي توحيد التنظيم الداخلي وما تبعه من تطويق للفوذ المحلي على حصول ثلاث تحوّلات متزامنة وذات معنى عميق بالنسبة إلى البناء الترابي: فهو يدلّ أولا على تدعّم مسار استقرار المجموعات الداخلية. إذ ارتبط وظيف القايد بوضوح معالم المجالات الداخلية الناتج عن الاستقرار. ويتضمن ثانيا دلالات سياسية فهو علامة على تكريس سيرورة المركزة وعلى بناء سيادة الدولة في دواخل البلاد. فقد باتت السلطة قادرة على تقسيم المجال وتجزئته إلى وحدات صغيرة ووضعها تحت إشراف قياد معينين من طرفها وتحت مراقبتها، فارضة بذلك حضورها المستمرّ ومراقبتها على الأشخاص وعلى التراب. وثالثا يقيم هذا التطوّر الدليل على الإضمحلال النهائي للهياكل الممثلة للإمبراطورية العثمانية المذكورة سابقا (أي السناجق) وتكريس ابتعاد الإيالة عن نظم الإمبراطورية وشقّ طريقها في إدارة شؤونها الداخلية باستقلالية عنها. وقد شمل هذا التوجّه أي تكريس السيادة على المجال، علاقة السلطة بالمناطق الحدودية البرية والبحرية.

---

[1] - حول تكوّن النخب "المحلية – العثمانية" في الولايات العثمانية المشرقية في كل من فلسطين ودمشق والموصل وبغداد. راجع.

Raymond (A.) ; "les provinces arabes (XVIè- XVIIIè siècle), *in Histoire de l'Empire Ottoman*, sous la direction de R. Mantran, Paris – Fayard, 1989, p. 378 et suivantes.

الفصل الثالث : من الحدود العثمانيّة إلى حدود سيادة تونس

لم تتوقف أعمال التحييز التي قامت بها السلطة الحاكمة في تونس وتشديد المراقبة على المجال الداخلي فحسب، فقد امتدّ هاجس بسط السيادة لديها إلى "الحدود" في شكليها، البري والمائي، والفاصلة بينها وبين القوى الخارجية. فبالتزامن مع عمليات التحييز الداخلية بلور الحكام جملة من الإستراتيجيات لحماية حدود الإيالة وبسط مراقبة استثنائية عليها. عندما نتحدث عن استراتجية فإننا نقصد بها الفعل الواعي والرامي إلى تحقيق هدف معيّن، والهدف الذي يمكن تحسسه من خلال تطور العلاقة بين السلطة في تونس وحدود الإيالة هو سياسة واضحة تنحو باتجاه خلق وضع حدودي يكرس استقلالية الإيالة ويقطع في الآن نفسه مع الممارسات الحفصية. لنتأمل في البداية وضع الحدود البرّية.

1. تدعيم الإستقلالية تجاه الإيالتين المجاورتين

أ- واد سراط : الحدّ والرهانات

انحصر استعمال مصطلحي "الحد" أو"الحدادة" في المصادر المحلية و مصطلح frontière في المصادر الأجنبية بشكل استثنائي بعنصر "طبيعي" عمّدته اتفاقية 1628 حدّا جبائيا وبشريا وبالتالي أعطته مدلولا سياسيا هو واد سراط[1].

يرد لفظ الحدّ مجرّدا، "الحدادة"، أو مضافا مثل "الحدادة المعلومة"[2]، كما أن مجرد ذكر إسم "سراط" يؤدي في الغالب معنى الحدّ بين الإيالتين. وبالتالي فإن تجاوزه يحمل معنى التهديد والتعدّي على سيادة الحكام. ففي سنة 1735 يقول بن يوسف "وصلت الجزيرية سراط طالبة مدينة تونس"[3]. أما بوعزيز شيخ الحنانشة الخائف من بطش علي باشا فقد كان " لا يقرب بالنزول واد سراط"[4]. يرتبط إسم سرّاط مباشرة بمدينة تونس أي بسيادة البايات الترابية، وتكمن أهمية هذا الموقع بالنسبة إلى السلطة في وجود خطر مزدوج: النظام العسكري الجزائري و الحنانشة.

---

[1] ـ يضيف بن يوسف إلى حدّ واد سراط حدا آخر في الشمال هو "عيون التوامى"، وهو آخر نقطة تصل إليها المحلة الجبائية الصيفية. *المشرع* ؛ الورقة 12 ظهر.

[2] ـ *المؤنس*؛ ص. 271 .

[3] ـ *المشرع*؛ الورقة 64 وجه.

[4] ـ *نفس المصدر*؛ الورقة 86 ظهر.

شكّلت مدينة الجزائر أو قسنطينة ملجأ للمتمردين على السلطة في تونس أو نصيرا للراغبين في الوصول إليها منذ العهد المرادي. وتقدم عندها جيوش الجزائر نصرة لهذا الطرف أو ذاك. لذلك تكرّر تدخل عسكر الجزائر في إيالة تونس، مخلفا في كل مرّة آثارا سلبيّة وعميقة في نفوس الأهالي وأصحاب السلطة [1]. ومثلت الحروب بين الإيالتين فرصة تستغلها مجموعات الحنانشة للنهب وجمع الغنائم لا سيما في المنطقة المجاورة لهم أي بلاد افريقية. لذلك لم يتوقف تحريضهم لأتراك الجزائر على غزو تونس حتى القرن التاسع عشر [2].

لنشر أولا أنه بالرغم من أهميتهم العددية ومواقفهم الممانعة للهيمنة التركية العثمانية، لم يعد الحنانشة، مثلهم في ذلك مثل بقية المجموعات القبلية الأخرى، قادرين على الدخول في مواجهات مباشرة مع القوة العسكرية بتونس. وقد بان ضعفهم بشكل واضح لما تدخلوا سنة 1684 لفائدة علي باي بن مراد المتمرّد على أخيه محمد [3]. لكنهم مثلوا، بالرغم من ذلك، مصدر إزعاج للحكم في تونس بسبب ما كانوا يقومون به من حين إلى آخر من أعمال إغارية على المناطق المتاخمة لهم والتي أصبحت منذ 1628 تابعة لتونس [4].

كما مثلوا حلقة توازن بين تونس والجزائر، فكان انخراطهم إلى هذا الطرف أو ذاك تعقبه تأثيرات حاسمة على سير الأحداث وعلى السلطة في تونس [5]. لقد كان المتمرّدون يحرصون على كسب ولاء الحنانشة قبل العبور إلى مدينة الجزائر أو عند عودتهم منها إلى تونس. فقد انضم الحنانشة إلى مراد الثالث (كانوا أخواله) في حربه ضد قسنطينة سنة1702 [6] وساهموا في انتصاره . وكان انسحابهم من المعارك وما نتج عنه من انسحاب مجموعات قبلية أخرى مثل دريد من الأسباب

---

[1] - أنظر جدول الحروب بين الإيالتين في الملحق. قد أشار الباحث سامي البرقاوي إلى هذه الظاهرة التي قد تجد تفسيرها حسب رأيه في الهيمنة الجزائرية على تونس منذ نشأة الإيالة في القرن السادس عشر

Bargaoui(S) ; "L"historiographie tunisienne..", *op. cit.*, p. 9.

[2] - يذكر بن أبي الضياف أن شيخ الحنانشة اشتكى إلى باي قسنطينة من "أن أكثر الحي استوطنوا تونس" *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 21.

[3] - دارت الحرب بين سلطان بن نصر صهر علي باي وفرسان الحنانشة والشابية من جهة وجيوش محمد باي من جهة ثانية وكانت الهزيمة من نصيب الحنانشة و إذ قتل شيخهم سلطان المذكور في هذه المعركة. *المؤنس*؛ ص. 263.

[4] - *المؤنس*، ص. 236.

[5] - Saint-Gervais ; *Mémoires Historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis, avec des reflexions sur la conduite d'un consul et un détail du commerce,* Paris, 1736, p. 131.

[6] - Feraud; "Les Harrars..." , *op. cit.,* p. 211.

الهامة التي ساهمت في تقهقر عسكر الجزائر في سبتمبر 1705[1]. وإن ارتبط الحدّ في هذه النقطة من الإيالة بواد سرّاط فإن الموقع الذي شكل الرّهان الحقيقي للتنافس بين الإيالتين قد مثلته مدينة الكاف.

جسمت مدينة الكاف محور المنطقة الحدودية، والمركز الدفاعي المتقدم الذي يحمي مدينة تونس من الغزو الجزائري وهذا ما يفسّر الإهتمام المتزايد بها من طرف السلطة العثمانية في تونس التي بدا مصيرها أحيانا رهين هذا المكان. تمثّل الكاف، بعد واد سراط العقبة الوحيدة في طريق الغزاة من عسكر الجزائر للتقدم نحو تونس. وكان سقوط المدينة إنذارا سيئا للسلطة في تونس[2]، ومصدر قلق الأهالي المستقرين في المدن والقرى والأرياف بالمنطقة الواقعة بين هذه المدينة الحدودية وتونس[3]. تدعّمت مكانة الكاف مع أهمية الخطر الخارجي الذي يهدّد البلاد من جهة سراط. وتحوّلت إلى نقطة استراتيجية في مراقبة الحدود نعتت في العديد من المصادر الأجنبية ببوّابة المملكة[4].كما تكاد تكون النقطة الوحيدة تقريبا التي تشير إليها تلك المصادر بعبارة الحدّ أو frontière[5] إذ جسمت في نظر أصحابها معنى المواجهة والحرب بين تونس والجزائر. تتفق هذه الملاحظات مع ما نجده في المصادر المحلية التي رأت في مدينة الكاف الموقع الحدودي الوحيد الذي يمثّل الحاجز بين الإيالتين مؤكّدة على حصانتها ومتانة أسوارها وأهمية إمكانياتها الدفاعية من حيث عدد الحامية والمدافع والذخيرة والمؤن[6] . يقول صاحب *المؤنس* "الأخبار التي تصل إلينا عن حصانة الكاف شيء يحير العقل في توهمه وأنه جاء كالغصّة في حلق البلاد وكاد أن يكون عمالة مستقلة ولا أقول كاد ومن الناس من يقول يعجز عنه جميع العسكرين وهو كالحاجز بين

---

[1] - *نفس المرجع*؛ ص. 211.

[2] - " كانوا يرون أنه إذا طال أمره (أي قلعة الكاف) تكثر الفتن ويخرب الوطن". *المؤنس*؛ ص.272.

[3] - ظلت السلطة المركزية حتى سنة 1864 تخشى احتماء المعارضين بها. يذكر بن أبي الضياف أن محمد الصادق باي خشي احتماء علي بن غذاهم بالكاف فأسرع بارسال صالح بن محمد كاهية إليها لحمايتها من المتمردين.

[4]- تتردد في العديد من المصادر الإخبارية وصف الكاف بـ " la clé du royaume de Tunis" وغالبا ما يرد ذكرها مصحوبة بلفظة frontière أو limite التي تفيد معنى الحدّ أي المركز الموجود في المواجهة. راجع على سبيل المثال

Lacroix (Le sieur); *Mémoires...,op.cit.*, p. 18.

" Récit d'un voyage de Tunis au Kef exécuté en 1741 par Le Sr Gabriel Dupont ", .p. 256.

Peysonnel et Desfontaine , *Voyages…, op. c it.,* t. 1, p. 122.

[5] -يتضمن مصطلح frontière في المصادر الأوروبية السابقة للقرن التاسع عشر معنى المواجهة والحرب.

[6] - حول أهمية المؤن والذخيرة بالكاف يراجع: *الحلل* ، ج. 2، ص. 707.

الوطنين"[1]. ولعل أعمق ما يعبّر عن هذا الهاجس ما ذكره بن يوسف عن موقف مصطفى بن متيشة تجاه عزم علي باشا على تسخير إمكانيات عسكرية إضافية بقصد الزيادة في تحصينات الكاف قائلا: " لا تجعل ملكك معلقا على الكاف التي هي قرية من القرى إن أخذوه (يقصد بهم عسكر الجزائر) كان لهم ما وراءها وسقطت هيبتك من أعينهم وأعين جنودهم" [2]. لهذه الأسباب شكّلت منطقة واد سراط مصدر قلق بالنسبة إلى حكّام تونس الذين حرصوا على تطوير سياسات دفاعيّة لحماية حدودهم الترابية مع إيالة الجزائر.

ب- استراتيجيات حماية "الحدود"

تراوحت السياسات الدفاعية التي اعتمدتها السلطة في تونس تجاه عسكر الجزائر والحنانشة بين الديبلوماسية والعنف وبالخصوص حماية الموقع الحدودي الذي مثلته مدينة الكاف.

♦ تحييد الحنانشة: بين المهادنة والأعمال الانتقامية

- **سياسة المهادنة**: تمثلت هذه السياسة في سعي حكام تونس إلى كسب ولاء مشايخ الحنانشة إلى جانبهم أو على الأقلّ ،منع إمكانية التحالف بينهم وبين عسكر الجزائر. واتخذت هذه السياسة عدة أوجه منها:

+ إدماج بعض الحنانشة في الجهاز العسكري المحلي. دشّن هذه السياسة المراديون وتمثلت العملية في إدماج عناصر من الحنانشة في الوحدات العسكرية المحلية. فقد عمد المراديون منذ فترة مبكرة إلى استخدام العديد من الحنانشة كمجموعات مخزنية ترافق المحلّة الجبائية. ومن المرجح أن هذه العملية كانت تعويضا لما فقدته المجموعات من نفوذ وموارد كانت تتمتع بها منذ العهد الحفصي[3].

+ علاقات المصاهرة: يلعب الزواج أحيانا وظيفة سياسية. فقد تزوج علي باي بن مراد بنت سلطان بن نصر الحناشي. ويبدو أن حسين بن علي حاول بدوره محاباة شيخ الحنانشة بوعزيز بن نصر طالبا تزويج أولاده من بنات الحنانشة لكن مطلبه قوبل بالرفض[4].كما تودد كلّ من علي باشا وابنه

---

[1]- *المؤنس* ص. 271 –272 . أنظر كذلك موقف بن يوسف لما رأى الجزائريون الكاف.

[2]- *المشرع*، الورقة 91 ظهر.

[3]- *أ.و.ت*. يبين الدفتر رقم 1. أن محلة الصيف كانت ترافقها وحدات مزارقية تتكون من فرسان الحنانشة و هم " حنانشة الشيخ سلطان " وفي سنة 1711 نعثر على أسماء مزارقية الحنانشة التابعين لبوعزيز . إضافة إلى وجودهم ضمن قائمات الصبايحية العرب المنظمين على نمط الصبايحية الترك إذ نجد مثلا " دار علي الحناشي من التوانسية " نفس المصدر . الدفتر عدد 3.

[4] - ذكر ذلك فيرو في دراسته عن الحرار: Feraud ; "Les Harrars …", *op. cit.*, *R. A.* n° 105, p. 229.

يونس إلى مشايخ الحنانشة أثناء عودتهما مع عسكر الجزائر سنة 1735 بقصد الحصول على معاضدتهم فصاهرا أولاد عمار والشيخ بوعزيز بن نصر.

+ تقديم الهدايا زمن السلم. كان أعيان الحنانشة يتحصّلون حتى أواخر القرن الثامن عشر مثل حكام الجزائر على عوائد وإحسانات وهي عبارة عن مواد متنوعة كالسروج المطرزة والكساوي الثمينة[1]. تذكر إحدى المصادر الجزائرية العائدة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر أنّ " شيخ الحنانشة كان له شأن عظيم له سناجق وطبول ويلبس قفطان وأما سيرته مع سلطان تونس كانت بينهما الهدايا العظيمة والمودات الكثيرة"[2].

- **سياسة العنف**: يبرز التوجه العنيف عند تقوي الحكم المركزي في تونس أو عندما تكون علاقاته عادية بحكام الجزائر. فقد تحالف حسين بن علي سنة 1724 مع باي قسنطينة منزلين الهزيمة بشيخ الحنانشة بوعزيز بن نصر[3]. وبلغت السياسة الانتقامية أوجها في عهد علي باشا، لما عمد إلى التنكيل بالمتحالفين مع عمّه حسين بن علي أثناء الحرب بين 1735 و 1740، واستدراج أصهاره مشايخ أولاد عمار إلى قصر باردو حيث تم قتلهم[4]. وبعد فترة قصيرة لقي بوعزيز صهر يونس باي نفس المصير[5]. وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر استغلّ البايات الحسينيون الانقسامات والتنافس بين العشائر المكوّنة للحنانشة لتأليب بعضها ضد البعض الآخر. فقد نجح حسين بن علي مثلا في سنة 1731 ولفترة زمنية قصيرة في إزاحة بوعزيز عن مشيخة الحنانشة وتعويضه بمشايخ آخرين من أولاد نصر وذلك بعد أن ربط علاقات مع الفصائل القبلية المعادية للشيخ الذكور[6].

---

[1] - *أ. و. ت*، الدفتر عدد 100.

[2] - النقاد (محمد الطاهر بن أحمد)؛ *ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير قسنطينة*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 232، الورقة 17وجه.

[3] - Cherif (M.H.); *Pouvoir et société*..., t.2, p. 135.

[4] - *المشرع* ؛ الورقة 74.

[5] - *المشرع*؛ الصفحات 85 – 88. من الملفت للانتباه أن انتقام علي باشا من رؤساء الحنانشة لم يؤثر على سير العلاقات بين تونس الجزائر. هل تمت العملية بالتواطؤ بين الطرفين أم أن حكام الجزائر أنفسهم كانوا هم بدورهم يرغبون في إضعاف تلك المجموعات القوي الممانعة للهيمنة السياسية التركية.

[6] - حول استغلال حسين بن علي للانشقاقات في صلب فصائل الحنانشة راجع :

Cherif (M.H.); *Pouvoir et société*..., *op. cit.*, t. 1, p. 138 et suivantes.

شكّلت مدينة الكاف الرهان الحقيقي بين الإيالتين[1]، باعتباره المركز الحضري الذي أريد من وراء بعثه وتحصينة، أن يكون له دور الحدّ.

♦ الكاف: تدعيم الدور الإستراتيجي

حرص حكام الإيالة على كسب ولاء سكان الكاف وقلعتها والمحافظة باستمرار على وفاءها للماسكين بالحكم في تونس. ففي بداية الحرب المرادية انحازت المدينة إلى محمد باي. لكن هذا الموقف لم يمنع علي باي المنتصر على أخيه حالما تولّى السلطة سنة 1681 من الارتحال إليها والتودّد إلى أهلها وحاميتها. تفقد قلعتها، أو حصارها حسب تعبير ابن أبي دينار، و" أحاط خبره بما فيه من أوّله إلى آخره وأنعم على من به بإحسانه ولسانه"[2]، وأعاد شحنها بالأسلحة. وزاد علي باي في تمتين صلاته بالمدينة بالزواج من أهلها ومدّد إقامته بها ما يزيد عن الشهر. وكأن المدينة أصبحت بمثابة المركز الثاني للأمير المرادي. بان أثر هذه المعاملة بوضوح بعد بضع سنوات من هذا التاريخ لما فتحت له المدينة أبوابها عندما قامت الحرب من جديد بينه وبين أخيه محمد باي المدعوم بعسكر الجزائر[3]. فتح سقوط الكاف في هذه المناسبة المجال أمام مرور عسكر الجزائر إلى داخل الإيالة والوصول إلى مدينة تونس. وكان خراب تحصيناتها من العوامل التي سهلت على عساكر الجزائر في الفترات اللاحقة الوصول إلى تونس وفرض شروطهم على حكامها مثلما حصل سنة 1694[4].

أقام إبراهيم الشريف (1702-1705) من جديد حصون الكاف استعدادا لمواجهة داي الجزائر لكن انهزامه سنة 1705 عرض الموقع مرة أخرى للسقوط في يد أعدائه وزحفهم نحو تونس. انقلبت العلاقة بين تونس ومدينة الكاف في عهد حسين بن علي الذي أمر، على عكس من سبقه ومن جاء بعده "بتهديم البرج وإفراغه من السلاح وتركه خاليا بلاقع"[5]. وهو أمر يثير التساؤل خصوصا وأن

---

[1] - لقد أشار المؤرخ دانيال نوردمان في بحثه حول تكون مفهوم الحدود في بلاد المغرب خلال القرن التاسع عشر، أن المدن مثل الكاف أو تلمسان أو وجدة، بحكم نفوذها المتعدد الأوجه على الفضاء المحيط بها هي في الحقيقة التي أعطت للمنطقة الحدودية عمقها ووزنها التاريخي، مضيفا أن الأودية التي تذكرها الاتفاقيات مثل ملوية أو سراط لم تكن سوى حدودا ثانوية. لمزيد الإستفادة يراجع:

Nordman (D.) ; *La Notion de frontière en Afrique du Nord...*, *op.cit.*, p.105.

[2] - حول زيارة علي باي إلى الكاف: *المؤنس* ؛ ص.287.

[3] - ولم تستطع عساكر الجزائر التي قدمت في هذه الفترة لنجدة محمد باي الاستيلاء على قلعة الكاف إلا بعناء شديد. *الحلل* ؛ ج. 2، ص. 589.

[4] - *الحلل* ؛ج.2، ص. 566 وما يليها.

[5] - انتقاما منه لموالاتها لعلي باشا المتمرد عليه سنه 1728. *المشرع*، الورقة 29.

الباي كان واعيا بوظيفة المدينة الدفاعية لا سيما وأنه كان شاهدا على ما حصل لإبراهيم الشريف لما سقطت بأيدي عسكر الجزائرسنة 1705[1]. وكان ضعف الإمكانيات الدفاعية للمدينة من العوامل التي سهلت على علي الباشا العائد سنة 1735 مصحوبا بعسكر الجزائر من الوصول إلى تونس والاستيلاء على السلطة. لقد أدرك علي باشا أهمية الموقع الإستراتيجية ودوره في حماية تونس والسلطة، الأمر الذي دفعه، رغم أوامر الجزائر القاضية بعدم إقامة تحصينات في المنطقة الحدودية، إلى إعادة بناء قلعة الكاف وإقامة أسوار تحيط بالمدينة[2]. ويمكن اعتبار الزيارة التي قام بها علي باشا لتفقد أسوار الكاف[3]، وهي زيارة تذكرنا بتلك التي قام بها علي باي بن مراد قبله، دليلا على أهمية الموقع استراتيجيا وسياسيا بالنسبة لسيادة حكام البلاد. وفي سنة 1746 صمدت حصون الكاف أمام عسكر الجزائر الذي قدم لإعادة تنصيب أبناء حسين بن علي في الحكم. ولما حاصرت عساكر الجزائر سنة 1756 وللمرّة الثانية في عهد علي باشا المدينة " كان بالسور سبعة أبراج كل واحد به ستّة مدافع دون السور الذي أداره علي باشا بالمصلى"[4]. ورغم أهمية التحصينات نجح عسكر الجزائر في هذا التاريخ في اجتياح المدينة وتدمير أبراجها والاستيلاء على قلعتها[5]. وتمكّن من الوصول إلى مدينة تونس التي لقيت نفس المصير، إذ عبث عسكر الجزائر بقصور البايات ونهبوها وشملت اعتداءاتهم الأهالي وممتلكاتهم. وخلفت الواقعة آثارا سيّئة في أذهان الأهالي من سكان العاصمة والمناطق التي شملها الزحف[6]. فمدينة الكاف كانت الموقع الدفاعي الذي يحمي البلاد وكذلك السلطة، إذ كان سقوطها يعقبه مباشرة اجتياح تونس قلب الحكم ورمز سيادة البايات. خلافا لعلاقتها مع الجزائر كانت علاقات تونس بإيالة طرابلس سلمية.

ج- الحدّ مع إيالة طرابلس: دور القبائل الصحراوية

يعود غياب منازعات بين الإيالتين حسب رأينا لسببين: تشابه طبيعة الحكم بين الإيالتين من ناحية، وتواضع القوّة العسكرية لحكّام طرابلس من ناحية ثانية. ومن المرجح أن الظروف الطبيعية، غلبة

---

[1]- إذ كان كاهيته ومرافقه في هذه الحرب.

[2] - فقد أمر العملة حسب بن يوسف "أن يدوروا سورا لقرية الكاف يدور عليها يقيها من العدوّ إذا أرادها". *نفس المصدر*؛ ص.21.

[3] - *المشرع*؛ الورقة 95 ظهر.

[4] - *نفس المصدر* .ص. 124.

[5] - من المرجح أن هذا الاجتياح عائد إلى"خيانة"عسكر الترك الذين بالأبراج و الذين كانوا غاضبين على سياسة علي باشا العنيفة ضد الأتراك.

[6] - يذكر حمدان خوجة أنه أن عسكر الجزائر اقترف جرائم فضيعة في حرب 1756.

Khodja (H); *Le miroir*, Sindbad, 1985, p. 141.

الطابع الصحراوي على المنطقة ونمط العيش المتنقل لدى المجموعات الصحراوية كورغمّة جعل عملية التحييز والمراقبة السياسية في هذه الربوع تأخذ طابعا مميزا بالمقارنة مع المنطقة الحدودية الغربية.

ظلت سيطرة حكام تونس في هذه المنطقة حتى أواسط القرن السابع عشر بدرجة أولى ساحلية. فقد انتصبت أولى المراكز العسكريّة بكلّ من جربة وقابس والبيبان. ويتجلى هذا الوضع بوضوح تامّ من خلال الدفتر الجبائي العائد إلى سنة 1676[1]. ولم يظهر إسم وطن الأعراض ومعه جملة المجموعات البشرية التابعة له والخاضعة للسلطة في تونس إلا في بداية القرن الثامن عشر[2]. امتدت سلطة حكام تونس تدريجيا على المناطق الداخلية لا سيما بعد الإجتياح الذي قام به حمودة باشا المرادي الذي نسف حصون الحامّة واجتاح جبل مطماطة وركز بها مراقبة عسكرية دائمة من عسكر الترك. و بذلك انفتح أمام الحكام باب السيطرة على الجنوب الشرقي. خارج مدينة قابس حيث ترابط باستمرار حامية من عسكر الترك وزواوة ، تنبث مجموعة من الحصون التي تنبه إلى حضور السلطة التركية في المنطقة مثل الحامّة وغمراسن ومطماطة من جهة البر، إضافة إلى النوبات المرابطة بالمدن الساحلية المذكورة سابقا. ونظرا لبعدها عن مركز الحكم في تونس واتساعها وموقعها الجغرافي المجاور لإيالة طرابلس ، فقد اتخذت المراقبة الإدارية والعسكرية طابعا متميزا.

تشكل هذه المنطقة وحدة إدارية تسمى في المصادر قيادة أو وطن الأعراض، وتقوم عملية التحييز بها على التواجد العسكري المستمرّ وعلى محلّة تجهز مرّة في السنة خصيصا لهذا المجال يقودها قائد الأعراض، ويستمر تواجدها بالمنطقة حوالي ثلاثة أشهر تتمثل مهمّتها في مراقبة الأوضاع الأمنية وحمل السكان على دفع المجابي. على أن ما يعطي لهذا المجال وللحدود طابع الإستقرار هو مشاركة القبائل القوية في هذه الربوع لا بتحييز المجال فقط بل بضبط الحدود مع طرابلس ومراقبتها أيضا.

يقوم نمط العيش على شبكة من العلاقات التضامنية بين المجموعات القبلية شبه المستقرة مثل وغمة والودارنة من جهة والمجموعات البربرية المقيمة في الجبال من جهة ثانية والعلاقات مع القبائل الحدودية في إيالة طرابلس من ناحية ثالثة. تمتلك القبائل الصحراوية المشار إليها، مجالا حيويا

---

[1]- *أ و ت*، الدفتر عدد1، ص. 182.

[2] - *نفس المصدر*، الدفتر رقم 3.

نظمته بنفسها طوال السنة تتعاقب فيه مواسم الحرث والبذر والرعي والانتجاع[1]. ومن مظاهر تحكّم مجموعات ورغمّة في المجال ، انبثاث عدد هامّ من القصور التابعة لها عبر المنطقة[2]. كماتتدعّم ملكية المجموعات لهذا المجال عبر صراعها الدائم مع المجموعات الطرابلسية بالخصوص النوايل. وقد أدى هذا الصراع إلى ضبط حد ترابي يمتد إليه مجال ورغمة شكّل في ذات الوقت حدّ إيالة تونس. ويندرج الدور الدفاعي الذي تقوم به القبائل الصحراوية ضمن فعل السيطرة على المجال المحلي الذي هو في نهاية الأمر لا ينفصل عن مجال الإيالة. وبذلك ساهمت القبيلة هنا في صناعة الحدّ الجنوبي للإيالة و تثبيته وحمايته.

كما تشارك قبائل الأعراض مثل ورغمّة و غيرها في محلة الأعراض بصفتها قبائل مخزنية. ومن أجل كسب ولاء الأعيان المحليين تخصص السلطة لمشايخهم عوايد سنوية في شكل هدايا. ففي رسالة موجهة إلى أحمد باي اشتكى حاكم طرابلس من تعديات الودارنة على أهل إيالته المجاورين لهم ورأى في حصولهم على هدايا من الباي شكلا من المحاباة لهؤلاء المعتدين فكان رد أحمد باي كالآتي: "و أما كسوة الودارنة فإنها عادة لكبرائهم في كل عام معروفة و سنة مألوفة"[3]. و على المستوى الإجتماعي كانت العلاقات بين المجموعات تحكمها، كباقي المناطق الأخرى، الأعراف و العادات المتوارثة التي كانت محل اعتراف من طرف السلطة المركزية في تونس[4]... تتخذ بذلك مراقبة المجال وحماية الحدود طابعا خاصا تضطلع ضمنه المجموعات المحلية الحدودية بدور متميز.

2- عندما تتسبب مجاوزة الحدّ في الإخلال بالسيادة الترابية لحكام تونس

تبدأ عملية الإعتداء على الإيالة عندما تتجاوز القوى المنافسة لها الحدّ المتفق عليه. لنبين في البداية أننا عندما نتحدث عن الحرب بين تونس وجارتيها فإننا سنركز بحثنا بشكل استثنائي على حالة التوتر التي طبعت العلاقات بين حكّام تونس والفئات العسكرية صاحبة السلطة في الجزائر

1- حول كيفية استعمال المجال الجنوبي من طرف فصائل ورغمة أنظر: ليسير (ف)؛ *نجع ورغمة تحت الإدارة العسكرية الفرنسية* 1881-1939، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، تونس، 1999.

Chater (Kh.) ; *Dépendance et mutations précoloniales..., op. cit.,* pp. 110-111.

2 - أنظر خارطة قصور ورغمة في ليسير (ف) ،*نجع ورغمة* ..مرجع مذكور ، ص.31. اعتمدنا أساسا على هذه الدراسة القيّمة في إعداد هذه النقطة من البحث.

3- *أ.و.ت.* ؛ الصندوق 232، الملف 448، المراسلة 53. بتاريخ جمادى الثانية 1268هـ / مارس – أفريل 1852.

4- من ذلك مثلا اعترافها بتبعية عكارة وأهل الجبال لورغمة: ليسير؛*نجع ورغمة* ..مرجع مذكور، ص.35، الإحالة عدد 89. حول العلاقات بين الرحل والمستقرين : *نفس المرجع*،ص. 59.

والمواجهات الحربية التي حصلت بينهما. وحتى عمليّة الإحتلال التي تعرضت لها جزيرة جربة والتي تمت انطلاقا من طرابلس سنة 1794، فقد نظمها علي برغل المسمى في الأصل علي جزائرلي (أو الجزائري) أو علي آغا[1] باعتباره تولى خطة آغا في الجزائر وكان أخا داي الجزائر[2]. ويذكر ابن أبي الضياف أن أخاه كان كاهية قبطان باشا في إسطمبول[3]. خلافا لطرابلس تكرّرت اعتداءات حكام الجزائر على تونس منذ أواخر القرن السابع عشر، وأفضت أحيانا إلى حالة من التبعية المهينة لبايات تونس[4].

أ- باي تونس بين التبعية إلى الجزائر والإستقلال عنها

يخلف اختراق عسكر الجزائر لواد سراط، ذلك لحدّ الذي يفصلهم عن إيالة تونس، وبالأخص اجتياح مدينة الكاف وما كان يعقب زحفهم في كلّ مرّة من تدمير، أثارا سيئة في الأذهان في مستوى البلاط والأوساط التي ارتبطت به. وتعكس المصادر التاريخية المحلية والأجنبية هذا الوضع. أحصى الكاتب الجزائري حمدان خوجة عدد المرات التي غزى فيها عسكر الجزائر تونس منذ تحولت الجزائر إلى إيالة عثمانية فوجدها إحدى عشر مرّة[5]. لكنه يتخذ مواقف متناقضة تجاه هذه المسألة. فخلافا لما أدلى به المعاصرون من أجانب[6] ومحلين حول المخلفات السلبية للغزو، يشير الكاتب أن المحالّ الجزائرية كانت تقوم في كل مرّة بإعادة المظلوم إلى عرشه وتعقد معه اتفاقية تخدم مصالح الجزائر[7]. لكنه يعترف من ناحية أخرى أن عسكر الجزائر اقترف في سنة 1756 في تونس، جرائم فضيعة وأن علي باي ابن حسين بن علي الذي أعيد إلى العرش أجبر على عقد معاهدة مهينة ومخلة بسيادته برا و بحرا، إذ تحجّر عليه إقامة حصون في مدينة الكاف وتجبره على أن لا يتجاوز ارتفاع

1- *أ.و.ت.* ؛ الصندوق221، الملف 354، الوثيقة عدد 6، بتاريخ وهي عبارة عن تلخيص لنازلة علي آغا.

2- إسماعيل (عمر علي)؛ *انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا* 1795-1835، طرابلس. ص، 64.

3- *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 30.

4 - بينت الباحثة أسماء معلى أن العديد ممن تولوا وظيفة القابودان أو قائد الأسطول العثماني كانوا في الأصل من الذين شغلوا وظائف سياسية في الجزائر فكانوا بذلك قريبين من السلطة المركزية بإسطمبول وكانت لهم في الغالب مواقف معادية لحكام تونس.

5 - ألف حمدان خوجة هذا الكتاب للردّ على سياسة العنف التي اتبعتها السلط العسكرية الفرنسية بعد احتلال الجزائر سنة 1830.

6 - Frank (Louis); *Histoire de Tunis,* Tunis, Bouslama, p. 76. يتعرض هذا الكاتب الذي كان طبيب الباي إلى الممارسات المتعنتة لقراصنة الجزائر في حلق الوادي والذين يصل بهم الأمر أحيانا إلى قصف الميناء و السفن الراسية به حتى ولو كانت أجنبية . يقول الكاتب "لا الباي و لا القناصل تجرنوا على رد الفعل على انتهاك حرمة المراكب أو الحقوق الترابية ".

7 - *نفس المصدر*، ص. 98.

علم الإيالة في البحر إلى أكثر من وسط صاري السفينة. كما تسمح لأي قبطان سفينة جزائرية يحلّ بميناء تونس (أي حلق الوادي) أن يتحكّم في حركة السفن[1].

نجد صدى لهذه العلاقة اللامتكافئة بين الإيالتين، والمتناقضة مع الوضع القانوني لكلّ منهما كوحدتين سياسيتين مرتبطتين بالباب العالي ومستقلتين عن بعضهما، لدى ابن أبي الضياف الذي أشار بشكل واضح إلى حالة التبعية المهينة التي تحمّلها كلّ من علي باي الذي عاش، حسب قوله "منغصا من مداراة ولاة الجزائر"[2]، ثم ابنه حمودة باشا[3] الذي عانى بدوره من "اشتداد الوطأة من أهل الجزائر"[4]. وتتماشى هذه الملاحظات حول وضع تبعية تونس للجزائر مع ما ورد في تقارير القناصل الأجانب[5].

يروي ابن أبي الضياف في هذا الإطار، نقلا عن والده الذي كان يشغل وظيفة كاتب في البلاط وشارك في الحملة الأولى ضدّ قسنطينة في ماي 1807، كيف تمكن حمودة باشا من تمرير الشعور بالإهانة وبضرورة رفعها إلى حاشيته، مما ولّد عند البعض من أفرادها فكرة الدفاع المشترك عن البلاد والتضحية بالنفس لتحريرها من الهيمنة الجزائرية. وهذا ما نفهمه من الردّ العنيف الذي توجّه به الوزير يوسف صاحب الطابع إلى رئيس الكتبة قائلا: "سيدنا لا يخاطر برأسه وأنا لا أخاطر برأسي وأنت لا تخاطر برأسك ونكون آلة ظلم داي الجزائر لأهل تونس"[6]. أصبح الدفاع عن كيان الإيالة إحدى الثوابت في سياسة حمودة باشا.

---

[1] - إضافة إلى ما تعهد به باي تونس من التزامات منها إرسال شحنة سنوية من الزيت تكون عبارة عن ضريبة لفائدة داي الجزائر. ويضيف وبذلك باتت تونس في حالة تبعية تجاه الجزائر. Khodja (H.); *Le miroir...*, *op. cit.*, pp. 141-142.

[2] - *الإتحاف*؛ ج. 2، ص. 212.

[3] - حول الممارسات المهينة لحكام تونس من طرف حكام الجزائر ووكلائهم. *الإتحاف*؛ ج. 3، ص.55.
يحتوي الأرشيف الوطني على دفاتر تتضمن العوائد و الهدايا التي تقدم من تونس إلى حكام الجزائر لا سيما باي قسنطينة و داي الجزائر و حاشية كل منهما.
يتضمن تاريخ صالح باي قسنطينة جوانب من هذه المواقف المهينة لحكام تونس من بينها مثلا أنه كلما احتاج إلى مال يطلبه من باي تونس فيبعث إليه بما يحتاج دون تردد.

[4] - *نفس المصدر*؛ ص. 213. بخصوص المعاملة المتميزة التي حظي بها أهل الجزائر في تونس أنظر : *الإتحاف*، ج. 4، ص. 21.

[5] - لمام (رشاد)؛ *سياسة حمودة باشا* في تونس 1782-1814، منشورات الجامعة التونسية، 1980. ص. 280 والتي تليها.

[6] - *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 56.

ب- حرب 1807 أو استرجاع السيادة

لن يكون هدفنا من خلال العودة إلى هذا الحدث استعراض أطوار الحرب ونتائجها بقدر ما أردنا الكشف عن جانبين لهما حسب رأينا، علاقة متينة بالمجال. أوّلها استعدادات حمودة باشا لهذه الحرب لا في جوانبها المادية (المتمثلة في التحصينات التي أقيمت في هذا الظرف في كلّ من مدينتي تونس والكاف وأهمية العتاد العسكري) فحسب، إذ أن متانة حصون الكاف لم تحم علي باشا ونظامه من الانهيار، بل بالخصوص في جانبها البشري والمتمثّل في أهمية المشاركة المحلية وامتدادها إلى مختلف نواحي الإيالة. أما الجانب الثاني فيتمثل فيما خلفته هذه الحرب من تحوّلات في مستوى تصوّر البلاط الحسيني لعلاقة بمجاله الحدودي.

عبأت السلطة استعداد للحرب، أعداد هامّة من فرسان العروش من مختلف الجهات، وزجت بها في ساحة المواجهة[1]. ففي الحملة الأولى التي أخفقت أمام أسوار قسنطينة، انضمت إلى عسكر الإنكشارية مجموعة من القبائل تنتمي إلى العروش الحدودية مثل ونيفة وشارن، ودريد، والجنوبية[2] فرسان الأعراض[3]. لكن بعد الهزيمة، وفي ظرف أصبحت البلاد مهدّدة بغزو "جزائري" محقق، وجد حمودة باشا سندا قويّا لدى الأعيان المحليين مثل محمود بن بكّار الجلولي وحميدة بن عياد الذين سخرا ثروتهما لتجديد احتياجات العسكر ومواجهة الخطر "الجزائري"[4]. كان الأوّل من أصحاب الخطط السياسية في عهد حمودة باشا و"من رجال مشورته" على حدّ تعبير ابن أبي الضياف[5] . وأما الثاني فكان كذلك في خدمة السلطة في عهد حمودة باشا وتولّى قيادة الأعراض وجربة [6]. كما تكثّف عدد مزارقية العروش، إذ كانت أعدادهم، حسب نفس المؤلف، تربو على الأربعين ألف مقاتل[7]، متجاوزة بذلك ضعف عساكر الترك وزواوة. وإذا علمنا أنه كان لحمودة

---

[1] - في مراسلة مؤرخة بـ20 جوان 1806 ، يذكر القنصل الفرنسي في الجزائر أن باي تونس يقوم بتحصين البلاد و تعبئة الجيش في جميع الجهات. M.A.E; *Correspondances consulaires*, Alger, 1806 – 1807, t. 38, document 38.

[2] - *الإتحاف* ؛ ص. 57.

[3] - تشارك المجموعات التالية في تكوين مزارقية أو فرسا الأعراض : بني زيد ، الودارنة ، الحمزوات (من ورغمة) يغبنتن (ورغمة) و الحزم *. أ.و.ت* ؛ الدفتر 48، لسنة 1747-1748، ص. 103.

[4] - *نفس المصدر* ؛ ص. 59.

[5] - *الإتحاف* ؛ ج. 8، ص. 42.

[6] - *نفس المصدر* ؛ج.7، ص. 103.

[7] - *نفسه* ؛ ص. 62.

باشا في أغلب العروش فرسان "عددهم بحسب عدد القبيلة"[1] أمكننا فهم أهمية المشاركة المحلية في هذا النزاع. لقد اعتمد حمودة باشا الباي خلافا لسابقيه، سياسة ذكية تجاه الدواخل. ففي حين ميّز البايات السابقون بين القبائل، فقربوا البعض منها وحظوه بالصنف المخزني فيما حرموا البعض الآخر من هذا الامتياز، شملت المخزنة في عهد حمودة باشا تقريبا كلّ المجموعات البدوية حتى تلك القريبة من مدينة تونس. فكانت التعبئة شاملة، إذ همّت أغلب مناطق البلاد من شمالها إلى جنوبها. وبذلك يمكن القول إن السياسة الداخلية لحمودة باشا كانت أيضا إحدى الإستراتيجيات في حماية الحدود وبالتالي في دعم سيادة الحكام. فقد بات في هذا الظرف قسم هامّ من السكان مسؤولا عن حماية البلاد والدفاع عن حوزتها. وهو وضع متناقض تماما مع ما كان يحدث أثناء أزمات السلطة في السابق. لنذكر بأنه في سنة 1628، لما كانت البلاد مهدّدة باجتياح عسكر الجزائر اتخذ البعض من سكان البلاد موقف اللامبالاة من الأحداث ووقعها على البلاد، معتبرين أن تبعيتهم إلى الجزائر أو إلى تونس سواء[2]. كما نلاحظ أيضا التزام العروش المشاركة في الحرب بالولاء لباي تونس فرغم الهزيمة في المواجهات الأولى، لم يحصل أن تخلت إحداها عن الباي أو انحازت إلى الطرف المقابل مثلما كان يحدث باستمرار في السابق.

لقد أدّت الحرب التي شنّها حمودة باشا على الجزائر سنة 1807 إلى التحرّر من التبعية لدايات الجزائر امتدت على حوالي النصف قرن[3]. وخلف نصر حمودة باشا على عسكر الجزائر وقعا عميقا في الذاكرة. فكان رمزا لانعتاق الباي الحسيني من التسلّط "الجزائري"، وأصبحت عبارات "محلة سراط" أو "عام سراط" مثلا من الوقائع التي يؤرخ بها ابن أبي الضياف للأحداث[4]. معنى ذلك أن الحدّ الذي مثله واد سراط كان رمزا لوجود كيان جغراسياسي يتمتع بنوع السيادة[5]. وبذلك يمكن القول أن العلاقة المتوتّرة بين الإيالتين على مستوى واد سراط من ناحية ومختلف استراتيجيات المراقبة والدفاع التي خضعت لها المجال الداخلي والمنطقة الحدودية من ناحية ثانية،

---

[1] - *نفس المصدر*؛ ص. 111.

[2] - Roy (B.) ; "Deux documents inédits…", *op. cit.*, p. 197.

[3]- يعود هذا النصر خاصة إلى استعمال المدفعية.

[4] - *الإتحاف*؛ ج.8، ص. 44.

[5] - لم تتوقف الاعتداءات من الجانب الجزائري على البلاد التونسية منذ هذا التاريخ. فمن الجانب البري نظم حاكم قسنطينة سنة 1821 صحبة مجموعات الحنانشة غارة واسعة النطاق على القسم الغربي من البلاد الممتد من القصرين إلى جندوبة خلفت خسائر بشرية ومادية فادحة. *أ.و.ت.*؛ الصندوق 223، الملف 384، المراسلة 1. بتاريخ أواسط جمادى الثانية 1236هـ [أواخر أفريل 1821]

قد أفضت إلى تشديد المراقبة على السكّان والمكان. فقد سعى حمودة باشا في هذه المرحلة إلى تثبيت الحدود الجغرافية للإيالة من جهة وربط السكان بها ومنعهم من مجاوزتها من جهة ثانية.

♦ نشأة مفهوم الحدود الحاجز

شدّد حمودة باشا المراقبة على السكان المقيمين في جهة واد سراط، حيث نراه قبيل 1807، يأمر أعراش ونيفة، ولا سيما أولاد بوغانم، بعدم تجاوز الحدّ (أي واد سراط) ، قائلا في إحدى مراسلاته إلى محمد بالضياف قايد أولاد بوغانم "نبهوا على كافة أولاد بوغانم لا يرفعوا شيئا إلى القلعة (قلعة سنان) و لا يعاملونهم في شيء ولا يشترون منهم ولا يبيعون لهم شيئا وبلغنا أن مرادهم (أي أولاد بوغانم) يحرثون تاجموت ويتوسّعون فيه بسعيهم لكن نبهوا عليهم يردّون بالهم من العدوّ ويكونو على حذر"[1]. والمقصود بالعدوّ هنا طبعا هم رعايا إيالة الجزائر. ويواصل الباي تحذيراته إلى نفس العامل في مراسلة أخرى قائلا: "...وما أخبرتنا عن أولاد بو غانم وأنهم أرادوا الحرث في تاجموت وأنك ترد فيهم عن ذلك ولم ينتهوا ومنعتهم من **مجاوزة سراط إلى** آخر ما ذكرت علمناه وقد كنا كتبنا لك قبل هذا بأنك تسرحهم يحرثون في تاجموت ويردّون بالهم ولا يغفلوا عن كيد الأعداء والعملان ما تحت القلعة من نواحي بلادنا سرحوهم يحرثونه وأما ماوراء القلعة فلا..."[2].

كما نعثر على هذا الهاجس لدى حمودة باشا بالنسبة إلى الحدّ مع إيالة طرابلس[3]. ففي أفريل من سنة 1806 (16 محرم 1221هـ) كاتب الباي رعاياه وقواده ينبههم إلى الحدود الفاصلة بين إيالة تونس وطرابلس قائلا: "إلى من يقف على أمرنا هذا من أولادنا الولات والأغوات والقواد والمخازنية والمشايخ والرعية والخاص والعامّ من ذوي الأحكام (...) أما بعد فإننا حددنا بين عمالتنا وعمالة طرابلس غرب في الأراضي فالحاجز بيننا وبين العمالة المذكورة من جزيرة البيبان على قصر النوايل يعرف بن قردان على معطن المرة على الأجرد على الرمادة على موجب الأوامر السابقة من أوائلنا وأوائل حكومة طرابلس يكن تنبيهكم وإعلامكم ومن يتجاوز ذلك الحدود من رعايانا

---

[1] - *أ.و.ت* ؛ الصندوق 212، الملف 229، الوثيقة عدد 9، في سنة 1228 هـ[1813]

[2] - *المصدر نفسه* ؛ الوثيقة عدد10، أول ذي الحجة 1228هـ [أواخر 1813] . الوثيقة في الملحق ص. 407.

[3] - قد يكون هجوم علي برغل على جربة سنة 1794 هو الذي دفع بحمودة باشا ، إلى تثبيت حدوده الترابية تجاه حكام طرابلس. لكن هل كانت هناك اتفاقية تحديد سابقة للقرن التاسع عشر بين تونس وطرابلس؟ يذكر الأستاذ خليفة الشاطر، اعتمادا على الدّراسة التي قام بها الكلونيل Rebillet في الجنوب التونسي في بداية انتصاب الحماية، وجود اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين سنة 1815، و أن حمودة باشا في خضم حربه مع علي برغل سنة 1794 قد قام بتثبيت الحد الفاصل بين الإيالتين في الجنوب.

Chater (Kh.) ; *Dépendance et mutations précoloniales...*, *op. cit.*, p.56-57.

المجاورين لذلك أهل البوادي وإياكم مخالفة أمرنا **ومجاوزة الحدود** التي ذكرنا تحديدا تاما مطلقا"[1].
في الواقع لا تستند هذه الأوامر الصادرة عن الباي إلى اتفاقية تحديد سابقة بين حكّام الإيالتين، مثلما هو الشأن مع إيالة الجزائر. فالحدّ هنا لا يستند إلى أوامر سابقة لعهد حمودة باشا ومن المرجح أن المقصود بقوله "أوائلنا وأوائل حكومة طرابلس " عهد المؤسس حسين بن علي في تونس.

تمكننا هذه الأوامر من إبداء الملاحظات التالية: ارتبطت الحدود مع طرابلس عند حمودة باشا بالأرض لا بالقبائل واستندت إلى نقاط جغرافية واضحة (البيبان، قصر النوائل، بن قردان، رمادة)، والجزائر (سراط، قلعة سنان). وتلعب دور الحدود الإقصائية الأمر الذي تعكسه عبارات المنع والتحجير الموجّهة من طرف الباي إلى السكان. سطّرت اتفاقية 1628 الحدّ الترابي الذي تمتد إليه سيادة حكام تونس الجبائية وفي الآن نفسه السياسية والقضائية والعسكرية. لكن تكريس فعل المراقبة أفضى إلى تجاوز المعاهدة المذكورة فبعد تسطير التراب جاءت عملية ربط السكّان بالتراب. استعمل حمودة باشا في خطابه الموجه إلى العمال، كلمات "بلادنا" و"عمالتنا" مما يوحي بتحوّل اللاإيالة في تصوّر البلاط الحسيني إلى مجال ممتلك، وهو تصوّر ترتب عن مجمل عمليات المراقبة والدفاع التي خضع لها المجال. كما تنطوي هذه الأوامر على تطوّر واضح في المستوى اللغوي، فالمصطلح المعبّر عن الحدّ هنا ليس الحدادة كما كان الشأن بالنسبة إلى اتفاق 1628 بل " الحدود" المعبّرة عن السيادة الترابية ، لأن لفظ الحدادة كما أشرنا إلى ذلك سابقا لا يتضمن حتما معنى سياسيا[2].

لكن بقي علينا أن نشير أن الحدود البرية للإيالة بقدر ما كانت هاجسا بالنسبة إلى الحكام من الجانبين، بقدر ما كانت وقعها في مخيال المجموعات المحليّة ضعيفا أو غائبا. إذ لم تكن الجماعات ذات الموقع الحدودي ترى في الحدود حاجزا أمام ممارساتها (المتاجرة ، الرعي ، الإغارة...) أو مانعا لتنقلاتها، بل كان التواصل بينها وبين المجموعات الأخرى سواء في داخل الإيالة أو خارجها هو القاعدة. ففي سنة 1827 اشتكى أحمد باي قسنطينة من هروب مجموعات تابعة لبايليك قسنطينة إلى دواخل إيالة تونس فرارا من دفع الجباية فكان جواب مصطفى باي أمير المحلة كالآتي: " إن هذه الأوجاق المستوية أهلها يتمعشون من بعضهم ومع ذلك أنا ننبه على أهل بلادنا أن لا يقبلوا أحدا وليرجعوه من حيث أتى وكذلك أنتم فإنه بلغنا أن هذا شأنكم مع من يفر من بلادنا وكلّ من

---

[1] - جحيدر (عمار)؛ *آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث* ، الدار العربية للكتاب ، 1991، ص. 370. أتقدم بعبارات الشكر إلى زميلي الباحث فوزي المستغانمي الذي وافاني بنسخة مصوّرة من هذا الإتفاق.

[2]- سبق أن أشرنا ضمن القسم الأول إلى هذا المصطلح. راجع الفصل الثالث من القسم الأول وهو المتعلق ببناء الحد مع الجزائر.

الوجقين حرم لأهل الوجق الآخر"[1]. يعبر هذا الموقف عن تأقلم السلطة المركزية في تونس مع نمط العيش الحدودي الأمر الذي سيتغير تماما في المراحل اللاحقة.

وفي الوقت الذي سعى فيه الحكام إلى تكريس سيادتهم على المجال الداخلي وعلى حدوده البرية اهتموا كذلك ببسط هيمنتهم على المجال المائي الذي كان في بداية تكوين الإيالة من متممات سواحل إمبراطورية العثمانية.

3. سواحل إيالة تونس: من ثغور الإسلام إلى حدود سيادة تونس

تحوّلت سواحل إيالة تونس مثل بقيّة سواحل إيالات المغرب في أواخر القرن السادس عشر إلىجزء متمّم لممتلكات الإمبراطورية العثمانية. وظل تصوّر الإخباريين المحليين لوظيفتها، حتى أواسط القرن التاسع عشر، ذا رواسب منحدرة من التصوّر الشمولي. ففي المستوى اللغوي، اعتبرت المدن الساحلية "ثغورا" أو "ثغورا إسلامية". فهذا ميناء غار الملح الذي أنشأه اسطا مراد، كان في نظر ابن أبي دينار "من أجل المراسي التي ببلاد الإسلام"[2]. أما حسين خوجة فقد رأى أن يوسف داي " نظر في تحصين الثغور الإسلامية"[3]. ويمكن أن نفترض أن تواصل نشاط القرصنة، أي تواصل عقلية الجهاد، وتواتر الهجومات الأوروبية على السواحل كانت من العوامل الحاسمة في ترسيخ تصوّر السواحل، عند الإخباريين، كحدّ بين عالمين يفصل بينهما الإنتماء إلى عقيدة مختلفة،وذلك على عكس المصادر الأوروبية التي باتت منذ أواخر القرن السابع عشر، تقرّ لإيالة تونس بوجود سواحل خاصة بها[4].

تكشف الممارسات السياسية المحلية، كعودة جزيرة جربة، في مستهل القرن السابع عشر، إلى حوزة إيالة تونس أو قيام علي باشا في سنة 1741 باستعادة كلّ من جزيرة طبرقة وتمكرت، على وجود تصوّر مغاير لدى السلطة تجاه دور المناطق الساحلية، لذلك الذي لمسناه في المصادر التاريخية. وفي العشرينات من القرن التاسع عشر دافع سليمان كاهية حلق الوادي على تبعية كابو روسو، وهو موضع ساحلي يقع غرب طبرقة، إلى إيالة تونس معتبرا أنه جزء من "عمالة طبرقة وفي مائها" وفي "ماء تونس". فكيف تحوّلت السواحل من ثغور إسلامية إلى "سواحل وثغور تونس" ؟

---

[1]- *أ.و.ت.*؛ الصندوق 223، الملف 384، المراسلة عدد57، بتاريخ 19رجب 1243هـ [جانفي 1827].

[2] - *المؤنس*؛ ص. 210.

[3] - *الذيل*؛ ص. 93.

[4] - أنظر سجل المعاهدات المبرمة بين إيالة تونس والقوى الأوروبية. *أ.و.ت*، الدفتر عدد 2748.

أ. الإمبراطورية العثمانية سيّدة سواحل إيالة تونس

نجح القراصنة الأتراك خلال القرن السادس عشر في انتزاع مدن إفريقية الحفصية ذات الموقع الساحلي من الهيمنة الإسبانية لفائدة الإمبراطورية العثمانية قبل أن تتحوّل في مجملها إلى سواحل عثمانية[1]. وابتداءا من 1574، تعاملت الإمبراطورية العثمانية مع سواحل إيالة تونس باعتبارها جزءا من ممتلكاتها فجاءت سياستها متّفقة مع هذا التصوّر.

ظلت سواحل إيالات المغرب، خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، طوال التهديدات المسيحية إحدى الشواغل المهمّة في السياسة الخارجية لإسطمبول. إذ تعدّدت الفرمانات الصادرة عنها في اتجاه ممثليها في الإيالات المذكورة تحذّرهم من الهجومات المحتملة للإسبان وحلفاءهم على السواحل. وسواء كانت تلك المواقع تابعة لهذه الإيالة أو تلك، فإن الإمبراطورية حمّلت حكّامها في الإيالات الثلاث مسؤولية الدفاع عنها بدون تمييز لموقعها. ففي سنة 1571، راسلت إسطمبول بايلرباي إيالة طرابلس، تخبره باستعداد إسبانيا وحلفاءها للقيام بحملة ضد تونس، وحثّته على "حفظ وحراسة المملكة[2] والعمل على تعمير القلاع التي تحتاج إلى تعمير وتحصينها بكل اللوازم والآلات الحربية للتصدي للكفار الأعداء وإعلامنا بالأخبار الصحيحة"[3]. كما ضلّت إسطمبول بعد 1574، متيقظة لما يحدث في المتوسّط من محاولات عسكرية إسبانية تهدف إلى زعزعة النفوذ العثماني الحديث الاستقرار بالمنطقة. وانعكست تبعيّة السواحل للإمبراطورية على مواقف حكام الإيالة في هذه الفترة. فقد كان هؤلاء يستشيرونها بشأن إعادة بناء وتأمين المدن الساحلية التي لحقها التخريب من جراء الحروب التي رافقت انهيار الملك الحفصي. فكانت إعادة بناء مدن بنزرت ونابل وترميم قلاعها وتزويدها بالجند والذخيرة، من فعل الإمبراطورية العثمانية[4]. وفي سنة 1585 كاتب أمير أمراء تونس إسطمبول يطلب منها السماح له بإعادة بناء ميناء حلق الوادي وتحصينه[5]. كما

---

[1] - خاطب الباب العالي السلطان الحفصي مولاي أحمد سنة 1559 قائلا " أن ولاية تونس كانت منذ القدم تعد دارا للإسلام ومقر المجاهدين المحافظين على الدين (...) و قد أظهرنا نيتنا في الإتفاق ضد هؤلاء الكفار المحتلين من أجل حفظ وحراسة الممالك الإسلامية". التميمي؛ الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني..."، مرجع مذكور، الوثيقة ص.28-29.

[2] - والمقصود بالمملكة في هذه المراسلة هو مجمل ممتلكات الإمبراطورية العثمانية أي الإيالات المغاربية.

[3] - التميمي (عبد الجليل)؛ "أسس العثمنة... "، مرجع مذكور، الوثيقة رقم 10، ص. 213.

[4] - إلتر؛ *الأتراك العثمانيون...*، مرجع مذكور، ص. 263.

[5]- خاطبت السلطة العثمانية أمير أمراء تونس قائلة "بعثت رسالة تحدثت فيها أن وجهاء تونس قالوا لك بأنه يوجد منذ القديم مرسى صغير في حلق الوادي قريب من تونس إذا جاءته سفن المسلمين وأرست به لا تأمن من أن تباغتهم سفن القراصنة أعداء الدين بالهجوم وذلك لخلوه من حصن يحميه وبما أن تشييد حصن على خمسة محاور

تعاملت المدن الساحلية بدورها مباشرة مع الباب العالي. فقد استنجد أهالي مدن سوسة والمنستير وقابس بالسلطان العثماني لحمايتهم من هجمات القراصنة المسيحيين[1].

كان من نتائج إدماج تونس نهائيا في فلك الإمبراطورية خضوع علاقاتها في المستوى الخارجي إلى قرارات الباب العالي. من ذلك مثلا تطبيق نظام الامتيازات الممنوحة من طرف السلطان العثماني لفائدة القوى الأوروبية ولا سيما فرنسا[2]. فقد كرّست تلك الامتيازات سيادة الباب العالي على السواحل الشمالية لإيالة تونس، وألزم الحكّام بتطبيق بنودها، لا سيما تلك المتعلقة بأسرى القرصنة أو بتحديد المعاليم القمركية. كما تجلت الهيمنة العثمانية في السماح للشركات التجارية الأجنبية بالاستقرار في السواحل. تأسست في سنة 1581 شركة تجارية لصيد المرجان بترخيص من السلطان العثماني وتحصلت عائلة "النش" الفرنسية، بمقتضى فرمان من السلطان أيضا، على تمكرت. وعموما خضع الساحل الشمالي من طبرقة إلى بنزرت إلى المراقبة والاستغلال من طرف شركات أجنبية تحصلت عليه بمقتضى امتيازات تحصلت عليها من طرف الباب العالي[3].

ارتبط هذا الوضع بالإطار التاريخي لأواخر القرن السادس عشر. ففي الداخل، واجه الأتراك صعوبات كبيرة في إعادة بناء مؤسسات الحكم، وكانت سيطرتهم على الدواخل ضعيفة، ولم تتضح بعد معالم مجالهم الترابي. وتواصلت، في المستوى الخارجي، التهديدات الإسبانية المسيحية على السواحل وتعرّضت عديد المواقع الساحلية إلى القصف والتخريب. وترسّخت في ذاكرة الأهالي صور العنف والدمار الذي تعرضت له السواحل، ولا سيما ما حصل من عنف في مدينة تونس في عديد المناسبات من اجتياح رهيب سواء من طرف الأتراك[4] وبالخصوص الإسبان[5]، حتى باتت

سيحفظ مراكب المسلمين فإني أمرت أن ينشأ حصن جديد في المكان المذكور" .التميمي؛ "أسس العثمنة..."، مرجع مذكور، وثيقة رقم 29، بتاريخ 1585.

[1] - في سنة 1578 أمر الباب العالي بايلرباي تونس وطرابلس تقديم المساعدة إلى أمير اللواء فرحات عامل المنستير الذي وجد ضيقا في الدفاع عن المدينة من هجومات القراصنة النصارى ..

[2] - تعددت أوامر الباب العالي إلى حكام الإيالات داعية إلى ضرورة تطبيق الامتيازات الممنوحة للفرنسيين أنظر على سبيل المثال : التميمي؛ *نفس المرجع*، الوثيقة 21، ص. 218.

[3] - Boubaker (S) "La Tunisie et le commerce méditerranéen dans la deuxième moitié du XVI°. siècle" *in Felipe II y el Mediterraneo*, Barcelone, 23-27, nov. 1998, Madrid, 1999, pp. 433-435.

[4] - يذكر بن أبي دينار أن دخول خير الدين إلى تونس في 1534 قد صاحبته مقتلة عظيمة بين جنده وأهالي تونس من ربض باب سويقة. *المؤنس*؛ ص. 163.

[5] - حول الهجومات التي تعرضت لها مدينة تونس والسواحل خلال الفترة الحديثة أنظر :

Boubaker (S.); "Les espaces maritimes de Tunis aux XVIIè et XVIIIè siècles" *in Tunis cité de la mer*, textes recueillis et publiés par Alia Baccar Bournaz, Tunis – L'Or du Temps, 1997, p. 62.

المناطق الساحلية تمثل في تصوّر الأهالي حدود "الخوف"[1]. لكن هذا الوضع لم يدم، فبمجرد انتهاء الصراع بين القوتين العظميين وتحوّل وجهتهما عن المتوسط من ناحية، وانقلاب الوضع السياسي في تونس لفائدة الدايات من ناحية أخرى، دخلت البلاد مرحلة جديدة تميّزت بمزيد تدعيم هيمنة الحكّام الجدد على الدواخل وكذلك على البلاد الساحلية.

ب - سواحل إيالة تونس: من السيادة العثمانية إلى هيمنة حكام تونس

♦ إعادة البناء والتعمير (أواخر القرن السادس عشر حتى أواسط القرن السابع عشر)

ظلت سواحل الإيالة خلال القرن السابع عشر هدفا للاعتداءات الأوروبية، فقد تعرضت في عديد المناسبات إلى قصف مراكب بلدان أروبا المسيحية (فرسان مالطة،وفرنسا، وأنقلترا). لكن سيكون للدايات، الذين باتوا منذ أواخر القرن السادس عشر يمثلون السلطة العليا في الإيالة، الدور الأوّل في تأمين المدن الساحلية وحمايتها من الأخطار الخارجية. دفعتهم إلى ذلك عوامل عدّة، منها انشغال الإمبراطورية العثمانية بأزمتها المالية وبحروبها مع الصفويين من ناحية، وتحوّل أهداف الدول الأوروبية تجاه بلدان المغرب من ناحية ثانية. فلئن تواصلت الهجومات الأوروبية على سواحل الإيالة، لم تعد الرغبة في الاحتلال والتمركز بسواحلها غايتها[2]. بل أصبحت تسعى إلى ربط علاقات سلمية وتطوير التجارة الخارجية ذلك ما تكشف عنه أوّل معاهدة بين فرنسا والإيالة سنة 1604 في عهد عثمان داي. ومن أبرز مظاهر انتقال حماية المدن الساحلية إلى حكّام تونس، تكوّن بحرية محلّية ابتداءا من عهد عثمان داي. فقد أصبح للقوات البحرية قائد أو"قبطان" يستقرّ في بنزرت أو في غار الملح تشير إليه المراسلات في عهد لويس 14 ملك فرنسا بـ"قائد القوات البحرية بتونس وبنزرت"[3]. وكان أول من تولى هذا الوظيف اسطا مراد الجنوي[1]. طبعت شخصية

---

[1] - نجد هذا التصوّر لدى المفتي عظوم الذي إذ يخبرنا في إحدى نوازله عن هروب شخص بعياله من تونس "لما أن وقعت وقيعة الجمعة (1574) بورود عدو الدين خذلهم الله تعالى وفرّ أهلها لشدة ما دهمهم"، وانتقل بهم "من محل الخوف إلى محل الأمن" أي القيروان "خوفا من الوقائع وحدوث الفجائع". *الأجوبة؛* الورقة 45 ظهر.

[2] - كما كان يحدث في السابق بقدر ما تعلق الأمر ابتداءا من أواسط القرن السابع عشر بالحصول على أكثر ما يمكن من التنازلات
لفائدة الاقتصاد الأوروبي.

Boubaker (S.); *La Régence de Tunis au XVII° s. Ses relations avec les ports de la Méditerranée* CEROMA, Zaghouan , 1987, p. 159.

[3] - Plantet (Eugène); *Correspondance des Beys de Tunis et des consuls avec la cour (1577-1830)*, Paris, 1881, t. 1, p. 23.

اسطا مراد النصف الأول من القرن السابع عشر. وتمكّن بفضل مؤهلاته في الميدانين السياسي والحربي من جهة، وطول المدّة التي استمر فيها فاعلا في الأحداث السياسية الداخلية والخارجية (من 1604 إلى 1640) من جهة ثانية، من إعطاء البحرية المحلية دعائم متينة.

كان اسطا مراد من الوجوه البارزة في المشهد السياسي في إيالة تونس خلال النصف الأول من القرن السابع عشر[2]. ومن المساعدين البارزين والمؤيدين لسياسة عثمان داي، ثم لخليفته يوسف داي. تولّى القيادة العليا لجيوش الإيالة في حربها سنة 1628 ضد الجزائر[3]. ولما ارتقى إلى منصب الداي في تونس بين 1637 و1640، استهلّ حكمه سنة 1637، بإنشاء ميناء غار الملح الذي أصبح من أهمّ القواعد البحرية في السواحل الشمالية[4]. ربط اسطا مراد مصيره بالبلاد، وكان من المتحمّسين إلى تكوين مجال ترابي بري وبحري تابع للإيالة. وبذلك ساهمت سياسة الدفاع عن السواحل من جهة، و تكثيف نشاط القرصنة من جهة ثانية، في تدعيم هيمنة حكام البلاد في على المجال الساحلي. فقد انتزع عثمان داي (أو يوسف داي) جزيرة جربة من ولاة طرابلس، وبنى أسطا مراد غار الملح، كما أعيد تحصين ميناء حلق الوادي[5]. وبصفة عامة لا يخلو حكم داي من الدايات في هذه الفترة من أعمال تحصين وصيانة وترميم المدن والمواقع الساحلية. لم تعد الوثائق في هذه الفترة تتحدّث عن استشارة الدايات للباب العالي، أو انتظاره أوامره بخصوص أية مبادرة تهمّ شؤون السواحل مثلما كان يحدث في السابق. كما وجدت أوامر إسطمبول الخاصة بتطبيق بنود الامتيازات التي منحتها الإمبراطورية لبعض الدول الأوروبية صعوبة كبيرة في التطبيق. يندرج التطوّر الحاصل في علاقة السلطة بالسواحل في إطار ذلك الوضع القانوني الذي منحته الأمبراطورية للإيالة منذ أواخر القرن السادس عشر، ولم يتمّ في ظل قطيعة مع الباب العالي أو

---

[1] - كما ذكر ذلك ناجي جلول. *نفس المرجع*؛ ص. 55. لكن في الحقيقة لا يمكننا الحسم في طبيعتها هل كانت تابعة للسلطة في تونس أم كانت مجرد تجمع من مراكب القرصنة الخاصة بالقائد المذكور.

[2] - Pignon (J.); "Osta Moratto Genovese, Dey de Tunis 1637-1640", *in Cahiers de Tunisie*, 3è trimestre,1955, n° 11, 3è année, pp. 331-362.

[3] - قاد الجيش سنة 1628 ضد الجزائر. ويبدو أنه غذى طموح الحصول على منصب الباشا في الجزائر. راجع Plantet (E.); *Correspondances..., op. cit.*, t.1 p. 95.

[4] - *المؤنس*، ص. 210.

[5] - أضاف أحمد خوجة حصنا جديدا إلى حلق الوادي على إثر تعرضه إلى هجوم أسطول مالطة حيث "أحرقوا به عدة مراكب وفعلوا فعلا عظيما". *المؤنس*؛ ص. 211.

تجاهل لوجوده[1]. فلئن تمكنت السلط الحاكمة في تونس من الحصول على حرية التصرّف مباشرة مع القوى الأوروبية لعقد الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والقرصنة فقد تّمت مجمل تلك المعاهدات باسم الباب العالي[2].

وضع الدايات في النصف الأوّل من القرن السابع عشر دعائم سياسة دفاعية على سواحل الإيالة هيّأت الأرضية لترسيخ هيمنة السلطة المركزية فيها لاحقا [3]. يعدّل هذا الوضع، في رأينا، من وجهة النظر القائلة بأن آفاق الدايات كانت هامشية وعلاقتهم بمجال البلاد الترابي ضعيفة [4]. انتقلت مسؤولية حماية السواحل ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى أيدي البايات المراديين ثم الحسينيين. وحطّم علي باشا (1735–1756)، نفوذ عائلة بلجود صاحبة مشيخة جربة منذ بداية القرن السابع عشر، إعلاءا لسيادة الحكم على السواحل وسعيا إلى الحدّ من استقلالية الجزيرة وربما أيضا التخفيض من مراقبة الإمبراطورية العثمانية، التي حاولت في عديد المناسبات إعلاء حقوقها عليها.

♦ جزيرة جربة بين تونس وإسطمبول :

عندما ألحقت بالإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، خضعت جزيرة جربة إلى النظم العثمانية فكانت في الآن نفسه "سنجقا" و "قضاء" تابعا لطرابلس. ثم ألحقت من جديد بتونس في الربع الأول من القرن السابع عشر في خضم مواجهات دامية بين حكام تونس وحكام طرابلس[5]. لكن، خلافا لبقية المواقع الساحلية، ظلت الوضعية السياسية للجزيرة غامضة. ففي الوقت الذي باتت

---

[1]- في إطار تشجيع القرصنة ضد الدول الأوروبية سمحت الإمبراطورية العثمانية لإيالات المغرب بتطوير إمكانياتها الدفاعية البحرية.

[2] - عقد عثمان داي أول معاهدة تجارية مع فرنسا سنة 1604. Rousseau (A.); *Annales...*, *op. cit.*, p. 474 –475.

[3] - خصّ الخطاب التاريخي الدايات بالتمجيد وصوّرهم في مظهر "بطل البحر".راجع

Boubaker (S.) ; « La Tunisie et le commerce méditerranéen...», *op. cit.*, p. 410.

[4]- هذا موقف الأستاذ توفيق بشروش الذي اعتبر" أن حكم الدايات اتسم بآفاقه الدولية واقتصاده الهامشي وواقعه المنبت". ورد في كتاب *جمهورية الدايات بتونس* ،مرجع مذكور، ص. 159-160.

[5] - لنذكر أنه ليس هناك اتفاق بين المصادر حول تاريخ محدد لعودة الجزيرة إلى حكم تونس فبينما يضع الحيلاتي هذا الحدث في عهد عثمان داي، يحدده من السراج في عهد يوسف داي. و نحن نرجح التاريخ الأخير إذ أن المنطقة الجنوبية تكاد تكون برمتها باستثناء قابس خارجة عن سلطة حكام تونس. كما أن التقرير الذي أعده إلياط لا يذكر جزيرة جربة كجزء تابع لإيالة تونس. الحيلاتي؛ *علماء جربة*، ص. 20-21. *لحلل*؛ ج. 2، ص. 359.

فيه من ملحقات إيالة تونس، حافظت على علاقات متواصلة بإسطمبول منذ القرن السادس عشر[1]. إذ كانت مرتبطة بضريبة سنوية تسمى "قطيع جربة " تدفع إلى دار السلطنة بإسطمبول. يقول إلتر في هذا الصدد " كانت جربة ملحقة بتونس وكانت أراضيها موقوفة ومخصصة من قبل السلطان محمّد للحرمين الشريفين من أعشار وقمارك وجزية اليهود وبيت المال والحسبة وكافة الرسوم الكلية والجزئية والعرفية لهذه الجزيرة محددة ومقطوعة بخمسة آلاف قرش كان السكان يرسلونها كلّ عام إلى آغا دار السعادة"[2]. فكانت الجزيرة بذلك عبارة عن وقف لفائدة والدة السلطان[3]. تحدث ابن أبي الضياف بدوره عن قطيع جربة ولكن لا ندري لماذا حمّل الكاتب مسؤولية وضع هذه الضريبة لعلي باشا إذ يقول: "وفي سنة 1739 وجد أداء جديد رتبة الباشا علي على جربة يدفع للدولة العثمانية كلّ عام و يعنون تارة بقطيع بر الترك و تارة بقطيع والدة السلطان وقدر بـ 5350 ريالا يدفع كلّ عام من مداخيل جربة. وفي سنة 1856 أبدل القطيع بعنوان قطيع الحرمين"[4]. وربما دفع هذا الوضع السياسي الموسوم بالغموض، إذ كانت جربة تابعة في نفس الوقت إلى تونس وإسطمبول[5]، الحكّام في تونس منذ بداية القرن السابع عشر، إلى القضاء على ازدواجية السيادة على الجزيرة، وذلك بمحاولة فصلها عن مراقبة الباب العالي، باللجوء إلى استراتيجيات متنوعة. تمسّكوا، منذ عادت الجزيرة إلى حوزتهم بإعلاء سيادتهم عليها، عبر محاولات التنصل من هذا العبء المسمى بـ"قطيع جربة" بأشكال شتى. تجاهله يوسف داي سنة 1613، فصدرت أوامر الباب العالي بضرورة احترام الوضع السابق للجزيرة[6]. وفي أواخر القرن السابع عشر وتحديدا في سنة 1696 أشارت إحدى المراسلات العثمانية إلى تأخّر إرسال ضريبة جربة مدة عشر سنوات،

---

[1] - كنا أشرنا في مكان سابق من هذا البحث اعتراف أعيان جربة في فترة مبكرة بسيادة السلطان العثماني وأن هذا الأخير منحهم امتيازات تجارية في الفضاء الإقتصادي للإمبراطورية وخوطب أعيانها بالمراسيم السلطانية.

[2] - ألتر ؛ *الأتراك العثمانيون*...، مرجع مذكور ص. 171.

[3] - آغا دار السعادة هو موظف سامي يشرف على الجناح الخاص بحريم السلطان في السرايا بإسطمبول.

Mantran (R.) Sous la direction de; *Histoire de l'empire Ottoman*, Paris-Fayard, 1989, pp. 176-177.

[4] - *أ و ت*.، الصندوق 220، الملف 349. الملف عدد68 وهو تقرير أعده ابن أبي الضياف في 1861 عنوانه" بيان القانون الجاري به عمل الدولة التونسية مع الدولة العلية العثمانية في شأن الهدية" وتناول فيه أنواع الهدايا المرسلة من تونس إلى الباب العالي وقيمتها منذ عهد حسين بن علي إلى عهد محمد الصادق باي ويقع في 38 صفحة. حول ضريبة القطيع وأسباب توظيفها على جربة راجع : المريمي (م.)؛ *التفكير المذهبي*...، مرجع مذكور، ص. 161-171.

[5]- في الواقع لم تكن جزيرة جربة وحدها مرتبطة بالإمبراطورية العثمانية، فقد كانت المهدية في أواسط القرن السابع عشر من الأماكن التابعة لإيالات القبطان.

Kiliç (Orhan);" XVII. Yüzyilin Yarisinda...", *op.cit.*,p. 104

[6] - إلتر ؛ *الأتراك العثمانيون*...، مرجع مذكور، ص. 299.

وطالبت إسطمبول بالمناسبة أهالي الجزيرة بدفع وقفيتها وهدّدت بمنحها إقطاعا لأحد وزرائها[1]. ويبدو أن إبراهيم الشريف قد تصدى بدوره لمحاولة الباب العالي تحويل الجزيرة إلى مقاطعة عثمانية مستقلة أو باشاليك[2]. ثم أثيرت المسألة من جديد في عهد حسين بن علي. ونظمت إسطمبول سنة 1708 حملة عسكرية بقيادة القبطان جانم خوجة، الذي جاء في هذه المناسبة مصحوبا بمحمد بن مصطفى المتمرّد على الباي حسين، وخطط لتنصيبه على رأس الإيالة واسترداد جربة. توقف الأسطول أمام الجزيرة لكن شيخها امتنع من تسليمها للقبطان العثماني، كما استعد حسين بن علي لمواجهة الحملة فحصّن القلاع الساحلية وأرسل في الأثناء مال "القطيع" المتخلد بذمته وهدايا أخرى إلى إسطمبول[3].

وربما كان هذا الوضع المتميز للجزيرة وراء قيام نفوذ محلي قوي بها مثله في هذه الفترة الشيخ سعيد بلجلود، الذي كان حسبما ذكر بن يوسف في "غاية ما يكون من التكبّر والتجبر والعتو والعدوان والظلم"[4]. لذلك اغتنم علي باشا مناسبة تعويض الحامية العسكرية المرابطة بالبيبان، لكي يضع حدّا سنة 1737، للسلطة المطلقة والاستقلالية التي تمتعت بها عائلة بلجلود[5] بأن قام بنسف العائلة وديارها وحكمها[6]. وعلى أثر هذا الحدث نصب الباي على الجزيرة قائدا من مماليكه[7]. ومع ذلك لم تنته مشكلة قطيع جربة. ففي سنة 1758 وجّه محمد باي (1756–1759) حسبما ذكره بن أبي الضياف "كمية من الشواشي التونسية مبلغ قيمتها 4900 ريالا بدل المال المعين قطيعا على جربة"[8]. يعكس تعويض المال بالبضاعة رغبة الحسينيين في التخلص من هذا الالتزام المالي

---

[1] - *نفس المرجع*، ص. 325.

[2] -فتهيأت كلّ من الجزائر وطرابلس لمحاربته. Cherif (M-H.); *Pouvoir et société...*, *op. cit.*, t. 1, p. 115.

[3] - وبعد مفاوضات مع الديوان وأعيان العسكر والعلماء تمكن حسين بن علي من التغلب على القبطان وتلافي الحرب. حول تفاصيل هذه الحملة و نتائجها يراجع:

Cherif (M-H.) ; *Pouvoir et société...*, *op. cit.*, t. 1, pp. 157-158.

[4] - *المشرع*؛ الورقة. 78.

[5] -*نفس المصدر* والورقة. ثم عين بها القائد جعفر بن خضر. المريمي؛ *التفكير المذهبي* ...، مرجع مذكور، 131-132.

[6] - بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرها الباحث المريمي حول تدمير علي باشا لنفوذ عائلة بلجلود، قد يكون سبب هذه الحملة التي نظمها علي باشا على الجزيرة أن أحد إخوة الشيخ سعيد بلجلود حرض والي طرابلس على الاستيلاء على الجزيرة وربطها بإيالة طرابلس . ذكر ذلك فيرو (شارل)؛ *الحوليات الطرابلسية الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي*، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الجزء الثاني، ص. 431.

[7] -*نفس المرجع*؛ ص. 78.

[8] -*أ و ت* ؛ الصندوق 220، الملف 349. الملف عدد6.ص.3.

السنوي، الذي كان في تصوّرهم عبارة عن ضريبة قارّة، ورمزا بالتالي للتبعية، الأمر الذي يتنافى مع طموحهم في احتكار السيادة على كامل مجال الإيالة. ولعل ّإعادة احتلالها في أواخر القرن الثامن عشر من طرف حاكم طرابلس وبإيعاز من الباب العالي كان أهمّ حدث عرفته الجزيرة في هذه الفترة. ففي سنة 1794 هاجم علي برغل الجزائري، المكلف من طرف الباب العالي بولاية طرابلس بعد إزاحة العائلة القرامنلية، جزيرة جربة واستولى عليها ونصب بها عاملا من قبله[1]. لكن حمودة باشا (1782–1814) ردّ الفعل إذ جهّز حملة عسكرية استعاد بها الجزيرة، وأطرد علي برغل من طرابلس معيدا إليها آل قرامنلي. ثم كلف البلاط الحسيني يوسف صاحب الطابع بالسفر إلى الأستانة وشرح أسباب الحرب التي قام بها حمودة باشا ضد علي برغل. يستعرض التقرير الذي أعده البلاط أطوار الحادثة، ويعتبر أن ما قام به والي طرابلس يعدّ اعتداءا على إيالة تونس و"مائها" قائلا: "إن علي برغل مدّ يد العدوان إلى الإيالة التونسية فأرسل سفينة مشحونة بالقريق (أي أهل اليونان) ولم يكن إذ ذاك ممنوح لهذا الجنس الدخول لمياه تونس فدخلت السفينة لمرسى حلق الواد ليلا وأجرت حركات منافية للقانون..." وأكد في ذات المراسلة أن جزيرة جربة التي هاجمها علي برغل بنيّة الاستيلاء عليها هي "من ملحقات الإيالة التونسية المحروسة"[2]. إن ما يسترعي الانتباه في هذا الخطاب لا تأكيد الباي على تبعية جزيرة جربة لإيالة تونس فحسب بل كذلك استخدام عبارة "مياه تونس" التي توحي في نظرنا ببداية تبلور مفهوم المياه الإقليمية أي مياه السيادة الترابية. ويبدو أن الإمبراطورية العثمانية لم تحوّل أنظارها عن جربة إذ تكرّرت محاولة الاستيلاء عليها من طرف محمد علي باشا والي مصر سنة 1830 وتصدى حسين باي (1824–1835) عسكريا لهذه المحاولة[3].

و في إطار تحييد الإمبراطورية عن مراقبة ما يجري في الإيالة، تصدّى الأمراء الحسينيون إلى محاولاتها الرامية إلى مراقبة الوضع الداخلي للإيالة وأدّى بهم الأمر في عديد المناسبات إلى تحدّي أوامرها. كان ذلك في عهد حسين بن علي سنة 1708، ثم في سنة 1794 أثناء حكم حمودة باشا. وفي خضم احتلال الجزائر سنة 1830 لم يسمح حسين باي لأميرال الأسطول العثماني طاهر باشا

---

[1] - دام احتلال علي برغل للجزيرة 58 يوما. فيرو؛ *الحوليات...*؛ مرجع مذكور ص. 530. يذكر الكاتب أن علي برغل كان يرغب في احتلال المدن الساحلية صفاقس وسوسة والمنستير والحمامات. *نفس المرجع*، ص. 517.

[2] - توجد التقارير الخاصة بحملة علي برغل على جربة في *أ و ت*. الصندوق 221. الملف، 353. الوثائق من 1 إلى 6. ومضمونها يتماشى مع ما ذكره بن أبي الضياف إذ يذكر أن حمودة باشا قال في رسائله الموجهة للباب العالي في شرح القضية " إن علي برغل الذي تعدّى و استولى على قطعة من بلادنا " . *الإتحاف*، ج. 4، ص. 32.

[3] - Le Bœuf (Capitaine); *Les confins de la Tunisie et de la Tripolitaine. Historique du tracé de la frontière*, Paris, 1909, p. 38.

بالنزول من مركبه لما أرسى في ميناء حلق الوادي و"اعتذر له بمانع الكرنتينة"[1]. وهي ممارسة طبقتها الدول الأوروبية في الفترة الحديثة تجاه المراكب الأجنبية اتقاء تسرّب الامراض وانتشارها. معنى ذلك أن الحسينيين باتوا ينظرون إلى الإيالة كبلاد لها استقلاليتها. وبذلك انتقلت سواحل الإيالة تدريجيا من إشراف الباب العالي إلى سيادة حكام تونس الفعلية. لكن الوضع كان مختلفا مع القوى الأوروبية التي كان البعض منها يشارك حكّام تونس في الإشراف على بعض النقاط الساحلية .

ج. السواحل الشمالية الغربية بين الهيمنة الأجنبية وإرادة التملّك المحلية

امتدّت إرادة التحكّم في السواحل وتحييد القوى الخارجية المنافسة، إلى الدول الأوروبية والجزائر. فقد تمتّعت بعض البلدان الأوروبية، بمقتضى امتيازات موروثة عن القرن السادس عشر، بحقّ التمركز في بعض النقاط من سواحل إيالة تونس الشمالية لاستغلال موارد البحر (صيد المرجان)، أو للتجارة. كانت جزيرة طبرقة تابعة للجنويين وتدفع إتاوات سنوية إلى كل من دايات الجزائر وحكام تونس. بينما تواجدت شركة تجارية فرنسية بمركز تمكرت القريب منها. وحرصت المعاهدات التي أبرمت بين حكّام تونس وفرنسا على حماية المصالح الفرنسية في هذه النقطة. ولكن البايات تصدّوا إلى المحاولات الأوروبية المتكرّرة، والرامية إلى التمتّع باستغلال المراكز الساحلية، مثل تمكرت، بشكل أبدي[2]. لكن المركزين المذكورين انتقلا منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى حوزة حكّام تونس.

♦ إجلاء الأوروبيين واسترجاع المراكز التجارية

يرقى انتصاب الجنويين بجزيرة طبرقة إلى سنة 1544، لما سلمها خير الدين بايلرباي الجزائر لشارل كانت إمبراطور إسبانيا، مقابل إطلاق سراح القرصان درغوث الذي وقع أسيرا على متن

---

[1] - والكرنتينة، هي مفردة ذات أصل فرنسي تمثل المدّة التي يعزل أثناءها المريض اتقاءا من العدوى وعدد أيامها أربعون يوما. كان هذا السبب مجرد ذريعة احتمى وراءها البلاط لتغطية رفضه قبول المبعوث العثماني الذي كان هدفه النزول بتونس ثم المرور برا نحو الجزائر سعيا إلى فض مشاكل داي الجزائر مع فرنسا. *الإتحاف*؛ ج. 4، ص. 213.

[2] - حاول مراد الثالث فرض مراقبة مباشرة على تجارة السواحل الشمالية. وقد انطبق هذا الوضع على جزيرة طبرقة التابعة للجنويين .وأبدى الحكام رفضا قاطعا أمام رغبة شركة تمكرت الفرنسية الحصول على المركز بشكل أبدي مستندين في تفسير هذا الرفض القاطع إلى مبررات دينية. أنظر:

Bachrouch (T.); *Formation sociale..., op. cit.*, p. 99.

لكن الباحث بوبكر يرى أن التبرير الديني لا يعدو أن يكون سوى تعبيرا عن وجود شعور " وطني جنيني " متولد عن التنافس بينهم وبين الإيالات المجاورة من جهة وبينهم وبين الدول الأوروبية من جهة ثانية :

Boubaker (S.); *La Régence de Tunis au XVII°..., op. cit.*, p. 86, note 145.

مركب تابع لعائلة لومليني Lomellini الجنوية. تصرف خير الدين، الذي كان في ذلك التاريخ أميرا للأسطول العثماني[1]، بحرّية تامة في جزيرة طبرقة فسلمها للجنويين في حين أنها لم تكن في ذلك التاريخ من ملحقات إيالة الجزائر. قد يجد هذا التصرّف، أي التنازل عن الجزيرة، تفسيره في أن خير الدين الذي سبق له أن احتلّ تونس سنة 1534 تصرف تجاه طبرقة بمنطق رجل سياسة عثماني، أي أنه نظر إلى هذا المكان كجزء متمم لممتلكات الإمبراطورية العثمانية. ونتيجة لذلك بات الجنويون يعمّرون الجزيرة التي حافظت كما سبقت الإشارة إلى ذلك على تبعية مزدوجة، فهي تعترف في ذات الوقت بسيادة حكّام الجزائر وتونس معا، وتدفع ضرائب لكلتا الإيالتين[2]. لكن هذا الوضع أصبح مصدر قلق للبايات الحسينين، نظرا للتنافس الذي ميّز العلاقة بينهم وبين إيالة الجزائر. إذ ضلّ حكامها يرون أن لهم حقوقا على إيالة تونس وعلى سواحلها الشمالية. وهذا ما نكتشفه في إحدى الوثائق العائدة إلى سنة 1041 هـ / 1693، حيث نرى الداي شعبان خوجة يتعهّد بحماية الجنويين سكان جزيرة طبرقة من اعتداءات القراصنة وغيرهم، ويسمح لهم بتعاطي صيد المرجان في الساحل الممتد من طبرقة إلى رأس سراط (القريب من بنزرت)[3]. كما كانت طبرقة، باعتبارها أرضا مسيحية[4]، ملجأ للسفن الأوروبية الفارّة من قراصنة الجزائر، وهو ما يفتح الباب أيضا أمام داي الجزائر للتدخل في شؤونها. وهذا ما حصل سنة 1709، لما استقبل أصحاب الجزيرة مراكب إيطالية موفرين الحماية لأصحابها من قراصنة الجزائر. وفي هذا الظرف، هدّد الداي بغزو المكان متعللا بوجود ديون له بذمّة أصحاب المركز. لكن حسين بن علي سرعان تصدى لمشروع الداي، فقام بتجهيز حملة عسكرية[5]. تعكس سرعة ردّ فعل الباي وأهمية الحملة تخوّفه من احتلال جزائري محتمل للموقع الذي اعتبر في العمق تابعا لتونس. ويؤكّد استعمال السرّاج لألفاظ "الحدّ"، و"التجاوز"، و"التعدّي"، على تحوّل الساحل في نظر السلطة إلى ملك لباي تونس و إلى جزء من مكونات سيادته الترابية. لقد أهمّ حسين بن علي وضعيّة الجزيرة فقام بأعمال

---

[1] - وذلك منذ سنة 1532حسب ما ذكره إلتر؛ *الأتراك العثمانيون*، ص. 28. وكان تولى قبل ذلك خطة بايلرباي الجزائر.

[2] - Masson (P.) ; *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque* (1560 -1793), *Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc*), Paris, Hachette, p. 6.

[3] - *Archives Diplomatiques de Nantes*, Consulat de France ,1er versement C637, dossier 1685/1888, Lettre 5.

وبالمناسبة أتوجه بعبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الصادق بوبكر الذي تفضل بمدي بهذه الوثيقة.

[4] - يذكر مونشيكور أن طبرقة كانت معتبرة جزءا من أراضي المسيحية، إذا حلّ بها مسيحي وقعت فديته يمكن للقراصنة المسلمين استعباده مرة أخرى. راجع:

Monchicourt (Ch.); La frontière Tunisoa-algérienne..., *op. cit.*, pp. 34-35.

[5] - *الحلل*؛ ج. 3، ص.145. لكن السراج كانت له قراءة مميزة للحدث. إذ ذكر أن قرار حسين بن علي مهاجمة الجزيرة قد حصل "لما بلغه ما صدر من النصراني صاحب طبرقة وتجاوزه حدّه وتعديه على الرعية وإضراره بأحوالهم في معاملته إياهم" وهو موقف لا يتناسب مع ما ذكرته المصادر الأجنبية ألا وهو استعداد داي الجزائر لاجتياح طبرقة.

تحصين أو تحييز تثبت تبعيتها إلى تونس: من ذلك تهيئة الطريق المؤدّية إليها لتسهيل مرور العربات والمدافع، كما سارع ببناء البرج القديم المواجه لها في البرّ وكان قبل هذا التاريخ خرابا، وركّز به حامية من الجند وبذلك "دفع الجسارة على البلاد وعلى الرعية" حسب تعبير السراج[1]. لكن الباي لم يتجرّأ على المضي أكثر في سياسته تجاه الموقع.

كان وجود الجزيرة محلّ أطماع داي الجزائر من جهة والفرنسيين بالقالة من جهة ثانية، من الأسباب الرئيسية التي دفعت بعلي باشا سنة 1741 إلى إلحاقها نهائيا بسيادة تونس. تذرّع الباي بالمفاوضات السرّية التي كانت تدور بين الشركة الفرنسية في القالة وعائلة لومليني بقصد الحصول على المكان، لكي يجهز على الجزيرة حملة مدمّرة بقيادة ابنه يونس في صائفة 1741، فخرب مبانيها ولم يترك بها إلا الحصن الذي ركز به "نوبة من عسكر تونس"[2]. وفي التاريخ نفسه، وبعد فترة وجيزة من تدمير البناءات المقامة على جزيرة طبرقة، وضع علي باشا حدّا للتواجد الفرنسي بمركز تمكرت غرب طبرقة. نسف الباي المركز بالكامل، متحدّيا في ذلك فرنسا والاتفاقيات مع الباب العالي[3]. وانطلاقا من عهد علي باشا تحوّل الساحل الشمالي، الذي تداولت على استغلاله منذ أواخر العهد الحفصي قوى أجنبية مختلفة، إلى أرض تابعة إلى إيالة تونس. كان شروع علي باشا في ربط جزيرة طبرقة باليابسة (أي بالمجال الترابي لإيالة تونس) بمثابة التعبير عن تبعية الجزيرة السياسية إلى إيالة تونس[4]. أشرك الباي الأهالي المجاورين للمنطقة في هذه العملية. إذ يذكر الصغير بن يوسف الذي كان قريبا من الجهة ومعاصرا للأحداث، أن علي باشا استنفر أهالي الجبال الشمالية لحمل الجير ونقله إلى طبرقة، وكلف قيّاد المناطق المجاورة لطبرقة في كلّ من باجة وبنزرت وماطر بالمشاركة في عملية التهيئة الجديدة [5]. بنى الباي برجا جديدا في المنطقة

---

[1] - *الحلل*؛ ج.3 ، ص. 148.

[2] - حول تدمير المركزين من طرف علي باشا. *المشرع*؛ الورقة 83 ظهر.

[3] -حول استرجاع المركزين: Boubaker (S); " L'économie de traite dans la Régence de Tunis au début du XVIIIè siècle. Le comptoir du Cap Nègre avant 1741", *in Revue d'Histoire Maghrébine*, 53-54, 1989, p. 45.

[4] - يخبرنا بن يوسف أن علي باشا أمر أهل باجة وبنزرت بنقل الجير إلى طبرقة وشجع الرعايا التابعين لقايد ماطر وباجة وشيخ الغرابة على ردم المضيق المذكور ووعدهم بإسقاط مجباهم في ذلك العام . *نفس المصدر* ؛ الورقة 84 وجه.

[5] -*نفس المصدر* و الصفحة.

المرتفعة المواجهة لبرج الجنويين [1] لمزيد حماية الموقع، واستعان بالقياد المذكورين في إنشائه[2]. ثم نُصّبت به حامية من عسكر زواوة. وقد أعطت التحصينات الجديدة نتائج مباشرة إذ تصدّت الأبراج لأوّل هجوم نظمه قائد القالة على الجزيرة بهدف استرجاعها [3]. ورغم التهديد الفرنسي لم يرضخ الباي ولا من جاء بعده إلى التنازل على هذه النقطة[4]. عكست سياسة الباي والإمكانيات التي سخّرها لسدّ الممر البحري الفاصل بين الجزيرة والأرض، والتحصينات التي أضافها إرادة واضحة نحو فرض هيمنة استثنائية على الفضاء الساحلي تقصي كلّ أشكال التداخل في المراقبة وتحميه من الأطماع الخارجية لا سيما "الجزائرية"[5].

لكن، و إن حسمت مسألة الوضعية السياسية لطبرقة نهائيا في عهد علي باي (1759–1782) فإن الحدّ الساحلي الممتد بينها وبين القالة أي الفاصل بين إيالتي تونس والجزائر، ضلّ يكتنفه الغموض، الأمر الذي أفضى إلى حدوث سجال حوله في العشرينات من القرن التاسع عشر.

♦ مسألة الحد بين طبرقة والقالة (1820-1822) السيادة القانونية على السواحل

انتقلت المشاغل الحدودية بين تونس والجزائر لأوّل مرّة في بداية العشرينات نحو المنطقة الساحلية بين طبرقة ومركز القالة. أثيرت المسألة في عهد محمود باي في 1820، لما حجز حارس مرسى طبرقة مركبي صيد مرجان تابعين لبحارة نابوليتان (أي من مدينة نابولي الإيطالية) وجدهما يصطادان حسب شهادة رايس الميناء وآغا طبرقة في المياه التابعة لطبرقة. ومن المفارقات أن قضية الحدّ الساحلي التي جدت في هذا التاريخ لم تطرح بين البلاط الحسيني وداي الجزائر بل مع الفرنسيين أصحاب برج القالة ومتعاطي صيد المرجان والتجارة به. الأمر الذي يبيّن هيمنة

---

[1] - وهو برج مولاي حميدة. *نفس المصدر*؛ الورقة 83 ظهر. وربما استخدم هذا البرج في العهد الحفصي إذ وجدت به في ذلك التاريخ آثار تحصينات قديمة. أنظر: Djelloul (N) ; *Les fortifications..., op. cit.*, pp. 195-196.

[2] - *المشرع*؛ الورقة 84 وجه.

[3] - *المصدر نفسه*؛ الورقة 85 وجه.

[4] - حاصر الأسطول الفرنسي ميناء تونس في 1741. وطالب الفرنسيون بالمركز كأحد شروط الصلح و قصفت سفنهم المدن الساحلية في عهد علي باي بن حسين بن علي. *المشرع*؛ الورقة 85.

[5] - فخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سنة 1820 تعرض ميناء حلق الوادي إلى المحاصرة من طرف سفن القراصنة الجزائريين. وفي إطار المطالبة بكميات الزيت التي اعتاد البايات إرسالها إلى الجزائر وصلت سفنهم إلى جربة. أنظر: لمام (رشاد)؛ *سياسة حمودة باشا في تونس*، *مرجع مذكور*، ص. 382. كما يذكر القاضي بن سلامة " خروج شقوف الجزائر إلى حلق الوادي بعمارة كبيرة وقد كانوا أغاروا على جربة أياما ". *العقد المنضد*، مصدر مذكور، الورقة 43 ظهر.

الفرنسيين على سواحل هي في الأصل من ممتلكات حكّام الجزائر. كانت هذه الحادثة مناسبة لحصول جدل ديبلوماسي بين الطرفين تدخّل فيه بشكل جانبي، كل من باي عنابة ثم أنقلترا. وغابت الإمبراطورية العثمانية الفاعل الرئيسي الذي كان في الأصل مانح الامتيازات على سواحل الإيالات المغربية، وبذلك باتت قضية الساحل مسألة "تونسية" بحتة.

اعتبر القنصل الفرنسي في مراسلة إلى البلاط، أن عرقلة المركبين غير قانونية، لأنّ الموضع الذي تمّ فيه الحجز، وهو مونتي روتوندو Monte Rotondo، تابع للقالة وبالتالي خارج عن نفوذ حكام تونس. ودعّم القنصل احتجاجه بخرائط تمثل السواحل. و طالب، على هذا الأساس، بإطلاق سراح المركبين وإعادة المرجان المحجوز إلى أصحابه. وفي سنة 1821 راسل الدوق مونمرونسي Montmorency وزير الخارجية الفرنسي الباي، يوضّح أن المنطقة الكائنة بين القالة وكابو روسو من ممتلكات فرنسا السابقة لقيام إيالات المغرب، وكانت تحصلت عليها بمقتضى تنازل من قبيلة المعزولة[1]. أما باي عنابة، الذي تلقى شكوى أهل المركبين، فقد كاتب في سبتمبر 1821، حسين باي يخبره بعثوره على نسخة من اتفاقية 1628 قائلا: "وانا وجهنا لكم ورقة داخل هذا الكتاب مضمن فيها حدودنا عينا وحدودكم أيضا عينا عينا لتطلعوا على ما فيها"[2]. وقع في هذا الظرف إحياء وثيقة التحديد وتوظيفها كمرجعية في تحديد المجال البحري بين الإيالتين. لقد صيغ ذلك الإتفاق، كما رأينا سابقا، في ظروف تاريخية مغايرة وكان هدفه تسوية المشكل الترابي بين الإيالتين وبالخصوص تحديد المجال بين إيالة تونس وأجوارها من الحنانشة. ولم تكن غايته ضبط الحدّ الساحلي، بدليل أن تلك الوثيقة وإن تضمنت إشارة إلى تمديد الحدّ إلى الساحل فهي لا تنصّ على أي موضع محدّد فيه.

وتدخّلت أنقلترا طرفا ثالثا في هذا النزاع. طرف معارض لأطماع فرنسا التوسعية، سيكون له أثر على مواقف البلاط تجاه ادعاءات فرنسا الترابيّة. ففي 1822 راسل قنصل أنقلترا بعنابة باي تونس يخبره، بأن سواحل تونس تتواصل في الواقع حتى وادي العرق الذي يوجد مصبّه عند مشارف القالة. واستند القنصل إلى ترخيص صيد أو باسبورط سلمه قنصل أنقلترا بالجزائر سنة 1816

---

1 - Bachrouch (T.); “Pouvoir et souveraineté territoriale...”, *op. cit.*, p. 199.

2 - أ و ت؛ الصندوق 212، الملف 229، الوثيقة عدد 21 بتاريخ 16 ذي الحجة 1236 (14 سبتمبر 1821).

لفائدة قرصان يدعى الحدّاد، وينصّ على أن المجال المرخّص بالصيد فيه لا يتجاوز وادي العرق وعنابة[1]. لقد كانت هذه أوّل مناسبة بتم أثنتءها طرح مسألة الحدّ الساحلي بين الإيالتين.

تولى الردّ على الادعاءات الفرنسية سليمان كاهية حلق الوادي. نراه في مستهل خطابه الموجّه إلى القنصل الفرنسي، يتلقب بـ"وزير مملكة تونس". تعكس هذه الصيغة من التقديم رغبة سليمان كاهية في الظهور بمظهر الوزير، المعبرّ عن وجود دولة ذات سيادة على كيانها الترابي بما فيه الحدود الساحلية، ومالكة لأنظمة ومؤسسات دولة تضاهي دول أوروبا، وتأكيدا أيضا على وجود مؤسسة تشرف على الشؤون الخارجية وبالتالي على كل ما يهمّ شأن السواحل. لكن ما هي الحجج التي قدمها سليمان كاهية للدّفاع عن النقاط الساحلية التي رأى أنها تابعة إلى تونس؟

اعتبر سليمان كاهية أن الخريطة التي دعّم بها القنصل ادعاءاته لا تمثل مرجعا أوحجة في تثبيت الحدّ لأن رسمها حسب قوله "غير معتمد بين ممالك الإسلام" بينما المعتمد في نظره "ما هو مشهور عند أهل البرّ والبحر ومتفق عليه بين الممالك". وتتضمن المراسلة تأكيدا على أن القبض على المركبين تم في موضع "كافو روسو"[2] الذي هو صاحب المراسلة "من عمالة تونس ومن مشمولات عمالة طبرقة وفي مائها"، مضيفا أن السكان الموجودين في هذا المجال وهم نهد من رعايا الإيالة التونسية[3].

تتوارد في المراسلة المذكورة المفردات المعبّرة عن معنى الحيازة والتملك مثل "حوز عمالة تونس" و"ماء تونس" وهو مايبينّ أن البحر لم يكن في وعي السلطة الحسينية فضاءا مفتوحا، بل جزءا محددا ومقننا ومتمّما لمجال إيالة تونس البري. وبذلك نكتشف بروز مفهوم الحدّ الساحلي المؤسس على القانون. استند هذا الحقّ من الجانب الفرنسي على وجود خارطة تؤكّد وجود المكان الذي تمت فيه عملية القبض على المركبين " في غير عمالة تونس وفي غير مائها" ، وكذلك على

---

[1] *نفس المصدر*، الصندوق 212، الملف 229، المراسلة عدد 8، بتاريخ 1822. يذكر روسو Rousseau أن مطالبة باي تونس اللاحقة، أي في الثلاثينات ، بجزء من برج القالة تعود إلى هذا التاريخ المتميز بالمنافسة بين أنقلترا وفرنسا .

Rousseau (A.); *Les Annales tunisiennes*, *op. cit.*, pp. 369-370.

[2]- يكتب إسم المكان هذا في الوثائق العربية أحيانا بهذا الشكل وأحيانا أخرى "كفروس" أو "كاف روز" وفي كل الحالات فهي تمثل الترجمة الصوتية للتسمية الأوروبية Cap Roux الفرنسية أو Capo Rosso الإيطالية . و يترجم إلى اللغة العربية تحت إسم رأس صقلاب وهو موقع لرأس ساحلي يقع قريبا من طبرقة، اعتبرته عديد الشهادات التاريخية الحدّ الفاصل بين إيالتي تونس والجزائر.

[3]- يوجد نص هذه المراسلة في: *أ.و.ت.* دفتر وزارة الخارجية، عدد 2847، ص. 2. بتاريخ ديسمبر 1821.

قراءة معينة للاتفاقية المبرمة بين الشركة الإفريقية المستغلة للمرجان في القالة وحمودة باشا في 1795. لقد ضبطت الاتفاقيات التي ربطت بين حكام تونس والشركات الفرنسية المستغلة للسواحل قبل هذا التاريخ، لا سيما تلك التي توجد بالقالة المجال البحري التابع لإيالة تونس وهو المجال الذي يُسمح فيه لأصحاب المركز المذكور بالصيد والمتاجرة. وحدّدت المعاهدات هذا المجال بمياه طبرقة شمالا وبالحدّ مع إيالة طرابلس شرقا. و مثلت تلك الاتفاقيات إحدى المراجع التي استند إليها الفرنسيون فيما بعد لإثبات حقهم على الساحل الممتد بين القالة وطبرقة. معنى ذلك أن "الحقّ" من وجهة النظر الفرنسية يتأسس على المكتوب. أما بالنسبة إلى الطرف المحلي فيقوم على مبدإ الممارسة والأمر الواقع أو ما هو "مشهور" والمتمثل في وجود "حدود معلومة" عند أهل البر والبحر" أي ما تناقلته الذاكرة الشفوية. لكن هذا الحقّ المكتسب يرتكز أيضا على مستندات قانونية ذكرها سليمان كاهية وهي أن "قانون مصيد طبرقة هو أنه لا يصطاد فيه أحد إلا بالإذن والباصبرت"[1]. لنتأمل في هاتين الوثيقتين.

يتمثل "الإذن" في ترخيص مكتوب لفائدة صاحب المركب تصدره جهة رسمية وهي عادة السلطة الحاكمة في البلاد. أما "البصابورت" فهو جواز العبور الذي تدوّن به هويّة المركب واسم صاحبه ومقصده. وهو بدوره وثيقة رسمية يتحصّل عليها أصحاب مراكب الصيد أو التجار من طرف قناصلهم، ولا يمكن لهم بدونها الدنوّ من سواحل البلاد أو الإرساء بموانيها[2]. و بذلك تتأسّس حيازة السلطة للمجال البحري على مبدئي القانون والممارسة، أي على الذاكرة الشفوية وعلى المكتوب، الأمر الذي يوحي بحصول تحوّلات عميقة في مستوى إدراك السلطة لعلاقتها بالمجال البحري ولنفوذها عليه. نفوذ لم يعد في مفهومه مسألة دفاع أو ممارسة عسكرية فقط، بل يستند إلى قوة أخرى تتمثل في سلطة القانون مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الدول الأوروبية. وسيسمح هذا التطوّر ببداية تبلور مفهوم مياه السيادة.

د. السواحل كحدود سيادة: في سيرورة تشكّل مفهوم المياه الإقليمية

أفضت مختلف الإستراتيجيات التحييز التي بلورها حكام البلاد منذ بداية القرن السابع عشر إلى استثناء كامل المجال الساحلي عن المراقبة الخارجية وتحويله إلى جزء متمم للمجال البري، خاضع بدوره إلى سيادة السلطة الحسينية. كما رافق هذا التطوّر بروز مفهوم "ماء تونس" أو ما يمكن ترجمته في لغة عصرنا الحالي بالمياه الإقليمية. معنى ذلك أن المجال الساحلي اكتسب لدى حكّام

---

[1] - : أ.و.ت ، الدفتر عدد 2847، نفس المراسلة المذكورة سابقا.

[2] - توجد نسخة أو صورة لهذه الوثيقة في :أ.و.ت ، الدفتر ، ص. 9. وقد وقع سنّها لأول مرة في تونس سنة 1700. أنظر نسخة من هذه الوثيقة في الملحق. ص. 404.

تونس منذ بداية القرن التاسع عشر مدلولا قانونيا. فقد تحوّلت سيادة حكام تونس على السواحل من مجال الممارسة إلى مجال القانون الحديث. ولإدراك هذه التحوّلات علينا أن نضع هذه المسألة (أي مدلول الحدّ الساحلي) وتطوّرها في إطارها التاريخي.

- **المعاهدات مع أوروبا و دورها في التمييز بين سواحل إيالة تونس وبقية البلدان المغاربية**

استرعى انتباهنا عند قراءة المعاهدات بين تونس والدول الأوروبية منذ بداية القرن السابع عشر، لا سيما في بنودها المتعلقة بمحاصرة نشاط القرصنة والرامية إلى توفير الظروف الملائمة لنموّ المبادلات التجارية بين ضفاف المتوسط، طبيعة تنظيمها للعلاقات بين إيالة تونس وجيرانها، وكيف تخلق التمايز بينها. فقد كان على حكّام تونس الموقعين على تلك المعاهدات في كلّ مرّة احترام جملة من الشروط الملزمة اخترنا منها ما يلقي أضواء على مسألتنا منها:

- عدم السماح للقراصنة المغاربة، من سلا والجزائر وطرابلس، الذين تنعتهم المعاهدات بـ"أعداء الدول الأوروبية"، بالإرساء في مواني مملكة تونس.

- عدم السماح لهم بترويج ما تحصّلوا عليه من غنائم استولوا عليها في مراكب أوروبية (من أسرى وبضائع ومراكب وغيرها) في مواني مملكة تونس، بل يلتزم حكّام تونس بضرورة إرجاع تلك الغنائم إلى أربابها.

- عدم السماح لأولئك القراصنة، بالبقاء أكثر من 24 ساعة "في مراسي جميع العمالة"[1].

- التزام الحصون والحاميات الموجودة على سواحل مملكة تونس بتوفير الحماية للبحارة الفرنسين من "أعدائهم" القراصنة المغاربة. تقول معاهدة 16 ديسمبر 1710 المنعقدة مع فرنسا في شرطها الخامس: "إذا أتوا مراكب فرانسيس لمرسى تونس أو لمرسى من مراسي عمالتها ودخل عليهم عدوّ من أعدائهم جزيرية ولا طرابلسية ولا مغاربة وهم رامين تحت رمية مدفع برج المكان يكونوا محميين ومدافعين عنهم من أعدائهم"[2]، أي القراصنة المغاربة. وبذلك وقع توسيع إجراءات الحماية على كافة السواحل والمرافئ التابعة لتونس.

في أواخر القرن الثامن عشر وفي إطار هذه السياسة الرامية إلى التمييز بين الدول المغاربية في مجال القرصنة ومنع التوحّد بينها، اقترح القنصل الفرنسي دفواز Devoize ، على حكومته إرغام

---

[1] - أ.و.ت.؛ الدفتر 2848، معاهدة 21 ماي 1765، ص. 11.

[2] - نفس المصدر ص. 2، البند الرابع من معاهدة 1710.

كلّ واحدة من تلك الدول على استعمال راية مميزة[1]، احتجاجا على قيام القراصنة المغاربة (من طرابلس إلى المغرب الأقصى) باستعمال علم موحّد الألوان، وهو ما يدخل الارتباك على المراكب الأوربية، إذ يصعب على الدولة التي يتعرّض بحّارتها إلى الاعتداء تحديد جنسية المعتدي.

بيّن التزام حكّام تونس بهذه الشروط، التي كانت في الحقيقة تجد طريقها بصعوبة إلى التطبيق، قبولهم بفكرة التمايز عن الأجوار. كما أن مواقفهم هذه تتعارض مع إحدى مفاهيم القرصنة المعتبرة شكلا من أشكال الجهاد ضدّ أعداء الدّين، وهي بهذا المعنى تمثل إحدى المبادئ الدينية الموحّدة لبلدان الإسلام في مواجهة أوروبا المسيحية[2]. وبذلك وضعت السلطة في تونس المصالح التجارية والعلاقات السلمية للإيالة مع أوروبا المسيحية فوق الاعتبارات الدينية وفوق العلاقات مع البلدان الإسلامية.

♦ نحو تبلور مفهوم "المياه الإقليمية"

لقد أهملت اتفاقية التحديد التي وضعت بين إيالة تونس والجزائر سنة 1628، ذكر الحدّ أو إسم المكان الساحلي الذي تمتدّ إليه سلطة الحكام في الإيالتين، الأمر الذي يبيّن أن البحر لم يكن في ذلك الظرف يمثّل رهانا بين الطرفين. أما المعاهدات مع الدول الأوروبية فبالإضافة إلى التمييز الذي سعت إلى تكريسه بين إيالة تونس وجيرانها من البلدان المغاربية، فقد قامت أيضا بتحديد المسافة الأمنية التي تضمن الحماية للسفن الأوروبية على السواحل. وبذلك أخذت فكرة المياه الإقليمية أو الحدود المائية التي تمتدّ عليها سلطة الحكام في التبلور في وعي النخب الحاكمة. لنتتبع كيف تتحوّل مياه البحر من صفحة مائية سائبة أو مجالا مشتركا وملكا للجميع إلى حدود قانونية أو حدود سيادة.

ظهر مفهوم المياه الإقليمية في أوروبا خلال العهد الحديث. وتوازى هذا التطوّر مع التحوّلات التي عرفتها دول أوروبا في ميدان ضبط الحدود الترابية الفاصلة بينها، وما صاحبه من تنظيم لعلاقاتها ببعضها أفضى تدريجيا إلى تكوّن الهويات الخاصّة بكلّ منها. يعرّف القانون المياه الإقليمية بالمسافة البحرية التابعة للدولة والمتمّمة لمجالها البري وهي في الأصل المسافة البحرية التي يكون

---

[1] - كانت سفن الإيالات المغاربية الثلاث ترفع في منذ 1574 علما موحدا ذا لون أحمر وهو العلم العثماني:

Hugon ; *Les emblèmes des Beys de Tunis*, p. 244.

[2] - كان حمودة باشا يلقب بميرمران محروسة تونس "دار الجهاد ". أنظر:

Tlili (Rachida); "Droit maritime international en Méditerranée à la fin du XVIII°s. De la course barbaresque au droit naturel", *in Occident–Orient : aux origines du dialogue islamo-chrétien* (XVI°-XIX°s), Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information, Zaghouan, septembre 2002.

باستطاعة الحاكم حمايتها[1]. حُدّدت هذه المسافة في البداية، أي خلال القرن السابع عشر بثلاثين ميلا، ثم برمية مدفع ابتداءا من 1703 وقدرت أخيرا بثلاثة أميال في 1782[2]. انعكس هاجس تحديد المياه الإقليمية في مستوى المعاهدات بين تونس والبلدان الأوروبية، فقدرت المسافة التي تضمن الحماية للمراكب الفرنسية في معاهدة 1685 بين تونس وفرنسا بيومين من السير في البحر أي ما يعادل ثلاثين ميلا (30 lieues) ثم انحصرت في عهد حمودة باشا في مدى رمية مدفع[3]. وبذلك ترسّخت في تصوّر النخب الحاكمة فكرة المسافة الأمنية التابعة لسيادتهم. ويتضمّن الأرشيف المحلّي إشارات واضحة تدلّ على استبطان النخب الحاكمة لمفهوم المياه البحرية المحددة والمعبرّ عنها أحيانا بـ"ماء تونس"[4]. نكتشف ذلك في هذه الشكوى التي توجه بها محمود الجلولي وكيل الباي (أي ممثله) في مالطة إلى فرنسا. احتجّ الوكيل على قصف المراكب الأنقليزية للسفن الفرنسية أثناء تواجدها في المجال البحري التابع لتونس قائلا: "إن الأنقليز كسر **حرم أرض تونس** وأخذ مراكب بزركان وغير الذي أخذ من وسط **الحرم المعلوم المحدود** في شروط الصلح من تحت رمية مدفع أبراج حلق الوادي ومن تحت نظر الحاكم وكان المرحوم حمودة باشا تحقق عنده أن من **شرف الملوك** أنه يطلب من الأنقليز ما يرضيه على **كسر حرمه واحتقاره**"[5]. يسترعي الانتباه في هذه الشكوى ارتباط المسافة الأمنية في البحر بعبارة "حرم أرض تونس" الأمر الذي يدلّ على أن البحر أصبح يمثل جزءا من أرض البلاد أومجالها الترابي. وبذلك باتت هذه المسافة إحدى مكوّنات سيادة الحكام أو ما يمكن تسميته بمياه السيادة المعبّر عنها في الوثيقة بـ"شرف الملوك". لنشر أخيرا أن مصدر هذا الشرف ليس إلاهيا متعاليا بل هو في الأرض (البحر والبر) أو ما بات ينعت بالحرم الذي يستند إليه شرف الحاكم وهيبته.

وساهم استعمال "البصابورت" أو جواز السفر في تعميق الوعي بالمجال البحري. إذ أصبحت هذه الوثيقة تعبرّ عن سيادة الحاكم على المجال البحري، فلا يكون المرور عبره أو الدخول إليه إلا

---

[1] - نستمد معلوماتنا بخصوص تبلور مفهوم المياه الإقليمية في أوروبا من:

Bottin (Michel); “Frontières et limites maritimes au XVI° siècle”, *in La frontière des origines à nos jours* . Actes des journées de la société internationale d’histoire du droit tenues à Bayonne les 15, 16, 17 mai 1997. Textes réunis par Maîté Lafourcade, Presses Universitaires de Bordeaux, pp. 27–41.

[2] - نفس المرجع.

[3] - اعتبر رجال القانون في أوروبا أن مسافة الثلاثين ميلا في البحر جدّ متسعة و لا يكون الحاكم قادرا على مراقبتها بالفعل.

[4] - *أ.و.ت*؛ الدفتر 2847، ص 2.

[5] - *أ.و.ت*.؛ الصندوق 206، الملف 81، الوثيقة 56.بتاريخ 1230هـ[1814-1815]

بترخيص العبور المعبر عنه في المعاهدات باسم البصابورت (passeport). بدأ استعمال "البسبورت" أيضا في الفضاء الأوروبي، ومثل بدوره إحدى المراحل في سيرورة تنظيم التنقل بين الإمارات والممالك الأوروبية. فمنذ العهد الوسيط، استعمل ترخيص عبور خاص يسمى بـ Sauf-conduit، وسيلة توقر الحماية للمسافر في الطريق. ثم ظهرت عبارة "الباسبورت" في القرن الخامس عشر، وارتبطت في البداية بالبضائع المنتقلة بين الموانـي، ثم ابتداءا من القرن السادس عشر بهوية الأشخاص. كما انتقلت صلاحيات إسناد جواز العبور إلى السلطة الملكية أو من يمثلها. حصل هذا التطوّر مع تدعّم السيادة الترابيّة للملوك، وصار يعبّر تدريجيا عن الإنتماء السياسي والهوية الترابية[1].

كانت المراكب الأوروبية التي تؤمّ موانـي الإيالة التونسية تحمل جوازات العبور أو passeport، ثم فرضت الدول الأوروبية، ابتداءا من القرن الثامن عشر، على حكّام تونس تطبيق هذا الإجراء على المراكب المنطلقة من موانيهم[2]. وكان إسناد هذا الترخيص من مشمولات القناصل الأوروبيين بصفتهم يمثلون حكامهم[3]. ثم وقعت بداية استبطان هذا الإجراء إذ سعى البايات بدورهم إلى فرضه على السفن الأوروبية الوافدة إلى تونس. وهذا ما نلاحظه لما اشترط علي باشا على قبطان سفينة تابعة للبندقية الاستظهار "بالباسبورت المعتاد" في المركب، إذا وجد في موضع خارج عن الأماكن التابعة "الريبوبليك فينيزيا" قائلا "فالتوانسة ترسل إلى الشقوف المذكورة فلوك للتأكد من وجود الباسبورت المسند من قنصل فينيزيا في تونس"[4]. ومنذ القرن الثامن عشر، أصبح لزاما على أصحاب المراكب أن يكونوا كذلك مصحوبين بما سمي في المصادر الأرشيفية بـ"الإذن" أو الفرمان، وهو ترخيص صادر عن الحاكم المحلي في الإيالة، وعبارة عن ضمان إضافي يحمي صاحبه من العقوبات القانونية بالإضافة إلى الباسبورت. وفي صورة غياب هذا "الإذن" يبقى

---

[1] - حول وظيفة الباسبورط و تطوّرها التاريخي :

Burguière (A.) et Revel (J.); *L'Espace français*, *op. cit.*, pp. 66-67.

[2] - لما كان قراصنة الإيالات يرفعون في البحر أعلاما ذات ألوان متشابهة اضطرت الدول الأوروبية إلى فرض تراخيص خاصة من القناصل المتواجدين بتونس للمراكب التجارية و ذلك منذ 1662 . يتضمن الأرشيف الوطني التونسي نسخة من وثيقة الباسبورط التي أصبح لزاما على التجار أن يكونوا مصحوبين بها منذ 1700. أنظر نسخة من هذه الوثيقة في الملحق.ص 404 .

[3] - Rousseau (A.); *Annales…*, *op. cit.*, p. 476.

[4] - أ.و.ت ؛ الدفتر 2848، ص. 50.

المركب كما ذكرت إحدى الوثائق " ازباندود عاري من الباطنطة أو Sbandito أي سفينة من غير حق"[1] حسب الترجمة المحلية.

يمكن القول أن السواحل على غرار المناطق الداخلية، خضعت منذ بداية القرن السابع عشر، إلى سياسة تحييز ترمي إلى وضعها تحت مراقبة السلطة العثمانية في تونس. ورسخت المعاهدات بين حكام تونس ودول أوروبا، لدى أصحاب السلطة فكرة وجود "مياه إقليمية" أي مجال بحري، أصبح في تصوّرها جزءا متمما لسيادتها على المجال الترابي[2]. وكانت المشاكل المستمرّة بين الطرفين بسبب القرصنة وما يعقبها من جدل حول أحقية هذا الطرف أو ذاك استنادا إلى القوانين التي ضبطتها شروط المعاهدات، وراء تكوّن التصوّر المشار إليه. وبذلك ساهم التواصل مع أوروبا، عبر مختلف أشكاله، في إرساء الأسس القانونية المنظّمة لعلاقة الدولة بالسواحل.

نجح حكّام تونس تدريجيا، وفي ضل وضع قانوني سمح لهم بمزيد من حرّية التصرّف في المستوى الخارجي من جهة، وتكثف الاتصالات مع بلدان أوروبا من جهة ثانية، في تحويل سواحل الإيالة إلى حدود سيادة وإلى جزء مكمّل للمجال الترابي. وهو ما يقيم الدليل على سرعة تأقلم السلطة المركزية في تونس مع تحوّلات الظرفية العالمية[3]. فقبيل سنة 1830 تجلى وعي السلطة الحاكمة بوجود مجال مائي متمّم للمجال الترابي اعتبرته جزءا من مكوّنات سيادتها الترابية. أطلقت الوثائق على هذا المجال بقسميه المائي والبري إسم "حرم تونس" مع ما تكتسيه عبارة الحرم من قداسة. وأصبح هذا الحرم إحدى المكونات الرئيسية التي تستند إليها سيادة الباي وهيبته، وارتبطت بذلك قداسة المكان بـ "شرف الملوك"[4] . وفي سنة 1820 أبرم الصلح بين تونس والجزائر في إسطمبول وراسل مبعوث الباي حسين خوجة مملوك يخبره بسير المفاوضات والحوار الدائر بين المتنازعين. تشبّث الطرف الجزائري بحقه في حمولة الزيت التي كانت تبعث بها تونس سنويا إلى الجزائر منذ

---

[1] - وتترجم الكلمة في اللغة المحلية بـ"زبنطوط" . أنظر احتجاج القنصل الفرنسي قيز لدى حسين باي سنة 1827 ومطالبته بمعاقبة القرصان الجزائري الذي اعتدى على مركب فرنسي في خليج تونس وفي مسافة رمية المدفع *أ.و.ت،* الصندوق 206، الملف 23، الوثيقة عدد 17.

[2] - حول هذه المنازعات في عهد حمودة باشا أنظر على سبيل المثال Tlili (R.), "Droit maritime...", *op. cit.,* p. 130.

[3] - Panzac(D.); "La Régence de Tunis et la mer à l'époque de Hamouda Basha Bey(1782-1814)", In *C.T,* tome XLVI, n° 165, 3è trimestre,1993.

[4] - في ذات المراسلة الصادرة عن محمود الجلولي الخاصة باعتداء مراكب الأنقليز تعترضنا العبارات الآتية " المرحوم حمودة باشا تحقق عنده أن من شرف الملوك أنه يطلب من الأنكليز ما يرضيه على كسر حرمه و احتقاره و دفع المال ثمن الغنائم الفرانسوية التي أخذها تحت حرم تونس."*نفس المصدر*، الصندوق 81، الملف 206، الوثيقة 51. بتاريخ 1230هـ/ 1814-1815.

1756 فيما تشبث الطرف "التونسي" برفضه لهذا المطلب الذي صار حكّام الجزائر يعتبرونه ضريبة أو "عادة" حسب صاحب المراسلة. ولما كان موقف ممثل الباب العالي مؤيدا لحكام الجزائر، كان ردّ فعل أحمد قبطان مورالي يتضمن ما يلي:"بالله عليكم إذا كان مرادكم بيع تونس تبيعوها إلى بعض النصارى توجد فيهم الرحمة ولا تبيعونها إلى هؤلاء الجزيرية الذي سلب الله من قلوبهم الرحمة..." مضيفا في مكان آخر " لأنه إذا ذارينا وعملنا الحرمة (أي مواصلة عادة إرسال الزيت) يجب أن نهدوا (أي نُكسّر) الأبراج التي بنينا في عمالة إفريقية وجميع ثغور الحرب ولا تنفتح السناجق التي هي من علامات الإسلام ويفوه الجزيرية إلى جميع جنوس النصارى ويفتخروا ويقولوا تونس رعيتنا فينحط بذلك اعتبار الوجق وتعلم أن السلطان نصره الله لا يرضى بخراب وجق الذي هو ثغر من أثغار الجهاد"[1]. لقد أفضت سياسة الدفاع عن الحدود إلى تحوّل إيالة تونس في وعي النخب على الأقل، إلى مجال يميز بين المنتمين إليه والخارجين عنه. فهذا الصغير بن يوسف يحدّثنا عن حادثة استجلاب علي باشا لأصهاره مشايخ الحنانشة مستنكرا عملية إعدامهما قائلا "ولما قتل علي باشا الرجلين وكانا **ليسا في حكمه ولا في مملكته وإنما هما من عمل وجق الجزائر والباشا ليس له عليهما يد ولا حكم ولا أمر** أمر أن تكتب وثيقة في باردو بأن الحنانشتين أهل فساد وظلم وعناد وفي الوثيقة أكثر من مائة شاهد..."[2]. يمكن قراءة هذه الفتوى التي لجأ إليها علي باشا، كنوع من التبرير القانوني للـ"التجاوز" الذي قامت به السلطة في تونس في حقّ رعايا الجزائر.

كان هذا التطوّر تجاه المسألة الحدودية وعلاقتها بالمجال وبسيادة الباي مرتبطا ارتباطا متينا بالتطور السياسي الذي عرفته الإيالة وبتكريس الهيمنة المتواصلة على الدواخل. وانعكس التحوّلات بمجملها على مستوى الأسماء التي أطلقت على البلاد.

---

[1] ـ *أ و ت*. مقتطفات من رسالة أحمد مورالي؛ الصندوق 206، الملف 81، الوثيقة عدد 56.
[2] ـ *المشرع*؛ الورقة 74.

الفصل الرابع : إفريقية أم تونس، الأسماء والمدلولات

لاحظ الأستاذ أحمد عبد السلام أن الكتابات التاريخية المنتجة خلال الفترة الحديثة، بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، أصبحت تتضمن في عناوينها، خلافا لعناوين تواريخ العهد الحفصي التي كانت "منسوبة إلى هذه الدولة أو إلى أحد ملوكها"[1]، أسماء المجال، أي تونس، أو إفريقية، أو الإثنين معا. اعتبر صاحب الدراسة هذا التحوّل مؤشرا على بروز "نزعة وطنية" لدى مؤرخي هذه الفترة وترك للقارئ مهمّة البحث في أسبابه.

أطلقت الإمبراطورية العثمانية إسم "إيالة تونس" على البلاد، لكن الكتّاب المحليين لم يتخلوا حتى القرن التاسع عشر، عن استعمال إسم إفريقية على المجال التابع لمدينة تونس. ولم يظهر إسم إيالة تونس في كتاباتهم إلا في القرن التاسع عشر وتحديدا في تاريخ ابن أبي الضياف. وفي أواسط القرن الثامن عشر تبنّى الأمراء الحسينيون بدورهم إسم إفريقية إلى جانب "إيالة تونس".

اعتبر برنار لويس في دراسته حول اكتشاف الأسلام أو المسلمين لأوروبا أن حكام الدول الإسلامية ظلوا حتى أواسط القرن التاسع عشر ويقصد زمن الاصطدام بالغرب، يستنكفون من ذكر إسم البلاد إلى جانب أسمائهم ،معتبرين ذلك استنقاصا من شأنهم[2]. ولكن ما مدى توافق هذا الرأي مع التطور الذي عرفته إيالة تونس في ميدان تداول[3] الإسم خلال هذه الفترة؟

1 - "إيالة" أو "ولاية" تونس العثمانية

يحيل لفظ إيالة في التاريخ العثماني على المقاطعة الإدارية أو الولاية التابعة للمركز بإسطمبول. ظهرت التسمية في أواخر القرن السادس عشر معوّضة لفظ "البايلربيليك" وهي مقاطعة إدارية فاقدة لاستقلالها يحكمها وال يمثل السلطان العثماني[4]. تحولت تونس منذ أواسط القرن السادس

---

[1] - عبد السلام (أ.) : " الوطنية في التواريخ التونسية بين القرن السابع عشر و التاسع عشر " ضمن *الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع"* نشر مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، تونس، 1978.

[2] - Lewis (B.); *Comment l' Islam a découvert l'Europe, op.cit.*, p.

[3] - نقصد بالتداول أو الإستعمال - usage - " الاشتغال بالجانب العملي والوظيفي الذي ينصب على اللغة من حيث استعمالها الفعلي من طرف متكلمين يضيفون إلى المعنى القاموسي أو ينتقصون منه ". هذا التعريف استعدناه من : بنسعيد (السعيد)؛ " المفاهيم السياسية في لتداول العربي المعاصر ملاحظات منهجية "، مرجع مذكور، ص. 25.

[4] - *لسان العرب*؛ الجزء الثاني،ص. 131.

عشر، في نظر الإمبراطورية العثمانية إلى مجرد ولاية[1]. ويندرج اختيار إسم تونس في إطار سياسية العثمانيين في تسمية الولايات التابعة لهم بأسماء المراكز الحضرية الحاضنة للهيئات الممثلة للشرعية العثمانية[2]. فتكون مستقرا للجيش الإنكشاري والمؤسسات المسيرة للبلاد مثل الديوان، ومقرا لممثلها السياسي، أي الوالي أو الباشا، وممثلها الديني، أي القاضي أفندي. إن تسمية البلاد بتونس بدل التسمية القديمةلم يكن عفويا، بل يجب قراءته كفعل إرادي تكمن وراءه خلفية سياسية واضحة: ألحقت البلاد ببقية الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية ووضعت من حيث التسمية على قدم المساواة مع الجزائر وطرابلس، وكان إسمها رمزا لكيان جديد تابع لإسطمبول. وبذلك مثّل استعمال الدولة العثمانية لإسم تونس دون أي إسم آخر إحدى العلامات المؤسسة لسيادتها على البلاد. أما حكّام البلاد فقد ضلّوا يخاطبون الباب العالي حتى القرن التاسع عشر بصفتهم ولاة على "إيالة تونس". ولم يخاطبوا إسطمبول في مراسلاتهم التي كانت تتمّ باللغة التركية إلا بإضافة إسم تونس إلى أسمائهم لا أكثر، معترفين بذلك بالسيادة العثمانية، ومحققين استمرار التواصل مع دار الخلافة[3]. بينّ منتران – Mantran - أن الباي الحسيني كان يضيف إلى ألقابه في المراسلات الراجعة إلى القرنين الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لقب "ميرميران محروسة تونس دار الجهاد" [4]. ونعثر على الصيغة نفسها في العلاقات مع القوى الأوروبية، إذ كانت نصوص المعاهدات التي ربطت بين حكام تونس وتلك الدول منذ القرن السابع عشر حتى العشرينات من القرن التاسع عشر أيضا تكتب باللغة التركية[5] وتحمل إسم تونس أو "مملكة

---

[1] - لما خاطبت السلطان أحمد الحفصي في إحدى رسائلها سنة 1559 بصفته "والي تونس". راجع وثائق مهمه دفتري الواردة في: التميمي (عبد الجليل)؛ "الخلفية الدينية للصراع الإسباني- العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر ". *المجلة التاريخية المغربية*، الوثيقة رقم 2، ص.27.

[2] - في الواقع، دأب الأتراك على الإشارة إلى البلدان، حتى تلك التي لا تخضع لسيادهم باسم المدينة التي يوجد بها الحاكم والمؤسسات المسيرة ، ومما له مدلوله أنهم إلى يومنا هذا لا زالوا يشيرون إلى المغرب الأقصى باسم فاس.

[3] - نجد هذا التصور لدى ممثلي الإيالة بإزمير. خاطب محمد غربنود المقيم بإزمير حمودة باشا في مراسلاته بصفته " والي تونس ". *أ و ت*. الصندوق 223. الملف 385. المراسلة رقم 165. وخلافا لما أوردته الباحثة أسماء معلى لم تخاطب الإمبراطورية العثمانية بالمرة بايات تونس باستعمال عبارة "مملكة إفريقية". راجع

Moalla(A.); *La Régence de Tunis* ...,*op.cit.*, p. 130.

[4] - ميرميران أو أمير الأمراء هي أعلى رتبة في سلم الوظائف السياسية. فقد كانت كلّ ولاية عثمانية تتكون من عدّة سناجق على رأس كل واحدة منها أمير لواء، لذلك تسمى الحاكم المشرف على الولاية بكلربيك (أو بايلرباي) أو ميرميران أي أمير الأمراء.

Mantran(R.); *Inventaire des archives turques de Dar El Bey*, P.U.F., 1961, p.15.

[5] - *نفس المرجع*، ص. 11.

تونس"[1]. ففي سنة 1781 وقع علي باي وابنه حمودة معاهدة مع الشركة الملكية الإفريقية بهذه الصيغة "علي ميرميران محروسة تونس وحمودة ميرلوا(أمير لواء) محروسة تونس"[2].

كانت النسخ الأصلية للمعاهدات مع الدول الأوروبية تتم باللغة التركية وبلغة البلاد المتعاقدة مع حكام تونس. أمّا التسميات التي تتوارد في هذه الوثائق فهي: "مملكة تونس"[3] Royaume de Tunis، أو "مدينة و مملكة تونس"[4]، La ville et le Royaume de Tunis، ونادرا "جمهورية تونس"[5]، République de Tunis، وتقدّم الترجمة التركية لهذه الأسماء ألفاظ مملكة تونس وأحيانا أوجاق تونس[6]. وفي كلّ الحالات تعترف هذه التسميات للبلاد بكيان متميز،له سلطة على مجاله الترابي كما تمحورت التسمية حول مدينة تونس.

أ. مدينة تونس كمركز للسلطة

يرد إسم تونس في المصادر الخاصة بالفترة المدروسة مجردا أو مضافا إلى أسماء أخرى، وهي "تونس"، "محروسة تونس" أو "الديار التونسية". وتطرح عبارة الديار ضمن هذه الألفاظ المضافة إلى مدينة تونس إشكالا، لأن استخدامها في المصادر المحليّة يجعلنا لا ندري بوضوح هل تعنى المدينة في حدّ ذاتها أم مجال الإيالة بصفة عامة؟

لفظ "دار" من أصل فارسي استعمل في اللغة التركية ويقصد به الباب، ثم استدل بها على المصالح الإدارية التابعة للمركز[7] إذ نعثر على هذه العبارة في المؤلفات الإخبارية الخاصة بالفترة المملوكية في مصر مثلا [8]. تستعمل عبارة الديار في المراسلات العثمانية الخاصة بالقرن السادس عشر

---

[1] ـ أنظر أسماء الحكام و المجال في المعاهدات مع الدول الأوروبية في القسم الثالث من هذا العمل ص 274.

[2] ـ *أ. و.ت* ؛ الدفتر 2848. ص. 14.

[3] ـ نص المعاهدة الأولى مع فرنسا سنة 1604. Rousseau, *Annales...*, *op. cit.*, p. 474.

[4] ـ *نفس المصدر*، ص. 468 سنة 1685.

[5] ـ تعبيرا عن تواجد قوى متعددة موقعة على المعاهدة. *نفسه*؛ ص. 491، معاهدة 1713.

[6] ـ *أ. و.ت.*؛ الدفتر عدد 2848 وهو خاص بالمعاهدات مع دول أوروبا.

[7] ـ *Encyclopédie de l'Islam*; "Dar" , t. III.

[8] ـ و يتأكد هذا المعنى إذا ما تأملنا في تسمية مختلف الرتب و الوظائف الهامة في العصر المملوكي التي ترد في الغالب مضافة إلى لفظة دار مثل "الدوادار" ، "السلحدار" ..، وهي رتب كانت حكرا على أرباب السيوف من الفئات المملوكية.

و قبيل المواجهات الأخيرة بين العثمانيين و المماليك في مصر يذكر بن إياس ما يلي " ثم إن السلطان [طومان باي] أرسل أخذ المطالعات [الرسائل] التي حضرت على يد القاصد و لم يقابله فوجدوا عنده عدة مطالعات

للدلالة على المناطق التابعة لبلاد الإسلام دون تحديد واضح لها. من ذلك مثلا هذا الخطاب الموجه سنة 1559 من الباب العالي إلى السلطان أحمد الحفصي، يذكره بافتكاك طرابلس من أيدي المسيحيين ويحذره من استعداد الإسبان للهجوم عليها مجددا قائلا: "قد سمع بسدتنا السنية تعرض الكفار خذلهم الله دائما واستيلاء يدهم البتراء على ولاية طرابلس وما ضاهاها من تلك الولاية وهتك حرمات المسلمين (...) وقد عزمنا على فتح تلك الديار واستخلاصها من أيديهم لأهالي الإسلام (...) وصارت تلك الديار وما تابعها من عداد ممالكنا المحمية..."[1].

لا يتضح معنى الديار المضافة إلى اسم تونس، حسب رأينا إلا بوضعها في السياق الذي ترد فيه. ترد عبارة "ديار" عند ابن أبي دينار مجردة أو مضافة إلى تونس لكن المؤلف لا يمدنا بتعريف واضح لهذه لكلمة. يحدثنا مثلا في الباب الذي خصصه لما "تميزت به الديار التونسية" فيقول: "إعلم أيها الواقف على هذا المجموع أن لتونس مفاخر جمة (...) وإذا افتخرت مدينة من مدن المغرب فما أحقّ الفخر بتونس"[2]. يتضح إذن في هذا السياق أن المقصود بعبارة الديار مدينة تونس. خاصة إذا تأمّلنا المواضيع التي تطرّق إليها المؤلف ضمن هذا الفصل وهي تهمّ بدرجة أولى وأخيرة مدينة تونس ومؤسساتها[3]. لا تقتصر العبارة لدى الكاتب على محيطه، أي البلاد التونسية، بل يحدثنا عن "الديار المصرية" أو "الديار الحجازية"[4] أو "الديار الرومية" أي العاصمة العثمانية. أما حسين خوجة فقد أطلق لفظ "دار" على مجموعة عساكر الإنكشارية التي خلفها سنان باشا "الوزير الأعظم السردار الأكبر" لحفظ مدينة تونس بعد عودته إلى إسطمبول وهي "أربعة آلاف عسكري وهي **دار** معينة من **ديار** عسكر الينجرية بآغاتهم ومقدمي عساكرهم..."[5]. أي الفيلق[6]. ويزداد معنى العبارة وضوحا لدى الوزير السراج الذي يذكر أن العسكر التركي الذي أبقاه سنان

للأمراء و المباشرين و أعيان الديار المصرية ..." أنظر ؛ بن إياس : *بدائع الزهور في وقائع الدهور* ، القاهرة 1984، ج. 3، ص. 83.

[1] ـ التميمي، الخلفية الدينية...، مرجع مذكور، ص. 27.

[2] ـ أنظر *المؤنس*، ص. 304. وهذا الوصف واردة في قسمه الأخير الذي خص به الكاتب مدينة تونس مركز الحكم.

[3] ـ مثل هذا القسم خاتمة الكتاب و امتد من ص. 289 إلى ص. 320. ينقسم إلى أربعة فصول تتعلق كل مواضيعها بمدينة تونس لا غير : تطرق المؤلف إلى عدة مواضيع منها سير المؤسسات التي نصبها العثمانيون في تونس انطلاقا من سنة 1574. ثم مؤسسة القضاء و تطورها منذ العهد الحفصي إضافة وصف عادات أهل العاصمة و المناسبات ذات الطابع الاحتفالي...

[4] ـ *نفس المصدر*، ص. 295.

[5] ـ *الذيل* ؛ ص. 87.

[6] ـ وهي القطعة الواحدة بعد المائة من جيش الإنكشارية النظامي المرابط بإسطمبول . لمزيد الإستفادة

Bachrouch (T) ; *Formation sociale barbaresque*, *op. cit.*, p. 135.

باشا بتونس"كان أوّل الحال ثلاثة آلاف عسكري موزعين على مائة وخمسون دارا"[1] مضيفا أن يوسف داي "زاد ألف عسكري ووزعهم على تسعة و أربعين دارا اقتداءا و تيمنا بعد ديار السلطنة العثمانية"[2]. يتضح أولا أن لفظ الدار له مدلول عسكري ويطلق على الوحدات المكوّنة لعسكر الإنكشارية وهي الترجمة العربية لعبارة "الأوضة" التركية أي الغرفة، وتدلّ في الآن نفسه على المقرّ وعلى عدد معين من الجنود عددهم عشرون جندي ورئيسهم الأوضباشي وهي أصغر وحدة في التنظيم العسكري للإنكشارية. وتكريسا لهذا المعنى استبدل حسين خوجة عبارة الديار بـ"أوجاق"،فيقول إن السلطان العثماني "فوّض له (أي لحسين بن علي) تفويضا تاما في أوجاق تونس وأوطان إفريقية"[3].

ارتبطت العبارة، حسب رأينا، بتواجد الجيش الإنكشاري في مدينة تونس، كما يبدو أنّ تواجد الإنكشارية بأعداد كبيرة أعطى للمدينة في بداية العهد العثماني طابعا عسكريا صرفا. كما جسم هذا التواجد رمز الشرعية العثمانية وتعبيرا عن انتماء حكام تونس إلى الباب العالي. اندثرت هذه العبارة أي "الديار التونسية" كليا من المصادر الإخبارية بعد الوزير السراج. ويمكن أن نقرأ هذا الغياب كعلامة دالة على تدعم مسار توطن الحكم وما تبعه من تراجع للمؤسسات ذات الطابع العسكري، الإنكشارية ومن يمثلها من ديوان ودايات. نفهم إذن أن عبارة "الديار التونسية" ذات مدلولات متعدّدة، فتعني أحيانا مدينة تونس وأحيانا أخرى، كامل البلاد. و نظرا إلى الأهمية المتزايدة لمدينة تونس خصّص لها مؤرخوا هذه المرحلة، مثلما فعلوا مع إسم إفريقية، مكانة مميزة في مؤلفاتهم.

ب. تونس "مكان ذاكرة"

تتحوّل مدينة تونس تحت قلم ابن أبي دينار إلى "مكان ذاكرة "[4]. استهل بها تاريخه وجعلها موضوعا لخاتمته. ورسم لها صورة ذات أبعاد مركبة منها ما يتّصل بتاريخها ومنها ما له علاقة بمكانتها العلمية والسياسية والثقافية، كما أضاف إليها أبعادا إنسانية وجعل منها مكانا مقدسا.

اكد ابن أبي دينار على قدم المدينة وعراقتها "ومدينة تونس في ذاتها قديمة وتسمى في التواريخ ترشيش"[1]. مستندا على ما ورد في كتب التواريخ حول هذا الموضوع، وتجربته الخاصة في البحث

---

[1] - *الحلل*، ج. 2، ص.377.

[2] - تمت هذه الزيادة بعد الحرب مع الجزائر سنة 1628. *نفس المصدر* والصفحة.

[3] - *الذيل*، ص. 118.

[4] - تقصد بالمكان الذاكرة ذلك المعنى الذي أعطاه ب.نورا P. Nora في المؤلف الذي أشرف عليه أي المكان كنقطة استقطاب مادية او رمزية للذاكرة الجمعية Les Lieux de mémoire TI, Gallimard 1997 (réed.)

عن تأصيل المدينة. حيث يقول "سألت بعض النصارى ممن لهم علم بالتاريخ فقال اسمها تنس في كتبنا (...) وأوقفني على كتاب عنده في التاريخ وكلتا المدينتين فيه مصورتان تونس قرطاجنة والحنايا وواد مجردة (...) وتونس أصغر حجما من قرطاجنة وسألته عن تاريخهما فقال أزيد من ألفي عام"[2].

كما خصّص السراج أيضا قسما من مؤلفه لمدينة تونس مشيرا كذلك إلى قدمها إذ ذكر أنها معاصرة لقرطاج[3]. على أن ما يعطي للمدينة ألقها في الذاكرة لدى المؤلفين أهمّيتها أيام بني حفص. مثلت هذه الحقبة بالنسبة للإخباريين عامة إحدى المراحل الهامة وربما أهم مرحلة سواء بالنسبة إلى تاريخ البلاد عامة أو بالنسبة إلى مدينة تونس. فلا غرابة إذن أن نرى ابن أبى دينار يؤكّد على ذلك بقوله "هي حضرة السلاطين من الخلفاء الحفصيين"[4] أو "دار الخلفاء من بني حفص"[5]. فكون تونس دار خلافة يوحي بمعاني العظمة والإشعاع الديني والسياسي، بل يؤسس للحاضر، حاضر باتت فيه تونس مع المراديين تسيطر أكثر فأكثر على المجال الداخلي.

يضفي ابن أبي دينار على مدينة تونس صفات الجمالية فهي:

- عروس البلاد الإفريقية [6].
- عروس بلاد المغرب[7].
- تونس الخضراء[8].
- لها حظ وافر وحسن باهر [9].
- بلد عظيم جمع المحاسن الجميلة[10].
- نزهة الإقليم الإفريقي[1].

---

[1] - معارضا في ذلك رأي الشماع صاحب "*الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية*"، والقائل بأن مدينة تونس حديثة ويعود بناءها إلى عهد العرب الفاتحين. *المؤنس*؛ ص. 8. مثل القدم هاجسا عند المؤلف أنظر كذلك الصفحات 17 و 18.

[2] - *نفس المصدر* ؛ ص. 17.

[3] - *الحلل* ج.1، ص. 544

[4] - *المؤنس*؛ ص. 7

[5] - *نفس المصدر* ؛ ص. 28.

[6] - *نفسه* ؛ ص. 5.

[7] _ *المؤنس* ،ص. 5.

[8] - *نفس المصدر* و نفس الصفحة.

[9] - *نفسه* ؛ ص. 17.

[10] - *نفسه* ؛ ص. 20.

كما تكتسب مدينة تونس معاني الشرف وصفات القداسة، فهي حسب نفس المؤلف "من أشرف مدائن إفريقية"[2]. ونعثر على الوصف نفسه تقريبا عند الوزير السراج الذي خصص قسما هاما من مؤلفه لجامع الزيتونة وللأماكن المقدسة بمدينة تونس كمقامات الأولياء أو المغارة الشاذلية...[3]. يرى الباحثون أن إضافة الصفات الجمالية أو غيرها ذات الطابع الإنساني للمدينة، يمثل مرحلة محورية في تكوّن شعور الاعتزاز بالانتماء إلى المدينة[4]. كما يعكس هذا الاهتمام الذي نلاحظه عند الإخباريين الدور المحوري للمدينة في تصور كلّ منهما.

- **تونس قاعدة الحكم**

خصّ ابن أبي دينار مدينة تونس بتصنيفات يمكن أن تنير بعض جوانب السؤال المتعلق بمحورية المدينة. تفيد تلك الأوصاف والاستعارات المعاني التالية:

+ الأولية : من ذلك "حازت قصب السبق في بلاد الغربية"[5]، أو "عظم شأنها بين حبائبها الإفريقية" وهي " الحضرة العليّة"[6].

+ الاستقطاب: فمدينة تونس هي "مهاجر أهل الأقطار من الأندلس والمغرب"[7].

+ المركزية: فهي " دار الإمارة "[8] ، و"قاعدة البلاد الإفريقية وأمّ بلادها"[9] وهي كذلك "واسطة البلاد الإفريقية" . والواسطة في *لسان العرب* هي "الدرّة التي في وسط القلادة وهي أنفس خرزها وفي الصحاح واسطة القلادة الجوهر الذي هو في وسطها وهو أجودها"[10]. و لعل أبرز الألفاظ التي تستدعي التوقف هي: قاعدة والحضرة ودار الإمارة، لما تتضمنه من معاني تعكس الدور السياسي

---

[1] - *نفسه* ؛ ص. 5.

[2] - المؤنس؛ ص. 17.

[3] - أنظر ذكر الأماكن التي تشرفت مدينة تونس *الحلل* ؛ ج. 1، ص. 822-852.

[4] - بيّنت كوليت بون في دراستها حول تكون الأمّة الفرنسية أن استخدام الصفات الجمالية بالنسبة للبلاد الفرنسية في الكتابات التاريخية العائدة إلى القرن الرابع عشر كانت مؤشرا على بداية تكون الوعي بالانتماء إلى مجموعة قومية. لمزيد الفائدة يراجع:

Beaune (Colette); *Naissance de le Nation France*, Paris, Gallimard, 1985, pp. 310-314.

[5] - *المؤنس* ؛ ص. 17.

[6] - *نفسه*، ص. 99.

[7] - نفس *المصدر* والصفحة.

[8] - *نفسه* ؛ ص. 122.

[9] - *نفسه* ؛ ص. 13.

[10] - *لسان العرب* ؛

المتزايد للمدينة كمركز سلطة. اختصت مدينة تونس، في المصادر التاريخية، دون غيرها من المدن في الإيالة باسم "الحضرة". وهو الإسم الذي اختصت به أيضا في المصادر الوسيطية. والحضرة والحضر والحاضرة في قاموس ابن منظور هي "خلاف البادية وهي المدن والقرى والريف(...) سميت بذلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار"[1]. يرادف هذا التعريف بين الحضرة والاستقرار. لكن ليس هذا المعنى الوحيد الذي كان للفظ الحضرة. يضيف معجم دوزي إلى هذا التعريف معاني " العظمة والاتساع ومقر الإمارة"[2] . وهو المعنى ذاته الذي أراده ابن دينار من وراء نعت مدينة تونس بالحضرة. إذ يقول في تفسيره لهذا اللفظ قائلا "لأنها (أي تونس) حضرة سلاطين بني حفص"[3] أي أن لها لها دورا مركزيا سياسيا. وإذا علمنا المكانة المتميزة التي حظي بها سلاطين بني حفص عند بن أبي دينار ندرك أهمية تونس وسرّ استرجاعه لتسميتها بالحضرة عنده. فقد ارتبطت بهم عظمتها وإشعاعها وفي هذا المعنى يقول المؤلف "عظم قدرها بين البلاد وما ذاك إلا لأنهم قاموا مقام الخلفاء وخطب لهم بأمير المؤمنين. فحينئذ ضخم أمر تونس"[4]. لم يكن هدف المؤلف،باستعماله للفظ الحضرة تمجيد مدينة تونس في عهد بني حفص فقط، بل شغله كذلك حاضرها وما عرفته من مركزية على المستوى السياسي في العهد العثماني ولا سيما مع المراديين الذين شيدوا بها بلاط باردو رمز تعاظم نفوذهم . فقد ارتبطت عبارة الحضرة بمعنى الملك والإشعاع الديني والجاه السياسي. وتواصل المعنى نفسه عند الوزير السراج حيث نجد في مؤلفة إضافة إلى عبارة "الحضرة التونسية"[5]، كذلك "الحضرة الحسينية"[6] مما يؤكد دورها كمركز سياسي. وتؤكد التعابير الأخرى مثل "دار الإمارة" و"القاعدة" هذا المعنى أي المركزية.

تكرّس مجمل الألفاظ والاستعارات المضافة إلى إسم تونس مفهوم الاستقطاب، ويجمعها حقل دلالي واحد يمكن أن نطلق عليه إسم المركزية في أبعادها المختلفة: السياسي، والديني، والحضري. تتجلى هذه المركزية عند ابن أبي دينار في مستوى الألفاظ وكذلك في مستوى المحاور التي شغلت اهتمامه. فبالإضافة إلى ماضي المدينة وتاريخها وعادات أهلها، اهتم بالمؤسسة القضائية وسيرها من لدن الحفصيين إلى العهد العثماني، ثم استعرض المؤسسات

---

[1] ـ *لسان العرب*؛ 1956، ج،4، ص. 197.

[2] ـ Dozy ; *Supplément aux dictionnaires arabes* , Leiden, 1877,t.1, p. 299.

[3] ـ *المؤنس*؛ ص. 10.

[4] ـ *نفس المصدر*، ص. 291. وكذلك ص. 312.

[5] ـ *الحلل*، ج.1، ص. 501.

[6] ـ *نفس المصدر*، ص. 503.

التي أحدثها العثمانيون والتي احتضنتها مدينة تونس بعد أن أصبحت ولاية تابعة لإسطمبول[1]. أي كل ما يؤسس لمنصب "العاصمة" في معناها الحديث. نما دور مدينة تونس تدريجيا خلال هذه المرحلة لا سيما عندما انتقل الحكم إلى الدايات وبالخصوص البايات الحسينيين. فقد كانت المدينة مستقطبة للهجرات الداخلية وارتبطت بوجود مؤسسات الحكم المشرفة على المجال. لكن رغم الدور الذي بات للمدينة في العهد العثماني فقد ضلّ إسمها يرد مضافا إلى أسماء أخرى مثل مملكة أو عمالة...، دلالة على مجال الإيالة. و كان إسم إفريقية أكثر الأسماء تواردا عند الإخباريين للإشارة إلى مجمل الإيالة.

2. إفريقية المجال- الذاكرة

توقفنا عند الكتابات الإخبارية الأولى من الفترة المدروسة والمقصود بذلك كلا من ابن أبي دينار و الوزير السراج وحاولنا الإحاطة بصورة إفريقية كما تتبدى من خلال هذين الأثرين. حظينا مسألة تشكّل إفريقية بتحليل مطوّل، ويجد هذا الخيار مبرره في المكانة المحورية لمسألة المجال في تاريخهما، وهو مالم نعثر عليه بنفس الحدة عند المؤرخين اللاحقين. صاغ ابن أبي دينار تاريخ إفريقية على نحو متميز سيصير نموذجا لمن سيأتي بعده. فقد استهلّ مؤلفه بمدخل جغرافي وتاريخي عرف فيه بكلّ من مدينة تونس وإفريقية، وخصّص قسما هاما منه لتاريخ البلاد السابق للعهد العثماني والممتدّ من الفترة القديمة القرطاجية- الرومانية. لم يشذ السراج[2] عن هذا التوجه ناهيك أن المقدّمة التي خصّ بها إفريقية قبل حلول العثمانيين وعواصمها الثلاث المتتالية – قرطاج والقيروان وتونس- استغرقت حوالي النصف من مؤلفه. تبين لنا إذا، من خلال هذين الأثرين ملامح فترة تأسيسية بالنسبة للمجال على الأقل في مستوى الإسم.

تحدّث كل من ابن أبي دينار والوزير السرّاج، بإسهاب كبير عن إفريقية وعن ماضيها السابق للعهد العثماني. واستند المؤلفان في تحديد إفريقية الماضي إلى مصادر عربية إسلامية محلية وغير محلية – تاريخية ،فقهية، رحلات[3]،كما دفعهما هاجس البحث في ذلك

---

[1] - يحتل هذا الوصف خاتمة كتاب *المؤنس* من ص. 289 إلى ص. 320.

[2] - *الحلل*، مصدر مذكور.

[3] - ذكرت المصادر التي تم اعتمادها في النصين الإخباريين كما تناولها المحققان في مقدمة الكتابين.

الماضي البعيد إلى الإطلاع بشكل غير مباشر على مصادر غير عربية سميت بـ"تواريخ النصارى"[1].

أ. التأسيس في القدم

توقف الكاتبان عند المعنى الاشتقاقي لإسم إفريقية[2]. تميز ابن أبي دينار بطرافة موقفه تجاه مختلف الروايات التي صيغت حول أصل التسمية، فنراه يقارن بين مختلف الروايات وينتقد البعض منها مستندا في ذلك إلى حجج بدت له منطقية[3]. وفي هذا الإطار مثّل موضوع عراقة البلاد الإفريقية إحدى المحاور الأساسية عند الكاتبين. أكّد ابن أبى دينار على قدم تاريخ إفريقية الذي يمدّ جذوره، على حد تعبيره، إلى "زمن الجاهلية"[4]، أي إلى الفترة التي سبقت مجيء الإسلام، سواء تعلق الأمر بسكان البلاد وهم "الأفارقة"[5] أو "البربر" أو بالحضارات التي تعاقبت عليها. كما نبش السراج بدوره في هذا الماضي البعيد، وجعل منه زمنا أسطوريا. وخلافا لأبن أبي دينار، الذي لم يقيّد نفسه بتاريخ محدّد حول ماضي إفريقية مكتفيا بالقول أنها" قديمة" أو "قديمة البناء"[6] مقارنه بقرطاج؛ يخبرنا السراج أن "وضع أساس قرطاجنة كان لمضي ثلاثة آلاف سنة ومائة وستين سنة من هبوط آدم عليه السلام..."[7]. أما الحروب الثلاثة بين رومة وقرطاج فـ "مبتدؤها من سنة أربع وستمائة وثلاثة آلاف سنة من تاريخ العالم..."[8]. وفي هذا السياق، ربط الكاتبان ماضي إفريقية

---

[1] - يقول بن أبي دينار مستعرضا تاريخ إنشاء مدينة تونس " سألت بعض النصارى ممن لهم علم بالتاريخ فقال اسمها تنس ". *المؤنس*، ص. 17.كما يحيلنا على ما يسميه بـ" تواريخ النصارى " ص. 23-24. أما السراج فيحدثنا عن تاريخ " تيتو ليفو" الذي اعتمده عن أحد القساوسة المتواجدين بتونس في عهده . أنظر *الحلل* ؛ ج. 1، ص. 54.

[2] - أنظر "باب التعريف بإفريقية "*المؤنس*؛ ص. 19. أو " في سبب تسميتها بلفظ إفريقية" عند السراج، *الحلل*؛ ج. 1، ص. 508-509.

[3] - نراه مثلا يستبعد الاستنتاج الذي توصل إليه كل من المقريزي وبن خلكان و بن شباط و القائل بأن إسم إفريقية مشتق من البريق وهو ما يعني بالنسبة إلى هؤلاء "غياب السحب من سمائها". يفنّد ابن أبي دينار هذا الرأي قائلا "وهذا القول بعيد لأن إفريقية كثيرة السحب كثيرة المطر ". *المؤنس*؛ ص. 19.

[4] -*نفس المصدر*؛ ص. 45. هذا التأسيس في القدم واصطناع التقاليد العريقة كطريقة لبناء الهوية ظاهرة انكب عليها عديد الدارسين المعاصرين. أنظر: Hobsbawm (Eric), Ranger (Terence); *The Invention of Tradition*, 1981 Cambridge, 1983; Anne-Marie THIESSE *La création des identités nationales,* Éditions du Seuil, 1999.

[5] -*نفسه*؛ ص. 22

[6] - "كانت قرطاجة أعظم مدن المغرب وهي قديمة البناء قال بعضهم أنها بنيت في زمن داود عليه السلام" نفس المصدر، ص. 22-23

[7] - *الحلل*؛ ج.1، ص. 523.

[8] -*نفس المصدر*؛ ص. 522.

بوجوه توراتية: آدم ، نوح... أي بمرجعيات إسلامية قبل الإسلام[1]. لكن كلاهما لم يغيّب، تاريخ إفريقية القديم القرطاجي والروماني في بعديه الوثني والمسيحي كما سيحصل ذلك فيما بعد. بل إننا نكتشف من خلال هذين الأثرين أن هذا التاريخ تاريخ حضارة مشرقة يؤسس لتواريخ لاحقة. أشار ابن أبى دينار إلى ماضي البلاد المسيحي، كمرحلة من تاريخ إفريقية عامة، بل أقرّ بأن "البلاد كانت لهم" أي للنصارى وأنهم كانوا "أصحاب الدار"[2] أي البلاد. وفي هذا السياق عبر المؤلفان عن إعجابهما بالإرث الحضاري القديم معتبرين وجهه المعماري مصدر فخر لإفريقية. فقد أشاد السراج بعظمة قرطاج التي وإن "تلاشت الآن"على حد قوله أي في عهده، فإنها "كانت من أضخم ممالك إفريقية"[3].

كما عبر الكاتب عن إعجابه بعمران قرطاجنة إذ يذكر أنه "كان بها قصر من أغرب ما يكون من البناء... حصن عظيم يسميه الناس الطياطر"[4]. نعثر على نفس التصوّر عند ابن أبي دينار الذي اعتبر الآثار التي بقيت شاهدة على ما بلغته حضارة إفريقية في تلك المرحلة من تقدم عمراني، مصدر فخر. واعتمد على ما أورده البكري في جغرافيته من وصف للمدن وآثارها المعمارية مثل الحنايا الجالبة للمياه من زغوان إلى قرطاج وهي، حسب ابن أبي

---

[1] - استنتجت الباحثة ج. دخلية في دراستها حول بناء الذاكرة المحلية بالجريد و بالتحديد في توزر، أن الذاكرة الميثية في الأوساط الإسلامية عادة ما ترتبط بالتاريخ الإسلامي مغيبة عن وعي أو عن غير وعي الفترات السابقة لهذه المرحلة أي المرحلة الإسلامية حتى أن تواريخ التأسيس و البدايات عادة ما ترتبط بوجوه مألوفة ومذكورة في التقليد التوحيدي مثال نوح ،آدم،... و بالتالي ترتبط بشكل أو بآخر بالإسلام. أنظر

Dakhlia (J.) ; "Des prophètes à la nation : La mémoires des temps anté –islamique au Maghreb" *in Cahiers d'études africaines*, 107- 108, XXVII, 3-4 , 1987, pp. 241-242.

[2] - *لمؤنس* ؛ ص. 17. و هذا خلافا لما ذكرته الباحثة جوسلين دخلية من أن الذاكرة الجمعية في بلاد المغرب تقصي من دائرة اهتماماتها الماضي السابق للعهد الإسلامي أنظر

Dakhlia (J.) ; "Le sens des origines : comment on raconte l'histoire dans une société maghrébine", *in Revue Historique*, CCLXXVII, 2, p. 404.

حول هذا الموضوع وحول كيفية تعامل الإخباريين مع الكتابات التاريخية السابقة يراجع أيضا

Bargaoui (S.) ; "l'historiographie tunisienne du XVIII° siècle et les origines du beylik de Tunis", *op. cit.*, p. 15.

[3] - أنظر الفصل الخاص بقرطاج في *الحلل*؛ من ص. 521 إلى ص. 531.

[4] - *نفس المصدر*؛ ص. 526.

دينار "من أعجوبة الدنيا وإذا افتخر المصريون بالأهرام تفتخر أهل إفريقية بهذه الحنايا على مصر"[1].

كما ربط الكاتبان مجال إفريقية بأسماء شهيرة. إذ تنبث عبر النص التاريخي المدروس وجوه بارزة لرموز، أسطورية أحيانا، تاريخية في أغلب الحالات تنتمي بدون تمييز إلى مختلف الحضارات التي تعاقبت على البلاد. لعبت تلك الشخصيات دورا هاما في صنع تاريخ إفريقية سواءا تعلّق الأمر بتأسيسها أو بتدعيم قوّتها أو بتوسيع مجالها. فهؤلاء الأشخاص مؤسسون: يمدنا السراج بقصة "وضع مدينة قرطاج من قبل امرأة تدعى "أليسة ديدو"[2]؛ أو رجال سياسة أو رجال حرب. يحدثنا صاحب *المؤنس* عن "عظمة مَلِك إفريقية صاحب قرطاجنة" الذي "غزا رومة المدائن" وكان من نتائج انتصاراته بقاء "الأفارقة في الأندلسية قرابة المأتي عام"[3]. أو كان لهم دور في أسلمتها كالفاتحين العرب، أوفي توسيع رقعتها، أو في جعلها مركز إشعاع ديني أو سياسي ضمن دار الإسلام كما حصل زمن "عظماء بني حفص" الملقبين بالخلفاء والذين "خطب لهم بأمير المؤمنين"[4].

أدرج أحمد عبد السلام تنويه المؤرخين بقدم إفريقية في باب الاعتزاز بالماضي المؤدي حسب رأيه إلى بداية تكوّن "أحاسيس ومواقف من جنس الوطنية "[5] . إن أهمّ وظيفة تقوم بها رواية الجذور هي بالأساس ربط الحاضر بالماضي لأن الماضي هو الذي يدعّم التجذر في الزمان وفي المكان. فبقدر ما تكون الجذور موغلة في القدم بقدر ما يكون للخطاب مصداقية أكبر وبقدر ما يكون له وقع عميق في الحاضر وتأثير هام على المستقبل[6]. كما يمكن

---

[1] - *المؤنس*؛ ص. 23.

[2] - *الحلل*؛ ص. 524.

[3] - *المؤنس* ؛ ص. 21-22. كما نوه السراج بحروب "انيبال" صاحب قرطاج وتخريبه لبلاد الفرنج. *الحلل* ؛ ج. 1، ص. 523.

[4]- *المؤنس* ؛ ص. 321.

[5] - عبد السلام (أ.) ؛ "الوطنية في التواريخ التونسية"، مرجع مذكور ، ص. 277.

[6] - يمثل مفهوم التواصل بين الماضي والحاضر إحدى المقومات الرئيسية التي تستند إليها الكتابة التاريخية التقليدية أو التاريخ التذكري. وتندرج ضمن هذه الفكرة أيضا هاجس الجذور و الأصل التي تستجيب في كلّ مرّة إلى حاجة ظرفية لأنها تلعب دور نقطة استدلال. و لمزيد الإطلاع يمكن الإستفادة من :

Nora (P.) ; “ Entre mémoire et histoire, la problématique des lieux”, *in Les Lieux de mémoire* , vol. IV *La République,* pp. 17-41.

كما يمثل المجال إحدى العوامل المهمة في خلق الرابط بين الماضي والمستقبل.لمزيد الإستفادة:

Barel (Yves); “ Le social et son territoire”, in *Espace Jeux et Enjeux* , pp. 134 – 136.

اعتبار إرادة تثبيت إسم إفريقية بإعطائها جذورا بعيدة تجاوزا للحاضر وللأتراك العثمانيين[1] الذين سعوا إلى محو ذاكرة البلاد بإعطائها إسما جديدا.

ومن المحاور الهامة التي شغلت ذهن إخبارينا والتي شكلت إحدى مكونات بناء الذاكرة مسألة اتساع إفريقية وعظمتها.

ب. الهويّة المفخّمة

♦ عظمة ملك إفريقية واتساعه

يؤكد المؤلفان لا سيما ابن أبي دينار، على معاني اتساع ملك إفريقية في الماضي[2]. فقد استعاد المؤلف ذلك الخبر القائل بأن إفريقية كانت "ظلا واحدا من طرابلس إلى طنجة"[3]، لاسترجاع ما قيل حول ضخامة التخريب الذي قامت به الكاهنة في المغرب، وللتأكيد على اتساع فضاء إفريقية. تتماهى إفريقية في *المؤنس* مع بلاد المغرب قاطبة أو مع قسم كبير منها[4]. أكّد ابن أبي دينار على مركزية إفريقية الماضي بكل ما يتضمنه لفظ المركز من معاني الإستقلال والاستقطاب، فقد مثلت قرطاج والقيروان ثم تونس على التوالي، بالنسبة إليه، حواضر لمجال جغرافي شاسع: يقع منها تعيين الولاة وتدين إليها بالطاعة فضاءات عديدة. ويتوقف أحيانا في سرده فينبه قارئه قائلا: "وما ذكرت هذه النبذة إلا لأبينّ أن الأندلس كانت من تحت أيدي ولاة إفريقية ومنها فتحت والمزية لإفريقية عما سواها من بلاد المغرب وكل بلد بالمغرب كانت تحت أيدي البلاد الإفريقية"[5].

وفي مكان آخر من مؤلفه يضيف"وما أطلت في هذا الفصل إلا لكون الأندلسية أصل افتتاحها من هذه البلاد (أي إفريقية) ومتنت بناء الحكاية ليتصل بعضها ببعض وربما لم يخل هذا الموضع من فائدة (...) وليعلم الواقف على هذه النبذة أن إفريقية لها الشرف السابق بين بلاد المغرب لأن الأندلسية فتحت منها زمن الجاهلية وفي زمن الإسلام وكذلك صقلية فتحت منها

Beaune (Colette); *Naissance de le Nation France, op.cit.*, p. 252.

[1] - تمت الإشارة إلى هذا الموضوع بوضوح تام في:

Bargaoui (S.), “L’historiographie tunisienne…”, *op. cit.*, p. 15.

[2]- من ذلك تكرر عبارة " إفريقية بلد عظيم "*المؤنس*؛ ص. 20 أو قوله " فتح الله تعالى هذه المملكة العظيمة على يد حسان بن النعمان" ص. 25.

[3] - ورد هذا الخبر في مناسبتين. *نفس المصدر* ؛ ص. 34.

[4] - أنظر الجدول المصاحب.

[5] - *المؤنس*، ص. 42.

وكانت عمالها من تحت عمال إفريقية مئين من الأعوام"[1]. وبعد حوالي نصف قرن، عاد السراج من جديد إلى موضوع إفريقية الماضي. لكن الملفت للانتباه أن موضوع العظمة والاتساع، وإن كان موجودا كذلك لديه[2]، أخذ حجما متواضعا. فقد تتبع السراج تقريبا كل المراحل التاريخية التي نجدها في *المؤنس* لكنه لم يجعل من موضوع الاتساع الجغرافي محور اهتماماته من التأليف. فلم يدرج في مجال إفريقية أو ما سماه بـ"حد إفريقية" إلا المواقع التي كانت في عهده تنتمي إلى إيالة تونس[3]. فقد اهتمّ الكاتب بماضي إفريقية لكنه حصر كلّ الثقل الحضاري القديم، من تاريخ للمدن وللمعالم الثقافية، مثل جامع الزيتونة وعلماءه، في ذلك المجال الذي كان تحت حكم حسين بن علي. يجد هذا التوجه تفسيره في الظرفية التاريخية التي عاش فيها السراج، وهي بداية استقرار الحكم الملكي الحسيني وبداية تركز هياكل الدولة وتوضّح مجالها. كما بات السراج ينظر إلى الدولة والمجال كأمور حاصلة. كما تتحول إفريقية في ثنايا النصين التاريخيين إلى كيان موسوم بالقداسة وبالصفات الإنسانية.

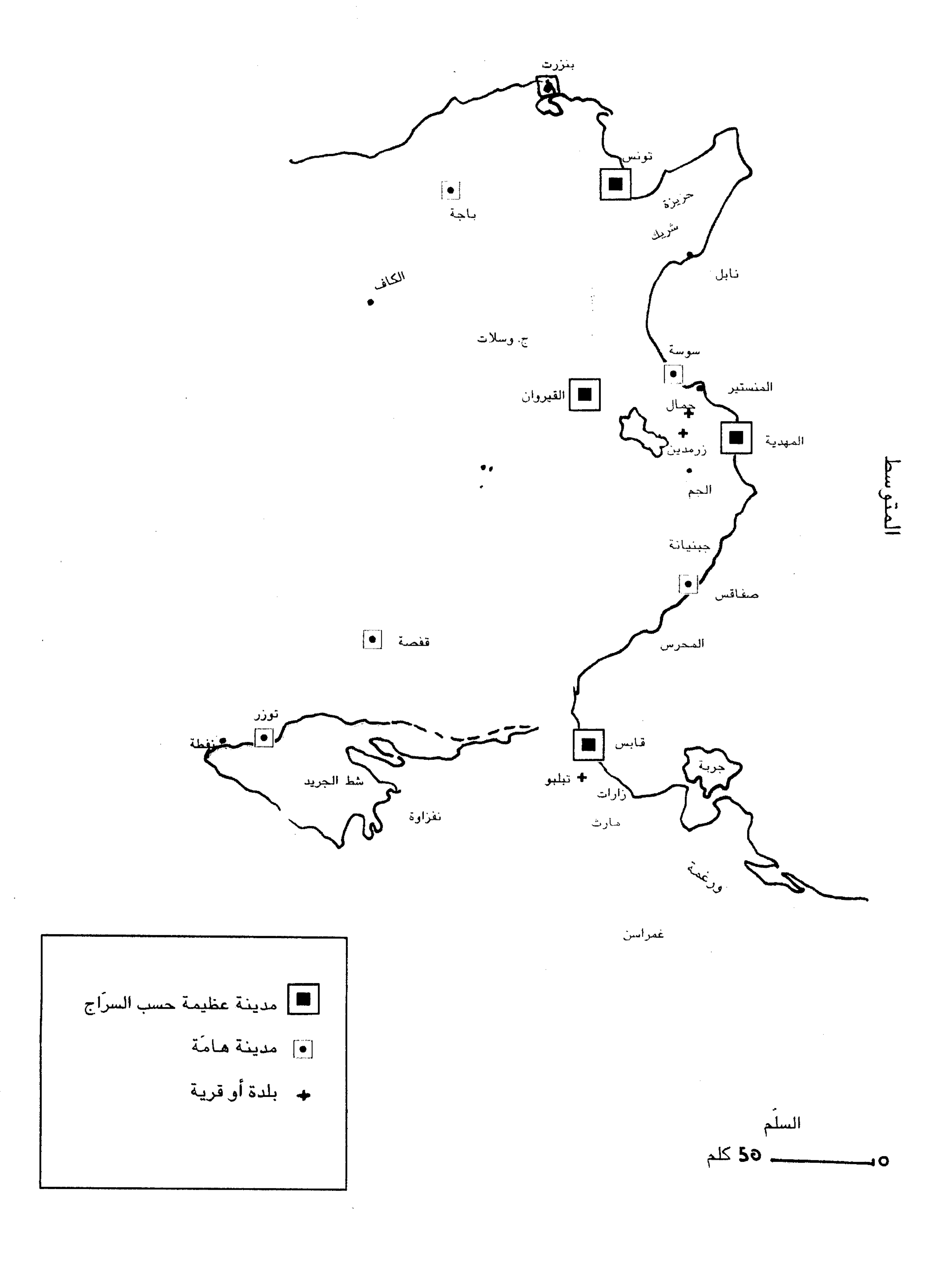
---

[1] *المؤنس* ؛ ص. 45. أنظر كذلك ص. 90 بخصوص تبعية صقلية لإفريقية.

[2]- يقول في وصف قرطاج " قرطاجنة وإن تلاشت الآن وخربت فإنها كانت من أضخم ممالك إفريقية وأكثرها عددا وأقواها عددا وأتقنها بناءا و أغربها أنباءا و أوسعها مجالا...". *الحلل*؛ ج. 1، ص. 521.

[3] - أنظر خريطة إفريقية من خلال الحلل ص،252

إفريقية من خلال كتاب «الحلل» للوزير السرّاج



• **إفريقية الموسومة بالقداسة وبالصفات الإنسانية**

شبه الكاتبان إفريقية بالكائن البشري سواء إذا تعلق الوصف بـ :

+ **الشكل**: فإفريقية الجسم ومدينة تونس الرأس أو هي الرأس وهذه الأخيرة بمثابة العين منه[1]. وعند السراج إفريقية هي الرأس والباي حسين بن علي تاجه[2]. تكشف هذه الاستعارة الجسدية، عن إرادة تمتين العلاقة العاطفية بين الإنسان والأرض[3]، وكذلك عن العلاقة السياسية المتينة إلى حدّ التماهي بين الحكم والمجال المحكوم في ذهن الكاتب.

+ **الصفات الأخلاقية**: نعثر على عبارات "الفضل" و"الشرف". يحدثنا المؤلفان عن "فضل إفريقية في الأحاديث"[4] . وفي هذا الصدد تمت استعادة الأحاديث النبوية التي تضفي سمات القداسة على أرض إفريقية (إذ وعد الله من توفي بها بالجنة) أو بعض مدنها مثل المنستير أو القيروان. استنتج صاحب *المؤنس* في نهاية المطاف أن إفريقية لهّا "الشرف السابق على بلاد المغرب"[5]. ليس للشرف كما هو واضح معنى ديني فحسب بل كذلك معنى تاريخي وحضاري.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصوّر يندرج ضمن صنف معيّن من الكتابة التاريخية، وهي في الواقع أقرب للذاكرة منها إلى التاريخ، يمزج فيها صاحبها بين الحاضر والماضي، فيكون الماضي في

---

[1] - *المؤنس* ؛ ص. 16.

[2] - *الحلل* ؛ ج. 2، ص. 709.

[3] - يمثل اللجوء إلى استخدام الاستعارة الجسدية من المسائل الهامة في التعبير عن التواصل الرمزي بين جسد الإنسان و جسم الأرض وبالتالي تعميق العلاقة بينهما يمكن الاستفادة في هذا المجال من أنطربولوجية الفضاء وتطورها في الفكر الغربي في

Raffestin (C.) ; "Ecogenèse territoriale et territorialité" *in Espace, Jeux et Enjeux,* op. cit., pp. 175-176.

كما بينت الباحثة " بون " في دراستها حول تكون الأمة في فرنسا من خلال نصوص الفترة الوسيطية كيف أن اللجوء إلى الاستعارة الجسدية و إصباغ الصفات و الأحاسيس الإنسانية على المجال من شأنه تقريب صورة البلاد من ذهن القارئ و خلق الإحساس بالإنتماء إلى ذلك الفضاء وهي المرحلة الأولى في تكون الحس الوطني. لمزيد الإستفادة من :

Beaune (C.); *Naissance de le Nation France, op. cit.,* pp. 310-311.

[4] - وقد شكلت هذه العبارة عنوان الباب الثالث من كتاب *الحلل*. وفي نفس المعنى أنظر كذلك *"المؤنس؛"* ص. 20. كما يذكر بن أبي دينار دخول الحواري متى بن عشتار بالإيمان إلى إفريقية.

[5]- *نفس المصدر* ؛ ص. 45.

ديمومة وفي علاقة حميمية بالحاضر[1]. إذ يرتبط ذلك التاريخ ارتباطا وثيقا بحاضر المؤلف ويؤدي وظيفة آنية. جذّر كل من ابن أبي دينار والسراج إفريقية بإدراجها في الزمن الطويل. فإفريقية هنا أقدم من حكام البلاد، ولأهلها الحقّ في الافتخار بها في حدّ ذاتها، لا بصفتها إيالة عثمانية أو مملكة مرادية. كما أن قدم إفريقية مرتبط بالمجموعات الإتنية على اختلاف منابتها وعقيدتها. يسند ابن أبي دينار إلى تلك الجماعات إسم "الأفارقة" فيعطيها بذلك هوية ترابية، و يجعل منها صانعة تاريخ إفريقية وعظمتها الأمر الذي يغيب لدى حسين خوجة الذي كان معاصرا للسراج.

ينحدر حسين خوجة من عائلة تركية استقرت بتونس. سار على منوال النخب العالمة المحلية في تسمية البلاد بإفريقية. فهذا الولي سيدي علي عزوز كان له " زوايا وتلامذة في كثير من بلاد إفريقية" ثم يمدنا بالبعض من هذه الأماكن وهي: رأس الجبل وتستور ونابل وبلد صفاقس، وبطبيعة الحال تونس في باب قرطاجنة من حومة الأندلس[2]. ويتماشى هذا التصوّر مع ما أورده الكاتب بخصوص تراجم العلماء فهذا الشيخ الكبير درغوث "مفتي الأنام وقدوة العلماء الكرام بالحاضرة التونسية والمشار إليه بمملكة إفريقية"[3]. وهذا أيضا الشيخ على الصوفي "شيخ من مشائخ الحضرة التونسية وعلم من أعلام قطر إفريقية"[4]. كان الكاتب مدينا في نجاحه العملي لحسين بن علي الذي قرّبه وأوكل إليه مهمة الكتابة وتسيير العلاقات الخارجية[5]. لكن تغلبت الجذور التركية على قراءة حسين خوجة للماضي. فقد ترك تأليفا ضخما خصصه لتاريخ الإمبراطورية العثمانيةلم تحظ فيه البلاد التونسية، حيث مولده و منشأه، إلا بحيز ضئيل منه سماه "الذيل"[6]. فماضي البلاد الذي سبق

---

[1] - لاحظ ب. نورا في مقدمة كتاب "الأمة " La Nation وضمن المقارنة التي قام بها بين الذاكرة والتاريخ، أن الذاكرة ظاهرة في آنية متواصلة وفي علاقة أزلية بالحاضر، تتغذى من ذكريات ضبابية تختزل الماضي و تتجذر في المحسوس..."

Nora (P.) *(sous la direction) ; Les Lieux de mémoire…,op.cit.,* La Nation, vol. 1, pp.

[2] - *الذيل*، ص. 289.

[3] - *نفس المصدر*، ص. 218.

[4] -*نفسه*، ص. 223.

[5] - لا سيما مع الدول الأوروبية . كان يتقن اللغتين التركية – لغة المراسلات الوحيدة مع الخارج – والإيطالية أنظر.

Cherif (M-H.) ; *Pouvoir et société, op.cit.,* pp. 261-262.

[6] - لا يتجاوز ما خصصه حسين خوجة لتاريخ البلاد أكثر من سدس مؤلفه:

Bargaoui (S.); "L'historiographie tunisienne…", *op. cit.,* p. 15.

ويضيف نفس الباحث أن لكل من السراج وخوجة منطقه الخاص في قراءة الماضي وبالتالي في كيفية إضفاء الشرعية على الحكم الحسيني.

إلحاقها بالباب العالي لا يهم حسين خوجة. لقد مزج الكاتب بين الإسم التاريخي للبلاد مسقط رأسه، وحاضرها منشئا بذلك هوية جديدة متميزة، هي في آن واحد مزيج من الإنتماء المحلي والعثماني[1].

أطلق أحد الباحثين إسم "إيديولوجية المجال" على هذا البناء التاريخي، الذي هو عبارة عن بناء ذهني يتمحور حول تشكل المجال يمتزج في صلبه التاريخ والصور الميثية، ويستمد هذا التصوّر مادته من معين متنوع المصادر[2]. كما يكتسي أهمية بالغة في المستوى الوجداني إذ يخلق الروابط العاطفية بين الإنسان والأرض[3]، ويساهم في تحويل الأرض إلى "وطن" في الذاكرة الفردية والجماعية[4]. ويمكن التساءل هنا عن مدى تأثير هذه الإيديولوجية خارج دائرة الحكم المركزي أو مدينة تونس.

من المرجح أن هذه التآليف كانت متداولة لدى النخب العالمة في مدينة تونس وخارجها. نعلم أن السرّاج لما أتمّ القسم الأول من مؤلفه، أي ذلك الذي تناول فيه تاريخ البلاد حتى نهاية العهد الحفصي وهو أطول جزء على الإطلاق، تمت قراءته في مجلس الأمير حسين بن علي. ونفترض أن هذه العملية على غاية من الأهمية إذ تلعب دورا هاما في انتشار التآليف أو على الأقل الأفكار والمعلومات الواردة فيه في عصر يمثل فيه السماع والرواية الشفهية وسيلة النشر والتواصل. فقد كان هناك على ما يبدو وسط ثقافي نواته مجلس الباي ودائرة تأثيره العاصمة وبقية المدن الأخرى الداخلية باعتبار مدينة تونس بما فيها قصر باردو، كانت مستقطبة للنخب وللأخبار من الداخل. وتحصل، حسب تصورنا، نفس العملية في الاتجاه المعاكس أي انتقال الأخبار من المركز نحو الدواخل. لا شك أن العملية بطيئة وتأثيرها محدود ولكن ذلك لا ينفي وجودها وجدواها.

---

[1] - حول كيفية بناء فئة الحنفية أنظر :

Bargaoui (S); "Des Turcs aux *Hanafyya:* la construction d'une catégorie "métisse" à Tunis aux XVII° et XVIII° siècles", texte présenté au séminaire *Maghreb et Monde arabe : bilan du XX° siècle*, EHSS, nov. 1999.

[2] - Barel (Y.);" Le social et son territoire ...", *op.cit.*, p.88.

[3] - Guy Di Méo (Dir.); "Identité, idéologie et symboles territoriaux: l'exemple du Vic-Bilh en Béarn", *in Les territoires du quotidien,* Guy Di Méo (sous direction de); L'Harmattan, 1996, pp. 87-110

كما أن الهوية هي بناء إيديولوجي في تحول و تجدد مستمرين أنظر

Levy (Jacques); *L'espace géographique*, Belin, Paris, 1999.

[4] - أبرز كلافال Claval أهمية الأسطورة في بناء المجال مبينا أنها تنشئ المجال و تقوم بتوزيع العباد وتعطيهم أسماء و تربطهم بالأرض ومنحهم حقوقا على الأرض.

Claval (Paul); *La géographie culturelle*, *op. cit.,* pp. 158 -160.

أنشأ ابن أبي دينار ذاكرة لإفريقية كانت لها وظيفة آنية، وهي التأكيد على وجود كيان ترابي وسياسي عريق، وساهم بالتالي في إعادة بناء السلطة السياسية والمجال الترابي. وهل نجانب الواقع إذا قلنا أن ابن أبي دينار ثم السرّاج الذي اقتفى أثره، كلّ حسب منطلقاته وأهدافه قد أعادا استنباط إفريقية، على الأقل على مستوى التصوّر، أو لنقل أعادا بعثها من جديد في الذاكرة عن طريق إعادة صياغة ماضيها وفق متطلبات الحاضر[1]، خاصة إذا علمنا بأن اسم إفريقية عوضته الإمبراطورية العثمانية باسم إيالة تونس. وهذا الغياب يمثل أيضا، حسب رأينا، إحدى الدوافع الأساسية وراء التأليف في موضوع مجال إفريقية في تلك الفترة. و يمكن بالتالي قراءة هذا التأكيد نوعا من المقاومة للتسمية الرسمية التي أطلقت على البلاد منذ 1574 وهي إيالة تونس. وبذلك يتخذ الإخباريون بتبنيهم إسم إفريقية بدلا عن إسم "إيالة تونس" موقفا واعيا ورافضا لمعنى التبعية الذي يوحي به الإسم العثماني. و لكن ماذا عنى الإخباريون بالضبط من وراء استعمال إسم إفريقية؟

3 . إفريقية : الإسم، المدلولات والرّهانات

يحدثنا ابن أبي دينار في مؤلفه عن اتساع ملك إفريقية ثم ينقلنا فجأة إلى حاضره، وينبهنا بأن ما يسمى بإفريقية في عصره لا يتجاوز الفضاء الممتد "من واد الطين إلى بلد باجة"[2]. يستخدم ابن أبى دينار إسم إفريقية في هذا المعنى بالذات، أي كإسم دال على القسم الشمالي من البلاد التونسية، فيخبرنا أن حمودة باشا "أجلى أولاد شنوف عن مساكنهم وكانت لهم سمعة بين عرب إفريقية"[3]. وفي موضع آخر من *المؤنس*، يمدنا بهذا الخبر المتعلق بالمحلة الصيفية التي خرجت سنة 1037 هـ(1627م) "لاستخلاص الوطن الإفريقي"[4]. كما نكتشف هذه الإزدواجية في مدلول إسم إفريقية عند الوزير السراج. فهذا حمودة باشا ابن مراد لما قسّم البلاد بين أبنائه، جعل "صنجق إفريقية" من نصيب ابنه الحسن فيما تحصل أخوه على "صنجق القيروان"[5]. نستنتج إذن أن إسم إفريقية يحيل في الكتابات المحلية على واقعين مختلفين: يضيق مضمونها حينا لكي ينحصر في المنطقة الشمالية للبلاد، وينفسح حينا آخر ليصبح مرادفا لمفهوم إيالة تونس. ولا يتضح مدلول الإسم إلا

---

[1] - لقد بين أحد الدارسين أن إعادة صياغة التراث أو الماضي قد شكل إحدى المكونات الأساسية في بناء و تشكل الدولة الحديثة في الغرب وفي إعادة إبداع التراث وإعادة تحديد لمعنى الهوية. وبذلك يلعب المخيال دورا ثقافيا لا يقل أهمية عن الفعل المادي في تشكل الهوية.

Bayard (J-F.); *L'illusion identitaire* , Paris, Fayard, 1996, p. 48. et p. 231.

[2] - *المؤنس*؛ ص. 20.

[3] - *الحلل* ؛ ج. 2، ص. 428.

[4] - *المؤنس* ؛ ص. 252.

[5] - *الحلل*، ج. 2، ص. 428.

بوضعه في الإطار الذي يرد فيه. لنذكر بأن تعدد مدلول إسم إفريقية ليس خاصّا بهذه الفترة أي بالعهد العثماني، بل هو مواصلة لما كان سائدا في كلّ الفترات السابقة للعهد العثماني[1]. وبذلك لم يشذ المؤرخون ، ولو بدرجة أقل، عن التقليد الموروث عن الحقب التاريخية السابقة والذي يعطي لإسم إفريقية مدلولات متعددة. فهل يمكن في هذه الحالة، أي عندما يحيل الإسم على واقع متغير، أن نتحدث فعلا عن وجود مجال؟ وهل بالإمكان استعمال إسم واحد للدلالة على أشياء متعددة؟ إن الإسم هو من المكوّنات الأساسية للمجال وهو ما يعطيه هوية ووجودا بما هو تمييز له وتفرّد. لذلك نكتشف أن وضع التسمية يختلف جذريا إذا ما تعلّق الأمر بالسلطة الحاكمة في تونس إذ يصبح التعدّد في المدلول فضلا عن الإزدواجية في استخدام الإسم غائبا تماما من الأرشيف المحلي.

[1] ـ لقد كنا تعرضنا بالدرس ضمن الفصل الأول من القسم الأول من هذا البحث إلى تعدد مدلولات إفريقية في المصادر المحلية السابقة للعهد العثمانيين بالبلاد. أنظر في الصفحة الموالية تغير امتداد افريقية في كتاب المؤنس.

فضاء إفريقية من خلال كتاب *المؤنس في أخبار إفريقية و تونس* لابن أبي دينار

التاريخ	فضاء إفريقية	الصفحة
إفريقية التابعة للملك القرطاجي	المغرب و الأندلس	45 - 21
آخر العهد البيزنطي	جرجير أعظم ملك بإفريقية كان ملكه يمتد من برقة إلى طنجة و دار ملكه بسبيطلة	26
العهد الإسلامي : -بعض مدن إفريقية التي وقع عليها الفتح	طنجة آخر حدود إفريقية في بلاد المغرب برقة. طرابلس . فزان. أوجلة. ودان. كوار.قفصة. قسطيلية.قابس. تيهرت.باجة. الأربس. شقبنارية. صبرة. سبيطلة. باغاية. لمئِس . وذنة. درعة. مجانة. سوسة. بنزرت. زغوان. جلولاء. قرطاجنة.وتونس.	31 22
-الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز	دانت له جميع إفريقية من برقة إلى السوس .	38
الفترات اللاحقة -بنو الأغلب و من كان قبلهم من الأمراء و من جاء بعدهم من صنهاجة - بنو زيري	المغرب و الأندلس المغرب و صقلية امتدت إفريقية إلى حد السوس من بلاد المغرب ملكهم من برقة إلى تلمسان	45 89 و 90 45
- دولة الموحدين	-عبد المؤمن فتح جميع بلاد إفريقية من برقة إلى تلمسان - ثم أمر بتكسير إفريقية من برقة إلى السوس الأقصى .	116
الطبقة الأولى من بني حفص	من تلمسان إلى طرابلس الغرب .	300
زمن تأليف *المؤنس*	- من واد الطين إلى باجة - مرادف لإيالة تونس	20 256

أ. عندما يتبنىّ حكام تونس إسم إفريقية إلى جانب "إيالة تونس"

في أواسط القرن الثامن عشر، تبين دفاتر الجباية أن السلطة الحاكمة أصبحت تشير إلى إيالة تونس بإسم إفريقية. ظلت الدفاتر الجبائية منذ سنة 1676[1] إلى سنة 1745، تُدوّن بنفس الأسلوب. كانت تضم بين صفحاتها أسماء المواقع والمجموعات القبلية التي تعمّر مجال سيادة حكام تونس. لكنها لا تتضمّن أي اسم مميز لذلك المجال، فلا نجد الإسم العثماني للبلاد، الذي هو"إيالة تونس"، ولا الإسم التاريخي الذي نجده في المصادر أي إفريقية.

كانت الدفاتر السابقة لـ 1745 تفتتح على النحو التالي: "هذا زمام مبارك إن شاء الله يشتمل على جملة المطالب التي على منصب افريقية و منصب محلة الهوى وسنجق القيروان ومنصب الساحل ووطن الأعراضٌ وغير ذلك من الصيفية التي على وطن إفريقية التي هي الآن تحت نظر المعظم..."[2]. أما المحتوى البشري والجغرافي لما يسمى في الدفاتر بـ"وطن إفريقية" أو "عروش إفريقية" فلا يتجاوز المنطقة الشمالية أي تقريبا الحدّ الذي أشار إليه ابن أبي دينار[3].

---

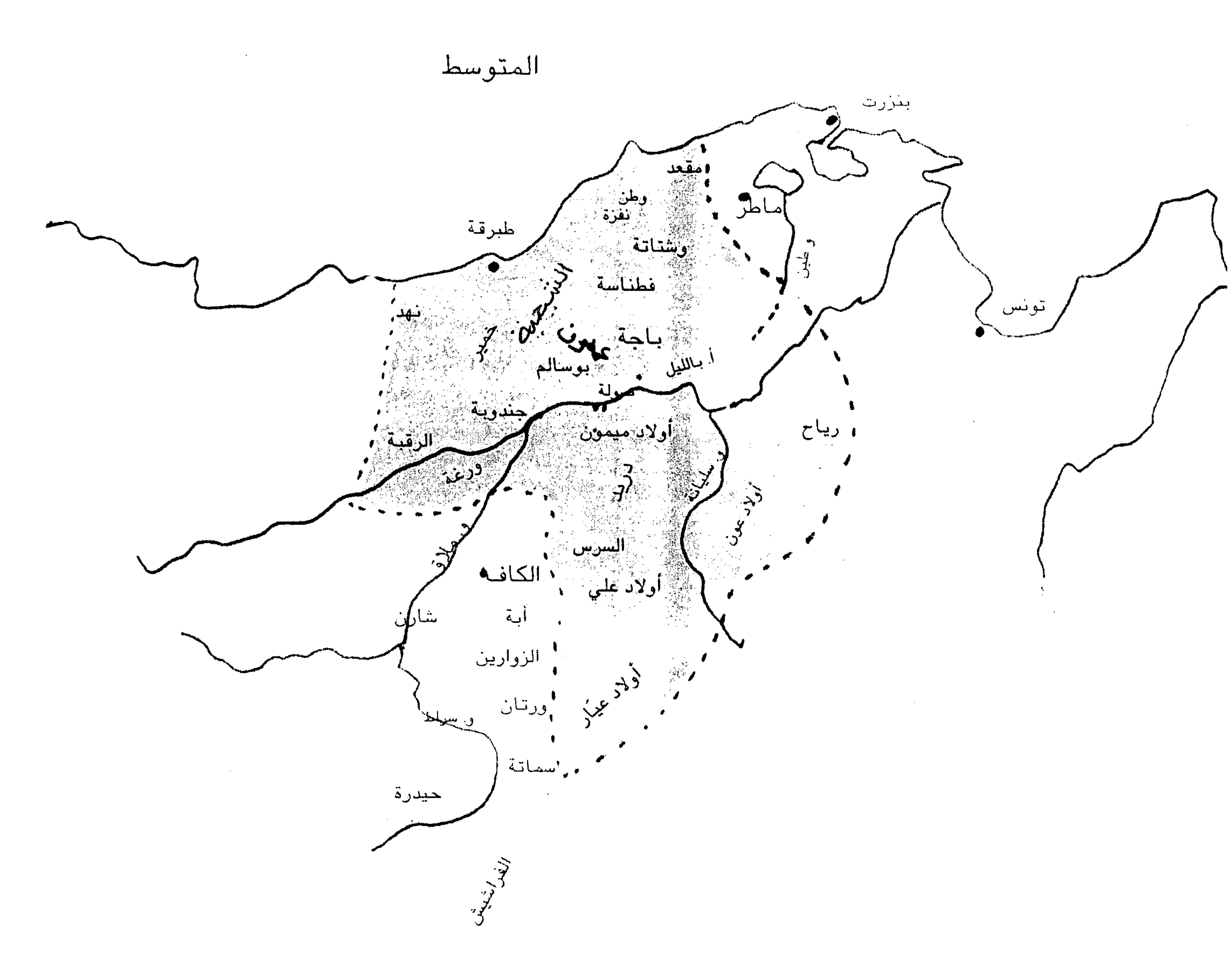
[1] - وهو الدفتر الوحيد الذي حفظه لنا الأرشيف التونسي بالنسبة للقرن السابع عشر.

[2] - للتثبت من هذه الصيغة في التقديم تصفحنا السجلات التالية في/ و.ت. الدفتر رقم 1 لسنة، 1677/1676. الدفتر 3 ،1711/1710. الدفتر عدد 39 لسنة 1739/1152-40 ، الدفتر عدد 15، 1151 / 1738-1739. الدفتر عدد 32 لسنة 1154/ 1741-1742. الدفتر عدد 39لسنة 1156/ 1743-1744.

[3] - باجة و أولاد بو سالم و أولاد عون وأولاد بالليل وأولاد صولة وأولاد نصر وأولاد حسن وخمير وعمدون والشيحية وماكنة وشتاته وجندوبة وتبرسق والرقبة (نهد وغزوان وأولاد سديرة) وأولاد عيار وأولاد سباع ومليتة ودوفان وشارن وورغه وكوكة والقوازين وأهل عبيدة وسماته وورتتان وأولاد مهنة والفواد و الفراشيش.. لكنها خلافا لما نجده عند مونشيكور وما توحي به الذاكرة المحلية لا يشمل وطن افريقية الكاف ومنطقتها. إذ كان هذا المجال كما أشرنا إلى ذلك سابقا، يؤلف وحدة إدارية عسكرية جبائية تسمى بـ "سنجق الكاف". (أنظر الخريطة المصاحبة).ص258.

الإمتداد التقريبي لوطن إفريقية في دفاتر الجباية

(حتى 1745-1746)



ذلك هو إذن مدلول إفريقية لدى أصحاب النفوذ السياسي بتونس حتى بداية حكم علي باشا. لكن في أواسط القرن الثامن عشر وتحديدا انطلاقا من 1745-1746 وقع التخلي نهائيا، عن تسمية المنطقة الشمالية بإفريقية، وعنى الإسم لأول مرة في دفاتر الجباية الكيان الترابي التابع للسلطة الحاكمة في تونس. و باتت سجلات الجباية، لا تتضمن في افتتاحيتهاسوى إسم إفريقية، وغاب تعديد أسماء

الجهات المكونة للمجال أو ما يسمى عادة بالأوطان في تلك المقدمة. يرد اسم إفريقية في الصيغ التالية:

- جملة مطالب رعية إفريقية[1].
- جملة مطالب مملكة إفريقية [2].
- مطالب إفريقية[3].
- مجابي إفريقية[4].
- جبايا عروش إفريقية ومطالب أعمالها.[5]
- مطالب إفريقية[6].

طالما ظلت البلاد تربطها علاقات مباشرة بالإمبراطورية العثمانية تتمثل في وجود شخصيات ترسل من إسطمبول لإدارة شؤونها، حتى ولو كان وجودها رمزيا، لم تسند السلطة في دفاترها ذات الاستعمال المحلي أي إسم للبلاد. فحتى نهاية عهد حسين بن علي وفي الوقت الذي تعمّقت فيه سيرورة التوطّن بالنسبة إلى الحكام، لم تندثر تماما الروابط المباشرة مع الباب العالي (الباشا والقاضي أفندي...) في مستوى مركز الحكم، أي تونس، أو في مستوى الدواخل (السنجق). كما لم يستعمل الحكام (أي البايات) إسم "إيالة تونس"، وهو الإسم المسند من طرف الباب العالي، والمعبرّ عن نفوذ الإمبراطورية العثمانية صاحبة السيادة على البلاد، لأنّ الوضع السياسي الذي آلت إليه البلاد في هذا التاريخ، لم يعد متطابقا تماما مع وضع التبعية التام. ولكن في الآن نفسه، لم يسند الحكام إسم إفريقية للبلاد إذ أنها لم تحققّ ابتعادها عن السلطة في إسطمبول. وبذلك يمكن اعتبار اختيار إسم إفريقية في عهد علي باشا كتتويج لمسار التمايز والاستقلالية عن الإمبراطورية العثمانية، وكتعبير أيضا عن تعمّق ارتباط الحكام بالمجال. لا نعني بالاستقلالية القطيعة النهائية مع الإمبراطورية العثمانية أو الإلغاء النهائي لكلّ ما هو عثماني إذ لم تندثر التأثيرات العثمانية من البلاد في مستوى الممارسات السياسية أو الثقافية أو في مستوى البلاد :فلئن عوضّت الأوطان إسم

---

[1] ـ *أ و.ت*؛ عثرنا على هذه الصيغة في استعمال الإسم في الدفاتر التالية : الدفتر رقم 47 لسنة 1158 هـ [1745 / 1746 م.]، الدفتر رقم 48 لسنة 1159، والدفتر رقم 60 لسنة 1162 هـ [1748 / 1749م.].

[2] ـ *المصدر نفسه*؛ الدفتر رقم 97 لسنة 1167هـ [1762/1763م.].

[3] ـ *نفسه*، الدفتر رقم 143 لسنة1180 هـ [1766م/1767م.]، الدفتر عدد 295 لسنة 1231هـ [1815-1816]

[4] ـ *نفسه*، الدفتر عدد 242، لسنة 1200 هـ [1785-1786]

[5] ـ *نفس المصدر*؛ الدفتر رقم 263 لسنة 1206 هـ [1791 / 1792 م.].

[6] ـ *أ و.ت.*؛ الدفتر عدد 395، لسنة 1229هـ[1813]

السنجق فقد ضلت الدواخل موسومة في العمق بخصائص عثمانية من حيث تقسيمها وتنظيمها[1]. وفي الوقت الذي أسند فيه إسم إفريقية إلى البلاد، لم تعد المنطقة الشمالية في عهد علي باشا تحمل هذا الإسم.

يستجيب تخصيص إسم إفريقية بشكل استثنائي للبلاد إلى منطق سياسي واضح وهو أن الإسم بما هو رمز التفرّد والهوية، لا يمكن أن يدلّ في الآن نفسه على كيانين أو أكثر مختلفين. ويمثل هذا التحول في نظرنا قطيعة نهائية مع مرحلة تاريخية امتدت عشرات القرون تجاذبت خلالها إسم إفريقية عدّة مدلولات. وبذلك يمكن القول أن ولادة الكيان "التونسي" وبروزه كيانا جغراسياسيا ذا هويه خاصة ومستقطب من طرف مركز الحكم في تونس وليد هذا التاريخ الذي أصبح يحمل فيه إسما مميزا. قبل هذا التاريخ، وفي غياب إسم مميز للبلاد في دفاتر الجباية، يمكن القول أنها المجال كان في حالة بناء أو تكوّن (en gestation). ويمكن اعتبار هذا التحوّل تتويجا لمسار بناء السيادة الذي انطلق منذ تحول البلاد إلى إيالة عثمانية. كما يندرج هذا التحوّل في إطار مجمل التحويرات السياسية التي قام بها علي باشا وترمي إلى القضاء على مظاهر التبعية المباشرة للإمبراطورية العثمانية. أمكنه القيام بذلك بفضل جرأته السياسية وقوة شخصيته، وسعة اطلاعه على الأوضاع الداخلية في مستوى الممارسة (قاد المحلة طيلة تسعة عشر سنة)، أو في المستوى الثقافي[2]. ازداد إسم إفريقية ترسّخا في مستوى المعاملات المحلية وانعكس هذا التحوّل في الكتابات الإخبارية اللاحقة.

ب. إفريقية في المصادر التاريخية

♦ الصغير بن يوسف : بين الشرعية العثمانية والانتماء المحلي.

انفرد الصغير بن يوسف الباجي الحنفي بقراءاته المتميزة لأحداث عصره مقارنة مع من سبقه من الإخباريين المحليين. يمدّنا المؤلف في مقدّمة تاريخه، بالمصادر التي اطلع عليها، من بينها *المقدمة* لابن خلدون أو *تاريخ الدولتين* للزركشي، فضلا عن المؤرخين الذين جاءوا بعدهم مثل ابن أبى

---

[1] - تواصلت هذه التأثيرات إلى اليوم فحدود العديد من السناجق تمثل حدود الأوطان التي شكلت فيما بعد المراقبات في العهد الاستعماري أو الولايات فيما بعد. وقد أبدى متين كونت نفس الملاحظة بخصوص ثبات التقسيمات الإدارية العثمانية في منطقة الأناظول.

[2] - اقتنى علي باشا من المغرب نسخة من تاريخ ابن خلدون وهي المرة الأولى التي يدخل فبها هذا التأليف إلى تونس. وذكر بن يوسف – رغم عدائه له – ولعه الشديد بالمطالعة و نفقاته الهامة في سبيل جمع الكتب والعناية بها. *المشرع*؛ الورقة 94. كما ذكر بن أبي الضياف أنه "جمع من غرائب المؤلفات ما لم يجتمع لغيره من أمراء تونس". *الإتحاف*؛ ج. 2، ص. 150.

دينار أو السراج[1]، لكنه اعتبر نفسه مواصلا لعملية التدوين التي قام بها حسين خوجة. ويظهر تأثير صاحب *الذيل* على بن يوسف في مستويين على الأقل: مستوى النص: إذ ينقل عنه تقريبا مجمل الأخبار، الخاصة بوصف شخصية حسين بن علي وإنجازاته الخيرية من مدارس وجوامع. وفي مستوى التصوّر العام لتاريخ البلاد: مثل حسين خوجة لم يلتفت بن يوسف في كتابه *المشرع* إلى ماضي البلاد الذي سبق مجيء العثمانيين[2]. فقد ظل، خلافا لغيره من المؤرخين المحليين، منشدًا إلى الشرعية العثمانية. تجلى ذلك في التسميات التي أطلقها على البلاد في تاريخه. من ذلك أن عبارة إفريقية ترد كتسمية للبلاد بشكل نادر جدا مقارنة بإسم تونس. يضع الكاتب على لسان علي باشا هذا القول: "إن أهل إفريقية مزقهم الله وشتتهم ما يسعون دائما إلا في عصيان السلطة... فسلطني الله عليهم فمثل أهل إفريقية كمثل قرية..."[3]. كما يرد إسم إفريقية للدلالة على المنطقة الشمالية للبلاد حيث مدينة باجة موطنه[4]. يعطي بن يوسف لإسم إفريقية مدلولا جغرافيا أو أنثروبولوجيا، إذ تكاد كلمة إفريقية لا ترد في مؤلفه إلا مصحوبة بلفظ "أهل"، ولا يسند إليها في الغالب أي معنى قانوني أو سياسي، بينما ارتبطت عبارات "المملكة" و"الوجق"، و"العمالة" في مجمل الحالات تقريبا باسم تونس. لأن البلاد كانت حسبه "عمالة بر الترك"[5] أي إيالة عثمانية. وبان هذا التوجه في نظرته إلى البلاد التي كانت في نظره كل شيء "عمالة بر الترك" أي إيالة عثمانية. وفي هذا السياق تندرج نقمته سنة 1756 على باي قسنطينة الذي سعى إلى ضمّ إلى إيالة تونس إلى الجزائر غير عابىء بوضعها القانوني كإيالة عثمانية[6]. لكن بن يوسف لا يمكن أن يتجاهل الأرض التي استقبلت أجداده وكانت مسقط رأسه، فعاد من جديد للحديث عن تاريخ البلاد

---

[1] - ذكر ذلك بنفسه في مقدمة مؤلفه.

[2] - Hamza (H. R.); "Histoire nationale et édification nationale…", *op .cit.*, p. 11.
Bargaoui (S.); "L'historiographie tunisienne .. ", *op .cit.*, pp. 15 – 16.

[3] - *المشرع* ؛ الورقة 91.

[4] - *نفس المصدر*؛ الورقة 132.

[5] - يذكر في معرض حديثه عن ضرب العملة في البلاد التونسية فيقول "هذا ما حققناه ورأيناه في أيام حسين باي رحمه الله وهو الذي بدع الربع (وهي عملة) في عمالة بر الترك" ويقصد بذلك إيالة تونس. *نفسه*؛ الورقة 19 ظهر .

[6] - *المصدر نفسه*، الورقة

وكتب *التكميل* وهو عبارة عن تلخيص أو قراءة لتاريخ ابن خلدون ربط فيها بين الوقائع الذي ذكرها المؤرخ وأحداث عصره. وبذلك تمّ الربط من جديد بين ماضي البلاد وحاضرها[1].

♦ حمودة بن عبد العزيز: إفريقية الحسينية

خلافا للصغير بن يوسف الحنفي يكاد حمودة بن عبد العزيز، كاتب البلاط في عهد علي باي ومربي ابنه حمودة باشا، لا يشير إلى الإيالة في تاريخه بغير إسم إفريقية. فهذا إسماعيل بن يونس المتمرّد على علي باي سنة 1726 "كاتبه أهل الفساد بإفريقية مثل محمد بن عبد الكريم شيخ قابس أيام جدّه (علي باشا)"[2]. ثم تمكّن الثائر من الاحتماء بجبل وسلات "لعلمه أنه ليس بإفريقية معقل يأويه غيره"[3]. لم يفتتح حمودة بن عبد العزيز تاريخه باستعراض ماضي إفريقية مثلما دأبت على ذلك التواريخ السابقة، لكنه سرعان ما استدرك هذا السهو في مؤلفه[4]. وليست العودة الدائمة إلى ماضي البلاد، دليلا على ثراء الإرث الحفصي وعمق تأثيره على وعي النخب المحلية فحسب [5]. كما حسم المؤلف نهائيا في تلك الإزدواجية التي تضمنها الخطاب التاريخي بالنسبة للمدلول الجغرافي لإسم إفريقية. إذ قصر استعمال الإسم على مجمل مجال الإيالة التونسية في عهده. ولعل أهمّ تحوّل عرفه استعمال إسم إفريقية في هذه المرحلة من تاريخ البلاد تحوّله في بداية القرن التاسع عشر إلى إحدى المصادر الرئيسية في تحديد هوية البايات الحسينيين.

ج. إفريقية كهوية ترابية للبايات الحسينيين

منذ سنة 1824، عرف استعمال إسم إفريقية مرحلة جديدة. فبعد أن انحصر تداوله حتى هذا التاريخ في وثائق البلاط الداخلية؛ مجسما بذلك اتجاها راسخا لدى السلطة الحسينية نحو تأصيل نفسها وتأكيد استقلاليتها عن الإمبراطورية العثمانية؛ طفى في هذه المرحلة إلى مستوى العلاقات الديبلوماسية مع الدول الأوروبية.

---

1 بن يوسف (الصغير)؛ *التكميل المشفي للغليل لكتاب بن خلدون*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 5264. أشكر الباحث سامي البرقاوي الذي لفت انتباهي إلى هذا التغير في موقف بن يوسف لمزيد الاستفادة حول كيفية بناء تاريخ بايليك تونس: Bargaoui (S.) ; "L ' historiographie tunisienne...", *op. cit.*, p. 16.

2 - *المشرع*؛ الورقة 15.

3- *نفسه*، الورقة 15.

4 - أنظر Abdessalem (A.) ; *Les historiens...*, *op. cit.*, p. 263.

5 - هذا الاستنتاج توصل إليه عبد السلام (أ.)؛ "الوطنية في التواريخ التونسية"، مقال ذكر سابقا.

برز اسم إفريقية لأول مرة في مستوى العلاقات الخارجية[1]، حسب ما اطلعنا عليه من وثائق، إلى جانب إسم الباي في عهد حسين باي. إذ تتضمن مجموعة من المراسلات الموجهة إلى بعض الدول الغربية تتضمن في مقدمتها مايلي "من عبد الله سبحانه(...) حسين باشا صاحب كرسي تونس المحمية وسائر أوطانها الإفريقية"[2]. وفي الوقت ذاته تلقب وزيره شاكير صاحب الطابع بـ" وزير الدولة الإفريقية"[3]. لقد ظل حكّام تونس منذ القرن السابع عشر يعقدون المعاهدات مع الدول الأوروبية بأنفسهم ولكن بإشراف إسطمبول[4]. لكن، ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انحصر الطرف المحلي الموقع على المعاهدات في الباي الحاكم وابنه وريث العرش، وبالتالي أزيحت كل العناصر الممثلة لإسطمبول والتي كانت في السابق، تتولى إلى جانب الباي الإمضاء على الاتفاقيات مع دول أوروبا وهي الديوان والداي وآغا الإنكشارية...، الأمر الذي يدلّ على تهميشها النهائي عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية[5]. كرّس حمودة باشا سيرورة استقلالية باي تونس عن الباب العالي، إذ قام لأول مرة بتسمية موظفين بالبلدان الأوروبية والإسلامية يدعون بالوكلاء، ويمثلون الباي ديبلوماسيا لدى الدول المذكورة، وهم في واقع الأمر عبارة عن سفراء[6]. وبذلك باتت البلاد تتمتع بالسيادة في إدارة شؤونها الداخلية وكذلك في معاملاتها الخارجية. وفي هذا الإطار كان استعمال اسم إفريقية في الميدان الديبلوماسي، انعكاسا لرغبة البايات في الظهور أمام الدول الأجنبية لا سيما الأوروبية، كحكام ذوي سيادة يتعاملون معهم على قدم المساواة. لكن لم يظهر اسم إفريقية إلى جانب اسم الباي إلا في العشرينات من القرن التاسع عشر وتزامن مع بداية ظهور المشاكل ذات الطابع الترابي بين البلاط الحسيني وفرنسا حول ما سمته المراسلات المحلية

---

[1] - باستثناء المراسلات مع إسطمبول.

[2] - *أ و ت*. الدفتر 2847. الورقة 14. ويتضمن مجموعة من الرسائل يتم تقديمها بنفس الصيغة تهم موضوع القرصنة أو تبادل الهدايا وهي موجهة إلى ممثلي الدول التالية : أنقلترا، مملكة التوسكانة، مملكة إسبانيا، وأمريكا.

[3] - *نفس المصدر*.

[4] - كانت نصوص المعاهدات بين تونس وبلدان أوروبا تُدوّن بالغة التركية. فمع فرنسا استعملت اللغة التركية حتى سنة 1824 ثم أصبحتالمعاهدات تكتب باللغتين العربية والفرنسية وحصل نفس التطور مع أنقلترا إذ تعود آخر اتفاقية محرّرة باللغة التركية إلى سنة 1816.راجع:

Mantran(R.); *Inventaire des archives turques de Dar El Bey*, P.U.F., 1961, p.11.

[5] - لاحظ سيرورة استقطاب النفوذ من طرف البايات من خلال الأطراف الموقعة على المعاهدات في الجدول المصاحب ص.

[6] - عبيد (منير)، *دور وكلاء وسفراء إيالة تونس في إسطمبول وطرابلس ومالطة على ضوء مراسلاتهم* (1830-1881)، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، 1995.

Smida (Mongi);*Consuls et consulats de Tunisie au* XIX siècle, Tunis-imprimerie de l'orient, 1991.

بـ"مـاء تونس"[1]. و قد يكون إدعـاء فرنسـا بحقهـا التاريخـي الـذي يرقـى إلـى الفتـرة السابقة للوجود العثمانـي فـي البلاد، من العوامل التـي تفسّر إضـافة حسين بـاي (1824-1835) لعبارة "أوطـان إفريقية" حتـى يثبت حقوقـه علـى الأرض ويدعم موقفه المعارض للإدعاء الفرنسي. ابتداءا من هذه الفترة أصبحت المعاهدات و المراسلات مع الدول الأوروبية ، تحمل هذه الصيغة من التقديم. كما باتت المراسلات الصادرة عن الباي باتجاه السلط الفرنسية لا تتضمن إلا إسم إفريقية إلى جانب اسمه[2]. وتواصلت هذه الصيغة في استعمال إسم إفريقية إلى غاية سنة 1843 تقريبا[3]. تزامن هذا التحول مع ظرفية تاريخية أصبح فيها الكيان الترابي للبلاد إحدى مشاغل الأمراء الحسينيين اعتبارا للأخطار التي باتت تهدّده. وهي فترة احتدّ فيها وعي السلطة بضرورة الدفاع عن ممتلكاتها الترابية. في الواقع أصبح إسم البلاد منذ أواسط القرن الثامن عشر، يرد باستمرار إلى جانب أسماء البايات الحسينيين.

انطلق الربط بين إسم الباي واسم المجال الترابي في عهد علي باي[4] بن حسين بن عليّ، إذ تلقب في المعاهدة التي أبرمها مع فرنسا في 21 ماي من سنة 1765 بـ"صاحب المملكة التونسية" وترجمت العبارة إلى اللغة الفرنسية بـ"possesseur du royaume de Tunis"[5]. فالعبارة كما هو واضح سابقة للقرن التاسع عشر. كما نعثر في أحد الدفاتر ما يلي "الحمد لله هذا زمام مبارك يشتمل على جملة الدوايا والخطايا التي تحت نظر الأرشد الأسعد الأمجد صاحب الهداية (...) مولانا أبي

---

[1] - قد كنا تعرضنا إلى هذه المسألة بالتحليل في الفصل الخاص ببسط الهيمنة على الحدود الساحلية / *و.ت*؛ الدفتر رقم 2847. الورقة 2.

[2] - أنظر الجدول المصاحب

[3] - أشار مونشيكور أن حسين باي أضاف إسم إفريقية إلى اسمه في المعاهدة التي وقعها مع فرنسا في أوت 1830 على إثر احتلال الجزائر، مضيفا أنها آخر مرة يدرج فيها إسم إفريقية في الوثائق.

Monchicourt (Charles) ; *La région du Haut Tell en Tunisie. Essai de monographie géographique,* Paris, 1913, p. 3.

ويوجد نص هذه المعاهدة التي تلقب فيها الباي بأمير إفريقية أو صاحب إفريقية"maître du royaume d'Afrique" في:

Rousseau (Alphonse) ; *Les Annales Tunisiennes*, Edit. Bouslama, Tunis, 1980, p. 514.

[4] - كما أضيف لقب "صاحب كرسي تونس" إلى إسم حمودة باشا في المراسلات ونسج من جاء بعده- حتى عهد حسين باي – على منواله. كانت عبارة " صاحب كرسي تونس" من التعابير المتداولة في الوسط المحلي و ذلك منذ العهد الحفصي. و يبدو أن الرعايا كانوا في تلك الفترة يشيرون إلى السلاطين الحفصيين بعبارة "صاحب كرسي تونس" التي تفيد معنى الملك والسلطة. كل هذه الإستعمالات لإسم البلاد تفند ما ذكره بـ. لويس من أن الحكام المسلمين كانوا قبل القرن التاسع عشر يستنكفون من الانتساب إلى المجال بل ويعتبرون ذلك حطا من شأنهم .

[5] - / *و.ت* ؛ الدفتر 2848، ص. 10.

الحسن الباشا سيدنا علي باي بن حسين باي (...) صاحب المملكة التونسية والإيالة الإفريقية"[1]. لقد تم الربط بين إسم الحاكم والاسمين المتداولين في تسمية المجال أي تونس وإفريقية، معبرا عن اندماج الحكم وتوطنه في الوسط المحلي وفي الآن نفسه البقاء ضمن الشرعية العثمانية. وبذلك تختزل هذه الصيغة في التعريف بالأمير الحسيني السمة البارزة لسيرورة بناء المجال وهو المزاوجة بين التأثيرات العثمانية و التأثيرات المحلية. ويعدّ ارتباط إسم إفريقية بأسماء البايات الحسينيين مؤشرا على تطوّر الوعي لدى السلطة الحسينية بوجود مجال يمثل قاعدة الحكم ويعكس إرادتها في البحث عن وجود مستقل. ومن هذه الزاوية لم يبالغ ابن أبي الضياف عندما قال عن حمودة باشا أنه " كان غيورا على الوطن"[2]، بل إن هذه المعاني التي تضمنتها عبارة الوطن لا سيما المتعلقة بحماية البلاد وضرورة الدفاع عن حوزتها كانت موجودة، ولو بصورة جنينية، منذ أواخر القرن الثامن عشر. إذ يعترضنا في مقدّمة أحد السجلات العائدة إلى عهد حمودة باشا ما يلي"برنامج الدفتر المبارك المشتمل على ما احتوت عليه أمور مهمات بيت خز ندار المعمور من بعض الإحسانات الحسنة من المونات المستحسنة والصدقة السنية المدخرة (...) ومجري الصدقات ذو الحلم المشهور و لواء العدل المنشور الحامي **حمى وطن إفريقية وسائر الثغور**[3] الهمام الأسعد الضرغام المحفوف بألطاف الملك الحامي أبي الثناء والسعادات مولانا سيدي حمودة باشا أيد الله سلطانه و هدن بحسن سيرته أوطانه..."[4].

لنذكر أيضا أن عملية تبني إسم "إفريقية" كإسم رسمي للبلاد متداول على المستوى الداخلي ثم الخارجي كان كذلك من فعل الفئات المحلية التي أصبحت شارك في تسيير البلاد في مجالات عديدة وكان لها وزن في هذه حصول هذه التحوّلات. يكفي التذكير في هذا السياق أن إفريقية كان الإسم المستعمل بكثرة من طرف النخب المحلية فمن المرجح أن تلك الفئات التي كانت قريبة من البلاط، و نالها حظ الرعاية من أصحاب السلطة، قد أثرت على أصحاب القرار السياسي بأن وفرت لها سندا إيديولوجيا[5]، وجسمه ذلك البناء التاريخي المتجدد على مستوى التصور للكيان الإفريقي ،الذي تعرضنا إليه سابقا.

1- *نفس المصدر* ؛ مقدمة الدفتر 142، لسنة

2- *الإتحاف* ؛ ج 3، ص.17.

3 - التأكيد من جانبنا.

4 أ.و.ت، الدفتر رقم 275 لسنة 1208 [1793 –1794] .

5 **- أو ما يسمى بـ" إيديولوجية المجال ".**

خاتمة القسم الثاني

سمح الوضع القانوني للبلاد التونسية كإيالة عثمانية تتمتع باستقلالية واسعة من حصول تحوّلات حاسمة في مستوى تحييز المجال البري والبحري. وتجسم هذا التطوّر في فقدان المجال لسماته العثمانية أو لنقل، لما وقع المزج بين ما هو عثماني وما هو محلي، وتجلى ذلك في شخصية الحكّام أي البايات، الذين مثّلوا عنصر الربط بين الوسط التركي والوسط المحلي، وكذلك في شخصيات الفاعلين الذين، سواء وفدوا من خارج البلاد أو كانوا من أبنائها، ساهموا في الآن نفسه في بناء المجال وتوحيده وفي بناء سيادة الحكام عليه. لقد تزامنت سيرورة التباعد مع الإمبراطورية العثمانية مع تكريس سيادة الحكام على الدواخل وتجاه الخارج.

تجلى هذا التطوّر في التقليص المتواصل للنفوذ المحلي وحصر المجال داخل شبكة إدارية عكست الحضور المتزايد للسلطة ومؤسساتها في الدواخل، وفي الإستراتيجيات التي طوّرها الحكام لضبط الحدود وتحويلها إلى حدود سيادة أو عبر استعمال اسم إفريقية. وعندما نستعمل مفهوم السيادة فإننا نقصد به معنيين: أولا استقلالية السلطة الحاكمة تجاه الخارج وفي هذا السياق ندرج سيرورة الاستقلالية التي عرفتها البلاد تجاه الإمبراطورية العثمانية أو ما سمي بمسار "التونسة "و تدعيم النفوذ تجاه القوى الأوروبية والإيالات المجاورة (تحويل السواحل إلى حدود سيادة مثلا)، أما المعنى الثاني الخاص بمفهوم للسيادة فهو ذلك الذي عرفه Jean Bodin بكونه يتمثل في قوة الدولة (puissance de l'Etat) أي جوهر الدولة، وهو القوة الكامنة في المؤسسات و المجال يكون القاعدة التي تنبني عليها قوة الدولة.

فمأسسة المجال (institutionnalisation) التي تعرضنا إليها من خلال هذا البحث مثل تعميم القيادات،وتخطيط المجال،وإقامة الحدود... تعكس انتشار الدولة في الداخل وحضورها المتواصل به، تلك الدولة التي تستمد بدورها وجودها وقوتها من هذه المؤسسات الترابية. وبذلك يحدث الانتقال نحو مجال السيادة كمجال فاعل (territoire-sujet) أي كمكوّن لجسم الدولة، على طرف نقيض من صورة المجال الحفصي بحدوده المائعة ومجاله غير الثابت إسما ومضمونا، ذلك الذي أراد قسم من الدارسين في الفترات المتأخرة أن يكون مطابقا لمجال إيالة تونس قبل انتصاب الحماية.



القسم الثالث : نحو تبلور
مفهوم الدولة الترابية 1830-1881

مثّلت هذه المرحلة بداية التوسّع الأوروبي، الذي تزامن مع تراجع الإمبراطورية العثمانية والعالم الإسلامي عموما. كانت المسألة الحدودية أولى القضايا التي واجهتها إيالة تونس بعد احتلال الجزائر وتحديدا إثر دخول القوات الفرنسية إلى قسنطينة في سنة 1837. سمحت هذه المشكلة للكتاب الفرنسيين بتصنيف الإيالة التونسية، مثلها في ذلك مثل بقية البلدان المغاربية، ضمن الكيانات التي ينعدم عند حكّامها مفهوم مجال جغرافي له حدود واضحة. بحيث بدت هذه البلدان في تصوّر البعض منهم موطنا لـ "البدائيين"، الذين "لا يدركون، على غرار الأمم المتحضّرة، معنى الحدود التي لا تشاهدها العين المجردة"[1]. ومثّلت القبائل بتنظيماتها الخاصة وتنقلها الموسمي، مصدر قلق للحكام الفرنسيين في الجزائر، وجعلت الدارسين يقارنون بين عالم الغرب المتحضر والمنبثق من حضارة المدينة (la cité)، وعالم الشرق الموسوم بالبداوة أو البدائية. وفي هذا الإطار، اعتبر قوتي Gautier أن ما يعطي "للدولة المشرقية (و يقصد الدول الإسلامية) امتدادها، وما يضبط حدودها لا يتمثل في الأرض بل في القوة القبلية"[2]. واعتبرت تقاليد العيش القبلية (لا سيما أعمال العنف مثل الإغارات، أو أعمال الحرابة...) وأشكال التسيير الداخلي، دليلا في الآن نفسه، على خلوّ الدواخل من أي تنظيم، وعلى عجز البلاط الحسيني عن التحكّم في هذا الوضع وفي توفير حدّ أدنى من النظام لا سيما في المناطق الحدودية[3].

وتّفق مجمل الكتابات وبدرجات متفاوتة، في قراءتها للوضع الداخلي لدولة البايليك، على القول بوجود انقسامات هيكلية، تقسّم المجتمع والمجال إلى وحدات متباينة ومتعارضة، بحيث يكون جانب من الدواخل متحالف مع السلطة وآخر مناهض لها ورافض لهيمنتها. ويشترك في القول بوضع الفوضى والهامشية أصحاب النظرية الإنقسامية . إذ يرى جانب منهم أن المجموعات المحليّة تنقسم في المستوى الجغرافي كما في المستوى الاجتماعي:فيكون لكلّ قسم (عشيرة أو

---

[1] - « Car les peuples primitifs ne se contentent pas, comme les nations civilisées, de ces frontières abstraites que l'œil ne voit pas gravées clairement sur le sol, et que l'esprit seul peut concevoir. Or nous somme ici (يقصد الباحث كلا من المغرب الأقصى وإيالة تونس) encadrés par deux Etats barbares. ».
Berbrugger ; " Des frontières de l'Algérie",In *Revue Africaine*, 4è année, n° 29, oct. 1860. p. 411.

و نجد أحكاما مشابهة لدى مونشيكور:
Monchicourt (Ch.); "La frontière algéro – tunisienne dans le Tell et dans la steppe", *in Revue Africaine*, 1938, p. 33.

[2] - هذا القول هو لـ Gautier، ورد في البحث الذي قام به د. نوردمان حول مسألة بناء الحدود بين البلدان المغاربية في القرن التاسع عشر. وقد قام المؤرّخ في مستهل هذه الأطروحة بقراءة نقدية لهذه الأدبيات .
Nordman (D.) ; *La notion de frontière en Afrique du Nord (vers 1830 – vers 1912)*. Thèse de 3è cycle dactyl., Montpelier III, 1979, p. 4.et suivantes .

[3] - وهو ما تكشف عنه التقارير الفرنسية والمراسلات الموجهة إلى باي تونس بعد احتلال الجزائر كما سنرى ذلك في هذا القسم.

قبيلة...) وطن يشتمل على أراضي زراعية ومراعي وأضرحة. وإلى جانب البنية الإنقسامية يضيف أصحاب النسق الانقسامي ، خاصية أخرى للمجتمعات المحلية تتصل بالموقع وهي الهامشية[1]، وهو ما يترجم عمليا بتمسّك القبائل بموروثها الثقافي وبالإستقلالية تجاه السلطة المركزية. ويدعّم الدارسون مواقفهم بظاهرة الصفوف أو الأحلاف المتعادية التي تخترق المجوعات الداخلية وتمنع وحدتها[2].

تستند هذه المواقف إلى مرجعية أوروبية، أي إلى ما عرفته أوروبا خلال القرن التاسع مع تدعّم الثورة الصناعية وانتشار الحركات القومية من تكريس للمركزة السياسية على حساب المجموعات المحلية. تحوّلات أفرزت لدى المفكّرين في أوروبا فكرة التجانس وهي إحدى الأبعاد التي ارتكزت عليها الإيديولوجية القومية. أفضى هذا التطور حسب بادويل Baduel إلى تحوّل المجال الترابي عند المجتمعات الحديثة، إلى قاعدة لممارسة سلطة الدولة، إذ أصبح "غير مشخصن، هندسي عقلاني استثائي ومغلق"[3].

كانت الوحدات السياسية المنبثقة عن الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر في وضع دوني، إقتصاديا وعسكريا، بالنسبة إلى أوروبا. ولكن هل يجوز اعتبار هذا الضعف كما لو كان مرادفا للانقسام والفوضى الداخلية؟ وهل أن هذا الوضع يسوغ القول بأن تلك البلدان، التي من بينها إيالة تونس، كانت تفتقر إلى حدّ أدنى من التنظيم السياسي بحيث ينعدم فيها الوعي بالمجال وبالحدود؟ وهل أن التنظيم القبلي أو تنوّع أنماط العيش لدى المجموعات المحلية يتناقض مع بناء المجال؟

سنحاول في هذا المستوى من البحث الإجابة على هذه التساؤلات بالنظر تطوّر علاقة البلاط الحسيني والمجموعات المحلّية بالمجال الترابي في ضلّ مستجدات القرن التاسع عشر وانخرام موازين القوى الجغراسياسية في المنطقة بعد حلول الإستعمار الفرنسي بالجزائر. ندرس في الفصل الأوّل مسألة الحدود وكيف تعاملت معها مختلف الأطراف المعنية، وفي الفصل الثاني أشكال تعامل السلطة الحسينية مع المجال الداخلي للإيالة والبحث في مدى تأثير النظم الداخلية أو المحلية في سيرورة المركزة ثم نقوم أخيرا بقراءة في تصوّرات المجال عبر رصد للأسماء التي استعملت للإشارة إلى البلاد وما تعكسه من تحوّلات سياسية.

---

[1]- حول النظرية الإنقسامية والنقد الموجّه لها يراجع: بن سالم(ليليا)؛ "التحليل الإنقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم"، ضمن *الأنتربولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي*، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الدار البيضاء-دار توبقال للنشر، 1988. ص. 19.

[2]- نفس المرجع ؛ص.23-24.

[3]- "Un espace "dépersonnalisé", géométrique, rationel, un espace exclusif, frontiérisé,clos." هذا القول لـ: Baduel (P. R.); " Le front de l'Etat...", *op.cit.*, p. 135.

الفصل الأول : نحو مفهوم جديد للحدود، النزاع مع المستعمرة الجزائريّة

إنّ ما يهمّنا في هذه المرحلة التاريخية، ليس تتبع سيرورة تسطير الحدّ بين إيالة تونس والجزائر فحسب ، بل خاصة قراءة مواقف الطرفين وتصوّرات كلّ منهما للمسألة الحدوديّة.

من الملفت للانتباه، أن مسألة المجال والحدود في هذه المرحلة، بقدر ما شكلت هاجسا سياسيا لدى الحكام والمجموعات المحلية في المنطقة الحدودية، يمكن إدراكه من خلال كثافة الوثائق التي خلفتها سواءا في الأرشيف الفرنسي أو المحلي، بقدر ما كانت غائبة أو تكاد من المؤلفات التاريخية المحليّة الخاصة بهذه الفترة. فلا نعثر على أثر لهذا المشكل لا عند القاضي بن سلامة ولا عند الباجي المسعودي. وحتى ابن أبي الضياف، الذي كان كاتب سرّ في البلاط الحسيني من وواكب حكم أربع بايات 1827 إلى 1862 ، وكان شاهد عيان على مشاكل البلاط بما فيها طبعا مشكل الحدود، فإن ما دوّنه عن هذه المسألة في *الإتحاف* لا يتجاوز نصف الصفحة.

طرحت مسألة التحديد بين إيالتي تونس والجزائر، أثناء توغّل قوات الإحتلال في شرق الجزائر ولا سيما بعد السيطرة على قسنطينة في أكتوبر 1837. أصبحت المراسلات الفرنسية الموجّهة إلى باي تونس، تؤكّد على ضرورة رسم خطّ حدودي بين الإيالتين تكون وظيفته الفصل بينهما، وتكريس المراقبة على حركات العبور وتنظيمها، لا سيما في هذه الفترة الحرجة من بداية الإحتلال والمتميزة بتصاعد المقاومة المحلية للحضور العسكري الفرنسي في المنطقة. وعكست المراسلات الصادرة عن سلط الإحتلال محورية الهاجس الأمني. فقد اتّهمت التقارير الفرنسية السلطة في تونس بتوفير الأسلحة والذخيرة للمقاومة المحلية بالجزائر[1].كما اعتبرت احتماء بعض المجموعات القبلية الجزائرية بتراب الإيالة التونسية وتحالفها مع العروش القريبة من الجزائر مصدرا آخر لانعدام الأمن[2]. هذا إضافة إلى عمليات الإغارة والسطو التي كانت تقوم بها المجموعات من

---

[1] ـ مبينة أن المبادلات تقع في بلدة الكاف الحدودية :
M.A.E. ; *Série Correspondances Politiques*, dossier I, n° 3, 1837 / 0 1843 / 12, folio 45.

[2] ـ طالب الجنرال روندون حاكم عنابة سنة 1844 صالح بن محمد عامل الكاف بطرد جماعة من الحنانشة احتموا بوشتاتة في منطقة الرقبة. *أ و ت*، الصندوق 212 الملف 241. المراسلة عدد 38 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1260 هـ [جويلية- أوت 1844] . كما خاطب أحمد باي يخبره بلجوء أناس من بني صالح (من نهد) كذلك إلى نفس المنطقة *نفس المصدر*، الصندوق 212، الملف ، المراسلة عدد 38. بتاريخ 31 أفريل 1840.

الجهتين وهو ما يتسبّب كذلك في اختلال الأمن في الممرات[1]. كما أثار التنقل الحرّ للسكان بين الإيالتين احتجاج السلط الفرنسية التي قرأت في التواصل بين رعايا الإيالتين، مظهرا من مظاهر الفوضى والتصرفات البدائية. يعترضنا في الترجمة العربية لإحدى المراسلات الصادرة عن حاكم عنابة، في أواخر أوت 1839، وصف لأولاد عريض (من نهد) بـ"المفاسيد" لأنهم حسب صاحب المراسلة "خلطوا الدنيا والبلاد وفعلوا العيب"[2]. ما معنى" خلطوا الدنيا" ؟ أليس عدم إدراك تلك الجماعات لوجود حدّ سياسي بين الإيالتين وبالتالي، غياب التمييز عندها بين سيادتين تفصلهما حواجز ترابية؟ لقد تغيرت المفاهيم بالنسبة إلى المحليين في هذه الفترة، فما كان يعدّ من المسائل البديهية بالنسبةإلى الحكّام في الإيالات وإلى رعاياهم أصبح مرادفا لفعل "العيب" أي الفعل المنافي للسلوك القويم والعقلاني. ولعلّ ما يؤكد هذا المعنى ما نلاحظه في المراسلات الصادرة عن السلط الفرنسية الخاصة بهذه المرحلة، من توارد لمفاهيم السيادة الترابية. فقد خاطب القائد العسكري بالقالة عرش بني مازن يدعوهم إلى الامتناع عن دفع الضرائب إلى محلة الباي مبيّنا أنه "لا بدّ واحد يخدم سيّد واحد ليس يخدم زوج أسياد"[3]. لذلك اعتبرت السلط العسكرية الفرنسية أن التحديد هو الحلّ الأمثل للقضاء على حالة التداخل والضبابية التي تكتنف المنطقة الحدودية بين الإيالتين.

وكان مجال نهد محورا لتشنّج العلاقات بين الطرفين، فرنسا والبلاط الحسين. وشملت احتجاجات السلط العسكرية الفرنسية على الوضع الحدودي البلاط الحسيني نفسه. إذ استنكرت تدخل الباي وأعوانه في منطقة نهد معتبرة أن هذا المجال أصبح بفعل توسّعها في شرق الجزائر من مشمولاتها.

1. مسالة نهد والإدّعاءات الفرنسية

وضعت السلط الفرنسية في الجزائر سيادة باي تونس السياسية والاقتصادية على منطقة نهد محلّ نقد وتساءل. احتجّ الحاكم العسكري المكلف بشؤون عنابة والقالة لدى القنصل الفرنسي بتونس، على استغلال الباي للخشب، المعبّر عنه في الوثائق بالكرستة[4]، من المنطقة الغابية المجاورة للقالة. وأدّى التحقيق الذي قامت به سلط الاحتلال هنالك، إلى الكشف عن تجارة مقايضة كانت تتمّ بين

---

[1] - وهي مراسلة معربة بتاريخ أفريل 1841 من الجنرال نڤريي Negrier حاكم "بلد قسنطينة وبلد عنابة وسائر عمالتها" إلى أحمد باي تتضمن شكوى من اعتداء عروش تابعين لباي تونس على أهل تبسة. *أ.و.ت* ؛ الملف 241، الوثيقة عدد 21.

[2] - تتضمن مراسلة صادرة عن حاكم القالة وموجهة إلى عرش بني مازن دعوة إلى نبذ سلطة الباي و إشارة إلى تحركات أولاد عريض (من نهد) وهروبهم إلى "وطن تونس". *نفس المصدر*؛ المراسلة عدد 10.

[3]-*نفس المصدر* ؛ المراسلة رقم 11 بتاريخ أوت 1839.

[4]- الكرستة تعني الخشب في اللغة التركية.

شخص من المنطقة يَدّعِي ملكية الغابة، والباي في بتونس[1]. كما احتجّت ذات السلط على وصول المحلة الجبائية إلى منطقة نهد واستخلاصها للمجابي منها[2].

ففي ترجمة لإحدى المراسلات الموجّهة إلى مراد كاهية الكاف، استنكر حاكم عنابة وصول المحلة إلى تراب نهد قائلا: "ظهر لنا أمر عجيب كيف أن رجل مخازني (أي له وظيفة سياسية) له معرفة وسياسة مثلك يتعدّ (أي يتجاوز) من حدادة بلاده إلى حدادة مخزن آخر"[3]. يعكس تواتر مصطلحات الحدّ والحدادة والأرض والوطا والتراب...، في المراسلات[4] من الجهتين، بداية تسرب مفاهيم الحدّ الفاصل بين المجموعات الحدودية. لقد بات همّ السلط الفرنسية في الحقيقة لا فقط العمل على ضبط حدود واضحة ذات صبغة إقصائية تكون مهمّتها التمييز بين سيادتين لكل منهما مجالها الخاص، ولكن كذلك إلى خلق التمايز بين المنتمين لكل وحدة ترابية أو بعبارة أخرى التمييز بين جنسيتين ترابيتين: من يتبع قانونيا الجزائر ومن يتبع إيالة تونس، وهو الرهان المرتبط عمليا بتطبيق مبدإ الحدود الإقصائية.

اعتبرت السلط العسكرية أن المنطقة باتت بعد 1830 من ممتلكات فرنسا، وعبرت في هذا التاريخ عن رغبتها في إخضاعها إلى مراقبة أكثر صرامة من ذلك مثلا إنشاء مركز قمركي لمراقبة حركة المبادلات بها[5]. وبذلك بات الوضع السائد في مستوى منطقة نهد وممارسات البايليك السابقة للتواجد الفرنسي بالجزائر مرفوضا. لكن ما هي وضعية نهد الجغراسياسية ؟

أ. عروش نهد وعلاقتها بالسلطة المركزيّة في تونس

أسالت قضية نهد حبرا كثيرا. فقد ادّعى كلّ طرف أحقيته على هذا المجال التخومي. إن التعرّف على طبيعة العلاقة التي ربطت المجموعة بالسلطة الحاكمة في كل من تونس والجزائر سيمكننا من إدراك أشكال المراقبة التي خضعت لها قبيلة نهد والتي سمحت للفرنسيين بادعاء ملكيتها.

---

[1] - كان ذلك الشخص يقتطع الخشب ويوفّر كميات هامة منه للباي بتونس ويتحصل في المقابل على شحنات من الملح يتم إفراغها في ميناء القالة. أنظر: *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، المراسلة رقم 4، بتاريخ 15 سبتمبر 1837.

[2] - أنظر احتجاج حاكم القالة في رسالته إلى القنصل الفرنسي بتونس على وصول حاكم الرقبة لاستخلاص المجابي من عروش نهد. *نفس المصدر*؛ المراسلة عدد 8.

[3] - وهي الترجمة العربية للمراسلة الفرنسية وكاتبها طبعا من رعايا الجزائر. *نفسه*؛ الصندوق 212، الملف، 241، المراسلة رقم 12.

[4] - تتوارد هذه الألفاظ في جل المراسلات الخاصة بهذه الفترة التي استمر فيها النزاع الحدودي بين فرنسا و تونس وهي عبارة عن ترجمة للمصطلحات الفرنسية التالية :. Frontières, territoire, souveraineté territoriale. يراجع على سبيل المثال في: *أ.و.ت*؛ الملف 241

[5] - قامت السلط الفرنسية في هذا الظرف بحجز المراكب المحملة بالخشب في ميناء القالة. *نفسه*؛ الوثيقة رقم 7. بتاريخ 10 سبتمبر 1837.

لم يول الأوروبيون اهتماما كبيرا بمسألة الحدّ الترابي بين تونس والجزائر في مستوى منطقة نهد. لكن هنالك على الأقل صفتان تلازمان هذه المجموعة بشكل يكاد يكون قارّا في تلك المصادر، هما التوحّش والاستقلال. أعرض بايسونال Peysonnel [1]، لما أراد العبور من طبرقة إلى القالة، عن المرور عبر بلاد نهد، لأن الطريق المؤدية إليها كانت حسب رأيه، وعرة ولأن القبائل التي تقطنها، والتي يطلق عليها عبارة nations، تعيش في حالة تسيّب وفوضى ولا تعترف بسلطة داي الجزائر ولا بسلطة باي تونس[2].

ونعثر على نفس الأوصاف والمواقف من هذه المجموعة لدى القس بواريه Poiret[3]، الذي رأى أن حياتها بائسة وتمزّقها الصراعات الداخلية. وحتى لا يقع إزعاجها من طرف الحكام، يضيف المؤلف أنها لا تدفع إلا نزرا يسيرا من الضرائب ، مشيرا إلى محاولات البايات المتكرّرة في كلّ من تونس وقسنطينة بقصد إخضاعها[4].

أما مصادرنا المحلية فهي شحيحة بخصوص نهد. إذ تغيب فيها مجموعات نهد أو تكاد. فلا نعثر لنهد، على مشاركة في الأحداث أو الاضطرابات التي هزّت البلاد في عديد المناسبات، كما لم يرد ذكرها في المصادر ضمن المجموعات التي نظّم المراديون ضدها حملات مدمّرة. لم يرد إسم نهد إلا في تاريخ الصغير بن يوسف أو عند ابن أبي الضياف. يضع الصغير بن يوسف "حد مملكة تونس"[5] في الموضع المسمى بـ "عيون التوامى" [6]؛ و إذا ما أخذنا بعين الإعتبار هذا الحد يصبح عرش نهد خارجا عن سيادة تونس، وهذا ما يشير إليه الكاتب في مكان آخر من مؤلفه، إذ يقول أن عرش نهد كان "في غاية المنعة فليس هذا العرش برعية لتونس ولا للجزائر"[7].

أما ما نجده من معلومات حول هذه القبيلة وموطنها في *الإتحاف* فلا يتلاءم مع أهمية المشكل الذي تسبب فيه مجالها بين فرنسا وباي تونس. فما خصصه ابن أبي الضياف للتعريف بها لا يتجاوز

---

[1] - زار بايسونال المنطقة بين 1724-1725.

[2] - Peyssonnel ; *Voyages…*, *op. cit.*, p 265 et 169.

[3] - تواجد بالبلاد بين 1785- 1786.

[4] - Poiret (abbé); *Lettres de Barbarie,* Paris, 1980, pp. 88-89.

[5] - *المشرع*؛ الورقة 17 ظهر.

[6] - يقع هذا المكان في آخر أرض بني مازن عند وادي بربر وهو الموضع الذي تنتهي إليه محلة الباي الصيفية. ويمثل كذلك الحد الذي يفصلهم عن نهد. يذكر قائد الرقبة عمارة بن علي الهميسي سنة 1852 بخصوص تحديد وطن بني مازن أن "حدّ العمارة بخيامهم عيون التوامَ ووادي بربر". *أ.و.ت*؛ الصندوق 212. الملف 230، الوثيقة 108. أنظر خريطة عشائر نهد في الصفحة 280.

[7] - تتنزل هذه الملاحظة في إطار استعراض المؤلف لحادثة فرار القاضي علي شعيب من انتقام علي باشا غداة ارتقائه العرش واحتمائه بعرش نهد. *المشرع*؛ الورقة 54.

السطرين[1]. إذ يخبرنا أنها تتبع "جبل باجة وتنقسم إلى فخذين فخذ من توابع الجزائر وفخذ من توابع تونس وهم نهد ومنزلتهم قرب برج القالة "[2]. إن هذا الغياب في المصادر لا يعبّر عن ضعف اهتمام المؤرخين بأوضاع العروش القبلية فقط، بل يمكن اعتباره مؤشّرا على ضعف مساهمة المجموعة في تاريخ الإيالة. فقد كانت، في وضع جغراسياسي يمكن نعته بالهامشي.

- نهد في الأرشيف المحلي: حضور ضعيف

طرحت مشكلة انتماء نهد السياسي لأوّل مرة بشكل جانبي في العشرينات من القرن التاسع عشر، لما راسل سليمان كاهية حلق الوادي سنة 1821، القنصل الفرنسي بتونس يعلمه بأن كافو روسو هو حدّ عمالة تونس مضيفا في تلك المراسلة "و لنا (أي لإيالة لتونس) رعية ساكنة هناك يقال لهم نهد يعلم هذا جميع أهل البر والبحر"[3]. إنّ وضعية القبيلة الجغرافية والسياسية، حسب رأينا هي التي دفعت بسليمان كاهية إلى إثارة مسألة تبعيتها السياسية في ظرف لم توضع فيه محلّ تساءل بين الطرفين.

تبيّن دفاتر الجباية، خضوع نهد منذ القرن السابع عشر للضرائب،العينية والنقدية وتمتّع مشايخها كبقية أعيان المجموعات الأخرى الغارمة بعوائد مخزنية تحمل إسم "عوائد كبار نهد"[4]. كما يكشف الأرشيف المحلي عن جانب آخر من تدخّل باي تونس في منطقة نهد وهو الميدان القضائي. فقد كان الفرنسيون أصحاب برج القالة يرفعون شكاويهم بالقبائل الحدودية مثل نهد وخمير وبني مازن إلى باي تونس وهو فعل يعدّ في حدّ ذاته اعترافا صريحا بأن باي تونس كانت له سلطة سياسية وقضائية على نهد. وتؤكد الأوامر الصادرة عن بايات تونس في القرن الثامن عشر هذا الواقع. تنظم تلك الأوامر جملة من أوجه العلاقات بين نهد وتجّار القالة الفرنسيين[5]. ففي المستوى الجنائي تعترضنا أحكام تهمّ مسائل الدوايا أو التعويضات النقدية في حالات القتل أو الجرح الناتج عن اعتداء أحد الطرفين على الآخر.

وفي المستوى الإقتصادي يتدخل الباي تونس في تنظيم العلاقات الإقتصادية، الفلاحية (الحرث والصيد والرعي واقتطاع الخشب من أراضي نهد) والتجارية بينهما[6].

---

[1] - قد يعود ذلك لأن نهد قد انتقلت زمن تأليف *الإتحاف* إلى حوزة فرنسا وهو ما لم يذكره ابن أبي الضياف.

[2] - *الإتحاف* ؛ ج 4،ص.18.

[3] - قد سبقت الإشارة إلى هذه المراسلة وهي مستمدة من: *أ و ت* ؛ الدفتر 2847.ص. 2. وأدرجناها في الملحق ص 411

[4] - نفس المصدر ؛ الدفتر عدد 1.

[5] *أ و ت* ؛ الصندوق 212، الملف 241، الوثيقة 33 (وهي تهمّ عهد علي باشا) أما الوثيقة الثانية فتهم عهد حمودة باشا. نفس المصدر، الوثيقة عدد 34.

[6] - *نفس المصدر* ؛ لمزيد الإطلاع بخصوص هذه الأحكام و تدخل كل من باي تونس وقايد الرقبة إلى جانب مشائخ نهد وأهل القالة يمكن الإستفادة من: بن طاهر (جمال)؛ *الفساد وردعه. الردع المالي و أشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية* 1705 – 1840، نشر كلية الآداب بمنوبة، 1995، الصفحات من 301 إلى 314.

لكن هذا الواقع لا يمكن أن يحجب عن أنظارنا بعض المؤشرات الدالة على ضعف ارتباط نهد أو بعض فروعها بالسلطة في تونس. فذكر المجموعة في المصادر الجبائية، وهذا خلافا لبقية العروش الأخرى، لا يتضمّن تفصيلا واضحا لأسماء فرقها[1]. كما أن الأداء الموظف عليها، مقارنة ببقيّة المجموعات القبليّة لإيالة تونس ضعيف جدّا. كما لا نعثر على إسم هذه المجموعة ضمن قائمات أسماء المجموعات الخاضعة للضرائب العادية أو الإستثنائية ، أو ما يسمى بالبرنامج. وكان مشايخ نهد الذين يتمّ تعيينهم من طرف الباي يتلقون، مثلما هو الحال بالنسبة لمشائخ ورغمة في الجنوب، هدايا[2] كرمز لتبعية تلك المجموعات العروشية له.

تعود ضبابية الوضع الجغرافي والسياسي لنهد بدرجة أولى إلى ضبابية الحدّ بين الإيالتين في المنطقة الشمالية لواد مجردة ولا سيّما في مستوى البحر. فاتفاقية 1628 لا تتضمّن أي موقع ساحلي محدّد. من المرجّح أن قبيلة نهد لم تصبح تابعة إلى إيالة تونس إلا في بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر، وليس قبل هذا التاريخ. إذ تعترضنا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية شهادة محرّرة باللغة العربية يعود تاريخها إلى 1631، موجهة إلى "صاحب الباسطيون وإلى القبطان صمصوم" وتتضمن قائمة مفصّلة بأسماء الأعراش التي تتاجر مع حصن الباستيون قرب القالة. تشير الوثيقة إلى وجود 14 "دوار (أي تجمع قبلي صغير) يكون يجمعهم عرش نهد كلّهم (...)رعايا محروصة الجزائر بوطن محروصة بونة"[3]. لذلك نرجّح أن التوسّع الترابي الذي قام به المراديون في النصف الأول من القرن السابع عشر[4] ولا سيّما في عهد حمودة باشا ابن مراد كورسو قد انجرّ عنه بسط سيادة الباي على هذه المجموعة أو البعض من العشائر المكوّنة لها. لكن خلافا لبقية المجموعات القبليّة الأخرى التي أرغمتها الحملات العسكرية على الخضوع إلى سلطة

---

[1] - لم يرد تفصيل لعروش نهد إلا في القرن التاسع عشر وعددها ثمانية فرق : أولاد عريض ، الهواوشة، الأخضر ، الصوارخ، أولاد عامر، بن سلامة، العجامة وأولاد منصور. *أ.و.ت*. الصندوق 212 الملف 229 الوثيقة 34. استولى الفرنسيون على ستة منها فيما احتمت الفرقتان المتبقيتان بالتراب التونسي. ففي سنة 1839 أخبر البعض من عروش نهد عمارة الهميسي قائد الرقبة أن حاكم القالة قال لهم " إذا قعدتم في ترابنا تكونوا رعيتنا "وكان الحاكم المذكور قد ضم ستة فرق من نهد إلى حكمه فيما بقيت فرقتان التجأتا إلى خمير واتصل مشائخها بباي تونس قائلين "منعوا عليهم إخوتهم الذين عند الرومي زرعهم وأبوا أن يتركوهم يقربوه أو يحصدونه" *أ.و.ت*، الصندوق 212، الملف 229، المراسلة 108.

[2] - وهي كساوي وجبايب. قام القائد الفرنسي، سعيا إلى كسب ولاء مشائخ عروش نهد عبر تسليمهم هدايا تتمثل في الكساوي بعد أن أعاد الكساوي التي بعث بها أحمد باي إليهم. *نفس المصدر*؛ الصندوق 29، الملف 254. وهي مدرجة بقسم الملاحق..

[3] - لا تتضمن هذه الشهادة إسم كاتبها. يتبين من خلالها وجود تمازج كبير في تلك الفترة بين الأعراش الحدودية التي لم يقع الحسم في تبعيتها لتونس أو للجزائر إلا لاحقا:

M. A. E. ; Archives Diplomatiques, *Mémoires et Documents* , Alger 1604–1719, folio 87.

[4] - يذكر تقرير فرنسي استنادا إلى الذاكرة المحلية أن الجدّ الأعلى لأولاد نصر كانت له علاقات وطيدة بمراد باشا باي (كورسو) هو الذي منحه المنطقة ويعرف السكان المكان الذي تنزل فبه المحلة بالمرادية:

Fond du quai d'Orsay, Série fonds de la Résidence; Cahier des renseignements sur la tribu des Kessra. Brigade de l'occupation de la Tunisie poste de Ain Draham. Etude de la frontière Algéro- tunisienne de la Méditerranée à la Medjerda , Janvier 1888, Carton 54, n° Bobine G8, f. 10.

البايات، نفترض أن استتباع نهد تمّ بشكل سلمي وبمبادرة، لا من حكّام تونس بل من أعيان القبيلة ذاتها وذلك في إطار التنافس بينهم للحصول على منصب الزعامة فيصلبها. وقد يكون التنافس بين المشايخ على رئاسة القبيلة وما يتيحه هذا المنصب لصاحبه من امتيازات مادية ومعنوية في التعامل مع الفرنسيين أصحاب برج القالة، هي التي كانت وراء تدخّل الباي المرادي في هذا الصراع وبالتالي في تمديد نفوذه عليها سنة 1657[1].

في سنة 1839 على إثر ضم حاكم القالة لكلّ من عروش الهواوشة وأولاد عريض إلى حكمه تذكر إحدى الوثائق أن قايد الرقبة عمارة بن علي الهميسي تنقل إلى "واد الحوت في وسط بلاد نهد" ساعيا إلى التثبت في هوية المكان من أفواه الأهالي، لكنه لم يتلقّ منهم جوابا صريحا. فعند حلوله بالمكان كما يذكر ذلك بنفسه "أتت جماعة من عرش خمير وعرش بني مازن النازلين حذو المكان عارفين بجميع البلاد سألناهم عن الحدّ الذي وقفنا فيه المسمى واد الحوت لمن هو (أي يتبع من ؟) فأجابونا قايلين هذا هو وسط بلاد نهد."[2]. كان جواب الجماعة غامضا، وهو غموض يكشف حسب رأينا عن وضع الإستقلالية الذي تمتعت بها حتى هذا التاريخ.

ربما كانت سلطة باي تونس تتوقف عند "واد الحوت" أو قرعة نهد" المذكورة في الوثائق والواقعة تقريبا في منتصف المسافة بين بني مازن والقالة. إذ تشير بعض الوثائق إلى هذا المكان الواقع فعلا في وسط بلاد نهد كآخر نقطة تنزل بها محلّة الباي في اتجاه الشمال الغربي أو مقاطعة الرقبة[3]. وثانيا، يمكن القول من وجهة نظر تاريخية أن مجموعة نهد كانت في وضع سياسي يمكن نعته بالهامشي بالنسبة إلى السلطة المركزية في تونس. فقد تمتّعت كمجموعة تخومية بهامش من الحرية جعلها تعيش على وقعها الخاصّ. كان التبادل كثيفا ومتنوعا بينها وبين المجموعات الحدودية المجاورة مثل خمير و بني مازن التي كانت تشترك معها في أنماط العيش والثقافة. كما كانت تربطها شبكة علاقات اقتصادية مع الفرنسيين صيادي المرجان ومتعاطي التجارة بمركز القالة. فكان فضاء نهد بالتالي، مستقطبا اقتصاديا من طرف برج القالة أكثر منه من طرف مدينة تونس.

---

[1]- يفيد تقرير حول علاقة شركة القالة الفرنسية بنهد محرر في 16 جويلية 1657 إلى وجود تناقس بين مشايخ من نهد حول منصب المشيخة كل فرق نهد وأن المسمى عبد القادر بن واد، في إطار السعي إلى الحصول على هذا المنصب هدد باستدعاء محلة من تونس لمساعدته، وهو ما حصل بالفعل إذ قوبل مطلبه بالإيجاب. وأضاف صاحب التقرير بأن الباي ربما يأتي على رأس محلة لمساندة طموح الشيخ التذكور.

M. A. E ; B1 III –322, p. 19.

[2] أ.و.ت ؛ الصندوق 212 ، الملف 230، الوثيقة عدد 47، بتاريخ ربيع الأول 1255 / 1839.

[3] - تكشف وثائق الأرشيف أن آخر المحطات بالنسبة إلى محلة الرقبة بعد عيون التوامى الواقع في طرف وطن بني مازن هما محطتان ثانويتان في اتجاه الغرب هما الرويعي وقرعة نهد وتسميه الوثائق بدار المحلة. *نفس المصدر*، الصندوق 212، الملف230.المراسلة عدد 6 بتاريخ جمادى الثانية 1259. أنظر كذلك الخريطة ص280.

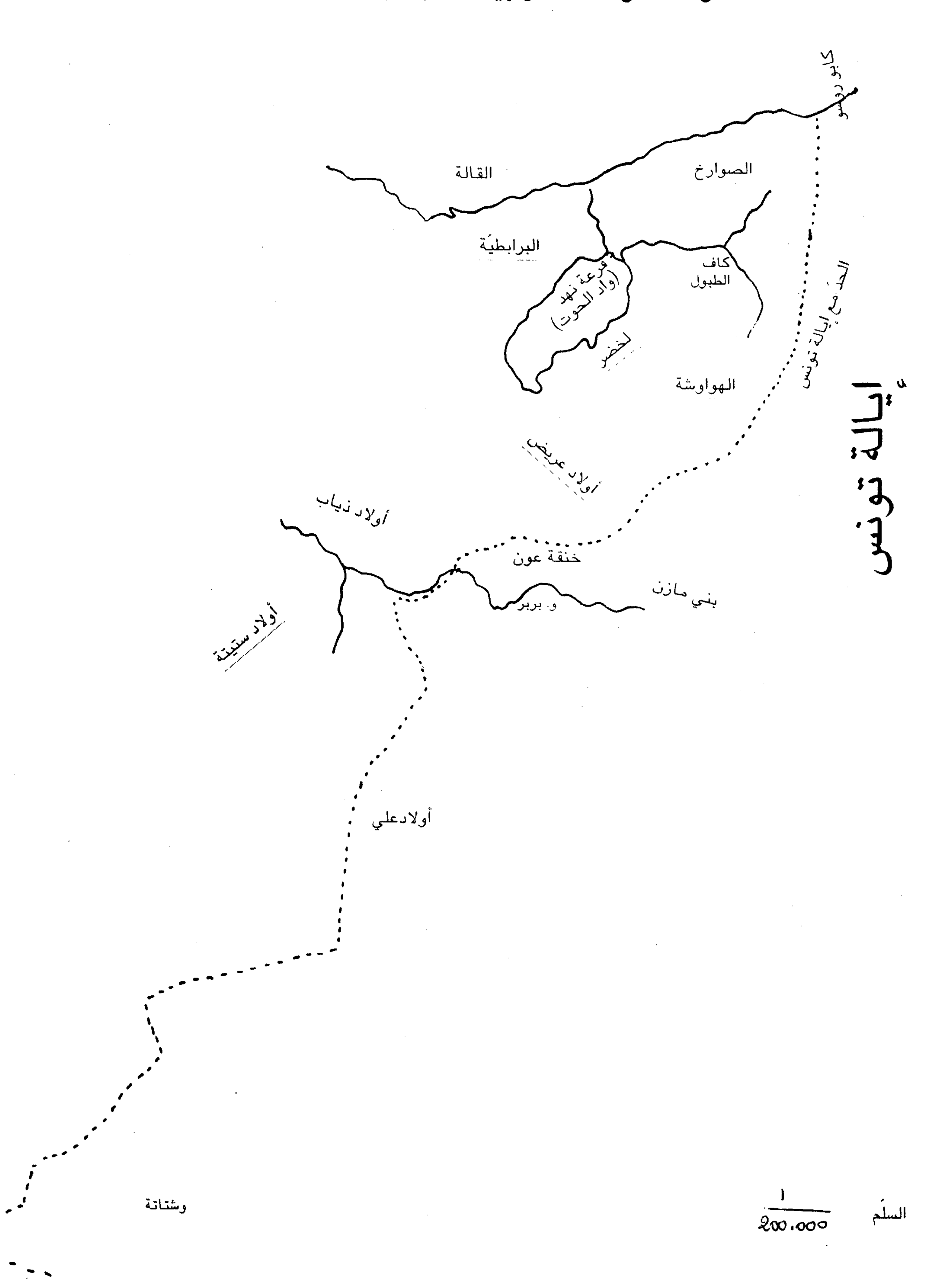
وقد أفرز هذا الوضع نفوذا محليا قويا ومستقلا نسبيا عن سلطة البايات في تونس[1]. يتماشى هذا الوضع مع منطق معين في مراقبة المجال التخومي، لكنه لا يتماشى مع التصوّر الجديد للمراقبة الحدودية التي سعى القادة العسكريون في الجزائر إلى فرضها على المنطقة وعلى باي تونس[2].

كانت هذه الأحداث المتعلقة بنهد، منطلقا لجدل ديبلوماسي حول مفاهيم امتلاك المجال الترابي التابع للدولة والسيادة الترابية، وتواصل هذا الجدل بتواصل المشاكل الحدودية. ما يهمّنا في هذا السجال ليس تراب نهد في حدّ ذاته فحسب، بل تضارب الرؤى بين الطرفين بخصوص وضعية نهد والحدّ الساحلي بين تونس والجزائر، وكذلك التناقض الخاص بتصوّر مفاهيم الحدود والسيادة الترابية بينهما أيضا. لنستجل في البداية التصوّرات والحجج التي بلورها الطرف الفرنسي لتبرير حقوقه على المنطقة محلّ النزاع.

[1] - يذكر بن يوسف أن افتكاك علي باشا لحصن طبرقة نتج عنه غضب العروش المجاورة التي قد تكون حرضت الفرنسيين على محاربة باي تونس لذلك لما حل بن ملك فرنسا مثلا في مرسى الخرز أو القالة ، سارعت مجموعات خمير ونهد للقائه. كما بيّن كيف تآمرت المجموعات المذكورة مع الفرنسيين لمحاربة علي باشا بعد استرجاعه لطبرقة. *المشرع*، ص.84. ومن المرجح أن المجموعات القبلية المتعاملة مع الشركة الملكية الإفريقية المنتصبة في القالة قد تمكنت من العيش باستقلالية عن السلطة العثمانية بتونس والجزائر وهو ما نتبينه من خلال ظهور نفوذ محلي قوي لدى مجموعة المعزولة المجاورة للقالة من جهة الغرب لمزيد التفاصيل يمكن العودة الى:
Chérif (M.H.); *Pouvoir et Société* ..t.2, p.137.

[2] انظر خريطة عشائر نهد في الصفحة الموالية

عشائر نهد و الحد مع إيالة تونس سنة 1845



ب. الجدل الحدودي (1837–1843)

شكلت مسألة نهد عبر مختلف مراحلها، بالنسبة إلينا، المختبر الذي سمح لنا بتتبع كيفية تسرّب مصطلح الحدود في مفهومها الحديث وكيفية استبطان البلاط الحسيني وأعوانه لهذه المسألة.

♦ الإدّعاءات الفرنسية

يمكن تلخيص الموقف الفرنسي من مسألة الحدّ بين إيالة تونس والجزائر، في الردّ الذي تقدم به وزير الخارجية الفرنسي إلى قنصله بتونس شوبيل سنة 1838[1]. تعترف فرنسا بأن الباي وإن كانت له سلطة ما على عروش نهد، فإنها ضعيفة و رمزية، والدليل على ذلك، حالة التسيّب والفوضى التي كانت عليها المجموعات المذكورة. وتأكيدا على ضعف سلطة باي تونس على نهد ،اعتبر صاحب الرد أنّ مجموعات نهد قبلت طواعية الدخول تحت الحماية الفرنسية. وبذلك أنكر الطرف الفرنسي أن تكون الأحكام، أوالجباية، أوالولاء، وهي الحجج التي استند إليها الباي في تثبيت حقه على نهد، أدلة قاطعة وحاسمة لمسألة سيادة الدولة على الأرض، مؤكّدا على غياب أجهزة مراقبة وردع مستمرّة أي غياب مؤسّسات تمثّل باي تونس في المنطقة. بحيث تكون تلك المؤسسات واستمرارها علامة ثابتة ومؤكّدة على ملكيّة الأرض التي تقيم بها المجموعة محلّ النزاع. يتضح بذلك أن وجود أجهزة تسيير محليّة تمثّل السلطة المركزية وتضمن استمرارية المراقبة كانت من الركائز المؤسسة لسيادة الدولة على المجال في مفهومها الحديث.

استندت فرنسا أوّلا وقبل كلّ شيء على الوضع الذي ترتب عن توسعها في الجزائر أو حقّ الإحتلال.واستنادا إلى هذا الحق، اعتبرت الحجج التاريخية التي تقدّم بها البلاط الحسيني من طرف صاحب المراسلة غير مقنعة ولا تتضمن أي دليل أو حجة قاطعة "للحسم في مسألة ملكية الأرض ولا ينبني عليها شيء"[2]، لأنها تتعلق، حسب صاحب الردّ، بزمن لم تكن فيه لفرنسا فيه نفوذ على الجزائر. وقد عبرّ المسؤول الفرنسي عن ذلك بوضوح لما قال أنّ "الأحوال تبدّل وجهها تماما اليوم "[3]. واعتمادا على هذا الحقّ، أي الحق الذي يشرعه الإحتلال، اعتبرت فرنسا نفسها وريثة حقوق داي الجزائر في المجال الممتد بين القالة وكابو روسو، وحقوق فرنسيي القالة. وتأكيدا لهذا

---

[1] - جاء هذا الرد في 4 جانفي سنة 1838 / *و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة 143، و النص المترجم في الوثيقة عدد 24.

[2] - تتضمن مراسلة وزير الخارجية الفرنسي المذكورة سابقا التعليق التالي على حجج الباي:
“ Cela ne préjugeant rien et ne préjuge absolument rien sur la question de la souveraineté territoriale”

[3] - *نفس المصدر*؛ و نفس المراسلة .

الحقّ استند صاحب الردّ على قراءة خاصة للشروط المنعقدة بين التجار الفرنسيين في برج القالة ودولة الجزائر سنة 1685 من ناحية، وبينهم وبين باي تونس سنة 1790 من ناحية ثانية[1]. وعبّرت فرنسا في هذه المناسبة عن استعدادها منح ترضيات للباي بإعطائه أي مكان آخر يختاره على الحدود كتعويض عن منطقة نهد محل النزاع [2].

ومن المهم أن نشير أيضا في هذه المناسبة، إقرار صاحب المراسلة بأن الحدّ الساحلي الفاصل بين الإيالتين هو موقع كابو روسو[3]. مضيفا بأنه من الأجدى بالنسبة للباي القبول بهذا التحديد الواضح، بدل السلطة الاسمية أو الضعيفة التي كانت له على أعراش نهد. ولعلّ ما يلخّص تباين المواقف بخصوص مسألة الحدود بين الطرفين، ما ذكره روندون في ثنايا إحدى رسائله عندما قال: " لكي تتغيّر الأمور (أي الوضع الحدودي) يجب على الحكومة التونسية أن تفهم المسألة كما نفهمها نحن وهي لا تزال بعيدة عن ذلك"[4]. أليس المقصود هو ضرورة قبول البلاط الحسيني والمجموعات المحلية المرتبطة به بمفهوم الحدود كما يتصوّره روندون. ذلك التصوّر الذي يجد مرجعيته في ثقافة سياسية تحمل في طياتها ثلاث قرون من الحروب والجدل والاتفاقيات المكتوبة بين الدول، تضبط حدود المجال الترابي الذي تمتد إليه سيادة كل حاكم فيها وتميز بين انتماءات سكانها. لقد أسفر هذا المسار الذي عرفه الغرب الأوروبي عن انبعاث دول مركزية ترابية غيورة على حدودها وسيادتها، وتركزت بها تقاليد مراقبة متميزة، لعل أبرزها كما يعكسه الموقف الفرنسي بشأن نهد، تكوّن مفهوم الحدود الإقصائية تلك التي تلعب دور الحاجز للمقيمين داخل الحيز الترابي التابع للدولة، ووجود مؤسسات محلية تمثل السلطة المركزية وتحقق مراقبة مستديمة بها، وتكون عامل ربط وتوحيد بين المركز ودواخله. إلا أن البلاط الحسيني تشبث بتبعية مجموعة نهد لتونس. لكن ماهي حججه في تثبيت سيادته على هذا المجال[5].

---

[1] - أ/و ت الصندوق 212 الملف 229 ، الوثيقة عدد 143.وهي المعاهدة التي تحدد مجال صيد المرجان بالنسبة لفرنسيي القالة في أبحر عمالة تونس و الممتدة من طبرقة إلى التخوم مع إيالة طرابلس .

[2] - لقد تمسكت فرنسا بتبعية مجال نهد للجزائر لأن هذا المجال مرتبط برهان آخر وهو القرب من البحر وما يتيحه لها ضم نهد من إمكانية تمديد هيمنتها على الشريط الساحلي الواقع بين طبرقة والقالة. نفس المصدر. الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة عدد 24، بتاريخ 11 فيفري 1838.

[3] - و الملاحظ أن فرنسا ستتراجع عن هذا الحد في الفترة اللاحقة مطالبة بطبرقة.

[4] - اعتبر رندون في رسالة موجهة إلى وزير الحرب الفرنسي سنة 1840 أنه لا وجود لحدود بالمعنى الصحيح بين البلدين أي الجزائر وتونس (أي بالمعنى الحديث للكلمة) بل إن ما يسمى حدودا ليس إلا وهما :

“des fictions de limites car elles ne peuvent être autre choses dans un pays ouvert partout et que les populations frontalières parcourent et abondonnent avec la même indifférence”

M. A. E, Série *correspondances politiques*. Dossier n° I. n° 8 , 1844/01–1844./11. F. 192.

[5] - لمزيد الإطلاع على مسار تشكل الحدود في فرنسا في الفترة الحديثة يمكن الإستفادة من :

Nordman (D); “ Des frontières d'Europe aux frontières du Maghreb XIX°siècle. problématique historique”, *in Profil du Maghreb.Frontières, figures et territoires* (XVIII° - XX° siècle). Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996, pp. 25–39.

♦ الحجج المحلية

في مواجهة حقّ الإحتلال، استند البلاط الحسيني في عهد أحمد باي في تثبيت سيادته على نهد إلى حجج عديدة:

تاريخية: تشبث أحمد باي بما سماه حقه "الثابت من قديم الزمان"[1]، رافضا الإدعاء الفرنسي بأن نهد كانوا "فوضى مستقلين" عن أية سلطة، مؤكدا أن حكام الإيالة السابقين بعثوا إليهم المحلات وأدخلوهم تحت الطاعة، لا سيما عندما أضرّوا بمصالح الفرنسيين أصحاب برج القالة[2]. كماتتواتر الألفاظ المعبّرة عن الحقوق التاريخية في المراسلات الموجّهة من طرف عمال الباي في المنطقة الحدودية. فهذا عمارة بن علي الهميسي قايد الرقبة[3] يدعّم موقف الباي من نهد ويخبره بحدّ إيالة تونس قائلا: "إن هؤلاء نهد في تراب سيادتكم وهم من رعية السيادة ومن عمالتكم وبرج القالة في نفسه النصف الشرقي منه لسيادتكم والنصف الغربي لحاكم الغرب هذا **من أوّل الزمان وسالف التواريخ** هكذا نصفه للشرق ونصفه للغرب وجميع لوازم البرج قليلا أو كثيرا كان بين نهد الذين هم من أعراش السيادة وبين أولاد ذياب الذين هم من أعراش الغرب **هكذا من أوّل الدنيا...**"[4]. وبذلك مثّل الاستناد إلى القدم في الزمان أي الحق التاريخي " أوّل الزمان"، "أول الدنيا"، "العادة" إحدى الحجج التي التجأ إليها البلاد.

لنشر أخيرا أنه في هذا الظرف المتأزم، ادّعى أحمد الباي أن بحوزته وثيقة تحديد قديمة بين تونس والجزائر تؤكّد صحة أقواله. وهنا يمكن التساءل حول طبيعة الوثيقة التي ادّعى الباي ملكيتها. نحن نعلم أنه لم يكن بحوزة البلاط في ذلك التاريخ أية حجة مكتوبة تتضمن حدودا واضحة كما يريدها الفرنسيون، عدا تلك التي تعود إلى 1628. وهي، علاوة على أنها لا تخدم مصلحته بالمرّة، لا تتضمن أية إشارة واضحة لا إلى نهد ولا إلى الحدّ البحري بين الإيالتين[5].

جبائية: وتتمثل في خضوع عروش نهد المستمر لدفع الجباية، معتبرا وجود أسمائهم في دفاتر الجباية إحدى العلامات الدالة والثابتة على انتمائهم إلى تونس. لقد كانت الجباية الرهان الأساسي الذي قامت عليه الحروب بين حكام تونس في القرن السابع عشر والمجموعات القبلية القوية، فالجباية هي مظهر من مظاهر سيادة السلطة على المجال التي لا تنازعها فيها سلطة أخرى. وهذا

---

[1] - تكررت هذه العبارة في عديد المراسلات .أنظر على سبيل المثال: *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 229. المراسلة عدد 116، بتاريخ 1255هـ [1839]

[2] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 229، المراسلة عدد 31، بتاريخ 21 شعبان 1235هـ [نوفمبر 1838]

[3] - ينتمي القائد عمارة بن علي الهميسي إلى أحد أعراش الرقبة، وهم الهمايسية، وقد توارثت العائلة في هذا المجال منصب القيادة منذ القرن الثامن عشر.

[4] -*نفس المصدر*؛ مراسلة عمارة بن علي الهميسي إلى أحمد باي عدد 103، بتاريخ 1840.

[5] - قد كنا أشرنا إلى إلى غياب حدّ بحري بين إيالتي تونس والجزائر في اتفاقية 1628. راجع القسم الثاني الفصل الثالث .

هو المغزى حسب رأينا من تأكيد أحمد باي على وجود نهد في دفاتر الجباية. وإلى جانب الجباية، استند الباي في تثبيت حقه على نهد إلىسيادة الدولة الحسينية على المجموعة المذكورة في الميدان القضائي.

سياسية وقضائية: وتتمثل في وصول المحلة إليهم وفي قيام بايات تونس بتعيين مشايخهم وفض نوازلهم خصوصا المتعلقة بعلاقاتهم مع الفرنسيين أصحاب مركز القالة[1]. في هذا الظرف أمدّ أحمد الباي القنصل الفرنسي بنسخ من الأحكام التي أصدرها كلّ من علي باشا بن محمد (1735-1756)، ثم حمودة باشا (1782-1814)، بخصوص تنظيم العلاقات بين نهد والفرنسيين أصحاب مركز القالة[2]. كما استند أحمد باي في تدعيم سيادته على نهد إلى الاعتراف الخارجي بهذا الوضع عندما قال مخاطبا القنصل الفرنسي: "وإن قلتم أنهم من عمالة الجزائر فحجّتنا أن حكّامها السابقين لم يعارضونا قطّ ولا صدر منهم كلام في شأن هؤلاء مع ما كان بيننا من الحروب القاضية بعدم التسليم في أدنى شيء"[3]. ووجد الباي في هذا الظرف، مساندة كلّية من طرف عمّاله في كلّ من الرقبة والكاف أي القريبة من المنطقة الحدودية المجاورة. فقد أيّدت مواقف كلّ من كاهية الكاف صالح بن محمد وعامل الرقبة عمارة بن علي الهميسي حقوق الباي على نهد، بل مدّدت في سيادته الترابية حتى برج القالة. إذ يقول صالح بن محمد مايلي: "إن برج القالة هو الحدّ بين تونس والجزائر (...) وبذلك يصبح عرش نهد من وطننا وترابنا من غير شك ولا نزاع "[4]. لا يفوتنا أن ننبه هنا إلى تسرّب المفردات المعبّرة عن الملكية الترابية في المراسلات المحلّية من نوع: الأرض، وتراب السيادة، والتراب، والوطن، والمنسوبة إلى الباي أو إلى المجموعة (نحن)، الأمر الذي يعكس لا فقط هاجس الدفاع عن الأرض وملكية المجال بل كذلك ما أشرنا إليه من بدايات تكوّن المجموعة "الوطنية" أو المتخيّلة.

أما بخصوص مسألة التعويض الترابي التي اقترحته فرنسا على الباي، فقد عبّر أحمد باي عن عجزه اتخاذ أي قرار بشأنها معتبرا أنها تتجاوز صلاحياته، وتهم الإمبراطورية العثمانية بدرجة

409

[1] - أنظر مراسلة أحمد بخصوص نهد في الملحق. وهي كذلك كل ما يتضمنه تاريخ بن أبي الضياف بخصوص المسألة الحدودية في هذه الفترة. *الإتحاف*؛ ج.4؛ ص. 18-19.

[2] - فقد كان تجار القالة الفرنسيون، منذ القرن الثامن عشر، يلجئون إلى تحكيم بايات تونس فيما يعرض لهم من اعتداءات من طرف نهد. وأرفق أحمد باي رده على الإدعاء الفرنسي بنسخ من الأحكام الصادرة عن علي باشا بن محمد نة 1751 ، ثم حمودة باشا 1782 وهي تخص نظيم العلاقات بين نهد وسكان القالة. الأوامر الصادرة عن علي باشا *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة عدد 33. أما الأوامر الصادرة عن حمودة باشا: *نفس المصدر*؛ الصندوق 212 الملف 229، الوثيقة عدد 18. وقد قام الباحث جمال بن طاهر بنشرها ضمن دراسته *الفساد وردعه..*، مرجع مذكور.

[3] - أنظر الوثيقة المشار إليها في الإحالة عدد1 من هذه الصفحة ، وهي مستمدة من *أ.و.ت*. الصندوق 212 الملف 229.

[4]- *أ.و.ت*.؛ مراسلة صالح بن محمد كاهية الكاف إلى مصطفى خزندار في 1840 الصندوق 212، الملف 233 ، الوثيقة رقم 44.

أولى. قد يكون لجوء الباي في هذا الظرف إلى الشرعية العثمانية مجرّد استراتيجية احتمى بها من الأطماع الفرنسية، ويمكن اعتباره أيضا اعترافا صريحا من جانبه بالسيادة العثمانية فيما يتعلق بالحدود بين الإيالات. كما يتنزل هذا الموقف بخصوص قضيّة التعويض الترابي الخاصّ بمنطقة نهد والمسألة الحدودية بصفة عامة، في ظرفية خارجية تميزت بتوتّر العلاقة بين أحمد باي والإمبراطورية العثمانية من جهة وبالتنافس الأنقليزي الفرنسي من جهة ثانية. لقد حاولت الإمبراطورية العثمانية منذ سنة 1835، تاريخ استعادة نفوذها على طرابلس، إعادة الإعتبار إلى مكانتها في تونس مطالبة الباي في ذلك التاريخ، بأداء سنوي يكون الهدف منه إبراز تبعية تونس للباب العالي وبالتالي حماية البلاد من الأطماع الفرنسية، علما وأنها لم تعترف بالنفوذ الفرنسي على الجزائر[1]. بحث الباي عن سند خارجي يمكنه من التأثير على الأوساط السياسية العثمانية للقبول بوضعية تونس المتميزة،أي عدم دفعها لضريبة سنوية، فوجده لدى أنقلترا التي أصبحت حليفة للإمبراطورية العثمانية ونصّبت نفسها مدافعة على سلامة ممتلكاتها الترابية. بينما دافعت فرنسا عن استقلالية العائلة الحسينية، وعلى مكانة إيالة تونس المتميّزة تجاه الباب العالي أو ما سمته الوثائق *statu quo* أي الوضع السائد والقائم على مجمل التقاليد السياسية التي تمتعت بها الإيالة التونسية في ضل الحكم الوراثي الحسيني[2]. ونظرا لاختلال موازين القوى بين الطرفين، فإن الباي لم يستطع إقناع السلط الفرنسية بحقه على نهد، كما لم يرضخ كذلك في هذه المرحلة، لطلبها الملحّ في تحديد المجال الترابي بين تونس والجزائر، بل ماطل وأظهر الكثير من التردد. وفي المقابل لم تتجرّأ هذه بدورها على المضي أكثر في تنفيذ مشاريعها، كضم نهد نهائيا إلى الجزائر، رغم أنه كان في وسعها القيام بذلك، بل فضلت الانتظار لأن الظرفية الخارجية لم تكن ملائمة.

كشف تضارب المواقف بين فرنسا والسلطة الحسينية بخصوص مسألة نهد تناقضا أشمل بين تجربتين تاريخيتين وبين ثقافتين سياسيتين تنطوي كلّ منهما على تصوّر خاص للسيادة الترابية وأشكال المراقبة السياسية. كما تغلبت الديبلوماسية على المسألة الحدودية بين تونس وفرنسا في هذه المرحلة. ولم تحدث بالمرّة مواجهات حربية بينهما مثلما حدث سنة 1844 في إيسلي مع المغرب الأقصى[3]. لكن ردّ الفعل الفرنسي في المستوى الميداني اتخذ وجها آخر. إذ اقترنت المساعي السلمية مع البلاط (المراسلات، التخاطب، والتفاوض) بالعمل العسكري في المنطقة

---

[1] - طالبت إسطمبول أول مرة بضريبة سنوية في عهد مصطفى باي والد أحمد باي. *الإتحاف*، ج. 3، ص.259.

[2] - و أبدت استعدادها للمواجهة العسكرية مع إسطمبول إذا استوجب الأمر ذلك. وفعلا في سنة 1836 وضعت قواتها البحرية في حالة تأهب لمنع الأسطول العثماني الراسي في ميناء طرابلس، والذي قام بالقضاء على حكم العائلة القرامنلية، من المجيء إلى تونس بغية إلحاقها بطرابلس. *الإتحاف*؛ ج.3، الصفحات 259، 260، 261.

[3] - حيث أدت المشاكل بين الطرفين إلى حدوث تلك المواجهات المسلحة التي دارت سنة 1844 والتي انهزمت فيها قوات السلطان العلوي واضطرته إلى الاعتراف بالحدود التي سطرتها فرنسا في معاهدة للامغنية.

الحدودية. ففي الوقت الذي واجه فيه البلاط الحسيني مطلب التحديد بالتلكؤ والتردّد المعبّر عن خوف الباي من المطامع الترابية الفرنسية، عمدت السلط العسكرية في الجزائر إلى الضغط عليه بشكل غير مباشر. فقد سعت إلى فرض مراقبة صارمة على تنقلات المجموعات الحدودية التابعة إلى تونس ومنعها من مجاوزة مناطقها، أو استدراجها للقبول بالانضمام إلى التراب الجزائري. كما ضغط الحاكم العسكري ببرج القالة على عرشي غزوان وأولاد علي الواقعين على الحدود لكي تمتنع عن دفع المجابي لمحلة الباي[1]. على أن أهمّ عمل قامت به السلط الفرنسية، هو ذلك تمث الهجوم الشامل الذي شنته قواتها المرابطة في كلّ من قسنطينة وعنابة على المجموعات الحدودية التابعة لباي تونس في صائفة 1843، وهي الأحداث التي هيّأت لقبول الباي بتسطير الحدود.

2. تخطيط الحدود

في سنة 1845 تمّ لأول مرّة رسم خط حدودي في معناه الحديث بين المستعمرة الجزائرية وإيالة تونس. وحمل هذا الحدّ في الوثائق الفرنسية إسم الفاعل الأساسي في انبعاثه وهو الجنرال رندون الذي كان في هذا التاريخ حاكما على عنابة والقالة. كيف تمّت العملية وكيف وقع التوفيق بين المواقف والتصورات المتضاربة بخصوص معنى الحدّ ووظائفه؟

أ. الضغط العسكري الفرنسي: أحداث صائفة 1843 وأبعادها

قامت القوات العسكرية الفرنسيّة المرابطة في كلّ من عنابة وقسنطينة بين شهري جوان وجويلية 1843 بتنظيم هجوم شامل على المجموعات الحدودية التابعة لإيالة تونس، والمجاورة للحنانشة والواقعة بين منطقة ورغة والرقبة. تمثلت العملية في اجتياح القوات الفرنسية بخيولها ومدافعها وما انضاف إليها من فرسان القبائل المخزنية هناك، على العروش الحدودية التابعة لمنطقة الرقبة وهي أولاد علي وبني مازن وأولاد سديرة والخزارة وحكيم ووشتاتة من جهة وعرش ورغة من جهة ثانية. تزامن الاجتياح مع موسم الحصاد وألحقت القوات العسكرية الفرنسية أضرارا فادحة بممتلكات القبائل منها إضرام النار في مزارع القمح والبيادر أو "النوادر" في لغة المحليين، والخيام والاستيلاء على الحيوانات. وشمل الاعتداء أحد الرموز الدينية المقدسة عند أهالي المنطقة، وهو مقام الولي سيدي علي الهميسي. فقد هشّم المهاجمون التابوت الذي يضم رفات الولي وأضرموا به

[1] - تحمل مراسلة موجهة من طرف روندون " الكماندة حاكم عمالة القالة و الترك وعسكر المسلمين" بتاريخ 28 أوت 1839 إلى الأعراش المذكورة. *أ.و.ت*؛ الصندوق 212 الملف 241 المراسلة 10. وفي مكان آخر يخبرهم الحاكم المذكور " أن الوطا (أي الأرض) والتراب النازلين فيه راه متاع الفرانسيس ولا بد تعطوا الحكر (الضريبة على استغلال الأرض)". *نفس المصدر* الوثيقة 14.

النار. كما أسفرت الحرب على سقوط القتلى والجرحى بين الأهالي[1]. أرسل الباي أحد أعوانه وهو إسكندر آغا زواوة إلى المنطقة المتضرّرة للتحقيق في أسباب الحادثة ومخلفاتها وحصر الأضرار الحاصلة للقبائل التي تعرّضت إلى الاعتداء[2]. لنتأمل أولا في التقرير الذي يقدّمه عمال الدولة في المنطقة.

بدأ هجوم القائد الفرنسي على مجموعة أولاد علي الحدودية طالبا منها "الخدمة والطاعة" معبرا عن عزمه الوصول إلى شمتو وقلوب الثيران في بحيرة الرقبة،أي داخل تراب الإيالة. لكنهم قاوموه ومنعوه من التقدم شرقا[3]. كان هذا الرفض والمقاومة القبلية نقطة الانطلاق للحملة الانتقامية التي شنّها القائد العسكري المذكور على المنطقة[4]. ويتطابق هذا الوصف لأسباب الحادثة مع تلك التي قدمها يوسف بن بشر عامل باجة الذي أضاف أن الحاكم الفرنسي "قاعد يقول لهم أن هذه البحيرة (بحيرة حكيم في الرقبة) للفرانصيص وأن الحدادة عندها وأن عروش الجبل هذه كلّها إلينا أولاد علي ووشتاتة وورغة"[5].

أما مصادر وزارة الخارجية الفرنسية فتشير إلى حصول اضطرابات في المنطقة الحدودية، موضحة أنها ناتجة عن تعرض الكولونيل سنيلSenilhes حاكم قسنطينة إلى الاعتداء من طرف رعايا تونسيين لما كان بصدد ملاحقة الحسناوي قائد الحنانشة المتمرّد على السلطة الفرنسية والمحتمي بالتراب التونسي[6]. ويذكر القنصل المساعد دولبرت Delaporte[7] الذي أوفدته السلطات القنصلية الفرنسية بتونس في شهر أوت 1843 للتحقيق في الواقعة، أن القائد سنيل تعرّض إلى مضايقات المجموعات، وأن سبب الحملة هي معاقبة أولاد سديرة وبني مازن الذين استقبلوا البعض من أولاد ضيا (الحنانشة) الفارّين من الحكم الفرنسي، مضيفا أنه طالب بضم بعض المناطق الحدودية مثل الجبابرة في وسط أولاد علي إلى السلطة الفرنسية في الجزائر. وبهذه المناسبة، قام هذا المبعوث برسم خارطة تبيّن مواقع المناطق المتضررة والأماكن المتنازع حولها بين الحكّام الفرنسيين والعروش الحدودية. كان هذا الهجوم عبارة عن ردّ فعل على تدخّل القبائل التابعة لتونس في الشؤون "الجزائرية" وفي ذات الوقت مناسبة للضغط على الباي وجرّه إلى القبول بالتحديد. لقد أرادت فرنسا في هذا الظرف، وعبر استعراض القوة الحربية أن تبينّ لأحمد

---

[1] - أنظر التفاصيل التي يقدمها دولبرت في:
M.A.E., *Correspondances Politiques*, N°1, 43/01 43/12, f.147.

[2] - حول أهمية الخسائر/ *و.ت* ؛ الصندوق 212، الملف 230، الوثائق من 36 إلى 39.

[3] - توجد مجمل التفاصيل الخاصة بهذه الأحداث في/ *و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 230، الوثائق من 1 إلى 36.

[4] - / *و.ت* ؛ الصندوق 212، الملف 230؛ تقرير اسكندر آغا، الوثيقة رقم 9.

[5] - *المصدر نفسه*؛ رسالة يوسف بن بشر إلى أحمد باي الوثيقة عدد 4 بتاريخ جمادى الأولى 1259 / جوان 1843.

[6] - مراسلة القنصل الفرنسي بتونس إلى وزير الخارجية في 8 جويلية 1843.
M.A.E ; *Correspondances Politiques*, *op. cit*, f. 83 .

[7] - تشير إليه المراسلات بعبارة élève - consul .

باي لا تفوّقها العسكري عليه فحسب، ولكن أيضا قدرتها، بهذه الوسيلة المدمّرة على حسم المسألة الترابية.

مثلت أحداث صائفة 1843 الحدودية أوّل عملية اجتياح واسعة النطاق تقوم بها السلط الفرنسية بالجزائر ضدّ المجموعات التابعة للبلاد التونسية منذ احتلال الجزائر. كان استعمال القوّة العسكرية يرمي في ظاهره إلى إرهاب المجموعات الحدودية، وخلق مناخ من التوتّر النفسي لديها لحملها على الكفّ عن التنقل بين مناطقها والبلاد الجزائرية من جهة، وعن عمليات الإغارة على العروش المجاورة من جهة ثانية؛ لكن في الحقيقة كان الهدف من العمل العسكري، حسب رأينا، أكثر أهمية وهو الضغط على الباي عبر استعراض القوة العسكرية، للقبول بمبدإ التحديد الترابي بين مجاله والمجال الفرنسي وذلك عن طريق تهديد ممتلكاته الترابية. يتجلى هذا الموقف المتصلّب في مراسلة وزير الخارجية الفرنسي إلى قنصله بتونس دولقو Delagau، الذي هدّد، في صورة تمسّك الباي بمواقفه الرافضة للتحديد، بأن فرنسا ستتولى بمفردها القيام بهذه عملية وستلزم باي تونس باحترام الحدود التي تراها ملائمة[1]. عكست الأحداث المذكورة بشكل واضح انخرام موازين القوى العسكرية بين فرنسا والبلاط الحسيني مما جعل أحمد باي يرضخ إلى إرادة فرنسا، إذ عبرّ منذ سبتمبر 1843 عن استعداده لرسم الحدود.

ب - بناء أول حدّ بالمفهوم الحديث (أواخر 1843- 1845)

نجحت فرنسا، عبر استعراض القوة العسكرية في المنطقة الحدودية الشمالية، في حمل أحمد باي على القبول بمبدإ تسطير الحدّ الذي سيفصله مستقبلا عن الجزائر. لكن كيف ستتم العملية في ضل العلاقات اللامتكافئة بين الطرفين؟ وكيف سيقع التعامل مع مسألة نهد وبقية القبائل الحدودية؟

♦ الفاعلون واختلاف أشكال التصوّر

كلف أحمد باي إسكندر آغا ممثلا له في هذه المهمّة. يعود اختيار الباي لهذا الشخص، إلى تجربته الميدانية لا سيما في ما يخص المسائل الحدودية فهو الذي كلف بمهمة التحقيق في أحداث 1843. لم يشر ابن أبي الضياف إلى هذه المهمّة التي أوكلت إلى إسكندر آغا - ولا إلى مجمل هذه الأحداث بالمرّة - ولكنه ذكر أنه خدم الباي حسين بصفته آغا عسكر زواوة، مضيفا أن المشير أحمد باي اعتدّ به "للمهمات السياسية الخطيرة"[2]. وكانت السلط الفرنسية تحمل عنه انطباعات إيجابيّة كرجل

---

[1] - أنظر Monchicourt (Ch.); « La frontière... », *op. cit.*, p. 37.

[2] - *الإتحاف*؛ ج. 8 ص.77.

متمرّس بالسياسة وله تجربة طويلة في هذا الميدان[1]. انضم إلى جانب إسكندر آغا في هذه المفاوضات شخصيتان من الوسط المحلي، لهما تجربة عميقة ومعرفة بأوضاع المنطقة: هما صالح بن محمد كاهية الكاف وأصله من قبيلة كلاع في منطقة الكاف[2] والقايد عمارة بن علي الهميسي من عرش الهمايسية في الرقبة، وينتمي بدوره إلى عائلة محلية توارث أفرادها المسؤوليات في المنطقة منذ أواسط القرن التامن عشر[3]. لقد واكب كلاهما المشاكل الحدودية منذ انطلاقها باعتبارهما مكلفين بشؤون منطقة كانت في قلب الأحداث. وحرص كل منهما بمدّ البلاط الحسيني بكل ما يجدّ في المنطقة من تطوّرات.

أما الجانب الفرنسي فقد مثّله القائد العسكري الجنرال روندون حاكم عنّابة والمكلف بشؤون القالة، الذي كانت له كذلك سعة اطّلاع ومعرفة ميدانية بالمنطقة. عندما شرع في القيام بعملية التحديد كانت قد مرّت خمس سنوات على حلوله بالجزائر وعامان كحاكم في عنابة تعرّف خلالها على الأوضاع في المنطقة وكان الفاعل الرئيسي في الأحداث والمفاوضات المتعلقة بالتحديد بين الجزائر وتونس[4].

بيّنت اللقاءات الأولى اختلافا واضحا في مشاريع التّحديد الترابي بين الطرفين. ظهر هذا الاختلاف أولا عند نقطة بدء التحديد. كانت مسؤولية إسكندر آغا محدودة إذ التزم بتنفيذ أوامر الباي القاضية ببدء التحديد عند بير (أو بئر) برج القالة. إذ اعتبر الباي أن وادي العرق (قرب القالة) هو الحدّ الذي تقف عنده مملكته، بحيث تكون مجمل عروش نهد داخلة في حوزته[5]. أما الجنرال روندون فقد كان يحمل مشروعا آخر. فالمعلومات التي وصلته من الجزائر تدعوه إلى بدء التحديد من طبرقة على الضفة اليسرى لوادي الزّان. مبدئيا يطرح هذا الاختلاف في الرؤى مسألة الحدّ الساحلي لإيالة تونس: هل هو طبرقة التي ادّعى الفرنسيون أن سيادة حكّام تونس تقف عندها، أم القالة، التي أكّد الباي وأعوانه أنها تمثل حدّ بلاده، أم هو موقع آخر؟

باستثناء ما ذكره بن يوسف في معرض حديثه عن أخذ طبرقة من طرف علي باشا، من أن العروش التي كانت تتاجر معها مثل خمير ونهد ووشتاتة قد حوّلت وجهتها نحو القالة التي كانت

1- M.A.E., *op. cit.*, lettre du consul De Lagau 4 oct. 1843, f. 160.

2 - *الإتحاف*؛ ج. 4، ص.188.

3- *أ.و.ت.*؛ الدفتر عدد 84، لسنة 1170هـ[1755-1756]، ص.63، حيث يعترضنا إسم علي الهميسي وأخيه طراد مكلفين بمجابي الرقية ونهد.

4 - حول هذه الشخصية :

Rastoul (A.); *Le Maréchal Randon* (1795 – 1871), *d'après ses mémoires et des documents inédits. Etude militaire et politique*, Paris, 1890, p. 33.

5 - راجع الوثيقة المفسّرة لعملية التحديد التي أعدها روندون في أكتوبر من سنة 1843 في:

M.A.E., *Correspondances politiques*, *op. cit.*, f. 148.

حسب قوله "في حكم الجزائر وعمالتها"[1] فإن المصادر التاريخية المحلية لم تهتمّ بالحدّ الساحلي لإيالة تونس. أما المصادر الأجنبية، كما يبينه الجدول أسفله، فهي تذكر على الأقل أربع مواقع بين طبرقة وعنابة كحدّ بين إيالة تونس والجزائر. على أن الموقع الأكثر تواترا هو كابو روسو وهو الموقع ذاته الذي اعتبر حدّا في الأرشيف المحلي. إذ تتضمّن إحدى المراسلات الصادرة عن البلاط الحسيني في سنة 1821، اعترافا صريحا بأن حدّ إيالة تونس الغربي يقف عند رأس الصقلاب أو كافو روسو الواقع بين طبرقة والقالة[2]. لكن الاعتراف بهذا الحدّ، في هذا الظرف بالذات يطرح مشكلة تبعية نهد السياسية، وربما لهذا السبب سعى الباي إلى تمديد حدّ الإيالة الساحلي إلى القالة.

الحدّ الساحلي بين إيالتي تونس والجزائر في بعض المصادر الأوروبية الحديثة

الوثيقة	عنابة	القالة	وادي العرق	كابو روسو Cap Roux	طبرقة	الحد المذكور / المصدر
Récit édité par Pignon :"Un document inédit sur la Tunisie au début du XVIIè siècle",				*		Eliatt 1615
Description de l'Afrique contenant les noms, la situation et les confins de toutes ses parties. traduit du flamand par l'institut National des langues et civilisation Orientales. Paris 1974, p. 189.	*				*	Drapper (O). 1639-1689.
Mémoires du Chevalier d'Arvieux. Paris 1735.					*	Arvieux (Chevalier d')
Costa e discorsi di Barberia	*					Lanfreducci e Bosio XVIè
Relation de voyages..			*			Brèves (De) XVI°s.
Voyage dans la Régence d'Alger			*	*		Shaw
Mémoires concernant l'état présent du royaume de Tunis, pub.Institut des Hautes études marocaines .1925, p. 5.		*				Poiron (M). 1724. 1731 et 1752
Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger. Paris 1838. T 1, p. 269.				*		Peyssonnel et Desfontaines
Lettres de Barbarie. Paris, le Sycomore 1980 .p 88.		*				Poiret (L'Abbé) 1785 -1786.
Histoire de Tunis, 1850.	*					Frank (Louis)
Notes sur la Régence de Tunis,1875, p. 24				*		Zaccone

[1] - *المشرع*؛ الورقة 84.

[2] - تمت الإشارة إلى هذا الحد ضمن مراسلة سليمان كاهية إلى قنصل فرنسا سنة 1821..

لم تكن المنطقة الساحلية نقطة الخلاف الوحيدة بين الطرفين المتفاوضين، فقد شمل التباين في المواقف المناطق الداخلية. ففي أكتوبر 1843 أعلم صالح بن محمد كاهية الباي أن الحدّ كما يريده روندون يشمل "في جهة بلد الحنانشة واد سرّاط وملاق إلى أولاد علي بدّة وأخذ من أرضهم جانبا من التحديد المذكور إلى أن بلغ بالتحديد إلى عرش نهد فحازهم كلهمّ إلى العمالة الغربية وحتى الحنانشة من جهة واد سراط وملاق حاز فيها أولاد بوغانم بتمامهم والبعض من عرش ورغة ونحو النصف من شارن"[1]. ألا يستعيد هذا المشروع في خطوطه العريضة اتفاقية الحدّ بين إيالتي تونس والجزائر الراجعة إلى سنة 1628؟ لنذكر أن القادة العسكريين حاولوا، على الأقل في مناسبتين، حمل حدودهم نحو قلوب الثيران[2]: ففي سنة 1838 أدعى الجنرال روندون كما ذكرت ذلك المراسلات المحلية أن "حدّ ترابه هو واد غزالة الذي في بلاد غزوان ظهرة ربيعة (أي في الغرب) التي هي من وطن جندوبة والعيايدة وذكر لهم أن كلّ من هو نازل في هذا المحدود يؤدون له الغرامة "[3]. ثم تكرّر نفس المطلب في سنة 1840. لنذكر أخيرا أن الاجتياح الذي قام به روندون في صائفة 1843 قد استهدف كذلك المجموعات المستقرّة في هذا الحيز. لكن هل أن كلّ هذه الشواهد تقيم الدليل على أن حكّام الجزائر الفرنسيين كان لهم بالفعل اطلاع على وثيقة 1628 الحدودية[4]؟ في الواقع لا تتضمن المراسلات الصادرة عن الطرف الفرنسي أية إشارة صريحة إلى اطلاع القادة الفرنسيين على الاتفاقية المذكورة. كما نرجح أيضا، أنه لو كان الأمر كذلك لتمّ تسخيرها من طرفهم في تدعيم مطالبهم ولاعتبرت من أهمّ الحجج في إسناد ادعاءاتهم لا على نهد فحسب بل على العديد من المجموعات الأخرى. ومن ناحية أخرى، ضلت السلط الفرنسية تنظر إلى قول الباي على أنه كان بحوزته وثيقة تحديد بشيء من اللامبالاة معتبرة ذلك مجرد ادعاء يندرج ضمن سياسة المماطلة التي انتهجها البلاط للهروب من عملية التحديد.

---

[1] -أ.و.ت. الصندوق 212 ، الملف 229 الوثيقة عدد 15 بتاريخ 18 شوال 1259 (أكتوبر 1843).

[2] - وهي إحدى النقاط الحدودية التي نصت عليها اتفاقية 1628.

[3] - رسالة عمارة بن علي الهميسي إلى مصطفى صاحب الطابع 3 ربيع الثاني عام 1255 (جوان 1839). نفس المصدر، المراسلة عدد 138.

[4] - يذكر مونشيكور أن الباحث الفرنسي كارات Carette ، كان له اطلاع على اتفاقية 1628. لكننا لم نعثر على إشارة واضحة في الأرشيف تقول بشكل جلي أن السلط العسكرية الفرنسية كانت بحوزتها نسخة من الاتفاقية المذكورة .

Monchicourt (Ch.); « La frontière Tuniso – Algérienne... », *op. cit.*, p. 36.

أما كاهية الكاف الذي كان طرفا في عملية التحديد فقد حمل البعض من نهد نعتهم بـ"السفهاء" مسؤولية هذا الإدعاء قائلا أنهم "قالوا له (أي حاكم عنابة) أن الحدّ على تبازيع الماء من جبل قلوب الثيران وعلى هذا يدخل في ذلك نهد وغيرهم"[1]. في الواقع ليس لنا حاليا إمكانية التأكد من صحة هذا الإدعاء، لكن لا نستبعد وجود دور ما لمجموعات نهد، لاسيّما تلك التي أصبحت تابعة للسلطة الفرنسية بالجزائر وهي ست فرق، أو الحنانشة في التأثير على المواقف الفرنسية تجاه المجال الحدودي. فقد وجدت تلك المجموعات أو على الأقل أعيانها مصلحتها في التعامل مع أسياد الجزائر الجدد. ففي إطار سياسة التأقلم مع الواقع المحلي استعاد حكام الجزائر الممارسات السياسية والعسكرية التي عرفتها المجموعات المحلية قبل حلول الفرنسيين. من ذلك مثلا تعبئة جانب من فرسان العروش وتسليحهم واستخدامهم كفرق عسكرية تعاضد الجيش الفرنسي في بسط نفوذه على المجال الجزائري ومراقبته. كما كُلّف البعض من أعيانهم بمنصب مراقبة المجال الحدودي[2]. وحصل نفس التطور مع الحنانشة. ومن المرجح أيضا أن السلط الفرنسية استقت معلوماتها حول هذا الحدّ من أفواه من الحنانشة[3].

وعموما تشبّث الجانب الفرنسي بتبعيّة عروش نهد للجزائر واعتبر أن المنطقة باتت نهائيا من مشمولات التراب الفرنسي[4]. كما تعثرت عملية التحديد لا فقط بسبب وجود تعارض بين مشروعين جغراسياسين، ولكن أيضا بين ثقافتين وتصوّرين مختلفين تجاه المسألة الحدودية والعلاقة بالمجال. فقد توجه الجنرال روندون في بداية اللقاء بهذا السؤال إلى إسكندر آغا قائلا: "هل تعرف أسامي (أي أسماء) الحدود بل المواضع التي هي الحدود"، فكان جواب ممثل الباي هو الآتي: "بأناس كبار مسنين من العروش المقابلين لبعضهم"[5]. حوار الطرشان ! لقد كان الحدّ بالنسبة إلى الطرف الفرنسي موقعا جغرافيا، بينما يكون بالنسبة إلى إسكندر آغا ممثل الباي، أنتربولوجيا أي أن كبار القبائل هم العارفون بالحدّ مع عروش الجزائر. فالمجال المحلي يتبع جبائيا،أي سياسيا باي تونس، لكن الإشراف على تحييزه كان من مشمولات المجموعات القبلية ومشايخها، ولتلك المجموعات تقاليدها في تثبيت ملكيتها للأرض. وبالتال تمرّ ملكية الباي للأرض عبر أشكال التملك القبلية. وزاد التواصل والتداخل يين المجموعات القبلية وغياب معنى الحدود السياسية في صعوبة التحديد.

---

[1] - نفس المصدر؛ الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة 44 بتاريخ 1840.

[2]- أحدث الفرنسيون برج مراقبة على الحدود الشمالية في تراب نهد وكلفت أحد أعيان نهد وهو القايد محمد بن رمضان بمهمة حراسة هذا الموقع من تسرّب عروش إيالة تونس الحدودية. أ.و.ت. الصندوق212، الملف 241، المراسلة عدد 116 بتاريخ 1269.

[3] - وهو ما تبينه الخريطة المنجزة في 1851 من طرف الفرنسيين. أنظر الخريطة المصاحبة ص.

[4] - جاء في مراسلة من القنصل الفرنسي Delagau سنة 1843 ما يلي " إن نهد خاضعون لحكمنا منذ ست سنوات ولا يمكن إسقاط هذا الحق إلا بتوفير حجج قاطعة على غرار اتفاقيات التحديد بين إيالات تونس والجزائر التي يدعي الباي ملكيتها والتي هي في الحقيقة غير موجودة": M.A.E, *Correspondances politiques*, *op. cit.*, f. 13.

[5]- التقرير الذي حرره إسكندر آغا في أكتوبر 1843.

فلم يتفق الطرفان، على سبيل المثال، على انتماء المجال الذي توجد به زاوية بن عروس في المنطقة الشمالية. حدّد صالح بن محمد كاهية الكاف هذا الموقع كما يلي "تراب زاوية بن عروس التراب ترابهم (أي تابع لأهل الجزائر) والناس الذين بها يقال لهم حشيشة من أولاد علي رعية الدار الكريمة (أي يتبعون باي تونس)، يحرثون فيها كما حكى ميعادهم بمحضر الأفخم مصطفى صاحب الطابع"[1]. واضح هنا أن معيار الإنتماء السياسي لدى السلط الفرنسية لن يكون مرتبطا بالمجموعات البشرية المستغلة للأرض بل بالأرض ذاتها التي ستنتقل آليا إلى حوزة فرنسا.

لم يمنع هذا الوضع المتشعّب الطرف الفرنسي من المضيّ قدما في مواصلة مهمّة رسم الحد. لكن لما كان معيار الإنتماء لديه هو ملكية الأرض فقد قام برسم الحد مستعينا بالمعلومات التي استقاها بمعية كاهية الكاف من أفواه العروش الحدودية. وبيّن روندون بنفسه في إحدى مراسلاته أنه قام انطلاقا من تبسّة بتتبع الحدود الفاصلة بين القبائل مستعينا بأسمائها وتاريخها ومتثبتا من أماكن استقرارها معتبرا الأراضي التي تصل إليها بالحرث المرجع الأساسي في رسم الحد[2]. و الملاحظ أنه باستثناء مجال نهد لم يحدث الرسم في باقي المجال الحدودي مشاكل مع ممثلي السلطة المركزية أو العروش الحدودية. وبذلك أسفرت العملية عن ضبط أوّل خط حدودي بالمفهوم الحديث أي خط يستند إلى مواقع جغرافية (عيون أو آبار، جبال، أودية...) تفصل بين من ينتمون إلى إيالة تونس ومن يتبعون أرض الجزائر[3].

رافقت عملية التحديد الميدانية عمل خرائطي تمثل في إنجاز رسوم تشرح الحدّ وتبيّن المواقع الجغرافية التي يستند إليها. وإذا كان رسم الخرائط من الأمور المألوفة عند الضباط الفرنسيين، فإن التجربة كانت جديدة[4] بالنسبة لأعوان الدولة في المنطقة وبالخصوص بالنسبة للمجموعات الحدودية التي لم تعرف في تاريخها مثل هذه الممارسات. وتكشف الصور أو الخطوط التي أنجزت في هذه الفترة من طرف المحليين لتبيان حدودها[5] عن تأقلمها مع الوضع الجديد. لكن للأسف لا تحمل الرسوم التي سنتحدث عنها لا تواريخ إنشائها ولا إسم أو أسماء واضعيها ولا الكيفية التي تمّ بها إنجازها. نرجّح أنها كانت في مجملها من رسم كاهية الكاف صالح بن محمد، الذي صاحب الجنرال روندون في هذه الرحلة الحدودية ولأن شكل الخطّ المستعمل في الرسوم المذكورة يتماهى

---

[1]- نفس المصدر؛ المراسلة عدد 54، من كاهية الكاف إلى أحمد باي شوال 1259/ 1843.

[2]- نسخة من رسالة Randon إلى Le Duc d'Aumale في ماي 1844 يشرح فيها كيفية رسم الحد بين تبسة وكابو روسو

M.A.E, *Corrrespondances politiques, op.cit.*, f. 192.

[3] - نسب هذا الخط في الدراسات اللاحقة إلى الجنرال روندون صاحب المبادرة في إنجازه.

[4] - بدأ رسم الخرائط الطوبوغرافية في تونس مع إنشاء المدرسة الحربية بباردو: عبد المولى(محمود)؛ *المدرسة الحربية بباردو*، تونس 2003، ص. 103 وما يليها.

[5] - أنظر الرسم المشار إليه في الملاحق .لا يتضمن الأرشيف الذي استمدّت منه أسماء راسميها ولا تواريخها . *أ.و.ت*. الصندوق 212 الملف 229.

مع الخط الذي كتبت به رسائله إلى الباي. فقد كان المجال الذي مثّلته الرسوم عبارة عن فضاء مسطح تخترقه خطوط تمثل الحدّ بين المجموعات المحلية والمجموعات الجزائرية، مما يبينّ بداية استبطان فكرة الحدّ كخط فاصل. كما شكلت الكتابة، وسيلة للتعبير عن أسماء المجموعات والمواقع الجغرافية معوضة بذلك التمثيل التضاريسي الذي نجده في الخرائط الفرنسية. ومهما يكن من أمر فإن هذا المجهود يبقى هامّا في حدّ ذاته لأنه ينتقل بالحد من مجال الشفوي إلى المكتوب، ويعبرّ عن استعداد الجانب المحلي للتأقلم مع الظرفية الجديدة التي فرضت عليه.

لقد بيّنت هذه المناسبة، أي رسم الحّد بين إيالة تونس والجزائر، بين 1843-1845، تضارب الرؤى بين الطرف المحلي والسلطة العسكرية الفرنسية لا فقط على مستوى مشاريع رسم الحدّ ولكن كذلك بخصوص تصوّر أشكال التحديد والتملك. ولكن هذا الوضع لم يمنع، من قيام أول خط حدودي بالمفهوم الحديث. لكن ماهي وظائف هذا الحد؟

♦ حدّ روندون أو الحلّ الظرفي

لقد مثّل التحديد الذي أنجز في سنة 1845 في مجمله، باستثناء نهد، قبولا واضحا بطموحات السلطة المركزية بتونس والأعراش الحدودية التابعة لها[1]. يبتدئ خطّ التحديد من رأس الصقلاب أو كابو روسو، لا من بير برج القالة كما أراد الباي ولا من طبرقة كما أرادته فرنسا. يعكس رسم الحدّ تطبيقا لمبدإ الإرتباط بالأرض الذي لايرتبط بالولاء لباي تونس ودفع الجباية... فحسب، بل بملكية الأرض أيضا. وبذلك لم يأخذ بعين الإعتبار ادّعاءات القبائل (نهد والحنانشة). أما مجال نهد فقد أفرد له وضع قانوني خاص، إذ لم يقع البتّ نهائيا في شأن تبعيته لإحدى السيادتين، وهو وضع متميز أشارت اليه في الوثائق الديبلوماسية بعبارة *statu quo* أي الوضع السائد[2].

لقد كان لفرنسا في هذه الفترة من القوّة العسكرية ما يمكّنها من فرض شروطها على باي تونس وضم نهد[3] لكنها اختارت هذا الحلّ تماشيا مع الظرفية الخارجية التي لم تكن متوافقة مع مصالحها. فقد كانت تخشى احتمال تدخل الإمبراطورية العثمانية في الشؤون السياسية للمنطقة بتحريض من أنقلترا[4]. لذلك تجنّبت السلط الفرنسية كل ما من شأنه أن يغير موازين القوى الجغراسياسية بها أو

---

[1] - خريطة رسسم الحدود بين إيالة تونس و الجزائر في سنة 1845

[2] - أنظر مراسلة قنصل فرنسا بتونس إلى المارشال Bugeaud والي الجزائر:
M.A.E; *C.P.*, dossier n°1, n°8 1844/01-1844/11, .f. 255.

[3] - قد يكون أحمد باي اعترف للقنصل الفرنسي Delagau بتفوق فرنسا العسكري عليه وباستطاعتها ضم لا منطقة نهد فحسب بل كامل المملكة التونسية. *نفس المصدر*؛ رسالة القنصل إلى حاكم الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1843 عدد 255.

[4] - التي اتهمت فرنسا بمحاولة فرض هيمنتها على تونس واصفة هذه الأخيرة بـ"بلجيكا الجزائر". ويبدو أن سفيرها بإسطمبول قد أحاط إسطمبول علما بالوقائع التي شهدتها المنطقة الحدودية التونسية في صائفة 1843، مما جعلها

يدمج بها في حرب كانت في ذلك التاريخ غير مستعدّة لها، لا سيما وأن سلطتها في الجزائر كانت لا تزال هشّة. حيث لم يتسنّ لها بعد القضاء على المقاومة الداخلية. وهذا ما يفسر التعليمات الصّارمة التي توجه بها حاكم الجزائر إلى ممثله في قسنطينة في بداية التحديد[1].

اعتبرت الأوساط الفرنسية الحدّ الذي رسمه رندون خطوة إيجابية في سبيل القضاء على المشاكل الحدودية، إذ ستكون وظيفته الفصل بين المجموعات الحدودية ومراقبة تحرّكاتها. نجد صدى لهذا الهاجس في إحدى رسائل الجنرال روندون إلى إسكندر آغا يستعرض فيها جملة من الشروط الملزمة مستقبلا للعروش الحدودية، مثل خمير وبني مازن وأولاد علي. فسيصبح لزاما على المجموعات المذكورة طلب ترخيص من حاكم القالة لتسريح أنعامها في مناطق الغرب التي تعوّدت ارتيادها، والاستظهار بما يبينّ أعدادها والأماكن التي تنوي النزول بها والمناطق التي ترغب في الوصول إليها... الخ[2] . أما الجنرال دولقو Delagau القنصل الفرنسي بتونس، فقد رأى أيضا في هذا الحدّ خطوة هامة ستمكن من فرض مراقبة على مرور القوافل والبضائع بين البلدين وحمايتها من إغارات العروش الحدودية[3]. واعتبر أن الوضعية المتميزة التي اختصت بها منطقة نهد تخدم على المدى الطويل، مصلحة فرنسا، التي ستتمكن لاحقا وباستخدام القوة العسكرية من حمل تونس على القبول بالأمر الواقع، أي إلحاق المجموعة وترابها بسلطتها[4].

أما الجانب المحلّي فلا نعثر في الأرشيف الخاص بهذه المرحلة عن ردّ فعل بارز للبلاط بخصوص هذا الحدّ، عدا اعتراض الباي على الوضعية التي خصّت بها مجموعة نهد، التي اعتبرها جزءا من ممتلكاته الترابية. ربما كان يأمل، طالما لم يقع الحسم نهائيا في هذه المسألة، أن يعود ذلك المجال في نهاية الأمر إليه. واعتُبر صمته من الجانب الفرنسي علامة رضى وتسليما بالأمر الواقع. فقد ذكر مونشيكور في دراسته حول تطوّر وضعية الحدود التونسية الجزائرية، أن أحمد باي أعطى موافقته على الحدّ لما رحل إلى فرنسا سنة 1846[5]. لكننا لم نعثر على أثر لهذه الموافقة لا في الأرشيف المحلي

تؤاخذ الباي على تكتمه بما حدث في المنطقة من مواجهات، داعية إياه إلى الحرص على صيانة ممتلكاته الترابية ومطالبة إياه مرة أخرى بالأداء السنوي.

M.A.E., *C. P.*, *op. cit.*, n° 43 du 3 juillet 1843.

[1] - حيث دعاه إلى تجنب كل ما من شأنه أن يعكّر صفو العلاقات بين تونس وفرنسا داعيا إياه إلى توخي الحذر والمرونة في التعامل مع الطرف المحلي، وفرض مراقبة صارمة على تحركات الجيش وحمله على الانضباط وعلى احترام الأشخاص وممتلكاتهم. مراسلة الجنرال Bugeaud حاكم الجزائر إلى القنصل الفرنسي بتونس في سبتمبر 1843. *نفس المصدر*، عدد 159.

[2] - أنظر مراسلة الجنرال رندون إلى إسكندر آغا بتاريخ 6 ديسمبر 1843.

Archives Nationales d'Outre Mer ; Sous/série 25H Tunisie, Carton 25H, Dossier 6, bobine A10, f. 223.

[3] -مراسلة القنصل الفرنسي بتونس دولقو في : *M.A.E; C.P, op. cit.*, f.256

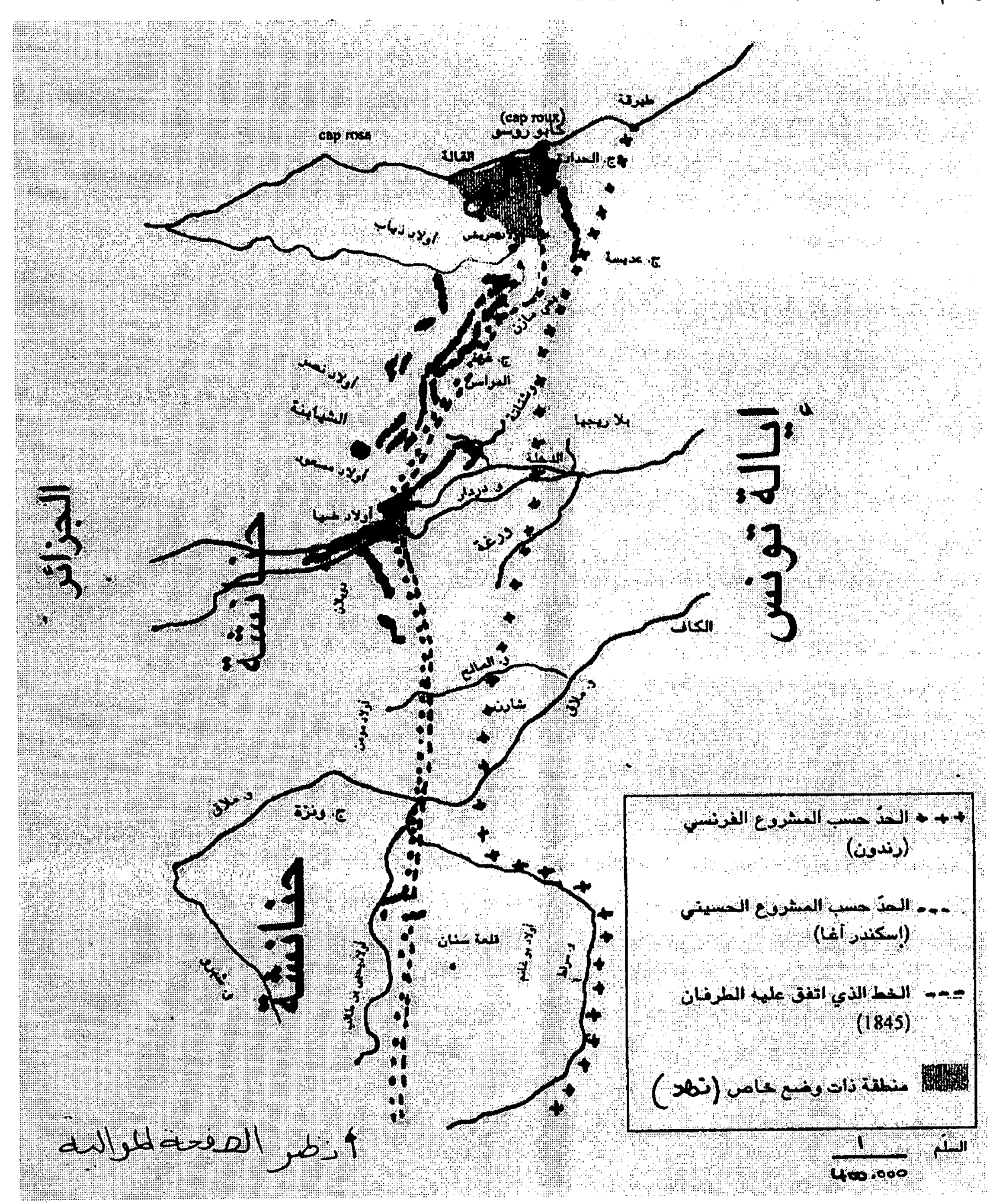
[4] - *M.A.E*; *C. P.*, *op. cit.*, f. 256

[5] - Monchicourt ; " La frontière...", *op. cit.*, p. 38.

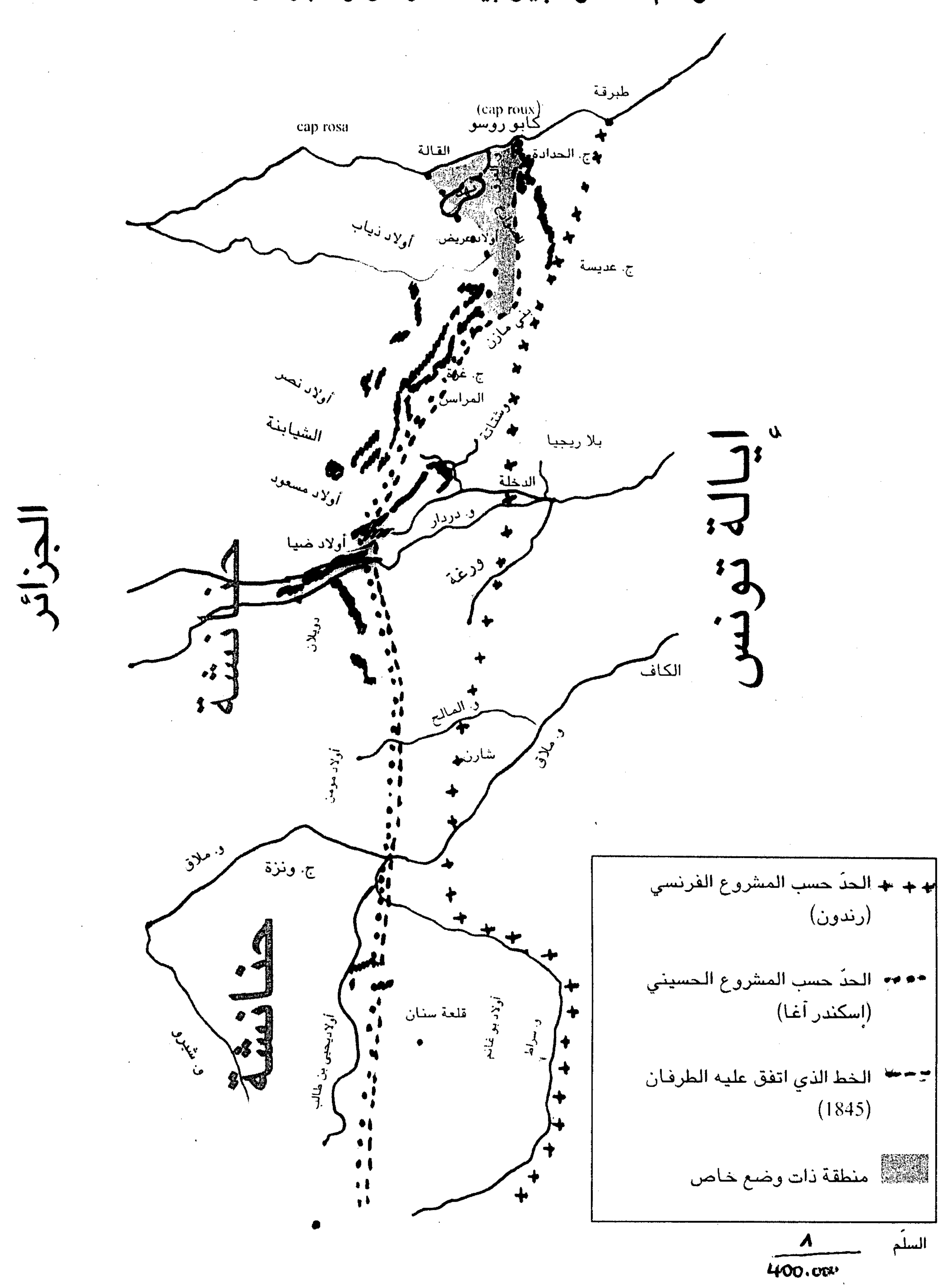
ولا في وصف الرحلة التي دوّن تفاصيلها ابن أبي الضياف الذي رافق الباي. لم يطالب أحمد باي بإعادة النظر في هذا الحدّ وإنما اكتفى بإصدار أوامره للعروش الحدودية باحترام حدودها والإلتزام بعدم تجاوزها.

تميز هذا الحدّ بطابعه الظرفي إذ كان عبارة عن تسوية وقتية للمشكلة الحدودية بين الطرفين. وفي سنة 1851 أثيرت مسألة تبعية نهد من جديد بسبب انطلاق استغلال منجم كاف الطبول الواقع في المنطقة ذات الوضع الخاص.

رسم الحدود بين إيالة تونس و الجزائر سنة 1845



رسم الحدود بين إيالة تونس والجزائر سنة 1845



3. التفوّق الفرنسي و ضمّ منطقة نهد إلى التراب الجزائري[1]

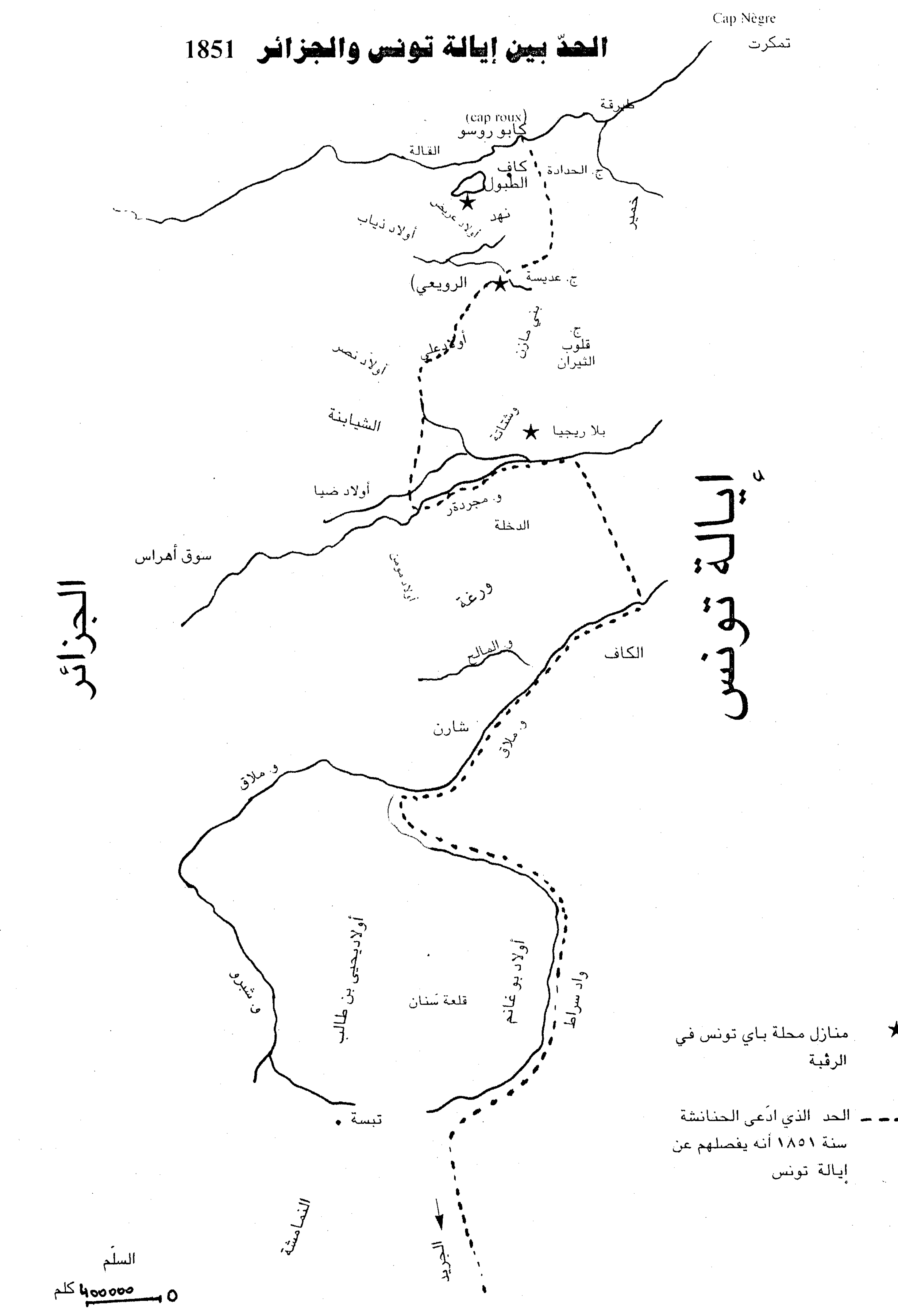
بعد ستّ سنوات من رسم الحدود بين إيالة تونس والجزائر حافظت خلالها مجموعة نهد على الوضع القانوني المشار إليه سابقا، قررت فرنسا سنة 1851 ضمّها نهائيا إلى الجزائر. كانت حادثة منجم الرصاص، الواقع في كاف الطبول وما بات يمثله من رهان اقتصادي، حاسمة بالنسبة لمسألة نهد، إذ نتج عنها إلحاق المجموعة نهائيا في بالتراب الجزائري الواقع تحت الهيمنة الفرنسية. يقع المنجم المذكور جنوبي منطقة نهد في تراب عرش أولاد علي الذي كان قسم منه في تونس والآخر في الجزائر[2]. كان هذا الحدث منطلقا لمرحلة جديدة من النزاع بين الباي وفرنسا كادت تؤدي إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين[3].

---

[1] انظر خريطة الحد بين إيالة تونس و الجزائر في سنة 1851 في الصفحة الموالية.

[2] - تحصلت الشركة المستغلة لهذا المنجم بمقتضى ترخيص رئاسي صادر في 24 جويلية 1849 وشرعت في استغلاله سنة 1851. نسخة من مراسلة بعث بها رندون إلى كل من وزير الحرب ووزير الخارجية وقنصل فرنسا بتونس في أكتوبر 1851 ./و.ت. الصندوق 212 الملف 231. الوثيقة عدد 69 بتاريخ 4 أكتوبر 1851.

[3] - وفدت محلة باجة إلى المنجم بأمر من أحمد باي واصطحبت معها العمال بقصد استغلال المنجم ووضع عسكر عنابة في حالة تأهب للدفاع عن المنجم والمسؤولين عنه والعاملين به. وأمام خطورة الوضع أمر الباي قائد المحلة بالتراجع.. أنظر المراسلة الموجهة من طرف روندون إلى القنصل الفرنسي .نفس المصدر والوثيقة.



الحدّ بين إيالة تونس والجزائر 1851

أ. الخطاب الفرنسي الجديد

يمكننا التعرف على التطوّر الذي حصل في الموقف الفرنسي تجاه مسألة نهد والحدود من خلال قراءة في المراسلة التي وجهها روندون، الذي أصبح حاكما عامّا بالجزائر [1]، إلى وزير الخارجية الفرنسي وإلى قنصله بتونس[2] يشرح فيها موقفه من مسألة نهد. ترمي الحجج المذكورة إلى إقرار حقّ فرنسا لا على منجم كاف الطبول فحسب بل كذلك على كامل تراب نهد وبالتالي القضاء على الوضعية القانونية الغامضة أو الوقتية التي كانت عليها المنطقة حتى هذا التاريخ. ماذا يضيف روندون إلى الحجج التي قدمها بين 1837 و 1843؟ في الحقيقة لم يطرأ أي تغيير على مواقف القائد المذكور. فقد أكّد مجددا على استقلالية نهد والمجموعات الجبلية التخومية بصفة عامة، الناتجة حسب رأيه عن عجز الباي على فرض إرادته عليها. لكن لهجة الخطاب الموجّهة إلى الباي باتت أكثر حدّة عاكسة بذلك اختلال موازين القوى بين الطرفين. تتخلل مراسلة روندون تلك التصنيفات النابذة المستعملة من طرف الأوروبيين في السابق[3]. وتأكيدا لهذا الموقف المتصلب عبّر الحاكم الفرنسي عن اقتناعه بامتداد حقوق فرنسا الترابية على نهد وكذلك على كامل الساحل الممتدّ من القالة إلى طبرقة معتبرا فرنسا وريثة مجال داي الجزائر وحقوق الشركة الملكية الإفريقية بالقالة، ومدعّما مواقفه هذه بالاستناد إلى حجج تاريخية. فقد اعتمد روندون على الصيغة الضبابية لتحديد الإيالة التي تتضمنها المعاهدات المنعقدة بين حمودة باشا والشركة الملكية الإفريقية بالقالة لحمل الأطماع الترابية الفرنسية إلى طبرقة[4]. كما شكلت مصادر التاريخ القديم وبالخصوص المؤلفات التي دوّنت خلال الفترة الحديثة حول المنطقة المغاربية، وهي كتب الرحلة والوصف، إحدى مستندات رندون في تدعيم أطماع فرنسا على الشريط الساحلي. ولعلّ ما يلفت الانتباه في هذا السياق هو بالخصوص التوظيف التي خضعت له تلك المصادر و مصطلحات الحدود الواردة فيها. فقد احتفظ ممثّل فرنسا في الجزائر ببعض المؤلفات التي وصفها أحد الدارسين فيما بعد بالـ "جيّدة"[5]. وهي تلك التي تعطي لفرنسا الحقّ في تمديد حدودها إلى طبرقة، ولم لا حتى مشارف

---

[1] - كان يشغل منصب وزير الحرب في فرنسا .

[2] - *أ و ت*، الصندوق 212، الملف 231. الوثيقة عدد 69 بتاريخ 4 أكتوبر 1851. وتتكون من ست صفحات .

[3] - كالقول بانتماء تونس إلى صنف " الدول البربرية"، أو قوله أن كلا من الجزائر وتونس باعتبارهما دولتان إسلاميتان فإنه ينتفي لديهما مفهوم الحدود الواضحة وأنهما لا تملكان تقاليد مراقبة ترابية.

[4] - إذ تمتد حدود تونس حسب نص المعاهدة بين مياه طبرقة و إيالة طرابلس وهو المجال البحري الذي يخول للشركة الصيد به.

[5] - هذه العبارة لبربروقير Berbrugger الذي اعتبر في 1860 أن الحاكم العسكري روندون قد اعتمد في رسم الحد بين الجزائر وتونس إلى "الكتاب الجيدين" ويقصد بهذا النعت أولئك الذين جعلوا حدود الجزائر تمتد حتى طبرقة.
Berbrugger (A.); “Des frontières de l’Algérie...”, *op. cit.*, p. 413.

بنزرت[1]. كما أعطيت لمصطلحات الحدود الواردة فيها ولا سيما عبارة frontière المعنى الذي باتت تتضمنه في القرن التاسع عشر، ولم يأخذ الحاكم الفرنسي، أي رندون، بعين الإعتبار التحوّلات التي طرأت على مدلول تلك المصطلحات. لنتوقف أولا عند مصطلحات الحد في المصادر الأوروبية التي اعتمدها روندون.

عندما تحدثنا المصادر الأوروبية السابقة للقرن التاسع عشر عن وجود كيان ترابي سياسي تابع لمدينة تونس فهي تطلق عليه إسم "مملكة تونس" أو "عمالة تونس" Régence وتجعله يتأطر ضمن "حدود" معلومة. أما المفردات اللغوية المستعملة للإشارة إلى الحدود في الفصول المتعلقة بتحديد موقع البلاد وامتدادها الجغرافي فهي التالية : frontières, bornes, confins, extrémités, limites. يعكس تعدّد الألفاظ الموظفة للإشارة إلى الحدود التصوّر الذي كان سائدا في أوساط المثقفين الأوروبيين، وهو تصوّر خاص بالمرحلة التي كانت فيها الدولة الترابية في وضعية تكوّن، وهي فترة الانتقال من الشكل الوسيطي للتنظيم الترابي إلى الشكل المتطوّر الذي باتت عليه في القرن التاسع عشر. كما تفيد مجمل الألفاظ معنى التحديد مع وجود فوارق تتعلق بالموقع الجغرافي وبوظيفة الحدّ. فباستثناء اللفظ الأوّل limite الذي يطلق عادة للدلالة على الحدود الساحلية فإن بقية المفردات الأخرى تتعلق بالمجال البري. لم يكن لعبارة frontière وهذا الأهمّ، قبل القرن التاسع عشر مدلولا خطيا، وعندما ترد في النصوص التاريخية فهي لا تعني خطا بل منطقة لها عمق ترابي غير ثابت، تتقلص وتتمدد حسب موازين القوى بين سيادتين متجاورتين. كما ترتبط العبارة بمعنى المواجهة والحرب وتطلق أحيانا على المواقع المحصنة والمتقدمة في اتجاه الأعداء. ويمكن القول أن هذا اللفظ يتطابق في مدلوله مع معنى الثغر أو التخم في التصوّر الإسلامي. أما عبارة confins فمدلولها أيضاضبابي لأنها لا تحيل على أي شيء ملموس ومحدّد ولكنها في الآن نفسه ليس لها مدلول التخم بل إنها تحمل معنى التفريق بين منطقتين أو جهتين مختلفتين وليس لها بالضرورة معنى الارتباط بسيادة دولة. و يرتبط مصطلح borne في العادة بحدّ طبيعي مثل الأودية[2].

كما انتقى روندون ما لا يقل عن ثمانية مصادر، تخدم ادعاءاته وتستجيب لطموحات القادة العسكريين الترابية وهي تلك التي تضمنت طبرقة كحد بين إيالتي تونس والجزائر. أ و ت ؛ الصندوق 212، الملف 231، المراسلة 69، الصفحات. 4 و5.

[1] - نفس المصدر

[2] - اعتمدنا في تحديد معاني هذه المصطلحات على ما قام به د. نوردمان من توضيح لهذه المصطلحات استنادا إلى القواميس العائدة إلى الفترة الحديثة

Nordman (D.); *Les Frontières de France…*, *op. cit.*, chap. “Lexique de la frontière, les mots et les concepts”, pp. 25-66.

أردنا من وراء هذا التوضيح لمعاني المفردات المعبّرة عن التحديد في المؤلفات الأجنبية، لا فقط استعراض أشكال الحدود ووظائفها، ولكن التنبيه إلى أن مجمل المفردات التي استعملت في الكتابات الأجنبية للتعبير عن حدود إيالة تونس لا تتضمن المعنى نفسه ولا الوظائف التي باتت لها في القرن التاسع عشر. تعكس مواقف حاكم الجزائر تغيرّ الظرفية لفائدة فرنسا لا أكثر. فقد أشار روندون بنفسه إلى ذلك بوضوح تام، لما اعتبر أن الوجود الفرنسي في التراب الجزائري أصبح أكثر ثباتا ومتانة مما كان عليه في السابق، وبالتالي، ودائما حسب تفكيره، فإن التنازلات التي منحتها فرنسا لتونس حتى هذا التاريخ لم تعد ممكنة، مؤكدا من جديد على ضرورة تركيز مراقبة حدودية أكثر صرامة. ودعّم روندون ادعاءاته برسم الحدّ الذي أنجز بين 1843 و 1845.

لنشر أنه عندما طرحت قضية منجم كاف الطبول كان قد مرّت قرابة العشرين سنة على التواجد الفرنسي بالجزائر، تمكنت خلالها السلط العسكرية من توسيع مجال هيمنتها على البلاد ومن تطويق، ولو نسبي، للمقاومة الداخلية، لاسيما بعد أن انتصرت قواتها على العساكر المغربية في معركة إيسلي سنة 1844. كما تحصلت في فترة لاحقة سنة 1847 على استسلام الأمير عبد القادر. حصلت هذه التطوّرات بالنسبة لفرنسا في الوقت الذي تواصلت فيه سيرورة التراجع الإقتصادي في البلاد التونسية وتعمّق ارتباطها بالرأسمال الأوروبي ولا سيما الفرنسي[1]. فكيف واجه الطرف المحلي هذه الادعاءات؟

ب. البلاط الحسيني والخيار السلمي

تجدّدت احتجاجات أحمد باي على الموقف الفرنسي تجاه نهد، مؤكّدا على انتماء المجموعة التاريخي إلى تونس قائلا: "إن أوامر أسلافنا التي يمكن أن أصولها في القنصلات تدلّ على أن نهد لتونس فلو لم يكونوا من رعيتها النافذ فيهم أمرها ونهيها كيف يجوز لحاكمها أن يكتب لهم بالأمر والنهي والتهديد عند شكايات الفرنسيس (أي أصحاب حصن القالة) بهم في ذلك الوقت"[2]. وانتقد الباي قراءة روندون حاكم الجزائر، لما ورد في المصادر التاريخية واستناده إلى خريطة التحديد المنجزة من طرفه في 1845، مبيّنا عدم اعترافه بها قائلا "وأما الاستدلال بما كتبه بعض المؤرخين فمعلومكم أن فنّ التاريخ إنما هو لحفظ الوقائع الحالية ليبقى في الوجود خبرها ولا لتحديد الممالك لأنها تتبدّل حسبما تقتضيه الأحوال والاستدلال بالكوارط (الخرائط) القديمة يكون أنسب". يتناغم موقف الباي تجاه مسألة نهد والحدود مع موقف وزيره مصطفى خزندار. إذ تضمنت مراسلته الموجّهة إلى وكيل تونس بباريس ما يلي: "جرت عادة الله في عباده أن **تملك**

---

[1] - حول التراجع الإقتصادي والتنازلات التي قدمها أحمد باي للأوروبيين، أنظر:
Chater (Kh.); *Dépendance et mutation précoloniale, op. cit.*, p. 517 et suivantes.

[2] -أ.و.ت؛ الصندوق 212، الملف 229، المراسلة عدد 13، أكتوبر 1851.

الملوك على البقاع لا يكون برسوم مكتتبة مثل رسوم الهناشر إنما يملكون ذلك ب**الحوز والتصرّف** خلفا عن سلف من غير منازع"[1] مضيفا مرة أخرى بخصوص نهد "إن العربان المجاورين لبرج القالة من جهتنا مثل نهد كلهم من رعية تونس وأسماءهم مسطرة في دفاتر المملكة التونسية ويؤدون للملكة التونسية ما عليهم في كلّ عام من سالف الأزمان ومعلوم أن من يملك التصرف في عربان يملك التصرّف في الأرض الذين هم بها إذ لا بد لكل جسم من أرض يشغلها "[2].

يحتوي هذا الردّ عدم اعتراف أحمد باي بالخريطة التي رسمها رندون سنة 1845 كمستند لإثبات سيادة الدولة على الأرض باعتبار أن إنجازها تمّ من جانب واحد[3]. على أن الأهمّ حسب رأينا هو تصوّر الباي ووزيره من مسألة المجال والحدود وعلاقة كلّ منهما بالسلطة. فالحدود حسب تفكير الباي، ليست ثابتة بل تتحوّل و"تتبدل"، وتماشيا مع هذا المنطق تصبح "الرسوم المكتتبة" أو ما يمكن ترجمته باتفاقيات الحدود غير واردة. فالحاكم أو الملك هو المسؤول عن المجال وبالتالي الرعايا الموجودين به. يلتقي هذا التصوّر لمفهوم الحدّ والمجال عند البلاط الحسيني مع مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي حيث يحيل المصطلح لا على الثبات بل على التبدّل والتغير . وهو تصوّر، كما هو جليّ، يوجد على طرف نقيض من التصوّر الحديث للدولة ولمجالها في أوروبا، حيث عكست سيرورة ضبط الحدود ووضع الاتفاقيات المكتوبة بين دولها إحدى المراحل الهامة في تنظيم العلاقات الدولية على أسس قانونية كما عكست إرادة إعطاء الكيانات الترابية التابعة للأسر الحاكمة طابع الثبات والاستقرار. وبذلك باتت إحدى الوظائف التي تؤديها الحدود في هذا الفضاء هي إعطاء المجال طابع الاستمرارية، تماما مثل مفهوم الدولة، وذلك بقطع النظر عن أشخاص الملوك وأصحاب السلطة.

إن مختلف الممارسات التي كانت تعرفها المنطقة التخومية مثل ظاهرة التواصل بين المجموعات البشرية أو الاحتماء بإيالة الجزائر بقصد الهروب من الجباية (العصيان) يعدّ بالنسبة للعاهل الحسيني أمرا بديهيا ولا يمسّ في شيء من سيادة الدولة على المنطقة التي ظلت تلجأ باستمرار إلى استخدام القوّة العسكرية لحمل المجموعات المحليّة على دفع الجباية. لكن هذا الوضع أيضا بات مرفوضا من قبل السلط الفرنسية التي باتت ترى في ضبط حدود سياسية وقانونية وسيلة ردع للنفوذ المحلي وعاملا حاسما في تثبيت سيادة الدولة على المجال والحدود.

---

[1] - وهي رسالة موجهة إلى جول ليسبس وكيل الباي بباريس الذي طالب البلاط بتوفير الوثائق اللازمة التي تثبت فعلا تبعية نهد لتونس. *أ و ت*؛ الوثيقة عدد 50، بتاريخ 16 سبتمبر 1851.

[2] - *أ و ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة عدد 69.

[3] - *نفس المصدر* والمراسلة.

يكشف هذا الجدل أولا عن تواصل الاختلاف في التصوّر بين الطرفين فيما يتعلق بتحديد سيادة الدولة على الأرض فحيث يشكّل المكتوب من خرائط وكتب تاريخ مستند الطرف الفرنسي، استند الطرف المحلي في تدعيم مواقفه على منطق مغاير يقوم على واقع الممارسة السياسية في جوانبها العملية المختلفة واستمراريتها في الزمن معترضا على اعتبار المكتوب كما وظفه الفرنسيون، حجة لإثبات السيادة الترابية للدولة [1]. وهو موقف استراتيجي لا أكثر، اتخذه البلاط في هذا الظرف دفاعا عن مصالحه الترابية في مواجهة خصم قوي سياسيا وعسكريا. فكما هو معروف كانت هناك اتفاقيات مكتوبة بخصوص المجال[2]، كما لم تعد الحرب منذ بداية القرن السابع عشر أداة توسيع المجال. كما ضمنت الإمبراطورية العثمانية استقرار الأوضاع الترابية للإيالة. لنذكر أنه بالرغم من تعدّد الحروب التي حصلت بين إيالتي تونس والجزائر لم يحصل أن وقع تغيير في المجال الذي كان في حوزة كل منهما.

ونظرا لاختلال موازين القوى بين الطرفين، فقد أفضى الجدل الديبلوماسي إلى طريق مسدود وبذلك تمّ حسم مشكل تبعية نهد لفائدة الأقوى أي فرنسا[3]. واضطر أحمد باي إلى القبول بامتداد سيادة فرنسا على المجال الموجود ما بين القالة وجبل الحدادة، معترفا في مارس 1853 بانتماء نهد إلى الجزائر. علّل الباي تنازله عن نهد قائلا: " والمأمول منا بهذه الطريقة الذي اقتضاها التدبير والنظر والرأي تندفع في المستقبل المحاورات بين الدولتين ويبعد كل ما يجيء من الخلل في المعاملات"[4]. وبذلك فتح هذا الانتصار الباب أمام فرنسا لكي توسّع في مجالها على حساب المجموعات القبلية التابعة لتونس والمقيمة على امتداد الشريط الحدودي من خمير حتى منطقة الفراشيش. ففي الفترة المتراوحة بين 1851 و1881 تعرضت المجموعات المذكورة إلى اعتداء السلط العسكرية المدعومة بالقبائل الحدودية التابعة للجزائر مثل الحنانشة أو اللمامشة ومحاولات افتكاك أجزاء من أراضيها.

لقد كانت الفترة الممتدة بين 1837 و1851 مرحلة عسيرة بالنسبة للبلاط الحسيني تنضاف إلى الفترات السابقة التي وقع فيها تهديد مجاله، وبالتالي يمكن اعتبارها من هذه الناحية إحدى المراحل في بناء مجال إيالة تونس. كما مكننا ثراء الرصيد الأرشيفي الذي خلفه الجدل الديبلوماسي بين

---

[1] - حول اختلاف تصور المجال بين الطرفين الدولة الفرنسية التي اعتبرت نفسها صاحبة حق على الجزائر ودولة البايليك أنظر

Bendana (Kmar) et Belaïd (Habib); "La frontière Tuniso-algérienne au XIX° siècle. Logiques, vecteurs et modes de représentation de l'espace" *in Villes et Territoires. op. cit.*, p. 204.

[2] - لنذكر هنا بوجود اتفاقية 1628 في البلاط الحسيني.

[3] - اعترف تقرير فرنسي مدوّن في 1888 بأن عروش الصوارخ وأولاد خضر والهواوشة من نهد كانوا قبل انتصاب الإستعمار بالجزائر يتبعون باي تونس ويدفعون له ضرائبهم. Cahier des renseignements sur la tribu des Kessra..., *op.cit.*, f.8 à 13.

[4] - أ و ت.؛ الصندوق 212، الملف 231، وثيقة 105.تاريخها 8 جمادى الثانية سنة 1269. الموافق لـ 11مارس 1853.

الطرفين من تتبع لا فقط مراحل التحديد بين إيالة تونس وفرنسا (لا سيما فيما يتعلق بمسألة نهد) ولكن أيضا من الكشف عن أشكال التصوّر التي حملها كل طرف تجاه مسألة السيادة على المجال الحدودي و المجال بشكل أوسع. لكن ما هو وقع هذه الأحداث على علاقة البلاط الحسيني والمجموعات الحدودية بالمجال الحدودي؟

4. الحدود الجديدة بين تأقلم البايليك و ضيق القبائل

أصبحت سياسة الحكام الفرنسيين بعد 1851 أكثر تهجّما على مستوى الفعل والممارسة بشكل مخل بسيادة الباي على مجاله الحدودي. ففي إطار محاولة التوسّع على حساب المجال الترابي للبلاد التونسية، حاولت السلط الفرنسية استدراج العروش الحدودية للدخول تحت حمايتها سواء بمخاطبتها في هذا الموضوع مباشرة أو عن طريق قياد العروش المجاورة لها في التراب الجزائري[1]. ففي إطار السعي إلى كسب ولاء المجموعات المحلية الحدودية التابعة لتونس، قامت السلط الفرنسية بنفس الدور الذي كان يقوم به باي تونس تجاه المشايخ والمتمثل في تقديم الهدايا لهم. فقد ففي إحدى رسائلة إلى أحمد باي أخبر عمارة بن علي الهميسي أن ديلور حاكم القالة استدعى مشايخ خمير الذين "البسو من عنده سابقا" إلى سوق نهد وطلب منهم التأثير على غيرهم من العرش إذ قال لهم: "إذهبوا إلى إخوتكم وأتوني بهم فإنني أتيت لهم بكوارط من عند حاكم عنابة نريد نلبسهم ويخدموا إلينا" [2]. كما تذكر إحدى المراسلات أن "نائب القنصل بالكاف أفشى كلام أن كلّ من هو في شدّة ومطالب من رعايا مولانا من أعراش الرقبة يقدم إليه ويأخذ منه برمسيون (ترخيص) فلا ينفذ فيه حكم الدولة التونسية"[3]. لنتبين في البداية ردود فعل البلاط الحسيني.

أ . البلاط الحسيني: بداية استبطان الحدود في مفهومها الحديث

- **مراقبة بحجم حدود الإيالة**

حرصت السلطة المركزية على تجنب كلّ ما من شأنه أن يعرّض سيادتها على المنطقة الحدودية إلى الخطر، فسعت إلى وضع حدّ لتنقل المجموعات عبر الحدود. فقد تعدّدت أوامر أحمد باي باتجاه عماله في المناطق الحدودية مثل الرقبة والكاف وأعيان العروش، داعية إياهم إلى التحجير على منظوريهم تجاوز حدود ممتلكاتهم أو أوطانهم مع البلاد الجزائرية. وبذلك كانت أولى ردود

---

[1]- تتمثل هذه الوعود في انتزاع المجموعات من " حكم الدولة التونسية " أو إسقاط الضرائب عنها لمدة عشرين سنة. يقول العامل "كل قايد من القياد المذكورين يخاطب العرش الموالي له من رعايا مولانا بالكلام لا بالمكاتبة على الخدمة لدولتهم الفرانصوية" ./و.ت؛ الصندوق 246 ،الملف 243 ، المراسلة عدد 3.

[2]/و.ت. الصندوق 212، الملف 241، المراسلة عدد 113، بتاريخ ثاني جمادى الثانية 1269هـ[ماي 1853]

[3]-"./و.ت. الصندوق 212، الملف 241، المراسلة عدد 113، بتاريخ ثاني جمادى الثانية 1269هـ[ماي 1853].

فعل السلطة، اتخاذ إجراءات عمليّة تهدف إلى تطبيق مفهوم الحدّ الإقصائي. لنذكر هنا أن هذا المفهوم لم يكن غائبا في تصوّر الحكّام قبل هذه المرحلة[1]. لكن عنصر الجدّة في هذه الفترة، بالمقارنة مع ما شاهدناه في عهد حمودة باشا، هو أن أوامر المنع الصادرة عن الباي في هذه المرحلة لم تعد منحصرة في منطقة معينة -واد سراط مثلا- بل باتت تشمل كامل الشريط الحدودي من عروش خمير شمالا إلى الجريد جنوبا[2]، وذلك تماشيا مع اتساع رسم الحدّ بين الإيالة والمستعمرة الجزائرية، وبالتالي مع توسّع رقعة المناطق المهدّدة من طرف الإحتلال الفرنسي الذي امتدّ إلى أعماق البلاد الجزائرية. ففي سنة 1845 كاتب أحمد باي عامله في الكاف صالح بن محمد قائلا "تصلكم مكاتيب منا للفراشيش والزغالمة وأولاد بوغانم وشارن وورغة والرقبة حذّرناهم من قبول أحد من عروش الغرب بحيث لا يقبلوا أحدا ولا يتوجه منهم أحد لأرض الغرب" وهدّد الباي في هذه المراسلة من يخالف أمره "بالقتل والأخذ"[3].

♦ عندما يتحوّل أهل الجزائر إلى "أجانب"

تمثل بداية انبجاس مفهوم الإنتماء السياسي أو الترابي بين المنتمين إلى إيالة تونس والآخرين ممن لا ينتمون إليها إحدى أهمّ مظاهر استبطان السلطة للحدّ في مفهومه الحديث. فقد أدّت إجراءات المنع، بقطع النظر عن مدى تطبيقها، إلى تبلور مفهوم الحدود، في مدلولها الحديث لا فقط كخط فاصل بين سيادتين متمايزتين، بل كذلك في وظيفتها الإقصائية والمؤدية إلى تكون الهويات المتمايزة. إذ نكتشف أن الوافدين على البلاد التونسية من الجزائر، في إطار اللجوء من عسف الإحتلال الفرنسي أو في إطار الانتجاع، والذين كانوا في السابق لا يتميزون في شيء عن أهالي الإيالة، قد تحوّلوا في هذه الفترة وفي نظر السلطة إلى "أجانب"[4] . وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج تلك الأوامر الموجّهة من الباي إلى العروش الحدودية تحذرهم من استقبال الفارين من الحكم الفرنسي واللاجئين إليهم أفرادا كانوا أو مجموعات. ففي سنة 1263هـ/ 1846، انتقل البعض من النمامشة كعادتهم إلى تراب الإيالة التونسية فراسل أحمد باي "قائد الهمامة وكافة المشائخ والمزارقية والرجالة الكبار" يمنعهم من "قبول أحد من اللمامشة أو تسريحهم للنزول بقرب

---

[1] - لنذكر في هذا السياق بأوامر حمودة باشا تجاه سكان المنطقة الحدودية مع الجزائر وطرابلس. قد كنا تعرضنا إلى هذا الموضوع ضمن القسم الثاني من هذا البحث. راجع ص.212و ما يليها.

[2] - *أ/ و ت*؛ الصندوق 212، الملف 241، المراسلة عدد 60. واختص الملف 234 بالمشاكل الحدودي في منطقة الجريد.

[3] - *المصدر نفسه* ؛ الصندوق 212، الملف 230؛ المراسلة عدد 16.

[4]- في الواقع لا تمكننا قلة المعلومات المتوفرة لدينا من القول بتبلور مفهوم الأجنبي في معناه الحديث لدى النخب الحاكم، لكن الإشارات القليلة التي اعترضتنا في الأرشيف المحلي توحي ببداية تكون المفهوم وبأن الموضوع يستحق البحث.

عمالتنا" مطالبا إياهم بـ "التوجه لهم (أي للمامشة) بخيلهم ورجلهم وتطردهم من قرب عمالتنا"[1]. وبذلك تغلبت المصالح السياسية المنحصرة في إطار "العمالة" أي المجال التابع للحكم، على مبادئ القرابة الدموية والمبادئ الدينية والتقاليد الاجتماعية القائمة على حماية المسلم الفار من بطش عدوّه. فقد أمر محمد الصادق باي عامله على الكاف بطرد الكبلوطي بن الطاهر (من الحنانشة) المتمرّد على الحكم الفرنسي، واصفا إياه بـ"الكلب" ، حتى تحصل على حدّ تعبيره، "العافية و الهناء في الوطن"[2]. وكتب محمد المرابط أمير لواء عساكر القيروان وعامل الجريد سنة 1873 يخبر الوزير خير الدين بقبول خليفة نفطة "أناس من رعايا الجزائر نازلين بخيامهم وأنعامهم" مضيفا "وقد وجّهت إليهم شاوش لترحيل هؤلاء الأجانب من أماكن نزولهم من المملكة إلى خارجها"[3]. والأجنبي في معناه الحديث هو ذلك الذي لا ينتمي إلى تراب البلاد التي يوجد فيها.

تدعّم في هذه الفترة، التي هدّد فيها الاستعمار الفرنسي الكيان الترابي للإيالة، تعلق النخب الحاكمة بمجالها وهو جعلها تسعى إلى التأقلم مع الوضع المفروض عليها، وذلك بمحاولة وضع حدّ نهائي لظاهرة تاريخية، لم تكن مصدر خطر في السابق أو مشكلا بالنسبة للحكام من الجهتين، وهي علاقات التواصل المتنوعة بين سكان الحدود في الإيالتين. وتأكيدا على هذا التحوّل بدأت تظهر في مستوى المراسلات المحلية تصنيفات جديدة لدى النخب السياسية مثل "التوانسة " أي المنتمين إلى البلاد التونسية و"تراب المملكة التونسية " و "تراب عمالة السيادة" وهي تصنيفات تشير إلى تدعّم الوعي ببداية تكون هويّة متميزة ارتبطت في هذه المرحلة بالتحديد الترابي[4].

♦ ولادة أشكال تحييز الحديثة

حرصت النخب الحسينية في هذه الفترة وسعيا إلى حماية المجال الحدودي من التعديات الفرنسية إل تبني الوسائل الحديثة في إثبات الملكية الترابية للمجموعات المحلية التابعة للمجال التونسي اعتمادا على العلامات الدالة على ارتباط تلك المجموعات بالأرض. تحمل إلينا إحدى الوثائق اجتهاد عامل الجريد محمد المرابط في التثبت من هوية موضع كائن على الحدود نزل به البعض من الفراشيش، بات محلّ نزاع بينهم وبين المجموعات المجاورة لهم في الجزائر. فكتب إلى عامل

---

[1] -*أ و ت* ؛ الصندوق 212، الملف 230 المراسلة، 65.

[2] -*نفسه* ؛ الصندوق 212، الملف 241.

[3] -*نفسه* ؛ الصندوق 212، الملف 234. الوثيقة عدد 16. بتاريخ 1293.

[4] - تساهم الحدود في مفهومها الحديث، من زاوية أنتربولوجية، في تطوير الهوية الوطنية أو الترابية أي تحويل ولاء الأفراد من الإنتماء إلى الوطن الضيق، مسقط الرأس، نحو فضاء أرحب هو فضاء الدولة. وبذلك تشكل الحدود مرحلة متطورة في سيرورة الإنتماء والمغايرة بالنسبة للأفراد والجماعات إذ يتولد عن تشكلها "وعي بالانتماء إلى كيان جغراسياسي معين يتبعه اعتراف من طرف "الآخر" بوجود هذا الكيان".أنظر
Bourqia (R.) ; "Note introductive", *in Les Espaces frontaliers dans l'histoire du Maroc*, coordination deAhmed Siraj et Okacha Berahab, publication de la Faculté des Lettres et des sciences Humaines, Mohammedia, 1999.

نفطة يحثه على الانتقال إلى الموضع المذكور قائلا "والمراد أن تعمل غاية الجهد ونهاية الجد في الاستكشاف عن حقيقة النازلة وهل أن هذا المكان من تراب المملكة التونسية ورعاياه ينزلون فيه من قديم وإذا كان كذلك فهل يوجد به ما يدلّ على ثبوت ذلك كالمقابر المستوية للرعايا التوانسة ونحوها وهل هناك رسوم قديمة تدل على ثبوت ذلك أيضا وكم مقدار المسافة التي بين هذا المكان وبين الحدّ الفاصل بين المملكتين وإذا أمكنك أن تجد لنا صورة ورسم هذا المكان والحد الفاصل"[1]. يتمازج في هذا التحقيق كما هو واضح البراهين المحلية والوسائل الحديثة المثبتة للملكية عند المجموعات المحلية، وهي الرسوم والخرائط. وبالتالي لم تعد أشكال السيادة الترابية السابقة مثل دفع الجباية والأحكام و غيرها وحدها كافية لتثبيت حق السلط المركزية في الأرض. وفي هذا الصدد نلاحظ بداية استبطان السلطة وأعوانها لتمثيل حدود القبائل أو مواضع المنازعات[2] في المناطق الحدودية في شكل رسوم أو عبر تعريب الخرائط المنجزة من طرف الفرنسيين كوسيلة لتثبيت المواقف والدفاع عن الحق في الأرض[3]. والملاحظ أن المراسلات المتعلقة بالمنازعات الحدودية باتت تتضمن رسم أماكن النزاع وهو ما يوفر للبلاط، لا فقط إمكانية الإطلاع على الأحداث الحاصلة على أطراف الإيالة، بل أيضا وسيلة لتمثّل مجاله عبر مشاهدة رسمه.

وضمن استراتيجيات البلاط الرامية إلى حماية مجاله، شرعت السلطة المركزية في اتخاذ جملة من الإجراءات الميدانية بقصد حماية حدودها، مثل بناء الأبراج على الحدود[4]. لكن هذا المجهود وإن كان في الواقع متواضعا بالمقارنة مع أنجزته السلط الفرنسية من تجهيزات عسكرية مادية وبشرية لتنظيم الحدود ومراقبتها[5]، إلا أنه لا ينفي قابلية السلطة الحسينية واستعدادها للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. لقد أدت الأحداث في الجزائر إلى بداية حصول تحولات عميقة في مستوى وعي النخب تجاه المسألة الحدودية.

يمكن القول أن سياسات المراقبة وأشكال الهيمنة المختلفة التي مارستها السلطة المركزية في تونس على المجال والحدود على امتداد الثلاث قرون السابقة للاستعمار الفرنسي قد هيّأت الأرضية لتأقلم

---

[1] -*أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 234، المراسلة 12.بتاريخ جويلية 1874.

[2] - لجأ عامل الكاف سنة 1859 إلى تمثيل المواضع التي جدت بها نزاعات بين خمير من جهة ونهد المدعومين من طرف الفرنسيين من جهة أخرى مع إبراز الأرض التي أرادوا الاستيلاء عليها والمسافات الفاصلة بينها *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف، 229، الوثيقة عدد3. الرسم المصاحب في الملحق. ص٤٨٨.

[3] - تحصّل عامل نفطة بخريطة الذي تولى التحقيق في النزاع الترابي الحاصل بين الفراشيش والعروش الجزائرية على رسم أو خريطة من حاكم تبسة تم تعريبها وتتضمن الحد الذي يدعي الفراشيش ملكيته والحد الذي ادعى الفرنسيون أنه يفصل بين الرعايا التابعين للجزائر وكذلك الحد الذي ينزل فيه الفراشيش زمن الأحداث. *نفس المصدر*، الصندوق 212، الملف229. الوثيقة 119.

[4]- أنظر سياسة تشييد الأبراج وحمايتها في عهد محمد الصادق باي ودورها في بناء سلطة الدولة على الحدود : الماجري (لزهر)، *العلاقة بين المحلي والمركزي ...*، *مرجع مذكور*، ص.384- 411.

[5] - يعود ذلك أساسا إلى ضعف إمكانيات البايليك المادية والعسكرية.

النخب السياسية مع الأوضاع الجديدة. لكن كيف كان ردّ فعل الرعايا المتواجدين في المنطقة الحدودية وكيف تقبلت التحوّلات الحاصلة في مناطقها؟

ب. المجموعات القبلية والحدود مع فرنسا: من "الحدادة جامعة"[1] إلى الحدود الفاصلة.

إذا كان للحدود معنى بالنسبة إلى السلطة المركزية بتونس قبل حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فإن الأمر مختلف بالنسبة إلى الرعايا. إذ لم يكن للموقع الحدودي قبل هذا الحدث، تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على تصوّراتها. بل كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية لإيالة تونس أو التابعة للإيالة الجزائرية في نمط عيشها وفي ثقافتها. وبالتالي فلا الحروب بين الإيالات في السابق، ولا أوامر المنع الصادرة عن الحكام (أوامر حمودة باشا مثلا) كان لها تأثير يذكر على أسلوب العيش لدى أهالي المناطق الحدودية من الجانبين ولا على علاقات التواصل التاريخية التي ربطتها ببعضها. لذلك كان وضع المراقبة الجديد المفروض على المنطقة مصدرا لانخرام توازنات ذات جذور تاريخية عميقة. وعبر الخطاب الذي توجه به في سنة 1873 الجنرال رشيد عامل الكاف الوزير خير الدين عن هذا التحوّل. فقد أخبره بحلول قوة عسكريّة فرنسية قرب ورغة لإحداث برج بالحدود، واصفا تخوفه من ردود فعل سكان المنطقة الحدودية قائلا: "وبقطع النظر على ما عسى أن يكون لهم (أي السلط الفرنسية) من المقاصد الخفية فإحداث البرج بالحدادة من أعظم أسباب الهرج بينهم وبين أعراش المملكة حيث كانت الحدادة جامعة بين الفريقين لا محالة"[2].

لكن ظاهرة التواصل بين المجموعات الحدودية والتي صوّرها القائد العسكري رندون بـ"حالة الانصهار التام "[3] أصبحت مصدر قلق بالنسبة لحكام الجزائر الجدد ودفعتهم إلى وضع حدّ نهائي لها عبر السعي إلى تحويل الحدود من فضاء تواصل بين المجموعات الحدودية إلى عامل انفصال وتمايز. لنحاول التعرف على نمط العيش الحدودي وتأثير المراقبة الاستعمارية عليه.

---

[1] - وردت هذه العبارة في مراسلة عامل الكاف إلى الباي في وصف أشكال التواصل بين المجموعات الحدودية من الجهتين/ و ت ؛ الصندوق 212، الملف 229.المراسلة عدد 77، بتاريخ 11 محرم 1290 [11 مارس 1873]

[2] -/ و ت ؛ الصندوق 212، الملف 229، نفس المراسلة عدد 77.

[3]- اعتبر روندون أن الخط الذي رسمه أو ما أطلق عليه إسم الحدود بين الجزائر وتونس لم يكن في الواقع سوى "وهم حدود" أو "une fiction de limite" لا حدودا حقيقية، لأن البلاد كانت حسب رأيه "مفتوحة من جميع الجهات والسكان يرتحلون عن المواطن التي استقروا بها بنفس اللامبالاة". راجع التقرير الذي أعده روندون حول المنطقة الحدودية في 1843.

وفي سنة 1843 اعتبر نفس المسؤول أن "المجموعات الحدودية تعيش في حالة انصهار إلى درجة أن قطعانها ترعى في ممتلكات هذه أو تلك". M.A.E; *C.P.*, *op. cit.*, f. 95.

♦ التواصل الإقتصادي عبر الحدود والمراقبة الاستعمارية

تعرف كامل المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر بمناطقها الريفية ومراكزها الحضرية نشاطا تجاريا كثيفا. فقد كان السكان من الجهتين يعبرون المنطقة في جميع الاتجاهات. فهذه مدينة الكاف مثلا كانت مركزا تجاريا نشيطا. تنتصب بها كل يوم خميس سوق أسبوعية يؤمّها إلى جانب أهالي البلاد التونسية رعايا إيالة الجزائر مثل الحنانشة وتلتقي عندها على الأقل خمس طرقات قادمة من الجزائر،لعل أهمها تلك التي تمر عبر تبسة والقالة وقسنطينة.

وعلى الواجهة الأخرى أي في إيالة الجزائر، لعبت تبسّة نفس الدور، إذ كانت تجلب إليها أهالي البلاد التونسية من القصرين والجريد والفراشيش والهمامة. وكان لأهل الجريد عدّة محلات تجارية في المدينة. ويتوجّه أهل السوف أو"الصوافة" في الوثائق، الذين كانت لهم علاقات متينة بأهل الجريد، بدورهم إلى مدينة تونس مرورا بقسنطينة أو تبسّة [1]. كما نشاهد هذا التواصل عند أهل المناطق المتواجدة في شمال واد مجردة مثل أعراش خمير والرقبة الذين كانوا يرتادون أسواق القالة وسوق اهراس القريب منهم. ويتكرّر مشهد التواصل بالنسبة إلى الحدود الجنوبية الشرقية أي المجاورة لطرابلس[2]. وبصفة عامّة، كانت المبادلات في كامل المنطقة الحدودية تتمّ في كنف الحرّية التامة وفي غضون غياب تام في وعي السكان من الجانبين بوجود حواجز مانعة لتنقلاتهم. وتواصل هذا النشاط حتى زمن الاستعمار الفرنسي.

ويشمل التواصل بين الطرفين الميدان الفلاحي، حيث تتعدّد كذلك أوجه المعاملات بينهما فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية أو الرعي. فقد كانت حاجة القبائل الجبلية في الشمال الغربي لإيالة تونس (جبال خمير، ورغة) إلى الأرض ملحّة، الأمر الذي يدفعها إلى اكتراء أراضي في فضاءات العروش التابعة للجزائر بقصد الحرث أو الرعي[3]. كما كانت بعض العروش الجزائرية لا سيّما الجنوبية منها مثل اللمامشة تنتقل إلى البلاد التونسية "لاتباع الكلأ والمرعى لأنعامهم"[4].

---

[1] - حول شبكة العلاقات التجارية الرابطة بين المناطق الحدودية وبينها وبين مختلف المناطق في تونس والشرق الجزائري يمكن الإستفادة من:

Chater (Kh.); *Dépendance et mutations précoloniales*, *op. cit.*, p. 151 à 156.

[2] - كان أهل منطقة الأعراض يرتادون أسواق إيالة طرابلس القريبة فيما تعبر قوافل غدامس المنطقة الحدودية في اتجاه قابس أو تونس/أ.و.ت، الصندوق 442 ، الملف 474. المراسلة 54170. وتتحدث عن تسوّق أهل الدويرات من جبل نالوت وفساطوا في إيالة طرابلس. وتؤم قبائل طرابلس المجاورة للبلاد مثل النوائل، أسواق الإيالة التونسية الجنوبية إذ تتحدث الوثائق عن اشتراء النوايل "النعمة والتمر" من أسواق تونس. أ.و.ت؛ الصندوق 232، الملف 448، الوثيقة عدد 204، بتاريخ 1860.

[3] - حول حرث خمير في أرض نهد: نفس المصدر؛ الصندوق 212، الملف 229، الوثيقة8. أما الوثيقة عدد 10 فتخبر عن بيوت من ورغة يحرثون بوطن الغرب.

[4] - أ.و.ت؛ الصندوق 212، الملف 234، الوثيقة رقم 17، لسنة 1841. وينطبق هذا الوضع على الحدود مع طرابلس حيث تمتد مراعي قبيلة ورغمة في منطقة الأعراض على مسافة تقارب الـ 100 كلم جنوبي المقطع الذي يمثل الحد بينها وبين النوايل.

دخلت هذه التوازنات مرحلة الاختلال بسبب التضييقات التي سلطتها سلط الاستعمار في الجزائر على مجمل أشكال التواصل المذكورة. إذ أخضعت العلاقات الإقتصادية إلى المراقبة الحدودية أو القمركية. ففي سنة 1847 اشترط حاكم القالة على أولاد علي الراغبين في الانتقال إلى عنابة بهدف المتاجرة ترك "ثلاث بيوت ضمان"[1]خوفا من تنصلهم من الأداء الموظف على عملية التسوّق. كما خضع النشاط الفلاحي بدوره إلى المراقبة. إذ أرغمت المجموعات الحدودية لا سيما الجبليّة منها، والتي اعتادت استعمال الأراضي المجاورة لها في الجزائر سواء للزراعة أو للرعي، على الاتصال بالسلط الفرنسية للحصول على تراخيص، تسمح لها بممارسة أنشطتها ودفع ضريبتين: ضريبة الحكر مقابل الحرث والزراعة، وضريبة العزيب وهي ضريبة على تسريح المواشي للرعي[2]. اشتكى عامل ورغة في سنة 1843 من استحالة وصول بعض عناصر من عشائر ورغة إلى الأراضي التي حرثوها "بوطن الغرب" قائلا: "لما قدر الله وخدموا الحنانشة وعمالتهم للرومي بقي زرعهم (أي زرع ورغة) وسط الغرب"[3]. وامتدت المراقبة الحدودية كذلك إلى المجال الاجتماعي.

♦ التواصل على المستوى الاجتماعي والثقافي :

كانت المجموعات الحدودية من الجانبين، كما هو الشأن بالنسبة للعروش في الدواخل، توحّدها جملة من الممارسات الإجتماعية لعلّ أبرزها أعمال الإغارة والزيارات المتبادلة بين الجانبين سواء في إطار المناسبات العائلية أو لزيارة أضرحة الأولياء. كانت الحرب والعمليات الإغارية من العادات المألوفة عند السكان[4]، و كانت العروش تتصالح فيما بينها دون اللجوء في الغالب إلى تحكيم السلط الحاكمة في الإيالات[5]. ومثلت الأماكن المقدسة مثل مقامات الأولياء والجوامع مناسبة للتزاور والاختلاط بين السكان من الجانبين [6]، أولئك الذين غالبا ما تربط بينهم علاقات نسب[1]، أي الإنتماء إلى نفس المجموعة القبيلة[2].

Rebillet; *Le Sud de le Tunisie*, *op. cit.*, p. 102.

[1]- *أ.و.ت.*؛ الصندوق 212، الملف 241، الوثيقة عدد 61، بتاريخ 7 أكتوبر 1847.

[2] - خاطب حاكم القالة صالح بن محمد سنة 1847 مؤكدا على ضرورة الاتصال به للحصول على ترخيص يمكنهم من تسريح أنعامهم في بحيرة أولاد عريض المجاورين لهم *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 241، المراسلة عدد 9.

[3] -*نفس المصدر*؛ الملف 230، الوثيقة 15.

[4] - أنظر على سبيل المثال العدواة بين زوارة وعكارة، وبين البلاعزة وألجواري، وبين النوايل من جهة، وورغمة من جهة ثانية. *أ.و.ت.*؛ الصندوق 232، الملف 448.

[5]- يزخر الأرشيف بأحداث إغارات القبائل على بعضها البعض في المناطق الحدودية .

[6] - Féraud; "Note sur Tebessa", *in R. A.*, 18° année, n° 108, Nov. 1874, p. 468.

أنظر كذلك امتداد تأثير الطريقة الرحمانية (الكاف) عبر المنطقة الحدودية من الجهتين في : قولدزيقار (آني راي)؛ "الحدود الجزائرية التونسية والحملة العسكرية بالبلاد التونسية"، ضمن *ردود الفعل على الإحتلال الفرنسي...*"، مرجع مذكور سابقا، ص 162-163.

لكن هذا الوضع لم يمنع السلط الفرنسية، من ولوج مغامرة التحديد الترابي وفرض مبدإ المنع والمراقبة المستديمة، وبالتالي خلق وضع سياسي جديد لم تعهده الجماعات المحلية فيما بينها سابقا. فقد تصدّت إلى أعمال الإغارة بعنف، و تمثّل ردّ فعلها في تنظيم حملات انتقامية تؤدّي أحيانا إلى مزيد من التوسّع على حساب أراضي العروش الحدودية التابعة إلى تونس[3]. كما أثارت ظاهرة تنقل المجموعات بين البلاد التونسية والجزائر احتجاج السلط الفرنسية، التي عبرت في عديد المناسبات عن استنكارها للتسامح الذي تبديه السلطة في تونس أو ممثليها في المناطق الحدودية تجاه الرعايا الفارين من الحكم الفرنسي أو المتمردين عليه معتبرة أن قبولهم بتونس وعدم تسليمهم للسلط الفرنسية يعتبر خرقا للعلاقات بين الدولتين[4]. وهو ما حدا بها إلى سنّ تراخيص سفر أو ما سمته الوثائق بـ permis de voyage [5] للرعايا التونسيين المتوجهين نحو الجزائر. ففي نوفمبر من سنة 1848 أشارت إحدى التقارير الفرنسية إلى القبض في قسنطينة "على بعض الأشقياء التونسيين الذين كانوا بدون وثائق أو "sans-papiers" تثبت هويتهم[6]. تلك الوثائق كانت عبارة عن جوازات سفر، تضبط هوية حاملها، أي تحدد انتماءه الترابي والسياسي، وتسمح له بعبور الحدود بين إيالة تونس والجزائر. كان الهدف من تطبيق إجراءات المراقبة والمنع تأمين المنطقة الحدودية وتثبيت مجال سيادة كل طرف ولكنها أفرزت كذلك الإحساس بالإنتماء إلى مجالات متغايرة، لذلك واكبت الإجراءات العملية إجراءات أخرى اتخذت طابعا قانونيا.

وإمعانا في تشديد عملية المراقبة على امتداد المنطقة الحدودية، أنشأت السلط الاستعمارية جهازا متكاملا يشمل منشئات دفاعية مثل أبراج المراقبة[7]، وأماكن حراسة لا سيما في المناطق الاستراتيجية بين المجموعات المتقابلة من الجهتين والممرّات التي تعودت العبور منها، إضافة إلى

---

[1] - فقد كان لأهل السوف أو "الصوافة" في لغة الوثائق علاقات قرابة بأهل الجريد لاحظوالعلاقات بين المجموعات الحدودية في *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 241، الوثيقة عدد 72. بتاريخ 18 سبتمبر 1848.

[2] - فقد انقسم الزغالمة وأولاد بوغانم إلى قسمين: مجموعة تابعة إلى الجزائر وأخرى تعيش في التراب التونسي، لأنها كانت في السابق تنتمي إلى مجموعة قبلية واحدة هي الحنانشة أو هوارة سابقا. *أ.و.ت*.؛ الصندوق 212، الملف 229، الوثيقة عدد 62، سنة 1866. أنظر كذلك علاقات التواصل واختلاط الأنساب بين المجموعات الحدودية في مستوى قبيلتي ماجر والفراشيش: الماجري ؛ *المحلي والمركزي...، مرجع مذكور*، ص، 418.

[3] - وهو ما حدث بالنسبة لخمير مع نهد.

[4] - قولدزيغار؛ "الحدود الجزائرية التونسية"، مرجع مذكور. ص.161- 162. خصصت الباحثة لهذه الظاهرة فصلا بعنوان "الضيافة التونسية تفتح دار الإسلام في وجه الهجرة" للحديث عن استقبال المجموعات الحدودية التونسية والسلطة، في بعض الأحيان، للاجئين إليهم من الجزائر.

[5] - أخبر عامل أولاد ناجي من الفراشيش السلط الفرنسية بفرار رعايا تونسيين إلى دائرة تبسة دون أن يكون لهم ترخيص سفر، *أ.و.ت*؛ الصندوق 223، الملف 384، الوثيقة عدد 85.

[6] - نفس المصدر؛ الملف 384 مكرر، الوثيقة عدد 23 بتاريخ 23 نوفمبر 1848. حول ترخيص العبور يراجع كذلك :
Monchicourt; “ La frontière…”, *op. cit.*, p. 42.

[7]- في سنة 1851وبسبب تواصل الاضطرابات الحدودية نصبت السلط الفرنسية تسعة مراكز حراسة عسكرية على الحدود في المسافة الفاصلة مابين واد الفرعة قرب القالة وواد مجردة:

M.A.E., Cahier de renseignement sur la Tribu de la Kessra, *op. cit.*, f. 19.

إحداث الطرقات وبناء الجسور على امتداد الشريط الحدودي تيسيرا لعملية تنقل الأشخاص والعربات التابعة للوحدات العسكرية الفرنسية[1].

ولعل أهمّ ظاهرة في مراقبة الحدود هو قيام السلط الفرنسية بالاستيلاء على أراضى المجموعات التي لا تملك وثائق تؤكد ملكيتها للأرض أو تلك التي تغادر أماكنها موسميا لرعي مواشيها. ففي سنة 1858 استولت السلط الفرنسية على أرض عرش الجوابلية من خمير وأقامت بها طريقا يؤدي إلى منجم كاف الطبول مدعية أن الأرض المذكورة من ممتلكات نهد. لقد كانت ملكية خمير للأرض المذكورة لا تسندها أية وثيقة مكتوبة بأيدي أصحابها، تنص على حدودها وتدعم أحقيتهم عليها[2]. وفي هذا الظرف بينّ كاهية الكاف، الذي انتقل إلى المنطقة للتحقيق في النزاع الحاصل بين الطرفين، أن هذا الملك المدّعى عليه من طرف الفرنسيين اشتروه الجوابلية من نهد "وله مدايد مديدة وسنين عديدة على عادة أهل الجبل إذا اشترى منهم أحد حاجة يجتمعون ميعاد و يُرَيحّون (يستريحون) ويأكلون الطعام ويقرئون الفاتحة هذا الذي ساير عندهم لأن بلاد الجبل أشجارها كثيرة ليس يجدون سوى طبيبات قلايل (أي قطع أرض صغيرة وقليلة) وهذا ملكهم يعلمه الخاص والعام"[3].

خلاصة القول، عملت السلط الاستعمارية عبر ضبط الحدود ثم ما تبعها من إجراءات المراقبة، على تطبيق مبدإ "الحدود-الحاجز "barrière، الفاصلة بين كيانين لكل منهما سيادته وهويته المميزة، ساعية بذلك إلى إحلال مبدإ التجاور contiguïté، بدل مبدإ التواصل continuité، الذي كان سائدا في المجال الحدودي وذلك عبر إخضاع مجمل الشبكات التبادلية إلى المراقبة. وهو ما أدى إلى الإخلال بالتوازنات القبلية وبنمط العيش المشار إليه آنفا فقاومت القبائل هذا الوضع بأشكال مختلفة.

♦ مقاومة الأعراش للمراقبة الحدودية

كان هذا التحول الطارئ بمثابة الكارثة بالنسبة للعروش الحدودية التي كانت حسب مونشيكور "تتمنى لو كان بإمكانها مواصلة نمط عيشها السابق"[4] أي الحفاظ على مبدإ التواصل. لكن الهدف

كما أنشأت مجموعة أخرى من الأبراج في بقية الخط الحدودي: Monchicourt (Ch.);" La frontière...", *op.cit*, p. 40.

[1] - من ذلك هذه الشهادة حول ما قام به ديلور حاكم القالة الذي "سهل المجازات من ناحية القبلة لأجل مشي الكراريط". مراسلة عامل الرقبة عمارة بن علي الهميسي في شعبان 1269 [جوان 1853] *أ.و.ت.*؛ الصندوق 212، الملف 230، المراسلة عدد 8.

[2] - و هذا يذكرنا إلى حد ما بما حصل على نطاق أوسع بين دولة الباي والسلط الفرنسية بخصوص الحدود في منطقة نهد.

[3] - *المصدر نفسه*؛ الملف 233، الوثيقة 112.بتاريخ 16 جمادى الأولى 1275هـ [جانفي 1859]

[4] - Monchicourt; " La frontière...", *op. cit.*, p. 41.

التي رامت السياسة الفرنسية تحقيقه عبر مختلف الممارسات الحدودية هو القضاء على هذا التصوّر والانتقال بالحدّ من وظيفة الجمع والالتحام إلى وظيفة التفريق وخلق التمايز.

أصبح أهالي المنطقة الحدودية يعيشون حالة اختناق أو ضيق ناتجة عن سعي الاستعمار في الجزائر إلى الحدّ من الانفتاح الذي كان عليه المجال في السابق. ومن التعابير الواردة في المراسلات الموجهة من أعيان العروش إلى السلطة في تونس، والدالة على تأزّم أوضاعها نذكر على سبيل المثال "الناس ضاقت بهم الدنيا" [1]، "الناس ضاقت أخلاقهم"[2]، "قلقت أرباب المزارع"[3]، " تكدّر عيشهم ووقع لهم الرعب "[4]. وتمثلت ردود الفعل الصادرة عنهم في البداية في مقاومة الوضع الجديد.

- المقاومة المسلحة :

تشبثت المجموعات القبلية الحدودية بنمط عيشها القديم وقاومت سياسة المراقبة والتضييق المفروضة عليها بالرغم من انخرام موازين القوى العسكرية بين الطرفين. لقد كان كلّ إجراء تتخذه السلط الفرنسية بقصد تنظيم المراقبة الحدودية مناسبة لقيام تحرّكات قبلية هامّة من الجانبين. فقد تزامنت مع عملية ضبط الحدود بين الإيالتين من طرف روندون سنة 1844،حركة مناهضة للاستعمار الفرنسي جمعت بين عروش الحنانشة وورغة، واتخذت طابع "الجهاد"[5]. كما تصدّت مجموعات من نهد وخمير سنة 1851 للسلط الفرنسية لما شرعت في استغلال منجم كاف الطبول[6]. وفي سنة 1859 تكتلت العروش الجبلية الحدودية في الشمال للدفاع عن الأراضي التي أراد الاستعمار سلبها منها. فقد استجاب أهالي العروش الجبلية مثل بني مازن وغزوان والخزارة وأولاد علي ووشتاتة وماكنة ونفزة والشيحية، لنداءات خمير وتجنّدوا لمساعدتهم على الصمود أمام التهديدات العسكرية الفرنسية، وظلوا كما نقلت ذلك إحدى المراسلات "ملازمين الفزوع (أي التهيؤ للقتال) وليس تاركين بلادهم" [7].كما كان بناء الأبراج على الحدود من المناسبات الهامة للتحركات القبلية، لما ينجرّ عن هذا الإجراء من تكريس للمراقبة على حركة التنقل بين الجانبين.

---

[1] - راجع الشكوى الموجهة إلى الباي سنة 1840 من طرف مشايخ الرقبة وهم : غزوان ، وبني مازن ، وخمير، وأولاد علي، وأولاد عريض (من نهد) تتضمن تشكياتهم من تعديات الفرنسيين حيث يقولون " سيادتك تقول لنا لا تضربوه إلا بمشورتك والموت أحسن من غلب أعداء الدين" *أ و ت*؛ الملف 229،المراسلة عدد 43، بتاريخ 2 جمادى الثانية هـ1257.[أوت 1841]

[2] *نفس المصدر*؛ الملف 241، المراسلة عدد 112.

[3] -*نفسه*؛ المراسلة عدد 119.

[4] -*نفسه*؛ لملف 230، الوثيقة رقم 12 .

[5]- في سنة 1843 منع أولاد علي قوات روندون من العبور إلى دواخل البلاد التونسية و"حصروه في خنقة". *أ و ت*؛ الصندوق 212، الملف، 239، المراسلة عدد 2.

[6] - M.A.E, *Série Fonds de la Résidence*, Etude sur la frontière algéro–tunisienne de la Méditerranée à l'oued Mejrda, janvier 1888, Carton 56, bobine G8, folio 17.

[7]- *أ و ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، المراسلة عدد 112.

ومن مظاهر رفض العروش التسليم بالأمر الواقع هجومهم على أماكن الحراسة الفرنسية مثلما حصل سنة 1862 من طرف خمير[1]، أو تواصل الأعمال الإغارية بين العروش الحدودية[2]، أو قطع الطريق على القوافل المارّة بين البلدين[3]. ولعل ما يسترعي الانتباه في حركة المقاومة هذه، هو ظاهرة التفاف العروش الحدودية حول المتمردين على الحكم الفرنسي مثل الحسناوي قائد الحنانشة[4] وخاصة مدّعي الشرف. تكرّرت ظاهرة ادعاء الشرف في المنطقة الحدودية على الأقل ستّ مرات قبل انتصاب الحماية على البلاد التونسية تتم العملية كما يلي: يظهر شخص لدى أحد الأعراش الحدودية من جانب أو من آخر لا ينتمي في العادة إلى أية مجموعة منها فتلتف حوله المجموعات وتتم التعبئة من الناحيتين ثم تقوم بهجوم مسلح على مراكز الاستعمار ونظرا لاختلال موازين القوى العسكرية فإن المواجهات عادة ما تنتهي بانهزام المتمردين والقبض على مدعي الشرف وقتلهم أو سجنهم. ثم تتجدد الأحداث بعد فترة زمنية وجيزة.

- في سنة 1845 راسل الجنرال روندون صالح بن محمد كاهية الكاف يخبره بوجود رجل عند ورغة يدّعي الشرف وانضمّ إليه قايد العرش ودخلوا التراب الجزائري[5].

- في سنة 1853 التف أولاد ضيا أولاد مومن من الحنانشة (في المنطقة الحدودية الشمالية التابعة للجزائر) حول شخص يدعي الشرف ويدعو إلى الجهاد فتصدّى لهم حاكم القالة الكولونيل بورفيل وتم إنشاء برج قرب أولاد مومن[6]. و في شهر أكتوبر من نفس السنة قتلت السلطات الفرنسية الشريف عمار بن قديدة الذي تمرّد عليها بالقرب من تبسّة وكانت تعاضده مجموعات من الجريد من نفطة، والسوف، وأولاد سيدي عبيد، والفراشيش والنمامشة[7].

- في عام 1854 استقرّ شخص من تلمسان إسمه الشريف محمد بن عبد الله[8] في البداية عند خمير في الشمال ثم انتقل إلى أطراف الإيالة من ناحية الجريد[9].

- في أوت 1860 احتمى رجل يدعي الشّرف بجبال خمير وأقام عند زاوية الولي سيدي عبد الله الجمال، و انقاد خلفه مشايخ ومجموعات خمير وهاجموا البرج الحدودي التابع للسلط الفرنسية

---

[1] - *نفس المصدر* ، الصندوق 29، الملف 349، المراسلة رقم 25251، بتاريخ 28 صفر 1279هـ [أواخر أوت1862]

[2] - يزخر الأرشيف الخاص بالفترة المتراوحة بين 1837 و1881 بأخبار الإغارات بين القبائل الحدودية .

[3] - أنظر على سبيل المثال شكوى خليفة نفطة من نهب اللمامشة لقافلة تربط بين السوف والجريد نفس المصدر؛ الملف 241، المراسلة عدد 85.

[4] - حول المواجهات بين عساكر قسنطينة والحنانشة في 1844 أنظر مراسلة الحسناوي إلى قائد الكاف صالح بن محمد. *أ و ت*؛ الصندوق 212، الملف 239، الوثيقة 13.

[5] - نفس المصدر؛ المراسلة 50.

[6] - *M.A.E ; Série Fonds de La Résidence*; Etude sur la frontière, *op. cit*, f. 16.

[7] - Feraud ; " Notes sur Tebessa ", *in R. A.* pp. 446-448.

[8] - *أ و ت*؛ الصندوق 223، الملف 384 مكرر، الوثيقة 31.

[9] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 239، الوثيقة عدد 9.

بكوم السوق وفي نفس الوقت وصلت التعزيزات العسكرية من القوات الفرنسية المرابطة بالقالة. لم يصمد المقاومون أمام ضربات المدافع والجند الفرنسي، وتم إلقاء القبض على مدّعي الشرف وتم إرساله إلى تونس. كما أرسلت محلة من تونس لمعاقبة المجموعات المتحالفة معه[1].

- تكررت المغامرة في سنة 1862 إذ تخبر التقارير الفرنسية عن استقرار شخص من أصل مغربي يدعى الحاج حسين بن محمد الملقب ببوذراع لدى أولاد مفدّة وعن تحالف عروش الجبل الحدودية معه وإغارتها مجتمعة على البرج الذي يقيم فيه قائد نهد محمد بن رمضان برمل السوق، لكنهم سرعان ما تقهقروا أمام القذائف التي أطلقتها المدافع من أسوار البرج. تمكنت السلطة الحسينية في هذا الظرف من القبض على هذا الشريف الداعي إلى الجهاد، واقتيد إلى تونس حيث أعدم بأمر من الباي محمد الصادق[2].

- وفي سنة 1875 أعلم القنصل الفرنسي الباي بوجود شخص لدى نفزاوة يدعي الشرف جمع حوله معه جموعا من الفرسان المسلّحين بقصد التوجه إلى الجزائر[3].

يمكن قراءة ادعاء الشرف على كاستراتيجية مقاومة، يكون الهدف منها تعبئة أكثر ما يمكن من الأنصار من الجانبين لمقاومة الوجود الفرنسي. إذ أن الانتماء إلى الأصل الشريف من ناحية، ورفع راية الجهاد من ناحية أخرى، يعطي للمقاومة طابعا دينيا مقدسا، و يعلو بها في الآن ذاته عن الانتماءات القبلية وعن الإنتماء السياسي، وهو ما يمكّن من تعبئة المجموعات القبلية من الجانبين (أعراش تونس وأعراش الجزائر) وتوحيدها في حركة المقاومة. أما تواتر التجربة في المنطقة الحدودية فيكشف حسب تفكيرنا، لا فقط عن رفض المجموعات القبلية من الناحتين للاستعمار الفرنسي بل كذلك للوضع الذي فرضه عليها الإحتلال وهو وضع التفرقة والفصل بينها.وإلى جانب رد الفعل العنيف اتخذت المقاومة أيضا طابعا سلميا.

المقاومة السلبيّة:

المقاومة الإقتصادية: توظيف الحدود أو استعمالاتها

اتخذت مقاومة بناء الحدود الفاصلة أشكالا أخرى من بينها بالخصوص رفض المراقبة الاقتصادية المفروضة من الجانبين. لقد ظلت تلك العروش الحدودية ترنو إلى الحفاظ على نمط عيشها القديم، أي تقاليد التواصل وكانت في العمق تستنكف من الحضور المتواصل للسلطة في مناطقها شأنها في ذلك شأن المجموعات الداخلية. فقد عارض عامل خمير سنة 1874 قرار الباي الرامي إلى تركيز

---

[1] - نفسه؛ الصندوق 29، الملف 344. *الإتحاف؛* ج.6، ص.45 – 46.
[2] - *أ/ و ت*؛ الصندوق 24، الملف 80، المراسلة عدد 25251.
[3] - نفس المصدر؛ الصندوق، 212 الملف ، 239 الوثيقة عدد 7.

حراس بالأماكن الحدودية لوضع حدّ للنزاعات بين خمير ومجموعات نهد التابعة للحكم الفرنسي بالجزائر، واعتبر أن مراقبة الممرّات بين البلدين هي قبل كل شيء من مشمولات "الوطانة" أي المستوطنين في المنطقة [1]. والملاحظ هنا أن عبارة الوطن لم تتجاوز في معناها الحيز الذي تملكه المجموعة القبلية. كما نلاحظ تواصل النشاط الإقتصادي بين الطرفين بالرغم من العراقيل والتضييقات المختلفة الذي كان يتعرض لها التجار [2] والفلاحون. إذلم تستطع السلطة المركزية في تونس ولا السلط الفرنسية بالجزائر القضاء تماما على حركات العبور بين المناطق الحدودية التي أضحت خاضعة للمراقبة القمركية. ففي منطقة خمير، وبالرغم من أوامر المنع والتهديد الصادرة عن الباي، لم يتوقف سيل المبادلات التجارية المارّة عبر الجبل نحو الغرب. ألجأ هذا الوضع السلطة المركزية في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر إلى تركيز حراسة في الممرات المعروفة، التي يسلكها التجار بقصد مراقبة النشاط التجاري واستخلاص الأداء. فتطورت حركة تجارية موازية تسمى بـ"الكنترة"[3] تتم بدون "سراح" أي ترخيص، وتهمّ بضائع متنوعة هي في الأصل خاضعة للأداء مثل موارد الغابة من خفاف ودباغ (مادة صباغة) ومنتجات زراعية أخرى مثل "النعمة (الحبوب) والفول، والخشاخش"، والأسعاي (أي الحيوانات)[4].كما أن ظهور هذا الإسم أي "الكنترة" يعبر عن الإعتراف بوجود الحدود. وبذلك لم تفقد منطقة خمير دورها كمنطقة عبور وكواسطة بين سهول مجردة المنتجة للحبوب والشرق الجزائري. كما كانت التجارة الممنوعة تسلك طرقات "مارة على غير طرقات العروش" أي موازية للطرقات العادية التي كانت بها مراقبة قمركية، ويتمّ التبادل في بعض النقاط الحدودية حيث لا توجد مراقبة. بحيث يأتي التجّار أو "الماركنتية" حسب تعبير المراسلات[5]، من الجزائر ويقع التبادل مع أطراف تابعة لإيالة تونس. والملاحظ أن هذا النشاط كان يتمّ بموافقة مشائخ العروش المتنفذين الذين كانوا يستفيدون من هذا النشاط بتقاضي الإتاوات على البضائع المارة نحو أسواق الجزائر [6]. كما استغلّ بعض الأشخاص

---

[1] - نفس المصدر؛ الصندوق 212، الملف، 230. مكتوب من مشائخ خمير في 1870 موجه إلى يونس الجزيري عامل باجة وعروشها، الوثيقة عدد 15.

[2]- كان التجار المنتمون إلى إيالة تونس يتعرضون في أسواق الجزائر إلى شتى أنواع التضييقات وسوء المعاملة من طرف السلط الفرنسية أو الأهالي الجزائريين كالسرقات وافتكاك البضائع والسجن. *أ و ت*؛ الصندوق 246، الملف 243، الوثيقة عدد 4.

[3]- *نفس المصدر*؛ الصندوق 29، الملف 347، الوثيقة عدد 33201. مراسلة يونس بن منصور شيحة شيخ خمير إلى خير الدين سنة 1874. أنظر كذلك شكوى عامل الكاف سنة 1873 مما يسميه بـ"الكنترابندو" : نفس المصدر، الصندوق 223، الملف384، المراسلة عدد 72، بتاريخ 12 شوال 1290هـ [أواخر 1873] .

[4] - نفسه؛ الصندوق 29، الملف، 346 الوثيقة عدد 33731.

[5] - *أ و ت*؛ أنظر مراسلات عامل طبرقة إلى خير الدين بتاريخ 1289. *أ و ت*؛ الصندوق 29، الملف 346، الوثيقة رقم 33731.

[6] - شكوى عمار بن منصور الخميري إلى خير الدين في 1875 يخبره بأن يونس بن منصور شيخ السلول إحدى فصائل خمير "لا زال يترك في التجار والمتجرين في القمح والشعير والفول والحيوانات يتعدون لتلك الناحية برج القالة ويقبض من التجار الدراهم ". *أ و ت*؛ الصندوق 29، الملف 345، المراسلة عدد 33420، بتاريخ غرة محرم

من الجهتين الوضع الجديد للحدود لاقتراف السرقات وتمرير البضائع عبر الحدود بقصد إخفائها أومبادلتها مع الطرف الآخر[1] . حاولت المجموعات القبلية الحدودية التكيّف مع إجراءات المراقبة وقرارات المنع المفروضة على المنطقة الحدودية من الطرفين، ساعية في ذات الوقت إلى استغلالها بشكل يخدم مصلحتها.

كما حمت المجموعات القبلية الحدودية ممتلكاتها من الأطماع الاستعمارية والقبائل التابعة للتراب الجزائري، مستندة في الدفاع عنها إلى أشكال متعدّدة من الملكية تثبت قدم استقرارها بمناطقها مثل المقابر والروابط، إضافة إلى وثائق تملك مكتوبة. ففي 1262هـ تقدم 425 شاهد من الفراشيش بشهادة في حيازة أرض نازعتهم فيها السلطة الفرنسية بالجزائر ومن بين مستنداتهم كان في حوزتهم "رسم تحبيس قديم من 1063"[2]. وفي هذه المرحلة، بدأ أعيان المجموعات الحدودية معنى الحدّ الإقصائي المميز، كما أشرنا إلى ذلك سابقا لا فقط بين مجالين لكل منهما سيادته بل كذلك بين انتماءين متغايرين. ففي سنة 1843 أخبر قائد الكاف البلاط بقيام بعض العروش من " أتباع الدولة الفرانصوية في مجاوزة ما حولهم إلى حدّ ما لغيرهم وهم أهل ورغة على وجه العدا والجور وتعاظم أمرهم وطلبوا أرضا من قبل معلروفة لأهل ورغة وملك من أملاكهم ومحوز من محوزاتهم دون غيرهم يتصرفون قيه بأنواع التصرفات القاضية بالملكية "[3]. ويمتدّ هذا التمييز حتى في صلب مجموعات تربط بينها القرابة الدموية وضلت حتى هذا التاريخ مندمجة مع بعضها فهذا قائد أولاد وزاز (من الفراشيش) كتب سنة 1866 في مراسلته إلى البلاط الحسيني قائلا أن "أولاد يحيى والزغالمة من أهل الجزائر تجاوزوا حدّهم ودخلوا لعمالتنا وحرثوا بأرض غيرهم ظلما منهم ومقدار تعديهم 900 ميل"[4]. عمّق التدخل الاستعماري في الجزائر ارتباط المجموعات المحلّية الحدودية بأرضها كما نلاحظ من خلال هذين المثالين تواتر ألفاظ المجاوزة والتعدّي والظلم المرتبطة بالحدّ والتي تعكس كما أسلفنا استبطان الحدّ في مفهومه الحديث أي كفاصل بين هويتين متمايزتين يخضع التواصل بينها إلى مقاييس جديدة مرتبطة بالحدّ وبالدولة.

1290. وفي نفس المعنى أفاد حمدة المورالي عامل باجة أن"عرش خمير يأتوهم النصارى إلى وطنهم ويعطوهم النعمة والدراهم ويرفعون من عندهم الدباغ". نفس المصدر؛ الصندوق 29 مكرر، الملف 354. مراسلة بتاريخ 22 محرم 1287. حول هذه التجارة الممنوعة في كامل الشريط الحدودي مع الجزائر يراجع:

Larguèche (Dalenda) ; *Territoire sans frontière la contrebande et ses résaux dans la Régence de Tunis au XIXè siècle*. Centre de Publication Universitaire – Tunis, 2001, pp. 89-101.

[1] - أنظر حول موضوع السرقة تواطؤ أحد الأنفار من أولاد ضيا (من الحنانشة) مع نفر من وشتاتة أخفى لديه أربعة ثيران وأخذ بدلهم بقرا آخر. *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 366، مراسلة عدد 1، بتاريخ 1297 أي 1870.

[2] -*نفسه*؛ الملف 229، المراسلة عدد 60.

[3] *ا.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 229، المراسلة عدد 104.أواسط جمادى الثانية 1276هـ[جانفي 1860]

[4] -*ا.و.ت* ؛ الصندوق 212، الملف229، المراسلة عدد 62.

وبذلك ساهمت العروش الحدودية في هذه الفترة عبر الدفاع عن مجالاتها في حماية الممتلكات الترابية للدولة الحسينية، إذ غالبا ما تمتزج في المراسلات، أملاك الأهالي بأملاك "العمالة التونسية" أو "تراب السيادة"[1]. ففي المناسبات التي تتعرض فيها الممتلكات الترابية للاعتداء أو إلى محاولات الانتزاع فإن تحديد انتماء الأرض غالبا ما يتم عبر مرجعيتين: مالكوها وتبعيتها للعمالة التونسية[2]. ففي سنة 1845، وعلى إثر تعرضهم إلى محاولة اغتصاب أراضيهم، قدّم 425 شاهد من الفراشيش "وثيقة استرعاء ممن طعنوا في السن" في الحدّ الفاصل بين من سمّوهم "رعايا مولانا وسيدنا من الفراشيش وبين تراب الغرب"[3].

لقد ظلت المجموعات المحلية على اتصال دائم بالسلطة المركزية بتونس، سواء لإخبارها بالمستجدات الحاصلة في مناطقها أو لطلب الحماية من تعديات الفرنسيين والمجموعات القبلية الجزائرية المدعومة من طرفهم. ويبرز ذلك في استنجادها في عديد المناسبات بالسلطة المركزية أو بممثليها في الجهة، وبرغبتها في حضور ممثلين عنها في مناطقها، لا سيما أثناء الفترات الحرجة. ففي سنة 1873 طلب مشايخ أولاد سدرة (من عروش خمير) من اليوزباشي الذي أرسله الباي للتحقيق في المواجهات الحاصلة بينهم وبين نهد، أن يتوجه معهم إلى مواطنهم حيث مستقرّهم "على سبيل الزيارة ودعواهم أنه لما يراه قايد الفرنصيص قدم لعرشهم فيعلم أن المعظم الأرفع مولانا وسيدنا أيّده الله جعل لهم نائبا ينظر في أمورهم ويحصل لهم الوقار ولا يقع منهم تعدية عليهم"[4].

وفي كل الحالات يمكن القول أن المجموعات الحدودية سواء عن طريق المقاومة أو عن طريق الإعلام قد ساهمت إلى حد ما في بناء الكيان الدولتي لتونس في مستوى الأطراف. لا شك أن تلك المجموعات كانت تشعر بانتمائها إلى سيادة باي تونس. لنذكر في هذا السياق أن الحدّ بين الإيالتين لم ينشأ من عدم مع حلول الاستعمارية الفرنسي بالجزائر فقد كان الحدّ الجديد توضيحا وتثبيتا وتمديدا لحدّ قام في السابق على أسس جبائية وبشرية ودعّمت مختلف السياسات الدفاعية التي بلورها حكام الإيالة منذ القرن السابع عشر في تدعيمه.

---

[1] - في سنة 1852 راسل عمارة بن علي الهميسي قائد الرقبة أحمد باي يخبره بأن بنزول " محلة الرومي مع الحنانشة إلى أن اتصل بواد الزان وذكر الحاضرون أنهم حازوا من تراب سيادتكم نحو أربعة أميال". *أ.و.ت* ؛ الصندوق 212، الملف229، الوثيقة عدد 104.

[2] - أشار "رشيد عامل الكاف والرقبة وناظر عروش ونيفة " بعد تحديده لأرض ورغة قائلا " فما كان قبليا من هذا الحد ملك من أملاك ورغة أتباع الدولة التونسية". نفس المصدر؛ الملف 229، المراسلة 104.

[3] -*نفسه*؛ المراسلة عدد 60.

[4] -*نفسه*؛ الصندوق 212، الملف 333، تقرير غير مرقم حول علاقة خمير بنهد.

فبناء الحدود كما هو واضح لم يتمّ بشكل أحادي، أي أن السلطة المركزية لم تكن الفاعل الوحيد في حماية الحدود. فالفاعلون المحليون، سواءا كانوا أفرادا أو مجموعات، قد ساهموا بدورهم في صناعة الحدود وفي بناء الهوية الترابية في المناطق الحدودية، مساهمين بذلك وانطلاقا من مواقعهم كأطراف محلية، في بناء الدولة و دعم سيادتها في المجال الحدودي[1].

[1]- حول هذه المسألة يمكن الاستفادة من الملاحظات التي صاغها B. Lepetit في تقديمه للبحث التالي

Sahlins (Peter) *; Frontière et identités nationales. La France et l'Espagne dans les Pyrénées depuis le* XVII° siècle. Traduit de l'américain par Geoffroy de Laforcade, Paris–Belin, 1996.

كما بين الباحث نوردمان أن السكان في المدن القرى في المناطق الحدودية كان لها دور فاعل أحيانا في توجيه سياسة الحكام عند قيام اللجان المختصة المكلفة بالتحديد بضبط الحدود بين مجال الملكية الفرنسية وجيرانها.

Nordman (D); *Les frontières de France..., op. cit.*

وكان للسكان المحليين المقيمين على الحدود الفرنسية الإسبانية دور هام في تخطيط الحدود ودوامها حيث قاموا بـ "استيراد الدولة إلى المنطقة" أي أنهم بتأكيد انتمائهم إلى الملكية الفرنسية دعموا هيمنة الدولة وشرعيتها على هذه المنطقة البعيدة عن المركز السياسي في باريس لمزيد الإستفادة

Sahlins (Peter) *; Frontières et identités nationales..., op. cit.*, p.18 - 19.

الفصل الثاني : تحديث المجال الداخلي في مواجهة التحديات الخارجية

هدّد التدخل الأوروبي في القرن التاسع عشر، إيالة تونس في كيانها الترابي على مستوى الحدود وعلى مستوى مجالها الداخلي. فقد فتحت الهيمنة الإقتصادية التي فرضتها الدول الأجنبية على البلاد لا سيما فرنسا، المجال أمام تدخل القناصل الأوروبيين في الشؤون الداخلية للإيالة. وقدبان هذا التدخّل مثلا، في مساندة القنصل الفرنسي "روش" لغومة المحمودي الثائر على الإمبراطورية العثمانية واللاجئ إلى منطقة الأعراض[1]. كما أصبحت القنصليّات لا سيما الفرنسية والأنقليزية توفر نوعا من اللجوء السياسي[2] لرعايا الإيالة مثل اليهود أو غيرهم من الفئات الراغبة في التنصل من سلطة الباي[3]. وبذلك باتت تلك الدول تنافس باي تونس في سيادته على رعاياه. ولمواجهة هذه التحديات تبنّت النخب المسيرة مشروعا تحديثيا، تمثل في جملة من التحويرات أو الإصلاحات التي اتخذت بعدا عمليا وآخر قانونيا، كما شملت عدة ميادين - عسكرية، وجبائية، وإدارية، وسياسية، وقضائية، وصفها أحد الدارسين بـ"التعصير الوقائي" وقرأ فيها شكلا من أشكال مقاومة النخب المخزنية للتدخل الأجنبي[4]. تباينت مواقف الباحثين في تحديد الإطار المرجعي للمشروع التحديثي الذي عرفته البلاد في هذه الفترة. فهذا قانياج Ganiage على سبيل المثال يحصر الإطار المرجعي لتلك التجربة التي عرفتها البلاد التونسية قبيل انتصاب الحماية في وجهيها القانوني والعسكري في نموذج الدولة القومية الذي عرفه الغرب الأوروبي ولا سيما فرنسا[5]. أما الدراسات التاريخية المحلية فقد اعتبرت أن البلاط الحسيني استلهم تجربته الإصلاحية في هذه المرحلة من تأثيرات أوروبية، إيطالية وفرنسية فحسب، وكذلك من روافد أخرى لا تقلّ عنها أهمية، وكان لها

---

[1] - "Roches" أنظر : كريم (عبد المجيد)،" غومة المحمودي بين العصبية و التبعية" في *ردود الفعل على الإحتلال الفرنسي* ..مرجع مذكور ص 25 .

[2] - نعثر على هذه الممارسة أي الحماية القنصلية في المغرب الأقصى حيث اتخذت أبعادا متنوعة وشملت مجالات واسعة. لمزيد الإطلاع:

Kenbib (M.); *Les protégés : contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, 1996, p. 94 et suivantes. Voir aussi "Structures traditionnelles et protections étrangères au Maroc au XIX° siècle", *in Hespéris Tamuda*, vol. XXII, 1984.

[3] - وفرت القنصليات منذ عهد أحمد باي فضاءات تحمي الراغبين من الرعايا في الاحتماء بها من تسلط الباي. *الإتحاف*،ج.4، ص.130-132. وتفاقمت هذه الظاهرة في عهد محمد الصادق باي لما طلب قنصل فرنسا السماح لجمعية إسرائيلية بوضع يهود البلاد تحت حمايتها وفي هذا السياق يقول ابن أبي الضياف "وسرى هذا الحال (أي الحماية) فيمن تفطن للاحتفاظ والأمن على نفسه وماله من مسلمي هذه المملكة وبلغنا أن كثيرا من أهل الكاف نحا هذا المنحى" *نفس المصدر*،ج.6، ص. 70-71

[4] - الهرماسي، المرجع السابق ص.68.

[5] - رأي الباحث أن فكرة تحديث الجيش استندت منذ عهد حسين باي إلى التجربة الفرنسية ورأى أن كلا من أحمد باي ومحمد الصادق باي كانا شديدي التأثر بالنظام العسكري الفرنسي :

Ganiage (J.); *Les origines du protectorat ..op. cit.*, p. 98 et suivantes.

عميق الأثر على توجّهاتها وتمثلت بالخصوص في الاقتداء بما طوّرته كلّ من إسطمبول ومصر من سياسات تجديدية شاملة كان الهدف منها هنالك أيضا، مواجهة حالة التراجع التي باتت عليها هذه الدول بالمقارنة مع ما حصل من تطوّر في أوروبا[1].

ثمنت البحوث التاريخية حركة الإصلاحات، لا سيما في وجهها القانوني ولكنها وفي الآن نفسه خفضت من انعكاساتها في مستوى التطبيق مؤكّدة على فشلها في تحقيق طموحات التحديث التي رمت إليها السلطة[2]. واعتمدت في إسناد مواقفها على تكاليفها الباهضة التي تسببت في إرهاق ميزانية الدولة ودفعت بها إلى التداين وبالتالي إلى تعميق ارتباطها برأس المال الأجنبي وفقدان استقلاليتها. كما أشارت إلى الدور الهامشي لتلك المبادرات وسطحية تأثيراتها على المستوى العملي[3]. إنّ ما يهمّنا في هذا البحث هو الإجابة على التساؤل التالي : إلى أي مدى ساهمت المبادرات التحديثية التي قامت بها النخب المسيرة في تغيير العلاقة بين السلطة ومجالها؟ ما هو تأثيرها على تصوّر السلطة والجماعات المحلية لتلك العلاقة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات سنقوم أولا بالتعرّض إلى أهم الميادين التي شملتها سياسة التحديث محاولين التركيز على الجوانب التي تمثل مؤشّرا على حصول تحوّلات في علاقة السلطة بالمجال الداخلي.

1. التحديث وتدعيم المركزة

أ. التحديث العسكري: نحو تكوين جيش "من مجمل بلدان الإيالة"

تعتبر الدراسات الحديثة أن إنشاء جيش وطني،كان من الأسباب المهمّة في انبعاث الدولة الحديثة في أوروبا. لقد "قارن م. فيبر بين الجيش النمساوي المؤلف من الأرستقراطية والمرتزقة وبين الجيش الفرنسي في عهد نابليون، فرأى أن الجندي النابليوني كان يجنّد وهو ينتمي إلى مقاطعة من المقاطعات الفرنسية (النورمندي أوالجيروند...) ويسرّح وهو ينتمي إلى الأمة الفرنسية في حين أن الجيش النمساوي مع إخلاصه لشخص الإمبراطور يبقى بالدوام ينتمي إلى المجر أو بوهيميا أو

---

[1] - نكتشف هذا التوجه بالخصوص لدى البشير التليلي الذي أكد على أهمية النموذجين المصري و العثماني في التأثير على التجربة الإصلاحية التونسية:

Tlili (B.); *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIX° siècle (1830 -1880)*, publications de l'Université de Tunis, 1974, p. 275.

[2] - وهي بالخصوص الخروج من وضع "التخلف" بالنسبة للغرب. راجع

Bachrouch (T.) ; « Le réformisme tunisien Essai d'interprétation critique », *in Les Cahiers de Tunisie,* n° 127-128, 1er et 2è trimestre, 1984, pp. 97-118.

[3] - نعثر على هذا التقييم مثلا عند المحجوبي (علي)؛ *النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت في اليابان*، دار سراس تونس 1999. راجع كذلك: كريم (عبد المجيد) و جلاب (الهادي)؛ *الحركة الاصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815 و 1920*، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، وحدة فضاءات الذاكرة والمتاحف، 1994 ص. 12.

التيرول"[1]. معنى ذلك أن تكوين جيش يتألف من عناصر محلية منتدبة من أبناء البلاد، وما يتضمّنه التكوين العسكري الذي يتلقاه من معاني الانضباط والتضحية في سبيل الوطن بالدفاع عن حوزته الترابية، هو ما يفسّر حصول تحوّل في تصوّر الجنود من الانتماءات الجهوية أوالمحلية الضيقة إلى الإحساس بالإنتماء إلى فضاء أرحب بحجم المجال الوطني وبالتالي في تدعيم مسار تشكل المجال التابع للدولة. فإلى أي مدى يمكن القول أن التحديث العسكري الذي قام به الحسينيون في القرن التاسع عشر كان له تأثير في تغيير تصوّر المجندين للبلاد ولانتماءهم[2]؟

شرعت السلطة الحسينية منذ 1830 في إعادة تكوين قوة عسكرية وتنظيمها على النمط الأوروبي. واعتمد البايات منذ عهد حسين باي على فنيين ومدربين أوروبيين في إعادة تنظيم الجيش. إن ما يلفت الانتباه بالنسبة إلى مشروع التحديث في هذا الميدان هو اعتماده المتزايد على العناصر الأهلية أي أبناء البلاد. فقد قام البايات باستبدال المؤسسة العسكرية القديمة القائمة على الجيش الإنكشاري (وقعت إبادة الجيش الإنكشاري في تونس في مناسبتين سنة 1811 ثم سنة 1816)، بجيش نظامي مدرّب على النمط الغربي الحديث.

تكوّن الجيش النظامي الذي شرع في بداية الثلاثينات من الأتراك والكراغلة لكنه ضمّ كذلك عناصر محلية من أبناء الساحل[3]. وعرفت التجربة منعرجا حاسما في عهد أحمد باي إذ ارتكزت عملية التجنيد بشكل يكاد يكون استثنائي على فرق محلية من أبناء الساحل[4]، ثم اتسعت قاعدة التجنيد جغرافيا في عهد محمد الصادق باي، لكي تشمل مجمل "بلدان الإيالة" حسب تعبير ابن أبي الضياف[5]. وواكب هذا الحدث إنشاء علم أو صنجق خاص بتونس. يتأطّر هذا الحدث في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر لما أقدم حسين باي سنة 1831، على استنباط علم خاص بتونس مستعينا في هذه المناسبة بضابطين تابعين للمارشال كلوزال قائد الجيش الفرنسي بالجزائر. وتمّ الوصول إلى استنباط علم "تونسي" عبر قلب الألوان المكونة للعلم العثماني. أصبح هذا العلم يرفع في البحر فوق المراكب التونسية وهو كذلك العلم الذي حيته المدافع الفرنسية في ميناء طولون لما رحل أحمد باي إلى باريس في أكتوبر 1846. وبذلك بات هذا العلم رمزا دالا على البلاد وعلى سيادتها. لقد كان لمجمل هذه التحولات انعكاسات واضحة على تصور النخب للمجال. فمن

---

[1]- وردت هذه المقارنة في: العروي (عبد الله)؛ *مفهوم الدولة*، مرجع مذكور، ص.65.

[2]- طرح كارل براون في دراسته لحركة التحديث في عهد أحمد باي نفس التساؤل. راجع:
Brown (L. Carl);*The Tunisia of Ahmed Bey* 1837-1855, Princeton University Press,1974, p. 113.

[3]- راجع انتداب شاكير صاحب الطابع لفرق عسكرية من أبناء الساحل و القيروان و تطور أعدادهم :
Chater (Kh.) ; *Dépendance et mutations..., op. cit.*, p. 471.

[4]- تم تركيز فيالق الجيش النظامي في كل من تونس وسوسة والمنستير والمهدية والقيروان. راجع التليلي؛ مرجع مذكور ص. 430.

[5]- وجه الباي محمد الصادق نسخا من قانون إثبات العسكر إلى" بلدان الإيالة " أنظر المراسلة التي حررها بن أبي الضياف ، *الإتحاف*، ج.5، ص. 32-33.

العلامات الدالة على أهمية هذا التطور ما نلاحظه من بروز خطاب سياسي تتواتر في ثناياه عبارة "الوطن" كلفظ دال على مجمل تراب الإيالة[1]. فبالتأمّل في المناسبات التي تواردت فيها عبارة الوطن في تاريخ ابن أبي الضياف، نلاحظ أنها تكاد تكون ملتصقة بشكل استثنائي بالجيش النظامي، سواء في تكوينه أو عند تخرّج إحدى وحداته أو عند إرساله للمشاركة في حرب القرم. يجعل الخطاب الموجّه إلى أولئك المجندين من خدمة الوطن والتضحية في سبيله، الهدف الأسمى من وراء انتدابهم وتدريبهم. فقد كان الدافع والغاية من وراء إرسال الجند النظامي للمشاركة إلى جانب الإمبراطورية العثمانية في حرب القرم، حسبما ورد في خطاب كاتب السرّ، لا طاعة الله وخدمة الإسلام فحسب، ولكن خاصة ما يجلبه الجنود التونسيون من فخر لوطنهم[2]. وفي هذا السياق يحدثنا المؤلف في عن سيرة قائد هذا العسكر أمير الأمراء رشيد قائلا: "وساس هذا العسكر سياسة اقتضت طيب خبرهم وحسن أثرهم بحيث لم يحفظ عنهم ما يخدش وجه المروءة الإنسانية ولا ما يشين إلى الوطن التونسي"[3]. إن توجّه عملية التجنيد نحو أهالي البلاد من جهة وتواتر معاني الوطنية في هذه المرحلة من جهة ثانية جعلت الدارسين يرون في تكوين هذا الجيش إحدى المؤشّرات على بداية تكون الدولة الوطنية في تونس[4]. لكن ما مدى نجاح تجربة الجيش النظامي في تحويل المجال إلى "وطن" أي في تكريس الإنتماء إلى مجال أوسع من المجال المحلي؟

لقد بيّنت البحوث التاريخية في تقييمها للتحديث العسكري على المظاهر السلبية التي رافقته من ذلك مثلا رفض أهالي المدن بكل من تونس وسوسة والقيروان عملية التجنيد التي قام بها شاكير في عهد مصطفى باي[5]. إضافة إلى ما تكبدته الميزانية من مصاريف مرهقة ساهمت في تعميق ارتباط البلاد برأسمال الأوروبي. أما في المستوى المحلّي فتؤكد الدّراسات على سطحية أو انعدام تأثيرات التجربة إذ لم تتجاوب الرعية مع تكوين العسكر النظامي فـ "كانت ظاهرة الهروب منه مزمنة"[6]. لكن هذه الجوانب، لا يجب أن يحجب عن أذهاننا وجود توجّه واضح لدى السلطة ينحو باتجاه توسيع المشاركة المحلية في المؤسسة العسكرية إلى كامل تراب الإيالة بمدنها وأريافها بما في ذلك مدينة تونس أو القيروان، والاعتماد على أبناء البلاد في الدفاع عن الكيان الترابي للملكة. كما

---

[1] -*نفس المصدر* و الصفحة حيث تكررت عبارة الوطن تسع مرات في الرسالة بن أبي الضياف المذكورة .

[2] - حول تعرض بن أبي الضياف لحرب القرم والتنويه بحسن سيرة المشاركين فيها يراجع *الإتحاف؛* ج. 4، ص.من 175 إلى 180.

[3] *نفس المصدر؛* ج. 8، ص.149.

[4]- الشاطر (خ.)؛ "بروز الهوية القومية في تونس"، مرجع مذكور، ص. 197.

Bachrouch (T.); *Le saint et le prince en Tunisie* , pub. de l'université de Tunis, 1989, p. 537.

[5] - فقد تعلل أبناء مدينة تونس بمكانتهم المتميزة للإفلات من التجنيد الإجباري، فيما استند أهل القيروان للالتحاق بالعسكر النظامي إلى وضع القداسة الذي تتمتع به المدينة.

Chater; *Dépendance*..., *op. cit.*, pp. 473-474

[6]- البشروش (ت.)؛ *ربيع العربان أضواء على ثورة علي بن غذاهم* 1864، نشر بيت الحكمة ، 1999، ص. 23.

ستهيئ هذه التجربة الأرضية نحو تطوّر الوعي بالإنتماء إلى البلاد في الفترات اللاحقة، لا سيما عند انتصاب الحماية أو بعدها. كما أن تحديث الجيش وإن اصطبغ في شكله بمؤثرات عثمانية (كاستعمال ألفاظ العسكر النظامي، أو المدرسة الحربية ..) واعتمد على تقنيات وخبرات أوروبية، كان في جوهره مواصلة لسيرورة إدماج المحليين وإشراكهم إلى جانب الحكّام في بناء مجال الإيالة. لنذكر بأن ظاهرة الاعتماد على العناصر المحلية في توحيد المجال ومراقبته والدفاع عن حوزته ليست وليدة هذه الفترة، بل قد لاحظنا إرهاصاتها منذ أواخر القرن السادس عشر، ثم بانت بشكل واضح في العهد المرادي وتدعمت في العهد الحسيني. لنتذكر كذلك أن العناصر العسكرية المحلية المشاركة في جيش حمودة باشا في حربه ضد الجزائر سنة 1807 والمنتمية إلى مختلف أنحاء البلاد كانت تفوق بكثير العناصر التركية. ومن هذه الزاوية كانت تجربة التحديث العسكري التي عرفتها البلاد التونسية في القرن التاسع عشر، حلقة إضافية في سيرورة إدماج المحليين التي ميزت البناء الترابي في إيالة تونس، وبالتالي لم تكن فقط مجرد محاكاة لما حصل في هذا الميدان في كلّ من مصر أو الإمبراطورية العثمانية.

كما نكتشف هذا التوجّه نحو تعميم الإصلاح والمساواة بين مختلف أنحاء البلاد وتعميق ارتباطها بتونس فيما اتخذه البايات خلال هذه المرحلة من تحويرات تخصّ السياسة الجبائية.

ب - التحولات في الميدان الجبائي: السير نحو التوحيد المساواة الجهويّة

إن أبرز تطوّر عرفته البلاد التونسية في الميدان الضرائبي خلال القرن التاسع عشر، وكان إفرازا لسياسة التحديث التي اعتمدها البايات منذ الثلاثينات والارتباط المتزايد بالاقتصاد الأوروبي، هو تصاعد الضغط الجبائي والتزايد المذهل في مقادير الجباية وما جرّ وراءه من توتّر في علاقة السلطة بالمجموعات الداخلية، تجلى بالخصوص في تواتر الانتفاضات لعل أبرزها تلك التي عرفتها الإيالة سنة 1864[1]. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع فلن تكون الجباية في جانبها الكمّي أو انعكاساتها المختلفة محور اهتمامنا في هذه المرحلة البحث. فلن نتناول الضرائب في حدّ ذاتها بل السياسة الضرائبية التي توخّتها السلطة الحسينية في هذه المرحلة أو ما سمّي بالنظام الجبائي الجديد[2]. فعلاوة على التحويرات في مستوى أسماء العناوين الجبائية، تطالعنا كذلك تحوّلات ذات معنى في كيفية توزيع الضرائب. وسواء كنا في مستوى التسميات أو في المستوى

---

[1] - تناولت عديد البحوث مسألة ارتفاع مقادير الجباية في القرن التاسع عشر ودورها في توتر علاقة السلطة بدواخلها يمكن أن نشير إلى:

Chater (Kh.) ; *Dépendances et mutations précoloniale...,op.cit.,*p. 466 et suivantes.

[2] -أطلقها الأستاذ عبد الحميد هنية على التحويرات التي أدخلت على النظام الجبائي في الجريد في عهد أحمد باي من ذلك مثلا تعميم ضريبة المحصولات لمزيد الإستفادة:

Henia (A.) ; *Le Grid.., op. cit.*, pp. 97-114.

العملي فإن مجمل هذه التحوّلات تكشف عن وجود رؤية جديدة لدى الفئات الحاكمة في علاقة المركز السياسي بتونس بدواخل البلاد.

ولتحسّس هذا التطوّر، سوف ننطلق من هذا الخبر الذي نقله إلينا ابن أبي الضياف في سياق حديثه عن إحدى التحويرات الجبائية التي تمّت في عهد حسين باي إذ يقول: "وفي سنة 1243هـ/1827 أبطل الباي حزر الزروع وتقدير زكاة حبوبها بالحدس وجعل بالبلدان وكلاء يستخلصون الجزء العاشر من كلّ فلاح وبذلك ألزم سكان المملكة من قاص ودان أداء العشر من غير استثناء"[1]. يضع المؤلف أمامنا على الأقل خاصيتين تميزت بهما السياسة الجبائية الجديدة المعتمدة من طرف السلطة المركزية. أولهما الإحصاء المنظّم وثانيهما التوجّه نحو التعميم والتسوية بين الرعايا وبين مختلف جهات المملكة أمام الجباية.

♦ الإحصاء :

مثل اللجوء إلى الإحصاء المنظّم والمنتظم؛ والرامي إلى معرفة إمكانيات المجال البشرية والاقتصادية لا سيما في الميادين الحساسة، مثل إنتاج الزيت أو الحبوب، إحدى التوجّهات الثابتة في سياسة السلطة خلال هذه المرحلة. يمكن قراءة الإحصاء كتقنية من تقنيات النفوذ المتزايد الذي مارسته السلطة في تونس على المجال خلال العهد العثماني. وقع في هذا الظرف تحسينها وتجويدها بهدف الكشف بأكثر دقة عن عالم الدواخل. ويمثّل هذا التوجّه في حدّ ذاته مرحلة متطوّرة في مراقبة الدواخل بالمقارنة مع طبيعة الممارسات السابقة التي أشار ابن أبي الضياف إلى إحدى خصائصها وهي "الحزر"، المتميّز بعدم الدقة في بعض الحالات. فبالإضافة إلى ضريبة العشر التي تتمّ على أساس ضبط عدد المساحات المزروعة، شمل الإحصاء المنظّم غراسات النخيل والزيتون[2]وذلك في إطار التجديد الذي خضعت له الضريبة المسماة بالقانون والتي تضبط على أساس عدد الغراسات.

كما شمل هذا الهاجس أيضا، أي معرفة الوضع الداخلي بدقة، الأراضي الفلاحية أي الملكيات العقارية وذلك قبل حلول الاستعمار بالبلاد. يعترضنا في أحد بنود قوانين ترتيب أملاك المملكة الصادرة في 1861، تأكيد على ضرورة الاستظهار بـ "جميع رسوم تملكات الربع والعقار والهناشر التي في يد أربابها في سائر العمالة" وذلك حتى "يتأمل فيها الشهود". كما نصّ هذا

---

1 - *الإتحاف*؛ ج. 3 ص. 204– 20.

2 - تجدر الإشارة أن غراسات الزيتون في الإيالةلم يشملها الإحصاء منذ عهد عثمان داي*نفس المصدر*

القانون على توجيه "أمناء وشهود لتحديد جميع الهناشر والأراضي البيضاء في سائر العمالة "[1]، للتثبت في حدودها ومطابقتها لرسوم الملكية التي بحوزة أصحابها.

كما تضمنت السياسة الإحصائية ميدانا آخر هو العنصر البشري. إن أبرز الإجراءات التي اتخذتها السلطة في هذه المرحلة هي إقدامها على إحصاء شامل للسكان بعد سنّ ضريبة الإعانة سنة 1856 . وكانت هدفها من وراء هذا الإجراء ربط علاقات مباشرة بالرعايا دون اللجوء في ذلك إلى وساطة الأعيان[2]. وهي مرحلة متقدّمة في مسار بناء الدولة ومركزة السلطة. وبذلك نجحت السلطة الحسينية انطلاقا من 1857 في القيام بإحصاء سنوي للسكان القادرين على دفع الضريبة المشار إليها[3]. وفي هذا السياق تكشف الوثائق عن حرص السلطة المتزايد على الإلمام بأكثر دقة بالأشخاص وانتماءاتهم الجغرافية والعائلية. إذ نعثر في إطار مراقبة عمليات البيع والرهن والشراء، على أحد الأوامر العليّة المنظمة لقانون الوزارات وخدمتها الداخلية يتضمن ما يلي: "جميع الحمالة والخدامة يعينّ لهم أمين يعرفهم ويعرف أسماءهم لتقييدهم عنده ويجعل لكلّ منهم علامة نومرو (أي رقم) يمتاز بها وزمام صغير يحمله معه مكتوب به إسمه و قبيلته..."[4].

لقد كان الإحصاء كوسيلة لمعرفة إمكانيات الإيالة البشرية والاقتصادية من الممارسات المعمول بها قبل القرن التاسع عشر وهي في الأصل موروثة عن التقاليد العثمانية. فمنذ بداية العهد العثماني، تمّ ضبط العناوين الجبائية ومقاديرها وكيفية توزيعها على هذا الأساس[5]. كما ظلّ الإحصاء، في الفترات اللاحقة إحدى هواجس السلطة، ولا أدلّ على ذلك من تلك المحاولة الفاشلة التي شرع في تطبيقها حسين بن علي سنة 1726 والمتمثّلة في سعيه إلى الإلمام الشامل بعدد سكان الإيالة وبإمكانياتهم الإقتصادية[6]. لم تتوقف عمليات الإحصاء بعد فشل هذه المحاولة، لكنها أصبحت تتمّ بصورة متقطعة وجزئية[7]. ولم تتمكن السلطة من تنفيذ هذه العملية بالنسبة إلى السكّان إلا في أواسط القرن التاسع عشر. وهو مؤشّر يعكس مدى تحكّم السلطة في الدواخل. وفي كلّ الحالات، وسواء شمل هذا التوجه الميدان البشري أو الإقتصادي، فعلينا اعتبار تقنيات الإحصاء وتطورها

---

[1] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 55، الملف 587، الوثيقة 19.

[2] - وهو رأي الأستاذ عبد الحميد هنية في:

Henia (A.); “ L’individu, de l’Etat de sujet (ra’yya) à l’Etat de citoyen (muatin), cas de la Tunisie à l’époque moderne et contemporaine“ , 1998. Article en cours de parution

[3]- باستثناء المدن الخمس التي أعفاها القانون من دفع الضريبة المستحدثة.

[4]- *نفس المصدر*؛ الصندوق 55، الملف 587. الفصل 12.

[5]- كما يذكر ذلك بن أبي الضياف بخصوص زيتون الساحل الذي لم يقع إحصاءه منذ عهد عثمان داي .

[6]- لم تشمل العملية سوى 15 مجموعة قبلية ثم توقفت عندما اندلعت ثورة علي باشا/ *أ.و.ت.*؛ الدفتر عدد 620، سنة 1726-1727. حول فشل هذه المبادرة يراجع :

Cherif (M-H.), *Pouvoir et société…*, *op. cit.*, t. 2, p. 12-13.

[7]- نلاحظ ذلك بوضوح في دفاتر الجباية. أنظر على سبيل المثال "بيان عدد عزيب الجلد بباردو المعمور بحضورهم والمشايخ في أواخر رجب 1201هـ[أفريل-ماي 1787]./ *أ.و.ت.*؛ الدفتر عدد 150 ،تاريخه 1181-1201هـ [1767- 1787]، ص. 113.

مؤشرا على تحول جذري في علاقة السلطة بالأهالي أفرز تدريجيا مفهوما جديدا للفرد. وهو مبدأ كما هو معروف ارتبط في تاريخه بتكوّن مفهوم المجال وشكّل إحدى العلامات البارزة على تكوّن الدولة الترابية في مفهومها الحديث أيضا. ويتدعّم هذا التوجه إذا ما تأملنا في الخاصية الثانية التي ميزت السياسة الجبائية والتي تمثلت في الاتجاه نحو توحيد الممارسات الجبائية والتسوية بين الجهات.

♦ الممارسات الجبائية: مسار التوحيد

كانت المراقبة الجبائية في ظل النظام الجبائي القديم أي قبل القرن التاسع عشر، يحكمها منطق التعدد والتنوّع بين الجهات والمجموعات، فقد كانت لكلّ منطقة حسب الباحثة ل. فالنسي "قوانينها العرفية وممارساتها الجبائية التي تتنوع بتنوع ثروات الجهة ومدى انقيادها للسلطة وجشع الجباة"[1]. مثّل توحيد الممارسات الجبائية وتعميمها بالنسبة إلى كامل المجال "من غير استثناء" كما أشار إلى ذلك ابن أبي الضياف، إحدى خاصيات السياسة الجبائية خلال هذه الفترة. فهذه على سبيل المثال ضريبة المحصولات كانت في الأصل أداءا مفروضا على بعض النشاطات في الأسواق الحضرية مثل رابطة الحبوب والصاغة [2]، شملت في عهد حسين باي ثم مصطفى باي باقي أسواق مدينة تونس، قبل أن يتمّ تعميمها على كافة المملكة "بالحاضرة وبلدانها وأسواق عربانها"[3]. وبذلك ارتفع عدد الأسواق الخاضعة للضريبة المذكورة من 13 سوقا في 1835-1836 إلى 22 في سنوات 1853-1854[4]. كما نلاحظ نفس المسار بالنسبة إلى ضريبة القانون في شكلها الجديد، التي كانت منطقة الساحل مخبرا لها قبل أن يقع توسيعها إلى الجهات الأخرى مثل صفاقس والأعراض[5]. وحصل نفس التطوّر بالنسبة لضريبة أخرى موظفة على الرؤوس وهي الإعانة أو المجبى التي استثنيت منها في البداية، أي لما وقع سنّها عام 1857، خمس مدن هي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، ثم ألحقت ببقية البلاد لما عزم الباي سنة 1864 على تضعيفها. وامتدّ هذا التعميم إلى كلّ المجموعات الداخليّة بما فيها القبائل المنتمية إلى صنف المخزن، والتي تمتعت في السابق بامتيازات جبائية.

---

[1] - Valensi (L.) ; *Fellahs tunisiens…, op. cit.*, p. 29.

حول هذا التنوع والتمايز بين الجهات في وضعية الأشخاص والمكاييل والموازين أنظر :

Tlili (B.); *Les rapports…, op. cit.*, p. 105.

[2] - وهي ضريبة موظفة على النشاط التجاري في الأسواق يراجع : بن طاهر (جمال)؛ " أضواء على الأسواق الريفية بالبلاد التونسية في القرن "، في *الكراسات التونسية*، الأعداد 145، 146، 147 ، 148 لسنتي 1987– 1989. وكذلك:

Chater (Kh.), *Dépendance…, op. cit.*, pp. 468-469.

[3] - *الإتحاف*؛ ج 4، ص.35.

[4] - Chater (Kh.), *Dépendance…, op. cit.*, p. 554, note 42.

[5] - *الإتحاف* ؛ ج.4، ص. 60 و 152.

استوجبت كلّ هذه الإجراءات تسخير عدد إضافي من الأعوان مثل الوكلاء والملتزمين، وهو ما يعني عمليا فرض مزيد من الحضور المخزني في الدواخل أي تكريس المراقبة. فتوسيع ضريبة المحصولات إلى الأسواق الريفية تترجم على مستوى الواقع، بحضور متزايد ومستمرّ لأعوان الدولة لدى المجموعات المحليّة. إذ لا ننسى أن الأسواق الريفية، كانت تنعقد في مواعيد منتظمة مرّة كل أسبوع، ولما كانت لكلّ مجموعة ريفية تقريبا سوقها الخاصة التي تستقطب إليها المتاجرين من آفاق شتى فعلينا أن نتخيل أعدادا متزايدة للمراقبين ووكلاء الأسواق. يؤدّي حضور أعوان الدولة في هذه المناسبة وظيفتين إحداهما اقتصادية تتمثل في اقتضاء الأداءات على البضائع، والثانية سياسية إذ تتمكن السلطة من متابعة ما يجد من أحداث في الدواخل. فقد كان وكلاء المحصولات على اتصال عبر المراسلات بالسلطة الجهوية أو المركزية لإطلاعها بما يحدث في الجهة التي تمّ تعيينهم بها. نكتشف هذا الدور الذي لعبة أعوان المخزن من خلال ما حدث من قلاقل في سوق الأحد بفرنانة من وطن خمير في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر. فقد أقدمت السلطة المركزية في هذا المرحلة على "تلزيم" السوق المذكور، أي إخضاعه إلى ضريبة المحصولات، بعد أن كان إلى حدّ هذا التاريخ محررا[1]. يندرج هذا الإجراء في إطار توجه سياسي يرمي إلى إحكام مراقبة السلطة الحسينية على المنطقة، في زمن تصاعدت فيه المشاكل الحدودية مع الجزائر. وتمّ تعيين الأوضباشي محمد الصدراتي وكيلا للسوق. لعب هذا العون دور الواسطة في فضّ النزاعات بين مختلف العشائر المعنية بالسوق، كما كان في الوقت نفسه عينا للسلطة على ما يحدث في الجهة عبر اتصاله بشكل دائم بيونس الجزيري عامل باجة، وعامل الرقبة لاطلاعهما على الوضع في الجهة وأحداث الصراع بين مشايخ العروش[2].

كرّس عهد الأمان في بنده الثاني مبدأ المساواة الضرائبية بين السكان والجهات. وبذلك عمقت هذه الإجراءات تكريس عملية المراقبة عبر التدخل المتزايد للسلطة في الشؤون الداخلية للأهالي وهو ما يعني تدعيم مسار "المركزة" الذي بانت ملامحه بشكل واضح في الإصلاحات القانونية.

ج. التّكريس القانوني لمسار التوحيد والمركزة

توجت هذه المرحلة قبيل انتصاب الحماية بوضع جملة النصوص القانونية صدرت في تونس بين 1857 و1861 وهي مستوحاة في جوهرها من النظم الأوروبية المرتكزة على مبادئ الأنوار والثورة الفرنسية. انبنت المركزة في الغرب الأوروبي ولاسيما في البلاد الفرنسية على تصوّر

---

[1] - بن طاهر (جمال)؛" أضواء على الأسواق الريفية..."، مرجع مذكور.

[2] أ.و.ت؛ الصندوق 29، الملف 344، المراسلة عدد 33623، لسنة 1291هـ 1874.

شامل لمؤسسة الدولة ووظائفها وعلاقاتها بالمجال والسكان. وضمن هذا التصوّر شكلت إعادة هيكلة الشبكة الإدارية الترابية إحدى الرهانات الأساسية في بناء الدولة الحديثة، وكانت عقب الثورة موضوع جدل بين مختلف التيارات السياسية[1]. إذ تمحورت النقاشات بين رجال الثورة حول كيفية إعادة تنظيم المجال الداخلي وفق شبكة إدارية تخدم مبادئ الثورة وأهدافها (العقلانية، المساواة...). كان الهدف المعلن لذلك التحوير هو القضاء على التقسيم الداخلي الموروث عن النظام القديم، بوصفه يكرّس التمايز واللامساواة، وتعويضه بنمط من التنظيم الترابي يستجيب حسب تصوّر أصحاب القرار السياسي، إلى مبدإ "العقلانية": يدعم ارتباط الجماعات المحلية بالمركز، ويحوّل ولاءها نحو الدولة ومؤسساتها. وأفضت التحويرات الترابيّة التي تمّ إنجازها إلى بروز وحدات إدارية متماثلة في اتساعها الجغرافي ومتجانسة من حيث هياكل التسيير الممثلة للمركز بها[2]. كما أسندت لها تسميات جديدة [3]. وبذلك مثّلت الشبكة الترابيّة المحدثة، ثورةحقيقية على الوضع القديم وقطيعة واضحة مع أنساق التسيير السابقة. وشكلت القاعدة التي انبنت عليها جملة من المفاهيم التي رافقت قيام الدولة الترابية مثل مفاهيم الفرد، والمساواة، والمواطنة.. وهو ما جعل باحثا مثل ب.بادي Badie يعتبر أن "الترابية" (La territorialité) كانت الأرضية التي انبنت عليها مجمل تلك المفاهيم[4]. لكن ماذا عن مفهوم "المركزة" الذي يعترضنا في البحوث التاريخية بخصوص تجربة التحديث في تونس؟

♦ تقنين الإدارة المركزية والمحلية

تطبيقا لما تضمنه دستور 1861 تمّ إحداث هياكل سياسية مركزية ذات صلاحيات داخلية. فهذه وزارة العمالة التي رأت النور في 1861، حدّد مجال صلاحياتها بـ "جميع مطالب العمال ومكاتباتهم في أحوالهم وتصرفاتهم في غير المال وضبط عدد أهل المملكة وتصرفات الوكلاء وأحوال الفلاحة والتجارة وغيرها والفابريكات والسجون في إقامتها وأحوال المسجونين والحصون والأسوار في إقامة بنيانها وأحوال الحسبة والمجلس البلدي وتحسين سائر البلدان والمطابع وسلك الإشارة وشركة البريد والقناطر والطرقات وقناة المياه وساير ما ليس له تعلق بوزارة

---

[1]- لمزيد الإطلاع على الرهانات والجدل حول كيفية إعادة تقسيم التراب الفرنسي وأهدافها يمكن الإستفادة من :
Ozouf – Marigner(M. V.); “ De l’universalisme constituant aux intérêts locaux. Le débat sur la formation des départements en France (1789- 1790), dans *A.E.S.C*, n°6,1986.

[2]- و ضمن هذا المسار التوحيدي كذلك وقع توحيد المكاييل و الموازين .

[3]- ظهر في هذه الفترة إسم الـ Département كإسم دال على المقاطعات المحدثة بعد الثورة *نفس المرجع* .

[4] - يعتبر بادي أن مبدأ الترابية هو القاعدة التي تنبني عليها مبادئ الحرية، والمساواة، و بالتالي مفهوم المواطنة، التي تتمثل أولى مدلولاتها في تجاوز الولاءات الجماعوية، بحيث يعلو المكان كرابطة على الآخر في تحديد الهوية.
Badie (B.); *La fin des territoires... op. cit.*, p .48.

مخصوصة"[1]. أما الشخص المشرف على هذا الهيكل وهو وزير العمالة، فقد تمثلت مهمته بالخصوص في " تأمين الطرقات واستراحة السّكان من القطاع والمحاربين وصدّ الغارات بالتعيين والجلب والإيقاف على مقتضى القانون..."[2]. وشمل القانون أطر التسيير الداخلي تلك المتمثلة في القيادات والمشيخات. فبالإطلاع على قانون العمّال نكتشف أن القانون المذكور قد حدّد مهامّ القياد (أو العمال) والمشايخ، أي أعوان التنفيذ في الجهات الداخلية. تحدد مفهوم القايد في هذه المرحلة وأصبح مطابقا لمعنى العامل وانحصر في إدارة المقاطعة الترابية التي تسمى كذلك بـ"الوطن" أو "العمل"[3]. أقرّ القانون الخاص بتنظيم وظيفة القايد دور التسيير والمراقبة الذي يتمّع به هذا الموظف سابقا. ففي المستوى السياسي، تمثلت مهمة القائد في "إدارة العمل وضبطيته" ومراقبة عمل المشايخ والتنسيق معهم لا سيما فيما يتعلق بأمور الجباية، وحصر عدد السكان ومراقبة تحرّكاتهم. وامتدت صلاحياته كما كانت في السابق إلى الميدان الأمني، إذ فرض "على العمال أن يجتهدوا في جلب الأمن بين الرعايا في داخل أعمالهم وتأمين الطرقات بواسطة أعوان الضابطية وغيرهم (...) وإخبار الدولة بما يقع من الجنايات..."[4]. وبذلك وكما هو واضح، لم يقم القانون في الواقع، سوى بإقرار الوظائف التي كانت لفئتي القياد والمشايخ قبل هذا التاريخ لكن مع تثبيتها كتابيا وإعطائها في هذا الظرف طابعا قانونيا.

أما في المستوى الميداني فإن عملية التحديث لم تغيّر جوهريا من الوضع الإداري الداخلي الموروث، إذ أن مجمل التنظيمات تمّت داخل الأطر السابقة أي القيادات والمشيخات في شكليها الحضري والقبلي.لكن عملية التقنين في حدّ ذاتها تكشف حسب رأينا عن بروز تصوّر متطور في تنظيم المجال. وتتدعم هذه الفكرة إذا ما تأملنا في عملية التحديث في وجهها القضائي.

- **الهيكلة القضائية للمجال: محورية المدينة**

استنادا إلى مبادئ عهد الأمان الداعية إلى توحيد أوضاع الرعايا على المستوى القانوني، وقع إحداث هيكلين قضائيين تم تعميمهما على كامل المجال هما مجالس الجنايات والأحكام العرفية ومجالس الضبطية وأوكلت إليها مهمة تطبيق القوانين المحدثة[5]. تركزت مجالس الحكم في المدن

[1]- *أ و ت*، الصندوق 55، الملف 597.
[2] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 55، الملف 588.
[3] - لنذكر أن إسم القائد لم يكن منحصرا في إدارة الأوطان إذ كان هناك قايد العزيب و قايد دار الجلد .*نفس المصدر*؛ الصندوق 55، الملف 597. يتضمن قائمة قياد وأعوان الدولة وأسند مصطلح القيادة للمقاطعات الإدارية الداخلية بينما اختص المشرف على شؤون دار الجلد أو قمرق الدخان باسم الوكيل.
[4]- *نفس المصدر*؛ الصندوق 55، الملف 588. أنظر مثلا الفصل 58. المنظم لمهام القايد.
[5] - حول التحديث القضائي وهيكلة البلاد الداخلية يمكن الإستفادة مما يلي : *الإتحاف*؛ ج. 5 من ص.61 إلى ص.63. كما ألمّ الباحث الهاشمي القروي بعمق بهذه المسألة في الدراسة التالية:

الهامة في البلاد. وتقاسمت عشر مدن تراب الإيالة: "وجعلنا في بعض بلدان المملكة وهي القيروان وسوسة وصفاقس والأعراض وجربة وباجة والكاف وبنزرت والجريد مجالس للجنايات والأحكام العرفية ومجلس كل بلد يباشر نوازل الوطن المحدد له..."[1]. ثم تلا هذا القرار صدور نصّ في الرائد الرسمي يحدّد لكل مركز حضري من المراكز المذكورة المجال المخصّص له أو وطنه حسب تعبير الوثائق، ويتكوّن من المدينة ومن مجموعة القرى والعروش التابعة لها [2]. وبالتأمل في كيفية توزيع المجالس، نلاحظ أن المدن الهامة وعلى رأسها مدينة تونس تمتعت بمكانة محورية. إذ تركزت بها مجالس الحكم كما وقع توسيع صلاحياتها الترابية. وبذلك دعمت الإصلاحات القضائية ارتباط العروش القبلية بالمدن، إذ لم يفرد لها أي القيادات القبلية، سوى مجالس ضبطية تنظر في النزاعات الخفيفة. ولعل ما يؤكد هذا التمشي أي إعطاء المراقبة الداخلية صبغة ترابية، إحداث ثلاث لجان مراقبة تضمّ كلّ منها ثلاثة أعضاء، تتمثل مهمّة كلّ منها في التنقل كلّ ستّة أشهر عبر الإيالة "لتفقد أحوال المجالس وأحوال جريان القانون"[3]. وحدّدت قوانين المجالس لكل لجنة مراقبة جهة معينة إذ قسّمت مجال الإيالة إلى ثلاث مقاطعات[4] وهي:

<u>الجهة الأولى</u> : سوسة وصفاقس وجربة وقابس والأوطان الراجعة لكل منها.

<u>الجهة الثانية</u> : القيروان والجريد والأوطان الراجعة لها.

<u>الجهة الثالثة</u>: باجة والكاف وبنزرت والأوطان الراجعة لها كذلك.

وقد حفظ لنا الأرشيف الوطني البعض من التقارير التي التي حررها متفقدو المجالس حول كيفية سير المجالس ومدى تطبيق المشرفين عليها لقوانين الدولة[5].

إن القول بأن التغيرات التي أفضت إليها التجربة الإصلاحية كانت محدودة في وجهها العملي لا يخلو من الصحة. فبالرغم مما نتحسسه من وجود توجه واضح في تصوّر السلطة نحو تنظيم المجال على أساس جغرافي، لا سيما فيما يتعلق بعملية تحديث القضاء، فإن إحداث مجالس الجنايات والأحكام العرفية التي تم بعثها في هذه الفترة بقصد توحيد الإجراءات القضائية داخل البلاد لم تحدث،انقلابا جذريا على مستوى النظم الإدارية الموروثة. لكنّ ذلك لا يلغي أهميتها

Karoui (H.); *La Régence de Tunis à la veille du protectorat français. Débat sur une nouvelle organisation* (1857-1877), thèse de doctorat de 3è cycle, Ecole Pratique des Hautes Etudes, Paris, 1973, p. 33 et suivantes.
Tlili (B); *Les rapport culturels...*, *op. cit.*, p. 533-534.

[1] - *الإتحاف*، ج.5، ص. 150.

[2] - قد درس هذه المسألة: Karoui (H.) ; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 34.
أنظر كذلك خريطة المقاطعات القضائية وهي مستخرجة من *نفس المرجع*، ص334

[3]- حول إنشاء اللجان وتركيبتها يراجع/ *و.ت*؛ الصندوق 118، الملف 409.

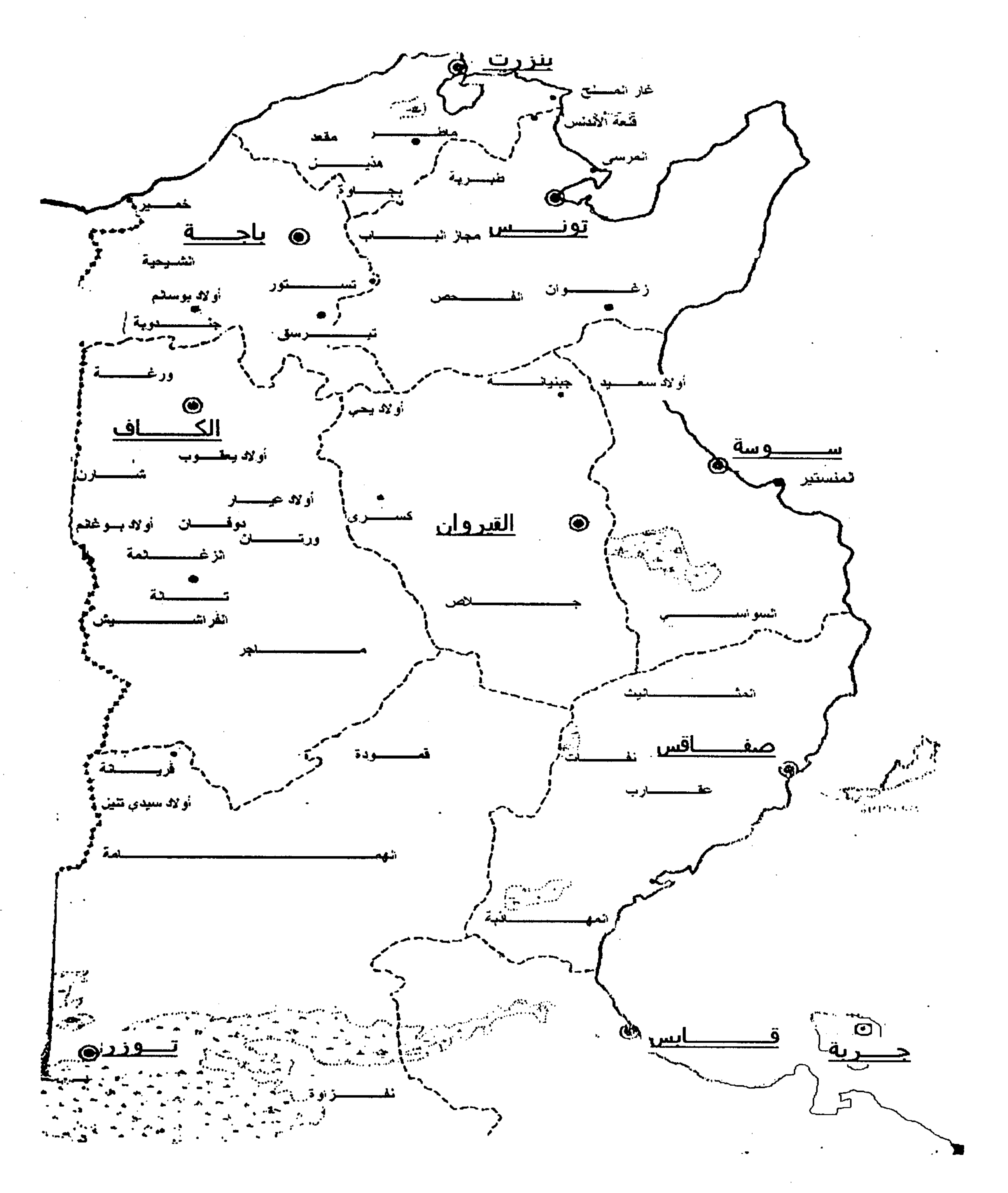
[4]- *نفس المصدر*، الفصل 16.

[5]- نفسه، الصندوق 137، الملف 487 لسنة 1287 هـ[1870-1871]

فمجرد التوصّل إلى بلورة نصوص قانونية منظمة للإدارة المركزية والمحلية وموحّدة للمجال، يمكن اعتباره في حدّ ذاته تحولا عميقا في إدراك السلطة للدواخل لا يمكن إنكاره أو التقليل من أبعاده.

كما تعمّق ارتباط المناطق الداخلية بمدينة تونس، التي تدعمت مركزيتها بالنسبة لباقي المجال في هذه الفترة ومثّلت قمة الهيكلة الإدارية والقضائية. انتصب بها مجلس قضائي علوي هو عبارة عن محكمة تعقيب مثّلت مرجعا بالنسبة لكل من أراد، من دواخل الإيالة، رفع قضيته في مجلسها. وأصبحت تنعت في *الإتحاف* باسم "الحاضرة"، بدل إسم "الحضرة" الذي وسمت به في المصادر السابقة لهذه الفترة.

المقاطعات القضائية المحدثة في إيالة تونس سنة1861



بتصرف عن : القروي(الهاشمي) ،إيالة تونس قبيل إنتصاب الحماية...

♦ مدينة تونس من "الحضرة" إلى "الحاضرة"

دعمت الإصلاحات القانونية محورية تونس السياسية بالنسبة إلى بقية المجال. فعلاوة على مركزيتها السياسية، انفردت المدينة بمجمل الهياكل الإدارية والقضائية المركزية المحدثة والممثلة في مجمل الوزارات المتفرعة عن الوزارة الكبرى. ينقسم هذا الهيكل العلوي كما يبيّنه الجدول المصاحب إلى أربعة أقسام[1]، لعل أهمّها من حيث اتساع الاختصاصات وتعدّد المهام فيما يتعلق بالإشراف على الدواخل هي وزارة العمالة. يرتبط بهذا الجهاز المركزي جملة من المؤسسات الموزعة عبر مدن الإيالة وأريافها مثل المجالس القضائية والقيادات والمشيخات، كما تضم في الوقت ذاته مؤسّسات خاصة بها مثل المجلس البلدي، أو شركة البريد والمطابع... أصبحت وزارة العمالة تلعب دورين: دور خاص بمدينة تونس وآخر ببقية المجال. وعلاوة على المهام الخاصة بمدينة تونس، تتولى الوزارة المذكورة الإشراف على كلّ ما يهم تنظيم وتسيير المجال الداخلي: تصدر عنها الأوامر وتتولى الإجابة على المراسلات والتقارير الوافدة إليها من الدواخل. فقد نصّ قانون الجنايات على أن يتولى المشرفون على المجالس سواءا في الحواضر أو في مواطن العروش على موافاة وزارة العمالة باستمرار بـ "تلاخيص جميع الشكايات التي عرضت لهم وما وقع من الحكم فيها"[2]. وتلقى العمّال نفس التعليمات، إذ كانوا هم أيضا مطالبين بمكاتبة وزارة العمالة بشكل منتظم لإخبارها بكلّ ما يحدث في جهاتهم. لقد خلفت لنا هذه الفترة التي سبقت انتصاب الحماية، كمّا هائلا من الوثائق والمراسلات التي ربطت مختلف جهات المملكة بمدينة تونس مركز الحكم، الأمر الذي يؤكّد اتساع الدور الذي بات لهذه المؤسسة التي احتضنتها مدينة بتونس قبل انتصاب الحماية. كما ذلك الرصيد الوثائقي الذي هو على الإطلاق أهمّ رصيد من حيث الكمّ بالمقارنة مع الفترات السابقة من العهد العثماني، عبارة عن شبكة كثيفة تحوّل الدواخل؛ بما تنقله نحو مدينة تونس من معلومات وأخبار في شتى المجالات المتعلقة بالبلاد الداخلية؛ إلى عالم مكشوف بالنسبة إلى السلطة المركزية، وتقيم الدليل على مدى تقدم مشروع المركزة من جهة وعلى تدعّم دور تونس في هذه المرحلة من جهة ثانية.

لقد أفضت الإصلاحات إلى تكوّن هرمية سلطة مركزها مدينة تونس تسندها جملة من الوظائف الموزعة في الداخل كانت بمثابة حلقات تنفيذ سياسية إدارية وقضائية. ونظرا لمكانتها المركزية بالنسبة للمجال المرتبط بها، وما احتوت عليه من مؤسسات خاصة بالدولة وتسييرها، باتت المدينة

---

[1] - وهي القسم الأول ويهم وزارة العمالة، والقسم الثاني وهو وزارة المال ويهم القسم الثالث وزارة الأمور الخارجية أما القسم الرابع فيختص بتحرير المحاسبات.حول ترتيب الوزارة الكبرى /و ت؛ الصندوق 55، الملف 597. راجع كذلك هيكلة المجالس واختصاصاتها في الملحق ص 415. وقد أمدّني بهذه الوثيقة الزميل الهادي جلاب

[2] - /و ت ، الصندوق 118، الملف 409. الفصلين 16 و 19.

تنعت في هذا الظرف بالحاضرة أي ما معناه العاصمة في لغة عصرنا[1]. فمفهوم الحاضرة يتماهى مع معنى المركزة وهو مختلف عن معنى الحضرة.

دعّمت المركزة المتزايدة دور مدينة تونس كحاضرة سياسية وإدارية مستقطبة لباقي المجال، وهو تطور لا نجد له مثيلا في بلدان المغرب المجاورة. ففي المغرب الأقصى ظل السلطان العلوي حتى القرن التاسع عشر متنقلا (بينما توقف حمودة باشا عن السفر بالمحال منذ أواخر القرن الثامن عشر)، وتتقاسم مجاله أربع مدن هامة، وهي مراكش والرباط ومكناس وفاس، وتمثل كلّ منها مقراّ للسلطان وحاشيته في حركته عبر الدواخل، لفترات متفاوتة الطول. تقوم مراقبة مجال المخزن العلوي وفق منطق، يتماشى وطبيعة السلطة التي مارسها المخزن على الدواخل، والتي تميزت بالخصوص في استمرار ذلك الشكل من العلاقة التي تستوجب تنقل السلطان على رأس المحلة لإقرار النظام وفرض الأمن في مختلف الجهات. كما ضل السلطان العلوي حتى القرن التاسع عشر في حاجة إلى اعتراف مكتوب من المدن والمجموعات الداخلية بسلطته، فكانت البيعات في مجملها باستثناء مدينة فاس، مكتوبة[2]. وهذا الوضع يذكرنا بتلك الممارسات التي كانت سائدة في إفريقية الحفصية، وهي تعكس تصوّرا معينا للمجال، فقد ضل السلطان العلوي يرى في نفسه أمير المؤمنين، وبالتالي تتجاوز سلطته الروحية حدود المغرب الأقصى. ولم ينطفئ لديه هذا التصوّر إلا مع انتصاب الاحتلال الفرنسي بالجزائر عندها "تقلص المشروع المخزني لصالح مشروع جديد ينظّم المجال السياسي على أساس ترابي"[3].

لم يكن الصعود السياسي لمدينة تونس وليد هذه الفترة أي القرن التاسع، بل كان نتاجا لسيرورة تاريخية. إذ ارتبط تنامي الدور السياسي لمدينة تونس مع استقرار الحكم الحفصي ومؤسساته بها، وكان عاملا حاسما في تحويلها إلى أهم مركز حضري بإفريقية. تدعّم وزن مدينة تونس الديمغرافي باستقبالها لهجرات بشرية قادمة من آفاق جغرافية متعددة، داخلية - من قرى ومدن إفريقية-، وخارجية، مغربية وأندلسية [4]. وكان لهذا العامل، التنوع البشري من ناحية والأهمية العددية للسكان من جهة ثانية[5]، وزنه في توسّع المدينة العمراني وتزايد إشعاعها الإقتصادي والثقافي فتحولت بالفعل إلى مركز حضاري جاذب. كان للمدينة دور لا يقل أهمية عن بقية الأدوار الأخرى (اقتصادية، ديموغرافية، ثقافية...) وهو المتمثل في مكانتها الرمزية المتزايدة والمستمدة من ألقاب العظمة

1- Dozy; *Supplément..., op.cit.*,p. t., p.299.

2 - تعود أكثر البيعات المكتوبة في المغرب الأقصى إلى القرن التاسع عشر. بورقية (ر.) ؛ *الدولة والسلطة*...، مرجع مذكور، ص. 28.

3 -*نفس المرجع*؛ ص. 27.

4 - حسن (م.) ؛ *البادية و المدينة بإفريقية*...، مرجع مذكور، الجزء الأول، الصفحات من 150 إلى 159.

5 - قدر برنشفيك عدد سكان العاصمة اعتمادا على شهادات الرحالة و امتدادها العمراني بمائة ألف نسمة في أواخر القرن الخامس عشر. *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي*...، مرجع مذكور، ص. 388.

وصفات القداسة التي أضافها السلاطين الحفصيون إلى أسمائهم [1]. وبالرغم من فترات الضعف التي مرّت بها البلاد في العهد الحفصي فإن مدينة تونس لم تفقد دورها كأهم مركز حضري وسياسي بها. وبالرغم من وجود حواضر أخرى بإفريقية منافسة لها مثل قسنطينة وبالأخص بجاية لكن أيا منها لم تستطع أن تنزع عن مدينة تونس مكانتها كأهم مدينة[2]. ونؤكد مبايعة السلطان الحفصي الدور السياسي والمركزي للمدينة. فقد كانت البيعة في تونس وذلك خلافا لبقية المناطق التابعة للسلطان في الدواخل حيث تكون كتابية، شفوية[3].

أصبحت مدينة تونس في العهد العثماني مركز النفوذ السياسي الذي يمتدّ على كامل الولاية باعتبار أن مجمل المؤسسات المركزية الممثلة للسلطة العثمانية؛ الباشا، الديوان،العسكر الإنكشاري، القاضي أفندي ؛ قد تركزت بها. كما جمعت المدينة بين عناصر بشرية قادمة من آفاق متباينة فبالإضافة إلى العناصر المحلية انضاف إليها الأتراك ، والأندلس، والمرتدون والمماليك. كانت لكل واحدة منها في البداية ملامحها الخاصة ولغتها ثم حصل التقارب تدريجيا بين مختلف هذه الفئات، سواء عن طريق المعاملات والوظائف، أو عن طريق علاقات التزواج أو بإرادة سياسية وهو ما أدّى إلى بروز مجموعة سكانية موحدة[4]، وبان هذا التقارب بشكل جلي أثناء حرب 1628 [5]. ومع توطن الحكم المتنامي تدعّم وزن المدينة بشريا وعمرانيا. فقد أنشأ بها يوسف داي مركبا عمرانيا، وتزايدت مكانتها السياسية مع إنشاء بلاط باردو من طرف حمودة باشا المرادي. وعموما لا يخلو عهد من العهود التي عرفتها البلاد لم تشهد فيه المدينة إضافات عمرانية. وقع تعمير ظهيرها الزراعي بعد أن ظل مهجورا خلال القرن السادس عشر وهو المجال الذي تشير إليها مصادر الأرشيف بمحلة الهوى أو رعية دار الباشا. وهو ناتج عن استقرار العناصر التركية التي استحوذت على الأرض التي تكون الحزام الزراعي لمدينة تونس بطرق مختلفة[6]. كما عمّرت هذا

---

[1] - حول ألقاب سلاطين بني حفص و صفات القداسة التي ألصقت بهم، يراجع برنشفيك؛ *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي*، فصل الألقاب السلطانية، ج.2، الصفحات من 7 إلى 17. وكذلك: حسن؛ *المدينة والبادية* ..مرجع مذكور، ص. 151.

[2] - فقد تأسست هي الأخرى بعد خراب القلعة على إثر الزحف الهلالي ونافست مدينة تونس على مستوى الأدوار السياسية والاقتصادية والثقافية وكانت بجاية على درجة من الأهمية جعلت المصادر الأوروبية تنعت السلطان الحفصي بـ"ملك تونس و بجاية". أنظر بعيزيق (صالح)؛ *بجاية في العهد الحفصي، مرجع مذكور*، ص. 93.

[3] - Henia ; " La bay'a (serment d'allégeance)...", *article cité.*

[4] - حول الأصناف الإجتماعية التي تواجدت بمدينة بتونس في أواخر القرن السادس عشر ثم تطور العلاقات فيما بينها يمكن الإستفادة من:

Sebag (Paul.); *Tunis, histoire d'une ville*, L'Harmattan, 1998, p. 159.

[5] - قد كنا تعرضنا إلى هذا الموضوع في القسم الأول من هذا البحث ضمن الفصل الثالث الخاص بتكون حدود الإيالة.

[6] - لاحظ كيفية استيلاء الأتراك العثمانيين على أراضي الموات و تحويلها إلى أراضي ملك في :

Henia (A.); *Propriété et stratégie sociales à Tunis* (XVI°-XIX° siècles), Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1999, 134 et suivantes.

المجال في الفترات اللاحقة مجموعات بشرية قادمة من آفاق عديدة (طرابلس، الجنوب، شتات القبائل الدخلية، الأندلس ..). أعطت كلّ هذه التحولات الإقتصادية والاجتماعية من ناحية وتوسع هيمنة السلطة المرادية ثم الحسينية على الدواخل من جهة ثانية ديناميكية خاصة بالمدينة، إذ حولتها إلى نقطة مستقطبة للبضائع وللسكان. وقد يكون تواضع المسافات الفاصلة بين مدينة تونس و دواخل الإيالة ، بالمقارنة مع ما نلاحظه بالنسبة لإيالة الجزائر أو المغرب الأقصى، من الأسباب المهمة في توسّع نفوذ المدينة. تبدو مدينة تونس، من هذه الوجهة كنقطة التقاء شبكة من العلاقات الداخلية، جسمتها الروابط المتواصلة والمتنوعة بالمجموعات الداخلية، والخارجية وتمثلت في علاقاتها المتنوعة بأوروبا وتقبّلها لتأثيراتها المختلفة من أدفاق بشرية واقتصادية وثقافية من ناحية؛ والشرق العثماني من ناحية ثانية.

ففي المستوى الداخلي، وبحكم مكانتها الإقتصادية ووجود مؤسسات الحكم بها، كانت المدينة ملتقى الوافدين من نواحي مختلفة من البلاد. فقد كان سكان الدواخل يؤمونها لأغراض شتى إما بصفة مؤقتة أو للاستقرار بها نهائيا. أشخاص لا يعرفون بعضهم بالضرورة، ولكن ربطتهم الوظائف أو العلاقات بالبلاط أو أنشطة المدينة. فعلى سبيل المثال، يستقبل بلاط باردو، حيث مصالح الكتابة الخاصة بالإشراف على تنظيم الدواخل والموارد الجبائية المتأتية منها، مشايخ المجموعات القبلية ومواعيدها. يمدّ أولئك الأعيان الباي بعدد الأفراد والأملاك الخاضعة للجباية، وفي هذه المناسبة يلتقون بنظرائهم من مجموعات قبلية قادمة من مواطن مختلفة في البلاد. ويمكن أن نتخيل نفس العملية بالنسبة للقياد والوكلاء القادمين من مواطن شتى والمرتبطين بحكم وظائفهم بأماكن مختلفة، ولكن تجمعهم مدينة تونس حيث يتّصلون بالمؤسسات المشرفة على تعيينهم وضبط صلاحياتهم، والتي أصبحت في القرن التاسع عشر مستقرّا لهم[1]. كما تستقطب مدينة تونس أصنافا أخرى من الدواخل مثل طلبة العلم الوافدين عليها قبل الاستقرار بها أو العودة إلى مواطنهم[2]. كلّ هؤلاء وغيرهم، الذين يؤمون مدينة تونس نشأ لديهم الوعي في هذه المناسبات بانتماءهم إلى مجال واحد هو مجال البلاد التونسية. تلعب تونس هنا دور البؤرة الصانعة لما سماه أحد الباحثين بـ "المجموعات المتخيلة "[3] أي أناس لا يرون بعضهم بصفة محسوسة ولكن يجمعهم الوعي بالإنتماء إلى مجال واحد ومجموعة واحدة بحكم ارتباطهم بمؤسسات السلطة في المدينة حيث توجد بها المؤسسات المركزية. ومن العلامات الدالة على

---

[1] - مما له مدلوله في هذه المرحلة من القرن التاسع عشر استقرار عمال المقاطعات بالعاصمة.

[2] - نكتشف من خلال *الذيل* أن العديد من علماء المدن الداخلية المذكورين في باب التراجم، قد مروا في مسيرتهم التكوينية وتحديدا في المرحلة الثانية من تكوينهم، أي الدرجة العليا، بالمؤسسات التعليمية الموجودة بمدينة تونس لا سيما جامع الزيتونة.

[3] - Anderson (B.); *L'imaginaire national...*, *op. cit.*, p. 19.

هذا التطوّر أن البيعة ،خلافا لما كان يجري سابقا في العهد الحفصي، صارت لا تهمّ إلا مدينة تونس. مما يعكس مركزية المدينة ودورها في عملية استتباع الدواخل أو في بناء المركزة[1].

بناءا على ما تقدم تبيّن لنا من خلال المبادرات التحديثية التي قامت بها السلطة الحسينية في هذه المرحلة، وجود توجه واضح لدى أصحاب القرار في تونس ينحو باتجاه تقنين العلاقات مع الدواخل ونحو إعطاء المجال صبغة قانونية. كما بينت الإصلاحات في جانبها العملي التوجه نحو تطبيق مبدإ المساواة (الجباية ، القضاء...) والتعميم، وبداية الأخذ بمبدإ الترابية (المقاطعات القضائي وتقسيم المجال على أساس جغرافي). دعّمت هذه الإصلاحات مركزية تونس التي يمكن القول أنها تحوّلت في هذا الظرف إلى عاصمة أي إلى مركز يستقطب المجال الداخلي سياسيا وإداريا.

ظل المبدأ المعتمد في تنظيم المجال الداخلي كما عبّرت عن ذلك الوثائق الحكومية الراجعة إلى هذه الفترة هو العروش أو "نواجع العربان"، والأوطان. وروّجت الدراسات في العهد الاستعماري لغياب مجال بالمعنى الحديث نظرا للطابع الاثني الذي يميز تنظيم الدواخل إضافة تفشي ظاهرة العنف بين الصفوف المتقابلة. ولما كان مجرد الحديث عن العروش يوحي بوجود قوى نابذة للسلطة وللمركزة، فما يمكن أن يحصل للقارئ هو انتفاء فكرة وجود وحدة أو اندماج ولو جزئي بين عناصر المجتمع. وبذلك يصبح التدخّل الاستعماري الفاعل الرئيسي في حدوث تحولات عميقة على مستوى بناء الدولة في تونس. لكن ماذا تعني مصطلحات العرش أو القبيلة في هذه الفترة؟ وهل أن تواصل استخدام هذه المصطلحات يقيم الدليل على أن السلطة كانت لا تزال قابعة حتى هذا التاريخ في ذلك التصوّر "الوسيطي" للهوية، والقائم على الإنتماء العشائري. تطرح مختلف هذه الملاحظات مسألتين: أولهما مكانة ما تسميه الدراسات بالمحلي le local ونظمه وعلاقته بالسلطة الحاكمة من ناحية، وثانيا مسألة المرجعية الثقافية والظرفية التي حفت بهذه المواقف من جهة ثانية.

2. الواقع القبلي : هل هو مرادف للفوضى ولغياب الوعي بالمجال؟

عندما نقول "المحلي" فإننا نقصد على المستوى الجغراسياسي الوحدة الإدارية المكوّنة لقسم من المجال العام للإيالة والتي تأخذ في لغة المصادر عدّة تسميات مثل القيادة أو العرش أو الوطن. يحيل اللفظ عند الدارسين على معنى الإحساس بالانتماء الضيق، مدينة أو قرية أو عرش، ويعكس الرغبة في الحفاظ على الخصوصيات الذاتية من التسرّب الخارجي النابع بالخصوص من الدولة ومؤسساتها[2]. فهل أن

---

[1] - Henia (A.) ; "La ba'ya (serment d'allégeance) en Tunisie et au Maroc... ", *article cité.*

[2]- حول معاني عبارة المحلي يمكن الإستفادة من :

نمط العيش المحلي في الإيالة يتناقض مع البناء الترابي والدولتي؟ ما مدى تطابق المواقف القائلة بغياب وحدة داخلية وبتجزئة مجتمع الإيالة إلى وحدات إثنية متنافرة مع واقع الدواخل وعلاقتها بالسلطة الحسينية؟ هل تحدّ الممارسات الداخلية من سيادة الدولة على الدواخل؟

أ - أنماط العيش المحلية: مظاهر الوحدة

لنقل منذ البداية، أن الاستقرار هو أوّل ظاهرة موحّدة لدواخل الإيالة. بدأت العملية كما تمّت الإشارة إلى ذلك سابقا منذ أواخر الفترة الحفصية، وتسارعت في العهد العثماني، ويمكن القول أن التوطّن الذي أصبح نهائيا بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من المجموعات القبلية داخل الإيالة، كان من بين الأسباب الهامّة في تطوّر ارتباط تلك المجموعات بالأرض وبالسلطة المركزية. يبرز هذا التوطّن بالخصوص في توسّع المساحات الفلاحية المستغلة[1]. ويتجلى الارتباط بالأرض بشكل واضح في المنطقة الشمالية (شمال السلسلة الظهرية) الرطبة. و في ذات الوقت تقلّصت ظاهرة التنقل، حتى وإن حافظت بعض المجموعات في السباسب أو في الجنوب على نظام الارتحال ، فإنها كانت تعود في نهاية المطاف إلى مواطن استقرارها حيث توجد مقابرها وروابطها وكل ما يمثّل نقاط استدلال بالنسبة إليها[2]. ففي سنة 1874 احتجت السلط المحلية على قيام الفرنسيين بالاستيلاء على أرض تسمى بئر الكاهنة تابعة لعرش أولاد الحمادي من الفراشيش، قائلة "أن العروش الرحّالة كثيرا ما تحتاج للانتقال من مكان إلى آخر بقصد رعي مواشيهم ووجود الماء لكن الأماكن كالملك لهم بواسطة طول مدّة الحوز وبواسطة عادات أخرى مقرّرة عند العرب وقاضية بينهم منها مقابر الأجداد وعدة مزارات للشيخ سيدي الحمادي تقضي بأن بير الكاهنة لهم و أنه أرض تونسية لا محالة"[3]. فكيفما كان نمط العيش، أصبحت كل مجموعة قبلية مرتبطة بفضاء جغرافي محدّد يحمل إسمها. بل قد أصبح إسم العرش أو القبيلة علامة تدلّ في الآن ذاته على المجموعة وعلى مكان استقرارها، ويمكن القول أنها علامة على مكان استقرارها قبل كلّ شيء. فقد لاحظ المؤرّخ توفيق البشروش من خلال دراسة قبيلة أولاد عون والمقارنة بين عدد فرقها وأسمائها فيما بين 1726 و 1860، حصول تغيّر في أعداد العشائر وأسمائها بين التاريخين. واكتشف أن إسم القبيلة أي "أولاد عون" بات يضمّ في القرن التاسع عشر فرقا مختلفة، بعضها "برانية" أي قادمة من آفاق خارجة عن المنطقة الترابية، فيما غادرت أقسام من القبيلة حيّزها

Baduel (P-R.); " Approche socio- politique du local " , *in Espaces locaux* , cycle doctoral Contacts et échanges culturels en Méditerranée, session de Syros 10-17 Juillet 1994, Université de Provence et Communauté des universités méditerranéennes.

[1] - فقد تضاعفت غابة الزيتون في الإيالة عشر مرات بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر

[2] - لنشر أن ظاهرة الارتحال الموسمي وإن تراجعت كثيرا فهي لا تزال موجودة إلى اليوم.

[3] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، ملف 234، الوثيقة عدد 13.

الترابي وباتت مستقرّة في مجالات أخرى. واستنتج صاحب البحث في نهاية التحليل أن القبيلة لا يمكن النظر إليها في هذه المرحلة إلا "بمثابة الخلية الجبائية المتكوّنة من "فدرالية" من الفرق القبليّة، وهي راسب تاريخي منعتها الصرامة الإدارية من الانحلال، فقد احتُفظ بالقبيلة كإطار عام كشخصية أدبية، كنسبة مرجعية، ككائن جماعي جهوي أما الواقع الإجتماعي فيجسمه الفريق وتخصه العلاقة بالأرض"[1]. لقد باتت العلاقة بالأرض العمود الفقري للمجتمع أما النسبة القبلية فهي وسيلة "تتعلل بها لتواصل الحوز والدفاع عنه " حسب تعبير صاحب البحث[2]. وتؤكد الدفاتر الجبائية هذا الواقع، إذ تعكس قائمات العروش وتسلسلها المتشابه من دفتر إلى آخر على امتداد الفترة المدروسة، استقرار التنظيم البشري للإيالة. وبذلك ارتبطت المجموعات بمحيطها الجغرافي الذي تحوّل عندها إلى وطن تولت حيازته عبر أشكال تملك عديدة منها الاستغلال الإقتصادي.

تمتن المجموعات علاقتها بالأرض من خلال تعاطي مجموعة من الأنشطة وبالأخصّ منها الفلاحية وبذلك يتحدد المجال القبلي بالأفق الذي يمتدّ إليه استعمال الأرض. وعلى هذا الأساس تم تحديد المجال بين باي تونس و السلط العسكرية الفرنسية في الجزائر سنة 1845. وقد أفرز استغلال الأرض أشكال تملك متنوعة. فهي إما مكتوبة مثل عقود الملكية، والملاحظ في هذا السياق هو شيوع رسوم الملكية العقارية من عقود ملكية خاصة أو رسوم تحبيس في كلا الوسطين الريفي[3] والحضري ؛ أو عن طريق العرف أي بواسطة اعتراف جماعي وفي إطار طقوس اجتماعية معينة[4] أو عن طريق الشياع مثلما هو الحال في المناطق السباسبية شبه الجافة. وسواء ترتبت ملكية الأرض عن التقاليد العرفية أو عن عقود مكتوبة فإن هذه الأشكال المتنوعة لا تقل أهمية الواحدة عن الأخرى ولا تنتقص من حقّ التملك بالنسبة للمجموعات المحلية. وتحيّز المجموعة فضاءها عبر تنظيم النشاط التبادلي المتمثل في الأسواق[5].

---

[1] - ورد في البشروش (ت) ؛ *ربيع العربان ، أضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة* 1864، بيت الحكمة ، 1991، ص. 35-36.

[2] - نفس المرجع؛ ص. 38.

[3] - نكتشف وجود وثائق ملكية عقارية في الوسط الريفي بالخصوص عند المجموعات الشمالية المستقرة عندما تعمد السلطة في تونس أحيانا إلى ضبط حدود أملاك البايليك توضح حدود الهناشير بواسطة الملكيات المحاذة له. كما بين المسح الذي قامت به سلطات الحماية غداة انتصابها بالبلاد وجود وثائق ملكية لدى أفراد من العروش يرقى تاريخها أحيانا إلى العهد الحفصي. أنظر كذلك وثائق الملكية لدى سكان الجنوب في مطماطة و قبلي :

Mouilleau (E.); *Fonctionnaires de la République et artisans de l'empire, le cas des contrôleurs civils en Tunisie* (1881- 1956), l'Harmattan, 2000, p. 62.

[4]- نلاحظ ذلك مثلا بالنسبة لمجال خمير حيث لم تكن رسوم الملكية من التقاليد المتداولة عند هذه المجموعة أرض الجوابلية من خمير. *أ و ت.*؛ الصندوق 212، الملف 233، الوثيقة 112، سنة 1859.

[5] - الشاطر (خليفة)؛ "بروز الهوية القومية في تونس " ضمن الذاتية والوحدة.."، مرجع مذكور ، ص.201-202. حول الشبكات الجهوية للأسواق يمكن الإستفادة من: بن طاهر (ج.)؛ "أضواء على الأسواق الريفية "، *الكراسات التونسية* ، العدد 145- 147 ، 1989.

تمثل الأسواق عبر انتظام مواعيدها وأماكن انعقادها نقط استدلال ذات معنى بالنسبة للمجموعات المحلية. فالسوق ليس فضاء تبادل اقتصادي فحسب بل هو كذلك مناسبة يلتقي أثناءها أشخاص يفدون عليه من آفاق شتى فتتبادل فيه الأخبار ويكون كذلك مجالا " للتناظر والتبارز في الشعر البدوي والريفي والروايات والقصص القبلي"[1]. وهذا ما يحملنا إلى ظاهرة أخرى موحّدة للدواخل وهي الممارسات الثقافية لعل أبرزها انبثاث الأماكن المقدسة عبر كامل مجال الإيالة.

تمثل مزارات الأولياء إحدى القواسم الثقافية المشتركة بين المجموعات الداخلية القبلية والحضرية. تنبث فضاءات الزوايا عبر المجالين القبلي أو الحضري وهي الأماكن التي يجتمع عندها أفراد القبيلة[2]. إضافة إلى دورها الروحي تؤدي الزوايا بصفتها فضاءات آمنة أدوارا متعددة. ففي منطقة خمير تمثل المزارات أماكن خزن المنتوج الفلاحي، وقرب الضريح تبرم الصفقات المتعلقة بشراء الأرض أو الحيوانات. كما تمثل المواسم مناسبة لانتصاب أسواق نشيطة. كما تلعب دورا اجتماعيا مثل الزواج والختان وإحلال الصلح بين المتنازعين. تتم مختلف هذه الأنشطة في إطار طقوس احتفالية جماعية تلعب دورا هاما في تمتين العلاقات التضامنية بين المجموعات المحلية[3]، وتشكل في الآن ذاته إحدى الركائز الهامة التي تنبني عليها ذاكرة المجموعة[4]. يكون فضاء الزاوية عبارة عن نقطة التقاء يؤمها زوارها من أوساط متنوعة. وبذلك ساهمت الزوايا في التقريب والتوحيد بين فئات اجتماعية ومناطق مختلفة من البلاد[5]. وترتبط العشائر بمجالاتها عن طريق المقابر. تشكل مقبرة الأجداد إحدى العلامات الدالة على تجذّر المجموعة في مجالها. لقد كانت المقابر إحدى البراهين القاطعة التي لجأت إليها القبائل الحدودية لتثبيت ملكيتها للأرض في إطار النزاع الحدودي الذي نشب بينها وبين السلط العسكرية الفرنسية في الجزائر لما شرعت هذه الأخيرة في تخطيط الحدود بين الإيالة التونسية والجزائر في القرن التاسع عشر. أما

---

[1] - ذكره منصف التايب ؛ "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، *روافد*، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ص.7 – 47، ص.26، الإحالة 57.

[2] - *نفس المرجع.*

[3] - أنظر :

Demeersemann (A.); - " Le culte des Saints en Khroumirie" *IBLA*, 2, 1938. - "Les croyances relatives aux Oualis des mzara en Khroumirie" , *IBLA*, 3, 1939. - "Le culte des oualis en Khroumirie", *IBLA*, 1964.

[4] - نكتشف هذا البعد الرمزي المؤسس للفضاء المحلي في الأساطير التي روتها المجموعات المحلية للضباط الفرنسيين بين 1881و1883 . وقد لاحظ أحد الباحثين أن تاريخ العشيرة واستقرارها في أرضها أو وطنها يكون أحيانا لصيقا ببداية استقرار الولي الذي يكون حلوله بالمكان بمثابة الحدث المؤسس للمجال وللعشيرة معا. وحول هذا الموضوع يمكن الإستفادة من دراسة كلافال Claval حيث يبين أن أساطير التأسيس التي ترويها المجموعات المحلية تنسج من أحداث تروي أسماء أماكن وأشخاص ومسالك موجودة بالفعل وهو ما يخلق علاقة عاطفية بين المجموعة ومجالها

Claval (P.); *La géographie culturelle*, *op. cit.*, p. 170.

[5] - لعبت الزاوية الصحابية دور الرابط الإجتماعي بين عدة مناطق جغرافية:

Bargaoui (S.); "L'évolution d'un espace de médiation sociale…", *op. cit.*, p. 116 et suivantes.

العنف الذي كان أيضا من الظواهر التي جلبت اهتمام الدارسين فهو يمثل في العمق مظهرا آخر من مظاهر الوحدة بين المجموعات المحلية والتواصل بينها.

تتلخص هذه الظاهرة أي ظاهرة العنف، في أعمال الإغارة التي كانت تمارسها الأعراش فيما بينها أو على مناطق الاستقرار[1] أو في قطع الطريق. لقد خلفت هذه الممارسات لدى الملاحظين الأجانب في القرن التاسع عشر شعورا بخلو الفضاء الداخلي من أي شكل من أشكال المراقبة السياسية، أو بضعف السلطة في تونس على القيام بعمليات الردع والعقاب التي تكون إحدى الوظائف التي تؤسس لسيادة الدولة على الدواخل. وبالتالي أفضت تقاريرها أحيانا إلى استنتاجات مفادها خضوع الدواخل إلى حالة من التسيّب والفوضى الدائمة. وفي هذا الصدد لاحظ نائب القنصل الفرنسي في صفاقس سنة 1865 أن مجموعات جلاص والهمامة كانت تفرض مراقبتها على الطريق الرابطة بين القيروان وصفاقس من جهة ، والواحات التونسية والجزائرية من جهة ثانية، مضيفا أنها ترغم القوافل على دفع فدية،ومشيرا في الوقت نفسه إلى غياب أي ردّ فعل حازم وجذري من طرف باي تونس لوضع حدّ لهذا النوع من الممارسات[2]. كما تتوارد هذه المواقف في المراسلات والتقارير الصادرة عن الحكام الفرنسيين في الجزائر بخصوص إغارات القبائل الحدودية على القوافل التجارية الرابطة بين الجزائر وتونس[3]. يتفق الدارسون لظاهرة العنف المتفشية في الدواخل أن المحرّك الرئيسي لها يكمن في الدوافع الاقتصادية[4] إذ تتكثّف الأعمال الإغارية في الفترات المتأزّمة فيشتد التنافس من أجل الماء والمرعى[5]. إلا أن هذا العنف كان في العمق أيضا من الظواهر الموحّدة للدواخل. فالعنف يحيل على مرجعية قانونية أو عرفية مؤسّسة على الثأر وبهذا المعنى يصبح شكلا من أشكال التعبير عن وجود وحدة اجتماعية بين المجموعات المتبنّية له. لكن ما هو موقف السلطة من هذه الممارسات ؟

---

[1] حول الإغارات بين القبائل يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى الأبحاث التالية: ليسير ؛*نجع ورغمة ...*، مرجع مذكور، ص.28 ويخص النزاع بين قبائل ورغمة وعكارة في الأعراض ضد النوايل في إيالة طرابلس.
- بن رمضان ع؛ *الوضع الإجتماعي*. مرجع مذكور، ص. 71. إغارات جلاص على أولاد عيار.
- بن طاهر (ج.) ؛ *الفساد و ردعه : الردع المالي و أشكال المقاومة و الصراع بالبلاد التونسية* (1705 – 1840)، كلية الآداب بمنوبة 1995، ص. 233. إغارات الهمامة مثلا على واحات قفصة والجريد، ونفزاوة حتى في صلب القبيلة ذاتها أي بين الفروع المكونة لها *نفس المرجع*، ص. 207. أنظر كذلك الصراع بين فروع ونيفة ذاتها في الماجري (لزهر) ؛ *قبيلة ونيفة في عهد محمد الصادق باي*، مرجع مذكور، ص. 121

[2] - ورد في : Ganiage (J.) ; *Les origines du protectorat...*, *op. cit.*, p. 151

[3] - قد كنا تعرضنا إلى هذا الموضوع ضمن القسم الثاني من هذا البحث و الخاص بمسألة الحدود.

[4] – Cherif (M.H.); " Les mouvements paysans dans la Tunisie du XIX° siècle" in Revue de l' Occident Musulman et de la Mediterranée", n°2, 1980.

[5] - بن طاهر (ج.)، *الفساد وردعه ...*، مرجع مذكور، ص. 258-260.

ب. هل تحد "العادات"[1] المحلية من سيادة السلطة على المجال ؟

تشترك النخب المسيرّة للبلاد على مستوى المركز أو في الجهات الداخلية على اعتبار أعمال قطع الطريق أو الإغارات المتبادلة بين الجماعات المحلية في الدواخل من العادات المألوفة والأمور البديهية. بل يمكن القول أنها كانت تمثل في نظر السلطة إحدى السمات المحايثة للمجتمع القبلي، وجزءا من "طبيعته" وهذا معنى ما نستنتجه من إحدى المراسلات الموجهة من طرف أحمد باي إلى والي طرابلس. عرّف أحمد باي الإغارة في إحدى رسائله إلى حاكم طرابلس بأنها "القدرة على أخذ الأموال وقتال من دافع عنها كما كان ذلك جبلة في العُربان ورزقنا الله الإعانة على اجتثاث أصله"[2]. ولما اتهمته السلط الفرنسية بالعجز عن كبح جماح العروش الجبلية في نزاعاتها المستمرة مع أجوارها في الجزائر، وبغياب سلطة ردع حقيقة في المنطقة التخومية، سلّم في شيء من البداهة بأن " هؤلاء الجبالية من الأمم المتوغلة في التوحش البعيدة طباعهم عن الحضارة و تهذيبها فهم دائما بين طائع وعاص وهارب..."[3]. ويُنقل كذلك عن الباي محمد الصادق لما تناهى إلى علمه حدوث مواجهات مسلحة بين الهمامة وجيرانهم أدّت إلى سقوط القتلى من الجانبين، تعليقه في شيء من اللامبالاة "بيناتهم (أي أن هذا العنف من مشاكلهم الداخلية)" [4]. ويحمل كاتب السرّ أحمد ابن أبي الضياف نفس التصوّر تجاه ظاهرة العنف المتبادل بين الجماعات المحلية. فقد اعترف بنجاح علي بن غداهم في تنظيم المقاومة وفي إقناع مناصريه بتجنب أعمال الحرابة، قائلا "وبهذه السياسة كفّ أيدي الأحداث وكبح أهل الفساد وكاد أن ينزع ما في أدمغة العربان من العدوان والنهب الذي اعتادوه وانتزاع العادة شديد"[5]. وهذا عامل الرقبة محمد بن محمّد الشابي، يصف حال الاضطراب التي وجد عليه عروش الرقبة الجبلية في مراسلة إلى وزير العمالة مصطفى خزندار بتاريخ 1275/ 1858 قائلا "فقد وجدتها في حالة نفور واضطراب وتوجّهت إلى الجبل فوجدتهم يا سيدي كالأنعام بل هم أصلا يحاربون بعضهم بعضا"[6]. يتضح من خلال هذه الشواهد أن النخب المسيرة كانت لا ترى في هذا "التسيّب" مظهرا من مظاهر الفوضى أو علامة من العلامات التي تضع سلطة الدولة وسيادتها على المجال محلّ تساءل [7]. كانت السلطة تتدخل عبر تنظيم حملات العسكرية لتقوم بعملية الردع ويحدث ذلك عادة عندما تكون مصالحها المادية

---

[1] - نقصد بالعادات هنا بالخصوص الممارسات المحلية كتبادل العنف وتطبيق الأعراف في فض المشاكل الداخلية.

[2] - *أ و ت*.؛ الصندوق 232، الملف 448، المراسلة رقم 58.

[3] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 233 ، المراسلة رقم 67. بتاريخ 4 نوفمبر 1851.

[4] - أي ما معناه "ليفضوا مشاكلهم فيما بينهم!". ذكرته : Valensi (L.); *Fellahs tunisiens... op. cit.*, p. 81.

[5] - *الإتحاف*؛ ج.5، ص.141.

[6] - *أ و ت*، الصندوق 24، الملف 280، الوثيقة رقم 25201.

[7] - في الحقيقة يتنزل هذا السلوك في إطار تصوّر عام للعلاقة مع المجموعات المحلية، كنا تعرضنا إلى تحليل مكوناته ضمن موضوع تشكل الحدود.

أو السياسية، أي سيادتها على المجال مهددة[1]. بل إن السلطة ذاتها، في إطار إحكام قبضتها على الدواخل وتجنّب تنظيم الحملات العسكرية المكلفة، إذ لا يجب أن ننسى أن تجهيز الحملات العسكرية هو عملية مكلفة ماديا وبشريا بالنسبة للسلطة، كانت لا ترى جدوى من التدخل العسكري في النزاعات الداخلية التي لا تهدّد سيادتها.

فقد ظلت السلطة المركزية حتى قبيل انتصاب الحماية تلعب دور الحكم في النزاعات بين المجموعات الداخلية أو بينها وبين المجموعات في الإيالات المجاورة. وعندما تتدخّل فإن دورها لا يتمثّل في فرض أحكام مخزنية، بل في مراقبة تطبيق الأعراف المحلية التي، كانت في تصوّرها وكما أسلفنا، لا تمسّ من سيادتها على المجال الداخلي. اشتكى والي طرابلس في مراسلة إلى أحمد باي سنة 1850 من إغارات ورغمة التابعين لإيالة تونس على رعاياه من النوايل المجاورين لهم، وهو ما تسبب لهم في حصول أضرار مادية وبشرية. فأوفد أحمد باي ممثلا عنه لفضّ النزاع، وراسل بدوره باشا طرابلس يقول:" فلزمنا والحالة هذه إرسال مأمور من جانبنا لغصب عرباننا على ردّ ما أخذوه على عادة العربان المعروفة الجاري بها العمل وهوجمع الفريقين ويدلي كلّ واحد بدعواه ولا تقبل منه إلا بشهادة أو يمين المدعي عليه لرد الدعوى فإن نكر يحلف المدعي لثبوت دعواه ويقع بينهم الحساب على هذا الوجه ويجمع المأخوذ لكل فريق منهما ومن شاط قبله شيء يرد للفريق الآخر وكبراءهم يتولّون توزيع ذلك على أفرادهم ولما وقع الحساب هذه العادة القديمة والعمل المعروف المألوف..."[2]. كما فوضت السلطة المركزية مقاومة أعمال الحرابة وقطع الطريق لأعوانها أو ممثليها من مشايخ وغيرهم[3].

لم تكن الممارسات المحلية كأعمال العنف المتبادل في الداخل أو تطبيق الأعراف من الهواجس الحقيقية لدى الحكام في تونس طالما أنها لا تهدّد وجودهم ولا تمسّ من سيادتهم. وعلى العكس مما روّجت له الكتابات حول استقلالية المجموعات الداخلية كانت السلطة الحسينية متأقلمة مع الأوضاع الداخلية للبلاد. إذ كان هناك تعايش بين أنماط التسيير القبلية وأشكال الهيمنة السياسية. بل

---

[1]- حول دور السلطة المركزية في فض النزاعات الداخلية : بن طاهر (ج.) ؛ *الفساد وردعه*...، مرجع مذكور، ص.259.

[2]- *أ و ت* ؛ الصندوق 232، الملف 448، الوثيقة 58.بتاريخ 20 ذي القعدة 1267هـ [سبتمبر 1851]

[3] - وهذا الوضع يختلف عمّا كان سائدا في المغرب الأقصى حيث ظل المسافرون مجموعات أو أفرادا حتى القرن التاسع عشر يلجئون عند العبور من المناطق التي لا يسيطر عليها المخزن العلوي، إلى الاعتماد على حماية رجال مسلحين ينتمون إلى القبائل مقابل دفع مبلغ مالي وتسمى هذه المؤسسة المكلفة بتقديم خدمات الحماية للمارين في لغة المحليين ب"الزطاطة".

Sebti (Abdelahad); “Insécurité et figures de la protection au XIX° siècle, la “ Ztata” et son vocabulaire”, dans *La société civile au Maroc. Approches* dir. Noureddine El Aoufi, Rabat, Signe du présent, 1992, pp. 47-69.

إن معرفة "الأمور العرفية والقوانين المخزنية "[1]،كانت من الشروط الأساسية الواجب توفرها في الشخص المتقدم للحصول على وظيفة المشيخة. ولعل أهم ظاهرة استقطبت اهتمام الدارسين ووظفت من طرفهم لتدعيم فكرة غياب وحدة داخلية هي تلك التي القائلة بالإنتماء الصفي أو الانقسام الباشي الحسيني.

ج. ظاهرة "الصفوف" وعلاقتها بتحييز المجال

يتعرّض مجال الإيالة إلى التصدّع كلما اهتزّ مركز الحكم في تونس. و لعل أهمّ مراحل هذا التصدّع هو ما حصل من انقسام في القرن الثامن عشر إبّان انتفاضة علي باشا وما رافقها من انقسام للفضاء الداخلي أو لبعض أجزائه ضلت رواسبها، حسب ابن أبي الضياف، عالقة بذاكرة البلاد حتى سنة 1864 تاريخ انتفاضة علي بن غذاهم. يكاد لا يخلو بحث من البحوث التاريخية التي أعدّت حول الوضع الاجتماعي للإيالة التونسية في القرنين الثامن والتاسع عشر من التعرض إلى ظاهرة الانقسام الباشي الحسيني. صنّف مونشيكور، في إطار أطروحته حول جغرافية التل العالي، المجموعات البشرية المقيمة به إلى حسينية وباشية. ارتقي الباحث بهذا الانقسام إلى الحرب التي وضعت وجها لوجه علي باشا وعمّه حسين بن علي، وأعطى لذلك الانقسام طابعا بشريا وجغرافيا، إذ بدا له أن القسم الشمالي من التل العالي الذي يطلق عليه اسم "بلاد الترك" يمثل مجال المجموعات الحسينية، بينما يكون في قسمه الجنوبي أو "بلاد العرب"موطن المجموعات الباشية. تتميز المجموعة الأولى بطابع الاستقرار والخضوع للسلطة المركزية بينما يطغى الاضطراب والفوضى على المجموعة الثانية. ويجد الباحث تطابقا لهذا الوضع مع الظاهرة الذي درسها مونطاني في المغرب الأقصى وهي انقسام البلاد بين "السيبة" و"المخزن"[2]. و غير بعيد عنّا زمنيا يستعيد قانياج بدوره، واستنادا إلى من سبقه، مقولة الصفوف كظاهرة ملازمة للمجتمع المحلّي للإيالة مؤكّدا في ذات الوقت على دورها في تقسيم المجال الداخلي وبالتالي في انعدام وحدته وفي انتشار حالة من انعدام الأمن بالبلاد قبل انتصاب الحماية[3]. تعرّضت المؤرخة ل. فالنسي بدورها إلى ظاهرة الصفوف أو اللفوف التي عرفها مجتمع الإيالة التونسية قبل انتصاب الحماية، وأشارت إلى ما تتضمنه التقارير التي دوّنها الضباط الفرنسيون حول المجموعات الداخلية غداة انتصاب الحماية من مغالاة في تصوير الإنقسام الداخلي، مبيّنة تأثير العامل الإستراتيجي في قراءتهم للواقع.

---

[1] - تتكرر في المطالب الموجّهة إلى الباي من طرف أعيان العروش، من مختلف أنحاء الإيالة، تأكيدا على معرفة مرشحها لتولي منصب المشيخة "بالأمور العرفية والقوانين المخزنية ". أ.و.ت.؛ الصندوق 52، الملف 578. قد كنا أشرنا إلى محتوى هذا الملف سابقا .

[2]- وأرفق الكاتب نصه بخارطة تحدد مواطن كل من الباشية والحسينية.

Monchicourt (Ch.); *La région du Haut tell …,op. cit.*, pp. 274-275.

[3] - Ganiage (J.) ; *Les origines du protectorat..., op. cit.*, p. 128.

فقد بالغوا، حسب رأيها، في تقييم ظاهرة الصفوف، ورأت أن ما ما اعتبره أولئك الضبّاط أمرا ثابتا ليس في الحقيقة سوى تحالفات ظرفية. لكن هذه الملاحظات لم تمنع صاحبة الدراسة من تبني المنطق الانقسامي في تصنيف المجتمع المحلي، ومن القول، وذلك اعتمادا على تتبع مراحل الإنقسام التي عرفتها البلاد بين سنة 1728 و1864، باستمرار الحروب أو ما نعتته بالفوضى وبثبات الإنقسامات وبقائها رغم زوال الأسباب الباعثة لها[1].

وفي مقال له حول الانتفاضات القبلية والتدخل الأجنبي في منطقة السباسب بين سنتي 1854 و 1943 قام الباحث أ. مارتال بجرد للمجموعات المنتمية إلى الصفوف المتعارضة في كلّ من تونس والجزائر وطرابلس[2]. وقد تركت هذه الرؤية[3] بصماتها على الأبحاث التاريخية الجامعية التونسية بحيث يرد الحديث عن الباشية والحسينية كظاهرة ثابتة في مجتمع الإيالة. فضمن بحث حول منطقة الأعراض يقول صاحبه في شيء من الموثوقية أن المنطقة كانت "مقسّمة سياسيا وبصفة فعلية إلى صفين متصارعين الحسينية من ناحية والباشية من ناحية أخرى ولكل طرف مجاله الجغرافي وأحلافه بالمنطقة وخارجها "[4]. يصنّف نفس الباحث ورغمّة ضمن الصف الحسيني أي الموالي للسلطة لكنّه يقف حائرا أمام مقاومة القبيلة، أعيانها وميعادها، للمحلة التي قادها محمد خزندار في إطار التصدي لحركة غومة المحمودي متسائلا عن أسباب هذا الموقف الذي تبنته القبيلة التي كانت حسب رأيه "كثيرا ما تحسب على الصف الحسيني"[5]. وهو في الحقيقة المأزق الذي تقود إليه استعادة التصنيفات الشمولية والجاهزة والتي لا تأخذ بعين الإعتبار الظرفية التاريخية التي حفت ببناء التصنيفات ودور الفاعلين في كلّ مرحلة في إعادة صياغتها وإعطائها مدلولات وتوظيفات جديدة[6].

1- Valensi (L.); *Fellahs Tunisiens, l'Economie rurale et la vie des campagnes aux* 18ème et19ème siècle, Paris-Lahaye-Mouton, 1977, pp.50-58.

2- Martel (A.); "Soulèvements tribaux et ingérences étrangères dans les steppes tunisiennes 1845 – - 1943", dans *La résistance armée en Tunisie aux* XIXe et XXe siècles, Tunis, 1995, p. 145.

3 - من المهم أن نذكر هنا أن هذا التعارض الذي يعترضنا في العلوم الإجتماعية يستند إلى تاريخ طويل نظر له ر.مونطاني Montagne في المغرب الأقصى ثم وقع إحياءه من جديد في الستينات من القرن العشرين مع بروز الانقسامية وكانت ل. فالنسي ممن استخدمت هذا التمشي في تفسيرها لمجتمع إيالة تونس ضمن بحثها في موضوع الاقتصاد الزراعي في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .
Valensi (L.); *Fellahs Tunisiens…, op. cit.*, p. 54 et suivantes.

4 - Martel (A.); *Les confins saharo- tripolitains de la Tunisie(*1881-1911*)*Paris,1965, vol.1, p. 145.
أنظر كذلك العرنوني؛ *وطن الأعراض* ..مرجع مذكور، ص.223. نجد هذا التسليم بالإنتماء الصفي بالنسبة لوطن الأعراض أيضا لدى كريم (عبد المجيد)؛ "غومة المحمودي بين العصبية والتبعية"، ضمن *أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرين* في 18 و19 و20 نوفمبر 1993، تونس، 1995، ص.24.

5 -*نفس المرجع*؛ ص. 278.

6 - استفدنا في هذا النقد الموجه للتصنيف وأثاره على الفهم التاريخي من:
"Micro analyse et construction sociale", *in Jeux d'échelles, la micro-analyse à l'expérience,* sous la direction de Jacque Revel, Gallimard, 1996.

لن يكون هدفنا من وراء تتبع ظاهرة الانقسام السعي إلى التدليل على وجود الظاهرة أو نفيها، بقدر ما نسعى إلى إبراز مواطن الخلل في كيفية تناولها من قبل الدارسين وتقديمها. إن الغاية التي ننشدها من وراء هذا البحث في الانقسام هي أولا منهجية، ترمي إلى التدليل على ضرورة إعادة النظر في التصنيفات التي تقدمها المصادر التاريخية كحقائق ثابتة، وثانيا معرفية، إذ نطمح إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي حقيقة هذا الانقسام؟ وهل يقيم الدليل على وجود هوية جغراسياسية تتماهى مع ما سماه أحد الباحثين بـ"فضاءات الرفض"[1] ؟ وهل يتطابق مع مناطق أو مجموعات معينة ظلت متشبثة باستقلاليتها ومناهضة للسلطة الحاكمة في تونس؟

♦ مصطلحات "الباشية" و"الحسينية" في الكتابات التاريخية

مما لا شك فيه أن الأبحاث التي استعرضنا البعض منها، قد استندت في مجملها على ما دُوّن خلال القرن التاسع عشر، أثناء وحتى قبيل انتصاب الحماية، من دراسات وتقارير تخص الأوضاع الداخلية للبلاد التونسية. بحث الفرنسيون قبل 1881 عن مواطن الضعف في الإيالة. وهو ما تكشفه هذه المراسلة التي وجهها محمد المرابط أمير لواء عساكر القيروان وعامل الجريد إلى البلاط الحسيني في مارس من سنة 1873 والتي يقول فيها "بلغنا عن طريق الخليفة أن الجنرال (حاكم باتنة في الجزائر) عنده اعتناء زايد بالسؤال عن النجوع الحسينية والنجوع الباشية من أهالي المملكة التونسية ولذا وجه عيونا (أي مخبرين) من رعايا دولته لوطن الجريد وقفصة ليحققوا له علم ذلك وقدم العيون إلى المكانين وقيدوا أسماء النجوع الحسينية والنجوع الباشية ومكنوا بيده التقييد المذكور"[2]. ففي هذه الفترة أخذت الكتابات الأجنبية تتحدث عن ظاهرة انقسام أهالي البلاد إلى صفين متناحرين مع إعطاء هذا الانقسام طابعا سياسيا وصبغة هيكلية دائمة واعتباره ظاهرة ملموسة واقعية وملازمة للجماعات المحلية مدنا وقبائل حيثما وجدت وكيفما كانت علاقتها بالسلطة المركزية في تونس[3]. من الملفت للانتباه أن الكتابات الأوروبية السابقة للنصف الأول من القرن التاسع عشر لا تتضمن في طيّاتها هذا التصنيف للمجتمع المحلي فإذا ما أخذنا بليسيPellissier الذي جال في البلاد في 1845 فإننا سنعثر لديه على وصف لحالة من التنافس وحتى العداء بين بعض المجموعات المتجاورة كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقبائل الأعراض[4]، لكن الكاتب لا يعطي

---

[1] - الباهي (مبروك)؛ "مفاهيم المجال التونسي لدى نخبة من المؤرخين في القرون 17 ، 18 و 19"، *المجلة التاريخية المغاربية*، ماي 1994، عدد 74، ص.7-44.

[2] - *أ و ت*. الصندوق 212، الملف 234، المراسلة عدد 2. محرم 1296.

[3] - أخذت إحدى هذه الدراسات على عاتقها حصر المجموعات والمدن والقرى، وانتماءها السياسي: باشي أو حسيني. وقد أدى الاعتباط بصاحب هذه الدراسة إلى تصنيف دريد و أولاد سعيد ضمن الصف الباشي وتصنيف مدن مثل قليبة أو منزل تميم في هذا الصف أو ذاك.أنظر: Zaccone ; *Notes sur la Régence de Tunis,* Paris, 1875.

[4] - Pellissier De Reynaud (E.); *Description de la Régence de Tunis*, Paris imprimerie impériale, 1835, p. 170.

لهذا التنافس طابعا سياسيا ولا نلمس لديه قناعة بوجود ظاهرة انقسام قارة وشاملة. وباختصار فإن ظاهرة الانقسام لا تمثل هاجسا في وصفه مثلما سيحصل ذلك فيما بعد أي ابتداءا النصف الثاني من القرن التاسع عشر.كما لا نظن أن المجموعات الداخلية هي صانعة هذه التصنيفات بحيث لا نعثر في الأرشيف على مجموعة حضرية أو ريفية تقدم نفسها على أساس أنها من الصفّ الحسيني أو الباشي، مما يدفعنا إلى القول بأن هذا التصنيف هو في الواقع من صنع أطراف أخرى. فابن أبي الضياف، هو الذي صاغ مصطلحي "الباشية" و"الحسينية" في وصفه للتحالفات التي تكونت أثناء انتفاضة علي باشا على عمه سنة 1728. يعطي المؤلف للانشقاق مضمونا إيديولوجيا حيث يقول "وانقسمت البلاد يومئذ (أي في سنة 1728)، إلى حسينية وهم القائمون بدعوة حسين بن علي وإلى باشية وهم القائمون بدعوة علي باشا"[1]، وهو ما يوحي بوجود مشروعين سياسيين متضاربين. كما يعطي لهذا الانقسام محتوى جغراسياسي إذ يدرج في كلّ صنف مجموعة من القرى والمدن والعروش المتشيعة لهذا الطرف أو ذاك، وبذلك يصبغ عليه سمة الواقعية. ويجعل منه ظاهرة مزمنة وملازمة للمجموعات القبليّة شبهها بـ "الداء القديم المعضل الذي عانى عقلاء الملوك المتقدمون إزالته من فاسد أدمغة العربان"[2]، وثابتة تاريخيا، إذ رأى أن البلاد انقسمت من جديد أثناء انتفاضة 1864 بين "الحزب الحسيني كالهمامة وجلاص ونفات وأولاد عون وغيرهم والحزب الباشي كماجر والفراشيش وأولاد عيار وورتتان"[3]. وأخيرا بدا للمؤلف أن الإيالة في مجملها قد "انقسمت إلى إيالتين تستبيح إحداهما الأخرى"[4]. مما لا شكّ فيه أن هذه التصنيفات نابعة عن إدراك معين للمجتمع المحلي، في ظل ظرفية تاريخية معينة عايشها المؤلف، وهي ظرفية تداخلت فيها أحداث انتفاضة 1864 التي هزّت البلاد، مع واقع اقتصادي ومالي متردّ، ومبادرات تحديثية سياسية منيت بالفشل، إضافة إلى سياسة أوروبية باتت أكثر شراسة وتهجّما. هذا إضافة إلى شخص ابن أبي الضياف وثقافته وقراءاته للمصادر التاريخية السابقة، ودوره كفاعل سياسي في البلاط الحسيني. فقد شكلت المصادر التاريخية التي دوّنت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر المصدر الذي ارتكز عليه ابن أبي الضياف في فهم حاضره. صاغ الكاتب مصطلحي الباشية والحسينية، إذ لا وجود لهاتين العبارتين، ولا للفظ الصفّ في معناه السياسي في المصادر السابقة لـ *الإتحاف*، على إثر قيام الكاتب بعملية ذهنية دمج فيها بين ما ورد من مفاهيم لدى كل من الصغير بن يوسف وحمودة بن عبد العزيز. يطلق بن عبد العزيز عبارات "أعداء الدولة"[5] أو " شيعة علي

---

[1] - *الإتحاف*؛ ج. 2، ص.140.
[2] - *نفس المصدر*؛ ج. 5، ص.141.
[3] *نفسه* ؛ ج5، ص. 210.
[4] - *نفس المصدر* والصفحة.
[5] - *الكتاب الباشي*؛ ص. 417.

باشا"[1] على أتباع علي باشا. بينما يعطي إسم "أولياء حسين بن علي"[2] لأصحاب المواقف المضادة. أما الصغير بن يوسف فنعثر عنده على مصطلح "الحزب"[3] المنسوب إلى علي باشا أو إلى خصمه حسين بن علي. و لكن قراءة الانقسام من طرف ابن أبي الضياف والتوظيف الذي أخضعه له لا يتطابق مع ما هو وارد في الأثرين. فخلافا لما ورد في *الإتحاف* يبدو الانقسام من خلال *المشرع*، أو *الكتاب الباشي*، ظرفيا، ونسبيا، ومتغيرا. كما أنه لا يرتبط من وجهة نظر تاريخية بأحداث الصراع بين شقي العائلة الحسينية فقط بل هو أكثر تشعبا وأعمق زمنيا.

- **من حيث التوزع الجغرافي : الانقسام نسبي وليس شاملا**

يتضح من خلال *المشرع* أن الانقسام لم يكن أبدا شاملا أي أنه لا يتطابق مع مدينة أو منطقة أو مجموعة قبلية برمتها. ففي صلب المجموعة ذاتها كان هناك تباين في المواقف بين الأفراد والجماعات. وقد عبرّ بن يوسف عن هذا الواقع بشكل واضح عندما قال: "ومن عادة الله في عباده أن البلاد أو القرية أو النجع أو الجبل إذا عصى على أحد أو نافق بأحد لم ينافق جميع من في تلك البلاد على وتيرة واحدة أو جماعة واحدة على كلمة واحدة بل لا بدّ في ذلك البلد أو غيرها من هو محبّ بذلك المنافق عليه ولا يحبّ أن تنافق البلاد لأجل الذي دخلها فإذا كان غالبا ومعه الكثير من أهل البلاد فهو الذي يظهر وإن كان مغلوبا وليس معه إلا القليل فليس له كلمة ولا يقدر أن يفعل شيئا إلا سرّا"[4]. ونجد تأكيدا لهذا القول تقريبا في كلّ الحالات التي ورد ذكرها في هذه الفترة. لم يكن أولاد سعيد مثلا في جملتهم من الموالين لهذا الطرف أو ذاك[5]. وحتى دريد تلك القبيلة المخزنية الهامة لم يبق منها مع الباي حسين بعد هزيمة سمنجة في 1735 إلا عرش بني رزق[6]، وفي سنة 1752 ساند فرع منها وهو أولاد مناع علي باشا ضد ابنه يونس[7] ثم وقفوا إلى جانب حفيده إسماعيل سنة 1762[8]. يمتد هذا التصدّع إلى المدن ذاتها، ففي كلّ مرحلة من مراحل الأزمة التي مرّ بها الحكم بين 1728 و 1762 يطفو الانشقاق في صلبها بين مساند لهذا الشق أو ذاك.

---

[1] - *نفس المصدر*؛ ص. 412.

[2] - *نفسه*؛ ص. 364.

[3] - *المشرع*؛ الورقة 23 ظهر.

[4] - ذكر الكاتب هذا القول في معرض حديثه عن مساندة الغريانيين في القيروان لعلي باشا في الوقت الذي كان فيه حسين بن علي موجودا بداخلها. *المشرع* ؛ الورقة 69.

[5] - يقول بن عبد العزيز أنهم أثناء ثورة يونس "انقسموا فرقتين كعادتهم"، *الكتاب الباشي* ؛ ص. 412.

[6] - *المشرع*؛ الورقة 66.

[7] - نفسه؛ الورقة 109.

[8] - نفسه؛ الورقة. 142.

فهذه قابس "اضطرب أمرها" أثناء ثورة إسماعيل وانقسم أهلها "فريقين"[1]. ويشمل الانقسام قلب الحكم، أي تونس، فيشتد التوتّر كما حصل سنة 1752 بين أرباضها [2].

- **الانقسام ظاهرة غير ثابتة**

يتحدّد انخراط مجموعة ما، سواء كانت في الوسط الحضري أو في الأرياف، إلى جانب هذا الطرف أو ذاك بحسب ، أي حسب موازين القوى بين الأطراف المتنازعة، وما تمليه عليها مصالحها، أي ما يمكن أن تجنيه من منافع مادية أو سياسية في صورة مشاركتها في الأحداث أو عدم مشاركتها. كانت القبائل تنسحب أو تغير ولاءها بمجرّد هزيمة الشخص الذي ساندته. فهؤلاء الهمامة، إحدى القبائل المخزنية المساندة لحسين بن علي، نراها سنة 1729 تلاحق علي باشا أثناء فراره نحو الغرب، ولكننا نكتشف أنها تقوم بنفس الفعل مع الباي حسين عند خروجه مهزوما من القيروان سنة 1740[3]. أما المثاليث وأولاد سعيد والسواسي الذين تعاطفوا مع علي باشا في وسلات سنة 1728، فنراهم يتراجعون عنه لما غادر الجبل مهزوما في اتجاه الجنوب. فكان "كلّ واحد وصل أهله تركه"[4]. وبهذه المناسبة يقدم بن يوسف وصفا دقيقا وواقعيا لهذا السلوك بقوله "وغاب عن ذهن الباشا أن هذه الجموع ليس هم بنجع من النجوع وتشملهم كلمة واحدة ولا فرقة واحدة"[5]. ليس هذا الانقلاب في المواقف بجديد، فقد كانت المجموعات القبلية منذ القرن السابع عشر تناصر المنتصر في الحرب، فكانت المواقف بذلك سريعة التغيير[6]. صنّف ابن أبي الضياف الفراشيش ضمن المجموعات الباشية أي العناصر المعارضة للسلطة في نظره، في حين أن المصادر التاريخية العائدة إلى القرن الثامن عشر، لا تتحدّث عن مشاركة صريحة لهم في أحداث 1762، بل أكثر من ذلك، أقرّ ح. بن عبد العزيز أنهم رفضوا نداء إسماعيل قائلا "وما دخلوا في شيء من أمره "[7]. لكن هل تدلّ هذه التحالفات على عداء المجموعات الداخلية للسلطة ؟ وما هي تأثيراتها على علاقة السلطة بالمجال؟

---

[1] - *الكتاب الباشي*؛ الورقة 13.

[2] - ساند ربض باب سويقة علي باشا فيما مال ربضا المدينة وباب الجزيرة إلى يونس. *المشرع*؛ الورقة 114.

[3] - يذكر بن يوسف أنهم لاحقوه وشتموه. *المشرع*، الورقة 34.

[4] -*نفس المصدر*؛ الورقة 33.

[5] -*نفسه*؛ الورقة 33.

[6]- تغيرت مواقف أولاد سعيد أثناء الحرب بين المراديين عديد المرات. ساندوا في بداية الأمر علي باي ثم انقلبوا إلى أخيه محمد وتحصنوا معه في مدينة المنستير ثم نجدهم من جديد يعودون إلى علي باي عند انتصاره سنة 1681 ولكن في سنة 1685 "هجمت أولاد سعيد على علي باي وهو في الدخلة القبلية وكانوا معه وانقلبوا عنه عندما انقلب الدهر عنه".*الحلل*؛ ج. 2، ص. 514.

[7] - وهو ما عرّض شيخهم بضياف إلى القتل. *الكتاب الباشي*، ص. 25.

* المشاركة والرهانات والمجال

يرتبط الانقسام دوما بالظرفية التاريخية وبذلك فهو يتضمّن في كلّ مرحلة مدلولات ومضامين مختلفة. فقد كانت بعض المدن تراعي مصالحها الإقتصادية وعلاقاتها بالسلطة قبل اتخاذ قرار المشاركة أو عدمه. لم ينجح شيخ قابس الذي كان من الموالين لعلي باشا في إقناع أهل مدينته بالانضمام إلى إسماعيل ومناصرته لأن المدينة كما ذكر ذلك حمودة بن عبد العزيز "ليست ذات منعة"[1] و في نفس الظرف اتخذت صفاقس موقفا مشابها، إذ قال أهلها لإسماعيل "لا نطيعك إذا غلبت فنحن لك" [2]. وتتخذ بعض المجموعات أحيانا موقفا محايدا برفض الانخراط إلى جانب هذا الطرف أو ذاك عندما لا تشعر بحصول فائدة من المشاركة. كان هذا شأن قسم هامّ من دريد وماجر أثناء ثورة يونس على أبيه في 1752 حيث "دبروا رؤوسهم وقالوا بأجمعهم ما لنا في هذه الخطرة (أي الحرب) نقصد الغرب ونتخذه دارا حتى يظهر الغالب فنحن معه"[3]. تعبّر المشاركة غالبا عن حركة احتجاج على عسف السلطة وقد أشار إلى ذلك الكاتب بن عبد العزيز في تفسيره لموقف جمال المساند لإسماعيل، حيث يذكر أن عاملها منصور المشرق "عسفهم ظلما وأوغد قلوبهم (...) فاغتنموا الفرصة بزعمهم الفاسد للعصبية السابقة"[4]. الأمر الذي يوحي بأن التشيّع لهذا الطرف أو ذاك، يتجاوز شخص الحاكم. فأيّ مصطلح يمكن استعماله لتصنيف الانقسام الذي تجدّد في عهد علي باشا بينه وبين ابنه يونس؟ أو ذلك الذي حصل قبل العهد الحسيني. إن الانقسام لا يغيّر في نهاية الأمر شيئا من جوهر العلاقة القائمة بين المجموعات الداخلية وبين السلطة الحاكمة، ولا يقيم الدليل حسب تفكيرنا على ضعف تحييز المجال من طرف الباي. فسواء كانت المجموعة أو قسم منها مع هذا الطرف أو ذاك فإنها لا تحمل بديلا سياسيا بل إنها تتموضع كلها في فلك السلطة[5]. ولم تضع أية مجموعة مهما كان وزنها شرعية الحكم محلّ شك. أما عبارة "أعداء الدولة "التي يستخدمها حمودة بن عبد العزيز فهي تعني معارضة موجّهة قبل كلّ شيء لسياسة الحاكم لا أكثر، لأن مفهوم الدّولة كان لا يزال حتى عصر الكاتب مرتبطا بشخص الحاكم. كما أنّ الأطراف المنضوية تحت راية أحد المتنازعين لا تعبّر عن وجود هويات محلّية ذات خصوصيات ثقافية أو عرقية أو سياسية متميزة تنزع نحو الاستقلال بذاتها كما يوحي بذلك التوظيف الذي عرفه مصطلح الصفوف خلال الفترة الاستعمارية. لنذكر في هذا السياق أنه لم يحصل في الإيالة التونسية وذلك

1- *الكتاب الباشي*؛ ص. 13.
2- *المشرع*؛ الورقة ص. 14.
3- *نفسه* ؛ الورقة 109.
4- *الكتاب الباشي*؛ ص. 14.
5 - وهذا خلافا للتوظيف الذي عرفه مصطلح الحزب عند ابن أبي الضياف.

منذ انتهاء الحروب المرادية في أواسط القرن السابع عشر، أن انفصلت مدينة أو جهة ما عن السلطة في تونس مثلما كان ذلك يحدث باستمرار أثناء العهد الحفصي.

يمكن القول أن التصدّع الحاصل في الإيالة هو بالذات مرتبط إلى حدّ ما بسياسة مراقبة المجال. ذلك أن التوجّه السياسي الذي سار فيه حكّام البلاد منذ القرن السابع عشر ضلّ حتى أواخر القرن الثامن عشر، قائما على تشريك بعض المجموعات القبليّة دون غيرها ، فكان هذا التمييز، حسب رأينا، إحدى مصادر التنافس ومن العوامل الهامّة في حصول التصدّع. لقد كان الارتقاء إلى صف القبيلة المخزنية من الطموحات التي تسعى القبائل إلى الوصول إليها لما توفره هذه المرتبة من امتيازات لا سيما التخفيض من العبء الجبائي[1]. لنذكر أن أغلب الانتفاضات الشاملة أو الجزئية كانت تأخذ في الغالب شكل العصيان الجبائي[2]. لقد انجر عن مشاركة جلاص وأولاد عون إلى جانب حسين بن علي سنة 1728 إلحاق المجموعتين بصف القبائل المخزنية، بينما حلّ الوبال بأهالي وسلات الذين ساندوا علي باشا. وسار علي باشا، بعد نجاحه في الوصول إلى السلطة سنة 1735، في نفس النهج التمييزي إذ أبعد الموالين لعمّه وقرب المناصرين له. فألحقت المجموعات التي ساندته مثل وسلات وأولاد عيار وورتتان بالخدمة المخزنية، فيما فقدت القيروان وجلاص الوضعية المتميزة التي حظيتا بها زمن حسين بن علي. وفي نفس السياق مكّن علي باشا بعض العلماء من المناطق الداخلية، من تولي مناصب القضاء والفتيا بتونس التي كانت حكرا على علماء المدينة ذاتها، فكانت هذه السياسة سببا في غضب كل من ربضي المدينة وباب الجزيرة وانضمام شيخيهما إلى ابنه يونس في انتفاضته سنة 1752[3]. لكن هذه السياسة التي يمكن نعتها بالتمييزية في إدارة المجال الداخلي، ستتغير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. لقد بان التوّجه السياسي الجديد في عهد علي باي بن حسين بن علي الذي نراه يُعرض عن سياسة الانتقام، التي دأب أسلافه على تطبيقها ضدّ معارضيهم، فقد تغاضى عن كلّ الذين انضموا إلى إسماعيل بن علي باشا أعيانا ومجموعات[4]. ثم تعمّقت سياسة "التسوية" بين المجموعات الداخلية، لما أقدم حمودة باشا على إدماج

---

[1] - لمزيد الإستفادة حول هذه التحالفات راجع:
Cherif (M-H.) ; *Pouvoir et Société..., op. cit.*, t. 2, pp. 157-165.

[2] - Cherif (M.H); "Les mouvements paysans au XIX° siècle en Tunisie,

[3] - حول أزمات السلطة وعلاقتها بسياسة تنظيم المجال
Bargaoui (S.); "Débats identitaires et logiques territoriales...", *article cité.*

[4] - يحدثنا بن عبد العزيز عن سياسة علي باي تجاه من انضم إلى إسماعيل قائلا "حين هرب إسماعيل ابن يونس من وسلات وتفرقت جموعه فأتي إليه(أي علي باي)بخريطة مملوءة من كتب من كاتبه بها من رؤساء الجند وأكابر العرب وأعيان البلاد ففتحها وقرأ ستة كتب منها فعلم أصحابها ثم ردها إلى الخريطة وأمر بإحراقها بجميع ما فيها فأحرقت في الحال وتواتر عند الناس إحراقها فسكنت نفوسهم...". *الكتاب الباشي؛* الورقة 484 وجه. حول هذه السياسة راجع كذلك: *المشرع؛* الورقة 143 ظهر.

قسم كبير من المجموعات القبلية في الخدمة المخزنية[1]. وتواصلت هذه السياسة بعده، إذ نجد صدى لهذا الخيار وما له من تأثير على استقرار أوضاع البلاد الداخلية في كتاب *الإتحاف* عندما ذكر صاحبه أن أحمد باي كان "لا يتعصب لصنف دون آخر لما في ذلك من انحلال العصبية وقطع سلكها" [2].

يمكن القول في نهاية الأمر وربما في شيء من التبسيط أن الرغبة في الخدمة المخزنية أي في خدمة الدولة كانت من بين العوامل الكامنة وراء الانقسام. وبالتالي لم تكن الدواخل مقسمة إلى"مجالات خاضعة" وأخرى "عاصية" لا تطالها يد سلطة الحكام في تونس،بقدر ما كانت تبحث عن المساواة بينها فيما يخص المشاركة في التسيير وأمام العبء الجبائي. وبالتالي لم يكن الاندماج غائبا عن المجال الداخلي وهو ما يتجلى من خلال انتفاضة 1864.

د. انتفاضة 1864 كعلامة على وحدة المجال

تقيم انتفاضة 1864 الدليل على ما تتضمّنه مقولة "الصفوف" المتقابلة والمتعادية، التي تعرضنا لها بالدرس آنفا[3]، من مبالغة. لقد عمّت الانتفاضة كامل البلاد أو كادت. اندلعت شرارتها في المنطقة الحدودية (الكاف وعروش ونيفة حتى جبال خمير) وسرعان ما امتدّ لهيبها إلى دواخل البلاد[4]. وشملت المناطق الداخلية في الوسط والجنوب، واستعدت العروش الجبلية للمشاركة فيها[5]. فكانت حركة شاملة[6] وضعت على المستوى الجغراسياسي، جنبا إلى جنب عناصر اشتهرت في المصادر بولائها للمخزن مثل جلاص أو دريد وأخرى تم تصنيفها ضمن الصفّ الباشي أي المعارض للسلطة مثل ماجر والفراشيش وأولاد عيار. ومن الملفت للانتباه في هذا الصدد أن مجموعة مثل أولاد سعيد اشتهرت في المصادر بـ "فسادها " التاريخي نراها في هذا الظرف، تقف إلى جانب السلطة المركزية وتبدي ولاء لا مشروطا لها. إذ لم ترضخ لنداءات المتمردين رغم

---

[1] - وهو ما مكنه من تجنيد معظم المجموعات الداخلية والدفع بها في الحرب ضد الجزائر سنة 1807. راجع الفصل الخاص بحماية الحدود البرية في القسم الثاني من هذا البحث.

[2] - *الإتحاف*؛ ج.4، ص. 188-190.

[3]- تنقل التقارير الفرنسية تهديد بني زيد لقايد الأعراض سليم مما دفع بالباي إلى إرسال سفينة إلى قابس بغية إنقاذه وعائلته من المتمردين فيما ينفي بن أبي الضياف حصول اضطرابات تذكر في المنطقة. أنظر: فروة (م.)؛ "المقاومة المسلحة في تونس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قبيلة بني زيد" ضمن أعمال المؤتمر الدولي السابع خول *المقاومة المسلحة في البلاد التونسية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين*. أيام 18، 19، و 20 نوفمبر 1993 .نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1997، ص. 51.

[4] - باستثناء الساحل الشمالي الشرقي بنزرت تونس والوطن القبلي راجع الخريطة في مؤلف:
Salama (Bice); *L'insurrection de 1864 en Tunisie,* M.T.E ,1967, p. 91.

[5] - فقد اجتمعت أعراش الرقبة في زاوية المفاتحية و"تعصبوا مع بعضهم واتفقوا (...) أنه مهما يحققون أن جندوبة شرعوا في تقييد الذوات ووزعوا الإعانة نهجموهم وناخذوهم في المال والرقاب". *أ.و.ت.*؛ الصندوق 352، الملف 29 مكرر. مراسلة مشايخ جندوبة ونائب العامل بها عدد 16619، في 11 أفريل 1864.

[6] - حول تطور الانتفاضة وانتشارها الجغرافي يراجع :
Salama (B.) ; *L'insurrection..*, *op. cit.*, p. 24 et suivantes.

الضغوط والتهديدات والقمع المسلط عليها من طرف المجموعات المجاورة والمتمردة[1]. كما انضمت المدن الساحلية التي عادة ما تصنف ضمن المناطق المسالمة والمستكينة والمتعاطفة مع السلطة إلى المتمردين. فقد أدى الغضب إلى التحالف بين الحضر والريفيين[2]. جدّت الحركة في فترة تعمقت فيها أزمة دولة البايليك سياسيا واقتصاديا وماليا، وزاد التسرّب الإقتصادي الأوروبي في مسار التراجع والتبعية وأضرّ بمصلحة البلاد مفضيا بها إلى التداين الخارجي وإلى مزيد من التبعية السياسية. ومثّل التضعيف في ضريبة الإعانة شرارة الانطلاق لهذا التمرّد. اتخذت الحركة طابع العصيان الجبائي والعسكري وعبّر زعماءها أي الأعيان، عن رفضهم لحركة التحديث السياسية الرامية إلى المساواة بين السكان ، مطالبة بالإبقاء على نمط التسيير السابق القائم على التراتبية بين الأعيان التقليديين والعوام[3]. ما يهمّنا في هذه الحركة هو موقف المتمرّدين من الأسرة الحاكمة وعلاقتها بالدواخل: لم يضع المتمردون في هذا الظرف لا شرعية الأسرة الحسينية في الحكم، ولا سيادتها على المجال محلّ تساءل[4]. كما عبروا عن تمسّكهم بوحدة البلاد وبضرورة حمايتها من التدخل الأجنبي. فقد قابلوا التدخّل الفرنسي في شؤون البلاد بالرفض، وعبروا عن ذلك بتنظيم حركات احتجاجية في كلّ من سوسة جربة متّهمين الباي بتسليم البلاد للأجانب[5]. عكست الإنتفاضة ظاهرة التوحّد إذ جمعت، ضمن حدود إيالة تونس، بين مختلف الجهات والفئات الإجتماعية، معبرة عن تطوّر في مستوى الانتماءات والوعي اعتبر في إحدى الدراسات كمؤشر على تطور "الوعي الوطني "[6]. كما نلاحظ تتواتر كلمة "البلاد" المعبرة لدى الأهالي عن تشبثهم بمجمل تراب الإيالة. فقد خاطب أهل سوسة وزير الحرب محمد قائلين "أنتم أعطيتم بلادنا للنصارى "[7]. وفي استعمال لفظ البلاد، ثم في نسبتها إلى الجميع ما يشير إلى الإحساس بالإنتماء إلى مجال واحد بات أيضا في مستوى التصوّر ملكا جماعيا، هو مجال البلاد التونسية[8].

---

[1] - حول وفاء أولاد سعيد للبلاط الحسيني خلال انتفاضة 1864 يراجع : التايب (م)؛ *أولاد سعيد بين* 1864 و 1881 ...، *مرجع مذكور*، ص. 199 وما يليها.

[2] - *الإتحاف*؛ ج.5، ص.167. لقد مثلت بلدان المشرق العثماني الأفق الجغراسياسي لهذه المدن إذ ربطتها بها علاقات اقتصادية وثقافية متواصلة.

[3] - يظهر ذلك بوضوح في موقف فرج بن دحر قائد رياح أحد زعماء الانتفاضة في: التايب (م)؛ "فرج بن دحر وانتفاضة 186"، في *الكراسات التونسية*، عدد 178، الثلاثية الثالثة 1997، ص. 44-45.

[4] - كما تبين ذلك مكاتبة علي بن غذاهم لسيخ المالكية أحمد بن حسين الكافي يطلب منه التوسط لدى الباي معترفا بفضل العائلة الحسينية على البلاد . *الإتحاف*، ج. 5، ص.183

[5] - نفس المصدر ؛ ص. 186–187. أنظر كذلك: Salama ; *L'insurrection...*, *op. cit*, p. 88. .

[6] - Salama ; *L'insurretion...*, *op. cit.*, p. 93.

[7] - و نشاهد هذا الشكل من التوحّد ضد السلطة من جديد سنة 1881 أثناء اجتياح القوات الفرنسية للبلاد لما اتهم الباي بعد توقيعه على معاهدة باردو ببيع " البلاد " للنصارى . نفس المصدر ، ص. 168.

[8] - الشاطر (خليفة)؛ "المقاومة التونسية في سنة 1881 مظاهرها المختلفة"، في *ردود الفعل على الاحتلال*، مرجع ذكر سابقا، ص. 36.

لقد تبيّن لنا من خلال التعرّف على حركة التحديث وانعكاساتها الداخليّة حصول تحوّل واضح في مستوى علاقة السلطة بمجالها تجلي بالخصوص، أي التمشّي نحو توحيد الأوضاع الداخلية و بالتالي توحيد أوضاع الرعايا. مثل هذا التطوّر ردّ فعل البلاط الحسيني على التدخل الأجنبي، واستلهم خصائصه التحديثية (الجيش النظامي، الإصلاح الضريبي ..) مما حصل في أروبا. كانت حركة التحديث أوروبية في جوهرها، عثماني في شكلها. ومثلت هذه المرحلة حلقة إضافية في سيرورة المركزة والسيطرة على المجال أفضت إلى مزيد من تدعيم الروابط بين المجموعات الداخلية والأرض التي تحتضنها أي إيالة تونس. كما كان لهذا التطور انعكاس واضح على مستوى تصوّر البلاد وتحديد الإنتماء ات، فقد عمقت التهديدات الخارجية من جهة، وما اتخذه الباياتالحسينيون من إجراءات لمواجهتها تطوّرا كذلك هاما في مستوى اللغة والأسماء المعبرة عن البلاد.

الفصل الثالث :"إفريقية"، "تونس"، "الوطن"، تدعّم الوعي بالذات

واجهت السلطة الحسينية بعد احتلال الجزائر تحديات خارجية هدّدت سيادتها على كيانها الترابي، لكنها أظهرت ديناميكية فائقة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. لم يتوقف هذا التأقلم على الممارسات الترابية (رسم الحدود أو على مستوى تنظيم المجال الداخلي)، بل كذلك على تسمية البلاد إذ تمّ الانتقال من إسم إفريقية إلى إسم تونس.

1 . ترسّخ إسم تونس

أ. "إفريقية": نهاية مرحلة

ظلّ إسم إفريقية الأكثر تداولا في مصادرنا التاريخية حتى أواسط الأربعينات من القرن التاسع عشر. وكانت أهمّ التحوّلات التي عرفها تداول هذا الإسم قبل سنة 1830 هو استعماله انطلاقا من أواسط القرن الثامن عشر، كإسم للبلاد في وثائق البلاط الداخلية ثم بروزه في بداية القرن التاسع عشر في مستوى العلاقات الديبلوماسية، لما أصبح يرد مضافا إلى إسم الباي الحسيني في المعاهدات والمراسلات مع الخارج، وجسّم بذلك مرحلة الطموح إلى اكتساب السيادة الخارجية. وتواصل استعمال الإسم على هذا النحو حتى أواسط الأربعينات عندما دخل، في مستوى أرشيف السلطة، مرحلة الأفول ثم الاندثار[2]. لكن ما هو المغزى من تواصل استعمال إسم إفريقية في هذه المرحلة؟

تحدّث الحاج احمد باي قسنطينة في مذكراته عن مكاتيب صدرت عن باي تونس في بداية الإحتلال الفرنسي تدعو أهالي مقاطعته، أي بايليك قسنطينة، إلى الانضمام إلى تونس وتذكّرهم بأنهم كانوا في السابق من رعاياها[1]. وفي هذا التاريخ أيضا، كاتب أهل "بونة"(أي عنابة)، قائدهم وفقهاؤهم، حسين باي طالبين حمايتهم من الخطر الفرنسي قائلين أن أهل بونة" يستندوا إليكم ويعتمدوا في الرعاية والحماية عليكم عسى أن تحولوا بينهم وبين العدو وتمنعوهم من أهل الفساد والعتوّ فإنهم طالما ركبوا الصعاب وكابدوا العجب العجاب وكرهوا أن ينخرطوا في سلك قسنطينة أو أن يليهم من يليها أو استند إليها لما بينهم من الحقد والضغينة وتوسّلوا إليكم أن لا تخفروا لهم ذمة ولا تهتكوا

---

1 - Emerit (Marcel);" Les mémoires de Ahmed Bey, dernier Bey de Canstantine", *in Revue Africaine,* n° 418-419, Alger 1949, p. 77.

2 - راجع أسماء البلاد والحكام في الجدول ص. 362 - 363

لهم حرمة ولا تلحقوا بهم مذمة.. .فقد كانوا في القديم منتسبين إلى رعايتكم ومستظلين بظل حمايتكم"[1].
كما استند أحمد باي في تثبيت انتماء مجموعات نهد الحدودية إلى سيادة تونس، إلى الحقوق التاريخية الموروثة عن الفترة السابقة للعهد العثماني. فقد راسل الباي قنصل فرنسا بتونس بشأن هذه القضية بصفته "أمير إفريقية"، قائلا "إن هؤلاء نهد لم تنلهم رعاية الجزائر سابقا ولا وقع من دولة الترك كلام في شأنهم"[2]. كما تتدعّم فرضية التوق إلى إحياء الملك الحفصي، إذا ما تأملنا في المشاريع السياسية التي أعدّها البلاط الحسيني في هذه الفترة، و شرع في تنفيذها[3]. فقد تمثل ردّ فعل السلطة الحسينية عند احتلال الجزائر في اتباع استراتيجية الهروب إلى الأمام. حيث انساقت النخب الحاكمة نحو مشاريع توسعية شرقا وغربا. ففي صائفة 1830 ومباشرة على إثر احتلال الجزائر انطلقت المفاوضات بين حسين باي وحاشيته من ناحية، و"الماريشال كلوزيل"حاكم الجزائر من جهة ثانية، بقصد تمكين العائلة الحسينية من الحصول على إدارة مقاطعتي وهران وقسنطينة. وبالفعل شرعت السلطة المحلية في تطبيق المخطط[4]. وبعد حوالي خمس سنوات من هذا الحدث، وعلى الواجهة الشرقية، راود الحكام نفس المشروع، لما أرادت الدولة العثمانية إنهاء أزمة الأسرة القرامانلية. فقد كاتب حسين باي الباب العالي معبّرا عن رغبته في ضمّ إيالة طرابلس إلى تونس، متعهدا بتسديد الديون المتخلدة بذمة السلالة المنهارة[5].

في رأينا أن البايات الذين لجئوا خلال هذه المرحلة،(أي من 1824 إلى أواسط الأربعينات) إلى تحديد هويتهم بأمراء إفريقية لم تكن تحدوهم الرغبة في إعادة إحياء الملك الحفصي أو غيره بقدر ما تشبثوا بالدفاع على الكيان الترابي الذي كان في حوزتهم وتصرفهم في تلك الآونة. فإسم إفريقية المستحضر هنا يستمدّ كل معانيه من ثقله التاريخي وما يرمز إليه من سيادة داخلية وخارجية في ظرف اختلت فيه موازين القوى بين البلاط الحسيني وأوروبا وبالخصوص فرنسا. لقد أراد البايات الحسينون في هذه الفترة الظهور أمام القوى الخارجية، بمظهر الأمراء المستقلين لا سيما وأن احتلال الجزائر كشف عن عجز الدولة العثمانية عن صيانة ما كان معتبرا من ممتلكاتها. ففي هذا الظرف، يمكننا فهم الخطاب التمجيدي الذي توجه به إسكندر آغا إلى أحمد باي سنة 1843، لما كان بصدد ضبط الحدود بين البلاد التونسية والجزائر. فقد حرص، على إبراز مكانة أحمد باي، إذ

---

[1] - *أ.و.ت*. الصندوق 223 ، الملف 384.رقم 119. وهي مراسلة بدون تاريخ، من المرجح أنها تعود إلى سنة 1831 وهي صادرة عن فقهاء و قايد عنابة إلى حسين باي.
[2] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 212 ، الملف 229.المراسلة رقم 31.
[3] - لقد أصبحت الإيالة في هذه المرحلة مهددة في كيانها الترابي وفي استقلاليتها بحلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر واسترجاع الإمبراطورية العثمانية سيادتها على طرابلس من ناحية ثانية.
[4] - *نفس المصدر*؛ يضم ملفا خاصا بهذه المسألة الصندوق 1 الملف 11 مكرر .أنظر كذلك *الإتحاف*، ج.4، ص. 226 -228. حول هذه التجربة ونهايتها راجع كذلك: التميمي (عبد الجليل)؛ مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831، في *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 5، جانفي 1976، ص. من 5 إلى 19.
[5] - لقي هذا المشروع أيضا نفس المصير من الفشل. حول مسألة طرابلس راجع *الإتحاف*؛ ج.3،ص.244. التميمي (عبد الجليل)؛ "مسألة إلحاق طرابلس الغرب إلى تونس سنة 1835"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 4، جويلية 1975.

نراه يخاطبه في رسائله بـ "باي الدولة الإفريقية والسلطنة العثمانية"[1] وبـ"إبريز السلالة الحسينية وخلاصة بضعة الملوك الإفريقية"[2]. لا يفوتنا في هذا السياق، أن نلاحظ استعمال إسم إفريقية مضافا إليه عبارة الدولة، تأكيدا على وجود كيان سياسي قائم الذات. وهو في مجمله خطاب استراتيجي هدفه تدعيم مكانة العائلة الحاكمة ومساعدتها على الصمود أمام الأخطار المهددة لكيانها في هذه الظرفية الحرجة، إذ أن هذه الألقاب من شأنها أن توفر سندا معنويا للباي الحاكم. خلاصة القول إن إفريقية المسترجعة في هذا السياق التاريخي، هي رمز تم توظيفه من طرف حكام البلاد والموالين لهم لدحض ادعاءات خصم مالك لتقنيات سياسية وعسكرية تتجاوز قدراتهم الذاتية.

أما المصادر التاريخية فقد واصلت الانطلاق في التأريخ للبلاد من العهد الإسلامي تأكيدا على الوعي بوجود كيان سياسي راسخ في الزمن والذاكرة. لا يشير القاضي محمد بن سلامة مؤرخ المشير أحمد باي[3] إلى البلاد إلا باسم إفريقية . في حين تضمن كتاب الباجي المسعودي في عنوانه إسم إفريقية[4]. يبدأ التحول في مع ابن أبي الضياف الذي قصر الإسم على الفترة السابقة للعهد العثماني[5]، وفيما عدا هذه الحقبة لا يرد الإسم في مؤلفه إلا نادرا. كانت المملكة التونسية في تصوّر الكاتب هي ذاتها إفريقية التي وجدت في كلّ الأزمنة التاريخية، من ذلك قوله في مقدمة تاريخه "هذه المملكة (أي البلاد التونسية) اعتنى بأخبارها وأخبار ملوكها جمع من المؤرخين كولي الدين عبد الرحمان بن خلدون وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي و أبي عبد الله محمد بن الفضل الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار و الوزير السراج و غيرهم "[6]. كما تبدأ الإشارة إلى البلاد باسم "المملكة التونسية" عند المؤلف منذ القرن السادس عشر، لما قدم الأخوان خير الدين وعروج و"اتفقا على الغزو والإقامة بالمملكة التونسية"[7].

و إذا ما تجاوزنا هذا المحور، أي المركز السياسي والنخب المتعلمة، فإن مختلف المراحل التي مرّ بها استعمال إسم إفريقية لم يمسّ من جوهر تصوّر المجموعات السكانية، لا سيما المجموعات

---

[1] - *أ و ت* ؛ الصندوق 212، الملف 229، المراسلة رقم 6.

[2] - نفس المصدر؛ المراسلة عدد12.

[3]- تولى الشيخ محمد بن سلامة التونسي قضاء المحلة ثم القضاء بباردو ثم خطة قضاء الجماعة بمدينة تونس وتولى خطة مفتي المالكية في عهد المشير أحمد باشا باي و توفي بالوباء سنة 1266. ألف: *العقد المنضد في أخبار المشير الباشا أحمد*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 18618.

[4] - المسعودي (محمد الباجي) ؛ *الخلاصة النقية في أمراء إفريقية* ، تونس 1905-1906. أنظر مثلا استعمال إسم إفريقية في حديثه عن مجاعتي 1228 هـ و 1236. ص.138 و 142.

[5]- لم يستعمل بن أبي الضياف لفظ إفريقية للدلالة على المنطقة الشمالية. نلاحظ ذلك مثلا في معرض حديثه عن تقسيم حمودة باشا المرادي البلاد بين أبنائه الثلاثة. ففي حين أطلق كل من بن أبي دينار ثم الوزير السراج إسم "وطن إفريقية" على المقاطعة التي كانت من نصيب حسن باي نجد عند بن أبي الضياف يسند لهذه المنطقة إسم "باجة" . أنظر *الإتحاف؛* ج.2 ، ص. 43.

[6] - أنظر *الإتحاف؛* ج.1، ص. 3.

[7] - نفس المصدر؛ ج.2، ص. 10.

القبلية في الوسط والجنوب، للبلاد التي ظلت كما أشار إلى ذلك مونشيكور، حتى انتصاب الحماية وربما إلى أبعد من ذلك، تشير باسم إفريقيةَ أو "بلاد فريقية"[1]، إلى المنطقة الشمالية الرطبة، أي أراضي السهول وإنتاج الحبوب والمراعي، التي تشدّ إليها الرحال عند حلول فصل الصيف. ففي عام 1845، اشتكى مشايخ ورغمة إلى أحمد باي من عرب النوائل بقولهم "جاو قفول (القوافل) ورغمة مروحين من فريقيه قدر مائة وسبعين ناقة محملة بالقمح والشعير تعرضولهم (أي اعترضوا سبيلهم وهاجموهم) النوائل بواد عكار (في جهة قابس) فاخذوا جملة ما عندهم وقتلوا خمسة رقاب من ورغمة"[2]. كما تمدنا إحدى المراسلات الصادرة عن منطقة الأعراض بهذا الخبر المتعلق ببعض فصائل "من الحوايا وورغمة وقرماسة وغمراسن مسافرين إلى ناحية فريقية"[3] والذين تعرضوا بدورهم إلى الاعتداء من طرف مجموعات أخرى.

أما في خارج البلاد وفي مستوى البلاد المغاربية فقد تواصل استعمال إسم إفريقية كإسم دال على البلاد التونسية أو على فضاءها الشمالي، وتحديدا عند المجموعات المتاخمة للبلاد التونسية. ففي الجنوب الشرقي خاطب ميعاد النوائل أحمد باشا سنة 1851 بصفته "رئيس عساكر الإسلام خليفة الدولة العثمانية وسائر عملها الإفريقية"[4]. كما نلاحظ نفس التصور لدى أهالي المناطق الجنوبية الشرقية للجزائر، حيث راسل ميعاد اللمامشة نفس الباي يذكّره بما كان لهم من علاقات ودية مع أسلافه منذ عهد حسين بن علي ومناصرتهم لأبناءه ضد ابن عمهم علي باشا مضيفين "ونحن خدامك وأقرب لك من كل عروش افريقية"[5]. يعكس تواصل استعمال تسمية البلاد التونسية بإفريقية في هذه الربوع الاعتراف لباي تونس بالسيادة على كيان ترابي تابع له، إضافة إلى ترسخ هذا الإسم في الذاكرة الجمعية لا سيما وأن هذه المناطق شكلت سابقا فضاءات تابعة للسلطة الحفصية بتونس كما حافظت خلال العهد العثماني على علاقات وثيقة بالبلاد التونسية على الأقل في المناطق المجاورة لها[6].

انطلاقا من سنة 1843، دخل إسم إفريقية، تدريجيا طي النسيان، إذ لم تعد الوثائق الرسمية الصادرة عن الباي أو الواردة إليه، تتضمن سوى إسم تونس مضافا إلى أسماء تحمل نسبتها. أصبح إسم الباي يرد غالبا في المراسلات الواردة إليه أو الصادرة عنه مضافا إلى عبارة "صاحب المملكة التونسية".

---

[1] - يكتب إسم إفريقية في المراسلات أحيانا بدون ألف وبفاء ساكنة أي كما ينطقها أهل الدواخل. حول مدلولات افريقية

Monchicourt (Ch.); *La région du Haut tell*, *op. cit.*, pp. 3-7.

[2] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 232 .الملف 448 .المراسلة رقم 15 لسنة 1259 هـ [1843م].

[3] - *المصدر نفسه*؛ الصندوق 42، الملف 474. المراسلة رقم 54122. بتاريخ 1277هـ [1860-1861]

[4]- أ.و.ت؛ الصندوق 42، الملف 474، المراسلة عدد 54164 .

[5]- نفس المصدر؛ الصندوق 212 الملف 230 . الوثيقة رقم 27 لسنة 1259 هـ[1743]

[6]- حول العلاقات المتنوعة بين منطقة ماجر والفراشيش ومجموعات الشرق الجزائري . الماجري (لزهر)؛ *العلاقة بين المركزي و المحلي...*، مرجع مذكور ، ص.388.

وظلت إسطمبول، حتى انتصاب الحماية على تونس سنة 1881، ترى في الحكام مجرّد ولاة أو وزراء تابعين لها يديرون شؤون مقاطعة أو ولاية تحمل إسم إيالة تونس، كانت في نظرها جزءا من ممالك السلطنة[1]. لكن إسم إيالة أو ولاية تونس ضل حتى أواسط القرن التاسع عشر غائبا من المصادر المحلية. كما أنه باستثناء العلاقات الخارجية مع أوروبا أو إسطمبول، فإن هذه الصيغة من التسمية لم ينلها حظ الإستعمال من طرف السلطة الحاكمة في البلاد.

ب. أسماء المجال التونسي بين الإنتماء العثماني والسّيادة الفعليّة

♦ إسم Tunisie إبداع فرنسي

نسجت فرنسا على منوال ما فعلت في الجزائر من تحويل إسم إيالة الجزائر إلى Algérie[2]. حدث هذا التحول في التسمية بالنسبة إلى تونس، بعد قرابة عشر سنوات أو أكثر بقليل من احتلال الجزائر. قد يكون "بليسي Pellissier De Reynaud" هو الذي ابتكر هذا الإسم[3]. يرجح مونشيكور أن هذه التسمية برزت حوالي 1847 واقترنت بظرفية التحديد الترابي مع الجزائر وسفر أحمد باي إلى فرنسا[4]. ساندت فرنسا تطلعات أحمد باي الاستقلالية وممانعته للهيمنة العثمانية، لكنها لم تجاره في تلقبه باسم "أمير إفريقية" ولم تخاطبه إلا بإضافة إسمه إلى إسم تونس[5]. وتعكس المراسلات الصادرة عنها والراجعة إلى هذه الفترة تكثف استعمال التعابير المتضمنة إسم تونس كتراب تونس، وحدود تونس، ورعايا تونس... الخ. وبذلك لم يخاطب المسؤولون الفرنسيون، أو حتى بقية الدول الأوروبية، البلاط الحسيني، جريا على العادة القديمة، إلا باستعمال إسم تونس[6].

---

[1] - Mantran (Robert) ; "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI° au XIX siècle. Essai de synthèse", dans *Les Cahiers de Tunisie*, n° 26-27, 2è –3è trim. 1959, pp. 319 –333.

[2] - في سنة 1830 أعرضت فرنسا عن استعمال إسم "إيالة الجزائر" الذي يحيل على تبعية البلاد إلى الباب العالي و عوضته باسم "ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا" أو "Possessions Françaises dans le Nord de l'Afrique" تعبيرا على بسط هيمنتها على البلاد. وهي كذلك تسمية تعكس ضبابية الرؤيا عند الحكام بالنسبة لمصير البلاد الواقعة حديثا تحت سلطتهم. و هذا ما حدا بالسلط الحاكمة الفرنسية في 14 أكتوبر 1839 ، وبقرار من وزارة الحرب، إلى إسناد إسم مميز لهذا البلد هو هذا الذي ظلت تحمله إلى اليوم وهو الجزائر أو Algérie . لمزيد الإطلاع و الإستفادة يراجع:
Pellegrin (Arthur); " les appellations successives de l'Algérie (étude de toponymie)", *in Documents Algériens* , série culturelle, n° 74 Nov. 1954.

[3] - *نفس المرجع* ؛ ص.31.

[4] - Pellegrin (Arthur); " les appellations successives...", *op. cit.*, p. 31.

[5] - كان تتعامل معه باستعمال نفس الإسم أي إفريقية قد يكون السبب في ذلك هو تماهي إسم البلاد مع إسم القارة.

[6] أنظر صيغ تسمية الحكام و البلاد في المعاهدات و المراسلات مع الدول الأوروبية في الجدول ص. 359 .

أسماء حكام تونس في المعاهدات والمراسلات مع بعض الدول الأوروبية

تاريخ المعاهدة	التعابير المستعملة من قبل الطرف الأوروبي والصفحة	الطرف الأوروبي
1604	Lesdits Vice- Roi, Général desdits janissaires, Rais et capitaines desdites galères dudit royaume de Tunis. p 475.	فرنسا
30 أوت 1685	Fait et arrêté entre lesdits Maréchal d'Estrées, pour ledit Empereur de France, d'une part, et lesdits Pacha, Dey, Divan et milice de ladite ville et royaume de Tunis. P. 486.	فرنسا
9 نوفمبر 1743	Fait et exécuté entre ledit sieur Fort, pour l'Empereur de France, d'une part. et Les Pacha, Bey, Dey, Divan , et milice de la ville et Royaume de Tunis. P. 498	فرنسا
8 أكتوبر 1782	..Son Excellence le Très-Illustre, et Très-Magnifique Hamouda Pacha , Beglerbeg de l'Odjak de Tunis, par l'entremise de Moustapha Khodja son fils bien-aimé. P.506.	الشركة الملكية الإفريقية
8 أوت 1830	..Le Prince des peuples, l'Elite des grands, issu du sang royal, ..Hussein Pacha-Bey, maître du royaume d'Afrique. P.514.	فرنسا
15 نوفمبر 1824	...Très- Excellent Prince Sidi Hussein , Pacha- Bey , et au Divan du royaume de Tunis .p.511.	فرنسا
22 فيفري 1832	..Le Prince des peuples, l'Elite des grands, issu du sang royal, .Hussein Pacha-Bey, maitre du royaume d'Afrique.	سردانيا
25 جوان 1839	..Son .Altesse Ahmed –Bacha, Bey, souverain du royaume de Tunis .P.454	بلجيكا
10 أكتوبر 1836	... Son .Altesse le Pacha Bey de la Régence de Tunis *أ.و.ت* . الصندوق 212، الملف241، المراسلة عدد2.	من قنصل فرنسا شوبيل إلى مصطفى باي،
20نوفمبر 1843	S .A. le Pacha bey de la Régence de Tunis . *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 229، مراسلة عدد 28.	من شوبيل إلى أحمد باي.
14 أكتوبر 1848	S.A/ Ahmed Bey possesseur du Royaume de Tunis *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 241، الوثيقة عدد 70.	من قنصل فرنسا إلى أحمد باي.
5 ماي 1851	S .A . Ahmed Bey souverain de l'Etat de Tunis *نفسه*؛ الصندوق 212، الملف، 231، الوثيقة عدد 11.	نفس الشيء
أوت 1851	S.A. Ahmed Bey Possesseur du royaume de Tunis *نفسه*؛ المراسلة عدد 44.	

Source : Rousseau (A.) ; *Les Annales Tunisiennes* , Tunis, 2è edition, 1980.

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية أرشيف المراسلات.

فمما لا جدال فيه أن احتلال الجزائر وانخرام موازين القوى الجغراسياسية في المنطقة، كان له تأثير حاسم في تخلي الحسينيين النهائي عن استعمال إسم إفريقية لفائدة إسم تونس. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار جنوح الفاعلين المحليين إلى استعمال اسم تونس مؤشرا على علاقة الهيمنة التي باتت تمارسها فرنسا على البلاد وحكامها من ناحية وعلامة على التواصل مع الباب العالي أيضا. لكن ما هو الإسم المستعمل على المستوى المحلي كمرادف لإسم Tunisie؟

ظل إسم تونس عندما يرد مجردا في المصادر المحلية، حتى انتصاب الحماية يعني مدينة تونس أما إذا استعمل للدلالة على مجمل مجال الإيالة فهو يرد في شكل تركيب نعتي أي مضافا إلى ألفاظ أخرى، فتصبح عبارة عمالة تونس مثلا دالة في على المدينة وعلى المجال التابع لها. إن هذه الصيغة في الاستعمال، كما سنبين ذلك ليست في الواقع سوى نوع من الاعتراف بارتباط تونس تونس بالباب العالي ولكنها في الآن ذاته لا تتنافى مع طموح حكام البلاد في الاستقلال.

إن معظم الأسماء التي سنقوم بالبحث في صيغ استعمالها ومدلولاتها كانت متداولة في المصادر منذ القرن السابع عشر[1].كان أول إسم أضيف إلى تونس للإشارة إلى مجمل البلاد هو لفظ الإيالة.

---

[1] - راجع جدول أسماء البلاد في المصادر المحلية خلال العهد العثماني. في الصفحة الموالية.

أسماء إيالة تونس في المصادر المحلية

المصدر و تاريخ التأليف * / الإسم	إفريقية	بلاد إفريقية	الإيالة
الأجوبة ، أواخر القـ.16 161	*	*	
نور الأرماش 1622			
المؤنس 1681	**	***	***
سمط اللآل أواخر القـ. 1688-89	**	*	
الشهب المحرقة 1712			*
الذيل 1725			
الحلل 1723 -32	**	**	
قرة العين 1723	*		
المشرع 1770	*		
الكتاب الباشي 1776-1777	***		
نزهة الأنظار 1790	*		
العقد المنضد 1840-41	*		
الخلاصة النقية 1866-1867	*		
الإتحاف 1862-1872	*		

الحكام و اسم البلاد في الأرشيف الوطني التونسي

الرموز: و: الوثيقة. ص: الصندوق. م: الملف.

الباي	صيغة التقديم	التاريخ	الموضوع	المصدر
حسين بن علي [1705- 1740]	صاحب المحال المنصورة	1122 هـ 1710- 1711	دفتر المزارقية	الدفتر عدد 2958
علي باشا [1740 –1756]	علي باشا باي	1753	التحكيم بين نهد والفرنسيين ببرج القالة	صندوق 212. ،الملف 233. الوثيقة 33.
علي باي [1759 – 1782]	صاحب المملكة التونسية و الإيالة الإفريقية	1180 [1766- 1767]	دفتر دوايا وخطايا 1767، ولزمات مداخيل أخرى	مقدمة الدفتر 142.
حمودة باشا باي [1782 – 1818]	صاحب كرسي تونس المحروسة	1791	التحكيم في مسألة النزاعات بين نهد وخمير مع نصارى القالة.	الصندوق 212، الملف 229. و. 18
حسين باشا باي [1824 – 1835]	- صاحب كرسي تونس و أوطانها الإفريقية - أمير إفريقية	1824- - 1831 إلى 1835	-المراسلات مع الدول الأوروبية -المراسلات مع فرنسا	- الدفتر رقم 2847 ص. 9-14-15. - ص.212 م 229
مصطفى باشا [1824 – 1837]	أمير إفريقية	1836 1837	- حجج ومكاتيب في الحد الفاصل بين العمالة التونسية والجزائر. - الاحتلال الفرنسي للجزائر	- صندوق 212 ملف 229. وثيقة 3 - صندوق 223 ، ملف 384 مكرر .و. 3

أحمد باي [1837 – 1855]	-أمير إفريقية -أمير إيالة إفريقية -أمير الإيالة التونسية - صاحب المملكة التونسية	1837/هـ1253 1255 1837 - -1253 هـ/1837 - جانفي 1848	- نوازل بين العروش الغربية وعرش أولاد بوغانم من المملكة التونسية. - -مكاتيب في شأن الإغارات الواقعة على الحدود الغربية. - الإحتلال الفرنسي للجزائر: مراسلة موجهة إلى القنصل الفرنسي شوبل -مراسلة إلى قنصل فرنسا .	-ص.2[illegible] 233. و. [illegible] -ص.212 ، م. 241. -ص.212، م. 229 و. 15. - .212 م.241. و. 74.
محمد باي [1855 - 1859] محمد الصادق باي [1859-1882]	-صاحب المملكة التونسية			

• الإيالة

الإيالة لفظ من أصل عربي. يوضح بن منظور معناها كالآتي: آل مآله يؤوله إيالة، إذا أصلحه وساسه. الإئتيال،الإصلاح والسياسة. و يقال فلان حسن الإيالة وسيئ الإيالة. وآل عليهم أولا إيالة، ولي. وآل الملك رعيته يؤولها أولا إيالة، ساسهم وأحسن سياستهم وولي عليهم[1]. أضيف في التاريخ العثماني إلى أسماء بعض المدن للإشارة إلى المقاطعة الإدارية أو الولاية التابعة للمركز بإسطمبول.كان لفظ الإيالة في البداية يعني الهيئة المسيرة للولاية ثم أصبح لها مدلول ترابي[2]. و ظهرت التسمية بهذا المعنى في أواخر القرن السادس عشر معوضة لفظ "البالربيليك"، ودالة على أعلى مرتبة في سلم التراتبية الإدارية الترابية العثمانية[3]. يتضمن هذا اللفظ معنى فقدان السيادة وهو ما يفسّر غياب استعماله مضافا إلى تونس في المصادر الإخبارية المحلّية السابقة لعهد ابن أبي الضياف.

ظلت الإمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر ترى في البلاد التونسية إحدى الولايات التابعة لها. وقد انعكس هذا التصوّر على المراسلات الصادرة عن حكام تونس. نعثر على لفظ الإيالة في مراسلات حمودة باشا إلى الباب العالي. فبعد استرجاع جزيرة جربة من يد علي برغل سنة 1794 وجه الباي بعثة ترأسها يوسف صاحب الطابع إلى إسطمبول، وأرفق معه خطابا يخبر فيه الباب العالي بأطوار الحرب التي نشبت بينه وبين والي طرابلس. تتضمن هذه المراسلة تنديدا باستيلاء علي برغل على جزيرة جربة التي كانت "من ملحقات الإيالة التونسية المحروسة..."، وتأكيدا على حقوق عائلته التاريخية على البلاد "وحيث كنا من نحو مائة سنة متصرفين أبا عن جد على الإيالة التونسية..."[4]. كما نراه في نفس الظرف يخاطب دولة الخلافة بصفته والي تونس. كما كانت عبارة الإيالة التونسية من أسماء البلاد التي أضيفت إلى إسم أحمد باي حيث نجد في مستهل إحدى مراسلاته الموجهة إلى فرنسا "من أحمد باشا باي أمير الإيالة التونسية"[5]. وخلافا لكلّ المصادر التاريخية المحلية السابقة لتأليف *الإتحاف* نلاحظ أن إسم الإيالة التونسية بات من الأسماء التي تتواتر عند ابن أبي الضياف سواء في تاريخه أو في المراسلات المحرّرة بقلمه والموجّهة إلى

---

[1]- *لسان العرب*؛ 1957، ج. 11، ص.34.

[2]- يرد في إحدى المراسلات الواردة من السلطان العثماني عبد المجيد إلى أحمد باشا باي ما يلي "..وزيري أحمد باشا المشير بتونس (...)كما أن الإيالة التونسية جزء من ممالكي المحروسة..." وهي رسالة معربة تتضمن إعلامه بالنزاع الحاصل بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا والي مصر. *أ.و.ت*؛ الصندوق 223 الملف 382.المراسلة عدد 38 بتاريخ 1256هـ/ 1840.

[3]- Kunt (Metin); *op. cit.*

[3] -*نفسه*؛ الصندوق 223، الملف384، المراسلة عدد 161. بتاريخ 1227هـ /1812.

[4] -*أ.و.ت.*؛ الصندوق 221، الملف 353، المراسلة رقم 1.بعثة يوسف صاحب الطابع إلى إسطمبول سنة1794.

[5]-*المصدر نفسه*، الصندوق 212، الملف 229، المراسلة عدد 57، 8 شعبان 1260هـ سبتمبر 1844.

الدولة العثمانية. فقد كان المؤلف بحكم وظيفته السياسية في البلاط الحسيني واعيا بالرّهانات المتعلقة بالاسم فكان استعماله لكلمة إيالة تونس ترمي إلى هدفين إرضاء السلطة العثمانية في إسطمبول من جهة، مقاومة الأطماع الفرنسية والأوروبية على البلاد وذلك بإظهار البلاد في علاقة متينة بالسلطان العثماني. وبذلك يمكن القول أن الرجوع من طرف أحمد باي أو ابن أبي الضياف إلى استعمال إسم إيالة تونس يندرج ضمن اعتراف الباي الحسيني بالسيادة العثمانية. ومن الألفاظ الأخرى المستعملة في المصادر وبالخصوص في أرشيف المراسلات مع إسطمبول والمعبّرة عن ارتباط تونس بالإمبراطورية العثمانية هي لفظ الوجق.

♦ الوجق

لنشر أولا أن كلمة الوجق وإن استعملت للإشارة إلى المجال التابع إلى مدينة تونس فهي نادرة في مصادرنا. وثانيا، خلافا لبقية المصطلحات الأخرى تتميز الكلمة بكونها تركية الأصل تتضمن مدلولا عسكريا إذ أطلقت على الوحدات العسكرية التركية القارّة. استعملها حسين خوجة في هذا المعنى بالذات، إذ يذكر أن السلطان العثماني فوض لحسين بن علي "في أوجاق تونس وأوطان إفريقية "[1]. أما بن يوسف فيعطي لعبارة الوجق معنيين أحدهما يهمّ العسكر العثماني المرابط بالبلاد[2]، والثاني سياسي[3] إذ يشير إلى إيالات المغرب بلفظ أوجاق[4]. وبذلك وباستعمال لفظ الوجق، يعبّر المؤلف ذي الأصل التركي عن الدوْر الذي قام به العسكر التركي في البلاد وعن ولائه للإمبراطورية العثمانية. يتماهى مفهوم الوجق عند بن يوسف مع المعنى الذي نجده لدى الحكام في إسطمبول والذي نعثر عليه في المراسلات المتبادلة بين الدولة العثمانية وحكام تونس. راسل وكيل تونس المقيم بازمير حمودة باشا سنة 1807 يبلغه انشغال الباب العالي بـ" المنافسة الموجودة بين الوجاقات"[5]. كما يرد اللفظ الوجق للدلالة على البلاد في الترجمة العربية للمعاهدات بين تونس والبلدان الأوروبية. ففي مقدمة المعاهدة التي أبرمت بين الشركة الإفريقية وحمودة باشا بتاريخ 1782،نجد مايلي: "معاهدة بخصوص صيد المرجان بين كمبانية إفريقية وسعادة المعظم حمودة

---

[1] - وهو الجواب الذي تحصل عليه الباي لما وجه بعثة إلى إسطمبول لطلب الفرمان وفي ذلك يقول حسين خوجة "ثم بعد عوده إلى حضرة تونس جهز مراكبه أرسل معهم رجالا من أجلاء أوجاق تونس وبأيديهم مكاتيب تتضمن ما وقع بتونس من الافتتان وبما هي عليه الآن من الأمن والأمان". *الذيل*؛ ص. 116.

[2] - يقول متحدثا عن عسكر الجزائر "فإذا وصلوا (أي إلى تونس) وتقابلوا مع وجق تونس يبقون مقابلين عدوّهم". *المشرع* ؛ الورقة.20.

[3] -*نفس المصدر*؛ الورقة 89.

[4] - *نفسه*؛ الورقة 21.

[5] - تندرج هذه المراسلة بعد الحرب التي شنها حمودة باشا على الجزائر في 1807. *أ.و.ت*. الصندوق 223 الملف 384، المراسلة 165بتاريخ 7 جمادى الأولى 1277/ 1812.

باشا بكلرباي وجق تونس"[1]. لكن لم تتجاوز عبارة الوجق في مستوى التعامل الداخلي، وفي أرشيف السلطة حتى بداية القرن التاسع عشر معنى الفرق العسكرية التركية القارة والمرابطة بالعاصمة أو بالمدن الداخلية. استعمل أحمد باي مصطلح الوجق في المراسلة التي وجّهها سنة 1839 إلى وزير خارجية أنقلترا طالبا منه التوسّط لدى الدولة العثمانية للإبقاء على الإمتيازات التي امتعت بها إيالة تونس قائلا: "منذ أسس هذا الوجق من نحو ثلاثمائة سنة وحكامه بتصرّفون فيه فمرادي أن نكون مثل من سلف من آبائي وأجدادي..."[2]. ولم ترد الكلمة سوى مرة واحدة عند ابن أبي الضياف وذلك في إحدى مراسلاته الموجهة إلى الباب العالي في سنة 1845. ويندرج استعمالها في هذا الظرف بالذات في باب التودّد للسلطة العثمانية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. وفيما عدا هذه المناسبة تغيب اللفظة تماما من *الإتحاف*. لا نعتقد أن عزوف الكاتب عن استعمال هذا اللفظ يعود إلى ما يتضمنه من معاني التبعية فحسب، فقد كانت عبارة الإيالة الدالة على التبعية من الألفاظ المتواترة في مؤلفه بل لأنها تحيل على الطائفة العسكرية التركية التي كان ابن أبي الضياف يحمل تجاهها، سواء في تونس أو في الجزائر، شعورا بالعداء. تبرز تلك الطائفة من خلال تاريخه كعنصر دخيل غير قادر على التجذر بالبلاد أو على تكوين وطن أو دولة. وفي تغييب إسم "الوجق" تعبير عن موقف الكاتب من التسمية ومن البلاد التونسية. فالبلاد في نظره، وحسب ما نفهمه من تاريخه، كيان ترابي من إنشاء الحكّام الذين ربطوا مصيرهم بها مثل المراديين الذين "مال لهم أهل البلاد لأنهم نشأوا بها يتكلمون بلغتها ويعرفون منازل أهلها"[3]، وبالأخص الحسينيين المعتبرين كذلك في نظره من أبناء البلاد. وباستثناء هاتين التسميتين الدالتين بشكل جلي على علاقة التبعية بالباب العالي نعثر على الأسماء التالية مضافة إلى إسم تونس.

- **العمالة :**

ترد عبارة العمالة في المصادر للدلالة على وحدة إدارية تابعة لمركز الحكم في تونس. فهذا المفتي قاسم عظوم الذي واكب بداية الإستيطان العثماني بالبلاد نراه يحدد موقع الكاف في إحدى نوازله كما يلي "الكاف وعمالتها من عمالة تونس"[4]. يضاف لفظ العمالة إلى إفريقية أو إلى تونس. اقتصر مؤلف مناقب أبي الغيث القشاش على عبارة "عمالة تونس" كإسم مميز للبلاد وكمصدر للانتماء

---

[1] - كما تعترضنا هذه الترجمة "الشروط القديمة بين فرنسا و أوجاق تونس" وردت هذه الترجمة في معاهدة 1830. *نفس المصدر*؛ الدفتر 2848.

[2] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 220، الملف 248.

[3] - *الإتحاف*؛ ج. 2،

[4] - *الأجوبة*؛ ج.7 .الورقة 126 ظهر. و مما يدعم هذه الفكرة أن عظوم لم يشر إلى السلطة الحاكمة بتونس في عهده إلا باسم لمخزن فيما قصر استعمال الدولة على الإمبراطورية العثمانية . يحدثنا على سبيل المثال عن "قاضي المنستير في الدولة العثمانية" *نفس المصدر*؛ ج. 7، الورقة 130.

بالنسبة إلى الذين يغادرونها نحو المشرق ويسألون هناك عن انتماءهم[1]. وتتوارد عبارة "عمالة تونس" بشكل مكثف عند بن يوسف، إضافة إلى عبارات الوجق أو المملكة، مجسّمة في هذا السياق معنى التبعية. وهو ذات المعنى تقريبا الذي تعثر عليه في القاموس فالعَمالة في اللغة والعِمالة كله أجر ما عُمِل واستُعمِل فلان إذا وُلّي عملا من أعمال السلطان"[2]. كما تتضمن اللفظة معنى المسؤولية الجبائية، والعامل هو المشرف على الإدارة المالية للضرائب و تدل على موضع العمل تتماهى مع القيادة[3]. أشار ديمرسيمن الذي درس المصطلحات الدالة على بداية تكون الحسّ الوطني في البلاد التونسية في القرن التاسع عشر أن هذا اللفظ أي العمالة يتضمن معنى التبعية واستند في تدعيم رأيه إلى ندرة وروده في *الإتحاف*. فقد أحصى صاحب الدّراسة عدد المرات التي ورد فيها اللفظ في هذا الأثر فوجد أنهالم تتجاوز العشر، وهو عدد ضئيل مقارنة بلفظ الإيالة الذي توارد ذكره في نفس المصدر 64 مرّة. واستنتج أن عزوف ابن أبي الضياف عن استعمال لفظ العمالة قد يكون سببه ما يتضمنه من معاني تبعية واضحة أصبحت مرفوضة عند النخب السياسية[4]. وبالعودة إلى المصدر المذكور، نلاحظ فعلا ندرة توارد لفظ العمالة، كما قصر الكاتب استعمالها في سياق الترجمة لعبارة Régence الواردة في مراسلات القناصل الفرنسيين إلى الباي[5]. لكن إذا ما تأمّلنا في استعمال اللفظ في الأرشيف المركزي نلاحظ أنه كان من الألفاظ الشائعة الإستعمال. إذ نكتشف من خلال نصوص المعاهدات التي ربطت بين تونس والدول الأوروبية والتي كانت تترجم إلى اللغتين العربية والتركية أن لفظ العمالة هو الأكثر استخداما في الترجمة العربية كمرادف لعبارات Régence[6] أو Royaume[7] أو Les Etats du Bey[8] التي تستعملها الدول الأوروبية للإشارة إلى البلاد التونسية. وفي هذا المعنى راسل الوزير سليمان كاهية قنصل فرنسا سنة 1821 بخصوص تحديد منطقة صيد المرجان بين الإيالة التونسية والجزائر قائلا: "أما المكان المعروف عندنا بكابو روسو فلا شك أنه من عمالة تونس ومن مشمولات عمالة

---

[1] - يقول الكاتب "حدثني من أثق به وهو من فقراء الشيخ أبي الغيث القشاش رضي الله عنه قال مشيت لزيارة بيت الله الحرام فلما كنت بمصر لقيني رجل مثل والدك (...) واستفسرني فقال ليمن أنت قال فقلت له من المغرب فقال لي من أي البلاد فقلت له من عمالة تونس". أنظر: *نور الأرماش*، مصدر مذكور، ص. 168.

[2] -*لسان العرب*؛ 1956، ج. 11، ص. 476-477.

[3] - Dozy, *op.cit*, t.2, p. 176.

[4] - Demeersemann; *op. cit.*, p. 49.

[5] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، بتاريخ 15 ديسمبر 1865.

[6] - نجد على سبيل المثال في البند العاشر من المعاهدة التي ربطت بين فرنسا وعلي باي سنة 1781 ما يلي:

"Si une guerre survient entre la Régence de Tunis et la France le gouvernement de Tunis promet et s'oblige à continuer à accorder la protection la plus ample à la Compagnie Royale d'Afrique..."

أما الترجمة العربية لهذا البند فهي الآتية "وإذا معاذ الله وقعت محاربة فيما بين دولة فرنسا والعمالة التونسية الدولة التونسية تتعهد بإبقاء حمايتها بالتمام إلى كمبانية إفريقية الملكية". *أ.و.ت*؛ الدفتر عدد 2848 الخاص بالمعاهدات بين تونس والدول الأوروبية.

[7] - *المصدر نفسه*؛ معاهدة 1765، ص. 10.

[8] -*نفسه*؛ معاهدة أوت 1830 بين فرنسا وحسين باي، البند 2، ص 30.

طبرقة"[1]. وتعترضنا في إحدى نوازل الإغارات بين العروش الحدودية هذه الشهادة الصادرة عن جماعة من عرش أولاد بوغانم "يشهدون بمعرفة عرش أولاد بوغانم من الأعراش الإفريقية من عمالة الدولة التونسية"[2]. فالعمالة تعني الفضاء التابع لمركز تسيير إداري سياسي وعسكري معنى ذلك أن لفظ العمالة الذي يستدلّ به في المصادر لتحديد الإطار السياسي للبلاد التونسية لا يفيد حتما معنى التبعية. وقد أطلقتها المراسلات المحلية في القرن التاسع عشر للإشارة إلى البلاد الجزائرية. أفاد عامل الرقبة محمد الصادق باي بتحالف الكبلوطي مع الشخص مدعي الشرف في خمير وتبادله المراسلات مع "أهل الغرب بعمالة الأجانب"[3]. كما أن وزارة العمالة التي أحدثت في الستينات من القرن التاسع عشر، وتولّى مباشرة شؤونها الوزير مصطفى خزندار، مثّلت الهيكل المشرف على الشؤون البلاد الداخلية، وامتدت صلاحياتها إلى كل الميادين المتصلة بالتسيير الترابي من تعيين للعمال أو القياد وتحديد مهامّهم. وإذا كانت قواميس اللغة تعطي للفظ العمالة[4] معنى التبعية وتجعله يتماهى مع مفهوم الولاية، فإنه من المفيد أيضا أن نشير إلى أن لفظ العمالة المضاف إلى إسم تونس في مصادرنا التاريخية لا يتضمن حتما هذا المعنى.

♦ المملكة

وهي أيضا من الألفاظ ذات المعنى الغامض. تعني الكلمة في القواميس "سلطة الملك في رعيته" وهي مشتقة من الملك. و"ملك الشيء حازه وانفرد بالتصرّف فيه" ونجد كذلك "المُلْك والمِلْك ومملكة احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به"[5]. يرتبط اللفظ كما هو واضح بمعنى الحوز والتملك وبالتالي بالسيادة. ظلت إيالة تونس في تصوّر السلطة العثمانية واحدة من أو الممالك المكوّنة لمجال السلطنة[6]. كما يتوارد لفظ المملكة بكثرة في مصادرنا الإخبارية المحلية. لكن هل أن مدلولها يتطابق مع الإستعمال الوارد في المراسلات العثمانية؟ اقترن بروز لفظ المملكة عند ابن أبي دينار تزامن مع تركز الحكم السلالي المرادي. إذ يقرّ المؤلف بانفراد محمد باي (أو حمودة باشا) بـ"أمور المملكة"، مضيفا أنه "جلس في رتبة تضاهي رتبة ملوك بني أبي حفص وتصرّفت المملكة عن أمره ونهيه"[7]. فمعنى المملكة في هذا السياق واضح إذ يحيل على مجال الإيالة ذلك

---

[1] -*نفسه*؛ الدفتر رقم 2847.

[2] -*نفس المصدر*، الصندوق 212، الملف المراسلة عدد 120، لسنة 1865. أنظر كذلك في نفس الملف الشكوى من "دخول الفرنسيين في العمالة التونسية".

[3]-*أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 240، المراسلة عدد 13، في 19 جويلية 1871.

[4]- لسان العرب؛

[5]-*لسان العرب*؛ 1956، ج.13، ص. 492.

[6]- ظل السلطان العثماني يرى في إيالة تونس ومقاطعاتها منذ القرن السادس يشير إلى إيالة تونس بعبارة "ممالكي المحروسة". التميمي "الخلفية الدينية والسياسية..."، مرجع مذكور، ص،37.

[7] - *المؤنس*، ص.238.

الذي كان في تصوّر الكاتب من صنع البايات المراديين الفاعلين في إخضاعه وتوحيده. ويتدعّم هذا المعنى عند الوزير السراج الذي رأى بدوره في حمودة باشا المرادي "مشيّد المملكة الإفريقية"[1]. واستهل حسين خوجة تاريخه بالحديث عن حسين بن علي قائل "ولما استقر على كرسي المملكة التونسية وتصرّف في قطر بلاد إفريقية"[2].وبذلك يتماهى معنى المملكة التونسية عند ح.خوجة مع قطر إفريقية. وتصبح كلمة المملكة مضافة إلى تونس من أكثر المفردات تواردا عند الصغير بن يوسف. فعند استعراضه لعادات المحلة ومسيرها يخبرنا أن رحلتها الصيفية عبر المناطق الشمالية كانت تقودها إلى عيون التوامي التي هي "حدّ مملكة تونس"[3]. أما حسين بن علي فـ"لم يبق له في مملكته منازع"[4]. ترتبط المملكة كما هو واضح في الكتابات التاريخية بمعنى الملك أي النفوذ والسلطة والمجال التابع لتلك السلطة، كما تعكس لدى الفئات العالمة عن الإحساس بوجود مجال جغراسياسي واضح المعالم تابع للسلطة الحاكمة في تونس.

وإذا كان إسم المملكة قد ظهر في الكتابات الإخبارية منذ عهد بن أبي دينار فإن تداوله في الأرشيف المركزي جاء متأخرا. إذ نعثر عليه لأول مرة، حسبما اطلعنا عليه من وثائق، مضافا إلى إسم تونس في عهد علي باي بن حسين بن علي (1759-1782) الذي تقدمه إحدى الدفاتر الجبائية بوصفه "صاحب المملكة التونسية "[5]. ارتبط استعمال اللفظ بظرفية تاريخية حاسمة بالنسبة إلى تركيز الحكم الحسيني في البلاد، فقد تمكنت السلطة في هذا التاريخ من القضاء على تمرّد إسماعيل بن يونس حفيد علي باشا، أي الفرع المنافس في العائلة، وبذلك زال الخطر الذي كان يهدّد سلالة حسين بن علي في الحكم بصورة جدية. ويبدو أن هذا الحدث كان له وقع عميق على المعاصرين لا سيما الحاشية والنخب التي ربطت مصيرها بالعائلة المالكة إذ أصبحت ترى في علي باي الملك والحاكم الوحيد والشرعي للبلاد.

أشار ديمرسمن أن لفظ المملكة لم يكن من الأسماء المستعملة في المراسلات مع الباب العالي حتى القرن التاسع عشر لكننا لا نظن، أن استعمالها في تاريخ ابن أبي الضياف يتضمن مدلولا واحدا وهو فكرة التملك والسيادة الترابية والاستقلال عن الباب العالي[6]. يكاد بن أبي الضياف لا يشير إلى البلاد إلا بعبارة المملكة مجردة أو مضافة إلى تونس. تبدأ الإشارة في تاريخه إلى البلاد باسم "المملكة التونسية" عندما يستعرض بداية حلول الأتراك بالمنطقة. ويحدّد مدلولها كالآتي "المملكة

---

[1] - *الحلل*، ج 2، ص.366.
[2] - *الذيل*، ص.118.
[3] - *المشرع*، الورقة 10.
[4] -نفس *المصدر*، الورقة، 11.
[5] - *أ.و.ت.*، الدفتر عدد 142، بتاريخ 1180-1185 هـ [1766-1772]
[6] - كما بينه ديمرسمن Demeerseman;"Formulation de l'idée de patrie..., *op. cit*.p. 58-59.

التونسية من ممالك الدولة العثمانية المرسومة في الطبع الجغرافي"[1]، أو "إيالة تونس من الأجزاء المتممة للممالك العثمانية"[2]. وبذلك يتضح أن لفظ الإيالة عند ابن أبي الضياف يتماهى مع لفظ المملكة. فعبارة المملكة التونسية تحتمل عنده معنيين: أحدهما يتطابق مع المعنى الذي نجده لدى السلطة العثمانية مما يدل على أنّ استعمال عبارة المملكة لا يتنافى مع معنى الإنتماء إلى دولة الخلافة التي باتت في هذا الظرف رمز الوحدة الإسلامية والدرع الواقي في مواجهة السياسة التهجّمية للدول الأوروبية، أما المعنى الثاني فيتماهى مع مفهوم السيادة الداخلية التي تجعل من الأسرة الحسينية رمزا لها. ومن بين التصنيفات الأخرى ذات المحتوى الجغراسياسي المتداولة في مصادرنا يعترضنا لفظ القطر.

◆ القطر:

استعملت عبارة القطر منذ بداية القرن الثامن عشر للدلالة أكثر فأكثر على مجال البلاد ومعبرة عن وجود كيان سياسي متميز ومرتبط بمدينة تونس مركز الحكم. من ذلك مثلا ما يذكره حسين خوجة عن حسين بن علي الذي" تصرف في قطر بلاد إفريقية"[3] . أما القطر التونسي في تصوّر ابن أبي الضياف فهو ذات المجال الذي كان في السابق تحت تصرف الحفصيين، أي إفريقية [4]. كما كان القطر من الألفاظ التي استعملها المؤلف في المراسلات الموجّهة إلى الباب العالي. إذ يقول في أحد مكاتيبه إلى الدولة العلية "قطر تونس موضع الجهاد والرباط مساحة أرضه قصيرة (....) هذا معظم عمرانه في غالب أوطانه..."[5]. وألحق إسم تونس كذلك بمصطلح الدولة.

◆ البلاد

عبارة البلاد من اكثر الكلمات تواردا في المصادر التاريخية وتشير إلى حيز جغرافي محدد. ينتظم معناها حسب عدة مستويات: مستوى واسع ، إذ تشير إلى المجال الجغرافي البشري والتابع لحكام تونس، أي البلاد التونسية[6]. أو أقل شمولا إذ تطلق أحيانا على قسم من ذلك المجال يمكن أن يكون بحجم بحجم مدينة. يحدثنا ابن أبي الضياف عن " بلاد الكاف وعملها"[7] وفي موضع آخر يخبرنا

---

1 - *الإتحاف*؛ ج .6، ص. 14.

2- *نفس المصدر*؛ Demeerseman; *op. cit.*, p. 55-59.

3- *الذيل*؛ ص. 115.

4- "في أيامهم (أي الحفصيين) نفق سوق العلم ظهر في هذا القطر التونسي أسماء يباهي بهم الملة الإسلامية"، *الإتحاف*؛ ج. 2، ص. 2.

5- *نفس المصدر*، ج. 3، ص. 23-24.

6- emeersemann , *op. cit.*, p. 114.

7- *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 32.

الكاتب كيف أن "جند الجزائر نهب البلاد وأسواقها"[1] أي مدينة تونس. تقترب مجمل هذه المعاني للفظ البلاد من المعنى الذي لا يزال متداولا إلى اليوم في الأوساط التونسية. ولفظ البلاد أيضا هو رمز لمجال ممتلك ومرجعية انتماء بالنسبة للجميع سواء تعلق الأمر بالحكام أو بالمجموعات الداخلية. وفي هذا المعنى يصف ابن أبي الضياف انشغال حمودة باشا الحسيني بمسألة جربة التي استولى عليها علي برغل سنة 1794، وينسب إليه قوله "ربما تحدثه نفسه بالاستيلاء على مملكة تونس بعد أن تعدى على قطعة من بلادنا"[2]، أي جربة التي كانت بدورها في نظر المؤلف ملك لأهلها وبالتالي فهم أيضا مسؤولون عن الدفاع عنها. لذلك بعد أن استردها من يد مغتصبها عاتب الباي أهلها "على تسليم بلادهم لعلي برغل"[3]. فالبلاد بات لها أكثر فأكثر مدلول عاطفي تعني التعلق بالمكان.

♦ الدولة التونسية

كان مصطلح الدولة من الألفاظ المتداولة عند الفئات العالمة والرّعايا، لكن الاستعمال الذي خضعت له ظلّ يحيل على معنى الحكم المرتبط بشخص الحاكم [4]، لا الدولة في معناها الحديث. لكن ما المقصود بلفظ دولة المستعمل في المصادر المحلية في هذا الظرف ؟ هل أن بداية توارده يسمح بالقول ببداية تبلور مفهوم جديد للدولة، لا كسلطة قهر سياسية مرتبطة بشخص الحاكم وتتبدل بتبدله[5] بل كتعبير عن وجود سلطة ومجال مستديمين وباقيين بقطع النظر عن شخص المسيّر ؟

أضيف إسم تونس إلى عبارة الدولة لأول مرّة، حسب ما اطلعنا عليه من وثائق، في عهد أحمد باي. تزامن هذا الترابط بين الدولة والأرض مع احتداد المشاكل الحدودية بين تونس والجزائر. تشبث أحمد باي، في ردّه سنة 1837 على ادّعاء القنصل الفرنسي، بسيادته على مجموعة نهد مستندا إلى العديد من البراهين التي من بينها "وجود أمر حكم من **دولة تونس** يتعلق بنهد وسكان القالة "[6]. وفي سنة 1851 وبمناسبة احتلال منجم كاف الطبول الواقع على الحدود، أبدى الباي نفسه اعتراضه على قيام السلط الفرنسية بضمّ نهد إلى حوزتها ، قائلا أن وجود هذه المجموعات

---

[1]- المصدر نفسه؛ ج. 2، ص. 76.

[2]- *الإتحاف؛* ج.3، ص. 30.

[3]- *نفس المصدر*؛ ج. 3، ص. 32.

[4] - يحدثنا بن أبي دينار عن "دولة الحسن الحفصي". *المؤنس*، ص. 163، وعن "الدولة التركية". *نفس المصدر*؛ ص. 301. أما الوزير السراج فقد خصص الجزئين الأول *الحلل* والثاني من مؤلفه للحديث عن "الدول التركية ومبدؤه من دخول سنان باشا سنة إحدى وثمانين وتسعمائة إلى آخر دولة إبراهيم الشريف". ؛ ج. 2، ص. 218. و أفرد القسم الثالث والأخير من ذات المؤلف لـ"ذكر الدولة الحسينية" أي دولة حسين بن علي.

[5] - ذلك المفهوم الذي لخصه ع.العروي في مفهوم "الغلبة والتناوب" راجع ؛ *مفهوم الدولة...*، مرجع مذكور.

[6] - *أ.و.ت*؛ الدفتر عدد 2847.

في دفاتر الجباية هي من "أعظم الحجج أنهم لتونس ولا ينافي ذلك هروبهم أو هروب طائفة منهم إلى عمالة الجزائر والمصلحة لم تقتض اتباعهم في أرض الغير فذلك لا يسقط حق **الدولة التونسية** في الأرض"[1] . ومن جهة أخرى يحدثنا القاضي محمد بن سلامة المكلف بالتأريخ لأحمد باي، بكثير من الإسهاب عن حمودة باشا الحسيني وسياسته. أفرد الكاتب قسما هاما من عهد الباي المذكور لرواية التفاصيل الخاصة بحروبه الخارجية ولا سيما انتصاره على عسكر الجزائر سنة 1807 قائلا أنه "ضخّم **الدولة التونسية** وأعلى منارها وأخذ من الجزائر ثأرها"[2]. ولجأت السلط الفرنسية أحيانا إلى مخاطبة الباي في المراسلات بلقب "Souverain de de Tunis" L'Etat"[3] أو سيد الدولة التونسية 1837 إضافة إلى "صاحب المملكة التونسية" . لكن هل أن مفهوم الدولة الذي خاطبت به السلط الفرنسية الباي هو ذاته الذي نجده مستعملا لدى الحكام المخاطَبين به؟ رغم ما يوحي به استعمال عبارة الدولة في القرن التاسع عشر من توسّع، فإن مدلولها يضل بالنسبة إلينا ضبابيا ومتأرجحا بين المعنى القديم والمضامين الجديدة.

يمكن القول في نهاية التحليل أن إسم Tunisie يجد مرادفه في كلّ هذه التراكيب الإضافية، أي إسم تونس المنسوب إلى أسماء أخرى. لكن هل يمكن القول أن اسم تونس عندما يرد مجردا يتطابق مع إسم Tunisie؟

صنّف الأب ديمرسيمن إسم "تونس" ضمن الأسماء التي تمنح البلاد تفردا وشخصية متميزة. وتساءل عن مدلولها في ذهن سكان الإيالة في القرن التاسع عشر: هل تعني لديهم مجرد مدينة متميزة عن باقي المدن بحكم دورها كعاصمة مستقطبة لباقي المجال، أم أنها تعني مجمل تراب الإيالة، ولكنه جزم بصعوبة تقديم إجابة حاسمة في هذا الموضوع[4]. كان إسم تونس قبل أواسط القرن التاسع عشر، يدلّ على المدينة مركز الحكم الحسيني. وإذا ما تأمّلنا في الصيغ التي يرد فيها الاسم في تاريخ ابن أبي الضياف، فإننا نكتشف بدايات تحوّل في مدلول الإسم من مجال العاصمة إلى مجال الإيالة. يستنكر المؤلف محاولة الفرنسيين سنة 1772 استرجاع تمكرت التي انتزعها منهم علي باشا في 1741 قائلا أن "أرض تمكرت من تونس"[5]. كما يخبرنا في مكان آخر من مؤلفه عن "ظهور مراكب القريق في سواحل وثغور تونس"[6]. فالمقصود بتونس في هذين

---

[1] - *نفسه*؛ الصندوق 212، الملف 233، المراسلة عدد. 67.

[2] - بن سلامة؛ *العقد المنضد*...، مرجع مذكور، ص. 34.

[3] - *أ.و.ت.*؛ الصندوق 212، الملف 231، الوثيقة عدد 11، بتاريخ 5 ماي 1851.

[4] - Demeersemann (A); "Formulation de l'idée de Patrie en Tunisie (1837–1872). Analyse des données linguistiques" *in IBLA*, n° 113, 1966, pp. 37-39.

[5] - *الإتحاف*؛ ج.2، ص.205.

[6] - *نفس المصدر*؛ ج. 3، ص.184.

المثالين، حسب رأينا، لا مدينة تونس باعتبارها مركز النفوذ السياسي فحسب، لكن كامل البلاد. لكن هذه الصيغة من تداول الإسم في المصادر ظلت حتى انتصاب الحماية محدودة. وبان تأثير المشاكل الحدودية على صيغ استعمال إسم تونس. يخبر اسكندر آغة في التقرير الذي أعده حول الأضرار الناجمة عن الاجتياح العسكري الفرنسي الذي تعرضت له منطقة الرقبة سنة 1843 عن سقوط القتلى " من أهل تونس"[1].

خلاصة القول، تتضمن الأسماء المضافة إلى إسم تونس في مجملها مدلولا جغرافيا وسياسيا واضحا، إذ تحيل أولا وقبل كل شيء على وجود كيان ترابي محدّد ومرتبط بمركز حكم هو مدينة تونس. كما ظلت حتى انتصاب الحماية حسب رأينا، تحتوي على قدر متساو من الوضوح والضبابية فيما يتعلق بموضوع السيادة على البلاد. يمكن إدراج هذه الظاهرة ضمن إحدى خاصيات البناء الترابي في تونس بصفة عامّة والقائمة على تدعيم السيادة الداخلية والخارجية مع المحافظة على أشكال التواصل مع الإمبراطورية العثمانية. ولعلّ من أبرز نتائج هذه الاستراتيجية هوتكوّن مجال سياسي تابع لتونس، بدون حصول قطيعة أو مواجهات عنيفة بين الحكام إسطمبول مثلما حدث في ولاية مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أو في عهد محمد علي باشا لما قاد ابنه إبراهيم الحرب ضد إسطمبول[2]. فقد تغلبت المرونة والديبلوماسية على سيرورة بناء المجال والدولة في تونس خلال العهد العثماني[3].

كما ارتبط استعمال إسم تونس مضافا إلى أسماء تحمل نسبتها، بالظرفية التاريخية، فقد عكس التخلي عن إسم إفريقية الهيمنة المتزايدة التي باتت تمارسها فرنسا على البلاط الحسيني، حيث كانت، بإسنادها إسم Tunisie للبلاد، وبمخاطبة حكامها باسم "صاحب المملكة التونسية"، الفاعل الرئيسي وراء التخلي عن إسم إفريقية مدعّمة بذلك الطموح الاستقلالي للبايات. انطلاقا من 1846 أصبحت عبارة "صاحب المملكة التونسية" ترد بصفة منتظمة ودائمة في المراسلات الدبلوماسية والمحلية عاكسة التقارب الحاصل بين فرنسا وباي تونس ومعبرّة أيضا عن قبول البلاط الحسيني

---

[1] - أ.و.ت.؛ الصندوق 212، الملف 230، الوثيقة عدد 13، بتاريخ 9 جمادى الأولى 1259هـ [جوان 1843]

[2] - مثلما حدث في مصر لما جهزت الإمبراطورية حملة عسكرية للقضاء على سلطة أمراء المماليك الذين قطعوا علاقاتهم بالباب العالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حول هذا الحدث راجع:
Raymond (André); "Les provinces arabes (XVI°-XVIII° siècle)", *in Histoire de l'Empire Ottoman, op. cit.*, pp. 402-403.

[3] - نلاحظ الأسلوب الديبلوماسي في التعامل مع الباب العالي منذ عهد عثمان داي الذي أكد فيه تبعية الإيالة للباب العالي لم يسمح للقبودان العثماني الذي وفد من إسطمبول لتفقد أحوال إيالات بالنزول على أرض تونس. حول هذه الحادثة وأبعادها في علاقة إيالة تونس بالباب العالي يراجع: Bargaoui (S.); « L"historigraphie tunisienne du XVIII… », *op. cit.*, p. 8.

بالاسم الذي كان متداولا على مستوى العلاقات الخارجية[1]. تحيل عبارة "صاحب المملكة التونسية" على معنى السيادة الداخلية والخارجية ولا تتعارض مع سياسة التواصل مع الإمبراطورية العثمانية[2]. كما تؤكد أيضا على استعداد السلطة الحسينية للتأقلم مع الظرفية الجديدة. ولعل أهم تحول عرفته البلاد في هذه الفترة هو بروز صفة التونسي الدالة على الجنسية الترابية.

2. إيالة تونس: مجال هوية

يمثل تكون الهويّة الترابية بالنسبة للأشخاص والأماكن إحدى العلامات الدالة على بزوغ أولى أشكال المساواة على أساس الانتماء إلى مجال ترابي واحد بحجم المجال القطري. كما يمثّل هذا التحول مؤشرا على بداية تكون مفهوم الدولة الترابية، وعلى بداية تكوّن الوعي القومي القطري[3]. لكن متى بدأ استعمال إسم تونس كمصدر انتساب بالنسبة للأشخاص والأماكن؟

أ. تونس: ميلاد الهويّة الترابية

يمكن القول أن من أبرز التحوّلات التي واكبت استعمال إسم تونس بدل إسم إفريقية ابتداءا من أواسط القرن التاسع عشر في الأرشيف والمصادر، هي بروز صفة "التونسي" أو "التوانسة" كرمز للهوية الترابية سحب على كافة سكان الإيالة بقطع النظر عن انتماءهم الجغرافي أو العائلي. تجدر الإشارة أن صفة التونسي كانت متداولة في المصادر المحلية قبل القرن التاسع عشر، لكن مدلولها كان مختلفا، إذ لم يتجاوز أهل مدينة تونس وأحوازها القريبة. وإذا ما تعرضت المصادر إلى تعريف شخص من خارج مدينة تونس، فإن العملية تتمّ بإرجاعه إلى المدينة أو البلدة أو العرش الذي ينتمي إليه. فهذا المنتصر بن أبي لحية ينعت الشيخ أبا الغيث القشاش الذي جاء لزيارته في بلدته توزر بـ"التونسي"[4] لأن موطنه مدينة تونس. أما سكان مدينة تونس فيدعوهم المؤلف "التوانسية". يحدثنا في نصّه عن الأذى الذي لحق بالشيخ مسعود زين القروي (أي أصيل القيروان) لما أراد التدريس في مدينة تونس فيقول: "استحقروه التوانسية وقالوا هذا قروي أعمى لم

---

[1] - تعزز استعمال إسم Tunisie كما هو معروف ابتداءا من سنة 1881 تاريخ انتصاب الاستعمار الفرنسي بالبلاد. و ظهر لأول مرة على النقود في 1891، وفي الطوابع البريدية سنة 1906. لمزيد الإطلاع يراجع:
Pellegrin (A.); *Esssai sur les noms de lieux d'Algerie et de Tunisie . Etymologie et significations*, édit. S.A.P.I .-Tunis, 1949, p. 110 et suivantes

[2] - إذ كان لفظ المملكة كان كما أشرنا إلى ذلك سابقا، من الأسماء المتداولة في المراسلات العثمانية للدلالة على ولاياتها. لا ننسى أنه في هذه الظرفية سعت الإمبراطورية العثمانية إلى اتخاذ جملة من التدابير السياسية الرامية إلى الحدمن سلطة البايات الحسينيين.كمطالبتهم بدفع ضريبة سنوية للخزينة المركزية، أو تطبيق التنظيمات الخيرية التي أرسلت نسخة منها إلى تونس في 1840، أو إبدال علم البلاد المحدث في بداية الثلاثينات.

[3] - Anderson (B.); *L'imaginaire national*, *op. cit.*, pp. 19-20.

[4] - *نور الأرماش* ؛ ص. 166.

يكن شيخا ببلادنا يقرئ العلم"[1]. ولم تتجاوز صفة التونسي هذا المعنى عند العالم محمد برناز (1712)، الذي يحدثنا عن وفاة الولي سيدي علي عزوز فيقول "أرسل صاحب الحضرة حسين بن علي أخاه محمد وأعيان دولته وعظيم خاصته لحضور جنازته (...) وانقسمت تلاميذه التونسيون على أن يأتوا به إلى تونس وأهل زغوان لدفنه ببلادهم ففضل الأمير مكثه هناك"[2]. وهذا الوزير السراج (1730-1732) يفتخر بانتمائه إلى مدينة تونس قائلا في التعريف بنفسه بعد ذكر إسمه "الأندلسي نسبا المالكي مذهبا الشاذلي لياذا التونسي ميلادا ومنشأ..."[3]. وفعل محمود مقديش نفس الشيء فهو "محمود مقديش الصفاقسي أصلا ووطنا وقرارا المالكي مذهبا الأشعري اعتقادا..."[4]. أما أهالي الإيالة فينسب كلا منهم إلى مكان استقراره عرشا كان أو مدينة. ولا يختلف وضع التسمية في دفاتر الجباية حيث تعترضنا عبارة "عروش التوانسة"، أو"عروش الباجية "[5]الخ. وتنسب الفرق العسكرية القارة أيضا إلى المدن التي ترابط بها فنعثر على "أوجاق التوانسية" و"أوجاق الباجية" أو "أوجاق الكافية"[6]... لكن انطلاقا من أواسط القرن التاسع عشر تجاوزت صفة التونسي في مدلولها هذا المعنى الضيق، المرتبط باسم المدينة، لكي يصبح لها مدلول أكثر اتساعا.

يشير ابن أبي الضياف إلى أهالي الإيالة التونسية بصفة التونسيين تمييزا لهم عن غيرهم من الأوروبيين أو من يسميهم بـ "الوافدين"،لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العدلية الحاصلة بين الطرفين[7]. فقد عبرّ المؤلف عن استياءه من موقف القنصل الفرنسي الرافض لمبدإ إخضاع أبناء بلاده، أي الفرنسيين، إلى أحكام المجلس القضائي المحدث بمقتضى الإصلاحات الدستورية والذي تولى الكاتب سنة 1861 رئاسته بأمر من الباي، قائلا "أليس التونسي أو غيره إذا خرج من بلده وحلّ في مملكة أخرى تجري عليه أحكامها كسائر أهلها من غير فرق" [8]. كما تستعمل النصوص القانونية بدورها صفة التونسي. يعترضنا في أحد الفصول الترتيبية الخاصة بقوانين وزارة العمالة، ذلك الهيكل المشرف على الشؤون الداخلية للبلاد، ما يلي: "التونسي إذا خرج من الوطن إلى وطن آخر ولو بغير تسريح وله ملك بالمملكة التونسية وأراد بيعه فله ذلك"[9]. وبإمعان النظر

---

[1] - نفس المصدر؛ ص. 177.
[2] - برناز (محمد)؛ *الشهب المحرقة*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 5849، الورقة 98 وجه.
[3] - *الحلل*؛ ج. 3، ص. 372.
[4] - مقديش ؛*نزهة الأنظار*..، مرجع مذكور، ج. 2، ص. 627.
[5] - *أ.و.ت*، الدفتر 242، 1200-1203/1780-1785. ص. 23 .
[6]- *المصدر نفسه* ، الدفتر 242، 1200-1203/1780-1785.
[7]- يقول بن أبي الضياف "فاقتضى الحال نصب مجلس وقتي لمباشرة النوازل الواقعة بين الوافدين والتونسيين". *الإتحاف*، ج. 5، ص. 7.
[8] - *نفس المصدر*؛ ص. 87، وكذلك ص. 88.
[9] - *أ.و.ت*؛ الصندوق 55، الملف 597. الفصل 93 من الأمور التي تباشرها وزارة العمالة.

في السياقات التي وردت فيها الكلمة نلاحظ هنا أيضا، أنها وظفت للتمييز بين المحليين والأجانب لا كصفة جديدة لأهالي البلاد بقطع النظر عن الإطار الخارجي. ومما يؤكد هذا الدور المتنامي للتأثير الخارجي ما نلاحظه في المراسلات العائدة إلى هذه الفترة، من توارد نسبة المجموعات والأماكن الحدودية إلى تونس.

كانت المسألة الحدودية بين المستعمرة الجزائرية وتونس وما رافقها من مشاكل تهمّ تنقل الرعايا من الجانبين، وضرورة حصولهم على تساريح أو جوازت عبور للمرور عبر الحدود، مصدرا لتحديد هوية الأماكن والأشخاص. ففي سنة 1845 وعلى إثر نزاع نشب بين بعض العروش الحدودية وبين الجنود الفرنسيين أبدى أحمد الباي أسفه لـ"ما حدث من وقائع بين جنود الفرانسوية وبين عروش التوانسة خصوصا عرش أولاد بوغانم"[1]. كما احتجّت السلط المحلية في سنة 1874 على قيام الفرنسيين بالاستيلاء على أرض تسمى بير الكاهنة تابعة لأولاد الحمادي (من الفراشيش) معتبرة أن الموضع المذكور "أرض تونسية لا محالة"[2]. وفي نفس السياق أخبر خليفة نفطة محمد المرابط عامل الجريد بمبادرة " بعض قياد الجزيريين بترحيل عرش أولاد الحمادي التونسي من أماكنهم النازلين بها من قديم الزمان قرب الحدادة"[3]. يتضح إذن أن ترسّخ الانتساب إلى تونس عند النخب الحاكمة قد اقترن بالتوسّع الاستعماري الفرنسي بالبلاد الجزائرية وما رافقه من ضغوطات على السلطة الحسينية ومجالها.

لكن خارج هذا الإطار أي إطار التعامل مع الخارج، نلاحظ أنه إذا ما تعلق الأمر بتحديد وضعية الفرد في الداخل فإن العملية تتمثل في إرجاعه إلى العشيرة التي ينتمي إليها. من ذلك مثلا أن كلّ الأوامر المتعلقة بتعين المشايخ تتمّ على هذا النحو. يرد في إحدى الأوامر الصادرة عن الباي سنة 1866 ما يلي: "أولينا الشيخ العربي بن الطاهر شيخا على إخوته فريق الهذبات والبعض من أولاد بالحمادي وفريق الضهران من أولاد الضامن من أولاد عون" [4]. ومهما يكن من أمر فإن بروز صفة التونسي الدالة على الجنسية الترابية، وتعميها على مجمل سكان الإيالة، حتى ولو انحصرت استعمالاتها في إطار العلاقات الخارجية، فإنها تقيم الدليل على بداية مرحلة أصبح فيها المجال يمثل المرجعية الأساسية في تحديد الإنتماء، وهي إحدى المؤشرات الدالة على بداية استبطان مفهوم الدولة الترابية في معناها الحديث. وهو مفهوم يقوم في إحدى أبعاده الرئيسية على المساواة بين الأفراد على أساس الانتماء إلى مجال ترابي واحد بحجم المجال القطري الذي يتجاوز الإنتماء

---

[1] - *نفس المصدر*؛ الصندوق 212، الملف 231.
[2] - *نفسه*؛ الصندوق 212، الملف 234، المراسلة عدد 13.
[3] - نفسه؛ الصندوق 212، الملف 234، المراسلة عدد 13، 12 محرم 1292.
[4] - *أ.و.ت.*؛ الصندوق 52 الملف، 578، الأمر عدد 65508. يتضمن هذا الملف في مجمله مجموعة من الأوامر المحررة على نفس الشكل و تهم تعيين مشايخ من مناطق مختلفة من البلاد.

المحلي الضيق. وإذا كانت هذه التحوّلات المتعلقة بتصور الهوية قد همت بدرجة أولى النخب المسيرة والعالمة، فكيف يحدّد أهل الدواخل انتماءاتهم؟

ب. المجموعات المحلية: كيف نقرأ تعدّد الانتماءات؟

استندت الجماعات المحلية في تحديد انتماءها حسبما نكتشفه من خلال وثائق الأرشيف إلى مرجعيات متداخلة. إذ نعثر على مستوى أدنى من الانتماء هو ذلك الذي يتماهى مع المدينة أو العرش ومستوى أعلى يجعل المجموعات الداخلية ترى في نفسها جزءا من "برّ الإسلام" وفيما بين هذين المستويين توجد درجات أخرى من الإنتماء، يمثل الإنتماء إلى البلاد التونسية واحدا منها. لكن ماذا تعني ظاهرة تعدد الإنتماءات؟ هل يمكن اعتبارها مؤشرا على غياب الإحساس بالإنتماء إلى فضاء واحد هو فضاء الإيالة في تصوّر المحليين؟ لنتأمل أولا في البعض من هذه التصنيفات:

- وطن القبيلة أو العرش وحدوده الإدارية كمصدر الإنتماء الأول: أصبحت المجموعات الداخلية في القرن التاسع عشر تتماهى أكثر فأكثر مع المجال الإداري الذي يتطابق عادة مع موطن العشيرة. وهذا ما يتضح من خلال ردّ فعل البعض من أعيان أولاد عيار الذين تصدّوا في السبعينات لمحاولة الوزير خير الدين إدخال تعديل على الحدود الإدارية بين قيادتهم وعمالة الكاف. فقد جوبه مشروعه بالرفض من طرفهم إذ أجابوه بـ" أن أهلهم ووطنهم متصل ببعضه بعضا من آبائهم وأجدادهم وهم يطلبون الحضور لدى السيادة للتفاهم في القضية "[1]. وبالتالي يمكن الحديث عن وجود هوية ترابية إدارية، دعمتها أشكال التحييز المحلية من جهة والتنافس بين المجموعات من ناحية أخرى. ويبرز تعلق المجموعة بمجالها بشكل واضح في الفترات المتأزمة، لا سيما عندما تحتد النزاعات بينها وبين المجموعات الداخلية الأخرى. ففي سنة 1866 تعرض أولاد عيار إلى هجومات الهمامة وجلاص المتكررة أسفر عنها استقرار قسم من الهمامة بوطنهم، فكتب ميعادهم إلى عامل أولاد سنداسن يطلب منه إجلاء الهمامة حلفاءه إلى "أطراف بلادهم" (أي وطن أولاد عيار) قائلين "لا يمكن لنا التسليم في بلادنا وتعلم البلاد هي الدين ومن سلم دينه يخرج من الإسلام "[2]. ولكن في نفس الوقت توجّه الميعاد بالشكوى إلى السلطة المركزية بتونس، ولما يئست الجماعة من تدخل السلطة تجندت للدفاع بنفسها عن أرضها وترحيل من نعتته بـ "الظالم" بالقوة [3]. ويحتدّ هذا الشعور بالتمايز عن الآخر بشكل يجعل المجموعة أحيانا ترفض

---

[1] - بن رمضان؛ *الوضع الإجتماعي*...، مرجع مذكور، ص. 126.

[2]- ورد هذا القول في: بن رمضان؛ *الوضع الاجتماعي*..، مرجع مذكور ، ص. 74.

[3]*نفس المرجع*؛ ص. 75.

تعيين قائد لا ينتمي إليها. فقد كتب أولا عيار سنة 1870 إلى الوزير خير الدين معترضين على تولية العربي السهيلي قائلين "إن اقتضى نظركم تولوا علينا يهودي وكل واحد على دينه إلا العربي فلا ولو تأخذنا جميعا وتلقونا في البحر لكان سمعا وطاعة إليكم عدا العربي لا يلزمنا والنظر إلى الله وإليكم"[1]. و في نفس الفترة اعترض مشايخ ورغة على تعيين قايد لا ينتمي إليهم قائلين " إن القياد البراينية لا يرفقون بنا"[2]. وبذلك يتحدّد مفهوم الهوية هنا لا بخصوصيات ذاتية بل بالعلاقة المتوترة مع الآخر التي تجعل منهم "براينية" حسب تعبير الجماعة وهو ما يميز المجموعة عن الأخرى[3].

- بلاد الإسلام كمصدر انتماء: ضلت المجموعات المحلية ترى في مواطنها وفي الإيالة بصفة عامة جزءا من بلاد الإسلام. كتبت عروش الرقبة إلى أحمد باي في سنة 1843 تهدّد بالتصدي للفرنسيين ومحاربتهم لما أدركت عجزه عن حمايتها من تعدياتهم قائلة: "وإذا لم تقدموا إلينا رانا نضربوا بجهدنا على برّ (أي بلاد)الإسلام "[4].

- وجد شكل آخر من الإنتماء أصغر من مجال الإيالة وأكبر من مجال العرش وهو الإنتماء إلى حيز جغرافي معين من البلاد. إذ تحدثنا المصادر مثلا عن أهل الجبال أو الجبالية. ترد عبارة الجبالية عند الإخباريين كنقطة استدلال تتداخل في مفهومها عدة معاني منها ما هو طبيعي، أي المنتمين إلى تلك التضاريس المرتفعة و الوعرة، ومنها ما هو أنثروبولوجي فهؤلاء الجبالية حسب أحمد باي " من الأمم المتوغلة في التوحش البعيدة طباعهم عن الحضارة وتهذيبها"[5] حسب التصنيف الذي يقدمه أحمد باي، أو "البربر"[6] عند حمودة بن عبد العزيز. كما يتضمن لفظ " الجبالية " أيضا معنى ضعف الانقياد إلى السلطة السياسية، والتي تتجلى خاصة في التنصل عن دفع الجباية " فهم دائما ما بين طايع وعاص وهارب وراجع لما يصدر منهم من الأمور الموجبة للعقاب وهذا هو السبب الموجب لتوجيه المحلة إليهم في كل عام..."[7]. وتستبطن المجموعات المحلية التصنيف الذي صاغته السلطة فنراها تعترف بدورها بانتمائها إلى صنف الجبالية. فلما اشترى الوزير خير الدين سنة 1869 هنشير مرجة العيدودي بدخلة جندوبة وجهت إليه أعراش الجبل، وهي الشيحية، وخمير، وغزوان، والخزارة، وأولاد سلطان، مراسلة تعبّر فيها عن

---

[1]- بن رمضان؛ *الوضع الإجتماعي*...، مرجع مذكور؛ ص. 133.

[2] - ذكره الماجري (لزهر)؛ *قبيلة ونيفة*...، مرجع مذكور، ص. 88.

[3] - Barth(F.); « Les groupes ethnique et leurs frontières », In *Le Sociologue* ,Paris-PUF, 1995

[4] -*أ.و.ت*؛ الصندوق 52، الملف 578، المراسلة عدد بتاريخ 1259.

[5]-*المصدر نفسه*؛ الصندوق 212، الملف 233، المراسلة عدد 67، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 4 نوفمبر 1851.

[6] - *الكتاب الباشي* ؛ الورقة 318 و391.

[7] --*أ.و.ت*؛ الصندوق 212، الملف 233، المراسلة عدد 67، بتاريخ 4 نوفمبر 1851.

ارتباطها بالهنشير المشار إليه قائلة: " إن الدخلة هي بلادنا وهي عمارة بيوتنا لكن نحن جبالية نخافوا من حكامها"[1]. وفي هذا السياق أيضا أي الإنتماء الجهوي نلاحظ تواصل الشعور بالإنتماء إلى منطقة افريقية أي المنطقة الشمالية للبلاد. فهؤلاء "شهود من أعراش أولاد بوغانم يشهدون بمعرفة أعيان عرش أولا سيدي غانم من الأعراش الإفريقية من عمالة الدولة التونسية "[2].

أما المجموعات الحضرية فقد كانت تحدّد انتماءها أيضا بموطنها حتى ولو وجدت خارج فضاء الإيالة. ففي سنة 1271/ 1854 راسل جماعة من التجّار في مصر إسماعيل السني يخبرونه أن "أغلب التجار المقيمين بالأقطار المصرية من إيالة تونس المحمية (...) وقع اختيارهم على السيد علي الزواري لقبا الجربي بلدا "[3] للقيام بمهمة وكيل الباي في مصر.

في كلّ هذه الحالات نستنتج أولا أن تحديد الانتماء أو الهوية ليس تصنيفا ذاتيا أي ينبني على خصوصية محلية بقدر ما هو علاقة بالآخر واستبطان للصورة التي يصوغها. ومن جهة ثانية وفي كلّ هذه الأمثلة أيضا تمثل البلاد التونسية عنصرا محوريا في تحديد الإنتماء، وقد عبرت الوثائق عن ذلك إما بصفة صريحة مثلما هو الحال بالنسبة للمثال الثالث أو عبر الاتصال بالشخصيات الفاعلة في البلاط مثلما هو واضح في بقية الأمثلة. معنى ذلك أن كلّ شكل من هذه الانتماءات يتم وفق مرجعية أساسية هي البلاد التونسية سواء ذكرت بشكل صريح أو عبر مراسلة السلطة.

بقي أن نجيب على التساؤل المطروح في بداية هذا الموضوع وهو هل أن تزامن عدة مستويات من الانتماء تمثل عائقا أمام مسار التوحّد والاندماج والبناء الترابي؟ لنشر أولا أن تعدّد الإنتماءات الداخلية ليس خاصا بالإيالة التونسية، ولا بالفضاء العثماني بل هو ظاهرة بديهية تهمّ كل المجتمعات، وكلّ الأزمنة[4]، ولا يعرقل، حسب رأينا، مسار البناء الوطني، بل إن هذا البناء عادة ما يتم بالتوازي مع تواصل الهويات المحلية. فالوحدة كمرادف للتجانس والتشابه لا وجود لها إلا في المستوى الإيديولوجي الذي قام عليه بناء الدولة القومية. وحتى في البلدان التي ولدت فيها الإيديولوجية القومية فإن فكرة التجانس والإحساس بالإنتماء إلى مجال جغراسياسي واحد ضل بالنسبة لأغلبية سكانها حتى أواخر القرن التاسع عشر ضبابيا إن لم نقل غائبا تماما[5].

---

[1] ـ *أ و ت* ؛ الملف 345، المراسلة عدد 33376.

[2] ـ *نفس المصدر* ؛ الصندوق 212، الملف ، 233 الوثيقة عدد 120.

[3] ـ *أ و ت* ؛ الصندوق 231، الملف 441، المراسلة عدد 6.

[4] ـ و تتأكد هذه الملاحظة بما نشاهده اليوم على مستوى الدول الأوروبية من تشجيع للهويات المحلية عبر إعادة خلق الفلكلور واللغة المحلية وصل إلى حد تقنينها وتدريسها في المناطق المعنية بها مثل لغة مقاطعة بروطانيا Bretagne في شمال غرب فرنسا أو مقاطعة الباسك في جنوب غربها.

[5] ـ وهو ما نستنتجه من بحث أ. فيبر حول تكون القومية الفرنسية التي لم تتبن بشكل متين إلى بعد 1870 مع انتشار وسائل النقل الحديثة وبالأخص مع قيام الجمهورية الثالثة وما واكبها من تعميق لحس الإنتماء الوطني لا سيما بعد

لنذكر في خصوص البلاد التونسية بتلك التحرّكات الشاملة التي شهدتها الإيالة أثناء انتفاضة 1864 أو في سنة 1881 عند اجتياح الجيش الفرنسي للبلاد، و التي تقيم الدليل على أن الانتماءات المتعدّدة والمتضاربة أحيانا لم تقف عائقا أمام التوحّد في الحركات المشار إليها. لم يكن هذا التوحّد وليد التدخّل الاستعماري في القرن التاسع عشر، بقدر ما كان نتاجا هيّأ له مسار تاريخي أعمق. وإن ارتبط هذا التطوّر بظرفية القرن التاسع عشر فذلك لا يجب أن يحجب عن أنظارنا أنه شكّل إحدى حلقات تلك السيرورة التي تعرضنا إليها بالدرس سابقا، والمتمثلة في ظاهرة التوطّن لا في معناها المادي فحسب أي بمعنى الاستقرار والارتباط بالأرض، بل كظاهرة شاملة ناتجة عن الالتقاء والاندماج بين النخب العثمانية والنخب المحلية والتي أسند لها الباحثون مصطلحات "التونسة" أو "فقدان الخصائص التركية العثمانية (Déturquisation). لقد شكّل ذلك التطور الأرضية التي انبنت عليها تحولات القرن التاسع عشر ومكنت السلطة الحسينية من التأقلم مع الأوضاع الجديدة وجنبها المواجهات العنيفة سواء مع الغرب أو مع الإمبراطورية العثمانية. كما أفضت سيرورة بناء المجال الترابي وتوحيده في هذه المرحلة إلى بروز خطاب تاريخي تحوّل فيه مجال الإيالة إلى وطن. لنتبين خصوصيات تداول مصطلح الوطن عند ابن أبي الضياف في هذه المرحلة.

3. مدلولات الوطن عند ابن أبي الضياف

إن اختيارنا لابن أبي الضياف في تتبع مفهوم الوطن ليس مرتبطا بكثرة توارد هذا المصطلح في مؤلفه فحسب، بل كذلك بثراء المعاني التي أضافها إليه والتي جعلتنا نتحسس حصول تحوّلات ذات معنى عميق في مسار تصّور مجال تونس وعلاقته بمختلف الأطراف الفاعلة.

أ. الوطن التونسي

لم يظهر لفظ الوطن مضافا إلى تونس للتعبير عن مجمل تراب الإيالة إلا في القرن التاسع وبالذات في تاريخ ابن أبي الضياف. قبل هذا التاريخ لم يتجاوز إسم النسبة "الوطن التونسي" الذي لأول مرة في دفاتر الجباية في أواسط القرن الثامن عشر وتحديدا في 1745-1746[1]، الفضاء المحيط بمدينة تونس.

تعميم المدرسة الابتدائية التي ساهمت في تعميم اللغة الفرنسية وبالتالي ربط المناطق الداخلية بالمركز السياسي.
لمزيد الإستفادة يراجع:
Weber (E.); *La fin des terroirs. La modernisation de la France rural*e 1870–1914, Paris-Fayard, 1983, chap. 29, Culture et civilisation, p. 689 et suivantes.

[1] - وذلك على إثر التحويرات الإدارية التي قام بها علي باشا والذي تعرضنا إليه بالدرس ضمن القسم الثاني من هذا البحث.

لكن التسمية أصبحت تنطوي عند ابن أبي الضياف على مضامين جديدة. ترد عبارة الوطن عند ابن أبي الضياف مجردة أو مضافة إلى إسم تونس، وفي كلتا الصيغتين يتجاوز مدلولها المستوى الضيق الذي كان لهذا الإسم قبل القرن التاسع عشر، أي كمجال محيط بالعاصمة، إذ أصبحت تعني كامل تراب الإيالة التونسية، أي المجال الواقع تحت نفوذ السلطة الحسينية بتونس. دافع الكاتب في أول مهمّة ديبلوماسية أوكلت إليه لدى الباب العالي سنة 1831 عن سياسة البلاط المتواطئة مع فرنسا زمن احتلالها للجزائر، فبرر ذلك بتخوف حسين باي (1824-1835) من أن "اضطرام نار الحرب بوطن الجزائر ربما يطير شرره إلى الوطن التونسي"[1]. كما ينقل إلينا خبر تشريد علي بن غذاهم محرك انتفاضة 1864 إلى الجزائر حيث منعته السلط الفرنسية "من الدخول لأرض تونس شبه المسجون فتحيّل حتى هرب ودخل الوطن التونسي مختفيا"[2]. يرتبط التركيب النعتي "الوطن التونسي" وتوسع مدلوله بالظرفية التاريخية التي دوّن فيها ابن أبي الضياف تاريخه، وهي فترة صعوبات داخلية اقترنت بتصاعد الضغط الأوروبي ماليا وسياسيا على البلاد وضعها في مسار فقدان سيادتها. وبذلك يمكن قراءة التسمية لا فقط كتعبير عن الإنتماء القطري ولكن أيضا كتثبيت للذات في مواجهة التحديات الخارجية. يفيد لفظ الوطن معنى التملك والحيازة يرتبط عند ابن أبي الضياف غالبا بأرض الإيالة إذ نعثر على التعابير التالية "حب الوطن والأرض"[3]، أو "وطنكم وبلادكم"[4]. كما أنه مصدر للانتماء والهوية الترابية "على عادة أهل تونس في غير وطنهم "[5]، وهو كذلك "منبت الأولاد وتربة الأجداد"[6]. لم يتجاوز مفهوم الوطن التونسي أو الوطن عند بن أبي الضياف كما هو واضح حوزة البلاد التونسية[7]. وبذلك تطغى النظرة المحلية على قراءة الكاتب لأحداث عصره سواء منها ذات الطابع المحلي أو التي تهمّ الإمبراطورية العثمانية. فقد قرأ ابن أبي الضياف حدث احتلال الجزائر سنة 1830 بمنطق فاعل سياسي، ورأى أن التفريط في الجزائر للفرنسيين مردّه بدرجة أولى غياب الشعور بالانتماء إلى البلاد، أو بعبارة أخرى غياب "حب الوطن" أو الحسّ الوطني بلغة عصرنا عند حاكمها أي الداي. فهذا الأخير حسب رأي المؤلف دخيل عليها "ترقى بعصبية إلى منصب الداي ولم يكن له في البلاد منزل ورثه من أبيه ولا مقبرة

---

[1] -الإتحاف؛ ج. 3، ص. 226.
[2] - نفس المصدر؛ ج. 6، ص.77.
[3] -*الإتحاف؛* ج. 4، ص. 72.
[4] -*نفس المصدر* ؛ ص. 176.
[5] -*نفسه*؛ ص. 180.
[6] -*نفسه*؛ ج. 4، ص.176.
[7] - وفي هذا الصدد يلتقي مع استعمالات لفظ الوطن الواردة عند الطهطاوي أي الملتصق بالمجال القطري للبلاد التي ينتمي إليها.
الدوري (عبد العزيز) ، *التكوين التاريخي للأمة العربية،دراسة في الهوية و الوعي*، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 143.

لسلفه وذويه ولا ما يقتضي **حب الوطن** وبنيه ..ولو كان من **ترابها** ما سهل عليه ذلك ولا استهان بطرق المهالك ولذلك كانت بيوت الملوك في البلدان لها التأثير النافع في مصلحة الحوزة والاحتفاظ عليها غالبا"[1]. و لعل أهمّ ما يشد انتباه القارئ، هو موقف الكاتب من مشاركة العسكر النظامي التونسي في حرب القرم إلى جانب الدولة العثمانية. ففي الخطاب الذي توجّه به إليه سنة 1854، وكان يتأهب للسفر، تعلق اهتمام الكاتب بالصورة التي ستحصل عن بلاده في الخارج، أو ما يسميه بـ"الغربة"، جاعلا في نهاية الأمر، دافع المشاركة وغايتها لا طاعة الله وخدمة الإسلام فحسب، ولكن ما يجلبه أولئك الجنود التونسيون من فخر لوطنهم أيضا [2]. وأثنى في هذه المناسبة على الجنرال رشيد قائد الجيش قائلا: "وساس هذا العسكر سياسة اقتضت طيب خبرهم وحسن أثرهم بحيث لم يحفظ عنهم ما يخدش وجه المروءة الإنسانية ولا ما يشين إلى الوطن التونسي" [3]. و بذلك كان الكاتب "أميل إلى القطرية منه إلى الشمولية معياره الأساسي يتمثل في الإنتماء الترابي"[4]. ويتأكد المدلول القطري لمفهوم الوطن عند بن أبي الضياف بتوسّع معنى الغربة.

ب. الوطن كنقيض للغربة

تتحول كلّ البلاد التونسية أحيانا في نظر ابن أبي الضياف إلى وطن بغضّ النظر عن مكان الولادة أو المستقرّ. فهي "تربة الآباء و منبت الأولاد"[5] بالنسبة إلى الجميع. وبالتوازي مع هذا التوسّع لمفهوم الوطن اتسع كذلك مفهوم الغربة عنده. يحيل لفظ الغربة في الإستعمال اللغوي " النزوح عن الوطن والإغتراب والغريب هو البعيد عن وطنه"[6]. فالغربة فهي الابتعاد عن المكان المألوف أي الوطن في معناه البسيط كمسقط الرأس ومكان الإقامة. لذلك يمكن أن يكون الإنسان غريبا وهو يتحرّك ضمن حيز ترابي بحجم البلاد التونسية. نعثر على هذا المعنى الضيق للفظ الغربة في *الإتحاف* فهذا محمد السبوعي "أحد أعيان قبيلة جلاص" كان من الزعماء والفاعلين في انتفاضة 1864 أبعده الباي عن قومه و"ألزمه سكنى الحاضرة (...) إلى أن توفي في غربته على فراش محنته"[7]. لكن ابن أبي الضياف يعطي للغربة معنى أوسع. إذ يجعلها تتماهى مع المجالات الخارجة عن البلاد التونسية حتى ولو كانت تلك المواقع في الجزائر أو في الأستانة أي في ما كان يسمى بـ "دار الإسلام".

---

[1] - *الإتحاف*؛ ج. 4،ص.218. حول مدلولات الوطن عند بن أبن الضياف أنظر كذلك:
Demeerseman , *op. cit.*, pp. 62-64.

[2] - حول حرب القرم: *الإتحاف*، ج.4 ص.من 175 إلى 180.

[3] - *المصدر نفسه*؛ ج. 8، ص. 149.

[4] - هذا القول للبشروش (ت.)؛" القومية القطرية قبل الحماية..."، مرجع مذكور، ص. 105.

[5] - تكرر استعمال هذه العبارة عدة مرات في *الإتحاف*؛ ج. 4، ص. 176. وكذلك، ج.5، ص. 32.

[6] -*لسان العرب*؛ 1957، ج. 1، ص. 639.

[7] - *الإتحاف* ؛ ج. 8، ص.147.

لقد عبّر ابن أبي الضياف عن الشعور بالغربة وهو في إسطمبول عاصمة الخلافة، وذلك لما كلف للمرة الثانية سنة 1842، بمهمة ديبلوماسية لدى الباب العالي[1]. أما أولئك الجنود التونسيون الذين شاركوا إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم فقد كانت "سيرتهم في الغربة مشكورة وحسناتهم مذكورة من الصبر والثبات والتجلد على المشاق (...) والقيام بآداب الغربة والالتحام على عادة أهل تونس في غير وطنهم"[2]. كما باتت إيالة الجزائر عند المؤلف دار غربة بالنسبة إلى أبناء حسين بن علي الذين اضطروا إلى اللجوء إليها أثناء حكم بن عمهم علي باشا بتونس. فهذا "الأديب محمد الأصرم ولد بالجزائر أيام غربة أبيه مع أولاد حسين بن علي"[3]. و أما عثمان المرابط فقد "تغرّب أبوه في خدمة أولاد الباي حسين بن علي"[4]. لا ننسى أن الجزائر قد تحوّلت في حاضر المؤلف أي في الستينات من القرن التاسع عشر، إلى عالم مختلف. يمكننا اعتبار هذا التوسّع في تصوّر مفهوم الوطن والغربة، تحولا هاما في تصوّر البلاد عند ابن أبي الضياف يجعلنا نقترب من المعنى الحديث الذي بلوره علماء القانون والقائل بأن معنى الغربة والغريب étranger يتحددان بجنسية الدولة والمجال الترابي الذي ينتمي إليه الفرد. كما ارتبط المفهوم تاريخيا بظهور الدولة الترابية. يشكل تكوّن مجالات وطنية داخل حدود مغلقة، إحدى الأبعاد الضرورية في تكوّن المجموعات المتخيلة. إذ تفصل تلك الكيانات بين المحليين والأجانب، أي بين الرعايا وغيرهم ممن ليسوا كذلك. و تدعّم الحدود هذا التناقض وتعطيه طابعا ترابيا. فالأجنبي هو المنتمي إلى خارج حدود المجال أو السيادة وبذلك ترتبط الغربة بالسيادة الترابية.

تتحدد الغربة بعالم الآخر المختلف لا فقط في العقيدة مثلما كان الشأن في السابق، بين دار الحرب أو الكفر من جهة و دار الإسلام من جهة ثانية، بل بالوطن الذي يتحدد بدوره بمجموعة من الرموز الدالة التي تجعل الإنسان يشعر بالانتماء إليه. لنتعرف على رموز الوطن عند بن أبي الضياف و على دلالاتها.

ج. الوطن في "الإتحاف" : صور ودلالات

أولت ك. بون Beaune في دراستها حول تكون الأمّة الفرنسية عناية خاصة للدور الإيحائي الذي تلعبه في وجدان القراء، الرموز والصور المعبرّة عن البلاد ضمن الكتابات التاريخية الوسيطية. واعتبرت أن تلك الصور مثلت نقط استدلال هامة في ولادة الوعي بالانتماء إلى فضاء واحد[5]. ومع

---

[1] - *أ.و.ت* ؛ الصندوق 221، الملف 364، الوثيقة عدد 41.

[2] - *الإتحاف* ، ج.4،ص. 180.

[3] - *المصدر نفسه* ؛ج.7، ص.107.

[4] - *نفسه* ؛ ج. 8،ص. 69.

[5] - Beaune (C.); *La naissance de la nation France, op. cit.*, pp. 311-314.

وعينا بأن البناء القومي الفرنسي لا يتماهى مع سيرورة البناء الوطني بالنسبة إلى البلاد التونسية، فإن هذا الإختلاف لا يمنع من القول بوجود علامات تشابه في بعض الصور والرموز الواردة في الإتحاف وفي دلالاتها.

♦ الحسينيون : عائلة "وطنية"

إن ما يضفي الشرعية على حكم العائلة الحسينية واستمرارها في السلطة، حسبما يوحي به نصّ ابن أبي الضياف، هو قبل كل شيء تجذّرها في البلاد. وفي هذا السياق بالذات يمكننا فهم مدلولات الخطاب النابذ الذي خصّ به كاتب السرّ حكام الجزائر والطائفة التركية عموما، والتشنيع الذي قام به على سياستهم. يتضح أن أهمّ هدف رمى إليه الكاتب من وراء هذا التحامل، هو إبراز صورة العائلة الحسينية في ذهن القارئ. يتضمن تاريخ ابن أبي الضياف مقارنة بين النظامين (في تونس والجزائر) تنبث عناصرها عبر كامل نص *الإتحاف*. فالحكام هناك، أي في الجزائر، دخلاء على البلاد، يرتقون إلى السلطة بحدّ السيف وبعصبية الإنتماء إلى العنصر التركي [1]. كما استأثر أولئك الأتراك بالسلطة وأبعدوا أبناء البلاد وساسوهم بعنف فـ "زهدوهم" هم كذلك في "حب الوطن" [2]. وهذه السمات حسب منطق المؤلف، لا يتولد عنها وطن. ما أراد أن يقوله ابن أبي الضياف هو أن الوضع هنا، أي في تونس، مختلف تماما. فالعائلة التي لا تزال ممسكة بالسلطة حتى عهده قام نفوذها على أسس مختلفة. لنستمع إليه يحدثنا عن ظروف ارتقاء حسين بن علي الجدّ الأعلى للعائلة. ينقل إلينا حيرة الأهالي الذين كانوا مع إبراهيم الشريف لما وقع في الأسر سنة 1705 من طرف عسكر الجزائر فيقول: "ولما علم من بقى معه من عربان المملكة التونسية عجزه عن إجابة صريخهم وأن إبراهيم الشريف الذي اضطرهم إلى الخروج من ديارهم ومفارقة أوكارهم قيده الله بما فعلت يداه وأن المتولي بعده (أي حسين بن علي) **من أبناء المملكة يتكلم بلغتهم ملتحما في جلدتهم حنت قلوبهم للوطن** وأظهروا ما بطن "[3]. فجذور حسين بن علي التركية والوظائف العسكرية التي تولاها قبل اعتلاءه للحكم وآخرها منصب كاهية وجق الصبايحية الترك، ليست لها قيمة في نظر ابن أبى الضياف. بُعدين أساسيين كان لهما مدلول عنده: الجذور المحلية للعائلة والتحامها بالبلاد والدفاع عن حوزتها. تنبث معاني التجذر ورسوخ العائلة الحسينية في البلاد في مواضع عديدة من مؤلفه. يتّضح ذلك في الخطاب التمجيدي الذي خصّ به صديقه أحمد باي فهو: "مستحق الإمارة إرثا واكتسابا استأنف لهذه الدولة الحسينية شبابا وانتدب لإعزاز **نسبتنا التونسية**

[1] - *الإتحاف*؛ ج. 2، ص. 61.
[2] - *المصدر نفسه* ؛ ج. 3، ص. 217.
[3] -*نفسه*؛ ج. 2، ص. 110.

انتدابا"[1]. و لعل أكثر الصور إيحائية وتأثيرا على الوجدان هي تلك التي اختزل فيها تعابير مستوحاة من النص القرآني، وأخرى من الصور الجمالية التي التصقت بتونس في الذاكرة وهي موروثة عن التاريخ المحلي إذ يقول: "نصرا يمضي على الأعداء حدّه لهذه الدولة الأحمدية الحسينية وشجرة الملك التونسية الربانية العزيزة الحمى التي أصلها ثابت وفرعها في السماء استظلت به الخضراء تونس وأبدت جمالها المونس "[2]. من الواضح أن ما يعطي للعائلة الحسينية مكانتها التاريخية هو ارتباطها بأرض تونس فهي مثل الشجرة (أصلها ثابت) في تراب الوطن (الحمى). وتعتبر مسألة الدفاع عن حوزة الوطن من المعطيات القارة المؤسسة لشرعية العائلة والمرافقة لحكمها عند ابن أبى الضياف. فمما له مدلوله العميق أن استعمال عبارة الوطن تبدأ عند الكاتب انطلاقا من تأريخه لعهد حسين بن علي الذي ارتبط صعوده إلى الحكم بالدفاع عن البلاد ممن يصفهم بـ"المعتدين" وهم عسكر الجزائر.كما كانت لحمودة باشا حسب رأيه "في حب الوطن آثار مشهورة منها أنه لا يتباهى إلا بعمل البلاد"[3].

وبذلك لعب ابن أبي الضياف دورا حاسما في نحت صورة التلاحم بين الأسرة الحسينية والوطن خصوصا إذا ما علمنا أنه خدم البلاط في فترة من أشد الفترات حرجا في تاريخ البلاد والأسرة المالكة. وصاغ بوصفه كاتب سرّ الباي، قسما كبيرا من المراسلات والخطب الرسمية سواء منها الموجهة إلى الخارج أو في اتجاه دواخل المملكة. ومن الرموز الهامة التي وظفها الكاتب في اتجاه تدعيم الشعور الوطني ما كتبه حول الصنجق التونسي.

• الصنجق التونسي رمز الوطن

أو "اللواء المنصور" على حدّ تعبير ابن أبي الضياف، هو رمز الوطن والعلامة المميزة له عن الأقاليم الأخرى. اقترنت المناسبات التي تعرّض فيها ابن أبي الضياف بالحديث عن اللواء بأحداث لها علاقة بحماية كيان البلاد واستقلاليتها. حرص المؤلف في هذه المناسبات على الربط بين الحديث عن اللواء و"الأرض"، أو "حب الوطن". يقول سنة 1842، بمناسبة ترتيب الآلاي الخامس في الجيش النظامي التونسي أن "**اللواء** المنصور (...) عماد معلق به الهمّة والعرض **وحب الوطن والأرض** فلذلك كانت غيرتنا عليه واحدة وقلوبنا على إعزازه متعاضدة إذ هو مظهر عرضنا وبلادنا تربة آباءنا ومنبت أجدادنا المحوطة بصدورنا من أضدادنا "[4]. واللواء أيضا هو رمز البلاد التونسية في الخارج. فقد ذكر العسكر النظامي القاصد إسطمبول للمشاركة في حرب

---

[1] - *نفسه* ؛ ج. 4، ص. 71.

[2] - *الإتحاف* ؛ ص. 74.

[3] - *نفسه* ؛ ج.3، ص. 101.

[4] - *نفسه* ؛ ج. 4، ص.71.

القرم قائلا "إن لواء وطنكم وأرضكم هو ما يظهر للأبصار من عرضكم..."[1]. لنذكر كذلك أن القبطان كشك محمد مرافقه في البعثة إلى إسطمبول رفض في سنة 1842، إنزال الصنجق التونسي وتعويضه بصنجق السلطان. اعتبر ابن أبي الضياف،في ذلك الظرف مطلب الوزير العثماني "مجرّد هذيان لا ثمرة فيه إلا تنفير القلوب على طاعة سيده" (أي السلطان العثماني) مضيفا في مكان آخر "وله الحق فيما يجب عليه من خدمة وليّ نعمته لأنه لا يعرف أحوال الأقاليم "[2]. خلاصة القول لقد أصبح هذا العلم رمزا من الرموز المعبرة عن كيان الوطن واستقلاله وبذلك فإنه يستوجب الحماية تماما مثل الوطن. وينضاف إلى العلم رمز آخر للبلاد التونسية هي الدار.

- **تونس "الدار"**

يشبّه بن أبي الضياف المملكة التونسية بالدار. تتداخل في هذا اللفظ عدة معاني: الدار هي إضافة إلى مفهومها المادي كفضاء كمسقط الرأس ومكان عيش و إقامة مشتركة، تحيل أيضا على معنى الحوزة وهي كذلك المكان الحميمي الذي يربط بين أفراد العائلة الواحدة. يذكر المؤرخ أن قنصل فرنسا خاطب حسين باي سنة 1828 قائلا "هذه المملكة دار أبيك وأجدادك ولبيتكم فيها أساس راسخ يزيد على المائة سنة"[3]. كما أن البلاد هي أيضا دار لجميع سكانها. كما يتواتر لفظ الدار في الخطاب التي حرّره المؤلف سنة 1842 ليلقى على مسامع الآلاي الخامس في الجيش النظامي الذي أحدثه أحمد باي "... ونفوس الأحرار تموت في رعي الجوار أحرى في الدفاع عن الوطن والدار تونس دارنا ونعمت الدار..."[4].

إن تشبيه البلاد بالدار له مرامي واضحة، وهي أن الوطن بما هو دار أي حرم له قداسة فمن واجب الجميع حماية حوزته والدفاع عن حرمته والاستماتة في سبيله لذلك نلاحظ أن لفظ الدار اقترن بمعنى الدفاع. كما أن لهذه الدار وظيفة ثانية فكما تجمع الدار بين أبناء الأسرة الواحدة يصبح الوطن إحدى الروابط الهامة التي لا تقل أهمية عن بقية الروابط الأخرى وربما في درجة أعلى من الانتماء العرقي أو الديني. فاليهود حسب ابن أبي الضياف "إخواننا في الوطن" والاضطرابات التي هزت البلاد في 1864 لم تكن سوى "حرب بين إخوة في الوطن والدين"[5]. يمكن اعتبار هذا التحوّل الحاصل في ذهن المؤلف على غاية الأهمية إذ نلاحظ من خلاله استبطان مفهوم الإنتماء إلى المجال الترابي الذي يعلو على بقية الانتماءات الأخرى والذي شكّل إحدى الأسس الهامّة في

[1] - *الإتحاف*؛ ص. 176.
[2] - *أ.و.ت.*؛ الصندوق 220، الملف 348.
[3] - *الإتحاف*؛ ج. 3، ص. 233.
[4] - *نفس المصدر* ؛ ج. 4، ص. 73.
[5] - *الإتحاف* ؛ ج. 6، ص. 42.

تكوّن فكرة المواطنة والمساواة. وأخيرا نكتشف عند ابن أبي الضياف رمزا آخر للوطن، وهو الصور الإنسانية.

♦ تونس كشخص

تسمو الإيالة التونسية عند ابن أبي الضياف إلى مرتبة الكائن البشري، وليس أي كائن، فهي"أم" مع كل ما يحمله هذا الكائن من معاني في حياة الأفراد. فكما "الأم" يجعل ابن أبي الضياف المملكة التونسية في سنة 1856 تخاطب أبناءها العائدين من حرب القرم فيقول "فإنها تقول لكم بلسان الحال وهو أبلغ من لسان المقال، يا بررة يا أولادي ومن على غيرتكم بعد الله اعتمادي فقد طال من بعدكم سهادي وتشوف خاطري ومسمعي وفؤادي(...) ألبستموني أردية الذكر الحسن(...) وأخبار عفتكم ونزاهتكم مستورة وهممكم على ما يثمر جميل الذكر لوطنكم مقصورة (...) لقد سُرّ بحمد الله خبركم المونس أباكم محمد (محمد باي)وأمكم تونس"[1]. نلاحظ هنا كيف يربط ابن أبي الضياف لا فقط بين البلاد والصورة الإنسانية، بل أيضا بين صورة الحاكم وشخصه والأرض.

وإلى جانب صورة الأم ينسب المؤلف للبلاد أحاسيس إنسانية. فهذه المملكة لها "طبع " مميز أعان حمودة باشا المرادي على تسلم مقاليد السلطة، وتنصيب النظام الملكي الوراثي[2]. أما حسين بن علي فقد "سعدت المملكة وأهلها بيمنه" [3]،ولما توفي حمودة باشا (1814) "حزنت المملكة لفقده"[4]. و لعل أبرز الأوصاف التي خصّ بها الكاتب البلاد في عصره هي أوصاف البؤس المترتبة على ما لحقها من المهانة. لقد أصبحت الإيالة عاجزة عن التصدي لسياسة التطاول والتعدّي على حقوقها من طرف القوى الأجنبية وبالخصوص فرنسا وممثليها في تونس فهي "ضعيفة حسّا ومعنى مع الوافدين عليها من رعايا الدول وأتباعهم ومن ينتمي إليهم..."[5]. في الحقيقة لم يكن ابن أبى الضياف مبدعا في إعطاء البلاد صفات إنسانية فقد سبقه إلى ذلك ابن أبى دينار منذ القرن السابع عشر في شخصنة البلاد عبر إعطائها سمات إنسانية. فما هو مدلول استعمال الصور الإنسانية في بناء المجال؟ تعمّق الصور الرمزية والإنسانية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، العلاقة الوجدانية بالأرض وبالتالي الشعور بالإنتماء إليها. ويتعمّق هذا التأثير في الظروف المتأزمة التي يصبح فيها كيان البلاد مهدّدا

---

[1]- *المصدر نفسه*؛ ج. 4، ص. 234.
[2] - *نفسه*؛ ج. 2، ص. 43.
[3] -*نفسه*؛ ج. 2، ص. 118.
[4] -*نفسه*؛ ج. 3، ص. 110.
[5] -*نفسه*؛ ج. 5؛ ص. 63.

لقد كان ابن أبي الضياف من جيل رواد الحداثة، مثل خير الدين أو الطهطاوي، الذين أدخلوا معاني جديدة على مصطلح الوطن، إذ جعله تتماشى مع متطلبات ظرفية القرن التاسع عشر. فقد أصبح "حب الوطن" عند ابن أبي الضياف وضرورة الدفاع عن حوزته من الواجبات المفروضة على أهله بدءا بالحكام أنفسهم. إذ يتوارد في ذلك الخطاب معاني حماية الوطن "حماية تربتكم "[1]، "حماية الوطن والساحة" [2]، "حماية الوطن مدفن الآباء و منبت الأولاد"[3]، "الدفاع عن الوطن والدار"[4]، "ليعلم العاقل أنه بحماية وطنه مطلوب "[5]... يكمن العامل الأساسي لهذا الحماس الوطني الذي نلحظه عند الكاتب في الظرف العصيب الذي كانت تمر به البلاد في عصره. وما من شك أن معاني الوطنية التي نكتشفها من خلال *الإتحاف* نابعة من موقعه كفاعل سياسي. فقد كانت له بحكم وظيفته، معايشة يومية للنشاط السياسي والديبلوماسي الذي كان القصر الملكي بباردو مسرحا له. لنذكر في هذا السياق بالرفض القاطع الذي قوبل به قرار الدولة العثمانية فرض أداء سنوي على تونس سنة 1835، والذي اتخذه قسم من حاشية مصطفى باي ومن بينهم ابن أبي الضياف. ألم يقل بنفسه عن صديقه أحمد باي بعد وفاته أن من" أعظم مزاياه وقوفه في استمرار عادات وطنه" إشارة إلى صمود هذا الباي في الدفاع عن استقلالية البلاد التونسية تجاه الدولة العثمانية وتصديه لمحاولاتها المتكررة الرامية إلى استعادة سيادتها عليها. كما كان شاهد عيان على التدخل المتزايد للقوى الأوروبية في الشؤون الداخلية للبلاد بشكل سافر ومهين للحكام ومخل بسيادتهم على البلاد. وكانت له اتصالات دائمة، برجال التحديث من أمثال خير الدين، ومحاورات معهم. و مكنته رحلاته إلى كل من الأستانة وباريس من معاينة التفاوت الواضح بين العالمين. وينضاف البعد الثقافي في شخصية المؤلف إلى العوامل الكامنة وراء تحولات مفهوم الوطن في مؤلفه منها اطلاعه على كتاب الطهطاوي *تخليص الإبريز*... وما تضمنه من وصف للمدنيّة الأوروبية. لقد كان الطهطاوي كما أشرنا إلى ذلك من الذين بلوروا مفهوما جديدا للوطن يتجاوز في معناه الإنتماء الضيّق، لكي يتماهى مع المجال القطري الذي ينتمي إليه. كما يندرج خطاب ابن الضياف في ذلك التيار الداخلي، الذي تضمنته الكتابات التي دوّنت حول تاريخ البلاد منذ القرن السابع عشر، والذي يكشف عن الوعي لدى أصحابه بوجود كيان جغراسياسي أو وطن مرتبط بالنفوذ السياسي في تونس. لمسنا إرهاصاته عند بن أبي دينار واكتسب متانة أكبر وشحنة عاطفية

---

[1] -*نفس المصدر*؛ ج. 4، ص. 65.
[2] -*نفس المصدر* والصفحة .
[3] *نفسه*؛ ج. 5، ص. 32.
[4] *نفسه*؛ ج. 5، ص. 72.
[5] *نفسه* ؛ ج. 5، ص. 32.

مع استقرار الحكم لفائدة العائلة الحسينية لا سيما بسبب ما كان موجودا من تناحر ومواجهات حربية بين تونس والإيالة الجزائرية وبينها وبين القوى الأوروبية.

خلاصة القول لم يكن ابن أبي الضياف والجيل الأول من رواد الحداثة في تونس بصورة عامة في تصوراتهم للبلاد وما طوروه من مفاهيم جديدة في كتاباتهم مدينين فيه بشكل قاطع للغرب بل خضعت قراءتهم للأحداث إلى سيرورة تاريخية تداخلت فيها عدة روافد أفضت إلى تكون الهوية الترابية وإلى تحول البلاد إلى وطن أي تراب مشترك.

خاتمة القسم الثالث

كشفت هذه المرحلة من تاريخ إيالة تونس، عن مجمل الاستراتيجيات التي طورها البلاط الحسيني بقصد حماية مجاله من المحاولات العثمانية الرامية إلى استعادة سيادتها على الإيالة ومن أطماع فرنسا التي احتلت الجزائر. وفي ظل ظرفية تاريخية تميزت بالتراجع، وبانخرام موازين القوى العسكرية والاقتصادية مع أروبا وخاصة مع فرنسا، صمدت السلطة الحاكمة، عبر المساعي الدبلوماسية ومحاولات التأقلم ،في الدفاع عن كيانها الترابي. فعلى المستوى الخارجي خاضت مغامرة التحديد مع فرنسا، و عكست محاولات التأقلم بداية استبطان مفاهيم الحدود في مضامينها الحديثة. وعلى المستوى الداخلي أيضا بان التأقلم كذلك في إخضاع المجال إلى مزيد من المراقبة انطلاقا من مركز الحكم وذلك عبر صياغة جملة من النصوص القانونية المنظمة. وساهمت الإصلاحات في توسيع نفوذ مدينة تونس مركز الحكم على كامل المجال فقد دعمت التحوّلات دور المدينة بما احتوت عليه من مؤسسات مركزية، كحاضرة أو عاصمة مستقطبة للمجال الداخلي. حصلت مجمل هذه التحولات في إطار تواصل الإرتباط السياسي والقانوني بالإمبراطورية العثمانية، وكانت حركة التحديث التي خاضتها البلاد في وجوهها المختلفة القانونية والعسكرية والإقتصادية مستوحاة من الإصلاحات العثمانية. وعكست مختلف التسميات التي أطلقت على الإيالة حتى انتصاب الحماية هذا الواقع. لكن لم يشكل هذا الإرتباط عقبة أمام استمرار مسار البناء الذاتي، فقد كرّست الإصلاحات سيرورة البناء الداخلي وعبّر ابن أبي الضياف عن ذلك بقوله " وإن جمعتنا الأخوّة الإسلامية فلا ننسى نسبتنا التونسية"[1]. حوّل الخطاب التاريخي البلاد إلى وطن في مفهومه الحديث أي كمجال مشترك وملكا للجميع. وتدلّ مختلف الصيغ التي ورد فيها مصطلح الوطن في هذه المرحلة والصور التي ارتبطت به عن تعمق الوعي بالذات ومثّل المجال قاعدة هذا الوعي ومرتكزا له. لم يكن هذا التصور للواقع خاصا بالنخب المثقفة أو العالمة بل نكتشفه أيضا

[1] -الإتحاف؛ ج4. ص178.

لدى المحليين. فمثلما عبرت النخب عن انتماءها إلى فضاء واسع فإن المحليين بدورهم مع شعورهم بالإنتماء إلى هذا الفضاء أو ذاك كانوا يرون أنهم جزء من مجال واحد هو مجال البلاد التونسية. عبرت عن هذا التصوّر بشكل واضح المجموعات الحدودية التي تشبثت بأرضها ودافعت عنها باعتبارها ملكا لها و جزءا من تراب "المملكة التونسية". كما نكتشف هذا التصوّر للبلاد عند المجموعات الداخلية ففي رسالة موجهة إلى رستم وزير العمالة اشتكى ميعاد عرش الجمامزة من تعرضهم لاعتداءات أولاد بوسالم والتمسوا فصلهم عنهم، وإلحاقهم بأي عرش آخر قائلين "فإننا تحت حكم السيادة والقياد بتمامها سواقي(جمع ساقية) وكلاهما يجري إلى جابية واحدة"[1].

[1] -أ/ و ت؛ الصندوق 29، الملف 346، المراسلة عدد 33656، وهي بدون تاريخ.



خاتمة عامة

انطلقنا في مقدمة بحثنا من التساؤل أولا حول كيفية نشأة كيان ترابي تابع لمدينة تونس صار يوظف كمرجعية انتماء في أواخر العهد العثماني، وثانيا في تدّعم البناء الذاتي في إطار وضع قانوني يجعل من البلاد إيالة عثمانية وذلك حتى سنة 1881.

أتاح لنا البحث في سيرورة البناء الترابي خلال العهد العثماني، معاينة التحوّلات والإنقطاعات، والوقوف عند التصوّرات والمقارنه بين مختلف الفترات، كما مكننا من وضع نقط استدلال مكنتنا من استقراء عملية بناء المجال على المدى الطويل. لكن هذا الخيار تضمّن أيضا هنات عديدة، لعلّ أهمّها صعوبة الحسم في عدّة مساءل ومن ثمّ لجوؤنا أحيانا إلى الفرضيات. كما ظلّت مقاربتنا مرهونة بالمتن الأرشيفي والمصدري عموما والذي يعكس عموما وجهة نظر السلطة. وهو ما جعلنا نركز على زاوية نظر السلطة المركزية وذلك على حساب المنظور المحلي. ارتكز البحث على الزاوية السياسية، مما لا يعني عدم وعينا بضرورة تعميق الجوانب الأخرى المساهمة في بناء المجال (الإقتصادية، اجتماعية...) إضافة إلى دور الجماعات المحلية والأفراد بناء المجال في المستوى المحلي أو المركزي. لكن رغم ذلك تبيّن لنا من خلال دراسة الأبعاد الدالة على ولادة المجال ورغم فترات الضعف والتراجع أحيانا، وجود منحى عامّ تمثّل في حصول مسار بناء متواصل اختلف وقعه وخصائصه في كل فترة وهو ما جعلنا نقسم البحث إلى ثلاث مراحل تاريخية متميزة تداخلت ضمنها وتزامنت العناصر المكونة لعملية البناء تلك :

مرحلة **تأسيسية**، امتدت من أواسط القرن السادس عشر إلى الثلث الأول من القرن السابع عشر و اعتبرناها تأسيسية لأن الإمبراطورية العثمانية إبان تكوينها لإيالة تونس أحدثت قطيعة مع الواقع السابق للمجال التابع لمدينة تونس أي إفريقية. وبذلك دشنت مرحلة بناء جديدة أصبح خلالها ضبط المجال الذي ستمتدّ إليه السلطة هاجسا قارا . وتمكن أسياد تونس الجدد بعد حوالي نصف قرن من النزاعات مع إيالتي الجزائر وطرابلس، من توضيح معالم إيالة تونس ببروز حدود ضبطتها اتفاقيات مكتوبة، رسمت المدى الجغرافي والبشري الذي تمتد إليه سلطة الحكام. رافقت هذا التطوّر، تحوّلات في مستوى المؤسسات المسيرة للبلاد تمثّلت بالخصوص في انتقال سلطة القرار إلى العناصر العثمانية المستوطنة في البلاد عاكسة بذلك بداية التباعد مع الإمبراطورية العثمانية. كما تمّت التحوّلات السياسية والترابية في ضلّ وضعية متميزة خصّت بها إسطمبول إيالة تونس وبقية إيالات المغرب مكنتها من الحصول على هامش كبير من الحرية في إدارة شؤونها الداخلية.

وبان التوجّه الإستقلالي بوضوح في الفترة اللاحقة. كان بناء المجال الجديد إذن وليد جدلية التوطن والتباعد مع الباب العالي.

مرحلة **المأسسة**، تحوّل خلالها المجال إلى قاعدة للسلطة وأصبح متقبلا لرموزها ومؤسساتها. امتدت هذه المرحلة حتى الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر، تكرّست خلالها إرادة حكام الإيالة في إعلاء نفوذهم على المجال الداخلي. طوّر الحكّام في هذه المرحلة استراتيجيات مختلفة مكنتهم في الآن نفسه من من تكريس هيمنتهم على الدواخل، والدفاع عن حوزتهم الترابية عبر حماية حدودهم البرية والبحرية. فعلى المستوى الداخلي، انطلق مسار احتكار المراقبة بمحاصرة النفوذ المحلّي عبر احتوائه وإقصائه عن مراقبة المجال. وفي ذات الوقت، أخضع المجال إلى إعادة تنظيم وفق تخطيط إداري أفضى دريجيا إلى حصره ضمن شبكة إدارية ذات طابع عملي، وهي عمليّة تضمن وجود مراقبة سياسية واستمرارها. ورغم تواصل نزعات مقاومة الهيمنة السياسية في الدواخل وتواتر حركات التمرد، فقد كان التوجه العام للسلطة ينحو باتجاه السيطرة المتواصلة على عالم الدواخل، وكان من أبرز مظاهر استقرار أوضاع البلاد الداخلية توقف حمودة باشا، في أواخر القرن الثامن عن السفر بالمحلّة. وعلى المستوى الخارجي كرّس انفتاح البلاد على أوروبا والسياسات الدفاعية هيمنة السلطة في تونس على الحدود البرّية والبحرية. وتكريسا لهذا الواقع دلج في الخطاب التاريخي إسم تونس أو إفريقية إلى جانب نعوت أخرى تعكس تحوّل البلاد في أذهان النخب العالمة والممسكة بزمام السلطة وجود مجال محدّد ذي سيادة وُسم أحيانا بـ"الوطن". وفي أواسط القرن الثامن عشر تبنىّ حكام البلاد بدورهم إلى جانب إسم إيالة تونس، إسم إفريقية معبّرين بذلك عن تقبلهم للإرث السابق للعهد العثماني. وبذلك تحوّلت في مستهلّ القرن التاسع عشر إلى "حرم مقدس"، تمثلت مهمّة حكّامه في الدفاع عن حماه. ومماله مدلوله العميق في مسار حماية الحدود وبسط الهيمنة السياسية على الدواخل، ما لاحظناه من تأقلم لدى البلاط الحسيني في المرحلة اللاحقة مع التغيّرات الجغرافية السياسية التي أحدثها حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر في سنة 1830.

مرحلة بناء **الدولة الترابية**، بان تأقلم السلطة في هذه المرحلة الأخيرة التي سبقت حلول الإستعمار بالبلاد، في دفاعها عن ممتلكاتها الترابية وفي قبولها برسم حدود فاصلة بينها وبين الجزائر، وفي استبطانها السريع لمفهوم الحدود في معناه الحديث. كما تجلى التأقلم في تبنيّ نصوص دستورية وقانونية منظمّة للمجال، وهي مرونة تقيم الدليل على وجود أرضيّة مراقبة لدى السلطة جعلتها تدخل مغامرة تحديث مجالها بقصد المحافظة على كيانها الترابي و دعم استقلاليتها دون حصول صدامات عنيفة. أفضت محاولات التحديث إلى تعمق للمركزة بانت ملامحه في تدعيم دور

الحاضرة تونس ووظائفها كمركز مستقطب لمجال الإيالة أو المملكة، ويعكس ذلك في الآن نفسه مسار الإستقلال الذي سارت فيه البلاد وتأقلمها مع الأوضاع الجديدة.

يتناقض هذا التحول مع أراء كتاب الفترة الاستعمارية أو التي تلتها ممن قالوا بغياب وعي بالحدود لدى سكّان البلاد ونفوا أن يكون لدى حكّامها سيطرة حقيقية على الدواخل.كما يفنّد رأي المفكر ب. لويس الذي نفى وجود وعي ترابي لدى الحكّام المسلمين حتى أواسط القرن التاسع عشر.إذ تبيّن لنا من خلال هذا البحث:

أولا: كانت للبلاد **حدود** واضحة خضعت لسيرورة تحييز ودفاع متواصلة. ضبطت الحدّ الشمالي بين إيالة تونس والجزائر اتفاقيات مكتوبة تعطي للمجال صبغة قانونية وتضفي عليه طابع الثبات والاستمرارية. فكانت بذلك حدودا واضحة شكّلت قطيعة مع ما كان يعرف في العهد الحفصي بالثغور أو التخوم أوالأطراف، تلك المجالات التي كانت في تمدّد وتقلّص تماشيا مع القوّة العسكرية للحاكم، والتي كانت أيضا بؤرة لتكوّن دويلات محليّة مستقلة عن المخزن الحفصي كلّما تلاشى نفوذ السلطان في مركزه بتونس. صحيح أن حدود إيالة تونس لم تكن منذ البداية مسترسلة، وخرائطية تطوّق المجال مثلما هو الشأن بالنسبة للحدود في مدلولها الحديث. إذ لم تشمل الإتفاقيات إلا بعض المناطق، أما في باقي المجال الحدودي للإيالة فقد كرّست الجباية والقضاء والحضور الإداري والعسكري... سيادة حكّام تونس عليها. لكن ظاهرة التقطّع لا تنفي وجود توجه قارّ تمثّل في السعي لحماية الحدود وفي ربط السكان بها وبان ذلك بوضوح في عهد حمودة باشا. واكتمل الواقع الحدودي في القرن التاسع عشر بعد احتلال الجزائر، ولم يكن الحدّ الذي رسمه روندون في سنة 1845 سوى إقرارا بالحدّ السابق وتثبيتا له. ومن هذه الناحية يمكن القول أن حدود إيالة تونس العثمانية شكلت إحدى أوجه الحداثة في بناء التراب للدولة.

ثانيا: أفضت **سيرورة بسط النفوذ على المجال** إلى حصول تحوّلات لم يسبق لها مثيل في السابق، فقد أصبح الحكّام أصحاب سيادة على المجال، سيادة في معناها العام أي تجاه الأخطار الخارجية، و في معناها الحديث أي كقوة عليا محايثة للدولة وكفعل هيمنة مطلقة على الدواخل. وبذلك لم تعد السلطة المستقرّة في تونس تتقاسم مراقبة الدواخل (عبر الإقطاعات مثلا) مع القوى الداخلية كما الشأن خلال العهد الحفصي. وفي ظرف تواصلت فيه سيرورة استقرار العناصر القبلية، دعّم التنظيم الإداري الذي انطلق منذ القرن السابع عشر، وتعميم أشكال المراقبة الداخلية الحضور المتزايد للسلطة في الدواخل، وهيّأ الأرضية لتكون وحدة في المستوى الداخلي. فقد خضعت الدواخل إلى التنظيم وإعادة الهيكلة وإلى بناء مؤسّسات محلية في الحواضر أولا ثم تدريجيا في الوسط القبلي.

و رغم الفجوات والإهتزازات الظرفية للسلطة، ورغم الانقسامات الداخلية وطبيعة التنظيم المحلي المتميز بتواصل التنظيم القبلي، لم تكن البلاد قبيل انتصاب الحماية شتاتا من القبائل المترحّلة التي لا تعي انتماءها. كمالم تكن كما ساد الاعتقاد لدى بعض الدارسين، مقسمة إلى فضاءات خاضعة لهيمنة السلطة وأخرى رافضة لها. فقد قادنا هذا البحث إلى تنسيب النظرية الإنقسامية ونظرية الصفوف. أما القبائل ومحاولاتها النابذة للمركزة والتي استقطبت اهتمام الدارسين فإن دورها يبدو في هذه السيرورة نسبيا وثانويا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار اتّساع نفوذ البايليك زمنيا وترابيا.

لقد كان هناك توجه عامّ لدى السلطة ينحو باتجاه مزيد من الهيمنة على المجال. لم تكن مفاهيم المجال والحدود وأشكال المراقبة التي عرفتها البلاد التونسية قبل 1881 مطابقة لما عرفته البلدان الأوروبية من تحوّل في هذه الميادين، لكن هذا الواقع لا يعني أن علاقة السلطة الحاكمة بمجالها كان شبيها بأشكال المراقبة الوسيطية أو الحفصية، فرغم الهزات التي عرفتها السلطة في تونس ورغم الانتفاضات والأزمات لم يحصل أن انفصلت مقاطعة عن تونس حيثما كان موقعها، كما بات للبلاد حدود تضبطها الجباية والمراقبة السياسية كتعيين القياد والمشايخ... ولما حلّ الاستعمار بالجزائر وفرض ضبط حدود ترابية إقصائية تشبثت المجموعات الحدودية في أغلبها بانتمائها إلى لتونس، وانبنى أول رسم للحدود في معظمه على الحدود الترابية الممتلكة من طرف تلك المجموعات. كما تعايشت ضمن مجال إيالة تونس أشكال عديدة من الهويات اخترق الإنتماء إلى تونس جميعها، و لكن متى كان تعايش هويات متعددة يعرقل البناء الوطني؟

ثالثا: تمثّل **تسمية** المجال إحدى العلامات المعبّرة عن الوعي بالذات. لنذكر بأنّ ب. لويس اعتبر أن الكثير من البلدان الإسلامية لم يكن لها إسم مميّز، ولما ولجت عصر التحديث وقع تمديد إسم المدينة الهامة بها إلى كامل المجال. لقد كان إسناد إسم إيالة تونس للبلاد رمزا للعثمنة وإيذانا بولادة مجال له هويته الخاصة. وابتداءا من هذا التاريخ أصبح إسم تونس يرد بانتظام إلى جانب أسماء حكّام البلاد سواء في المراسلات التي ربطتهم بالباب العالي أو في المعاهدات التي عقدوها مع أوروبا. وفي أواسط القرن الثامن عشر، أضيف اسم إفريقية إلى جانب اسم إيالة تونس في الوثائق الداخلية للبلاط ثم في المعاملات مع أوروبا تأكيدا على استقلالية البلاد عن المركز العثماني. وبرز في هذه الحقبة من تاريخ البلاد وبالتحديد منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر خطاب تاريخي تحتلّ فيه ذاكرة أو مخيال المجال مكانة محورية. يعكس ذلك الخطاب الوعي بالذات وبالتفرد، وبذلك صار لهذا المجال إسما وتاريخا أعطياه هوية وتمايزا. كما تحوّل المجال منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى أحد الأبعاد المؤسّسة لهوية الحكّام. تدعّم هذا المسار خلال القرن التاسع عشر لما تخلت السلطة الحسينية نهائيا عن استعمال إسم إفريقية لفائدة إسم تونس مضافا إلى أسماء أخري

تحمل نسبتها. ويدلّ ذلك على أن تونس كإسم نسبة أصبح كافيا للتعبير عن كيان له استقلاليته. وفي مستوى العلاقات الخارجيّة بات من الأنسب استعمال إسم تونس كإسم لكيان معترف به دوليا. فكان إسما دالا على سيادة نسبية ولكنها قائمة.

تمت مجمل هذه التحولات في إطار وضع قانوني حافظت خلالة البلاد على ولائها للامبراطورية العثمانية (الخطبة، السكة،فرمان تسمية الحكام...)، ولم تنقطع علاقاتها السياسية بها حتى انتصاب الحماية. فقد كان بروزها ككيان مستقل عن الإيالتين المجاورتين مشروطا بإلحاقها بالامبراطورية العثمانية، ولم يمنع هذا الوضع من بروز كيان دولتي بتمتع بنوع من السيادة الداخلية والخارجية. انطلق مسار بناء المجال منذ فترة مبكرة من تحوّل البلاد إلى ولاية عثمانية، وتزامن مع ظرفية متوسّطية تميزت بانفراج التوتّر الذي استمرّ حوالي نصف قرن بين الإمبراطورية العثمانية وإسبانيا التين حولتا في هذه الفترة أنظارهما عن المتوسط. لقد فتح هذا التحوّل الباب أمام ثلاث حركات متزامنة وهي الانفتاح على أوروبا، والتباعد مع الإمبراطورية العثمانية، وتدعّم مسار التوطّن و الاندماج الداخلي.

ففي المستوى الخارجي، انفتح باب التواصل والتعامل بين إيالة تونس وأوروبا (عقدت أول معاهدة تجارية بين تونس وفرنسا سنة 1604)، وبذلك بدأت التأثيرات الأوروبية في التسرّب سواء عن طريق العلاقات الديبلوماسية أو الوفود البشرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تدعيم مسار بناء السلطة (كان كلّ قادة جيش الإيالة في 1628 من المرتدين). كما دعّم الاتصال بأوروبا تكريس هيمنة السلطة على الدواخل تلبية لحاجيات التجارة الخارجية، وعلى السواحل التي اكتسبت معنى قانوني، وتحولت تدريجيا إلى حدود سيادة.

وضع التباعد مع الإمبراطورية العثمانية، الحكّام في مواجهة مصيرهم، وشكل تحييز المجال إحدى الأبعاد الرئيسية في تحوّل النظم الداخلية، و بالتالي في انتقال السلطة إلى العناصر التي ربطت مصيرها بالبلاد. فكان هنالك ترابط متين بين تكريس الهيمنة على الدواخل وتلاشي المؤثرات العثمانية التي تعكس وضع التبعية سواء في مستوى المركز أو في مستوى الدواخل. أطلق على هذا المسار إسم التونسة أو تلاشي المؤثرات التركية (déturquisation) وعكس كلا المصطلحين التقارب الحاصل بين مختلف الأطراف التي ربطت مصيرها بالإيالة. لكن هذه التحوّلات انبنت على الإرث العثماني. فقد طبع التقسيم الداخلي للإيالة مثلا (السناجق التي تحولت فيما بعد إلى قيادات) المجال بشكل دائم إذ شكّل القاعدة التي انبنت عليها إعادة التنظيم الإدارية اللاحقة سواء في العهد الاستعماري أو بعد الإستقلال.

كان بناء المجال من فعل الحكّام الذين تدعّم توطنهم بالإيالة، والذين أشركوا المحليين في تقرير مصير البلاد. كما ارتبط هذا المسار بفئات قادمة من آفاق جغرافية واجتماعية وثقافية مختلفة جمعت بينها طموحات تتجاوز خدمة المصلحة الخاصة أو خدمة ركاب السلطة. كان الممسكون بالسلطة السياسية في البداية من الوافدين على البلاد من آفاق الإمبراطورية العثمانية ومن المماليك من ذوي الأصل الأوروبي. ربطت العناصر المسيّرة مصيرها بالبلاد وأهلها بأشكال شتى سواء عن طريق التزوج بالمحليات (لنذكر أن مؤسس الأسرة الحسينية التي حكمت البلاد حتى 1957 من أصل كورغلي) أو عن طريق التحالف مع الأعيان أي ذوي الوجاهة الإجتماعية أو المادية أو الدينية من الوسط المحلي و السعي إلى إدماجها في النسق السياسي الجديد. وبذلك حصل التمازج بين الطرفين في مختلف أبعاده البيولوجية والثقافية والإجتماعية. وساهمت هذه الأطراف كلّ حسب موقعه ووظيفته في كلّ مرحلة من المراحل المدروسة في تعميق مسار التوطّن، وفي تحقيق التواصل بين مختلف الفئات الإجتماعية وبينها وبين السلطة الحاكمة أي بعبارة أخرى في تحقيق الاندماج الإجتماعي. وكان للأهالي دورهم في دعم هذا المسار، فقد ساهموا منذ فترة مبكرة في إسناد النفوذ التركي العثماني بالبلاد بدعم مطامحه الترابية سواء في مستوى بناء الحدود أو في بناء سيادته على الدواخل.

خلاصة القول، و قبيل انتصاب الحماية كانت الإيالة قد دخلت في سيرورة تحديث سياسي تجلت في علاقات السلطة بالمؤسسات المحلية، وفي هاجس المجال، وفي وضوح حدوده ثم في تقنين هذه العلاقات. فالدولة الحديثة تتحدّد في هذا الوعي بالذات وفي وجودها في وعي الآخرين. ووجود دولة لها مجال من الشروط الواجب توفرها في حصول هذا الوعي المضاعف.

لم يكن وعي السلطة بالمجال ناتجا عن التحدّيات التي واجهتها في القرن التاسع عشر: الاصطدام بالهيمنة الأوروبية، أو إرادة السلطة العثمانية استرجاع حقوقها على تونس؛ بل إن هذه المستجدّات شكلت إحدى المراحل في عملية بناء المجال ولم تكن الوحيدة ولا الأهمّ حسب رأينا. كما لم ينشأ مجال البلاد التونسية زمن الإستعمار أو بعده بل هو في سيرورة، أي في تحول دائم. فمن الخطأ اعتبار الاستعمار، الذي يمثل في المخيال الجمعي رمز للحداثة الغازية، صانع مجال البلاد التونسية. صحيح أن البلاد لم تعرف ثورة صناعية، ولا ثورة سياسية تغيّر الأوضاع تغييرا جذريا ولكن كان لها مجال وسيادة وعرفت أشكالا من المراقبة تعكس تعاملا حديثا مع المجال، يختلف اختلافا جذريا عن الأوضاع السابقة للعهد العثماني.

ألا يمكن القول أن مسار توحيد الدواخل وتعميم أشكال المراقبة وبروز مفاهيم الحدود والمجال البحري تمثل علامات للتحديث السباسي والدولتي؟

ألا يمكن اعتبار نظام الحماية نفسه الذي اختارته فرنسا بتونس سنة 1881 إقرارا ضمنيا بوجود دولة لها مؤسساتها وهياكلها المركزية والجهوية؟

ألا يمكن أن يكون تطوّر الوعي الوطني والالتحام الإجتماعي النسبي الذي عرفته البلاد زمن الاستعمار مدين في بعض جوانبه إلى هذا المسار من البناء الترابي الذي حصل خلال العهد العثماني؟



العنوان:	الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر : نشأة المجال
المؤلف الرئيسي:	ابن سليمان، فاطمة
مؤلفين آخرين:	عبدالحميد، هنية(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2004
موقع:	تونس
الصفحات:	1 - 458
رقم MD:	689694
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة تونس الأولى
الكلية:	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الدولة:	تونس
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تاريخ تونس، الإيالة التونسية، المجال الترابي، الهوية الترابية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/689694

المصادر والمراجع

المصادر الأرشيفية

أ. الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية

- الدفاتر:

رقم الدفتر	تاريخه	موضوعه
1	1087-1097هـ [1676-1681]	افريقية والكاف والجريد وقابس والقيروان والساحل .
3	1223-1124هـ [1711-1712]	نفس الموضوع
4	1124-1154هـ [1712-1742] 1150-1154هـ [1737-1742]	- مداخيل ومصاريف ومحاسبة الوكلاء والعمال - مجابي على المناطق الداخلية.
15	1151هـ [1738 -1739]	جملة مطالب منصب الكاف ومنصب محلة الهوى وسنجق القيروان ومنصب الساحل ووطن الأعراض
26	1151-1152هـ[1739-1740]	نفس الموضوع
39	1156هـ[1743-1744]	نفس الموضوع
47	1158هـ [1745-1746]	مطالب رعية أوطان إفريقية
57	1151-1161هـ [1738-1748/1747]	محاسبة محمد الخياطي الوكيل على أملاك البايليك على الزيت والسمن والشعير
65	1164هـ[1751-1752]	جملة مطالب منصب افريقية ومنصب محلة الهوى ومنصب الكاف ومحلة الهوى وسنجق القيروان ومنصب الساحل ووطن الأعراض
82	1167هـ [1753-1754]	نفس المحتوى
84	1170هـ [1755-1756]	مجابي العروش
96	1171هـ [1757-1758]	برنامج مجابي العروش
97	1176هـ [1763-1764]	مطالب مملكة إفريقية
100	1171-1187هـ [1757-1773]	هدية الجزائر وما أرسل من قسنطينة من بقر ليباع بالإيالة التونسية.

134	1179 هـ [1765- 1766]	مطالب افريقية من المجابي
135	1178هـ [1764-1765]	مفاتح مجابي صائفة هـ 1178.
142	1180 هـ [1766- 1767]	دفتر دوايا وخطايا 1767، ولزمات مداخيل أخرى
150	1201هـ[ماي -جوان 1787]	مجابي
242	1200-1203هـ[1785-1788]	مجابي إفريقية وأسماء خلاصة عروش التوانسة مع مطالب الجريد.
256	1204هـ[1789-1790]	بيان خلاصة اوضباشية التوانسة ومجابي عروش افريقية وبلداتها
263	1206هـ [1791-1792]	جبايا عروش افريقية ومطالب أعمالها
275	1208-1210هـ[1793-1795]	مهمات بيت خزندار (هدايا إلى الجزائر والمغرب وطرابلس...).
282	1211هـ [1796- 1797]	جبايا عروش افريقية وقيادها ووكلاؤها
288	1221هـ [1797-1798]	جبايا عروش افريقية
295	1212-1235هـ [1797-1819]	خطايا ودوايا ومجابي ولزم ومصاريف مختلفة.
395	1229هـ [1813]	مداخيل الباي ومصاريفه ومطالب افريقية واتفاقات وغيرها .
620	1138-1139هـ[1726-1727]	بيان تعداد الأعراش
2258	1122هـ[1710-1711]	عدد المزارقية وحسابهم على الراتب وقبضهم.
2023	1221هـ [1806- 1807]	عدد المزارقية وحسابهم على الراتب وقبضهم.
2848		نصوص المعاهدات بين تونس والدول الأوروبية
2847		دفتر وزارة الخارجية (معاهدات، هدايا ...)
3397		محفوظ بالمكتبة الوطنية (اتفاق 1628 ومصاريف ومجابي)
3397	1162هـ [1748]	محاسبة القياد ، ضبط قانون العشر في الوطن التونسي، القمرك ...

* المراسلات و التقارير

الصندوق	الملف	التاريخ	الموضوع
221	353	1795	بعثة يوسف خوجة صاحب الطابع لتهنئة السلطان سليم الثالث باعتلائه العرش .(وثائق تهم الحرب مع علي برغل والصلح مع الجزائر سنة 1821)
223	384	1807	ملف واقعة سراط على عهد حمودة باشا باي تونس وأحداث تهم العلاقات بين تونس والجزائر بين 1757و1835.
212	229	1886-1837	حجج ومكاتيب في الحد الفاصل بين العمالة التونسية وعمالة الجزائر
212	230	1844 -1843	مراسلات اسكندر آغا حول أحداث الحدود
212	231	1851	نازلة مقطع كاف أم الطبول بالحدود الجزائرية
212	233	1852- 1851	نوازل بين العروش الغربية وعرش أولاد بوغانم من المملكة التونسية
212	234		نوازل إغارات العروش الغربية على أولاد سيدي عبيد من المملكة التونسية
212	235		إغارات العروش الغربية على عرش ورغة من المملكة التونسية
212	239	1875-1838	مكاتيب بشأن أشخاص جزائريين لجئوا ءاة المملكة التونسية.
212	241	1853-1820	مكاتيب في شأن الإغارات الواقعة على الحدود الغربية
212	366	1878	إغارات عروش الرقبة على العروش الغربية
212	238	1880 -1859	نوازل إغارات أولاد سدرة والبشاينبة (من خمير) مع الهواوشة من نهد
232	448	1865-1837	نوازل إغارات العروش في الحدود بين طرابلس والمملكة التونسية

29	347	1874-1842	مراسلات قياد طبرقة
29	344	1867 -1839	مراسلات الجبل (خمير ، والشيحية،وعمدون، ونفزة، وماكنة، والجلاجلة، مقعد، وهذبل...)
29	346	1881-1880	مراسلات عمال الجبل
29	345	1879-1868	مراسلات الجبل
29 مكرر	354	1871 - 1870	مراسلات عمال باجة
42	474	1861-1825	مراسلات قياد الأعراض
29	352	1860-1841	مراسلات عمال باجة.
30	358	1875-1874	مراسلات قياد باجة
25	295	1871-1870	مراسلات عمال الكاف
24	280	1863-1840	مكاتيب عمال الرقبة
231	441	1880-1825	مراسلات أعيان تجار بمصر
223	384 مكرر	1830	الاحتلال الفرنسي للجزائر
221	364	1841	بعثة خير الدين كاهية دار الباشا وأحمد ابن أبي الضياف كاتب سر الباي لدى الدولة العثمانية للتفاوض بشأن الإعانة السنوية وتطبيق التنظيمات الخيرية
55	597	1861	تنصيب اللجان المكلفة بإعداد القوانين الداخلية لمختلف الوزارات.
55	588	1861	التنظيم الداخلي للوزارات
118	409	1861	قوانين المجالس المؤسسة على عهد الأمان مع شرح أركان قانون الدولة
52	578		أوامر تعيين مشايخ بالعمالة التونسية
55	587	30 جويلية 1870	قوانين ترتيب الوزارة الكبرى
137	487	1862-1861	شكايات للمجلس الأكبر وتقارير متفقدي مجالس البلدان وأسئلة من المجلس المذكور.
212	246	1880-1864	حجج في شأن الإغارات بالحدود الغربية.
81	206	1815 - 1772	مراسلات القناصل العامين لفرنسا بتونس (وزارة الخارجية)

الارشيف باللغة الفرنسية

- Archive Nationale d'Outre-Mer, Aix-en- Provence; Sous/série 25H Tunisie, Carton 25H, Dossier 6, bobine A10. Note sur la frontière entre l'Algérie et la Régence de Tunis , cercle de la Calle , Série 25 H , dossier n°6, 1846-1851.
- Archives Diplomatiques de Nantes, Consulat de France ,1er versement C637, dossier 1685/1888, Lettre 5.
- Cahier des renseignements sur la tribu de Kessra. Etude de la frontière Algéro-tunisienne de la Mediterranée à l'oued Mejrda Janvier 1888.
- M.A.E., B1 III –322 .
- Ministère des Affaires Etrangères ; Série Correspondances Politiques, dossier I, n° 3, 1837 / 0 - 1843 / 12. Influences françaises grandissants en Tunisie. Les relations franco-tunisiennes et les relations franco-turques.
- Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatique, Mémoire et documents Alger 1604 – 1719, Série Mémoires et documents.
- Ministère des Affaires Etrangères, correspondances politiques , dossier n° 8, 1844/ 01- 1844/ 12 . Révoltes et insurrections à l'intérieur de la Régence et dans les montagnes de l'ouest.
- Ministère des Affaires Etrangères; Correspondances consulaires,Alger, 1806 – 1807, t. 38.

المصادر التاريخية

المصادر العربية

- ابن أبي الضياف (أحمد)؛ *إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان*، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990، 8 أجزاء.
- ابن أبي دينار ؛ *المؤنس في أخبار إفريقية و تونس*، تحقيق و تعليق محمد شمام، نشر المكتبة العتيقة، الطبعة الثانية، 1967.
- ابن أبي لحية القفصي (المنتصر بن المرابط)؛ *نور الأرماش في مناقب أبي الغيث القشاش*، دراسة وتحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة، نشر المكتبة العتيقة، تونس، 1988.
- ابن الخوجة (محمد)؛ *صفحات من تاريخ تونس*، تقديم و تحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي 1986.
- ابن خلدون(عبد الرحمان)؛ *كتاب العبر*، الأجزاء 1 (المقدمة) 6 و7، بيروت، دار إحياء التراث.
- برناز (محمد)؛ *الشهب المحرقة لمن ادعى الاجتهاد لولا انقطاعه من أهل المخرقة* ، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 5849.
- البكري(أبو عبيد)؛ *كتاب المسالك و الممالك*، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق و الدراسات بيت الحكمة، جزءان.
- بن عبد العزيز (حمودة)؛ *الكتاب الباشي*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 18688.
- ابن قنفد (أبو العباس أحمد الخطيب)، *الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية*، تحقيق محمد الشاذلي النيفرو عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.
- بن يوسف (الصغير)؛ *التكميل المشفي للغليل لكتاب بن خلدون*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 5264.
- *المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 10868.

- الحيلاتي (بن سليمان بن أحمد) ؛ *علماء جربة*، تحقيق محمد قوجة ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- حيلاتي (سليمان بن أحمد)؛ *علماء جربة*، تحقيق محمد قوجة، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- خوجة (حسين)؛ *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان*، تحقيق وتقديم الطاهر العموري، الدار العربية للكتاب، تونس.
- الزركشي ؛*تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية*، تحقيق وتعليق محمد ماضور، تونس، الطبعة الثانية، 1966.
- السراج (محمد الوزير)؛ *الحلل السندسية في الأخبار التونسية*، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، 3 أجزاء.
- الشماع ؛*الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية*، الدار العربية للكتاب ،1984
- العدواني (محمد بن محمد بن عمر) ؛*تاريخ العدواني*، تحقيق و تقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996.
- عظوم (قاسم)؛*الأجوبة*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 4854، 7 أجزاء.
- قويسم (محمد)؛*سمط اللآل*، مخطوط المكتبة الوطنية رقم 11403.
- مجهول ؛ *كتاب غزوات عروج و خير الدين*، تحقيق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1934.
- مرمول (كربخال)؛ إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الرباط، 1984، ج. 3.
- المسعودي (محمد الباجي)؛ *الخلاصة النقية في أمراء إفريقية*، تونس 1905-1906.
- مقديش (محمود)؛ *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار*، تحقيق الزواري محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، تونس 1988.
- النقاد (محمد بن الطاهر بن أحمد)؛ *ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة*، مخطوط المكتبة الوطنية رقم 263 .
- الوزان الفاسي (الحسن بن محمد)؛ *وصف إفريقيا*، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1982.

- De Haedo (Diego); *Histoire des rois d'Alger*, traduit par Grammont, edit. Bouchène, 1998.
- De Lacroix (Petis) ; *Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger*, 1689.
- Dupont (G); " Récit d'un voyage de Tunis au Kef executé en 1744", *Revue de l'Afrique française 1888.*
- Khodja (H); *Le miroir* , Sindbad, 1985.
- Lanfreducci e Bosio ; Costa e discorsi di Barbaria , rapport maritime militaire et politique sur la cote d'Afrique depuis le Nil jusqu'à Cherchel par deux membres de l'ordre de Malte (1er Sep. 1587) , publié par Monchicourt (Ch.) , traduction française de Granchamps (P) , in *Revue Africaine* LXVI, 1925.
- Pellissier De Reynaud (E.); *Description de la Régence de Tunis*, Paris- imprimerie impériale, 1835.
- Peysonnel et Desfontaines ; *Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838, 2vol.
- Pignon (J.); "Un document inédit sur la Tunisie au début du XVIIè siècle",in Les *Cahiers de Tunisie*, t. IX, n° 33 / 34 / 36, 1er, 2è et 33è trimestre, 1961.
- Plantet (Eugène) ; Correspondances des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour, Paris , 1893–1899.
- Poiret (Abbé) ; *Lettre de Barbarie* 1787-1796, le Sycomore, Paris , 1980.
- Poiron (M.) ; *Mémoire concernant l'etat présent du royaume de Tunis*, edité par J. Serres, pub. de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Paris, 1925.
- Rousseau (A.) ; *Les annales tunisiennes*, ed. Bouslama , Tunis 1980.
- Roy (Bernard); " Deux documents inédits sur l'expédition algerienne de 1628 contre les tunisiens", in *Revue Tunisienne*, n° 122, 1917.

- Saint-Gervais ; *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis avec des réflexions sur la conduite d'un consul et un détail du commerce*, Paris , 1736.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- إدريس (روجي)؛ *تاريخ إفريقية في عهد بني زيري*، من القرن 10 إلى القرن 12، تعريب حمادي الساحلي.
- إلتر (سامح عزيز)؛ *الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا*، ترجمة عبد السلام أدهم، القاهرة- طرابلس- لندن، 1991.
- الباهي (مبروك)؛ "مفاهيم المجال التونسي لدى نخبة من المؤرخين في القرون 17، 18 و 19" ، *المجلة التاريخية المغاربية*، ماي 1994، عدد 74، ص.7-44.
- برنشفيك (روبار)؛ *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى القرن 15*، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي 1988، جزءان .
- البشروش (توفيق)؛ "القومية القطرية في تونس قبل الحماية"، ضمن *الذاتية العربية بين الوحدة و التنوع*، نشر مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، عدد 4 ، تونس، 1978.

: *جمهورية الدايات في تونس 1591 – 1975*، مجموعة أيام الناس، اتونس 1993.

: *ربيع العربان، أضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864*، وثائق من الأرشيف الوطني التونسي حققها و قدم لها توفيق بشروش، بيت الحكمة قرطاج، 1991.

- بعيزيق (محمد صالح)؛ *بجاية في العهد الحفصي*، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1995.
- ابن الخوجة (محمد) ؛ *صفحات من تاريخ تونس*، تقديم و تحقيق حمادي الساحلي و الجيلاني بالحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي 1986، ص.188.

- بن رمضان (عمارة)؛ *الوضع الإجتماعي و السياسي لقبيلة أولاد عيار من خلال مراسلات العمال ودفاتر الجباية في عهد محمد الصادق باي (1859 -1882)*، شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1986.
- بن سعيد (محمد)؛ *القبائل الهلالية والسليمية و علاقتها بالدولة الحفصية*، شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، 1974.
- بن طاهر (جمال)؛ *الفساد و ردعه الردع المالي و أشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية* (1705 - 1840)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1995.

: "أضواء على الأسواق الريفية"، *الكراسات التونسية*، العدد 145-14، 1989.

- بنسعيد العلوي (بنسعيد)؛ "صورة المغرب في الدراسات الإستشراقية"، *أكاديمية المملكة المغربية*، الرباط، ص.37-61.

: "مفهوما الأمة و الوطن في الإستعمال العربي المعاصر"، ضمن *الأمة و الدولة والاندماج في الوطن العربي*، نشر مركز الدراسات والبحوث والوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، 1989، الجزء الأول.

- بورقية (رحمة)؛ *الدولة و السلطة و المجتمع، دراسة في الثابت و المتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب*، دار الطليعة، بيروت 1991.
- التايب (محمود)، "فرج بن دحر و انتفاضة 1864"، *الكراسات التونسية*، عدد 177 و 178، الثلاثيتين الثانية و الثالثة، 1997.

: *أولاد سعيد بين 1864 و 1881 : الولاء والمقاومة عائلة بن الواعر نموذجا*، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، 2000.

- التايب (منصف)؛ "المجال و السلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، *روافد* مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية العدد الرابع، 1998.ص.7 -47.
- التميمي (عبد الجليل)؛ " مسألة إلحاق طرابلس الغرب إلى تونس "، *المجلة التاريخية المغربية* عدد 4، جويلية 1975.

: "الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر"، في *المجلة التاريخية المغربية*،

: "الملكية العقارية و نظام الزعامت و التيمار بإيالة تونس العثمانية 1574 - 1588"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 11 - 12، أكتوبر 1995.

: "التشكل الإداري والجغراسياسي للإيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1557 –1588)"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 21 ، سبتمبر 2000.

: "أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565 – 1591)"، *المجلة التاريخية للدراسات العثمانية*، عدد 21، سبتمبر 2000.

- ثامر الحبيب ؛ *هذه تونس*، تونس مطبعة الرسالة، 1948.
- جعيط (هشام)؛ *أوروبا و الإسلام* ، نشر دار الطليعة، بيروت، 1995.

: *الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي*، دار الطليعة، بيروت 1990.

: *أزمة الثقافة الإسلامية*، دار الطليعة – بيروت، 2000.

- جوليان (ش.أ)؛ *تاريخ إفريقيا الشمالية*، تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة ، الدار التونسية للنشر، 1975، الجزء الأول.
- حريق (إيليا)؛ " نشوء نظام الدولة في الوطن العربي " ضمن *الأمة و الدولة والإندماج في الوطن العربي*، نشر مركز الدراسات والبحوث والوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا) ، 1989، الجزء الأول.
- حسن (محمد)؛ *المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي*، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1999، جزءان.
- الدشراوي (فرحات)؛ الخلافة الفاطمية في المغرب 909 – 975، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، 1991.
- الدوري (عبد العزيز)، *التكوين التاريخي للأمة العربية،دراسة في الهوية و الوعي*، مركز دراسات الوحدة العربية.
- رضوان (محمد) ؛ *منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية و قانونية لمسألة الحدود العربية*، نشر إفريقيا للشرق، بيروت، لبنان 1999.

- سلامة (غسان)؛ "قوة الدولة و ضعفها بحث في الثقافة السياسية العربية " ضمن *الدولة و الأمة والاندماج في الوطن العربي*، نشر مركز الدراسات والبحوث والوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، 1989، الجزء الأول.
- الشابي(علي)، "العلاقات بين الشابية والأتراك العثمانيين بتونس بين أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر "،في *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 17- 18، جانفي 1980.

: "مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 13-14، جانفي 1979

- الشاطر (خليفة)؛ " بروز الهوية القومية في تونس"، ضمن *الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع*، نشر مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والاجتماعية، عدد 4، تونس، 197. –

- ....: "المقاومة التونسية في سنة 1881 مظاهرها المختلفة"، *في ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881*، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية نقلها إلى العربية حمادي الساحلي ، أيام 29- 30-31 ماي 1981، تونس 1986.

- الشريف (محمد الهادي)؛ *خلاصة تاريخ تونس*، دار سيراس ،تونس، 1980.
- الطالبي (محمد)؛ *الدولة الأغلبية* 696 ~ 184 (909 ~ 800) *التاريخ السياسي*، نقله إلى العربية المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.

: "إفريقية" ضمن *دائرة المعارف التونسية*، الكراس عدد 2، نشربيت الحكمة، قرطاج، 1991.

: "الكاف" في *دائرة المعارف التونسية*. نشر بيت الحكمة قرطاج تونس الكراس 3، 1992.

- عبد الرحمان (عبد الرحيم) ؛ " وثائق عن دور الجالية المغربية في مجتمع الإسكندرية في العصر العثماني كما تصوره وثائق محكمة الإسكندرية (1719 – 1722)"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 16 - 17 - 18، 1980.

- عبيد (منير)، *دور وكلاء وسفراء إيالة تونس في إسطمبول وطرابلس ومالطة على ضوء مراسلاتهم* (1830-1881)، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، 1995.
- عبيدي السلطاني (نبيهة)؛ القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية بين 1756و 1814، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999-2000.
- العرنوني (أحمد)؛ *وطن الأعراض بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية في العصر الحديث : دراسة في العلاقات بين الجماعات المحلية و المركز الحسيني* (من سنة 1705 إلى 1881)، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، 2001.
- : *المجموعة القبلية لأولاد مولاهم، من القوة إلى التفكك*، 1676-1881 شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1991.
- العروي (عبد الله)؛ *مفهوم الدولة*، نشر المركز الثقافي العربي، 1990.

  : *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، 1999، 3 أجزاء.
- عيسى (لطفي)؛ *عروش جلاص عبر مراسلات العمال و الدفاتر الجبائية و المصنفات التاريخية في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)*، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1995.

  : *المضاعفات السياسية والاجتماعية للتصوّف ببلاد المغرب من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر* : دراسة في التاريخ الإجتماعي المقارن، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2000-2002.
- الفخفاخ (المنصف)؛ موجز *الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي*، تقديم الأستاذ عبد الجليل التميمي. منشورات الأرشيف الوطني التونسي، 1990.
- فروة (محمد)؛ "المقاومة المسلحة في البلاد التونسية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون"، أعمال المؤتمر الدولي حول *المقاومة المسلحة في البلاد التونسية خلال القرنين التاسع عشر و العشرين*، أيام 18- 19- 20 نوفمبر 1993، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1997.
- فيرو(شارل)؛ *الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي*. ترجمة عبد الكريم الوافي, طبعة بدون تاريخ.

- قاسم (أحمد)؛ أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم، شهادة التعمق في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1982.
- القبلي (محمد) ؛ "ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير"، ضمن *مراجعات حول الثقافة و المجتمع بالمغرب الوسيط*، دار طوبقال، 1987.
- قضومي (سليم)؛ *قياد البلاد التونسية* (1860 –1937)، دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، 1999 – 2000.
- الكراي (القسنطيني)؛ "في العلاقة بين الأتراك و العثمانيين و القوى المحلية بتونس والجزائر خلال النصف الأول من القرن السادس عشر"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، عدد 13 – 14، مؤسسة التميمي زغوان، 1996،الصفحات من 213إلى 253.
- كريم (عبد المجيد)؛ "غومة المحمودي بين العصبية والتبعية (1856- 1858)، ضمن أعمال الندوة السابعة حول *المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرين* المنعقدة أيام 18 و19 و20 نوفمبر، تونس.
- كريم (عبد المجيد) و جلاب (الهادي)؛ *الحركة الاصلاحية بالبلاد التونسية بين 1815 و 1920*، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، وحدة فضاءات الذاكرة والمتاحف، 1994.
- ليسير (فتحي)؛ *نجع ورغمة تحت الإدارة العسكرية الفرنسية*(1881- 1839)، شهادة التعمق في البحث كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، ماي 1995.
- الماجري (لزهر)؛*قبيلة ونيفة في عهد محمد الصادق باي (1859 – 1882*)، شهادة الكفاءة في البحث ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس، 1991.

: *العلاقة بين المحلي والمركزي من خلال دراسة قبيلتي ماجر والفراشيشبين* سنوات 1676 – 1881 ، دكتوراه تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999 – 2000.

- المحجوبي (عمار)؛ *ولاية إفريقيا من الإحتلال الروماني إلى نهاية العهد السيوبري (146 ق.م.– 235 م.)*، مركز النشر الجامعي ، تونس 2001.
- المرزوقي (فتحي)؛"المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات العهد العثماني"، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 79 – 80، ماي 1995.

- المريمي (محمد)؛ *الفئات الإجتماعية بجربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العهد الحديث* ، شهادة الكفاءة في البحث ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس ، 1990.

: *التفكير المذهبي وعلاقته بالواقع السياسي والاجتماعي في جزيرة جربة بين منتصف القرن 17 ومنتصف القرن 19*، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1994، باب الملاحق ، الوثيقة عدد 2، ص. 457.

- الهرماسي (عبد الباقي)؛ "المدخل الثقافي و الإجتماعي إلى دراسة الدولة" ضمن *الأمة والدولة والاندماج* ، نشر مركز الدراسات و البحوث و الوحدة العربية و معهد الشؤون الدولية (إيطاليا) ، 1989، الجزء الأول .

- Abdessalem (Ahmed); *Les historiens tunisiens des XVIIè, XVIIIè et XIXè siècle . Essai d'histoire culturelle*, Paris Tunis 1973.

- Akin (S.) sous la direction de; *Noms et renoms , la dénomination des personnes, des populations des langues et des territoires*, publication de l'université de Rouen, C.N.R.S 1999.

- Ancel (F.); *Géographie des frontières* , Paris 1938.

- Anderson (Benedict.), *L'imaginaire national, reflexion sur l'origine et l'essor du_nationalisme* , La Découverte , Paris 1996.

- Bachrouch (Taoufik); *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIè siècle* . Pub. de l'université de Tunis, 1977.

- .... ; "Pouvoir et souveraineté territoriale. La question de la frontière sous Ahmed Bey", *Actes du 1er congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb*, CERES, Tunis , 1979.

- .... ; *Le saint et le Prince en Tunisie*, publication de l'Université de Tunis , 1984.

- .... ; « Le réformisme tunisien Essai d'interprétation critique », *in Les Cahiers de Tunisie,* n° 127-128, 1er et 2è trimestre, 1984.

- Bacqué- Grammont (Jean-Louis); "L'apogée de l'Empire Ottoman: les événements (1512-1606), In *Histoire de l' Empire Ottoman,*sous la direction de Robert Mantran, Paris-Fayard, pp. 139-158.

- Badie (Bertrand); *La fin des territoires, Essai sur le désordre international et sur l'utilité du respect social, l'espace du politique* , Fayard, Paris 1995.

- .... ; (Entretien avec), in *Qantara,* (magazine de l'Institut du Monde Arabe), Monde arabe, monde musulman, les territoires de l'appartenance, N° 17, oct, nov, dec, 1995. p. 21

- Baduel (P. R.); "Le front de l'Etat. Eléments pour une approche comparative autour de la Méditerranée", in *Le monde musulman à l'épreuve de la frontière* , Paris Edisud 1988.
- .... ; " Approche socio- politique du "local", *in Espaces et pouvoirs locaux*, cycle doctoral : contacts et échanges culturel en Méditerranée, session de Syros 10-17 Juillet 1994, pub.université de Provence et Communauté des Universités méditerranéennes.
- Barel (Yves); " Le social et son territoire", in *Espace Jeux et Enjeux*, ouvrage coordonné par Frank Auriac et Roger Brunet, Fayard, Paris 1986
- Bargaoui (Sami); "Des Turcs aux Haafiyya : la construction d'une catégorie métisse" à Tunis aux XVII° et XVIII° siècles" texte présenté au séminaire de Mme L. Valensi Maghreb et monde arabe : un bilan du XX° siècle , EHESS, nov.1999.
- .... ; "L'hagiographe et l'historien les pièges de l'écriture", in *Correspondances, IRMC*, n° 57, Juillet- Aout- Septembre ,1999.
- .... ; "L'évolution d'un espace de médiation sociale : La *Zâwya* Sahâbiyya de Kaurouan à l'époque moderne , dans *Studia Islamica* , 1997/2 (août) 86.
- .... ; " l'Historiographie tunisienne du XVIII° siècle et les origines du beylik de Tunis" texte présenté à l'ISHMN, 2001.
- .... ; " Débats identitaires et logiques territoriales : l'administration de la justice malikite à Tunis à l'époque moderne", texte présenté au séminaire de Mme L. Valensi intitulé Maghreb et monde arabe : un bilan du XX° siècle, EHESS, nov.1999.
- Barth (Frédérik); « Les groupes ethnique et leurs frontières », in *Le Sociologue*, Paris-PUF, 1995
- Bayard (Jean François); *L'illusion identitaire*, Fayard, Paris 1996.
- Beaune (Colette); *La naissance de la nation France*, Gallimard, Paris 1985.

- Beldiceaunu (Nicoara) ; *Le Timar dans l'empire ottoman* (début du XIV au début du XVIè siècle), Wiesbaden, 1980, pp. 31-39.
- Belhaj Yahia (Emna) et Boubaker (Sadok);"*La perception de la Méditerranée en Tunisie*", in *La Méditerranée tunisienne*, Maisonneuve-Larose, Paris, 2000.
- Bendana (Kmar) et Belaïd (Habib); "La frontière Tuniso-algérienne au XIX° siècle. Logiques, vecteurs et modes de représentation de l'espace" *in Villes et Territoires au Maghreb*, coordination de Abdelhamid HENIA. Cahiers de IRMC N° 1, 2000.
- Berbrugger (Adrien); "Des frontières de l'Algérie", in *Revue Africaine* , 4è année, n° 29, Oct.1860.
- Berque (Jacques) ; « Qu'est-ce qu"une « tribu »nord-africaine ? », *in Opera Minora*, II, Paris, Ed. Bouchêne, pp. 161-170.
- Boubaker (Sadok); *La Régence de Tunis au XVIII° siècle, ses relation commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne*, Zaghouan, 1987.
- .... ; L'économie de traite dans la Régence de tunis au début du XVIIIè siècle ; in *Revue d'Histoire Maghrébine*,
- .... ; Le comptoir du Cap Nègre avant 1741, in *Revue d'Histoire Maghrébine*, 53-54, 1989.
- .... ; " Les espaces maritimes de Tunis aux XVIIè et XVIIIè siècle, " In *Tunis cité de la mer*, textes receuillis et publiés par Alia Baccar Bournaz , Tunis, 1997.
- .... ; " La Tunisie et le commerce méditerranéendans la deuxième moitié duXVIè siècle", in *Felipe II y el Mediterraneo* , Barcelona 23 –27 noviembre1998, Madrid 1999.
- Bouita (Hédi); *Bizerte: les monuments islamiques* , Fondation nationale pour la traduction l'établissement des textes et les études, Beit Alhikma, Carthage, 1992.

- Boutier (J.), Dewerpe (A.), Nordman(D.); *Un tour de France Royal: le voyage de Charles IX (1564 – 1566)* Aubier, Paris , 1984
- Braudel (Fernand); "Les espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577", in *Revue Africaine*, Alger 1928, p. 371.
- …………… ; *La Mediterranée et le monde mediterranéen au temps de Philippe II*, Paris 1976.
- Brawer (R.W.) ; *Boundaries and Frontiers in Medieval Muslim Geography*, Philadelphia, 1995.
- Brown (L. Carl);*The Tunisia of Ahmed Bey* 1837-1855, Princeton University Press,1974.
- Brunschvig (R); *Deux récits de voyages inédits en Afrique du Nord au XVI° siècle: Adorne et Ibn Abdel Bassit* , Paris, 1936.
- Burguière (André) et Revel (Jacques) sous la direction de; *Histoire de France* t. 1 *l'Espace Français* , Paris , Seuil, 1989.
- Camau (Michel); " Politique dans le passé, politique aujourd'hui au Maghreb", in *La greffe de l'Etat* , Karthala , Paris , 1996.
- Camps (G.), " Une frontière inexpliquée : La limite de la Berberie orientale de la protohistoire au Moyen Age" , *in Maghreb et Sahara , études géographiques offertes à Jean Despois* , 1973.
- Chater (Khalifa); *Dépendance et mutations précoloniale .La Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis 1984.
- Chelli (Zouhir); "La Tunisie au rythme des cartes géographiques", *Cahiers du C.E.R.E.S.*- Série géographiques, n°14, Tunis 1996.
- Cherif (Mohame-Hédi); *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Ali (1705 – 1740)* , publ. De l'Université de Tunis , 1986, 2 tomes .
- ……………… ; «Pouvoir beylical et contrôle de l'espace dans la Tunisie du du XVIII° et XIXè siècle », In Annuaire de l'Afrique du nord ,CNRS, 1983.

- .... ; « Les mouvements paysans dans la Tunisie du XIXè siècle », In Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, n°2, 1980.

- ....; "Les sources européennes de l'histoire moderne du Maghreb, leurs importance et leurs limites ", in *Les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane*, textes réunis et présentés par A. Temimi, Tunis 1984, p.149-152.

- Claval (Paul) ; *La géographie culturelle* , Nathan , Paris 1996.

- Colloque *L'Etat moderne, le droit , l'espace et les formes de l'Etat* , Actes du colloque tenu à la Beaune Le Aix , C.N.R.S, Paris 1990, p.13.

- Courtois (Charles); *Les Vandales et l'Afrique* , Paris, 1955.

- Dakhlia (Jocelyne); " Des prophètes à la nation , la mémoire des temps anti – islamiques au Maghreb", in *Cahiers d'Etudes Africaines* , 107 – 108, XXVIIè,3-4, 1987.

- .... ; " Le sens des origines : comment on raconte l'histoire dans une société maghrébine ", in *Revue Historique*, CCLXXVII, 2.

- De La Primaudaie (Elie); " Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506 – 1574)", in *Revue Africaine*, 21è année, n° 123, Mai 1877.

- Demeersemann (André); " formulation de l'idée de patrie en Tunisie (1837 – 1872), *IBLA*, n°113 (1966), pp. 35-71, n°114- 115 (1966) pp. 109-142.

- Di Meo (Guy) sous la direction ; *Les territoires du quotidiens*, l'Harmattan,1996.

- Djaïet (Hichem); "La Wilaya d'Ifrikiya au II è / VIIIè siècle, Etude institutionnelle", *Studia Islamica*, 1967.

- Djelloul (N); *Les fortifications cotières ottomanes de la Régence de Tunis (XVIè-XIXè siècle)*, Zaghouan , 1995.

- Dozy (A.); *Supplément aux dictionnaires arabes* , Leiden, 1877

- Duhamel (Olivier) et Meny (Yves), *Dictionnaire constitutionnel*, PUF, 1992.
- Emerit (Marcel); " Les mémoires de Ahmed, dernier Bey de Canstantine", *in Revue Africaine,* n° 418-419, Alger 1949.
- Fantar (M. H.), Decret (François); *L'Afrique du Nord dans l'Antiquité*, des origines *au Vè siècle*, Payot , Paris 1981.
- Feraud (Ch), " Les Harrars seigeurs des Hanencha . Etude historique sur la province de Canstantine", in *Revue Africaine* , 18è année, n° 103, Janvier 1874 et n°104, Mars 1874.
- .... ; "Note sur Tebessa", *Revue Africaine*, 18è année, n° 108, nov. 1874.
- Foucher (Michel); *Fronts et Frontières* , Paris-Fayard, 1988.
- Ganiage (Jean); *Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881*, Paris, 1959.
- Guerreau (Alain); "Quelques caractères spécifiques de l'espace féodal européen", in *L'Etat ou le roi. Les fondation de la modernité monarchique en France*, textes réunis par Neithard Bulst Robert Descimon et Alain Guerreau, edit . de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris 1991.
- Guy Di Méo (Dir.); "Identité, idéologie et symboles territoriaux: l'exemple du Vic-Bilh en Béarn", *in Les territoires du quotidien,* Guy Di Méo (sous direction de); L'Harmattan, 1996.
- Hamdani (H); " La dimension absente du nationalisme arabe : le territoire", in *Hérodote*, Géopolitique de l'Afrique, n° 46, 4° trimestre , 1987.
- Henia (Abdelhamid); *Le Grid, ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676 –1840),* Tunis, 1980.
- .... ; Propriété et Stratégie sociale à Tunis (XVI°- XIX° siècle), pub. de l'université de Tunis , 1999.
- .... ; "La ba'ya (serment d'allégeance) en Tunisie et au Maroc à Henia (A l'époque moderne : quelle territorialisation?", Communication

présentée au colloque organisé par le GRVCL- IRMC à Tunis les 17-18—19 sep. 1998 sur le thème " Villes et territoires au Maghreb: modes d'articulation et formes de représentation" coordination de A. HENIA.

- .... ; -"Mémoire d'origine d'un lignage dominant le pouvoir localà Tozeur (XVI°-milieu du XIX°s.), In *Mélanges offert à Mohamed Talbi à l'occasion de son 70è anniversaire*, Pub. de Faculté des Lettres de la Manouba , p. 125-148.
- .... ; " L'individu, de l'Etat de sujet (ra'yya) à l'Etat de citoyen (muatin), cas de la Tunisie à l'époque moderne et contemporaine" , 1998.
- Hugon ; *Les emblèmes du Bey de Tunis* , 1897.
- Jalili (Reza) ; " Territoire et frontière dans l'idéologie islamiste contemporaine " , in *Revue Internationale* , n° 112, Avril 1993.
- Kably (M); " L'espace du pouvoir au "Maroc" à la Fin du Moyen Age" , in *Le monde musulman à l'épreuve de la frontière* , Edisud, 1988.
- Kenbib (Mohammed); *Les protégés : contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, 1996.
- Kenbib (Mohammed); "Structures traditionnelles et protections étrangères au Maroc au XIX° siècle", *in Hespéris Tamuda*, vol. XXII, 1984.
- Khiari (Farid); *Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVIè-XVIIè siècles: un destin confisqué*,l'Harmattan, 2002.
- Kiliç (Orhan); " XVII. Yüzyilin ilk yarisinda Osmanli Devleti'nin eyalet ve sancak teskilätilanmasi", in *Osmanlı Teşkîlat*, Ankara , 2000.
- Kunt (M.); *The sultan's servants* , *The transformation of ottoman provincial goverment 1550 – 1650* , Columbia University Press, New York, 1983.
- .... ; *Sancaktan Eyälete 1550 – 1650 arasinde osmanli ümerasi ve il idaresi* , Istambul, 1978.
- Laidi (Zaki); «Qu'est-ce que la mondialisation ?», in *Libération*, 1er Juillet 1996.

- Larguèche (Dalenda) ; *Territoire sans frontière. La contrebande et ses résaux dans la Régence de Tunis au* XIXè siècle. Centre de Publication Universitaire – Tunis, 2001.
- Lepelley.(Claude) ; *Les cités de l'Afrique romaine du Bas-Empire*, Paris,T.2 .
- Lepetit (B.) ; *Les formes de l'expérience, une autre histoire sociale*, Albin Michel, 1995.

  .... ; « L'expérimentation contre l'arbitraire », *Annales HSS* . n°47, 1992.
- Latham (J. Derek); "Muçt'afa de Cardenas et l'apport des " Morisques" à la société tunisienne du XVIIè siècle", *in Les Africains*, t. 7, pp. 201-229.
- Lévy (Jacques); *L' Espace Légitime sur la dimension géographique de la fonction politique*, Presse de la fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris 1994.
- .... ; *L'espace géographique* , Belin , Parids 1999.
- Lewis (Bernard); *Le langage politique de l'Islam*, Paris – Gallimard, 1988.
- .... ; *Comment l'Islam a découvert l'Europe*, Paris, La Découverte, 1984.
- M'Charek (Ahmed), "Kalaat Senane / *Bulla Mensa*, une forteresse- refuge de l'Antiquité aux temps modernes ", in *PALLAS*,56, 2001.
- Mantran (Robert); *Inventaire des archives turques de Dar El Bey*, PUF, 1961.
- .... ; « Le staut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman du XVIè au XVIIIè siècle », in *l'Empire Ottoman du* XVIè au XVIIIè siècle, London, 1984.
- .... ; Sous la direction de ; *Histoire de l'Empire Ottoman*, Paris-Fayard, 2003.
- .... ; *Inventaire des archives turques de Dar El Bey*, P.U.F., 1961.

- Martel (André); *Les confins saharo- tripolitains de la Tunisie (*1881-1911*)* Paris, 1965

- ……………. ;"Soulèvements tribaux et ingérences étrangères dans les steppes tunisiennes 1845 – 1943", dans *La résistance armée en Tunisie aux* XIXe et XXe siècles, Tunis, 1995.

- …………. ; "Micro analyse et construction sociale", *in Jeux d'échelles, la micro-analyse à l'expérience,* sous la direction de Jacque Revel, Gallimard, 1996.

- Miquel (André); *La géographie humaine du monde musulman.* EHSS, 2001.

- ………………… *;* " La perception de la frontière aux approches de l'an mil .de notre ère", in *Le monde musulman à l'épreuve de la frontière*, Edisud, 1988.

- Moalla (Asma) ; *The Regency of Tunis and the Ottoman Porte* (1777 – 1814). *Army and goverment of a North –African ottoman* Eyalêt *at the end of the eighteenth century,* London – New York, Routhledge Curzon, 2004.

- Monchicourt (Ch.); *La région du Haut Tell en Tunisie. Essai de monographie géographique*, Paris, 1913

- ………………… ; "La frontière algéro- tunisienne dans le Tell et dans la steppe" in *Revue Africaine*, 1938.

- ………………….. ; *Documents historiques sur la Tunisie. Relation de Nyssen , Filippi et Calligaris (1788 –1834*), Paris , 1929.

- …………………… ; *Etudes Kairouanaises, Kairouan et les Chabbia* 1450- 1592, Tunis , 1939.

- Nora (Pierre); " Entre mémoire et histoire , la problématique des lieux,in *Les_Lieux de mémoire*", vol. 4, *La République*, Paris, 1989.

- Nordman (Daniel) ; *La notion de frontière en Afrique du Nord (vers 1830 – vers 1912),* thèse de 3è cycle dactyl. , Montpellier III , 1979.

- ………………… *; Les frontières de France, de l'espace au territoire XVI° - XIX° siècle* , Gallimard , 1988.

- ………………… ;"De quelques catégories de la science géographique : frontières, région, interland en Afrique du Nord (19è –20è siècle)", in *Annales H.S.S.*, n° 5, Sept.-Oct., 1997.
- ………………… ; " Espace, territoire, terrain. A propos de quelques exemples français (XVIè – XIXè siècle)", in *Musei e Parchi Archeologici*, Firenze 1999.
- ………………… ; *Profil du Maghreb Frontières, Figures et territoires* (XVIIIè – XXè siècle), publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1996.
- ………………… ; « Les titres et les preuves , la notion de droits historiques en France (1648 –1661) », in *l'Europe des traités de Westphalie , Esprit de la diplomatie et diplomatie de l'esprit* , sous la direction de Lucien Bely avec le concours d' Isabelle Richefort , Paris ,Puf 2000.
- Ouzouf- Marignier (Marie-Vic); "De l' universalisme constituant aux interëts locaux . Le débat sur la formation des départements en France (1789-1791)", *A.E.S.C.* n° 6, 1989.
- Pellegrin (A.); " Les appellations successives de l'Algerie (étude de toponymie), in *Documents Algériens , série culturelle* , n° 74, Nov.1954.
- Pellegrin (A.); *Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie . Etymologie et signification* , edit. SA.P.I., Tunis , 1949.
- Pignon (J); Osta moratto Genovese , dey de Tunis 1637 –1640, in Les Cahiers de *Tunisie,* n° 11, 3è année, 3è trimestre , 1955.
- Raffestin (C); " Ecogenèse et territorialité" , in *Espace , Jeux et Enjeux* , ouvrage coordonné par Frank Auriac et Roger Brunet , Fayard, Paris 1986.
- Rastoul (A.); *Le Maréchal Randon* (1795 – 1871), *d'après ses mémoires et des documents inédits. Etude militaire et politique*, Paris, 1890, p. 33.
- Raymond (André); *Le Caire*, Paris-Fayard, 1993.
- Revel Jacques (Sous la direction de), *Jeux d'échelles , la micro- analyse à l'expérience*, Gallimard, 1996.

- …………………;"De quelques catégories de la science géographique : frontières, région, interland en Afrique du Nord (19è –20è siècle)", in *Annales H.S.S.*, n° 5, Sept.-Oct., 1997.

- ………………… ; " Espace, territoire, terrain. A propos de quelques exemples français (XVIè – XIXè siècle)", in *Musei e Parchi Archeologici*, Firenze 1999.

- ………………… ; *Profil du Maghreb Frontières, Figures et territoires* (XVIIIè – XXè siècle), publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1996.

- ………………… ; « Les titres et les preuves , la notion de droits historiques en France (1648 –1661) », in *l'Europe des traités de Westphalie , Esprit de la diplomatie et diplomatie de l'esprit* , sous la direction de Lucien Bely avec le concours d' Isabelle Richefort , Paris ,Puf 2000.

- Ouzouf- Marignier (Marie-Vic); "De l' universalisme constituant aux interëts locaux . Le débat sur la formation des départements en France (1789-1791)", *A.E.S.C.* n° 6, 1989.

- Pellegrin (A.); " Les appellations successives de l'Algerie (étude de toponymie), in *Documents Algériens , série culturelle* , n° 74, Nov.1954.

- Pellegrin (A.); *Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie . Etymologie et signification* , edit. SA.P.I., Tunis , 1949.

- Pignon (J); Osta moratto Genovese , dey de Tunis 1637 –1640, in Les Cahiers de *Tunisie,* n° 11, 3è année, 3è trimestre , 1955.

- Raffestin (C); " Ecogenèse et territorialité" , in *Espace , Jeux et Enjeux* , ouvrage coordonné par Frank Auriac et Roger Brunet , Fayard, Paris 1986.

- Ranger (Terence) et Hobsbawm (Eric), *The Invention of Tradition*, 1981 Cambridge, 1983.

- Rastoul (A.); *Le Maréchal Randon* (1795 – 1871), d'après ses mémoires et des documents inédits. Etude militaire et politique, Paris, 1890, p. 33.

- Raymond (André); *Le Caire*, Paris-Fayard, 1993.

- Revel Jacques (Sous la direction de), *Jeux d'échelles , la micro- analyse à l'expérience*, Gallimard, 1996.
- Sahlins (Peters); *Frontières et identité nationale, la France et l'Espagne dans les Pyrénées depuis le XVIIè siècle*. Traduit de l'americain par Geoffroy De Laforcade, Belin, Paris, 1996.
- Salama (P); " Le problème routier de l'Afrique romaine", in *Encyclopédie Mensuelle d'Outre- Mer*,fasc.3, Mars 1954.
- Sebag (Paul); " Tunis" , in *E. I.* , nouvelle édition , t.X.
- .... ; *Tunis histoire d'une ville,* L'Harmattan, 1998, p.159.
- .... ; " La Goulette et sa forteresse de la fin du XVI° siècle à nos jours", dans *I.B.L.A*.
- Sebti (Abdelahad); " Insécurité et figures de la protection au XIX° siècle , la "Ztata" et son vocabulaire", dans *La société civile au Maroc. Approches* dir. Noureddine El oufi, Rabat, Signe du présent, 1992, pp. 47–69.
- Schippers (Thomas K.); « La frontière dans l'imaginaire identitaire en Europe », dans *Frontières,* textes réunis et présentés par Christian Desplat, Editions du Congrès national des sociétés historiques et scientifiques 125è (CTHS), Lille, 2000, pp.79 – 85.
- Shaw (M. D.); *Voyage dans plusieurs provinces de Barbarie et du Levant* , Lahaye , 1743.
- Siraj (Ahmed) et Berahab (Okacha) coordination ; *Les espaces frontaliers dans l'Histoire du Maroc*, pub. de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines de Mohammedia,1999.
- Smida (Mongi); *Consuls et consulats de Tunisie au* XIX siècle, Tunis- imprimerie de l'orient, 1991.
- Sourati (Bassam) ; « L'espace de la dawla dans le monde arabe moderne », dans *Maghreb-Machrek, espace et société dans le monde arabe*, n° 123, janvier – Février –Mars , 1989, pp. 71-80.
- Tlili (Béchir); *Les rapports culturels et idéologiques entre l'orient et l'occident en Tunisie au XIXè siècle (1830 – 1880*), Université de Tunis, 1974.
- THIESSE (Anne-Marie) *La création des identités nationales,* Éditions du Seuil, 1999.

- Toledano (R. Ehud); "The Emergence of Ottoman – Local Elites (1700 – 1900): A Framwork for Research" , In *Middle Eastern Politics and Ideas: a History from within*, ed. Ilan Pappé and Moshe Ma'oz, London- New York, 1997, pp. 145-162.
- *La Tunisie Martyre ; Ses revendications*, Paris, Jouve et Cie éditeurs, 1920.
- Ümal (Mehmet Ali) ; " Osma*nlı* Devletin'de merkezî. autorité ve taşra teşkilâti ", dans *Osmanlı Teşkîlat,* Ankara , 2000.
- Valensi (Lucette); *Fellahs tunisiens, l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18è et 19è siècle*, Mouton – Paris-Lahaye , 1977.
- Valerian (D.); "Frontière et territoire dans le Maghreb de la fin du Moyen Age : les marches occidentales du Sultanat hafside", in *Correspondances* bulletin de l'I.R.M.C., n°73, Nov 2002Fev.2003, P3-8.
- Veinstein (C.); " L'entrée de l'île de Djerba dans l'orbite ottomane" , in - *Revue d'Histoire Maghrebine* , n°31 –32, Dec. 1983.
- .... ;" l'Empire dans sa grandeur (XVIè siècle)", in *Histoire de l'Empire Ottoman*, sous la direction de Robert Mantran, Paris- Fayard, 1998, p. 209.

- *Watha'iq,* La frontière, Revue de Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, n° 16, Tunis, 1995. .
- *Watha'iq* ; Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, n° 16, 1995.
- Zaccone (P); *Note sur la Régence de Tunis* , Paris, 1875.

الملاحق

قائمة الملاحق

-17-

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله الذي [illegible] والصلاة والسلام على [illegible] ... الدعا بلا عما يجل العالمين

الحمد لله [illegible] ...

[illegible]

No 56

الحمد لله لما تعدى اهل تونس على النصارى الفرانسيس
اصحاب ذمة الدار الكريمة بمحروسة الجزاير ومنعوا اهل النبا تيل
الذين يصطادون المرجان بمرسى عنابة الى القالة من مجيئا وزمة
القالة بان يكونوا تحت العلم الذي يطلعون اليه لما ذكرهم القالة
الى عنابة اليهم واشتكى النصارى المذكورون بذلك الى حاكم بونة
المعظم الحاج الوجيه الاكمل السيد الحاج عمار بن كلان واخبره
بما وقع لهم من اهل تونس واتصل بعلم السيد المذكور ان ذلك
مكاتيب فرنسيه وقعت بين اهل الجزاير واهل تونس وان بلاد
المذكور والسيد الفقيه ... السيد ...
والخلاصة المرتضى ابراهيم كاتبه مولانا القايم باشا بين الدولة
من اليهان ماشا والمعظم سليمان اغه والمعظم سالم اغه و
والمعظم مصطفى بلكباشي والمعظم محمد بلكباشي والمعظم يحيى بلكباشي
والمعظم حسن اضباشي اسى بحال الجزاير المنصورة بانه يبلغوهم لما
يجب لهم من التعظيم والتبجيل وقابلوهم بالبشاشة والترحيب

والتي حيث تعظيما لقدر العلم واهله اتصال خبر وعرفوا الهم
ديوانا عظيما حضره السادات المعظمون رئيس الشجعان ونبع
الفضل والاحسان السيد موسى باي كاتبه والوجيه الاكبر المعروف
بالنعمة والدين يوسف باي قائد الجيش والبطل الجواد من فضله
معتاد وجوابه سراة السيد ابراهيم مراد وجملة الاعوانات الكرام
الفضلاء العظام بعضهم حج بيت الله الحرام وزار قبر نبينا عليه افضل
الصلاة والسلام وهو المعظم الحاج ناصف اغه والحاج محمد اغه والمعظم
احمد اغه والمعظم الحاج حمزة اغه والمعظم الحكيم اغه والسادات
الاعوانات الثلاث بلكباشي والمعظم موسى اغه والمعظم محمد اغه والمعظم
موسى اغه ايضا وكافة البلكباشية ... والاضباشية من العسكر
المنصور كلهم فيه اعيان عسكر مدينة تونس المسلا رايهم الشجع
والتجاوز عما شجر بين البلدين وعظم الشيخ العارف ...
العارفين فضره ان يصلح الله به بين جيشين عظيمين ما جابوه لما
كله وما قصرنيه ووهب لما لا له من الشفقة والنصح على ان اتفق

الملحق عدد 2 :

اتفاق 1628 بين إيالتي تونس والجزائر في الحد الفاصل بينهما

الحمد لله لما تعدّى أهل تونس على النصارى أصحاب لزمة الدار الكريمة بمحروسة الجزائر ومنعوا أهل التباتيل الذين يصطادون المرجان بمرسى عنابة إلى القالة من مجاوزة القالة بأن يكون محلهم الذين يصلون إليه لما ذكر من القالة إلى عنابة لا غير واشتكى النصارى المرقومون بذلك إلى حاكم بونة الأجل الوجيه الأكمل السيد الحاج عمار بن طازة وأخبروه بما وقع لهم من أهل تونس واتصل بعلم السيد المذكور أن في ذالك مكاتيب قديمة وقعت بين أهل الجزائر وأهل تونس وأن بدار الشيخ بالبلد المذكور نسخة نقلها بعض أسلافهم على الأصل المنتسخ منه وتركها في محفوظاتهم ليرجع إليها عند الحاجة إليها وبحث عن ذلك يسير بحث إلى أن ظفر بها بخط الشيخ الإمام العالم الهمام أبي عبد الله الشيخ سيدي محمد بن الشيخ نفعنا الله ببركاته ووالى عليه سحايب بره وخيراته بمنه آمين نعمه بعد حمد الله هذه نسخة من أصل نصها الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين بعد أن وقعت مكالمة ومشاحنة ومشاجرة بين السادات الفضلاء عسكر الجزائر المحمية بالله ومدينة تونس أفضت بينهما إلى الخطوب. وعمارة القلوب. وذلك بسبب الحدادة الفاصلة بين المدينتين المذكورتين الواقعة في سابق التاريخ بمحضر المنعمين المرحومين السيد حسين باي والسيد فرحات باي والمعظم القايد يوسف بن اسكندر والقايد رجب بن حسين بمحضر مولانا المرحوم بكرم الحي القيوم سليمان باشا حين قدومه لمدينة تونس إلى محلة السيد فرحات باي وصحبة المولى المذكور السيد محمد بن أبي ربيع والسيد قاسم البريشكي وخواص من أعيان العسكر بتونس على أن الحدادة بين المدينتين المذكورتين وادي سراط فما كان من غربيه فهو للجزائر المحميّة وما كان شرقي الوادي فهو لمدينة تونس وبقوا على ذلك مدة من الزمان إلى أن توجهوا إلى مدينة الجزائر المحمية فوجدوا بها رسم التحديد بشهادة المفتي سيدي قاسم البريشكي والفقيه الأجل مولانا رمضان أفندي والمعظم رستم والمعظم علي آغة الكرسي بالجزائر المحمية بالله وتاريخها أواسط صفر الخير عام ثلاثة وعشرين وألف ثم عمد أهل مدينة تونس إلى قلعة أرق وجعلوا بها نوبة ولم تكن سابقة بها فآل الأمر بين العسكر إلى تجديد الفتنة فكان من أمر الله ما أراد إلى أن قدم الشيخ الأجل العالم الأفضل سلالة الصالحين والعلماء وكهف الخايفين سيدنا تاج العرفين ورفيقه وصديقه السيد المعظم الوجيه العالم البركة سيدي إبراهيم الغرياني والفاضل الأجل الزكي الأمثل سيدي إبراهيم الجديدي والشيخ الإمام الفقيه العالم السيد رمضان أفندي المذكور والسيد الفقيه الإمام السيد أحمد خوجة والكاهية الأحضى والخلاصة المرتضى إبراهيم كاهية مولانا قاسم باشا يسر الله له في الخبرات ما شاء والمعظم سليمان آغة والمعظم سالم آغة والمعظم مصطفى بلكباشي والمعظم محمد بلكباشي والمعظم علي بلكباشي والمعظم حسن

أضباشي إلى محال الجزائر المنصورة بالله فتلقوهم بما يجب لهم من التعظيم والتبجيل وقابلوهم بالبشاشة والترحيب تعظيما لقدر العلم وأسلافهم الصالحين وعقدوا لهم ديوانا عظيما حضروه السادات المعظمون رئيس الشجعان ومنبع الفضل والإحسان السيد يوسف باي كاهية والوجيه المكين المعلروف بالعفة والدين يوسف باي قايد الجيش والفاضل الجواد من فضله معتاد وفي رأيه سداد السيد الباي مراد وجملة الأغوات الكرام الفضلاء العظام بعضهم حج إلى بيت الله الحرام وزار قبر نبينا عليه الصلاة والسلام وهو المعظم الحاج ناصف آغة والحاج محمد آغة والمعظم أحمد آغة والمعظم الحاج حمزة آغة والمعظم المحرم آغة والسادات الأغوات الثلاث بالمحال وهم المعظم موسى آغة والمعظم محمد آغة والمعظم موسى آغة أيضا وكافة البلكباش لار والأضباش لار من العسكر المنصور طلب فيه أعيان عسكر مدينة تونس المشار إليهم الصفح والتجاوز عما شجر بين الفريقين وعظهم الشيخ العارف سيدي تاج العرفين قصده أن يصلح به بين فئتين عظيمتين فأجابوه لما طلب وما قصد منهم ورغب لما ناله من المشقة والنصب على أن اتفق من حضر من أعيان عسكر تونس المذكورين مع عسكر الدجزائر المنصورين على أن الحدادة الفاصلة بين المدينتين وادي سراط كما تضمنه الرسم المشار إليه وأن قلعة أرق تخرج منها النوبة ويهدم ما فيها من البناء والعمران وتبقى على حال الخراب وافترق الموطن المذكور على رأي الشيخ البركة الرباني سيدي تاج العارفين والشيخ سيدي إبراهيم الغرياني وأمير ركب المسلمين سيدي إبراهيم الجديدي وأن الحد الفاصل الحدّ الفاصل بين المدينتين المذكورتينَ من ناحية القبلة وادي ملاق والأحيرش وقلوب الثيران إلى رأس جبل الحفا إلى البحر كما جرت العادة السابقة بذلك وافترق جميع من ذكر من العسكرين المذكورين وهم بحالة الطوع والجواز والله أسأل أن يألف بين قلوب عباده المؤمنين وعلى أنه من دخل عمالة الجزائر وحل غربي وادي سراط يكون خراجه لقسنطينة ولا يطالبه أهل مدينة تونس وكذا من دخل حدادة تونس من الرعايا واجتاز الوادي وكان شرقيه فهو لهم ولا يطالبه أهل الجزائر حسبما هو مرتسم في غير هذا كما وقع ذلك في زمان السيد مصطفى باشا والمرحوم فرحات باي وذلك بتاريخ يوم الخميس رابع شهر ذي القعدة سنة 1037.[6 جوان 1628]

المصدر: الدفتر عدد 3397، وهو محفوظ بالمكتبة الوطنية التونسية.

... [illegible] ... français seront porteurs.

مضمون الباسابورت الذي يلزم في جميع السفن الفرنساوية ان يكونوا مصحوبين به

Louis Alexandre de Bourbon, Comte de Toulouse, Admiral de France : à tous ceux qui ces présentes lettres verront, Salut. Savoir faisons que Nous avons donné Congé et passe-port à . . . . . Maître de . . . . . nommé . . . . du port de . . . . de s'en aller à . . . . . chargé de . . . . . et armé de . . . . . après que visitation de . . . . . aura été bien et dument faite ; en témoin de quoi Nous avons fait mettre notre Seing et le Scél de Nos armes à ces présentes, et icelles fait contre-signer par le Secrétaire Général de la Marine à Paris le . . . Mil Sept Cent . . .

(Signé) Louis Alexandre de Bourbon Comte de Toulouse Admiral de france et plus bas : par Monseigneur, de Valincourt, et scellé.

من لويس الكساندر دي بوربون كونت دي تولوز اميرال فرنسا السلام الي جميع من يقف علي هذا الخطاب وبعد اننا سرحناه واعطيناه هذا الباسابورت بيد فلان ريس المركب الفلانيه المسماة كذا من المرسة الفلانيه بالنوبه الي المحل الفلاني موسوقا بالصنف الفلاني وبعد ما صار زيارة المركب المذكور شهادة علي ذلك وضعنا اسمنا وطابعنا علي هذه السطور وامرنا بتصحيحهم من كاتب سر عموم البحرية ببا ريس في اليوم الفلاني من عام الف وسبعماية وكذا

مصحح لويس الكساندر دي بوربون كونت دي تولوز اميرال فرنسا وفي اخر الجواب تصحيح السيد فالينكور وطابعه

Certificat du Sieur . . . Consul de la Nation française à Tunis.

Nous Consul de la Nation française à Tunis Certifions à tous qu'il appartiendra que le nommé . . . Commandé par . . . du port de . . . ou environ étant à présent au port et havre de . . . appartenant aux sujets du Royaume de Tunis et est armé de . . . . en témoin de quoi Nous avons signé le présent Certificat et apposé le Scel de nos armes fait à Tunis le . . . Mil Sept Cent.

(Signé

شهادة السنيور فلان قنصل الطايفة الفرنساوية بتونس

نحن قنصل الطايفة الفرنساوية بتونس نشهد الي جميع من يلزم ان المركب المسماة كذا تحت ديلسة فلان من المرسة الفلانية او قريبا منها الموجود الان بالمرسة الفلانية وعمرة من فلان هي تابعة الي رعايا تونس وشهادة علي ذلك وضعنا تصحيحنا وطابعنا علي هذا تحريرا بتونس في اليوم الفلاني من عام الف وسبعماية وكذا

مصحح اسم القنصل

الملحق عدد 3 : وثيقة البسابورت

Passeport dont les vaisseaux français seront porteurs

Louis Alexandre De Bourbon Comte de Toulouse amiral de France : à tous ceux qui ces présentes lettres verront , salut , savoir faisons que mous avons donné congé et passeport à …… maître de …… nommé…… du port de ……de s'en aller à ……chargé de ……et armé de…….après que Visitation ……aura été bien et dûment faite en témoins de quoi nous avons fait mettre notre seing et le scel de nos armes à ces présentes et icelles fait contre signer par le secrétaire général de la marine à Paris le ….mil sept cent ……
(Signé) Louis Alexandre de Bourbon Comte de Toulouse amiral de France et plus bas par Monseigneur de Valincourt et scellé .

certificat du sieur ……. Consul de la nation française à Tunis
Nous consul de la Nation française à Tunis certifions à tous qu'il appartiendra que le nommé ….., commandé par …… du port de …… ou environ étant à présent au port et havre de ……appartenant aux sujets du Royaume de Tunis et armé de ……en témoins de quoi nous avons signé le présent certificat et apposé le scel de nos armes fait à Tunis le…… mil sept cent . Signé

(الترجمة العربية)

صورة البسابورت الذي يلزم على جميع الشقوف الفرنساوية أن يكونوا مصحوبين به

من لويس ألكسناندر دي بوربون كونت دي تولوز أمير ال فرنسا السلام إلى جميع من يقف على هذا الخطاب وبعد إننا سرحنا و أعطينا هذا البسابورت بيد فلان ريس المركب الفلانية المسماة كذا من المرسى الفلانية بالتوجه إلى المحل الفلاني موسوقا بالصنف الفلاني وبعدما صار زيارة المركب المذكور شهادة على ذلك وضعنا اسمنا وطابعنا على هذه السطور و أمرنا بتصحاحهم من كاتب سر عموم البحرية بباريس في اليوم الفلاني من عام ألف وسبعمائة وكذا

مصحح لويس الكساندر دي بوربون كونت دي تولوز أمير ال فرنسا وفي آخر الجـواب تصحاح السيد فالنكور وطابعه

شهادة السنيور فلان قنصل الطايفة الفرنساوية بتونس

نحن قنصل الطايفة الفرنساوية بتونس نشهد إلى جميع من يلزم أن المركب المسماة كذا تحت رياسة فلان من المرسـة الفلانيـة أو قريبا منـها الموجـود الآن بالمرسـة الفلانيـة ومعمرة من فلان هي تابعة إلـى رعايا تونـس وشـهادة علـى ذلـك وضعنـا تصحاحنـا وطابعنا على هذا تحريرا بتونس في اليوم الفلاني من عام ألف وسبعمائة وكذا

مصحح اسم القنصل

المصدر: *الأرشيف الوطني التونسي* الدفتر عدد 2848.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم



حفظكم الله تعالى ولاننا محمد بن بالضياف قايد الزغالمه والخمامسه
السلام عليكم ورحمة الله وبعد بلغنا جوابك الذي اخبرتنا فيه
عن الزغالمه والخمامسة بانك لم تخلو بينهم وادعيت انك ما وجدت
صوابا مع الخمامسة الى اخر ما ذكرت من البداية الى النهاية علمنا
والجواب انا كنا سمعنا الزغالمه في الزندالة حتى يخلصوا الخمامسه
وما سمعناهم حتى ثبت عندنا ان الحق بيدهم ولما اوليناك عليهم
طلبت منا نسرحهم من الزندالة وانك تخلص الخمامسه منهم في دعواهم
بالتمام واستلزمته بذالك وما سرحناهم الا على ذالك ومعاودة الكلام
لا فايدة فيها فلتخلصهم منهم ولا بد كما حكمنا بذالك ولا تعاود الكلام
بعد هاذا ولا تسمعوا غير ما امرناك به وما اخبرتنا عن اولاد بوغانم
والنرارة والكرشنية في تاجموت وانك ترد فيهم عن ذالك ولم ينتهوا
ومنعتهم من مجاورة بلادك الى اخر ما ذكرت علمناه وقد كنا كتبنا لك قبل
هاذا بانك تسرحهم يحرثون في تاجموت ويردون بالهم ولا يغفلوا عن
كيد الاعداء والعمل ان ما تحت الفلفة من نواحي بلادنا تسرحهم يحرثونه
واما ما وراء الفلفة بلاد الصلاح من البعيني [illegible] حموده باشا باي وفقه
الله تعالى اوايل ذي الحجة سنة ١٢٢٨

من حموده باشا الى قايد الزغالمه
والخمامسه بالاذن بان يسرح اولاد
يوغانم يحرثون في تاجموت ماهو
تحت الفلفة من نواحي ايالة تونس
واما ما هو وراء الفلفة فلا يحرثون
به

الملحق عدد 4:

المراقبة الحدودية: أمر حمودة باشا إلى أولاد بوغانم بعدم تجاوز قلعة سنان

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم حفظكم الله تعالى ولدنا محمد بن بالضياف قايد الزغالمة والخمامسة السلام عليكم ورحمة الله وبعد بلغنا جوابك الذي أخبرتنا فيه عن الزغالمة والخمامسة بأنك تخلص بينهم وادعيت أنك ما وجدت صواب مع الخمامسة إلى آخر ما ذكرت من البداية إلى النهاية علمناه والجواب أننا سجنا الزغالمة في الزندالة حتى يخلصوا الخمامسة وما سجناهم حتى ثبت عندنا أن الحق فيهم ولما أوليناك عليهم طلبت منا نسرحوهم من الزندالة وأنك تخلص الخمامسة منهم في دعواهم بالتمام واستلزمت بذلك وما سرحناهم إلا على ذاك ومعاودة الكلام لا فائدة فيها فلتخلصهم منهم ولا بد كما حكمنا بذالك ولا تعاود الكلام بعد هذا ولا نسمعوا كلام غير ما أمرناك به وما أخبرتنا عن أولاد بوغانم وأنهم يريدون الحرث في تاجموت وأنك ترد فيهم عن ذالك ولم ينتهوا ومنعتهم من مجاوزة سراط إلى آخر ما ذكرت علمناه وقد كنا كتبنا لك قبل هذا بأنك تسرحهم يحرثون في تاجموت ويردون بالهم ولا يغفلوا عن كيد الاعداء والعمل ما تحت القلعة من نواحي بلادنا وأما ما وراء القلعة فلا والسلام من الفقير حمودة باشا باي وفقه الله تعالى أوايل ذي الحجة 1228.

المصدر: أ.و.ت.؛ الصندوق 212، الملف229، الوثيقة عدد 20، بتاريخ أوائل ذي الحجة سنة 1228هـ [أواخر 1813]

الحمد لله وحده واليه يرجع الامر كله

من عبـــــد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه
احـــــمد باشا باي امير [illegible] وفقه الله
الى حمايتنا ولي معاهدتنا الكولونيل شوبيل قنصل جنرال دولة الفرنسيس بتونس
الذي اتاكم من جناب الدولة
اما بعد فانه بلغنا كتابكم بالاذن ان الجزائر لما استقرت بيد الفرنسيس
الفرنساوية في شان نصارى ذكرتم الى اخر ما ذكرتم فصححناه وعلمناه
رجع لهم جميع ما لها من الحقوق الى اخر ما ذكرتم رعاية الجزائر سابقا ولو وقع من
والجزائر ان كبرا ذكرتم لم تنلهم رعاية الجزائر في شانهم مع ما كان بينهما
دولة الترك بالجزائر كلام مع تونس ولو كان التصرف
من الحرب وانما هم في رعاية تونس وملوكها بيننا ولكن ذلك سابقا
مبهم والخلاص منهم خلفا عن سلف كما علمتم قبلكم ذلك من قبلنا
وجدود محلا تنشا فيه النصارى فيها كما وجدنا من
تجديدا او ابدال بعض العمارة بجهة من
لم نجبا وركما واما تجديدا تجديدا من جهة الدولة
المشورة ع كما معلوم انه لا نتوقف فيه اعلام في الحال بما يقتضيه
يتمني كما هو معلوم ان كان لنا التصرف او ابدال بعضها بلا حسن
الاعتماد ان كان لنا التصرف في ما يشكل لنا والمصلحة
والاجتهاد من المصلحة اما التنفيذ منها او ابدال بعضها من السلطان وتغيير ما يشكل لنا والمقتضى ان
منا بعين الاعلام مونا السلطان والاعلام وكتب في ٨ و
بسبب ذلك بجنابه العلي ولا زائد الا الخير والعافية
في الحجة الحرام سنة ٥٢

الملحق عدد 5 :

أحمد باي يدافع عن تبعية نهد إلى تونس

من عبد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه أحمد باشا باي أمير إفريقية وفقه الله لما يرضاه إلى معاهدنا الكولير شوبيل قنصل جنرال دولة الفرنسيس بتونس أما بعد بلغنا كتابكم بالإذن الذي أتاكم من جناب الدولة الفرساوية في شأن نهد وذكرتم أن الجزائر لما استقرت بيد الفرنسيس رجه لهم جميع ما لها من الحقوق إلى آخر ما ذكرتم تصقحناه وعلمناه والجواب أن هؤلاء نهد لم تتلهم رعاية الجزائر سابقا ولا وقع في دولة الترك بالجزائر كلام في شأنهم مع ما كان بينهما من الحروب وإنما هم في رعاية تونس وملوكها يتداولون التصرف فيهم خلفا عن سلف كما عرفناكم ذلك سابقا وحدود عمالتنا هي التي نتصرف فيها كما وجدنا من قبلنا لم نتجاوزها وأما تجديد التحديد وإبدال بعض العمالة بجزء من غيرها فمعلوم أننا نتوقف فيه على المشورة من جهة الدولة العثمانية وان كان لنا التصرف العام في الإيالة بما يقتضيه اجتهادنا من المصلحة أما التنقيص منها وإبدال بعضها فلا يحسن منا بغير إعلام مولانا السلطان وتقرير ما ينشأ لنا من المضرات بسبب ذلك لجنابه العلي ولا زايد إلا الخير والعافية وكتب في 8 ذي الحجة الحرام 1253.

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي؛ الصندوق 212 الملف 229.

بيان معالم المجابي ما هي سنة ١١٧٨ تخلاصها ١١٧٩ سنة

الوطن التونسي

العضار	١٠
لواتة بوكريع	١٠
كرود	٢٠
الخلوة والعريات	٢٠
الشرافة الجباة	٣٠
سيلين عون الكريم	٣٠
الشويات	٤٠
التبوع	٤٠
كوكة رباك	٥٠
العجلات	٥٠
اولاد صوله	٢٠
اولاد حسن	٢١
اولاد خليفة	٢٢
اولاد نصر	٢٢
رياح السطاح	٢٣
بطناس	٣٣
عمرون	٢٣
ماطنه	٢٤
وشتاته	٢٤

الأرشيف الوطني التونسي

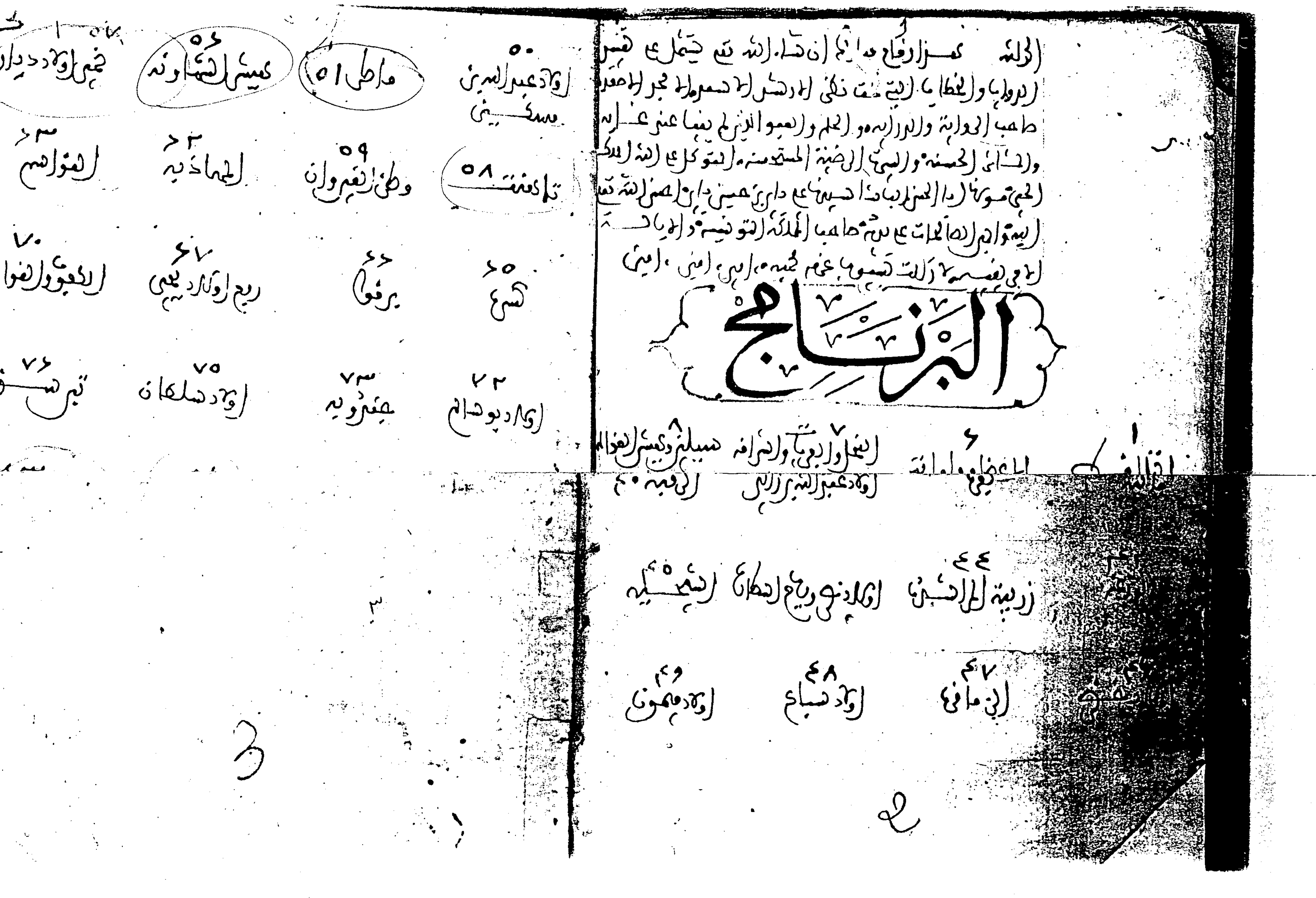
كمال منصب باجة

اولاد عبد الله بن زاير	٣٥٠
زريبة المراشح	٣٦٠
نفزة	٣٦٠
الشيخية	٣٦٠
الزماقرة	٣٧٠
اولاد سباع	٣٧٠
اولاد ميمون	٣٨٠
اولاد عبد الله بن مسكين	٣٨٠

منصب ماطر

دير الباديه	٣٦٠
غمرسان	٣٦٠
الغزلان	[illegible]
قطيعات اولاد بوزيد	٥٣٠
لواتة الحمى	٥٣٠

الأرشيف الوطني التونسي



الحمد لله ... إن شاء الله تعالى ...

[illegible]

البرنامج

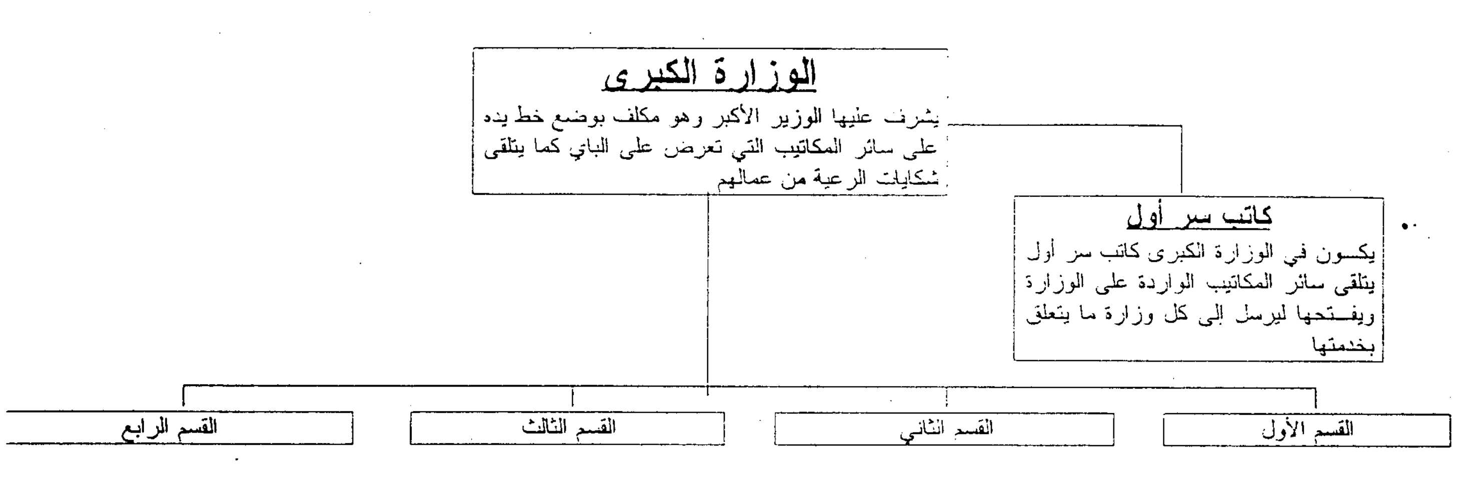
٥٠ اولاد عبد ...	٥١ ماطى	٥٢ ...	...
٥٨ ...	٥٩ وطن القيروان	٦٢ ...	٦٣ ...
٦٥ ...	٦٦ برقوا	٦٧ ربع اولاد يحيى	٧٠ ...
٧٢ اولاد بو ...	٧٣ ...	٧٥ اولاد سلطان	٧٦ ...

٤٤ ... ٤٥ ...

٤٧ ابن مانع ٤٨ اولاد سباع ٤٩ اولاد ميمون

التحديث الإداري سنة 1861 : هيكلة الوزارات

قانون الوزارة الكبرى مؤرخ في 5 شعبان 1276 الموافق لـ 27 فيفري 1860
ترتيب خدمة القسم الأول من الوزارة الكبرى وهو وزارة العمالة مؤرخ في 5 شعبان 1276 الموافق لـ27 فيفري 1860
قانون الخدمة الداخلية بوزارة المال المؤرخ في 26 ربيع الأول 1277 الموافق لـ12 أكتوبر 1860
ترتيب خدمة القسم الثالث من الوزارة الكبرى وهو وزارة الأمور الخارجية [د.ت]



وزارة العمالة

وعلى رأسها مستشار وزارة العمالة

الأمور التي تباشرها وزارة العمالة :

- جميع مطالب العمال ومكاتبتهم في أحوالهم وتصرفاتهم في غير المال
- وضبط عدد أهل المملكة
- وتصرفات الوكلاء
- وأحوال الفلاحة والفبريكات
- والسجون في إقامتها وأحوال المسجونين بها
- والحصون والأسوار من إقامة بنيتها
- وأحوال الحسبة
- والمجلس البلدي
- وتحسين سائر البلدان
- والمطابع
- وسلك الاشارة
- وشركة البريد
- والقناطر
- والطرقات
- وقناة المياه

وزارة المال

وعلى رأسها مدير المال ورئيس كتبة الوزارة

الأمور التي تباشرها وزارة المال :

- مداخيل الدولة ومصاريفها على اختلافها
- وجميع أعشار الحبوب والزيت
- وقانون الزيتون والنخيل
- ومال السراحات والمحصولات
- وربع دار السكة والقمارق
- ودخل أملاك البايليك
- وما تبيعه الدولة من نتائج العمالة ومطالب وزارتي الحرب والبحر فيما يتعلق بالمال والمهمات

وزارة الأمور الخارجية

وعلى رأسها مستشار وزارة الأمور الخارجية

الأمور التي تباشرها وزارة الأمور الخارجية :

- مباشرة النوازل السياسية والمتجرية مع الدول ونوابهم وقناصلهم
- ومكاتيب الدولة لوكلائها خارج المملكة الصادرة لهم والواردة منهم
- وما يقع من الشروط السياسية والمتجرية مع الدول
- وكتب الاتفاقات مع الأجانب في خدمة الدولة

تحرير المحاسبات

وعلى رأسها رئيس اختبار المحاسبات

الأمور التي يباشرها جمع اختبار المحاسبات :

كل حساب يتوقف امضاءه على تصحيح الباي داخل في ذلك حساب الوزارة الكبرى ووزارة الحرب ووزارة البحر .